

الاسرار

والتاريخ

الحسين



بقلم لواء أركان حرب / متقاعد : حسام سويلم

0158010



Bibliotheca Alexandrina

إسرائيل ونظرية جديدة للحرب

تأليف

لواء أركان حرب / متقاعد

حسام سويلم

الفهرس

رقم الصفحة

١	مقدمة
٢	- مبادئ نظرية الأمن الإسرائيلية
١٠	- أسس نظرية الأمن الإسرائيلية
١١	- تصدعات في نظرية الأمن الإسرائيلية
١٦	- لجان إعادة النظر في نظرية الأمن
	الباب الأول: البعد السياسى لإدارة الصراع العربى-الإسرائيلى
١٩	مستقبلاً
٢١	الفصل الأول: قضية الحرب والسلام فى المفهوم الإسرائيلى
٢١	- النبوة التى تحقق نفسها
٢٤	- ترتيب العدائيات
٢٦	- سلام شكلى للمناورة السياسية
٢٨	- دوافع إسرائيل فى عملية السلام
٣٠	- أهمية إسرائيل فى الإستراتيجية الأمريكية
	- هل تشكل السوق شرق أوسطية عمقا إستراتيجيا
٣٣	بديلاً لإسرائيل ؟
٣٧	- دور جديد لإسرائيل مرتبط بعقد جديد
٤١	- أهداف إسرائيلية أخرى
٤٥	- سياسة خارجية جديدة
٥٢	- حاجة إسرائيل للسلام أشد من حاجة العرب له
٥٦	- حصيلة عملية السلام بعد ٦ سنوات من مدريد
	- المتغيرات السياسية والإستراتيجية المؤثرة على قرار الحرب فى إسرائيل:
٦١	أ- على الصعيدين المحلى والإقليمى
٦٣	ب- على الصعيد الدولى
	- التطورات السياسية والإستراتيجية المتوقعة
	مستقبلاً، وتؤثر على قرار الحرب فى إسرائيل:
٦٥	أ- على الساحتين المحلية والإقليمية
٦٧	ب- على الساحة الدولية

الفصل الثانى: الغايات والأهداف القومية لإسرائيل وإستراتيجية تنفيذها

- ماذا تعنى الغايات والأهداف القومية للدولة وكيف
تحدد ؟ ٧٣
- الغايات والأهداف القومية التخصصية لإسرائيل
حتى عام ٢٠١٠ : ٨٠
- أ - الغاية القومية لإسرائيل
ب - الهدف السياسى لإسرائيل
ج - الهدف السياسى -العسكرى إسرائيل
د - الهدف السياسى -الإقتصادى إسرائيل
هـ - الهدف السياسى -الإجتماعى إسرائيل
و - الهدف السياسى -الأيدىولوجى لإسرائيل
ز - الهدف السياسى -التكنولوجيا لإسرائيل
ح - أهداف الحركة الصهيونية العالمية
ظ - الهدف الإستراتيجى للقوات المسلحة
الإسرائيلية
- دائرة المجال الحيوى لإسرائيل ٨٣
- الإستراتيجية الإسرائيلية لتحقيق غاياتها وأهدافها
القومية ٨٤
- أ - المخطط الإستراتيجى لتنفيذ الخطة الكبرى ٨٥
- (١) مخطط بلقنة المنطقة
(٢) مخطط شد الأطراف
(٣) مخطط تكثيف الإستيطان
- ب - معالجة مشاكل الأمن الجارى ٨٧
- أهمية التطور التكنولوجى فى الإستراتيجية
الإسرائيلية ٨٧
- تراجع تهديدات أمنية، وبروز تحديات أخرى جديدة ٨٨
- إلى أين تتجه إسرائيل فى المستقبل: حرب أم سلام ٩٠
- الأوضاع المريحة والأوضاع الصعبة لإسرائيل فى
الحقبة القادم
- أ - الأوضاع المريحة ٩٤
- ب - الأوضاع الصعبة ٩٦
- سياسة الترغيب والترهيب ٩٦

- التصور الإسرائيلي لمستقبل النزاع العربي-

الإسرائيلي

- أ- مع سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ٩٧
- ب- مع سوريا ولبنان ١٠٠
- ج- مع الأردن ١٠١
- د- مع مصر ١٠٢
- هـ- في منطقة الخليج ١٠٣
- إختلاف الرؤى بين حزبي العمل والليكود حول
عملية السلام ١٠٤
- مستقبل الإستييطان في الأراضي المحتلة ١٠٦

الباب الثاني: البعد الإستراتيجي لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي مستقبلا

- الفصل الثالث: نموذج جديد للأمن الإسرائيلي ١١٥
- تطور النظرة الإسرائيلية لعامل القوة ومحدوديتها ١١٥
- إنعطافات حادة تخشاها إسرائيل في المستقبل ١١٨
- الحاجة إلى الربط بين الإعتبارات السياسية
والإستراتيجية في نظرية الأمن الجديدة ١٢٠
- الفرق بين نظرية الأمن، ونظرية الحرب ونظريات
الإستخدام القتالي للقوات ١٢٢
- العودة لفكرة الأسباب المبررة للحرب ١٢٣
- مفهوم الإعتماد على الذات ١٢٤
- مصاعب تواجه تجديد نظريتي الأمن والحرب ١٢٧
- العوامل الإيجابية والسلبية المؤثرة على نموذج
الأمن الجديد لإسرائيل ١٣٠
- إشكالية الخطوط الحمراء ١٣٣
- المطلوب في نموذج الأمن الجديد لإسرائيل ١٣٦
- البدائل الأمنية المتاحة: ١٤٢
- أ- النظرية الهجومية البحتة ١٤٢
- ب- نظرية دفاعية محضة ١٤٣
- ج- دمج الخيار النووي مع الحرب التقليدية ١٤٤
- الملامح الرئيسية لتطوير نظرية الحرب الإسرائيلية ١٤٦
- إعادة النظر في مبدأ الإقتراب غير المباشر ١٤٨

- ١٥٠ - إتباع إستراتيجية رد الفعل المتدرج.
- - تقسيم مهام العمليات بين (الأمن الجارى) و (الأمن الأساسى)
- ١٥٠ - زيادة قدرة إسرائيل على مواجهة ضغوط خارجية
- ١٥١ أثناء الحرب
- ١٥٢ - إتباع أسلوب الإستراتيجيات المتنافسة
- ١٥٤ - الإستفادة من دروس حرب الخليج الثانية
- - الإستفادة بثورة المعلومات فى تدعيم إستراتيجية الردع
- ١٥٥

الفصل الرابع: ميدان القتال المستقبلى

- ١٦٣ - مفهوم ميدان القتال المستقبلى
- ١٦٤ - إهتمامات إسرائيل فى مسرح القتال المستقبلى
- - الجهات المسئولة عن تقدير ميدان القتال المستقبلى فى إسرائيل
- ١٦٧

- خصائص ميدان القتال المستقبلى فى النظرة

- ١٦٩ الإسرائيلية:
- ١٦٩ أ- التوسع الكبير فى إستخدام وسائل النيران
- ب- تعدد المهام القتالية التى ستكلف بها القوات الجوية
- ١٦٩ ج- كثافة ومناعة التحصينات الهندسية الدفاعية
- ١٧١ د- زيادة أهمية القتال الليلى
- ١٧٣ هـ- التوسع فى إستخدام الذخائر الذكية
- ١٧٣ و- التوسع فى إستخدام أسلحة الطاقة الإشعاعية (الموجهة)
- ١٧٨ ز- خوض حرب نظم المعلومات
- ١٧٩ ح- الإستخدام المحدود أو الموسع للأسلحة النووية
- ١٨١ ط- الدفاع ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية
- ١٨٣ - التطور الواسع فى أنظمة التسليح التقليدية:
- ١٨٣ أ- الأسلحة الصغيرة
- ١٨٤ ب- الصواريخ المضادة للدبابات
- ١٨٤

ج- الألغام	١٨٤
د- الدبابات	١٨٥
هـ- عربات القتال المدرعة	١٨٨
و- المدفعية وراجمات الصواريخ	١٨٨
ز- طائرات القتال	١٨٩
ح- الهليكوبترات	١٩١
ط- البحرية	١٩١
ي- وسائل الدفاع الجوى الأرضية	١٩٤
ك- رادارات الإنذار وإدارة النيران وأجهزة المراقبة	١٩٦
ل- وسائل الحرب الإلكترونية	١٩٧
م- المهندسين العسكريين	١٩٧
ن- معدات التأمين الفنى والإدارى	١٩٨
س- معدات تأمين الأفراد والمنشآت	١٩٨
- الإستفادة من حرب المعلومات	١٩٨
- تطوير نظم القيادة والسيطرة وتبادل المعلومات	٢٠٥
- بروز تكنولوجيات حرجة جديدة	
أ- الأسلحة غير المميتة	٢١٢
ب- إستغلال الفضاء	٢١٦
ج- التكنولوجيا الحيوية	٢١٨
د- تكنولوجيا التحكم فى البصمات	٢٢٠
هـ- تكنولوجيا الإخفاء والتمويه	٢٢٣
و- تكنولوجيا الظروف البيئية	٢٢٥

الباب الثالث: آليات الحرب القادمة

الفصل الخامس : القوات الإسرائيلية فى عام ٢٠١٠	٢٣٠
- الملامح الرئيسية لإستراتيجية التطوير	٢٣٢
- تطوير القوات البرية	٢٣٧
أ- وحدات الدبابات	٢٣٨
ب- وحدات المشاة الميكانيكية	٢٣٩
ج- وحدات المدفعية	٢٣٩
د- وحدات المهندسين	٢٤٠
- تطوير القوات الجوية	٢٤١

٢٤٦	- تطوير القوات البحرية
٢٤٨	- تطوير وحدات الحرب الإلكترونية
٢٤٩	- تطوير الذخائر الإسرائيلية
٢٥٢	- إستراتيجية التطوير التكنولوجي
٢٥٨	- إستراتيجية تحديث نظم الأسلحة والمعدات
٢٦١	- تطوير أجهزة المخابرات الإسرائيلية
٢٦٦	- إنشاء مجلس أمن قومي في إسرائيل
	- حجم القوة البشرية العسكرية في إسرائيل
٢٧٣	حتى عام ٢٠١٠
	- مشكلة الكم والكيف في الجيش الإسرائيلي (قانون
٢٧٣	لانتشستر)
٢٨٠	- زيادة النقل النيرانى للتشكيلات البرية

الفصل السادس : دور أسلحة الدمار الشامل في نظرية الحرب الإسرائيلية

٢٩٨	- الخيارات الثلاث لإستراتيجية الردع
	- منظومة الردع فوق التقليدي الإسرائيلية:
٣٠٠	أ- ترسانة نووية متنوعة القدرات
٣٠٤	ب- الأسلحة الكيميائية
٣٠٨	ج- الأسلحة البيولوجية
٣١٠	د- أسلحة التفجير الحجمي
٣١٣	هـ- وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل
	و- النهج الإسرائيلي للوقاية من أسلحة الدمار
٣١٥	الشامل
٣١٧	- الأمن الإسرائيلي في حالة الإحتكار النووي
	- أصحاب النهاية الصغرى والنهاية العظمى في
	إستخدام الأسلحة
٣١٩	النوعية الإسرائيلية
٣٢٢	- أسوأ سيناريو تتحسب له إسرائيل
٣٢٤	- رسالة إسرائيل الردعية للعرب
٣٢٥	- سيناريوهات إدارة الصراع المسلح نووياً
٣٢٥	أ- سيناريو الردع العلني
٣٢٦	ب- سيناريو الضربة المسبقة

- ج- سيناريو الضربة المضادة ٣٢٨
د- سيناريو الملاذ الأخير ٣٢٩

الباب الرابع: ديناميكية الحرب القادمة الفصل السابع : المعالجة الإستراتيجية لقضايا أمنية حرجة

- ٣٤١ - احتمالات تصاعد المقاومتين الفلسطينية واللبنانية
- توسع الجيوش العربية في استخدام الصواريخ
٣٤٤ أرض/أرض:
٣٤٤ أ- مكونات إستراتيجية المواجهة
٣٤٧ ب- الخطة (حوما/الجدار):
٣٤٨ ١- الصواريخ باتريوت
٣٥٠ ٢- الصاروخ (حيثس/أرو/السهم)
٣٥٢ ٣- تطوير النظام (هوك)
٣٥٣ ٤- أسلحة الطاقة الحركية (K.E.W)
٣٥٣ ٥- أسلحة الطاقة الإشعاعية (D.E.W)
٣٥٥ ٦- منظومة (نوتيلوس) المضادة للصواريخ
٣٥٥ قصيرة المدى
٣٥٦ ٧- الاعتماد على صواريخ جو/جو لإسقاط
الصواريخ الباليستية
٣٥٧ ٨- تطبيق النظام الأمريكي (فلتشر)
٣٥٨ ٩- تطوير صاروخ الطاقة الكامنة
٣٥٩ ١٠- نظام الاستطلاع والإنذار الفضائي
٣٦٢ - مواجهة تحالف سوري-إيراني مضاد لإسرائيل
- تقليص حجم الجيش الإسرائيلي، والارتفاع بكفاءته
النوعية
٣٦٨ - رفع مستوى أداء القادة والضباط
٣٧٣ - سعى الدول العربية لتحقيق التوازن الإستراتيجي
مع إسرائيل
٣٧٥ - معضلة الإنذار المبكر
٣٧٧ - القيادة والسيطرة في ظل ثورة المعلومات
٣٨٠ - تأصيل مفاهيم معركة الأسلحة المشتركة
٣٨٧ - مشاكل تواجه تحالفات إسرائيل الدولية:

- أ- التحالف الدفاعي الإسرائيلي-الأمريكي ٣٨٩
- ب- التحالف الدفاعي الإسرائيلي-التركي ٣٩٢

الفصل الثامن : سيناريو الحرب المقبلة

- أ- المراحل الرئيسية للإعداد للحرب ٣٩٥
- ب- أنسب توقيات شن الحرب ٣٩٧
- ج- الأهداف الإستراتيجية للحرب القادمة ٣٩٨
- د- المسار المتوقع لسير العمليات الحربية:
- أ- مرحلة الإنذار والضرربة الجوية-الصاروخية
- المشتركة ٤٠٠
- ب- الهجوم البري ٤٠٤
- ج- العمليات البحرية ٤١٠

فهرس الملاحق والمراجع

الملحق	رقم الصفحة
أ- عملية (عناقيد الغضب) ضد الجنوب اللبناني (أبريل ١٩٩٦) نموذج لمحصلة ١٦ يوماً من الحرب المحدودة.....	٤١١
ب- خريطة المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة.....	٤١٢
ج- خريطة المستوطنات الإسرائيلية في الجولان.....	٤١٣
د- خريطة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.....	٤١٤
هـ- خريطة التغيرات الإقليمية التي تطالب بها إسرائيل تحت دعاوى الأمن والعمق الإستراتيجي.....	٤١٥
و- خريطة الإستيطان في القدس الشرقية.....	٤١٦
ز- مخطط القدس الكبرى.....	٤١٧
ح- مخطط الأنفاق أسفل المسجد الأقصى.....	٤١٨
ط- خطة ناتياهو الإستيطانية حتى عام ١٩٩٨.....	٤١٩
ي- خريطة مواقع منشآت أسلحة الدمار الشامل في إسرائيل.....	٤٢٣
ك- التغطية التي تحققها وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية الجوية والصاروخية.....	٤٢٤
ل- الصاروخ المضاد للصاروخ الإسرائيلي (حيثس/أرو/السهم).....	٤٢٥
م- تأثير الذخيرة النووية التكتيكية على الأهداف المختلفة.....	٤٢٦
ن- جدول أنصاف أقطار التأثير نتيجة الانفجار النووي.....	٤٢٧
س- مسار الاتصالات بين مركز معالجة البيانات وقواعد إطلاق الصواريخ.....	٤٢٨
ع- قائمة المنظمات اليهودية المتطرفة.....	٤٢٩
ف- مخطط إستراتيجية شد الأطراف.....	٤٣٥
ص- مخطط تفتيت إيران وباكستان وأفغانستان.....	٤٣٦
ق- مخطط تفتيت العراق وسوريا وجزء من إيران وتركيا لإقامة دولة كردستان.....	٤٣٧

٤٣٨	ر- مخطط إنشاء دولة البربر ودولة البوليزاريو في المغرب العربي
٤٣٩	ش- مخطط تقسيم جمهورية مصر العربية إلى ثلاث دويلات
٤٤٠	ت- مخطط تقسيم السودان إلى دويلتين
٤٤١	ث- مخطط تقسيم لبنان إلى عدة دويلات
٤٤٢	ذ- مخطط تطور نظرية المجال الحيوي لإسرائيل
٤٤٣	مخطط لوضع طريقة عمل نظام (نوتيليسوس) لتدمير الصواريخ كاتوشا بأشعة ليزر
٤٤٤	المراجع العربية والأجنبية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لا تعتبر مشكلات الأمن في إسرائيل بالنسبة لشعبها قضايا مجردة، ذلك لكونها تشغل جانباً هاماً من حياته، حيث أصبح الأمن هو الهاجس اليومي لكل الإسرائيليين. إلا أنه رغم هذا الاهتمام، فإن مناقشة هذه المشكلات لا يزال - في رأي الكثير من الإستراتيجيين هناك - ينقصها التماسك والتجانس، وذلك بسبب الصعوبة الفكرية والأيدولوجية التي تلاقيها النخبة الحاكمة في طرح تفكير إستراتيجي شامل للعناصر المؤثرة على الوضع الأمني لإسرائيل.

ولقد أصبح من المسلمات في الفكر الإسرائيلي أن ضمان أمن إسرائيل لا يمكن أن يعتمد فقط على الوسائل العسكرية، خصوصاً فيما يتعلق بالأبعاد الجغرافية والديموجرافية والاقتصادية، وما لها من تأثير قوى في الميزان العسكري في المديين المتوسط والبعيد. من أجل ذلك - وكما يقول الباحث الإستراتيجي (أفيريانيف) في كتابه (السياسة والإستراتيجية في إسرائيل) - أصبحت هناك حاجة ماسة لعقد اتفاقات سياسية مع العرب لحل النزاع وتحقيق تسوية سلمية للصراع الدائر معهم، مع ضرورة أن يقترن ذلك بترتيبات وتفاهم مع الولايات المتحدة من أجل توفير ضمانات أمنية لإسرائيل، وذلك في ظل نظرية أمنية جديدة تقضى على السلبات التي أفرزتها النظرية الأمنية القديمة على صعيد التطبيق العملي خلال نصف قرن منذ نشأة إسرائيل، وتواكب التغيرات المتوقعة مع دخول إسرائيل القرن الحادي والعشرين.

وتوجد معارضة شديدة في إسرائيل للكشف بشكل موثق عن الرؤية العامة والنظرية للسياسة الأمنية لها، وذلك لما توفره السرية والغموض من تشويش على الدول العربية، وتقاضى مزيد من الإحراج والمواجهات الدبلوماسية مع دول صديقة لإسرائيل على رأسها الولايات المتحدة. هذا بالطبع إلى جانب الميراث السياسي لإسرائيل الذي يفضل التعتيم على الوضوح، وتجنب الخلافات العميقة في الرأي بين الإسرائيليين حول قضايا رئيسية.. مثل تحديد أهداف ونوايا العرب، وأهمية المناطق المحتلة أمنياً لإسرائيل. لذلك فإن غياب الصيغة المفصلة وشبه الرسمية للنظرية الأمنية لإسرائيل، لا يسمح باستخلاص الخطوط الدالة على سياستها الأمنية، أو على الأقل يجعل القدر الأكبر من تفاصيلها غير معلوم بالفعل. إلا أنه رغم هذا

التعظيم الشديد الذي تفرضه إسرائيل على نظريتها الأمنية بشكل موثق في معظم الأحيان، فقد أمكن رسم المعالم الرئيسية لها، وذلك من خلال الدراسة المنظمة لأساليب العمل الأمنى، ومن تتبع الدراسات والتصريحات والبيانات التي صدرت عن جهات مسؤولة ومعنية بالأمن القومى فى إس-١٠. إسرائيل، والتي ساعدت على تفهم ماهية ومبادئ نظرية الأمن، والتي تعتبر ركيزة فى رسم السياسة الأمنية بشقيها الخارجى والدفاعى فى إسرائيل، سواء فى ثوبها القديم أو إزاء محاولات تجديدها التى تجرى حالياً.

وتنقسم هذه المبادئ إلى قسمين رئيسيين:

أ- القسم الأول: وهو معنى بلامح وخصائص التهديدات الأمنية التى تتعرض لها إسرائيل.

ب- القسم الثانى: ويختص بالأسس الهيكلية لمواجهة هذه التهديدات. ولقد طرأت بالفعل تغيرات على هذين القسمين خلال العقود الأربعة من عمر دولة إسرائيل، وإن كانت تغيرات غير جوهرية تكمن فى بعض التفاصيل الناتجة عن الفروق الدقيقة فى تكنولوجيا الأسلحة والمعدات التى تتطور بمعدلات سريعة، وفى تعديل أولويات التعامل مع المشاكل الأمنية إرتباطاً بأهميتها، وليس فى الأسس المبدئية للنظرية الأمنية التى ظلت كما هى حتى جاءت عملية السلام فى عام ١٩٧٨ وفرضت بعض التغيرات الجوهرية فى هذه الأسس، خاصة فيما يتعلق بأهمية الأراضى المحتلة وما تشكله من عمق استراتيجى لإسرائيل، وفرضت أسئلة هامة أبرزها أيهما أهم للعمق الإستراتيجى: السلام أم الأراضى؟ وهى الأسئلة التى طرحها شيمون بيريز فى دفاعه عن عملية السلام والشرق أوسطية، باعتبار أن الصواريخ البالستية التى يملكها العرب وتطول العمق الإستراتيجى، أفقدت الأراضى المحتلة أهميتها كعمق استراتيجى، وأن البديل لذلك هو السلام الذى يمكن إسرائيل من اختراق المجتمعات العربية وإقامة علاقات طبيعية معها، وهو ما يؤمن أفضل عمق استراتيجى لإسرائيل، خصوصاً مع صعوبة - بل استحالة - اللجوء إلى الخيار النووى الذى تملكه إسرائيل لمواجهة التهديدات الأمنية التى تتعرض لها، بالنظر لمخازير كثيرة تُقيّد استخدامه، رغم امتلاك إسرائيل لترسانة ضخمة منه.

وعن استمرار صلاحية الأسس والمبادئ التى تنهض عليها نظرية الأمن الإسرائيلية، يقول الجنرال (إسرائيل طال) "لقد أبحرت السفينة على مدى سنوات عمر إسرائيل حتى الآن، بلون هنا وترميمه هناك، ولقد أصلحنا

وجوّدنا، كما أفسدنا في أحيان أخرى، لكن المبادئ الأساسية بقيت على حالها“.

وفيما يتعلق بقسم (التحديات العربية)، فإن النظرية الأمنية - طبقاً لتفسيرات زعماء إسرائيل - تعكس محاولة ملتوية للحفاظ على توازن مقبول بين إبراز شدة الخطر، وبين التأكيد على مقدرة إسرائيل على البقاء. فمن ناحية تبرز وبشكل مبالغ فيه جذور العداء العربي للمشروع الصهيوني، وتؤكد على الفجوات في القوة بين الشعوب العربية الكارهة لإسرائيل، وبين ما تدعيه وتحاول تصويره عن الإنسان اليهودي المسالم والمهدد في وطنه. ومن ناحية أخرى تراعى التحذير من تصوير خطر التهديد العربي للدرجة التي لا يمكن لإسرائيل أن تصمد أمامه أو تواجهه، أو أنها يمكن أن تنهار كما إنهارت دولة الصليبيين في فلسطين والشام في القرن الثاني عشر بعد أن استقرت في هذه المناطق لأكثر من مائة عام. وهذا المفهوم الإسرائيلي يكشف عن علاقات غير واضحة للقوى الحقيقية في الصراع، وأيضاً عن منطق غامض مفاده: إذا كان التهديد العربي لإسرائيل خطيراً لدرجة لا تجعل لها القدرة على البقاء والاستمرار، فإن نتائج المشروع الصهيوني تبدو مغامرة غير منطقية، وفي مقابل ذلك، فإنه مع التأكيد الإسرائيلي على خطورة هذا التهديد، فإن الإصرار على قدرة إسرائيل على مواجهته والتعامل معه يصبح من الناحية الإستراتيجية لا معنى له.

لذلك جاءت القاعدة الأساسية والهامة في النظرية الأمنية لإسرائيل لتعبر عن حقيقة جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، وتؤكد عليه، باعتبار أنه ليس مجرد صراع على قضية تعارض في المصالح.. كالخلاف على الحدود، أو حول حقوق الملاحة والصيد في الممرات المائية، كما هو حال النزاعات القائمة بين الدول، ولكنه صراع تاريخي ومصيري عميق الجذور، شامل وغير محدود، وربما بلا حل. يتضح ذلك من تأكيد جميع حكومات إسرائيل منذ نشأتها على مزاعم حول حقوق تاريخية وطبيعية لها ليس في فلسطين فقط، ولكن أيضاً في الدول العربية الأخرى فيما يسمى بإسرائيل الكبرى، برز ذلك فيما يسمونه في إسرائيل (ميثاق الاستقلال)، وكان طبيعياً أن تقابل مثل هذه المزاعم بالرفض العربي، لما تشكل من تهديدات ومخاطر على كيانات الدول العربية ذاتها، إذا ما وافقت هذه الدول على ابتلاع إسرائيل لفلسطين. وهو ما حصل بالفعل حيث أصبحت تطالب إسرائيل - بعد ابتلاعها لفلسطين - بأراضي في الجولان السورية وفي جنوب لبنان، كما استأجرت أراضي في شرق الأردن، وكانت تطمح ولا زالت في سيناء، وهي أطماع إسرائيلية لا نهاية ولا حدود لها. من هنا برزت شرعية

المعارضة العربية لقيام الكيان الإسرائيلي أصلا في قلب المنطقة العربية، وهي معارضة قوية ومنطقية ومتأصلة في الوجدان العربي، وتتوارثها الأجيال العربية، لكونها لا تعود لأسباب سياسية (أي موقف سياسي لحاكم أو بعض الحكام العرب، أو تقابل بين ديموقراطية حديثة تزعمها إسرائيل، وأنظمة حكم أوتوقراطية تتهم بها الدول العربية)، بل ترجع هذه المعارضة لأسباب عقائدية (مسلمون مقابل يهود)، وأسباب ثقافية (الشرق مقابل الغرب)، وأسباب عرقية (عرب مقابل جنسيات أخرى وافدة على المنطقة من مختلف أنحاء العالم)، وأسباب اجتماعية (أغلبية عربية في مقابل أقلية إسرائيلية)، وأسباب اقتصادية (أطماع إسرائيلية في الأراضي والمياه والثروات العربية)، وأسباب نفسية تتمثل في (مشاعر حادة لدى اليهود بالدونية والاضطهاد وكرهية الأغيار)، وقبل كل ذلك وبعده أسباب تتعلق بالمصير والبقاء، حيث يصعب، بل يستحيل، على العرب أن يقبلوا أن يرتهن مستقبل أجيالهم القادمة برغبة إسرائيل في أن تسود المنطقة وتهيمن على شعوبها في ظل ما تحلم به من إقامة كومنولث عبري تكون فيه إسرائيل الدولة القوية والعظمى في المنطقة، والتي تقود دويلات عربية ضعيفة ومفككة عرقيا وطائفيا، تدور كالتتابع في فلك تل أبيب. وهذه الحقائق حول الرفض العربي لإسرائيل، تدركها القيادات الإسرائيلية جيدا، وتعتبرها مبررات منطقية للمعارضة العربية للمشروع الصهيوني لعشرات وربما مئات من السنين قادمة، وهو ما يؤكد على ديمومة الصراع العربي-الإسرائيلي، واستحالة قيام سلام حقيقي بين العرب وإسرائيل، وإنما قد تكون هناك هدنة/هدنات طويلة ولكن مسلحة.

لذلك كان السؤال البديهي الذي طرحه بن جوريون - أول رئيس وزراء لإسرائيل - على ناحوم جولدمان رئيس الوكالة اليهودية، وذلك في حوار صريح بينهما بعد عدة سنوات من قيام إسرائيل، هو: "لماذا يقبل العرب بسلام مع إسرائيل إذا كانوا يشعرون بمخاطر المشروع الصهيوني على كياناتهم؟" فأجاب جولدمان: "لو كنت زعيما عربيا، لم أكن لأقبل أبدا بقيام دولة إسرائيل، إنه أمر طبيعي أن يرفضوا التعايش معنا، فلقد أخذنا أرضهم، فلماذا يقبلون بالسلام معنا؟!". يتضح من هذه الكلمات أن أساس السياسة الأمنية لإسرائيل تبرز عند عتبة الاعتراف بشرعية المعارضة العربية لها. ورغم هذا الإدراك - أو الاعتراف - بشرعية المعارضة العربية لوجود إسرائيل أصلا، إلا أن التحدي الإسرائيلي يقوم على أساس مفهوم أن العرب رغم ما يمتلكونه من عناصر قوة كثيرة، إلا أن لديهم شعور عميق بعدم قدرتهم على تدمير إسرائيل أو القضاء عليها. لذلك فإن إحدى الركائز

الأساسية لنظرية الأمن الإسرائيلي، تقوم على فكرة أن العرب من الصعب عليهم أن يترجموا ما يمتلكونه من عناصر قوة إلى ميزات إستراتيجية فعلية، هذا إلى جانب افتراض آخر بأن أهداف العرب من الصراع ضد إسرائيل ليست جامدة أو ثابتة، بل متغيرة وتتصف بالديناميكية، كما أن النوايا السياسية العربية تجاه إسرائيل ليست كلها متعصبة ورافضة للتعايش السلمي معها، بل أصبحت في السنوات الأخيرة تميل إلى الاعتدال بسبب عوامل كثيرة تخضع لتقلبات ومساومات عديدة، منها الضغوط الأمريكية على الدول العربية، والخلافات العربية-العربية، والوضع الدولي الرافض لأيّة محاولة عربية لإزالة إسرائيل، هذا إلى جانب الصراعات العربية مع دول الجوار الجغرافي (تركيا وإيران وإثيوبيا والسنغال) المتواجدة في أطراف المنطقة العربية، بالإضافة لحسابات المكسب والخسارة إذا ما قرّر العرب الدخول في مواجهة شاملة ضد إسرائيل، في ضوء التجارب الحربية السابقة. بمعنى أنه لو كان العرب مقتنعين بأنهم لن يدمروا إسرائيل، ما كان عداؤهم سيصل إلى الحد الذي وصل إليه، وبشكل معكوس، لو لم يستشعر العرب أن إسرائيل فريسة سهلة، لما لجئوا للصدام العسكري غداة إعلانها دولة مستقلة. وفي ذلك قال بن جوريون : "إذا ما أدرك العرب أنهم لن يستطيعوا تدمير أو إيذاء إسرائيل، فإنني واثق أن السلام عندئذ سيتحقق، لأن ذلك ضروري لهم بقدر ما هو ضروري لنا".

من مثل هذا التقييم لأصول ومصادر الصراع العربي-الإسرائيلي، وطبقاً للرؤية الإسرائيلية، ينبع استنتاج عملي وهام يحتل مكانة بارزة في النظرية الأمنية لإسرائيل. مفاده أن إسرائيل رغم كونها بالفعل دولة صغيرة، وعناصر القوة الشاملة لديها أقل بكثير من مثيلاتها في الدول العربية، إلا أنها تستطيع التأثير عن طريق الإدارة الفاعلة والناجحة لسياساتها الخارجية والدفاعية على الموقف العربي من الصراع. فالسياسة الأمنية الإسرائيلية في أحد جوانبها يمكن أن تدفع العرب للاعتقاد بأن المشكلة ليست في قدرتهم على كسر الإرادة الإسرائيلية، بل كيف ومتى من خلال سياسات إسرائيلية معينة يمكن للعرب أن يقتنعوا بأنهم لن يقدرُوا على استخدام ما لديهم من إمكانيات وقدرات ضد إسرائيل، ومن ثم فإنه من منطلق مصالحهم العليا، عليهم أن يبحثوا عن الطريق الأقصر والأقل كلفة لتحقيق تعايش سلمي معها، وطبقاً لرؤيتها.

ومن هذا المنطلق، وعندهما نربط بين عناصر وأسلوب رد الفعل الإسرائيلي على التهديد العربي، سنجد أمامنا صورة متوقعة بالفعل لسياسة إسرائيل الأمنية تتلاءم مع مقدرة وحدود دولة صغيرة على ساحة إقليمية

أكبر منها بكثير ورافضة لها، وساحة دولية أوسع تتسم بالفوضى والعنف. لذلك كان الخط المتفق عليه بين واضعي سياسة إسرائيل الأمنية، هو تجميع قوة ردع كبيرة ومتنوعة، قادرة على منع - أو تقليل - الأعمال العدائية لها كما ونوعاً، وبما يُجبر العرب على إعادة النظر تدريجياً في موقفهم من إسرائيل، وصرف النظر نهائياً عن مشروعاتهم القومي القديم الذي يستهدف إزالة إسرائيل. لذلك جاءت نظرية الأمن الإسرائيلية لتؤكد على عدة مبادئ على النحو التالي:

- أ - ضرورة تعبئة جميع مصادر القوة الشاملة من أجل تحقيق الغايات والأهداف القومية العليا لإسرائيل.
- ب - أهمية وجود انسجام وترابط بين المصلحة العليا لإسرائيل، ومصالح الدول العظمى على المستويين الإقليمي والدولي.
- ج - الجدوى المأمولة لإسرائيل من الاندماج الكامل والمدروس في لعبة الأمم على الساحة الشرق أوسطية وما حولها.
- د - الأهمية العليا للقوة العسكرية المتفوقة في أفرعها المختلفة - التقليدية والفوق تقليدية - كأداة ردع جسيم.
- هـ - شرعية استخدام القوة العسكرية لشن ضربات وقائية ومسبقّة عند بروز نوايا بتهديد عربي ضد إسرائيل، وعدم الانتظار حتى يقع التهديد.

وتتحدد ماهية رد الفعل الإسرائيلي على التهديدات العربية، استناداً إلى محاور لها أهميتها في إطار مفهوم أشمل وأوسع لنظرية الأمن يتعدى البعد الدفاعي إلى أبعاد أخرى. ذلك ما أكدّه بن جوريون عند تقديم حكومته للكنيست الثاني في نوفمبر ١٩٥٥، حين قال: "إن أمن إسرائيل لا يقوم فقط على جيش وسلاح، ورغم أنه بدونهما لن يكون هناك أمن، إلا أن الأمن يعني أبعاداً هامة أخرى تتمثل في تكثيف الهجرة إلى إسرائيل، والتوسع في الاستيطان، وفي المقام الأول استيطان الصحراء. إن الأمن يعني أيضاً تحويل البحر إلى يابسة، والهواء إلى أرض صلبة، وذلك بأن تكون لنا قوة بحرية عظمى، وقوة عملاقة في الجو... الأمن يشمل أيضاً تطوير البحث العلمي والقدرة العلمية في جميع التخصصات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والتكنولوجية إلى أعلى مستوى، بل إلى أعلى قمم العلم. الأمن هو الكفاءة الفنية المتطورة لشبابنا في الزراعة والصناعة والبناء والملاحة.. وختاماً فإن الأمن هو في جسارة الشباب، وتفاني الشعب في ولائه للدولة،

ودفعهم إلى تقبل المهام الصعبة والحيوية على طريق الإستيطان والأمن والارتباط بالحدود، بروح إيجابية".

وانطلاقاً من مفاهيم التهديدات التي تواجهها إسرائيل، وأساليب رد الفعل لديها، توصل واضعوا نظرية الأمن إلى إستنتاج مفاده أن الجيش الإسرائيلي ينبغي أن يكون المرتكز الأساسي لحماية أمن إسرائيل. ومن ثم فإن على القيادة العسكرية أن تطور عقيدة قتالية ونظرية حرب تتسجم مع الحقائق الأساسية التي تعيشها إسرائيل، سواء من حيث القيود الجيوبوليتيكية أو طبيعة التهديدات التي تواجهها. ومنذ نشأة إسرائيل في عام ١٩٤٨ وحتى أوائل التسعينات إتّبع إسرائيل في حروبها نظرية أمن تعتمد على عدة مبادئ أساسية تمثلت في الآتي:

أ- ضرورة تمتع الجيش الإسرائيلي بتفوق نوعي على الجيوش العربية في أنظمة التسليح والتنظيم والتدريب وأساليب الاستخدام القتالي للقوات، وأنظمة القيادة والسيطرة والمخابرات، وفي الروح المعنوية، وبما يُعوّض النقص الذي يعانيه في الحجم الكمي بسبب قيود القوة البشرية. مع مراعاة تحقيق الحشد والتفوق الكمي في الاتجاهات الرئيسية للعمليات.

ب- وبالنظر لصعوبة استمرار التعبئة العامة في إسرائيل لفترات طويلة لما لذلك من تأثيرات سلبية اقتصادية واجتماعية، فإنه ينبغي إتباع أساليب الحرب القصيرة الحاسمة، والاعتماد على حجم محدود من القوات النظامية العاملة، في مقابل حجم أكبر من قوات الاحتياط، يؤمن إستدعائهم في لحظات التوتر أنظمة متطورة للإنذار والتعبئة ورفع حالات التأهب القتالي. هذا بالإضافة لإتباع أساليب استخدام قتالي تحقق الاختراق السريع لدفاعات العدو، والوصول إلى عمقه، وذلك بالاعتماد على أنظمة التسليح ذات الخصائص الهجومية (ثنائي الطائرة والدبابة)، ووفقاً لأساليب الاقتراب غير المباشر، مع العمل من خطوط داخلية (نظرية نقل الحرب من اتجاه آخر طبقاً للتهديد وأسبقياته).

ج- تعويض الافتقار إلى العمق الإستراتيجي الذي تعانيه إسرائيل بسبب صغر مساحتها، وذلك بإيجاد عمق إصطناعي من خلال شبكة المستعمرات المحصنة التي أقامتها إسرائيل في مناطق حدودها، وداخلها، وفي الأراضي العربية المحتلة باعتبارها خط الدفاع الأخير لإسرائيل. إلا أن هذا لم يُلغ إحساس الخطر عندها من احتمال أن تصل نيران الحرب إلى الأهداف الحيوية المتواجدة في عمق إسرائيل، وأخطرها مناطق التجمعات السكانية. ومن ثم كانت هناك حتمية لدى القيادة الإسرائيلية بتبني المفهوم الهجومي الذي ينقل المعركة من بدنها إلى أرض الخصم

لتوفير حدود آمنة بعيدة عن إسرائيل، يفضل أن تركز على موانع طبيعية أو صناعية بحيث يمكن الدفاع عليها بسهولة.

د- وقد تفرع عن المبدأ السابق، مبدأ آخر يتمثل في تبني مفاهيم الضربات الوقائية والمسبقة، التي ينبغي شنها عند الإحساس بنوايا تهديدية من جانب الخصم، وهو ما يتطلب توفير نوعين من الإنذار : إنذار بالنوايا الهجومية من قبل الخصم، وعندها يمكن شن ضربة وقائية، وإنذار آخر بقرب وقوع هجوم فعلي، وعندها ينبغي شن ضربة مسبقة. وبذلك دخلت الضربات الوقائية والمسبقة في إستراتيجية الردع، كما تطلب الأمر تحديد ذرائع تبرر بها إسرائيل لجوءها إلى شن الحرب.

هـ- أهمية الوثوق إلى وجود قوة دولية كبرى تتعهد بدعم إسرائيل سياسيا وعسكريا قبل وأثناء وبعد الحرب، خصوصا إذا ما خرجت نتائج العمليات العسكرية عن الحسابات التي إفتترضتها إسرائيل، وأوشكت على الهزيمة، أو كانت في حاجة ماسة لكبح سياسى وعسكرى لخصومها يفوق قدراتها.

وقد تم تطبيق هذه المبادئ خلال الجولات العربية-الإسرائيلية الخمسة، فقد كانت حرب ١٩٤٨ بهدف تثبيت إستقلال إسرائيل في قلب فلسطين، ثم حرب ١٩٥٦ وقائية استهدفت إجهاض عملية تطوير القوات المسلحة المصرية بعد حصولها على صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، ولكي يسمح للسفن الإسرائيلية بالمرور في مضائق تيران إلى خليج العقبة حيث ميناء إيلات الإسرائيلى على البحر الأحمر. كذلك حرب ١٩٦٧، فقد كانت في ظاهرها ضربة مسبقة استهدفت تدمير التجمعات العسكرية المصرية التي تحركت إلى سيناء، بزعم أنها كانت تشكل تهديدا لإسرائيل، ولكن استهدفت في حقيقتها توسيع رقعة إسرائيل ونقل حدودها إلى حدود آمنة تقضى على العيوب الجغرافية التي تعاني منها، وتضيف لها عمقا إستراتيجيا في سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة. أما حرب أكتوبر ١٩٧٣، فقد كانت حربا دفاعية وقائية على حدود ظنتها إسرائيل آمنة، استهدفت من خلالها صد وتدمير القوات المصرية والسورية المهاجمة في شرق قناة السويس والجولان، ثم شن هجمات مضادة تستعيد بواسطتها الأوضاع إلى ما كانت عليه، ثم تنقلها إلى مناطق أكثر عمقا داخل الأراضى العربية. نفس الأمر بالنسبة لحرب (سلام الجليل) في لبنان ١٩٨٢، فقد كانت تجسيدا للحرب الوقائية والتوسع في آن واحد، حيث قضت إسرائيل على قوات المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان، وأجلتها من معظم الأراضى اللبنانية،

ثم أنشأت حزاماً أمنياً في الجنوب اللبناني بعمق ٤٠ كم إحتلتها بمزيج من قواتها وقوات جيش لبنان الجنوبي الموالي لها.

ولقد إكتشف قادة إسرائيل وخبرائها الاستراتيجيون الثغرات العديدة في نظرية وسياسة الأمن القومي عقب هزيمة إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣، نتيجة الوهم الذي أصابهم بسبب انتصارهم في حرب ١٩٦٧، حين تغير الهدف القومي إلى التمسك بالأراضي العربية التي إحتلتها إسرائيل في الضفة والجولان وسيناء وغزة، واعتبار الخطوط التي وصلتها قواتها بمثابة حدود دائمة لإسرائيل. وكان هذا التطور سبباً في نشوب حرب أكتوبر (يوم الغفران) التي وضعت نهايةً للوهم القائل بأنه يمكن مواصلة الوضع القائم لحالة (السلام واللاحرب) إلى أن يتم رسم حدود جديدة وفقاً لشروط إسرائيل، بمعنى مواجهة الخيار ما بين دوام الحرب من أجل الحدود الدائمة التي لا يمكن الوصول إليها عبر إتفاقيات سلام، أو خيار السلام الشامل مع العالم العربي مقابل إعادة الأراضي التي تم إحتلالها في حرب الأيام الستة. ولقد جاء القرار الإسرائيلي بالدخول في عملية السلام من منطلق ما ثبت من أنه ليس هناك خيار أمامها سوى مواصلة التحدي على طريق الحل الإقليمي من أجل تحقيق سلام يحقق لها الأمن. وقد تأثر ذلك القرار بعاملين هامين:

- أ- العامل الأول: ما أثبتته حرب (سلام الجليل) في لبنان عام ١٩٨٢ من أن الانتصارات العسكرية قد لا تحقق دائماً مكاسب سياسية، بالإضافة لما أثبتته هذه الحرب، وكذلك حرب أكتوبر ٧٣ من قبل، من وجود ثغرات في نظرية الأمن الإسرائيلي.
- ب- العامل الثاني: الانقلاب الجغرافي السياسي العالمي بعد الستينات، من حيث غروب الإستعمار الإقليمي الغربي والشرقي على السواء بمفهوم الإحتلال العسكري للأراضي. وقد نبع ذلك من عدم القدرة على الإحتفاظ بالأراضي المحتلة في مواجهة الشعوب الرافضة والمقاومات الوطنية المسلحة، إلا بثمن باهظ من الخسائر البشرية والمادية كما حدث بالنسبة للروس في أفغانستان، وفي وقت تتقلص فيه قدرة الدول الكبرى على مواصلة حمل العبء الحربي والإقتصادي للحكم الإستعماري، والرغبة في الإمتناع عن التدهور الذي قد يصل إلى حرب نووية عالمية.

لذلك إجتهد الباحثون الإسرائيليون في وضع أسس جديدة للأمن القومي، ينبغي الاعتماد عليها من أجل الدفاع عن إسرائيل، في عالم يعتقدون أن

مصيره سيظل غامضا وفي طي المجهول، وفي منطقة ستحتاج إلى سنوات إلى أن يتوافر فيها - باتفاقيات سلام - نظام إقليمي للأمن يمكن أن يبعد الأخطار التي تهدد الوجود الإسرائيلي.

وجاءت هذه الأسس على النحو التالي:

أ- ينبغي أن تفرض حدود السلام التي بلا عمق إستراتيجي برى - في حالة التخلي كليا أو جزئيا عن الأراضي المحتلة - خلق عمق استراتيجي يعتمد على (سعة) تشمل الجو والبحر وترتيبات أمنية في البر، بجانب تعاون إستراتيجي على المستويين الإقليمي والدولي.

ب- وأمام أخطار القوة النيرانية الإستراتيجية (صاروخية وجوية) التي يتمتع بها العرب والأخذة في التعاضد، والمزودة بأسلحة دمار شامل، ويمكن لها أن تصيب إسرائيل من مدى بعيد، وبدون الارتباط بهجوم برى يمكن أن يصطدم بهجوم برى مضاد، فإن على إسرائيل أن تحتفظ بمصدقية ردع إستراتيجي لمنع الحرب. وهذه المصدقية ينبغي ألا تركز فقط على القوات الجوية الإسرائيلية، بل أيضا على الصواريخ الباليستية القادرة على تهديد أهداف حيوية للخصم في كل أعماقه، بالإضافة لضرورة إتخاذ إجراءات وقائية أبرزها إقامة سائر دفاعي أمام الصواريخ العربية.

ج- الحسم في الحرب إذا فرضت على إسرائيل، وهو مالا يجب أن يشترط فقط بتدمير أهداف بعينها عند الخصم، وإنما باستمرار العمل بسياسة تجمع بين كل عناصر الأمن القومي، وأبرزها الإجماع القومي، وكفاءة الجيش الإسرائيلي، ونوعية القوة البشرية العاملة في جميع مجالات القوى الشاملة للدولة، بجانب نوعية التطوير والإنتاج، ودعائم البنية القومية والموارد القومية، كذلك إعداد الدولة لخوض حرب طويلة. وفي هذا الصدد يقول الجنرال (إسرائيل طال) : "يجب أن نضع في الحسبان أن القوات التي شُكِّلت وسُلِّحت على مر عشرات السنين، لا يمكن أن تُستبدل خلال سنوات قليلة بسبب النفقات الباهظة، والضرورة الملحة لاستمرار حالة التأهب الدائم تحسبا للحرب ومواجهة احتياجات الأمن الجارى.. إن قضية الحسم في المعارك البرية والجوية والبحرية، والتي تعنى تحقيق الأهداف والمهام الإستراتيجية للقوات المسلحة، تتطلب ضرورة مواصلة تعزيز نوعية عناصر جيش الدفاع القائمة، والتي تتمثل في تطوير الفرق والوحدات، والأسلحة الرئيسية، ونظم القيادة والسيطرة، وأعمال المخابرات (حتى الفضائية)".

واستناداً الى هذه الأسس التي وضعت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وتبلورت بشكل أوضح بعد حرب (سلام الجليل) في لبنان، تبلور رأى في إسرائيل يقول: "أنه بينما يتعين على الجنرالات أن يضعوا في الحسبان احتمال تعرض إسرائيل لضربات نيرانية مفاجئة، أو منبورة مسلحة، أو إرهاب قاتل، وهو ما يتطلب مزيداً من الاهتمام بالاستعداد الدائم غير المشروط بتقديرات أجهزة المخابرات - التي لم تتجح حتى اليوم في التنبؤ في الوقت المناسب بالكثير من التطورات الحربية التي حدثت في الشرق الأوسط - في مقابل ذلك، فإنه يجب على السياسيين أن يُقدِّروا دوماً حجم الفرص المتاحة من أجل إيراز تقدم في عملية السلام والأمن".

تصدعات في نظرية الأمن الإسرائيلي:

• وفي ضوء هذه المفاهيم، والدروس العديدة والهامة التي أفرزتها حرب أكتوبر ١٩٧٣، وحرب (سلام الجليل) ١٩٨٢، وأعمال الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية واللبنانية في الأراضي المحتلة، ومعطيات عملية السلام، والمتغيرات الإقليمية والدولية التي سادت المنطقة منذ السبعينات وحتى اليوم، فقد إنشغلت الساحة الإسرائيلية بما أطلق عليه (تصدعات في نظرية الأمن)، وهي النظرية التي قال من هاجموها في إسرائيل، أنها تقادمت ولم تعد قادرة على تلبية متطلبات أمن إسرائيل الضرورية، وتحقيق غاياتها وأهدافها القومية، ومن ثم فإن هناك ضرورة لإعادة النظر في هذه النظرية بشقيها السياسي والدفاعي، إلى جانب الإهتمام بوضع نظرية أخرى للحرب تهتم فقط بالمسائل الإستراتيجية. ويعطى هؤلاء وجهة نظرهم هذه في أن إسرائيل في عام ١٩٩٧ ستحتفل بمرور قرن من الزمان (١٠٠ عام) على المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في مدينة (بال) بسويسرا عام ١٨٩٧، والذي خططوا فيه لإقامة دولة إسرائيل في فلسطين بعد خمسين عاماً. وقد كان للصهيونيين هدفان معلنان في هذا المؤتمر (بجانب أهداف أخرى غير معلنة):

- أ- الهدف الأول: تحقيق الأمن للإنسان اليهودي في أرض إسرائيل، بعد تجميع كل يهود العالم فيها.
- ب- الهدف الثاني: تحقيق الأمن والرخاء والسعادة لليهود في دولتهم إسرائيل.

ولكن ثبت بعد مائة عام من انعقاد هذا المؤتمر، وقرابة خمسين عاماً من قيام إسرائيل، أن أيّاً من هذين الهدفين لم يتحقق. فليس اليهود في

إسرائيل اليوم أكثر أمنا مما كانوا عليه في القرن التاسع عشر. فمنذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم خاضت إسرائيل خمسة حروب خسرت فيها الكثير بشريا وماديا، ولا زالت تتعرض لضربات من المقاومة العربية لم تقتصر فقط على المناطق المحتلة، بل إنتقل الضرب إلى عمق كيان إسرائيل ذاته، ولأول مرة يحدث اغتيال لرئيس وزراء إسرائيل (اسحق رابين) بيد واحد من الإسرائيليين، وهو ما أكد حقيقة التفسخ الذي يعانيه المجتمع الإسرائيلي. أما بالنسبة للرخاء، فإن اليهود الذين طبقوا الصهيونية واحتلوا فلسطين ليسوا هم أغنى يهود العالم، ولا يزال المجتمع الإسرائيلي ينن من وطأة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العديدة التي تعصف به. ومن ثم - في رأي هؤلاء - فإن الصهيونية لم تتجح في هدفها المعلنين، هي نعم أقامت الدولة، ولكن الدولة التي لا تحقق الأمن ولا تحقق السعادة لشعبها تظل دولة مشكوكا في أمرها لدى مواطنيها، لذلك لم يهاجر إليها أغلب يهود العالم كما تصور قادة الصهيونية منذ مائة عام، فإذا كان تعداد اليهود في إسرائيل اليوم حوالي ٤,٥ مليون نسمة، فإنه يوجد خارجها حوالي ١٠ مليون يهودي آخريين يرفضوا الهجرة إليها رغم كل عوامل الإغراء والتهديد التي تبذلها الوكالة اليهودية العالمية من أجل هجرتهم إلى إسرائيل.

وبجانب كون الانتصارات العسكرية التي حققتها إسرائيل في حروبها مع الدول العربية، لم تحقق لها إنجازات سياسية ذات مغزى على صعيد غاياتها وأهدافها القومية، كما لم تلب لها متطلبات أمنها القومي، كذلك لم تمنع عناصر المقاومة الفلسطينية واللبنانية من أن تشكل تهديدا مستمرا لكيان إسرائيل بعملياتهما الانتحارية، التي أوقعت إسرائيل في حرب استنزاف مستمرة، تستنزف مواردها البشرية والاقتصادية وترهق جيشها وتحطم من روحه المعنوية.. بجانب كل هذه السلبيات؛ فإن معاهدة السلام التي وقعتها إسرائيل مع مصر، وقد تكون نمطا لمعاهدة سلام مقبلة مع سوريا، ورغم ما وفرتة من ترتيبات أمنية أبعدت القوات المصرية في سيناء عن حدود إسرائيل الجنوبية، إلا أن انسحاب إسرائيل من سيناء أفقدها منطقة جيدة للإنذار وعمقا إستراتيجيا كبيرا، كما منحت هذه المعاهدة مصر فرصة زمنية طويلة من الهدوء والاستقرار تمكنها من إعادة بناء وتطوير قواها الشاملة؛ بما فيها القوة العسكرية. وتزداد هذه المخاطر إذا ما تولت السلطة في مصر قيادات أخرى في المستقبل تنقض معاهدة السلام التي وقعتها مصر في السابق، وتوقف تطبيع العلاقات بين البلدين.

وإذا كانت دول منطقة الخليج قد إنشغلت عن إسرائيل بالصراعات الدائرة بينها وبين كل من العراق وإيران، خصوصا فيما يتعلق بالعمليات

الإرهابية التي تتعرض لها هذه الدول من قبل هاتين الدولتين اللتان تدعمان قوى المعارضة والأقليات والمنظمات المتطرفة، بجانب تصاعد المشكلة الكردية التي استقطبت جهود تركيا والعراق وإيران، فإنه ليس من المستبعد في المستقبل حدوث تنسيق سياسى بين كل من تركيا وإيران والعراق، خصوصا بعد تغيير نظام الحكم الحالى فى العراق ورفع العقوبات عنه، ومع استعداد حكومة من حزب الرفاة الإسلامى فى أنقرة لتدعيم علاقاتها بالدول العربية والإسلامية، وما يمكن أن يشكله ذلك من تهديد لأمن إسرائيل، خصوصا مع احتمال امتلاك إيران لقوة نووية فى المستقبل.

ويعتبر العدوان الذى شنته إسرائيل ضد لبنان فى عام ١٩٨٢ من أخطر الأحداث التى كشفت عن عورات نظرية الأمن الإسرائيلية، فرغم ضعف الخصم الفلسطينى والمقاومة اللبنانية، وعدم مقارنتهما من حيث القوة المادية بالجيش الإسرائيلى، فإن الأداء العسكرى لهذا الجيش فى هذه الحرب كان من أسوأ ما ظهر عليه مقارنة بالحروب السابقة التى خاضها، حيث تكبد خسائر مادية وبشرية جسيمة من أجل تحقيق إنجازات عسكرية محدودة القيمة الإستراتيجية والسياسية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث لإحدى القيادات الميدانية الإسرائيلية فى بلدة الدامور، حيث تعرضت لعملية فدائية من طراز رفيع قام بها الشهيد كمال الحسن، الذى نجح فى التسلل إلى داخل مقر اجتماع ضباط هذه القيادة، وكان عددهم ١٧ ضابطا كبيرا بقيادة الجنرال (يواكيم آدم)، تمكن الحسن من قتلهم جميعا باستثناء واحد فقط إختبأ بين جثث زملائه، ولقى هذا الشهيد مصرعه بعد ذلك على أيدى الحراس الإسرائيليين. وقد حرصت إسرائيل على تكتم أخبار هذه العملية الفدائية، وحاولت الرد عليها باجتياح بيروت رغم تعهدها بعكس ذلك، وانتقمت على طريققتها من مخيمات صابرا وشاتيلا، لأن منفذى العملية (خالد الحسن وأربعة من رفقاءه كانوا يغطونه) كانوا من أبناء هذين المخيمين. لذلك فإن عدوان إسرائيل عام ١٩٨٢ على لبنان كشف عن حدود التفوق العسكرى الإسرائيلى، وعجزه عن التعامل مع مسرح عمليات متسع ومتشعب، هذا رغم ما حشدته إسرائيل فى هذا العدوان من قوات ضخمة، فقد منيت بضربات قوية ومؤثرة فى خطوطها الخلفية بفعل عناصر المقاومة اللبنانية والفلسطينية، حتى أنها لم تستطع الصمود طويلا فى التمسك بالخطوط التى إكتسبتها، وسارعت بالانسحاب من كل لبنان تجنبا لمزيد من الخسائر، ملقية عبء تأمين حدودها الشمالية على كاهل جيش لبنان الجنوبى العميل فى الحزام الأمنى، لكى يمنع صواريخ الكاتيوشا التى تطلقها المقاومة اللبنانية من حين لآخر، من أن تصل إلى المستعمرات الإسرائيلية فى الجليل.

لذلك فقد أثبتت حرب لبنان ١٩٨٢، والعمليات التي خاضتها إسرائيل بعد ذلك في لبنان و الضفة الغربية ضد الفلسطينيين، عدم وجود توازن بين عنصرين هامين في معادلة الأمن القومي الإسرائيلي، وهما (الغاية من الحرب) و (القدرات المتاحة). حيث تجاوزت (الغاية) الطموحة (القدرات) المخصصة لتنفيذها، ومن ثم كانت مقاييس المقابلة لنتائج الحرب، أو ما يعرف بـ (الثمن) من حيث ما تحقق من أهداف إستراتيجية، والخسائر التي تكبدتها إسرائيل من أجلها، وحجم القوات (المعادية) التي دمرتها القوات الإسرائيلية، ومساحة الأرض التي نجحت إسرائيل في التمسك بها في النهاية عند توقف القتال، كل ذلك كان محصلته النهائية في غير صالح إسرائيل.

وبجانب الفشل الذي صادفته إسرائيل في المواجهة التي خاضتها - ولا تزال - ضد الانتفاضة الفلسطينية، فقد تسببت هذه الانتفاضة في إستقطاب جهود مكثفة من أجهزة الأمن الإسرائيلية بما فيها الجيش الذي أصبح مسنولا عن إخمادها، وما يعنيه ذلك من تورطه في مشاكل الأمن الجارى على حساب ما ينبغى أن يتفرغ له ويتدرب عليه لتنفيذ مهامه الأساسية المتعلقة بشئون الأمن القومي، وهو ما أساء إلى سمعة هذا الجيش في الداخل والخارج، وأثر على هيبة إسرائيل إقليميا ودوليا، ناهيك بالطبع عما سببته هذه الانتفاضة من تعقيد مشكلات إسرائيل الاقتصادية بسبب بروز ضرورات أمنية تتطلب إنفاقا إضافيا، كما عمقت من الخلافات السياسية داخل إسرائيل حول سبل المواجهة التي يتطلبها أمنها. وإذا كانت حرب لبنان ١٩٨٢ قد أظهرت ضعف الإجماع الوطنى داخل إسرائيل حول مشاكل الحرب، فإن الإنتفاضة الفلسطينية قد كشفت بصورة أوضح إفتقاد الإجماع الوطنى حول المشاكل الأمنية بشكل عام في إسرائيل.

كذلك لم تفلح إستراتيجية الردع الإسرائيلية ببعديها الوقائى والعقابى الجسيم، فى منع العرب من تبنى خيارات عسكرية تضر بأمن إسرائيل، وتكبدها خسائر جسيمة، فى الوقت الذى وجدت إسرائيل أيديها مقيدة وغير قادرة على إستخدام ما لديها من أسلحة ردع تقليدية وفوق تقليدية. من ذلك لجوء العرب إلى إتباع أساليب الحرب المحدودة، وحروب الاستنزاف، والعمليات الإرهابية، والاستمرار فى سباق التسلح بهدف الوصول إلى التوازن الإستراتيجى مع إسرائيل، هذا إلى جانب عدم استجابة الدول العربية لشروط إسرائيل فيما يتعلق بعملية السلام، وسعيهم لتحقيق تعاون و تنسيق إستراتيجى فيما بينهم على أسس ثنائية وثلاثية ورباعية، وذلك رغم ما بين الدول العربية من خلافات، وهو ما يشكل أبلغ تهديد للأمن الإسرائيلى، خصوصا مع إعادة إحياء محور القاهرة-دمشق-الرياض، والذي يعد فى

المنظور الإسرائيلي أخطر المحاور العربية، حيث كان وراء قيام العرب بشن حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهو ما يعنى أن تتحسب له إسرائيل جيدا فى المستقبل.

ولاشك أن الأزمة الاقتصادية التى تعاني منها إسرائيل منذ ما بعد حرب لبنان ١٩٨٢، قد تسببت فى تخفيض ميزانية الدفاع الإسرائيلى أكثر من عشر مرات منذ عام ١٩٨٥ وحتى اليوم، وقد أسفرت هذه التخفيضات عن حدوث إرباك فى خطط تطوير القوات المسلحة وتخفيض حجمها، وتقليل ساعات التدريب، وتخفيض مستويات المخزون من الاحتياجات الدفاعية، كذلك حدوث مشاكل فى مشروعات إنتاج بعض أنظمة التسليح الرئيسية الهامة، مثل طائرة اللافى، والقرأويطة البحرية (سعر-٥)، والصاروخ المضاد للصواريخ (حيثس). ولم تستطع المساعدات الأمريكية أن تقلل من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية فى وقت تزداد فيه أعباء إسرائيل الدفاعية فى المناطق المحتلة، بجانب متطلبات استيعاب المهاجرين الجدد، وبناء المستوطنات وتوسيعها، مع المحافظة على مستوى معيشى معقول لشعبها.

وقد أدى تزايد حجم الخلافات السياسية والعرقية والطائفية بين الأحزاب والتجمعات العرقية والدينية المختلفة داخل إسرائيل، مع تزايد نفوذ الأحزاب الدينية والجماعات المتطرفة، وتأثيرها على صانعى القرار السياسى فى إسرائيل.. أدى ذلك إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية التى تعاني منها إسرائيل، وانعكاس ذلك على الجيش الإسرائيلى، خصوصا مع التغيير المستمر فى تركيبة الحكومات الإسرائيلية، مما أوجد تيارات داخل الجيش تعكس توجهات سياسية متطرفة، تعاكس السياسة الرسمية للدولة ورئاسة الأركان العامة، مما تسبب فى تفشى عدم الانضباط، وزيادة حالات الانتحار، وجرائم القتل وسرقة السلاح والذخائر والاعتصاب، والهروب من الوحدات العسكرية، وتناول المخدرات والمتاجرة فيها. وهو ما جعل الخبراء الإسرائيليين يجمعون على أن الجيش الإسرائيلى أصبح يمر حاليا بمرحلة سيئة من تاريخه، حيث تفاقم الخلافات ليس فقط بين قادة الجيش والقيادة السياسية، بل أيضا بين القادة العسكريين أنفسهم، كما إنخفضت الروح المعنوية بين الضباط والجنود، وتدنّى مستوى التدريب، مما أثر بالسلب على الكفاءة القتالية للوحدات بشكل عام، وإنعكس على الشباب الإسرائيلى الذى فقد الحماس للانضمام إلى الجيش. وقد باتت هذه الظاهرة تؤرق الأوساط السياسية والعسكرية المسؤولة فى إسرائيل، خصوصا مع تجدد احتمالات الحرب على الجبهتين السورية واللبنانية.

ومن مظاهر الضعف الأمني في إسرائيل أيضاً عدم إعداد الدولة والشعب والأرض بدرجة كافية للحرب، حيث أثبتت الدراسات التي أجريت أن واحداً من كل ثلاثة إسرائيليين لا يملك ملجأ مناسباً في حالة تعرض إسرائيل لهجوم بأسلحة الدمار الشامل، وفي وقت تملك الدول العربية أكثر من ٢٠٠٠ صاروخ بالستي وأسلحة كيميائية وبيولوجية، وحيث تفيد الإحصاءات أن نصف مليون إسرائيلي من أصل ٥,٥ مليون غير مجهزين بأقنعة واقية من الغاز.

وكانت أكثر الانتقادات التي وجهت لنظرية الأمن الإسرائيلية، من داخل المؤسسة العسكرية ذاتها، حيث طالب الكثيرون فيها بضرورة تحديثها في بعدها الإستراتيجي لتتواءم مع متطلبات الحرب القادمة، وفي ظل الظروف والمتغيرات التي من المتوقع أن تسود الساحات المحلية في إسرائيل والإقليمية والدولية والتطور التكنولوجي المتسارع في أسلحة ومعدات القتال على الساحة الدولية، لتكون إسرائيل مستعدة لدخول القرن القادم وهي متأهبة لمواجهة أحداثه التي من المتوقع أن تكون ساخنة رغم عملية السلام الجارية في المنطقة. ولقد إستجابت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٨٧ لهذه الدعوى، مدركة أهميتها وخطورتها، خصوصاً مع تفجر قضايا أمنية هامة، مثل : تصاعد القوة العسكرية العربية وبما يؤثر على الميزان العسكري لغير صالح إسرائيل والانتفاضة الفلسطينية وقضية الطائرة (لافي)، وقصف المدن الإسرائيلية بالصواريخ سكود العراقية إبان حرب تحرير الكويت، والعمليات الانتحارية للمقاومة الفلسطينية داخل المدن الإسرائيلية، كذلك استمرار تعرض مستعمرات الجليل لنيران الصواريخ الكاتيوشا رغم الحزام الأمني في جنوب لبنان. فتشكلت لجان رسمية وأخرى غير رسمية لإعادة النظر في نظرية الأمن شملت الآتي :

- أ- لجنة عسكرية شكلها وزير الدفاع في هيئة الأركان العامة.
- ب- لجنة فرعية في الكنيست من لجنة الخارجية والدفاع.
- ج- لجنة من مجلس التخطيط الوطني التابع لوزارة الإقتصاد.
- د- لجنة من مركز التنبؤات التكنولوجية التابع لجامعة تل أبيب (حيث كرس جهوداً خاصة لبحث موضوع ميدان القتال المستقبلي).
- هـ- لجنة من مركز جافي للدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب.

هذا بالإضافة لجهود فردية من عدد من الضباط العاملين والاحتياط مثل الجنرال إسرائيل طال، و ابراهام روتن، وهرتزل شابير.. وغيرهم ممن قدموا أبحاثاً ودراسات عامة وتخصصية في موضوعات الأمن

والإستراتيجية، شملت أفكاراً جديدة من أجل تشخيص مواطن الخلل والضعف فيها بصراحة، حتى يمكن تحديد وسائل وأساليب العلاج على أسس سليمة. خصوصاً وأن نظرية الأمن التي وضعها الحرس القديم في الخمسينات والستينات - رغم ما أثبتته مبادئها من نجاح في الحروب التي خاضتها إسرائيل - لم تعد قادرة على مواكبة التطورات المتسارعة التي طرأت على ساحة تكنولوجيا الأسلحة والمعدات وثورة المعلومات، كما أن عملية السلام حتى وإن حققت كل ما تتمناه إسرائيل، فإنها لن تقضى على العداوة الكامنة في نفوس العرب والمسلمين ضدها، لا في الجيل الحالي، ولا في الأجيال القادمة.

وقد تأكد من محاضر عمل كل هذه اللجان أن عقدة الخوف لازالت تلازم المستويين السياسى والعسكرى عند التعامل مع العرب، رغم كل ما تعانيه الدول العربية من مشاكل وصور ضعف، وقد تبين ذلك من تخوف العسكريين أن محاولات التركيز على التفوق النوعى الإسرائيلى لن يستطيع أن يقضى على الميزات العديدة التى يحققها التفوق الكمى العربى من حيث زيادة القدرة على بناء الجيوش، خاصة فى المدى البعيد، وهو ما لا يمكن لإسرائيل أن تلاحقه، حتى وإن هاجر إليها كل يهود الشتات، وحتى لو أنجبت كل أسرة يهودية من ٥-٦ أطفال. ورغم هذا الخوف القائم على إدراك سليم بحقيقة الضعف الكامن فى الكيان الإسرائيلى، فقد تأكد أيضاً من أعمال هذه اللجان التى تبحث فى تطوير النظرية الأمنية، أن السياسة الإسرائيلية القائمة على أساس مبدأى الإستيطان والتوسع، مع ما يلزم لتحقيقها من بناء القوة العسكرية المتفوقة، لازالت هى التى تحكم تفكير وممارسات الصفوة الحاكمة فى إسرائيل، وبالتالي فلا يزال الجيش الإسرائيلى يعتبر المرتكز الأساسى لتحقيق أهداف إسرائيل وغاياتها القومية، أكثر من العمل السياسى والإقتصادى، وهو ما يتطلب بالتالى تطوير عقيدة قتالية لهذا الجيش تتسجم مع الحقائق والمتغيرات التى تعيشها وتتوقعها إسرائيل مستقبلاً.

وإدراكاً منا بأهمية المبدأ المعروف بأن معرفة العدو هى أولى خطوات الانتصار عليه، فقد حرصنا فى هذا الكتاب على أن نلقى الضوء قدر الإمكان على أبعاد نظريتى الأمن والحرب فى إسرائيل فى ثوبهما الجديد، سواء ما يتعلق فيهما بالبعد السياسى أو بالبعد الإستراتيجى، وذلك من خلال أربعة أبواب تحوى ثمانية فصول على النحو التالى :

١- الباب الأول: البعد السياسى لإدارة الصراع العربى-الإسرائيلى
(١) الفصل الأول: البعد قضىة الحرب والسلام فى المفهوم الإسرائيلى

(٢) الفصل الثانى: الغايات والأهداف القومية لإسرائيل، واستراتيجيات تنفيذها حتى عام ٢٠١٠.

ب- الباب الثانى: البعد الإستراتيجى لإدارة الصراع العربى-الإسرائيلى

(٣) الفصل الثالث: نموذج جديد للأمن الإسرائيلى.

(٤) الفصل الرابع: ميدان القتال المستقبلى لإسرائيل.

ج- الباب الثالث: آليات الحرب القادمة

(٥) الفصل الخامس: القوات المسلحة الإسرائيلىة المنتظرة حتى عام ٢٠١٠.

(٦) الفصل السادس: دور أسلحة الدمار الشامل فى نظرية الحرب الإسرائيلىة.

د - الباب الرابع: ديناميكية الحرب القادمة

(٧) الفصل السابع: المعالجة الإستراتيجية للقضايا الأمنية الحرجة.

(٨) الفصل الثامن: سيناريو الحرب المقبلة.

الباب الأول

البعد السياسى لإدارة الصراع العربى-الإسرائيلى مستقبلا

لقد انخدع الكثيرون فى الدول العربية للأسف فى العرض الذى قدمه شيمون بيريز - رئيس وزراء إسرائيل السابق - لبضاعته المسماة بـ (السوق الشرق أوسطية)، والدوافع التى ساقها لتبرير هذا المشروع وتسويقه وتحسين وتجميل صورته فى نظر الدول والشعوب العربية، باعتبار أن الحروب التى وقعت بين العرب وإسرائيل فشلت فى أن تحقق أهدافها بالنسبة لجميع الأطراف، ومن ثم فلا بديل - فى رأى بيريز - عن اللجوء إلى التعايش السلمى والتعاون الشامل بين الدول العربية وإسرائيل. ولم يدرك الكثيرون من العرب أن هذه الدعوة الظاهرية للسلام من خلال مشروع بيريز لبناء شرق أوسط جديد، إنما هى فى الواقع بمثابة دس للسم فى العسل. حيث لا يخفى هذا المشروع أهداف الإستراتيجية التوسعية لإسرائيل والتى إلترزم بها زعماء الحركة الصهيونية وقادة إسرائيل حتى من قبل قيامها على أرض فلسطين وهى إستراتيجية تعبر عن قناعة راسخة موجودة فى عقول جميع الأحزاب الرئيسية على السواء - العمل مثل اللىكود، والحمدانم مثل الصقور - قناعة تقوم على ضرورة بسط الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وإن اختلفت الوسائل وتغيرت الأدوات من دبابة وطائرة إلى بضاعة متقنة الإنتاج.

ولقد اعترف المسئولون الإسرائيليون بأن الحروب التى خاضتها إسرائيل لم تستطع أن تضمن لها النصر النهائى الذى يؤمن لها تحقيق غاياتها وأهدافها القومية العليا، ولا حتى الأمن فى مفهومه الأساسى. فرغم مرور خمس سنوات على بدء عملية مدريد، وتوقيع ثلاث أطراف عربية (مصر والأردن والمنظمة الفلسطينية) على معاهدات سلام مع إسرائيل، فلا زالت إسرائيل تتكبد خسائر بشرية ومادية جسيمة فى هجمات مستمرة يشنها أبناء الانتفاضة فى الضفة وغزه، كذلك رجال المقاومة اللبنانية.. لم تقتصر على المناطق المحتلة فقط، بل طالت قلب إسرائيل أيضا، ولا زالت القوات البرية والجوية الإسرائيلية منذ غزو لبنان عام ١٩٨٢ وحتى اليوم، تقوم بشن هجمات إنتقامية فى جنوب لبنان وأراضى الضفة الغربية، فيما يشكل حرب إستنزاف ضد إسرائيل لا تبدو لها نهاية، وهو ما يؤكد فشل جميع المحاولات الإسرائيلية فى فرض الأمر الواقع باستمرار إحتلالها لأراضى عربية تحت دعاوى أمنية.

ولقد كان شيمون بيريز مصيبا عندما أوضح أن إسرائيل فى حاجة للسلام أكثر من العرب، باعتبار أن السلام هو العمق الحقيقى لإسرائيل، لأن عناصر الضعف الجيوبوليتيكى المعروفة التى تعاني منها إسرائيل - وأبرزها قلة السكان وصغر المساحة ونقص الموارد الإقتصادية - سيجعلها دوما أشبه بجزيرة صغيرة وسط بحر متلاطم من العرب. كما أكد بيريز أنه مهما حاولت إسرائيل أن تحرز لنفسها التفوق على العرب فى الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية. مع استمرار تمتعها بالاحتكار النووى، ومهما سعت إلى دفع حدودها إلى الخارج على حساب الأراضى العربية، وأقامت مناطق عازلة وترتيبات أمنية متعددة، ومستعمرات استيطانية، فسوف تتكبد إسرائيل خسائر بشرية ومادية جسيمة فى حالة نشوب حرب بينها وبين واحدة أو أكثر من الدول العربية، لن تستطيع إسرائيل تحملها، بينما يستطيع العرب تحمل أضعاف ما تتكبده إسرائيل من خسائر، ويظلوا قادرين على الصمود ومواصلة التحدى.

الفصل الأول

قضية (الحرب والسلام) فى المفهوم الإسرائيلى

النبوءة التى تحقق نفسها:

فى كتاب بعنوان (إسرائيل على مشارف القرن الحادى والعشرين)، أصدرته مؤسسة (فان لير) بالقدس، يحوى عدة دراسات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية لعدد من الخبراء الإسرائيليين المتخصصين فى بحث المستقبل، يقول (جفرائيل بن دور) أستاذ العلوم السياسية فى جامعة حيفا : "إن ما يسمى بالسلم الحقيقى، هو رؤية غير قابلة للتحقيق فى إسرائيل.. ذلك لأن الخطورة تأتى من إقتناعنا جميعا - سياسيون وجنرالات - لما يسمى فى علم السياسة بـ (النبوءة التى تحقق نفسها)"، أو كما قال هرتزل : "إذا أردتم قلن تكون هناك خرافة.. لا تقولوا سيأتى يوم، بل إعملوا على مجيء ذلك اليوم"، وهنا يكمن الخطر، لأننا بتعريفنا لمقاييس المستقبل بطريقة أو بأخرى، فإننا سنفرضها على أنفسنا. ذلك لأن الزمن لا يفعل فعله بالضرورة، فهو لا يعمل شيئا، بل الناس هم الذين ينجزون الأشياء. ومن ثم فإن من يعتقد من قادة إسرائيل أن أهدافها يمكن أن تتحقق من خلال العمل السلمى، فإنه سيسعى إلى ذلك، وأما من يعتقد أن الحرب هى السبيل، فسيسعى بدوره لشنها".

بهذه الكلمات القليلة يعبر هذا الكاتب الإسرائيلى عن كيفية صياغة التوجه والقرار الإسرائيلى إزاء أخطر قضيه تشغل بال الإسرائيليين، وهى قضية الحرب والسلام، وكيف أن آراء وأهواء الصفوة الحاكمة فى إسرائيل اليوم وغدا هى التى ستملى هذا التوجه، وستفرض القرار الإسرائيلى إزاء هذه القضية المصيرية. فبينما كان شيمون بيريز يدعو فى مشروعه (الشرق أوسطى) إلى نبذ الحروب كوسيلة لتحقيق غايات وأهداف إسرائيل القومية، نجد ناننتيا هو فى تصريحات له لا يستبعد نشوب حرب خلال الخمس سنوات القادمة. وهو فى ذلك يردد نفس مقولات و دعاوى وتهديدات المتطرفين فى الأحزاب الدينية والمؤسسة العسكرية، حتى بالنسبة لمصر التى كانت أول دولة عربية بدأت عملية السلم مع إسرائيل. ومن هذه التهديدات ما ذكره ديفيد عفرى مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية فى عام ١٩٩٣ حين قال : "إن اتفاقية السلم بين مصر وإسرائيل ليست مرضية، وأنها أقرب إلى هدنه منها إلى الصلح بين البلدين، وإن خطر تجدد الحرب بين مصر وإسرائيل

ما زال قائما، وإذا ما رغبت إسرائيل في تجنب هذا الخطر، فعليها أن تحتفظ بقوتها العسكرية. أما الصلح الحقيقي فإنه سوف يتحقق حين تنمو لدى الأطراف العربية المعنية المصلحة في استمرار قيام إسرائيل". وفي تصريح سابق للجنرال (يهودا باراك) رئيس الأركان السابق ووزير الخارجية في حكومة بيريز السابقة، أكد نفس المفهوم التهديدى حين قال: "إن على إسرائيل أن تكون مستعدة لخوض حرب حاسمة ضد العرب على جميع الجبهات، بما فى ذلك تجدد المواجهة العسكرية مع مصر". كما لا ينبغي أن نغفل عن مغزى الحرب الكلامية التى شنها أقطاب حكومة ناتياهو ضد مصر، عندما أثاروا قضايا تطوير مصر للصواريخ (سكود)، والمناورة التدريبية (بدر ٩٦).. باعتبارها دلائل على مواصلة مصر لسياسة سباق التسلح، والإعداد لجولة عسكرية سادسة ضد إسرائيل. لذلك لم يكن غريبا أن يدعو الجنرال (موشى بارخويا) نائب رئيس الأركان السابق إلى التعجيل بالقضاء على عناصر المقاومة الفلسطينية، حتى يتفرغ الجيش الإسرائيلي للإعداد للحرب القادمة، والتى يعتقد أنه لا مفر منها، كما توقع أن تكون حربا شاملة ستشارك فيها معظم الدول العربية بما فيها مصر. لذلك نجده يطالب بضرورة دعم القوة العسكرية الإسرائيلية على الحدود الجنوبية مع مصر، ومعاودة احتلال سيناء، والوقوف على ضفاف قناة السويس إذا ما تجددت المعارك فى الجبهة الجنوبية. كما لا يمكن تجاهل مغزى تصريحات رئيس الأركان الإسرائيلي فى باريس عام ١٩٨٣، التى أبدى فيها اعتقاده بأن "اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل لا تخرج عن كونها هدنة مسلحة يستعد فيها الطرفان لجولة عسكرية جديدة"، هذا بينما لم يكن المداد الذى وقعت به إسرائيل معاهدة السلام مع مصر، قد جف بعد !!.

أما على الجبهة السورية، فإن الأمر لم يقتصر على تصريحات متشددة فقط يطلقها المسئولون الإسرائيليون ضد سوريا، بل اقترن ذلك بتهديدات فعلية كان لها انعكاسا على الأرض فى الحشود والمناورات الإسرائيلية التى جرت فى الجولان فى نهاية صيف ١٩٩٦، وضد القوات السورية فى لبنان، وهو ما أشعل أجواء التوتر فى المنطقة، ودفع الولايات المتحدة للتدخل لتخفيف حدة التوتر قبل أن ينفجر الموقف فى المنطقة.

وكل تلك الممارسات والسياسات الإسرائيلية، لاتأتى من فراغ، بل تعكس أحلام القوة التى لا زالت تراود قادة إسرائيل، سياسيينها وجنرالاتها على السواء، والرغبة فى اللجوء إلى القوة كلما عجزت السياسة الإسرائيلية عن تحقيق أهداف التوسع وبسط الهيمنة وفرض الإرادة الإسرائيلية على

العرب، بل وتؤكد في ذات الوقت أن أعين إسرائيل لم تبتعد عن سيناء منذ أجبروا على الرحيل عنها في إبريل ١٩٨٢، بل الأكثر من ذلك أنها تعكس أيضا خفايا الاستراتيجية الإسرائيلية للتمسك بالمناطق المحتلة في الجولان والضفة من أجل بناء (إسرائيل الكبرى) التي لا يزال قادة إسرائيل يرددون دعاواهم بشأنها، حتى بعد أن وافقت حكومة شامير في قمة مدريد عام ١٩٩٢ على صيغة الأرض مقابل السلام.

وفي تقرير أعده في عام ١٩٩٤ مركز جافى للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب، تحدث عن المدى الزمني المنتظر لعملية السلام بين العرب وإسرائيل. فذكر أن السلام الذي يدفع الخطر عن إسرائيل، ويعزز فرص التعاون الإقليمي بين دول المنطقة لا يزال بعيدا، وهو نفسه الذي يضع إسرائيل في داخل دائرة الخطر. ثم يفسر هذا التناقض، فيقول: "إننا حينما نكون في حالة سلام مع العرب، فهذا يعني ضمنا أننا في حالة حرب معهم.. لأن أحدا لا يستطيع أن يتكهن بطبيعة المكان الذي تكمن فيه الكراهية، وهل هذا المكان قادر على إذابة هذه الكراهية، أم أنه سيوفر لها الملاذ التكتيكي انتظارا للساعة القادمة؟". ولمواجهة هذا الاحتمال اقترح التقرير على الحكومة الإسرائيلية أن تعمل من أجل تجريد العرب من قدرتهم العسكرية، وعدم السماح لهم ببناء الجيوش الحديثة، أو امتلاك الأسلحة المتطورة. وأنه حتى في حالة اضطرار إسرائيل للرضوخ للضغوط الدولية المطالبة بفتح منشآتها النووية للتفتيش الدولي، فإن هذا ينبغي أن يكون في مقابل شروط تتضمن تفكيك كل الصواريخ العربية، والتي يقدرها التقرير بأكثر من ألفي صاروخ، والتأكد من إزالة كل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي تملكها الجيوش العربية. أما على الجانب الإسرائيلي، فقد طالب التقرير بضرورة تقوية وتطوير القوات المسلحة الإسرائيلية على الصعيدين الكمي والنوعي، بما يحقق التفوق المطلق على كل الجيوش العربية، مع الحرص على تنمية الفجوة التكنولوجية بين إسرائيل والعرب، وتوسيعها لصالح الأولى. وفيما يتعلق بالشراكة الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة، فإن التقرير المشار إليه يوصي بالألا تعول إسرائيل كثيرا على الضمانات الأمريكية لأن هذه الضمانات تخضع لجاذبية المصالح، فرغم أن الولايات المتحدة تعامل إسرائيل باعتبارها (حالة استراتيجية) تعهدت بالدفاع عن أمنها، إلا أن المصالح الأمريكية المتواجدة بكثرة في المنطقة العربية، واحتمالات نجاح العرب في القضاء على الخلافات القائمة بينهم، بما يقلص حاجتهم للحماية الأمريكية، ومع بروز أنظمة حكم عربية في المستقبل أكثر استقلالية، تميل إلى تنويع وتقوية علاقاتها مع قوى دولية كبرى أخرى (مثل

أوروبا والصين وروسيا)، فإن ذلك سيحرر العرب كثيراً من الضغوط الأمريكية، ويدفع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في جدوى الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل، خصوصاً مع تقلص التهديدات العالمية التي تتعرض لها الولايات المتحدة، وهو ما سيدفعها إلى مراجعة جميع المفاهيم الاستراتيجية الكلاسيكية التي كانت تعتمد عليها في الماضي.

ترتيب العدائيات:

ترتب إسرائيل عدائياتها في منطقة الشرق الأوسط، بناءً على ما تشكله دولها من تهديدات لأمنها، فتضع سوريا على رأس قائمة العدائيات، باعتبارها تشكل في الرؤية الإسرائيلية الخطر الرئيسي، لأنها دولة المواجهة العربية الباقية التي لم تعقد معاهدة سلام مع إسرائيل، بالإضافة إلى لبنان التي تدخل في دائرة النفوذ السوري، وأيضاً بالنظر للترسانة الضخمة من الأسلحة الاستراتيجية المتطورة التي تملكها سوريا، خصوصاً في مجال أسلحة الدمار الشامل. ثم تجيء مصر في المرتبة الثانية من العدائيات الإسرائيلية، فهي رغم كونها أول دولة عربية وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل، فلا تزال من واقع مركزها القيادي والمؤثر في العالم العربي، تدعم القوى العربية المتشددة في مفاوضات التسوية على المسارات الفلسطينية والسورية، وتثير العراقيل في وجه عمليات التطبيع التي تحاولها إسرائيل مع باقي الدول العربية في الخليج وشمال أفريقيا، هذا إلى جانب تنامي القدرة العسكرية المصرية خصوصاً في مجال الأسلحة الاستراتيجية (الصاروخية والجوية). ويجيء العراق في الترتيب الثالث للعدائيات، رغم إدراك إسرائيل أن حرب تحرير الكويت وما تلاها من إجراءات دولية لتقليص قوة العراق العسكرية، قد جردت العراق من أبرز عناصر قوتها العسكرية، إلا أن إسرائيل تعتقد أنه بعد رفع الحظر المفروض على العراق مستقبلاً، فإنه سرعان ما سيتمكن من استعادة قدراته العسكرية، خاصة في مجال أسلحة الدمار الشامل. ثم تأتي إيران في المرتبة الرابعة من العدائيات، بالنظر لما تملكه من ترسانة ضخمة من أسلحة تقليدية وفوق تقليدية تتضمن احتمالات نووية خلال ٥-٨ سنوات. وفي المرتبة الخامسة يأتي ما تطلق عليه (الإرهاب الإسلامي)، الذي تعتقد أن المقاومة الفلسطينية هي رأسه، أم باقي جسده فإنه يمتد في نظر إسرائيل على اتساع الرقعة العربية الإسلامية.

ويعتقد الخبراء الإسرائيليون أن ما يسمى بموجة الإرهاب الإسلامي، والذي اعتبروا أن رأسه تتمثل في بعض منظمات المقاومة الفلسطينية

واللبنانية - مثل حركة حماس ومنظمة الجهاد وحزب الله - لم يبلغ ذروته بعد، ومن المعتقد في رأى هؤلاء الخبراء أنه كلما تأخرت عملية التسوية السلمية كلما زادت احتمالات تصاعد العمليات الإرهابية ضد إسرائيل. لذلك أوصوا بضرورة عزل قطاع غزة والضفة الغربية نهائياً عن إسرائيل، وذلك إلى أن يتم التوصل إلى إحلال سلام كامل بين العرب وإسرائيل.

وهكذا يتأكد أن العقلية الاستراتيجية الإسرائيلية - خاصة من جانب النخبة المؤثرة في عملية صنع القرار - ما زالت متمسكة بتصنيف العرب من حولها في صفوف الأعداء، وأنه رغم ما قطعتة عملية التسوية من أشواط واسعة، فإن العقلية العلمية المؤثرة في صنع وتشكيل الرأى العام الإسرائيلى، ما زالت حبيسة مفاهيم الصراع والحرب، وهو ما قد يتسبب - بجانب تأثيره على دوائر صنع القرار وفي السلوك السياسى الإسرائيلى - في خلق الكثير من المقومات التى قد تؤدى في النهاية إلى وأد عملية السلام وبشكل نهائى.

ولما كانت نظرية الأمن هي الحلقة المركزية في عملية التفاعل بين الغايات والأهداف القومية والاستراتيجية لإسرائيل على الصعيدين السياسى والاستراتيجى، وبين أهداف القتال والمهام الاستراتيجية للقوات المسلحة، وبالتالي خطة تطويرها (وهو ما نعى به نظرية الحرب). لذلك تهتم النظرية الأمنية لإسرائيل في مرحلة إعادة بلورتها الجارية حالياً، بأن تقرر في البداية حجم واتجاهات التهديدات المنتظر أن تواجهها إسرائيل مع إبتداء القرن القادم وذلك في كل دائرة مجالها الحيوى. وقد أوضح القائمون على تحديد العدائيات والتهديدات أنه إذا كان من الصعب خلال الخمس سنوات القادمة إقامة تحالف استراتيجى عربى فعال بسبب الخلافات العربية-العربية، وإنعكاسات عملية السلام، فإنه ليس من المستبعد أن تفاجأ إسرائيل ببروز أنظمة حكم عربية جديدة تقلب كل هذه الحسابات رأساً على عقب، وتسعى لإلغاء كل إنجازات السلام التى في صالح إسرائيل، بما في ذلك خرق المعاهدات التى وقعتها إسرائيل مع دول عربية، خصوصاً فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، وما قد يواكب ذلك من إقامة تحالفات عربية ثنائية أو ثلاثية أو أكثر من ذلك تربط دول المواجهة ببعضها وبدول المساندة العربية في العمق. هذا مع الوضع في الاعتبار خطورة سيطرة أحزاب دينية على أنظمة الحكم مثل تركيا - حيث حزب الرفاة الذى يتصاعد نفوذه على الساحة التركية في تحدى للإتجاهات العلمانية التى يقودها الجيش وباقى الأحزاب السياسية، وما قد يترتب على ذلك من تعاون تركى-عربى مع جيرانها في

سوريا والعراق، وبما يفسد محاولات إسرائيل لإقامة تحالف أو تعاون إستراتيجي بينها وبين تركيا والأردن تحت المظلة الأمريكية، وبما يؤدي إلى إحكام الحصار حول سوريا إستراتيجيا. كما لا يمكن إستبعاد توسيع دائرة التعاون التركي-العربي ليشمل دولا أخرى مثل مصر ودول الخليج العربية، وهو ما يشكل إزعاجا لإسرائيل يدخل في إطار تفاقم التهديدات الأمنية وليس الحد منها. ناهيك بالطبع عما يشكله نظام الحكم الديني في إيران من تهديد لإسرائيل، خصوصا في ضوء التعاون والتنسيق الإستراتيجي القائم بين طهران ودمشق، وتأثيره على الساحة اللبنانية فيما ينعكس من دعم لحزب الله الذي يمتد مستعمرات شمال إسرائيل بصواريخ الكاتيوشا، كذلك دعم حركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي اللذان يشنان عمليات إنتحارية ضد إسرائيل إنطلاقا من مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة، إلى جانب مخاطر تضخم ترسانة السلاح الإيرانية بأحجام ضخمة ونوعيات متقدمة من الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية، مع عدم إستبعاد حصول طهران على سلاح نووي في العقد القادم، وتنسيق إيراني-باكستاني تركي في المجالات الأمنية والإستراتيجية، خصوصا بعد سقوط نظام بناظير بوتو الموالي لواشنطن، وبروز نظام نواز شريف المدعم من قبل الجماعات الإسلامية في باكستان وإيران، وما قد يترتب على كل ذلك من اقتحام إيران لساحة الصراع العربي-الإسرائيلي بثقلها البشري والعسكري والإقتصادي، وهو ما يشكل تهديدا أمنيا لإسرائيل لا يمكن تغافله. أما على الساحة الفلسطينية فإنه ليس من المستبعد أن تتجدد الإنتفاضة بصورة أشد عنفا من الماضي، مع تصاعد العمليات الإرهابية والإنتحارية داخل إسرائيل، خصوصا مع إستمرار تعنت إسرائيل في الإنسحاب من الضفة الغربية، وتمسكها بإحتلال مناطق هامة منها، وإصرارها على استمرار سياسة الإستيطان ورفض التفاوض حول القدس والإصرار على استكمال تهويدها.

سلام شكلي للمناورة السياسية:

وفي ظل هيمنة هذه العقلية العدوانية يبدو واضحا مدى التناقض القائم بين الممارسة الفعلية الإسرائيلية المناهضة تماما لحقيقة السلام، وبين الخطاب السياسي المعلن لإسرائيل، والذي لا يمل الحديث عن السلام والإستقرار، وهو في الحقيقة إستقرار من حيث الشكل فقط وبلا مضمون سلمي، يحاول الحفاظ على مظهر خادع للسلام من أجل استغلاله لبسط

الهيمنة السياسية والاقتصادية على المنطقة من خلال تطبيع العلاقات واختراق المجتمعات العربية، بعد سلب الحقوق العربية.

ويشير واقع عمليات التفاوض الجارية بين الدول العربية وإسرائيل إلى هذه الحقيقة، حيث تتوالى المناورات السياسية وعمليات الإبتزاز من أجل توفير أقصى درجات الأمن المطلق لإسرائيل، والذي هو في حقيقته تهديد لأمن جيرانها العرب، وسعى إلى تطبيع العلاقات وجنى مكاسب سياسية واقتصادية، قبل أن يحل السلام الفعلي بانسحاب الإسرائيليين من الأراضي العربية المحتلة، وإلى إنهاء حالة الحرب والمقاطعة الاقتصادية قبل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعوب العربية، وإلى تطوير القدرات العسكرية الإسرائيلية، مع العمل بإصرار من أجل الحد من القدرات العسكرية العربية.

لذلك فإن التغير الذي حدث في الاستراتيجية الإسرائيلية بعد عملية السلام، هو مجرد تغير في استخدام أدوات الصراع من أجل تحقيق نفس الغايات والأهداف. حيث إستبدل الصراع المسلح بالصراع السياسي والاقتصادي والثقافي من أجل إخضاع الإرادة العربية، وإعادة تشكيل العقول العربية بعد إختراقها، وتحجيم القدرات المادية والمعنوية لشعوب المنطقة العربية من خلال إضعاف تجمعهم، وتفكيك وحدتهم، وإبطال فعاليتهم الجيوبوليتيكية. فهونوع جديد من الإستعمار الذي يمزج بين المنهج الصهيوني المتطرف والمنهج الإستعماري المتسلط، ويستهدف كسر إرادة الشعوب وإمتصاص خيراتها وإقتصاص ثرواتها انقومية.

والخلاف بين العرب وإسرائيل حول مفهوم السلام ينطلق من كون العرب ينظرون إليه كنوع من الحل التاريخي للوسط للنزاع العربي-الإسرائيلي المزمّن، ومن ثم ينبغي أن ينهض على مبادئ الأمن المتبادل والمصالح المشتركة والمنافع المتوازية، وبحيث يقتنع الأطراف المعنية به بأنه أفضل بكثير من حالة الصراع والاسلم؛ بينما مفهوم السلام عند الإسرائيليين نعننى شيئاً آخر، يتمثل في كونه مجرد أداة للمناورة ووسيلة لتحقيق غايات إسرائيل وأهدافها القومية، وهو ما يعنى ضمناً الإضرار بمصالح الآخرين وتهديد أمنهم. ولقد ساعد إسرائيل على التمسك بهذا المفهوم الخاطئ والعذواني للسلام، إدراكها لقيمة عناصر القوة السياسية والعسكرية التي تتمتع بها، وما تلقاه من تأييد سياسى ومعنوى ودعم إقتصادي وعسكري غير محدود من الولايات المتحدة.

ويتمثل البعد النفسى فى المناورات الإسرائيلية فى عملية المفاوضات، أنها عندما تتعثر بسبب التعنت الإسرائيلى، فإنها تكون قد حققت هدفا نفسيا

هاما، يتمثل في تينيس العرب من إمكانية التوصل إلى حالة أفضل مما هم عليه من حالة الاحتلال الإسرائيلي، إلا من خلال قبولهم بالخيارات الإسرائيلية المطروحة، وبالتالي يضطر العرب تحت هذه الضغوط النفسية، وضغوط مادية أخرى من قبل الولايات المتحدة، إلى التسليم بكل المطالب الإسرائيلية.. بدءا بالإعتراف بها رسميا وواقعا، وإنهاء حالة الحرب معها، وكسر الحصار الاقتصادي المفروض عليها، وانتهاء بتطبيع العلاقات معها في جميع المجالات، والقبول بكل المشروعات التي تقترحها؛ وتستهدف إسرائيل اختراق المجتمعات والعقول العربية، وبسط هيمنتها على ثروات ومقدرات المنطقة العربية. وهي جوهر الغايات والأهداف القومية الإسرائيلية التي فشلت إسرائيل في تحقيقها من خلال خمسة حروب خاضتها عبر النصف الأخير من هذا القرن، كما فشلت أيضا في القضاء على المقاومة الفلسطينية واللبنانية، رغم كل عمليات القمع الوحشية التي مارستها ضدهما خلال ثمانية أعوام متوالية، حيث نجحت هذه المقاومة في تغيير نمط الحياة الإسرائيلية، وطبيعة إدارة الصراع العربي-الإسرائيلي.

دوافع استمرار إسرائيل في عملية السلام

لقد أدركت النخبة الحاكمة - سواء في حزب العمل أو الليكود - أنه رغم الانتصارات العسكرية التي حققتها إسرائيل في معظم الحروب التي خاضتها ضد العرب، إلا أنها لم تحقق إنجازات سياسية ذات مغزى على طريق تأمين الغايات والأهداف القومية لإسرائيل، كما لم تلب متطلبات أمنها القومي، وأن مزيدا من الحروب والصراعات المسلحة في المستقبل سيعنى مزيدا من الخسائر لها، وبما يهدد الكيان الإسرائيلي ذاته. وبجانب هذه المدركات، برزت عوامل ومتغيرات عديدة وقعت في الساحات المحلية والإقليمية والدولية، ويحتمل أن تقع أيضا في المستقبل، فرضت على إسرائيل أن تقبل بالدخول في عملية السلام كبديل استراتيجي عن الحرب أو الصراع المسلح، وصولا لتحقيق نفس الغايات والأهداف.

• فعلى الساحة المحلية، ورغم ما تملكه إسرائيل من تفوق كاسح في الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية واحتكار نووي، بينما لا يملك الفلسطينيون سوى الكفاف من الأسلحة الصغيرة والحجارة، فقد نجحوا في أن يضربوا العمق الإسرائيلي بعنف ويكبدوا الإسرائيليين خسائر بشرية ومادية جسيمة، هذا في الوقت الذي تعتبر فيه إسرائيل أن هذا العمق (شبه مقدس)، ولا يجب أن يصل إليه أي تهديد. إلا أن إسرائيل في سنوات الإنتفاضة صارت كلها

مسرحا للقتال إختلطت فيه المواجهات، وهو شئ خطير بالنسبة لها، خصوصا بعد أن نجحت الصواريخ العراقية فى قصف المدن الإسرائيلية، فلا أفلحت المناطق الأمنية التى تحيط نفسها بها فى الضفة والجولان وسيناء وغزة وجنوب لبنان، ولا ترسانات الأسلحة الضخمة التى تمتلكها، فى منع هجمات المقاومة العربية ضدها، أو الحد من التهديدات التى تتعرض لها. وإذا كانت إسرائيل قد حرصت خلال حروبها مع العرب على ألا تفاجأ بأعمال عسكرية من جانبهم، وأن تكون المبادأة دائما فى جانبها، فقد أثبتت عمليات المقاومة الفلسطينية واللبنانية نجاحها فى مفاجأة إسرائيل بالضرب فى أماكن وتوقيتات وبأساليب لا تتوقعها، مما أفقدها المبادأة التى كانت تحرص فى الماضى على إمتلاكها أو إنتزاعها من العرب. ولم تعد تملك سوى رد الفعل فقط فى شكل ضربات إنتقامية غير مؤثرة فى جنوب لبنان وضد مدن وقرى الضفة الغربية وغزة، وحيث ثبت أن عناصر التفوق فى الأسلحة التى تملكها إسرائيل لا تجدى فى مثل هذه المواجهات التى أصبحت شبه يومية، تستنزف قوى إسرائيل البشرية والاقتصادية بشكل مستمر، مما أثر بالسلب فى إقتصادها ومعنويات شعبها وجيشها. وحيث أصبحت تعيش فيما يشبه تعبئة دائمة واقتصاد حرب، وهو ما فرض على قادة إسرائيل أن يبحثوا عن منهج جديد لحل هذه المشكلة لا يقوم فقط على المواجهة المسلحة، وذلك حتى لا يحدث انفجار داخل إسرائيل.

• وعلى الساحة الإقليمية، فرغم محاولات إسرائيل والولايات المتحدة لوضع العراقيل أمام حصول الدول العربية على إحتياجاتها من الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة، وتكنولوجيا التسليح المتقدمة فى مجالاتها المختلفة، فقد تنامت عناصر القوى الشاملة فى الدول العربية، خصوصا القوة العسكرية، رغم كل القيود المفروضة عليهم، وأمكن تطوير الجيوش العربية على الصعيدين الكمى والنوعى بمعدلات لم تكن واردة فى الحسابات الإسرائيلية. وأصبح من المعتقد أن التطور التكنولوجى مستقبلا لن يكون قاصرا فقط على إسرائيل، حيث ستمكن الدول العربية من إختراق مجالات تكنولوجيا عديدة بإمكاناتها الذاتية، وبما يمكنها من تطوير أسلحتها ومعدات الدفاعية، خصوصا فى مجال أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بنوعياتها المختلفة، وهو الأمر الذى يشكل تهديدا أمنيا خطيرا لأقبل لإسرائيل بمواجهته رغم إتخاذها إجراءات مضادة عديدة. أما أخطر عناصر القوة الشاملة فى الدول العربية التى لن تستطيع إسرائيل تجاهل مخاطرها مستقبلا، فهى القوة البشرية العربية التى تنمو بأعلى معدلات فى

العالم (تصل إلى ٤,٥% سنوياً)، وحيث تشير التوقعات إلى أن إجمالى القوة البشرية العربية ستصل فى عام ٢٠٢٥ إلى ٥٠٠ مليون نسمة. هذا بالإضافة لما ثبت لإسرائيل من خطأ إعتمادها على جيش لبنان الجنوبى فى تأمين حدودها الشمالية، فرغم ما تتفقه على تسليح وتنظيم وتدريب هذا الجيش، حتى يكون قادراً على تأمين منطقة الحزام الأمنى فى جنوب لبنان، وبما يوفر الوقاية للمستعمرات الإسرائيلية فى شمال الجليل، إلا أنه بعد أربعة عشر عاماً من تواجد هذا الجيش فى منطقة الحزام الأمنى، فقد تأكد فشله فى تحقيق الأهداف والمهام التى أنشئ من أجلها، حيث إستمرت هجمات المقاومة اللبنانية وقصفات صواريخ الكاتيوشا تهدد القوات والسكان الإسرائيليين، وأصبح جيش لبنان الجنوبى يتعرض بدوره يومياً لخسائر بشرية ومادية جسيمة من الصعب إستعواضها، الأمر الذى أدى إلى إهتراء هذا الجيش، بعد أن فقد فعالياته القتالية، وأخذ أفرادها فى الهجرة إلى الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية. وفى ذلك الشأن كتبت صحيفة الجيروزايم بوست فى ١٦/١٢/١٩٩٤ : "إن جيش لبنان الجنوبى ينزف، وهو يعانى الإرباك، ومعنوياته واندفاعه ينضبان نتيجة ما يتعرض له من حرب إستنزاف يبدو أنه لا نهاية لها. إن هذا الجيش يفقد خيرة ضباطه وجنوده فى معارك يومية ضد الفدائيين الذين إبتكروا استراتيجية متطورة لإضعافه". أما إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، فقد علق على حالة التدهور التى أصابت هذا الجيش قائلاً : "كل من يعتقد أن لديه وصفة عسكرية لحل الوضع فى لبنان فهو مخطئ".

• أما على الساحة الدولية : فقد برزت قوى دولية كبرى - غير الولايات المتحدة - تتمثل فى الجماعة الأوروبية واليابان والصين، ترتبط بعلاقات إقتصادية قوية بالعالم العربى، ترفض إستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، وتضغط من أجل إنسحابها منها، وتحقيق إنجاز جوهري فى عملية السلام. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد تقلص الدور الذى كانت تلعبه إسرائيل فى إطار الاستراتيجية الكونية الأمريكية، كمدافعة عن المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، وذلك بعد تفكك الإتحاد السوفيتى السابق وسقوط الشيوعية، وبما لم يعد يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية. وقد برزت على الساحة الأمريكية تساؤلات عديدة حول جدوى الشراكة الأمريكية- الإسرائيلية من الناحية الإستراتيجية على المصالح الأمريكية فى المنطقة، وتطالب بالحد من هذه الشراكة بدعوى أنها تحد من قدرة الولايات المتحدة على وضع وتنفيذ سياسة إجمالية وثابتة فى الشرق

الأوسط، كما تدفع الدول العربية بعيدا عن الولايات المتحدة ونحو دول أخرى منافسة لها مثل فرنسا وروسيا والصين، هذا بالإضافة لما تشكله هذه الشراكة الإستراتيجية من هاوية مالية للولايات المتحدة في المستقبل غير البعيد. لذلك فإنه في رأي هؤلاء المعارضين للشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، أن يجري تحليل عميق لأبعادها في ضوء ما تمثله إسرائيل حقيقة من أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة، ويزيل الغموض حول الآتي:

أ- ماهي حدود المسؤولية الأمريكية في المحافظة على أمن إسرائيل، وأي إسرائيل المطلوب من الولايات المتحدة التعهد بالحفاظ علي أمنها.. هل إسرائيل في حدود التقسيم الدولي لفلسطين عام ١٩٤٩، أم حدود إسرائيل بعد عدوانها عام ١٩٦٧ الذي إستولت فيه على الجولان والضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان، أم حدود إسرائيل الكبرى التي يطالب بها حزب الليكود والأحزاب الدينية الأخرى في إسرائيل، وما هي حدود التزامات الولايات المتحدة تجاه إسرائيل في كل حالة؟!.

ب- ماهي المساعدة العسكرية الحقيقية التي يمكن أن تقدمها إسرائيل لأمريكا في مواجهة أعدائها في المنطقة وخارجها، وما هو الثمن المقابل الذي يمكن أن تدفعه إسرائيل لأمريكا نظير ما تقدمه من مساعدات لها إذا ما تجدد الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا في حالة عودة الحكم الشيوعي لها، وهو احتمال وارد في ضوء نتائج الانتخابات الروسية الأخيرة؟ خصوصا وأن قادة إسرائيل أنفسهم قد أعلنوا من قبل أن مشاركتهم الولايات المتحدة في حرب ضد دولة عظمى مثل روسيا، هو (خيار الحد الأدنى) حرصا على سلامة إسرائيل. هذا إلى جانب ما أثبتته حرب تحرير الكويت من أن إسرائيل لم تكن عوننا للولايات المتحدة في المحافظة على مصالحها في الخليج، بل كانت عبءا عليها. فقد بذلت الإدارة الأمريكية آنذاك جهدا خارقا لجعل إسرائيل خارج هذه الحرب رغم الإستقراوات العراقية لها، وذلك حتى لا تفسد إسرائيل التحالف الذي بنته الولايات المتحدة في هذه الحرب، بالنظر لرفض الدول العربية أي دور إسرائيلي فيه.

ج- هل ينبغي أن تسلح الولايات المتحدة إسرائيل تسليحا يفوق ما هو ضروري لدفاعها، ومدى إنعكاس ذلك على إغرائها بارتكاب مغامرات عسكرية في المنطقة، وزيادة تعنتها في عملية السلام، وبما يقوض الإستقرار في المنطقة ويهدد في ذات الوقت المصالح الأمريكية الحيوية؟!... يدخل في هذا الإطار ما مارسه إسرائيل من أعمال تثير الشعوب

العربية والإسلامية ضد الولايات المتحدة بصفتها الدولة الحامية لإسرائيل، مثل استمرار عمليات الإستيطان، وتهويد القدس، وشق الأنفاق أسفل المسجد الأقصى.. إلى غير ذلك من الممارسات التي تشجع المنظمات الإرهابية والمتطرفة على ضرب مظاهر الوجود الأمريكي في المنطقة.

د- ماهو التأثير المستقبلي الذي يمكن أن تتركه الشراكة الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة على نفوذ الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في ضوء تصميم العرب على خوض سباق التسلح إلى نهايته بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، والنتائج المترتبة على التصاعد المستمر في هذا السباق، ودخول دول منافسة للولايات المتحدة مثل فرنسا وروسيا والصين تؤيد الدول العربية في مطالبتها سياسيا ؟

هـ- هذا بالطبع إلى جانب مطالب أخرى تعاني منها الولايات المتحدة من جراء الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل، منها عمليات التجسس المستمرة التي تمارسها إسرائيل ضد الولايات المتحدة، وتسريب التكنولوجيا الأمريكية إلى دول معادية للولايات المتحدة (كما حدث في بيع إسرائيل للصواريخ الأمريكية باتريوت إلى الصين)، والزيادة غير المباشرة المستمرة في حصة إسرائيل من برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، وكان آخرها ١٠ مليار دولار لتنفيذ خطة الإستيطان، وهو ما يتحمله دافع الضرائب الأمريكي دون عائد مقابل. وتتخوف إسرائيل من خفض حصتها من المساعدات الأمريكية الحالية (٣ مليار دولار سنويا)، خصوصا وأن القيمة الفعلية لهذه المساعدات تتعرض دائما للتآكل سنة بعد أخرى بسبب عوامل التضخم، فقد إنخفضت قيمتها فعلا بنسبة ٣٠% عما كانت عليه في ذروتها في أوائل عهد إدارة الرئيس الأمريكي ريجان. إلا أنه رغم منطوقية هذه التحفظات على جدوى الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، فلا زالت الإدارات الأمريكية المتتالية تحرص على استخدام الفيتو في مجلس الأمن للحيلولة دون اتخاذ قرارات تدين الممارسات الإسرائيلية التوسعية في المناطق المحتلة رغم ما تشكله من تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة، بدعوى أن مجلس الأمن ليس المكان الملائم لبحث مشكلات عملية السلام. وحقيقة الأمر أن الإدارة الأمريكية بهذا الموقف إنما تعكس جوهر سياسة تقوم على مبدأ الاحتفاظ بالمعادلة الحالية بين الفلسطينيين وإسرائيل عند وضعها المختل لمصلحة إسرائيل، حيث كان الفلسطينيون دائما يملكون الشرعية في مواجهة إسرائيل، أما إسرائيل فكانت دائما بفضل الدعم الأمريكي - تملك القوة - ووجهة النظر

الأمريكية فى العملية السلمية أنها محاولة للتوفيق فى معادلة سلمية بين الشرعية والقوة، دون تدخل من قبل المجتمع الدولى الذى يساند الشرعية الفلسطينية بموجب حقائق التاريخ والقوانين الدولية. لذلك من مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة إضعاف الشرعية الفلسطينية، بحرمانها حتى ولو بقرار تحصل عليه من مجلس الأمن يمكن أن يزيد من تطلعات الشعب الفلسطينى السياسية والعاطفية للحصول على حقوقه، بينما الولايات المتحدة غير مستعدة لمساندته فى ذلك لعدم قدرتها على ترويض القوة الإسرائيلية التى خلقتها، ولأن هذا الترويض - حتى إذا أرادت الولايات المتحدة، فإنه سيتطلب منها جهدا وموارد سياسية واقتصادية أكبر بكثير من مجرد إستخدام الفيتو فى مجلس الأمن.

هل تشكل السوق شرق أوسطية عمقا إستراتيجيا بديلا لإسرائيل :
يقول شيمون بيريز فى كتابه (الشرق أوسط الجديد) : "إن المدرسة الدفاعية التقليدية، لا تقدم حولا للمشاكل الجغرافية الحالية أو للتهديدات الناجمة عن التطور التكنولوجى فى الأسلحة الاستراتيجية. وقد برزت المشكلة الجغرافية مع تطور الصواريخ الباليستية. وفى الوقت الحاضر، فإن الإعتبارات المادية فى الإستراتيجية التقليدية مثل الموانع الطبيعية والصناعية، والإستحكامات الدفاعية الحصينة، وحشود القوات... لم تعد ذات قيمة فى مواجهة الهجمات الصاروخية المعادية، وحتى مع إمتلاك الصواريخ المضادة للصواريخ، وأسلحة الطاقة الموجهة، فإنه قد ثبت أنها لا تجدى فى منع هذه الهجمات بشكل حاسم، هذا إلى جانب كلفتها المالية الباهظة. ولقد أدت مثل هذه المشاكل إلى التقليل إلى حد كبير من أهمية العمق الإستراتيجى، بعد أن عبرت الصواريخ الباليستية الأراضى الفاصلة بين الدول على أعماق كبيرة. غير أن هذا ليس كل شئ، فقد ثبت أنه لا توجد حلول عسكرية لمشاكل الأسلحة فوق التقليدية التى أصبحت لا تفرق بين جبهات القتال الأمامية، وجبهة المؤخرة، وهو ما يعطى معنى جديد ومخيف لعبارة (الحرب الشاملة)، وحيث أصبح بفضل هذه الصواريخ الباليستية بعيدة المدى أن تصل أسلحة الدمار الشامل بأنواعها المختلفة إلى المناطق الآهلة بالسكان، فى وقت تقف فيه الحكومات والشعوب عاجزة أمام القدرات التدميرية الضخمة لهذه الأسلحة".

ثم يضيف بيريز موضحا السياسة البديلة للعمق الإستراتيجى الذى تحققه القوات المسلحة بغزوها لأراضى الخصم، فيقول : "إن هناك سياسة بديلة لحل هذه المشكلة الأمنية تتمثل فى المعاهدات والإتفاقات الثنائية

والمتعددة، التي تتجاوز حدود البلدان المشتبكة في هذه المشكلة، وتغطي كافة المناطق التي تعتبر في مدى الصواريخ الباليستية القاتلة، ذلك لأن الصراعات المسلحة أصبحت أمرا مكلفا للغاية وصعبا وغير عملي إلى أبعد مدى. وعليه فإن المفتاح من أجل الحفاظ على نظام إقليمي آمن وعادل، إنما يكمن في التعايش السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أكثر منه في إمتلاك القوة العسكرية. وفي عالمنا اليوم، فإن تأمين مستوى معيشي مرتفع للشعوب، يتطلب علاقات تجارية تنافسية بين الدول، وحدودا مفتوحة، وتعاوننا في مجال تبادل العلوم والتكنولوجيا.. إن القوة الحقيقية، بل وحتى القوة العسكرية، لم تعد تتواجد في المعسكرات، بل في حرم الجامعة، وأصبح على السياسيين أن يمهّدوا الطريق لذلك، بعيدا عن الذخائر العسكرية، إلى الذخائر السياسية والإقتصادية الخصبة".

ويجيب شيمون بيريز - مهندس سياسة الشرق أوسطية - على سؤال هام، هو : "هل تحقق الأراضي التي تحتلها إسرائيل العمق الإستراتيجي، وبالتالي الأمن الذي تتشده إسرائيل ؟ " فيقول : "إذا ما واصلنا الاحتفاظ بكل هذه الأراضي، فإن معنى ذلك استمرار حالة الحرب، وبالتالي مواصلة سباق التسلح الذي لن يقتصر على الأسلحة التقليدية فقط، بل أيضا أسلحة كيميائية وبيولوجية، وربما نووية أيضا في المستقبل. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن ندرك أن تدمير بنية الأسلحة غير التقليدية في العراق، لا يضمن إلا مجرد هدنة أو فترة توقف، يعود العراق بعدها إلى إعادة بنائها مرة أخرى سواء سرا أو علنا بعد رفع الرقابة والعقوبات عنه. كما أن فرض الرقابة الدولية على بيع الأسلحة لدول منطقتنا ليس من شأنه أن يضمن لنا الكثير، وكلها نتائج لن تحقق لإسرائيل الأمن الذي تبغيه".

- لذلك توصل بيريز إلى عدة قناعات أوجزها في كتابه على النحو التالي:
- أ- إن الحرب الشاملة لم تعد عملية وانتهى زمانها، وأن حربا ذات أهداف محدودة لن تنتهي قطعا بهزيمة أحد الطرفين.
 - ب- إن إسرائيل ستواصل الوجود، كما أن خصومها لن يستسلموا.
 - ج- إذا وقعت حربا أخرى في المستقبل، فإن المعارك التي ستدور فيها ستكون مريرة، والدمار أعظم من ذي قبل، وحجم المصابين لا مثيل له على الجبهات وفي المؤخرة والعمق.
 - د- تآكل مفهوم الردع الإسرائيلي، نظرا لتعرض العمق الإسرائيلي للانكشاف الإستراتيجي بسبب الصواريخ الباليستية العربية.

ومما لا شك فيه أن بيريز فى هذا العرض لوجهة نظره بشأن ضعف قيمة الأرض المحتلة فى تحقيق العمق الإستراتيجى لإسرائيل، إنما يعتبر صادقا مع نفسه، ومع معطيات مرحلة ما قبل الدخول فى القرن الحادى العشرين. ذلك لأن البديل عن وصول إسرائيل إلى سلام حقيقى مع الدول العربية، سيعنى مزيدا من الحروب والصراعات المسلحة ومعارك الإستنزاف، وبالتالى إستمرار سباق التسلح عند جميع الأطراف. ولما كانت الدول العربية لديها من القدرات الذاتية والحضارية ما يمكنها من أن تصمد فى هذا الصراع على المدى الطويل، وهو ما تقتقده إسرائيل، بسبب عوامل العجز والضعف البشرى والإقتصادى الكامنة فيها، فإن محصلة هذا الصراع فى النهاية من المحتم أن تكون فى صالح الجانب العربى على المدى الطويل، خصوصا وأن العرب يستطيعون تحمل أكثر من هزيمة ويظلوا قادرين على مواصلة الصمود والتحدى، بينما لا تستطيع إسرائيل تحمل هزيمة واحدة. لذلك ستضطر إسرائيل لإهدار أموال طائلة فى ميزانية الدفاع لى تحافظ على الميزان العسكرى فى صالحها، وهو ما سوف يؤدى إلى تخريب إقتصادها، وما سترتب على ذلك من نتائج سلبية على الصعيد الإجتماعى. فإذا كانت ميزانية الدفاع فى إسرائيل تبتلع اليوم من الناحية العملية ما يصل إلى عشرين بالمائة من إجمالى دخلها القومى، فإن هذه الميزانية ستزداد بالقطع فى حالة إستمرار النزاع، وهو ما سيدفع ثمنه المجتمع الإسرائيلى كله. وأوضح مثال على ذلك ما حصل فى الإتحاد السوفييتى السابق الذى إنهار بسبب تعاظم إنفاقه الدفاعى فى وقت لم يكن الإقتصاد السوفييتى قادر على تحمل ذلك، مما أدى إلى تفكك هذه الدولة العظمى، وما أصاب المجتمع الروسى بعد ذلك من ضعف وتفسخ وفساد، وبالتالى سقوطه إلى الحضيض. ولم يكن ذلك بفعل التهديدات الأمريكية كما كان السوفييت يتحسبون لذلك، وإنما بفعل زيادة نفقات الجيش الأحمر وانعكاس ذلك السبب على الإقتصاد والمجتمع السوفييتى.

كما أدرك بيريز أن سياسة (عدم التنازل عن أى شبر) التى يتبناها زعماء الليكود، ستؤدى بالقطع إلى خلق تحالفات عربية فى مواجهة إسرائيل، وإذا كان الحظ قد ابتسم لإسرائيل خلال العقد الأخير من القرن العشرين بسبب الخلافات العربية-العربية، وانقسام العرب على أنفسهم فى حربين أحدهما دامت ثمانية سنوات بين العراق وإيران، والثانية بسبب العدوان العراقى على الكويت، فإن ما تشكله إسرائيل من تهديدات للعالم العربى بسبب رفضها الإنسحاب من الأراضى العربية، سيدفع العرب إلى التوحد وتناسى خلافاتهم لمواجهة المخاطر الجديدة الناجمة عن سياسة حكومة

الليكود التي يرأسها ناتتياهو، وهو ما حدث في القمة العربية التي عقدت في القاهرة في يونيو ١٩٩٦، وماتبعها من تطورات، لأن العرب لن يقبلوا أبداً باستمرار احتلال إسرائيل لأراضيهم إلى ما لا نهاية. ومن ثم فإذا لم تسع إسرائيل لكي تفعل مع سوريا ولبنان والضفة الغربية، ما سبق أن فعلته مع مصر عندما انسحبت من كل أراضيها، وفككت مستوطناتها في سيناء، فإن هذه الدول العربية مع سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ستشكل أكثر التحالفات خطورة على إسرائيل، ولن تكون مصر بعيدة عن هذه التحالفات. لذلك، فإذا كانت إسرائيل قد ضحت بالعمق الإستراتيجي في اتجاهها الجنوبي مع مصر، فإن التشبث بمفهوم ضم الأراضي في الضفة والجولان يصبح لا معنى له، بل يعنى استمرار حالة التوتر في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر، والتي يكمن فيها قلب إسرائيل، والتي تضم ٦,٥ مليون نسمة منهم ٤ مليون إسرائيلي و ٢,٥ مليون عربي، ثم ماذا يفيد نزع سلاح منطقة بعمق ٥٠ كم أو حتى ١٠٠ كم، إذا كان التهديد سيأتي لإسرائيل بصواريخ تطلق ضدها من مسافة ١٠٠٠ كم ؟

أما على الصعيد الدولي، فإن استمرار النزاع العربي-الإسرائيلي دون حل، بسبب رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة، سيثير معارضة الرأي العام العالمي الذي ينظر إليها كدولة عنصرية تحاول السيطرة بالقوة على سكانها من غير اليهود، مثلها في ذلك مثل حكومة جنوب أفريقيا العنصرية قبل أن ينال السود حريتهم. هذا بالإضافة إلى أن ضم المناطق المحتلة إلى إسرائيل بما عليها من سكان عرب يبلغ تعدادهم حوالي ٢,٥ مليون نسمة، سيهدد التجانس القومي لدولة إسرائيل، ويفسد هويتها اليهودية التي تحرص على أن تكون يهودية خالصة. كذلك لا يمكن لإسرائيل عملياً أن تقوم بعملية ترحيل جماعي (ترانسفير) لهذه الملايين من العرب خارج أراضيهم، فبجانب ما يمكن أن يسببه مثل ذلك الإجراء العنصري من غضب ورفض عالمي ضد إسرائيل، وبما يؤدي إلى عزلة كاملة لإسرائيل، فإنه من الناحية الإستراتيجية يعتبر أمراً غير ذو جدوى، فما هي القيمة الإستراتيجية لتحريك هؤلاء السكان العرب لبضع عشرات من الكيلومترات شرقاً أو شمالاً، في وقت تستطيع فيه الصواريخ العربية أن تصل إلى أقصى عمق إسرائيل؟ ناهيك بالطبع عن الإحتمالات المؤكدة لما يمكن أن يسببه ذلك من ثورة مسلحة عارمة يشنها الفلسطينيون ضد إسرائيل، لن تقتصر على الحجارة فقط، بل ستشمل كل أنواع الأسلحة التي يمكن أن تطولها أيدي الفلسطينيين، وهو ما لا تستطيع إسرائيل تحمل مخاطره مهما أعدت نفسها عسكرياً لمواجهة. لذلك فقد توصل عدد من

الإستراتيجيين الإسرائيليين إلى قناعة بأن الأراضي المحتلة لا ينبغي أن تكون المشكلة الأساسية التي يتعين على إسرائيل التعامل معها، بل الأهم من ذلك هو علاقات إسرائيل المقبلة مع السكان العرب، وهم في ذلك يستندون إلى مفهوم اقتصادي له إنعكاس أمني، مفاده أن التنمية التي ستحدث في المناطق المحتلة بسبب ادخالها في إطار السوق الشرق أوسطية التي يقترحها بيريز، ستقضي - طبقا لتصوره - على بؤر الفقر المنتشرة في هذه المناطق، والتي تتوالد وتتكاثر فيها التنظيمات الأصولية المتطرفة مثل حماس والجهاد، والتي تشكل تهديدا لأمن إسرائيل.

دور جديد لإسرائيل مرتبط بعدو جديد

لقد ظلت إسرائيل خلال الخمسين عاما الماضية حريصة على أن يكون لها دورا متميزا في منطقة الشرق الأوسط، له تأثير إيجابي وفاعل على الساحة الدولية، يساعدها على ذلك علاقاتها المتميزة مع الدول الغربية بشكل عام، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، إلا أنه مع تقلص دورها في الإستراتيجية الكونية الأمريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة التي كانت قائمة بين المعسكرين الشرقي والغربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات بسقوط الشيوعية وتفكك الإتحاد السوفيتي، كذلك بعد إنكشاف إنعدام دورها أثناء حرب تحرير الكويت، لم تتوقف إسرائيل عن سعيها لاستعادة مركزها وأهميتها في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإيجاد دور جديد لها يعزز مكانتها إقليميا ودوليا، ويعينها على تحقيق غاياتها وأهدافها القومية، وأبرزها تأكيد شرعية وجودها في المنطقة كدولة شرق أوسطية عظمى بشكل دائم وراسخ، والإندماج فيها من خلال أوسع الأبواب وأكثرها إستجابة لهذا الدخول والإندماج، وهو (عملية السلام)، باعتباره أفضل الأبواب وأسرعها وصولا إلى السيطرة على المنطقة، كما أنه مدخل مقبول إقليميا ودوليا، ويمكن إسرائيل من الخروج من مازق التناقض بين إحتفاظها بالأرض ودعوتها للسلام، ويمكنها في نفس الوقت من مواجهة العوامل السلبية الضاغطة عليها داخليا وإقليميا ودوليا، كما يفتح أمام إسرائيل طريقا سهلا للتغلغل والسيطرة.

ولما كانت إسرائيل في بحثها الجاد عن هذا الدور، تدرك أنها لن تتمكن من الإضطلاع به إذا إكتفت بتوقيع عدد من معاهدات وإتفاقيات السلام مع جيرانها، لذلك إنشغل الفكر الإسرائيلي منذ بداية التسعينات بإيجاد تصور كامل لمستقبل إسرائيل يتناسب مع أهدافها القومية الطموحة، وبحيث يتضمن صفقة كاملة تخلق لها دورا هاما جديدا في المنطقة، ومكانة دولة عالية،

وذلك من خلال دعم وتعزيز علاقاتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة، والإنتفاع على العالم كله لخلق القناعة بين دوله بمدى حرص إسرائيل على السلام، وقدرتها على حفظه، وصيانة مصالح الدول الكبرى في منطقة من أخطر المناطق وأهمها في العالم، وهي منطقة الشرق الأوسط، وبما يساعد على تخفيف الأعباء التي تتحملها الولايات المتحدة من أجل تحقيق التزامها بحماية أمن إسرائيل، ويوفر في ذات الوقت المبرر للإدارة الأمريكية لاستمرار دعمها ومساندتها لإسرائيل، وذلك في مواجهة الأصوات الأمريكية المعارضة لاستمرار الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، لما تشكله من أعباء سياسية ومادية تنقل كاهل الولايات المتحدة.

ولقد تبين لإسرائيل أن هذه الصفقة المتكاملة لكي تتحقق، فإنه ينبغي أن ترتبط بعدو جديد بديل عن الإتحاد السوفيتي السابق، وبحيث يشكل في ذات الوقت نفس القدر من المخاطر والتهديدات التي كان يشكلها الإتحاد السوفيتي في السابق للحضارة الغربية، بل أشد خطرا منه، على أن يتم تضخيم ذلك سياسيا وإعلاميا، حتى وإن لم يكن هذا العدو الجديد في حقيقته كذلك. وقد وجدت إسرائيل ضالتها فيما أطلقت عليه (الأصولية الإسلامية) وما تقوم به المنظمات الإرهابية - التي تنسب نفسها زورا وبهتانا للإسلام - من أعمال عنف وإرهاب في معظم الدول العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، بل وتعدتها إلى مناطق أخرى من العالم شملت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ذاتها. لذلك وجدت إسرائيل في هذه الأصولية المدعاه، عدو مشترك جديد لكل من إسرائيل و الولايات المتحدة والدول الأوروبية، خصوصا بعد العمليات الإنتحارية التي شنتها منظمى حماس والجهاد الإسلامى داخل المدن الإسرائيلية في العامين الأخيرين، وكانت من دواعى تعاطف دول كثيرة في العالم مع إسرائيل، مما كان له انعكاسا واضحا في قمة شرم الشيخ التي عقدت في مارس عام ١٩٩٦، وحضرها الكثير من رؤساء دول العالم. كما وجدت إسرائيل في إيران - التي تدعم المنظمات الإرهابية وحزب الله في لبنان سياسيا وماديا، وتعتبرها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية مثل ألمانيا، من الدول الراحية للإرهاب في العالم، لذلك تسعى لمقاطعتها واحتوائها - ما يؤكد الدعاوى الإسرائيلية بوجود قوى إسلامية كبرى تهدد الحضارة الغربية. يدخل في هذا الإطار حرص إسرائيل ومن ورائها الصهيونية العالمية على تشويه صورة الإسلام في أعين الأمم الأخرى غير الإسلامية، باعتبار ذلك هدف أيديولوجى وقومى قديم وحديث لليهودية العالمية، فشلت كل الحروب والثورات والمؤامرات العالمية التي أشعلتها قوى اليهودية العالمية المدعومة بقوى

التطرف الصليبي في تحقيقه عبر القرون الماضية. لذلك شنت إسرائيل هجوما على الإسلام تحت مزاعم أنه دين التعصب والعنف والكرهية، وأنه ينتشر بأعمال الإرهاب والقتل والدموية.. إلى غير ذلك مما يهدد الأمن العالمي.

ومع تصاعد أعمال العنف والتطرف في المنطقة، ومعظمها مدعوم من قبل قوى الصهيونية العالمية الخفية، وهو ما ثبت من محاكمة بعض رموز الإرهاب في الولايات المتحدة، أمثال عمر عبد الرحمن وغيره، وجدت إسرائيل مدخلا مناسباً لتحقيق هدفها، لذلك شنت حملة سياسية ودعائية مكثفة لاستعداد العالم ضد الأصولية الإسلامية، وخلق رأى عام عالمي معاد لها، ودفع الدول الأخرى للوقوف إلى جانب إسرائيل في النهوض بدور رئيسي في التصدي لها، الأمر الذي يساعد على تكريس الوجود الإسرائيلي في المنطقة، ويدعم بالتالي مطالبها في أن تكون قوة إقليمية عظمى في الشرق الأوسط، ذات نفوذ قوى يؤهلها للإضطلاع بالمهام المنوطة بها في حماية الأمن العالمي من مخاطر الأصولية الإسلامية. وهو ما يمكن أن ينعكس بالتالي في تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتوسيع نطاقها. لذلك لم يكن غريبا أن تكون أبرز موضوعات المباحثات التي أجراها قادة إسرائيل في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة - بدءا بإسحق رابين و شيمون بيريز وانتهاءا بناتياهو - ما هو متعلق بمقاومة الأصولية الإسلامية، وما تشكله من إرهاب دولي، ورغبة إسرائيل في قيام تعاون دولي تشارك فيه بدور فعال. من أجل ذلك، نجد رابين يخطب أمام الكنيست في ديسمبر ١٩٩٢ متحدثا عن النفوذ الأصولي الذي يسود منطقة الشرق الأوسط، وأنه بدأ يمتد إلى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية. ثم يوجه دعوته إلى العالم كله لمساندة إسرائيل في حربها ضد الأصولية الإسلامية، معطيا لبلاده دورا لم يكلفها به أحد. أما بيريز، فنجدته أيضا يتحدث عما أسماه بـ (الإسلام الراديكالي) باعتباره تهديدا قائما في وجه السلام العالمي، وأن الأصولية الإسلامية هي الخطر الأكبر على العالم الحر. ومن خلال هذا الدور الجديد والواسع الذي تريد إسرائيل أن تلعبه إقليميا ودوليا، يصبح من الممكن لها أن تفرض على العرب مفهومها للسلام الذي تريده دون تقديم أية تنازلات من جانبها، يساندها في ذلك دعم أمريكي غير محدود، يؤهلها ليس فقط لفرض نظام أمن إقليمي يحل مشاكلها المتعسرة مثل مشكلة المياه، ويفتح مجال الاندماج الكامل لها في المنطقة، ولكن الإنطلاق أيضا نحو قمة هذا النظام، بحيث لا تقتصر علاقات إسرائيل مع الدول العربية على المجالات الاقتصادية والثقافية فقط، ولكن تشمل أيضا

المجالات الدفاعية والأمنية وذلك من منطلق إقليمي واسع لا يسمح للدول العربية بالإعتراض على الوجود العسكري الأجنبي في أراضيهم، هذا إلى جانب فائدة أخرى تجنيها إسرائيل من وراء تزعمها مقاومة الأصولية الإسلامية. فتحت هذا الستار يمكن لإسرائيل أن توجه الاتهام بالأصولية والتطرف والإرهاب ضد كل العناصر العربية التي تقاوم أطماعها ومحاولاتها لبسط هيمنتها على المنطقة، حتى وإن كانوا لا يمتنون بصلة للأصولية الإسلامية، بل ومن الذين يحاربون التطرف والعنف والإرهاب المتمسك بالدين. وهو نوع من الإبتزاز يماثل ما توجهه إسرائيل حاليا من اتهامات بـ (معاداة السامية) للقوى الدولية التي تتأهض أهدافها التوسعية وسياساتها وممارساتها الهدامة على الساحة العالمية.

ووفقا لهذا الدور يمكن لإسرائيل أن تتحول إلى دولة إقليمية كبرى مهيمنة في المنطقة، تمثل ظلا للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وحامية لمصالحها، وهو نموذج مصغر للعلاقات في النطاق الإقليمي، يماثل على المستوى الأكبر نموذج علاقات الولايات المتحدة مع باقي دول أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وهو ما يمنحها دور القيادة العالمية، ويعطيها بالتالي القدرة على فرض مفاهيمها التي تتوافق مع أهدافها وتحمي مصالحها العليا. وهذا هو ما تريد إسرائيل بالضبط أن تنفذه على النطاق الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، بحيث يتيح لها هذا الدور أن تفرض إرادتها في الترتيبات الأمنية الإقليمية، وبما يمكنها من فرض حظر على نوعيات معينة من الأسلحة الإستراتيجية مثل أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وقيود معينة على الأسلحة التقليدية بما يضبط الميزان العسكري لمصالحها، ووضع نظام إقليمي للتفتيش والمراقبة.. إلى غير ذلك من الترتيبات الأمنية التي تؤمن لها السيادة العسكرية على باقي دول المنطقة، وتوفر ضمانات أمنية مطلقة لإسرائيل على حساب أمن جيرانها.

ولا يقتصر إهتمام إسرائيل بفرض سيطرتها على المنطقة العربية فقط، بل يتعداها إلى دول أخرى في دائرة المجال الحيوي لإسرائيل التي تضم دولا أخرى غير عربية في المنطقة وحولها مثل إيران وتركيا وباكستان وأثيوبيا، وأخيرا الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى بعد انفصالها عن الاتحاد السوفيتي السابق، وبعضها متقل بالتكنولوجيا النووية والصاروخية التي تخشى إسرائيل من تسربها إلى إيران أو بعض الدول العربية. وهكذا ترنو إسرائيل - فيما لو سارت الأمور وفقا لما تريد - لأن تلعب دور الشرطي القادر على فرض الاستقرار في المنطقة، وحراسة مصالح الغرب، وخدمة المصالح الإسرائيلية في الأساس. ولقد عبر (يوسى بيلين) مهندس

اتفاقيات أوصلو، ونائب وزير الخارجية الإسرائيلي في عهد حكومة بيريز، عن هذا المفهوم عندما ذكر أنه يتعين خروج إسرائيل من (الجيتو) الذي وضعت نفسها فيه في المنطقة قرابة نصف قرن، وذلك لكي تتبوأ لنفسها مكانا ودورا عالميا، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال عملية السلام بعد أن يصبح لها مكانا متميزا على ساحل البحر المتوسط. ويفضل (بيلين) أن تتبنى إسرائيل النمط الإسكندنافي، وتتقنى أثر الدول الشمالية، وذلك لكونها رغم صغر حجمها فإنه يمكن أن تكون ثرية إقتصاديا، وهو ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما على الساحتين الإقليمية والدولية، خصوصا إذا ما اعتبرت إسرائيل نفسها ذات إنتماء أوروبى حتى وإن كان موقعها فى الشرق الأوسط. لذلك فهو يفضل عمليات الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين، وليس الدمج بينهما، لأن الأسوار الجيدة - فى رأيه - توفر جيران جيدين. كما يطالب فى نفس الوقت بتوسيع أنشطتها الإستثمارية فى الدول الأوروبية والآسيوية والأفريقية وفى أمريكا اللاتينية. كذلك المشاركة فى عمليات الأمم المتحدة، حيث سيؤهلها هذا الدور الإقليمى ذو المكانة العالمية، للقضاء على المفاهيم القومية السائدة، وإستبدالها بمفاهيم إقليمية.. فبدلا من الأمن القومى العربى، يكون الأمن الإقليمى، وبدلا من الإنتماء العربى يحل مكانه الإنتماء الشرق أوسطى، وبدلا من منظمة الجامعة العربية، تنشأ منظمة أخرى إقليمية فوق قومية. هذا مع الإهتمام بالتعامل مع الشعوب العربية والإسلامية واختراق مجتمعاتهم، أكثر من الإهتمام بالتعامل مع الحكومات والدول، لأنه من خلال التعامل الإقتصادى والإجتماعى والثقافى والتكنولوجى يمكن ربط مصالح شعوب المنطقة بمصالح إسرائيل.

أهداف إسرائيلية أخرى :

بجانب ما تستهدفه إسرائيل من الحصول على دور جديد لها فى المنطقة، فإنها أيضا تريد أن توجد لنفسها المبرر لضرب حركات المقاومة العربية فى الأراضى المحتلة سواء فى الضفة الغربية أو فى جنوب لبنان، وكسر إرادة الشعب الفلسطينى فى التحرر والإستقلال وإقامة دولته على أرضه، وذلك بدعوى محاربتها للأصولية المتقشية بين جموع هذا الشعب. وإسرائيل بذلك تضرب عصفورين بحجر واحد، فمن ناحية تصبغ الحركات الوطنية الفلسطينية واللبنانية بالصبغة الراديكالية والإرهاب الذى يعرض أمن المنطقة والسلام العالمى للخطر، وبذلك تعطى نفسها الحق الشرعى فى إتخاذ مآثره من إجراءات تعسفية ووحشية لمواجهة ما تدعيه وتزعمه من أخطار وتهديدات من جانب الأصولية الإسلامية، ومن ناحية أخرى كسب

تعاطف وتأييد الدول الأمريكية والأوروبية، وما يستتبع ذلك من مكاسب سياسية ومادية. وهذا بالطبع إلى جانب وضع أساس لإندماج إسرائيل الفعلى فى المنطقة، ليس فقط بحكم وجودها الجغرافى، كإى دولة من دول المنطقة، ولكن من منطلق سيادى مسيطر ومهيمن على باقى دول المنطقة.

كما يوجد لإسرائيل هدف آخر يتمثل فى تقليص وتهميش دور مصر القيادى عربيا وإسلاميا، وقد إنعكس ذلك بصورة شديدة الوضوح خلال السنوات الأخيرة، من خلال التصريحات الكثيرة التى أطلقها المسئولون الإسرائيليون ضد مصر بسبب مواقفها المؤيدة للحقوق العربية، والحملات السياسية والدعائية التى شنتها مصر ضد إسرائيل بسبب رفض الأخيرة التوقيع على معاهدة الحد من الإنتشار النووى، وإصرار مصر على ربط تطبيع العلاقات وإقامة تعاون إقتصادى بين الدول العربية وإسرائيل، بإرساء قواعد سلام حقيقى يقوم على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وتوازن حقيقى فى الأمن والمصالح، وليس توازن مختل للقوى يكون لإسرائيل وحدها حقوقا ومعايير خاصة تشكل فى ذات الوقت تهديدا لأمن الدول العربية. كما تتهم إسرائيل مصر بتحريض الدول العربية على عدم التعاون معها، وقد وصل الأمر فى هذا الصدد إلى قيام إريل شارون وزير البنية التحتية فى حكومة ناتنياهو، بالتهديد بنقض اتفاقات السلام مع مصر من أساسها، وهدم ما بين البلدين من عمليات سلمية، كاللوح باستخدام القوة العسكرية الإسرائيلية ضد مصر إذا ما استمرت فى سياستها المناهضة لإسرائيل، بل وادعى بأن "مصر ستكون فى هذه الحالة فى خطر داهم"، وأضاف فى نفس الحديث الذى أذاعه له راديو إسرائيل، فى شهر نوفمبر ١٩٩٦، أنه: "لو كان الأمر بيده لشن ضربه قوية ضد كل العرب دون إستثناء" كما عبر عن إستيائه من سياسة ناتنياهو بسبب "سياسته المترددة وغير الحاسمة"، وأنه "يأمل فى أن يأتى زعيم آخر قوى من الليكود يزيح ناتنياهو ويتولى الحكم، ويرفض التنازل عن أى شئ للعرب، ولا مانع من أن يوجه ضربة عسكرية ضد العرب تضعهم فى أحجامهم الطبيعية". هذا مثال صارخ لتفكير واحد من صانعى القرار المتطرفين اليوم فى إسرائيل. وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية قد تعمدت فى عام ١٩٩٤ أن تكشف عن وثيقة سرية أعدها قسم التخطيط السياسى فيها تستهدف معاقبة مصر على مواقفها المناوئة لإسرائيل، وتتمحور هذه العقوبات حول إلغاء أو تخفيض المساعدات الأمريكية لمصر، وتقييد مجالات التعامل الدبلوماسى معها، وتقليل زيارة الوفود الإسرائيلية والأمريكية الرسمية لمصر، بالإضافة للضغط على كل من الأردن وسلطة الحكم الذاتى لإبعاد مصر عن أية

مشروعات استثمارية تتم بينهما وبين إسرائيل، كذلك الضغط على كل من الولايات المتحدة وروسيا بوصفهما راعيا لعملية السلام لإدخال مياه النيل ضمن لجنة المياه في المفاوضات متعددة الأطراف بهدف حصول إسرائيل على حصة ثابتة (٨,٠ مليار م^٣) منها أسوة ببقية مصادر المياه في المنطقة التي حصلت إسرائيل على نصيب منها. ومن مظاهر محاولات إسرائيل لتهميش دور مصر عربيا، محاولاتها حرض الدول العربية على الابتعاد عن مصر بزعم أن مصر عبر نصف قرن من قيادتها للعالم العربي، لم تورثه سوى الحروب والضعف والتشتت، وأنه آن الأوان ليتخلوا عن هذه القيادة، ويجربوا القيادة الإسرائيلية ليستفيدوا من تفوقها التكنولوجي ونفوذها الدولي الواسع.

ومما لا شك فيه أن محاولات إسرائيل لتسميم الآبار بين مصر وكل من الولايات المتحدة والدول العربية، إنما تستهدف ضمنا شن ضغوط سياسية ونفسية على مصر حكومة وشعبا، خصوصا عندما تلوح إسرائيل بين حين وآخر بمطالب لها في مياه النيل وسيناء والنفط، من أجل أن تكف مصر عن الزج بنفسها في علاقات الدول العربية الأخرى بإسرائيل، بدعوى أن إسرائيل أصبحت قادرة على التخاطب مباشرة مع الجميع في الوطن العربي. ومما يؤكد هذا الهدف الإسرائيلي ما صرح به واحد من المعلقين الأمريكيين ذوي الهوية الصهيونية، حين قال: "إن السلام قوى إسرائيل وأعاد مصر إلى حجمها الطبيعي، وليس أمام مصر غير خيارين: إما أن تحاول تأكيد زعامتها على العالم العربي، فتهدم كل ما عملت على بنائه، أو تقبل بدور خاص ولكن أصغر عما كان عليه الوضع في الماضي. ومن ثم فلا بد لمصر أن تبحث لنفسها عن دور جديد وعن هوية جديدة في عصر جديد قادم"، ثم أضاف: "إن مصر لا تستطيع أن تتزعم العالم العربي كما كان الأمر في عهد عبد الناصر، ولا أن تكون جسرا بين العالمين العربي والغربي كما كان الأمر في عهد السادات، وهذه بالضبط هي المشكلة التي ستحسم مصير السلام في المنطقة". إلا أن هذا المخطط الإسرائيلي لتهميش دور مصر القيادي في المنطقة، أصيب بعدة نكسات خصوصا في عهد نانتياهو، الذي كان بسبب سياسته المتطرفة سببا في تأكيد الزعامة المصرية للعالم العربي، وهو ما إتضح جليا في المؤتمر الإقتصادي الذي عقد في القاهرة في نو فمبر ١٩٩٦، وأظهر الحجم الحقيقي لإسرائيل، وإستمرار عزلتها في المنطقة، على غير ما كانت تستهدف إسرائيل من مخططاتها لتبديل القيادة في منطقة الشرق الأوسط، بزعم أنه إذا كانت مصر قد قادت

هذه المنطقة في زمن المواجهة والحرب والصدام، فإن الدور قد جاء على إسرائيل لتقودها في زمن السلم والتعايش والرخاء.

وفي هذا الإطار يمكننا أن نفهم مغزى محاربة إسرائيل دعوة مصر بضرورة قيام أمن متكافئ ومتبادل بين إسرائيل والدول العربية، وضرورة وجود ضمانات إسرائيلية ودولية متوازنة ومتكافئة بين الأمن العربي والأمن الإسرائيلي، كذلك رفض ناتنياهو مبدأ الأرض مقابل السلام الذي قامت على أساسه عملية مدريد. وفي مواجهة هذه المطالب المصرية، طرحت إسرائيل مع الولايات المتحدة رؤية مشتركة حول ضرورة قيام نظام أمني إقليمي تشارك فيه كل دول المنطقة بما فيها إسرائيل ويضم أيضا تركيا وباكستان وقبرص وإيران (بعد تغيير النظام الأصولي الذي يحكمها). وهو ما يتطلب في الرؤية الأمريكية-الإسرائيلية المشتركة التخلص من تركة المفاهيم القومية التي كانت سائدة في الماضي، (مثل القومية العربية والأمن القومي العربي.. الخ). ومن الواضح - طبقا لهذه المعادلات المغلوطة - أن تكون إسرائيل بحكم ما تمتلكه من قوة عسكرية متفوقة واحتكار نووي ونفوذ دولي، هي المرشحة لقيادة هذا النظام الإقليمي الجديد. لذلك لم يكن غريبا تصاعد الضغوط والإغراءات الأمريكية والإسرائيلية لإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، والدعوة لإقامة تكتل شرق أوسطي يستطيع أن يتعامل مع التكتلات الدولية الجديدة التي برزت في التسعينات .. مثل مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي، وتكتل (أيبك) الذي يضم كندا واليابان وأمريكا، وتكتل (النافتا) لدول أمريكا الشمالية، ومنتدى الأمن الآسيوي.. وغيرها من التكتلات الاقتصادية والأمنية الدولية، وبذلك يكون التكتل الشرق أوسطي المقترح قادر - في الزعم الأمريكي والإسرائيلي - على اللحاق بقطار التقدم العالمي، خصوصا بعد أن فشلت الدول العربية في إقامة تكتل اقتصادي، أو سوق عربية مشتركة فيما بينها طوال نصف قرن هو عمر جامعة الدول العربية.

ولم يكتف المخطط الإسرائيلي فقط بتدوير الدور القيادي لمصر في إطارها العربي ومحيطها الإقليمي، بل سعى أيضا إلى إضعاف الركائز العربية الأساسية الأخرى في النظام العربي، مثل سوريا في المشرق العربي، والعراق والسعودية في منطقة الخليج، والجزائر في المغرب العربي، باعتبار ذلك تصفية لتركبة الماضي القومي العربي، وتهيئة لميراث جديد وورثة جدد، وهو الأمر الذي نجد ترجمته في الإضطرابات الداخلية التي سادت هذه البلدان العربية خلال الخمس سنوات، وذلك بفعل عوامل خارجية غير منظورة ليست أيادي إسرائيل ببعيدة عنها، بهدف زعزعة

الإستقرار فى هذه الدول، وإجبارهم على تغيير سياستهم، وذلك من خلال تشجيع منظمات التطرف والإرهاب وجماعات المعارضة السياسية والأقليات، على إثارة المشاكل للأنظمة الحاكمة فى هذه الدول العربية، واتباع سياسات التخويف وزرع الهواجس الأمنية من تهديدات عربية، ومن دول أخرى فى دائرة الجوار الجغرافى (إيرانية وتركىة وأثيوبية وسنغالية)، وحملات النقد الجارح والتشويه الدعائى، وبما يؤدى فى النهاية إلى الإستنزاف المالى للدول العربية بهدف إفلاسها، ثم التحكم فى مقدراتها.

وفى التحليل النهائى لهذه المخططات الإسرائيلية والأمريكية المشتركة، نجدها قد نجحت إلى حد ما فى تحقيق بعض أهدافها، حيث جعلت العزلة الذاتية هى العقدة المتحكمة فى الساحة العربية. والدليل العملى على ذلك ما أصاب دول المشرق والمغرب العربى من تمزق وصراعات داخلية، حيث تعاني دول الخليج العربية من مخاطر التهديدان الإيرانى والعراقى، والعراق ذاته أصبح بفعل حماقات قيادته السياسية محاصرا ومقسما ومنهارا داخليا، وسوريا تشعر بالوحدة الباردة، ولبنان يعاني انفصال الجنوب ويحاول التدرج بالحماية السورية، والسودان غارق فى مأساه سواء بفعل تسلط المتطرفين على مقاليد الحكم فيه، أو بفعل الحرب الدائرة فى الجنوب ومع جيرانه، وهو ما جعله من أفقر دول العالم رغم ما تكتنزه أرضه من ثروات، والصومال ضاع بفعل الحرب الأهلية، وليبيا لا يختلف وضعها عن العراق بعد أن أصبحت تعاني من الأسر العقابى، والجزائر تدور فى دوامة العنف المسلح، وتونس محاصرة بين الأسر الليبى والعنف الجزائرى، أما المغرب فإنه يحاول أن يقفز فوق أسوار أزماته الداخلية متطلعا إلى دور إقليمي أكبر وتعاون مع أوروبا، بينما تعاني موريتانيا من تمزق عرقى وصدامات مستمرة مع الجار السنغالى، ولم يبق من العرب سوى مصر التى تحاول أن تتلمس طريق النجاة من كل تلك وسط بحر متلاطم من الأزمات والضغط الداخلى والخارجية.

سياسة خارجية جديدة:

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المركبة، تبنت إسرائيل استراتيجية جديدة فى سياستها الخارجية والإعلامية تراعى عدة عناصر تتمثل فى الآتى:

أ- حشد كل الطاقات والإمكانات فى الداخل والخارج - إسرائيلىة وأمريكية ويهودية فى الشتات - لإظهار حرص إسرائيل على عملية السلام وجنى مكاسبها، وأن العقبات التى تعترضها على المسارات المختلفة إنما ترجع إلى تعنت العرب ورفضهم التعاون مع إسرائيل. هذا مع التقليل من وقع

وخطورة المقاومة الفلسطينية واللبنانية على الساحة الداخلية في إسرائيل حفاظا على معنويات شعبها، وتضخيم مخاطرها على الساحة الدولية للحصول على تعاطف الراى العام العالمى وإعطاء إسرائيل المبرر فيما تقوم به من عمليات قمع ضد سكان المناطق المختلفة بدعوى المحافظة على أمنها. هذا مع تنويع الآليات والوسائل المستخدمة فى التعامل مع عناصر المقاومة العربية، والتى تتراوح ما بين البطش الغاشم والدبلوماسية الهادئة، مروراً بالحملات الدعائية المنظمة والإتصالات الدولية على كل المستويات، وهو الأمر الذى يوسع دائرة الحركة، ويوفر لها مرونة عالية.

ب- إعتبار ما تحقق من خطوات محدودة فى عملية السلام، كافيا لبدء الكشف عن مخططاتها الأساسية والمجاهرة ببعضها والسعى نحو تحقيقها دونما حاجة لإثبات حسن النوايا، بل تعتبر إسرائيل نفسها غير مطالبة ببذل مثل هذا الجهد تجاه الأطراف العربية لكونها فى زعم إسرائيل قد حصلت منها على تنازلات إقليمية أكثر مما تستحق، ومن ثم فإن الدول العربية هى المطالبة بإثبات حسن نواياها تجاه إسرائيل.

ج- إتباع أسلوب قلب الحقائق، فرغم تاريخ إسرائيل الدموى الطويل فى تعاملها مع الشعوب العربية، سواء بالاحتلال أو القتل والتشريد، بالإضافة لمصادرة الأراضى ونسف المنازل، فإن إسرائيل تدعى أنها ضحية العداء والكراهية العربية، مع إتهام الدول العربية بأنهم يمثلون (قوى الظلم) لكونهم دولا غير ديموقراطية تحكمها أنظمة ديكتاتورية، وأن معظمها يساند الإرهاب الدولى، تحكمها أنظمة هشة تسودها خصومات مريرة. مع التركيز على أن إسرائيل هى الدولة الديموقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط، ومن ثم فهى تمثل قوى الخير والعدل والديموقراطية، والواحة التى يتمتع فيها الناس بالقيم الإنسانية !! ومن ثم فلا ينبغى أن تلقى الدول العربية ولا سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى أية مساندة أو دعم سياسى من جانب الدول الغربية، (وهو ما يفسر سبب زيارة ناتنياهو لألمانيا وفرنسا، حيث اتهم الأوروبيون بأنهم فلسطينيون أكثر من الفلسطينيين بسبب تأييدهم لمطالب ياسر عرفات، كما أبلغ مستشار النمسا فرانس فرانتسكى أنه من الصعب عليه أن يوافق على مبدأ الأرض مقابل السلام).

د- السعى لإعادة تعريف جديد للسلام بالتأكيد على أنه يعنى فى المقام الأول أمن إسرائيل، وذلك من خلال إزالة وتجنب كل ما من شأنه أن يؤدى إلى تهديد هذا الأمن، يدخل فى هذا الإطار حق إسرائيل فى طلب ترتيبات و ضمانات أمنية من الدول العربية المجاورة والتى تشمل الاحتفاظ بأجزاء

من الجولان والضفة الغربية وجنوب لبنان، والإحتفاظ بقوات جيش لبنان الجنوبي، وإستمرار عمليات الإستيطان فى هذه المناطق، ومنع الدول العربية من امتلاك أسلحة دمار شامل أو أسلحة تقليدية ذات طبيعة إستراتيجية (صواريخ أرض/أرض ومقاتلات قاذفة بعيدة المدى)، وبما يحدث خلافاً فى الميزان العسكرى لغير صالح إسرائيل. وفى هذا الصدد ترفع إسرائيل شعارات مثل (السلام فى مقابل السلام) و (الأمن مقابل السلام) و (السلام عبر القوة) و (الإعتماد على الذات الإسرائيلية). أما فيما يتعلق بالمفاوضات فإنها ينبغى أن تستمر بهدف الإبقاء على آلياتها تعمل فقط دون تحقيق إنجازات ذات مغزى، بمعنى (المفاوضات من أجل المفاوضات)، وإلى جنى ثمار السلام (وما يعنيه من تطبيع علاقات مع الدول العربية) قبل أن يحل السلام الذى يفهمه العرب على أنه إنسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة، كما ينبغى أن يكون التفاوض بدون حدود زمنية.

هـ- العمل على إقناع العالم بأن حق إسرائيل فى الأراضى التى تحتلها، هو أمر مشروع لا ينبغى أن ينازعها عليه أحد، وذلك بزعم أن الإسرائيليين تشبثوا بهذه الأراضى منذ ٢٠٠٠ عام، ومن ثم فلا معنى لما يقال حول (مبدأ الأرض مقابل السلام)، وأن على العرب أن يقبلوا بحق إسرائيل فى هذه الأراضى دون شروط من جانبهم، وبالتالي فإن أية تنازلات تقدمها إسرائيل من جانبها، فهى ليست حقاً للعرب، ولكن من أجل التوصل إلى السلام الذى تزعم إسرائيل أنها تتشده فى مقابل تطبيع العلاقات معهم.

ومن الواضح أن معالم هذه الإستراتيجية الجديدة فى طرح إسرائيل لسياستها الخارجية والإعلامية - وقد اتضحت بشكل جلى فى عهد نانتياهو - إنما تستهدف من ورائها إحداث تغيير كامل فى السياسة الخارجية التى إنتهجتها حكومات حزب العمل، والتى تتهمها حكومة الليكود التى يرأسها نانتياهو بأنها زعزعت أمن إسرائيل، وأدت إلى عجزها إستراتيجياً على كل الجبهات. ومن معالم هذا التغيير إظهار قوة وبطش إسرائيل وقدرتها على تسيير الأمور وفقاً لإرادتها، وهو ما انعكس فى عدة ممارسات أدت إلى توتر الموقف على كل الجبهات فى وقت واحد عن عمد، منها الإعلان عن افتتاح نفق (حتشمونائيم) أسفل المسجد الأقصى فى سبتمبر ١٩٩٦ وسط مظاهرة سياسية وإعلامية صاخبة متعمدة من جانب السلطات الإسرائيلية، وهو ما يمثل تحدياً صارخاً وسافراً لمشاعر كل العرب والمسلمين والعالم، هذا إلى جانب تكثيف عمليات الإستيطان فى الأراضى المحتلة خصوصاً فى

القدس (مستوطنة أبو غنيم)، وحشد القوات الإسرائيلية على حدود سوريا ولبنان، مع شن حرب كلامية عنيفة ضد مصر، حيث إتهمها المسنولون الإسرائيليون بالاستمرار في الحصول على صواريخ سكود من كوريا الشمالية، والقيام بمناورات تدريبية مكثفة تتم عن الإعداد لعمل عسكري مصري-سوري مشترك ضد إسرائيل. وعندما تجددت الإنتفاضة الفلسطينية ضد القوات الإسرائيلية، أمر ناتيهاو بقمعها بأقصى وسائل العنف وأساليب القهر والقمع، وحتى عندما وصل الموقف إلى درجة الإشتعال، ويهدد الأمن والاستقرار والمصالح الغربية في المنطقة، مما دفع الرئيس الأمريكي كلينتون إلى سرعة الدعوة إلى قمة رباعية في واشنطن، ثم دعوة ناتيهاو عدة مرات بمفرده إلى واشنطن لوضع حد للتدهور الذي أصاب عملية السلام، أصر ناتيهاو على موقفه، ورفض إغلاق النفق وإيقاف عمليات الإشتيطان، واستمر في تهويد القدس، وكان لسان حاله يقول للعرب متحدياً: "ها نحن نفعل ما نريد، أرونا ماذا أنتم فاعلون؟!". ولقد كان من الواضح لكل المراقبين أن كل هذه الممارسات الإسرائيلية، إنما تستهدف التملص من مسيرة مدريد وما أبرمته حكومات حزب العمل من إتفاقيات مع الفلسطينيين في أوسلو وواشنطن والقاهرة، دون الإعلان عن ذلك.

وتتمثل مشكلة ناتيهاو في إعتقاده الخاطي بأن في مقدوره تحقيق السلام دون ثمن، وأن بوسعه الإعتماد على تأييد أمريكي غير محدود، وعدم قدرة أى إدارة أمريكية على ممارسة ضغوط على إسرائيل، بل على العكس، حيث يتوقع ناتيهاو أن تمارس واشنطن ضغوطاً على الدول العربية لتقبل بتمرير ما تريده إسرائيل، خصوصاً مع غياب القدرة العربية على الرد بالنظر لحالة الضعف التي يعانيها العرب منذ حرب الخليج الثانية، وما يواجهونه من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، وعجزهم عن حل مشاكل الإرهاب والأقليات، وما ترتب على ذلك من حاجة الدول العربية للمساندة والدعم الخارجى بشكل عام والأمريكي بشكل خاص، وهو الموقف الذي يعتقد ناتيهاو أن على إسرائيل ألا تتوانى في استغلاله، معتمدة على تعاظم قوتها العسكرية ونفوذها السياسى في الدائرتين الإقليمية والدولية، وعلاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة، وذلك بشن (حرب باردة) ضد الدول العربية، تكون إسرائيل على استعداد عند اللزوم لتحويلها إلى حرب ساخنة تعزز المكاسب الإقليمية التي تحتفظ بها إسرائيل، وتؤمن لها هيمنة إستراتيجية دائمة على المنطقة.

أما من حيث الإطار التكتيكي لعمليات التفاوض، والتي تستهدف إسرائيل إطالة أمدھا لأقصى وقت ممكن، دون التزام بحدود زمنية لإنجاز أهدافھا، فمن الواضح أنها ترمى من وراء ذلك إلى إتاحة الفرصة لها لعدم اتخاذ قرارات صعبة في شأن المسائل المصيرية والهامية (مثل المستوطنات والقدس والجولان)، كما يتيح في ذات الوقت الزمن اللازم لاستكمال خطط تهويد المناطق المحتلة. هذا إلى جانب هدف نفسي يتمثل في الحصول من العرب على أكبر قدر من التنازلات، فكلما زاد زمن التفاوض كلما زادت الضغوط الداخلية والخارجية على الحكومات العربية التي تفاوض إسرائيل، وأدت إلى إصابة العرب بحالة من اليأس تدفعهم إلى القبول بأي شيء تعرضه إسرائيل في مقابل إنهاء هذا الوضع. وفي إطار مثل هذا الوضع يمكن لإسرائيل أن تفرض أولوياتها ومعاييرھا أثناء التفاوض مع العرب، وأبرزھا وضع الأمن الإسرائيلي على قمة سلم الأولويات، وعلى العكس من ذلك وضع الأمن العربي في مؤخرة هذا السلم، وتقديم أولويات التعاون الإقتصادي والثقافي والاجتماعي.

ومن الواضح أن إستراتيجية السياسة الخارجية الإسرائيلية تريد إعطاء القناعة عند العرب بأن التهديدات الحقيقية التي يواجهونها ليست قادمة من إسرائيل، بل قادمة من داخل منطقتهم العربية، وتدل على ذلك بالعدوان العراقي على الكويت، وإرسال السودان إرهابيين لكل من مصر والجزائر، والنزاعات العربية-العربية الناشئة بين دول المشرق العربي، ودول المغرب العربي، ودول الخليج العربي، هذا إلى جانب نزاعات أخرى ناشئة بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي (إيران وأثيوبيا وتركيا والسنغال)، بالإضافة لنوع ثالث من التهديدات الكامنة في داخل المجتمعات العربية، المتمثلة في التطرف والإرهاب ومظاهر التخلف الحضاري بأبعاده الإقتصادية والاجتماعية والمنعكسة في تزايد معدلات الفقر والجريمة والامية والمرض، وكلھا في النظرة الإسرائيلية ينبغي أن تتال أولوية وإهتمام في التصدي لها من جانب الدول العربية، مع استعداد إسرائيل للتعاون معها في مواجهة هذه التهديدات. أما فيما يتعلق بما تثيره الدول العربية حول الإحتكار النووي الإسرائيلي، وما يشكله من تهديد خطير للعالم العربي كله، فإن الرد الإسرائيلي يتمثل في مزاعم أخرى تدور حول أنه ليس أكثر من سلاح ردع، ولكونه في أيدي نظام ديموقراطي يتمتع بأجهزة رشيدة لصنع القرار في إسرائيل. تترك كوابح وقيود استخدامه، فإنه لا ينبغي الخوف من احتمالات استخدامه. وعلى العكس من ذلك فإن إسرائيل هي التي تخشى على أمنھا من قرارات سياسية وعسكرية طائشة تصدر عن أنظمة عربية

ديكتاتورية حاكمة تملك أسلحة دمار شامل خطيرة، وهو ما يجعل إسرائيل في حاجة إلى مزيد من الوقت الكافي - قبل أن يتسحب من الأراضي المحتلة، لتضع الدول العربية تحت الاختبار، حتى تثبت حسن نواياها تجاه إسرائيل.

ولقد أدت هذه الخلافات الحادة في المفاهيم والمواقف بين إسرائيل والدول العربية حول السلام، إلى حدوث إحتقان سياسي بلغ مداه بوصول حزب الليكود إلى الحكم في إسرائيل بزعامة ناتنياهو، وذلك على جميع مسارات التفاوض، حيث تعطلت لغة الحوار إلى حد كبير مما تطلب تدخل الولايات المتحدة أكثر من مرة ولكن دون فائدة بسبب استمرار تصليب المفاوضين الإسرائيليين في التمسك بالأهداف الإسرائيلية، والمناورة حولها دون التخلي عنها. فبينما توقفت المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، نجدها تتعثر على المسار الفلسطيني، وتتأزم على المسار المصري، ويرجع ذلك في الأساس إلى إصرار إسرائيل على دفع المفاوضات بعيدا عن الركائز التي إنطلقت منها العملية السلمية في مدريد عام ١٩٩١، والتي إسترشدت بثلاث أسس تتمثل في : مبادئ الشرعية والقانون الدولي كإطار للسلام ومنهج للتسوية السلمية، وقرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ كمنطلق للمفاوضات وأساس لإقرار الحقوق العربية، هذا بالإضافة لمبادرة الرئيس الأمريكي السابق بوش الذي وضع قاعدة مبادلة الأرض مقابل السلام كهدف نهائي للعملية السلمية، يعزل البعد العسكري عن طبيعة السلام المفروض أن يكون عادلا وشاملا، ويضمن المصالح المشروعة والأمن لجميع دول المنطقة. إلا أن المفاوضين الإسرائيليين - سواء في حكومة العمل أو الليكود - نجحوا إلى حد كبير في أن يناووا بالمفاوضات بعيدا عن هذه الأسس والمبادئ والأهداف، حتى خرجت عملية التسوية عن الطريق المرسوم لها أصلا، وبالتالي فقدت السمة والهدف، وتاهت في المنعطفات والتفريعات التي صنعتها سياسة الإستفراد والتجزئة لتصطدم في النهاية بالحقائق الموضوعية التي تحكم الصراع في المنطقة منذ قيام إسرائيل، حيث الخلفية الأيدولوجية وعقلية الهيمنة والتوسع لا تزال تحكم معتقدات وسلوكيات النخبة الحاكمة في تل أبيب. ساعدهم على ذلك أن الولايات المتحدة - التي تعتبر شريكا أساسيا وأصيلا في عملية التسوية - لم تحاول تصويب مسار المفاوضات بالوقوف في وجه الإندفاع الإسرائيلية للقفز فوق السلام بعد تفريغه من مضمونه الإستراتيجي، ومنعها من إتباع سياسة المراوغة وإهدار الوقت، وهو ما أدى بالعملية السلمية إلى هذا الموقف المحتقن.

ولا يختلف حزب الليكود عن حزب العمل في التمسك بالمفاهيم الأيدولوجية للصراع، فإذا كان الليكود يضع الإستيلاء على الأراضي العربية كهدف قومي من أجل تحقيق إسرائيل الكبرى، فإن حزب العمل يضع الأمن الإسرائيلي كهدف يتستر به من أجل الإستيلاء على الأراضي العربية. وإذا كان حزب العمل يعتبر الشرق أوسطية هي الأسلوب الأمثل لإختراق المجتمعات العربية وفرض السيطرة عليها، فإن حزب الليكود يعتبر الإحتلال العسكري والإستيطان والتوسع هو الأسلوب الأمثل لإختراق المجتمعات العربية وفرض السيطرة المطلوبة على الدول العربية. وإذا ما تناولنا الأحداث التي أثارت التوتر في المنطقة فور تولي حكومة الليكود برئاسة ناتنياهو الحكم في إسرائيل، فسنجدها تثبت ذلك. فأبرز هذه الأحداث هو افتتاح نفق (حتشمونانيم) أسفل المسجد الأقصى، وتكثيف الإستيطان في القدس. فمن المعروف أن حكومة حزب العمل في عهد كل من رابين وبيريز هي التي شقت هذا النفق دون إعلان عنه وأبقته مغلقا، كما قامت ببناء عشرات المستوطنات التي تحوى آلاف الوحدات السكنية أيضا دون إعلان، كما لم تقم بتسكينهم بالمستوطنين، وذلك حتى لا تثير العالم العربى ضدها في وقت كانت تروج فيه لمشاريع الشرق أوسطية، ونجحت بالفعل في دفع بعض الدول العربية في المغرب العربى والخليج إلى البدء في خطوات تطبيع للعلاقات مع إسرائيل، ثم جاءت حكومة ناتنياهو، وكل ما فعلته هو الإعلان عن افتتاح النفق، وتوزيع الوحدات السكنية في المستوطنات على المستوطنين اليهود وتنفيذ ما سبق تخطيطه لإقامة مستوطنة في جبل أبو غنيم، وهو ما أثار العالم العربى ضدها. ومن هنا يمكننا أن نفهم طبيعة الخلاف الدائر اليوم بين بيريز وناتنياهو، حيث يتهم الأول الثانى بإفساد كل خطته من أجل تحقيق أهداف إسرائيل من خلال مشروعه الشرق أوسطى، حيث نجح بيريز في التمسك بأهم المناطق المحتلة إستراتيجيا، وبناء المستوطنات فيها وتهويدها من خلال تفريغها تدريجيا من سكانها للعرب، إلى جانب إتخاذ خطوات واسعة في مجال تطبيع العلاقات مع كثير من الدول العربية وبما عاد بالنفع سياسيا واقتصاديا على إسرائيل، في ذات الوقت الذى حافظت فيه حكومة حزب العمل على جميع متطلبات أمن إسرائيل وتماسك مجتمعتها وإنعاش اقتصادها، كما صدرت الخلافات والإنقسامات إلى الدول العربية، وبمعنى آخر تمكنت إسرائيل من أن تأخذ من خلال عملية السلام ومشروع الشرق أوسطية، ما لم تستطع أن تحصل عليه بواسطة الحرب، وذلك بهدوء دون صخب حتى تتجنب إسرائيل ردود الأفعال العنيفة. في حين عندما جاءت حكومة ناتنياهو، أفسدت كل ذلك

بسياستها المتهورة، حيث وحدثت الدول العربية ضد إسرائيل، بعد أن أوقفت كل مجالات التعاون والتطبيع معها، بل وتسببت هذه السياسة المتهورة في حدوث إنقسامات عديدة في المجتمع الإسرائيلي، سواء بين الحكومة والمؤسسة العسكرية، أو بين مؤيدي عملية السلام ومعارضيه، بجانب إضعاف الإقتصاد الإسرائيلي، وإساءة علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى خصوصا فرنسا.

يتضح من ذلك أن السلام الذي تدعيه إسرائيل، هو إسم بلا مضمون لأنه غطاء تستغله لتفرض شروط المنتصر على المهزوم، وبإسم الواقعية والبرجماتية تريد أن تدفع الدول العربية إلى الدخول في مفاوضات التفاوض وسراييف الجزئيات على الطريقة الإسرائيلية، وذلك بأمل دفعهم نحو مسالك ليست من إختيارهم، بل من إختيار إسرائيل، وهي مسالك لا تقود إلى سلام حقيقي بقدر ما تخدم مصالح إسرائيل وتحقق أهدافها. وقد أفرزت مرحلة المفاوضات التي جرت خلال التسعينات ما هو مختزن ومعد مسبقا في الفكر الإسرائيلي بشأن السلام الذي تريده، وهو سلام إستسلام العرب لكل المطالب والأهداف الإسرائيلية في إستمرار إحتلال أراضيهم وإستغلال ثرواتهم، وبسط الهيمنة الإسرائيلية على كل المنطقة العربية بعد كسر إرادة العرب، وحتى تصبح كل الدول العربية أعضاء في الكومنولث العبري الذي سبق أن نادى بها الزعيم الصهيوني المتطرف جابوتنسكى صاحب الحركة التتقيحية في الثلاثينات، ولتكون توابع تدور في فلك تل أبيب. هذا هو السلام الذي يريده قادة إسرائيل اليوم. وما حديث ناتنياهو الأخير عن دعوة عرفات ليقبل بوضع أشبه بوضع دولة الدومينكان التابعة للأمم المتحدة، تكون فيه سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية تابعة لإسرائيل، ببعيد عن مفاهيم جابوتنسكى عن الكومنولث العبري.

حاجة إسرائيل للسلام أشد من حاجة العرب له

يعتقد الكثيرون في إسرائيل - وعن حق - أن حاجتها للسلام أشد من حاجة العرب إليه، فبجانب ما ثبت للجميع داخل وخارج إسرائيل من أن جميع الحروب التي خاضتها إسرائيل عبر نصف قرن فشلت في توفير السلام لشعبها، كما أن تفوقها النوعي، وما تتمتع به من ضمانات أمريكية قد عجزا أيضا عن تحقيق الأمن الذي تتشده، بل ولم تتجح الإنتصارات العسكرية التي حققتها في حروبها في فرض الإستسلام غير المشروط على العرب. بل على العكس فقد تمكن العرب من تجاوز العديد من مضاعفات وآثار هذا التفوق المزعوم، ووضعوا نتائجهم في إطار محدد يرتبط بتنفيذ إسرائيل

لقرارات مجلس الأمن السابق الإشارة إليها، وهو ما حال حتى اليوم دون نجاح إسرائيل في حل مشكلة يهود العالم، فمعظمهم اختاروا عدم العيش فيها (١٠ مليون يهودي يعيشون في الشتات بينما لم يتجاوز عدد يهود إسرائيل ٤,٥ مليون نسمة)، كما أخذت هويتهم اليهودية في التآكل، بسبب اندماجهم في المجتمعات الأخرى التي يعيشون فيها، واعتبارات الزواج المختلط، وبالتالي فستظل المشكلة الديموجرافية التي تعاني منها إسرائيل تزداد تفاقمًا، مما يسبب خطراً داهماً على أمنها. لأنه في ظل انخفاض معدل هجرة يهود الشتات إلى إسرائيل، وتزايد النمو السكاني في الشعوب العربية، فإن إسرائيل ستظل دولة صغيرة لشعب صغير، وهذا ما يحذر منه المفكر الإسرائيلي (هارنيفين) حيث يقول: "يوجد حالياً ٤,٥ مليون نسمة في إسرائيل، بينهم عربي واحد أمام كل ستة يهود، وحتى لو وصل تعداد إسرائيل عام ٢٠٠٠ إلى ستة ملايين نسمة، فستزيد نسبة العرب بينهم عن مليون، ومع افتراض بلوغ تعداد إسرائيل في القرن القادم ١٠ مليون نسمة، فستبقى بالمقاييس العلمية شعباً صغيراً ودولة صغيرة، مقابل جيران لنا مثل مصر التي يتوقع أن يصل عدد سكانها في عام ٢٠٤٠ إلى ٨٠ مليون، والعراق وسوريا اللتان سيصل عدد سكان كل منهما إلى عشرين مليون نسمة، وحتى مع افتراض هجرة كل يهود العالم، وتصور إمكانية أن تنجب كل عائلة أربعة أو خمسة أطفال، فإن إسرائيل ستبقى شعباً صغيراً في مساحة صغيرة من الأرض، معرضة للعديد من الأخطار أو أشبه بجزيرة صغيرة توشك على الغرق في وسط بحر متلاطم من العرب".

وفي دراسة لأحد الباحثين الإسرائيليين استندت إلى أرقام مكتب إحصاء تابع للأمم المتحدة، أوضحت أن معدل تزايد السكان العرب داخل إسرائيل وفي الضفة وغزة يزداد بأعلى معدل زيادة سكاني في العالم (٤,٥%)، وبالتالي ينتظر أن يصل تعدادهم عام ٢٠٠٠ إلى ٤ مليون نسمة تقريباً، وبالتالي ستكون نسبة غير اليهود (السكان العرب) إلى إجمالي سكان إسرائيل والضفة أكثر من ٥٠%. أما البروفوسير الإسرائيلي (يوسف كلتسمان) فيقول في كتابه الأخير (الإنفجار السكاني، تهويد أم أسطورة) والذي نشرت صحيفة هآرتس مقتطفات منه في ١٩٩٦ / ٧ / ٢١، "إن الرهان العربي في القرن القادم سيكون على تفوقهم البشري، حيث يتوقع أن يكون عدد سكان العرب في إسرائيل والضفة وغزة في عام ٢٠٢٥ حوالي ٨ مليون نسمة بينما لن يتعدى عدد اليهود ٦,٥ مليون نسمة فقط، وهو ما يهدد بأن تتحول إسرائيل إلى دولة مزدوجة القومية، في حين أن أساس قيامها هو المحافظة على نقاء الهوية اليهودية لسكانها. وسوف يترتب على ذلك تزايد

مطالب عرب إسرائيل بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشروعة في مجتمع يشكلون أكثر من نصفه، وهو ما لن تستطيع حكومات إسرائيل في المستقبل تجاهله أو التصدي له، وإلا فإنها ستكرر نفس الخطأ الذي وقعت فيه الحكومات البيضاء السابقة في جنوب أفريقيا".

لذلك فإن المشكلة الأساسية التي تواجه إسرائيل اليوم، ليس في التمسك بالأراضي التي تحتلها اليوم في الضفة وغزة والجولان، ولكن في عدم قدرتها مهما فعلت على صلب هذه الأراضي بالصيغة اليهودية، بعد أن فشلت في نزع الهوية العربية عنها، لأنها هوية مرتبطة بهوية سكانها العرب المتمسكون بأرضهم رغم كل محاولات إسرائيل لإنتزاعها منهم، وبالتالي فشلها في حل التناقض القائم بين حقيقة وضعها الجيوبوليتيكي الصعب - خصوصاً في بعدين هاميين هما الأرض والسكان - وبين تطلعاتها في أن تكون دولة قائدة عظمى في منطقة الشرق الأوسط، حيث تفرض القيود الجيوبوليتيكية عليها أن تعيش في حيزها كدولة من دول المنطقة، وأن تمر في عملية تطبيع العلاقات مع جيرانها بما يتمشى والمصالح المشروعة المتبادلة بين الدول، في حين تفرض عليها تطلعاتها غير المشروعة أن تعيش دوماً في حالة تصادم مع جيرانها. وهو ما أثبت التاريخ استحالة استمراره، وأنه أقصر الطرق لنهاية كثير من الدول العظمى. كما لا يمكن الافتراض بأن، النزاع بين إسرائيل والعرب سيختفي كلياً في المستقبل، ومن ثم يصبح التحدي الذي تواجهه هذه الدولة الصغيرة (إسرائيل) بالمقاييس الجيوبوليتيكية، هو في حسن إدارتها لهذا النزاع في اتجاهات غير قائمة على مفاهيم العدوان والعنف والإرهاب.

وإذا تناولنا الجانب الاقتصادي، فس نجد أن إسرائيل أيضاً في حاجة ماسة للسلام أشد من حاجة العرب له، خصوصاً في ضوء الشعار الذي رفعته حكومة ناتنياهو (الإعتماد على الذات)، وهو ما يعني تحرير إسرائيل من المنح والمساعدات الأجنبية وفي مقدمتها المساعدات الأمريكية، وتطوير قاعدة الاقتصاد في إسرائيل ودينامياته لتقليص إعماده على الولايات المتحدة. وهو ما يتطلب من وجهة نظر خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال في إسرائيل، أن ينتمى إقتصادها للمنطقة، حتى يستفيد من الأسواق العربية الواسعة المحيطة بها، وخفض تكاليف الإنتاج في إسرائيل، وضمان الحصول على الطاقة بتكلفة رخيصة، كذلك توفير المواد الأولية من الدول المحيطة بها بدلاً من إستيرادها، خصوصاً وأن الإقتصاد الإسرائيلي في حاجة إلى أن يضخ فيه ١٢ مليار دولار سنوياً من الخارج حتى يستطيع الصمود مع نمو محدود لا يزيد عن ٢%. ومن ثم - وطبقاً لرؤية هؤلاء

الخبراء - فإنه لا مناص من فتح الحدود بين إسرائيل وجيرانها، وإزالة العوائق، وزيادة التعاون، وانتقال عناصر الإنتاج في إطار سوق إقليمية مشتركة. وقد لمس رجال الأعمال الإسرائيليين الآثار السلبية لتعثر عملية السلام على الإقتصاد الإسرائيلي بعد تولى حكومة الليكود الحكم.

أما فيما يختص بعلاقات إسرائيل بالولايات المتحدة، فبجانب التساؤلات العديدة المثارة في الولايات المتحدة حول جدوى الشراكة الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة، والمطالبة بتقليصها بالنظر لما تسببه من أعباء على دافع الضرائب الأمريكي، فقد أدرك الكثيرون في دوائر صنع القرار في واشنطن أن الخيارات السياسية قد ضاقت أمام إسرائيل، وأن أحدا لم يعد مقتنعا بفكرة إسرائيل الكبرى التي يحاول أن يتمسك بها المتشددون في إسرائيل وعلى رأسهم حكومة الليكود، وأن مزيدا من التورط الأمريكي في المخططات التوسعية لإسرائيل، إنما يعنى تهديدا للمصالح الأمريكية في المنطقة، والمتواجدة بكثافة في الدول العربية التي لم تعد شعوبها تقبل مزيدا من الدعم الأمريكي لإسرائيل على حساب المصالح العربية، وهو السبب في تزايد حالة العداء والكرهية العربية للولايات المتحدة.

وأخيرا فإن نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التي أفرزت حكومة الليكود برئاسة ناتنياهو، قد كشفت عن حالة الإنقسام التي يعاني منها المجتمع الإسرائيلي إزاء عملية السلام، حيث لم تتعد نسبة التفوق التي أحرزها الليكود عن ٢% فقط. فإذا أضفنا إلى ذلك صراعات عرقية ووطنية أخرى يعاني منها هذا المجتمع.. مثل الصراع بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، وبين المتدينين والعلمانيين، وبين اليهود المهاجرين ويهود الصابرا الذين ولدوا في إسرائيل، وبين يهود الكيبوتزات ويهود الحضر، وبين مؤيدي عملية السلام ومعارضيه، فإنه يبرز أمامنا مجتمع متفسخ على وشك الإنهيار من الداخل، خصوصا مع تصاعد نسب الجرائم والإنتحار فيه، والتي إنتقلت إلى صفوف الجيش الإسرائيلي، إنما تعنى أن مثل هذا المجتمع ليس في حاجة إلى مزيد من عوامل التفسخ نتيجة إنقسام أفراده بين مؤيدي عملية السلام ومعارضين لها وخائفين منها، نتيجة اعتقادهم في صعوبة اندماجهم في المنطقة العربية، ورغبة أغلبية اليهود في الاحتفاظ بخصوصيتهم، خصوصا في ضوء شعورهم الذاتي بالدونية مقارنة بغيرهم من الشعوب.

لذلك - وفي ضوء جميع هذه العوامل التي تؤكد أن حاجة إسرائيل للسلام أكبر من وأشد من حاجة العرب له، إنما تفرض على العرب عدم تقديم أية تنازلات لإسرائيل، والتمسك أثناء التفاوض مع الإسرائيليين -

بأقصى الحقوق العربية، وهو السبيل الأوحى لإجبارهم على التسليم بهذه الحقوق، لأن البديل للسلام يشكل لإسرائيل مخاطر لا قبل لتحملها، وهو ما إعترف به زعماءها وفي مقدمتهم شيمون بيريز ورايين، خاصة وأن نتائج الحروب الأخيرة التى خاضتها إسرائيل، لاتعطى توقعات واعدة بتحقيق إنتصارات حاسمة فى الحرب القادمة. لذلك يركز هؤلاء الزعماء على ضرورة إستثمار مناخ السلام السائد وتدعيمه من أجل تحقيق الهدف (الأسمى) فى نظرهم، وهو التركيز على إصلاح شئون إسرائيل الداخلية، والقضاء على التناقضات التى تسود المجتمع الإسرائيلى، والتفرغ لما يطلقون عليه (الثورة الصهيونية)، التى تعنى فى مفهومهم جلب مزيد من المهاجرين اليهود من الشتات واستيعابهم، وبناء مجتمع الصناعات الراقية، وإحياء (المضامين الروحية للعقيدة اليهودية) التى تآكلت بين الشباب اليهودى، وإيقاف الهجرة المعاكسة إلى خارج إسرائيل، والتى زادت فى السنوات الأخيرة بمعدلات عالية، بينما تناقصت معدلات الهجرة إليها.

حصيلة عملية السلام بعد ستة سنوات من مدريد

إذا أردنا أن نجرى تقييما لحصيلة عملية السلام بعد ستة سنوات من قمة مدريد، فسوف تكون المحصلة فى مجملها سلبية، وتتبنى عن تردى فى الأوضاع الأمنية بالمناطق المحتلة، وتصاعد فى الإشتباكات بين العرب والإسرائيليين فى هذه المناطق. يشير إلى هذه المخاوف وزير خارجية الولايات المتحدة فى خطابه أمام المؤتمر الإقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى عقد فى القاهرة فى ١٢/١١/١٩٩٦ قائلا: "إن الإحتفاظ بالواقع الحالى يمثل خطرا على المستقبل، وكل طرف يجب أن يعلم بذلك" ثم قال مشيرا إلى حصاد عملية السلام: "هناك مكاسب تاريخية يجب الحفاظ عليها، مكاسب تستطيع الأطراف البقاء فوقها. هناك إتفاقات تاريخية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهناك محاولات لوضع حد للإرهاب، وهناك إتفاقية سلام بين إسرائيل والأردن، وسلسلة جديدة من الإتصالات الدبلوماسية والتجارية بين إسرائيل وجيرانها العرب. وهناك أيضا فرصة لإحلال السلام الشامل الذى يعم سوريا ولبنان، ويتعين تحقيق السلام فى النهاية لكى تتمتع المنطقة بالأمن الحقيقى. كما أن الدعامة الأساسية للسلام ما زالت راسخة، وتتمثل فى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، ويمكننا أن نرى إلى أى حد وصلنا إذا ما نظرنا إلى هذا المؤتمر الإقتصادى بالرغم من النكسات والشكوك التى صادفتنا فى الأشهر الأخيرة". يتضح لنا من هذا النص أن الرؤية الأمريكية تستشعر خطر الواقع الحالى، وإن كانت لا تزال

تتجنب رؤية حقائق كثيرة في واقع عملية التسوية الجارية، وترفض الاعتراف بالأزمة المستحكمة التي تعاني منها هذه العملية، الأمر الذي يعوق قيامها بمراجعة لها. ومن هنا تأتي أهمية رؤية حقائق الواقع القائم التي تتجلى من خلالها أزمة عملية التسوية على عدة أصعدة، حيث تظهر فيها الأزمة المستحكمة لهذه العملية بعد ستة سنوات عليها، خصوصا بعد أن تجمدت عملية التفاوض بين أطرافها، والتي هي جوهر عملية التسوية.

وتتضح هذه الأزمة بشكل حاد على صعيد عدم تنفيذ إسرائيل لما تم الإتفاق عليه، كما تتجلى الأزمة بشكل أكثر حدة في إنتهاك اتفاقات أوسلو فيما يخص عدم فرض أمر واقع بشأن موضوعات المفاوضات النهائية (مثل الإستيطان والقدس)، وهو ما ترتب عليه تصاعد عمليات العنف، مما يؤكد إنتفاء حقيقة السلام الذي هو عنوان وإسم العملية الجارية حاليا. ويرجع ذلك إلى الحصار المضروب على الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة لإنهاكه إقتصاديا وتجويعه، مما أدى إلى اتساع دائرة الفقر والجوع. وإذا ركزنا الحديث عن الأرض والمياه لنرى ماذا تحقق على صعيدهما مما وعدت عملية التسوية الجارية به من انتهاء الإحتلال في الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ واسترجاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومنها بالطبع حقه في مياهه وأرضه، فسوف يفاجئنا المنظر الذي نراه من تعقيدات وأوضاع شاذة وتناقضات واحتلال لازال جاثما على أكثر من ٩٠% من الأرض ونهب لأكثر من ٧٥% من المياه.

وعند استعراضنا للخرائط التي تم توقيعها بدءا بإبرام اتفاق غزة-أريحا في القاهرة في ٤/٥/١٩٩٤، وأولى هذه الخرائط هي لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس، وتبين القرى والمدن الفلسطينية التي يسكنها الفلسطينيون العرب مصنفة إلى قرى تضم أقل من ٣٠٠٠ نسمة، وأخرى تضم ما بين ٣٠٠٠-٦٠٠٠ نسمة، ومدنا تضم أكثر من ٦٠٠٠ نسمة، ومبين عليها كذلك المستوطنات الإسرائيلية مصنفة إلى مستوطنات قليلة السكان، وأخرى ذات أهمية خاصة، وثالثة ذات كثافة سكانية عالية. كما تظهر على الخرائط أيضا الطرق الدائرية ونقاط مراقبة إسرائيلية وأخرى فلسطينية وأخيرا تبين الخريطة تنظيم الأراضي بعد توقيع الإتفاق الذي صنفها إلى أراضى حكم ذاتى تحددت بموجب إتفاق أوسلو: الأولى هي (منطقة أ) وتضم المدن الفلسطينية كثيفة السكان بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منها لتدخل ضمن سلطة الحكم الذاتى الإنتقالى المحدودة للسلطة الفلسطينية، والثانية هي (المنطقة ب) تدار إدارة فلسطينية-إسرائيلية مشتركة، والثالثة هي (المنطقة

(ج) يسيطر عليها الإسرائيليون. وهناك أراضى القدس الشرقية لا يشملها الإتفاق مؤقتاً.

وإذا أردنا المقارنة بين ما حددته هذه الخريطة المعقدة وما نراه على أرض الواقع، فسنجد أن الأراضى التى دخلت حتى بداية عام ١٩٩٧ فى إطار الحكم الذاتى المحدود هى ٦٠% من مساحة قطاع غزة البالغة ٣٦٠ كم^٢، و٥٧ كم^٢ من منطقة أريحا بالضفة الغربية. وستة مدن عربية هى جنين وطولكرم ونابلس وقلقيلية وبيت لحم وجزنيا مدينة الخليل التى قسمت السيطرة عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بسبب إصرار ناتتياهو على أن تبقى بها عناصر إسرائيلية متمثلة فى ٤٠٠ مستوطن فى (بيت هاداسا) بحانب إنفرادها بالإشراف الأمنى على الحرم الإبراهيمى، وذلك بعد إعادة انتشار القوات الإسرائيلية خارج المدينة، بالإضافة لشروط أخرى تحد من حركة وتسليح الشرطة الفلسطينية والفلسطينيين فى مناطق معينة من المدينة قريبة من أماكن استيطان الإسرائيليين، كذلك الحد من ارتفاعات المباني الفلسطينية.. إلى غير ذلك من الشروط التى تعنى عملياً تقسيم المدينة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد قالها ناتتياهو صريحة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٦ "إن إسرائيل ستبقى إلى الأبد فى الخليل، ولن تبارحها، ومن يقول غير ذلك فإنه يكذب عليكم"!! ، كما زعم ناتتياهو أن الوجود اليهودى فى المدينة يرجع إلى أكثر من ألفى عام. ومساحة هذه المدن الست جميعها لا تصل إلى ٥% من مساحة الضفة الغربية التى إحتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وعليها حوالى مليون ونصف المليون فلسطينى، ولا يستطيع هؤلاء ومليون آخرين من إخوانهم فى الضفة وغزة التصرف بأكثر من ٢٠% من مياه هذه الأراضى السطحية والجوفية بعد أن سحبت إسرائيل ٨٠% من هذه الموارد المائية.

ولعل أكثر ما يلفت النظر فى خريطة الضفة الغربية وغزة اليوم، وما تنفذ منها على أرض الواقع خلال الأعوام الثلاثة التى مضت على توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، هو شبكة الطرق. فقد تم شق مئات الكيلومترات من الطرق الدائرية فى الضفة الغربية، تدور حول المستوطنات لتستخدمها الداوريات والقوات الإسرائيلية فى إغلاق وحصار المدن والقرى العربية عند اللزوم، كما تصل فى ذات الوقت بين المستوطنات، ومن أجل تحقيق هذا الغرض صادرت إسرائيل آلاف الدونمات من الأراضى، كما أزالَت آلاف الأشجار.. ونلاحظ على أرض الواقع أن الطريق الواصل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا والضفة الغربية بشكل عام مغلق. وكانت الخريطة (رقم ٣) المتعلقة بـ (الممرات الآمنة بين قطاع غزة ومنطقة أريحا) قد رسمت

هذه الممرات على الورق بما يناسب حقوق الإستيطان الإسرائيلى ومتطلبات توسعه، وبالرغم من ذلك فإن هذه الممرات لم تفتح للإستخدام. وإذا انتقلنا إلى الخريطة (رقم ٥) الخاصة بمواقع الشرطة الفلسطينية فى القطاع والضفة، فسنجد العشرات منها، ولكن على أرض الواقع سنجدها بمثابة نقاط حراسة حول مناطق تجمعات الفلسطينيين التى أشبه ما تكون بمعازل السود فى جنوب أفريقيا المعروفة بـ (البانتوستانات) أيام الحكم العنصرى، كذلك سنرى كيف تم عزل القدس تماما عن الضفة الغربية بسياج محكم من المستوطنات، وكيف بقيت المعابر إلى أراضى الحكم المحلى الذاتى بيد السلطات الإسرائيلىة، نفس الوضع فى رفح بين مصر وقطاع غزة، وفى جسر أريحا مع الأردن، وفى بيت حانون بين غزة وأرض إسرائيل، رغم وجود واجهات من الشرطة الفلسطينية فيها.

أما فيما يتعلق بصلاحيات سلطات الحكم الذاتى الفلسطينية، فقد قامت فى صورة إدارات تدار ذاتيا - ضمن الصلاحيات التى خولتها لها الإتفاقية - فى مجالات التعليم والثقافة والصحة والشئون الإجتماعية والضرائب والسياحة، ولها رئيس تم إنتخابه بالإقتراع المباشر، ومجلس منتخب يعمل فى حدود الصلاحيات المنصوص عليها فى الإتفاق، ولهذه السلطة الفلسطينية قوات شرطة (٣٠ ألف) ذات تسليح خفيف لحفظ الأمن فى مناطق الحكم الذاتى، وقد مكن ذلك من عودة عدد من قيادات العمل الفلسطينى وفصائل جيش التحرير الوطنى الفلسطينى وأسرههم للإقامة فى الداخل، مما أوجد حقيقة جديدة على أرض الواقع. وتحاول سلطة الحكم الذاتى برئاسة عرفات إدارة المناطق التى تحت سيطرتها فى حدود الصلاحيات التى منحتها الإتفاقات. فنجد أنها تحاول جهد المستطاع حل المشاكل الحادة التى خلقها لها الإحتلال العسكرى الإسرائيلى على صعيد البنية الأساسية والصحة والتعليم والإسكان، ولكن يدها مغولة بفعل إعتمادها على المنح الخارجية فى المقام الأول من ميزانيتها، ونتيجة للقيود التى فرضتها الإتفاقات، وكذلك تأثير التسلط الإسرائيلى المستمر الذى يتجسد فى ضغوط مختلفة ومستمرة أبرزها الإغلاق شبه المستمر للضفة والقطاع الذى يحرم المزارعين الفلسطينيين من تسويق منتجاتهم سواء داخل مدن وقرى الضفة الغربية وغزة، أو فى إسرائيل، وهو ما يسبب خسائر جسيمة للإقتصاد الفلسطينى. هذا بالطبع إلى جانب عدم تنفيذ الإتفاق بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين أخرجوا من ديارهم عام ١٩٦٧، ويقدر عددهم ببضع مئات آلاف نسمة حتى الآن.

ولقد حاولت حكومة ناتتياهو إختبار الإرادة العربية، حين راهنت فى بداية توليها السلطة فى إسرائيل على تعطيل تنفيذ ما إتفق عليه فى أسلو، وتعديله. وكان الرهان هو أن الصدمة التى أحست بها العواصم العربية بفوز ناتتياهو وممارسة سياسة الضغوط والتهديدات التى أدت إلى تجميد عملية السلام، سوف تجبرهم على تقديم تنازلات جوهرية فى عملية السلام لصالح إسرائيل، وهو ما تمثل فى عروض ناتتياهو المعروفة بـ (لبنان أولاً) و (إفتتاح نفق البراق)، مستغلا فى ذلك سخونة موسم الإنتخابات الأمريكية. إلا أن أعصاب العرب لم تخونهم، ولم يستجيبوا لعروض ناتتياهو، وإنما حدث العكس، إذ توترت العلاقات الإسرائيلية مع مصر التى قادت حملة ناجحة من الضغوط العربية والدولية على إسرائيل، كما تجمدت عملية تطبيع العلاقات التى كانت قد بدأت لتوها بين إسرائيل وبعض الدول العربية فى الخليج وشمال أفريقيا. وكانت حكومة ناتتياهو قد سعت - بضغط أمريكى - إلى الفصل بين عمليات تطبيع العلاقات مع هذه الدول العربية وبين إحراز تقدم فى عملية السلام، إلا أن الدول العربية رفضت ذلك، وأصررت على الربط بين العمليتين. كما واجهت حكومة ناتتياهو إنتقادات كثيرة من الدول الأوروبية بسبب سياستها التعنتية فى عملية السلام والتى أدت إلى إصابتها بالجمود، وهو ما يهدد المصالح الأوروبية فى المنطقة، وقد إنضمت إدارة كلينتون الجديدة إلى الدول الأوروبية فى توجيه الإنتقادات لسياسة الإستيطان الإسرائيلى وإن كان ذلك بحذر وحرص شديدين.

والأمر المثير للتساؤل والقلق على الصعيدين الإقليمى والدولى، أنه إذا كانت عملية التفاوض حول موضوع مدينة الخليل قد إستغرق ستة أشهر، فى حين أنه موضوع متفق عليه من قبل بين الجانبين بموجب اتفاق أوسلو، فكيف سيكون الأمر عند التفاوض على باقى الموضوعات الصعبة والجوهرية فى المرحلة النهائية وأبرزها المستوطنات والقدس وعودة اللاجئين؟! من المؤكد أن المفاوضات القائمة حول هذه الموضوعات على المسار الفلسطينى ستواجه صعوبات جمة وكؤودة، هذا إلى جانب تنافر المواقف بشكل جذرى على المسارين السورى واللبنانى. وسيكون على ناتتياهو فى نهاية المطاف، أن يختار بين إقرار مبدأ الأرض مقابل السلام، وبين الجمود المطبق الذى يجعل اتفاق الخليل هو آخر اتفاق سلام فى المنطقة، وما يستتبع ذلك من اشتعال الصراع العربى-الإسرائيلى من جديد. وحتى مع إفتراض أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطا على إسرائيل لكى تلتزم بمبدأ الأرض مقابل السلام، ومع إفتراض إستجابة ناتتياهو لهذه الضغوط، فسوف يحتاج للتحالف مع حزب العمل حتى لا تسقط حكومته

بانسحاب جناحي شارون وإيتان ومعهما الحزب القومي الديني، ولكن ذلك سيكون مقدمة لانشقاق نهائي في تكتل الليكود، وإذا خشي نانتيا هو مغبة هذا الانشقاق، وفضل الجمود فسوف ينشق المجتمع الإسرائيلي نفسه بحيث لا يصبح هناك مفر من إجراء انتخابات مبكرة تؤدي بدورها على الأرجح إلى تمزيق الليكود ما بين الملتزمين بعقيدة إسرائيل الكبرى من النهر إلى البحر، والمطالبين بالاستجابة لضرورات الواقع.

المتغيرات السياسية والاستراتيجية الحالية المؤثرة

على قرار الحرب في إسرائيل:

المتغيرات المحلية والإقليمية:

أ- تشكل اتفاقيات السلام التي تم توقيعها مع السلطة الفلسطينية وآخرها اتفاقية الخليل - بما تحويها من ثغرات، كذلك استمرار حالة التوتر في منطقة الحدود بين سوريا وإسرائيل، مع صعوبة التوصل إلى اتفاق سلام بين البلدين، واستمرار هجمات المقاومة اللبنانية ضد القوات الإسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي في منطقة الحزام الأمني وضد المستعمرات الإسرائيلية في الجليل، وما ترتب على ذلك من استمرار الهجمات الانتقامية الإسرائيلية (جوية وبرية) ضد مواقع المقاومة اللبنانية، أكثر العوامل المؤثرة على قرار الحرب في إسرائيل. كما تعتبر اتفاقية إعلان دمشق الموقعة في ٦ مارس ١٩٩١ بين دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا ومصر عقب حرب تحرير الكويت، بعدا أمنيا وعسكريا يشكل تهديدا مضافا لإسرائيل، بما تشكله من دعم عسكري لإثنتين من أكبر دول المواجهة العربية من قبل أغنى دول عربية في المنطقة، خصوصا مع توافر موارد مالية ضخمة وأسلحة متقدمة في دول الخليج.

ب- وجود حكومة إسرائيلية مشكلة من الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة في إسرائيل، بزعامة الليكود الذي يرأسه بنيامين نانتيا هو، وباشتراك عناصر معروفة بدعوتها للحرب كوسيلة لتحقيق هدف إسرائيل الكبرى أمثال شارون، وإيتان، وبن بيجين - وبإيقاف عملية السلام عند الحد الذي وصلت إليه، وما يمثله ذلك من سياسة متشددة تهدد بتقويض عملية السلام من أساسها، يعتبر من أكثر العوامل المساعدة على تصعيد التوتر في المنطقة ووضعها على حافة الحرب.

ج- وفي المقابل، تعتبر إتفاقات التعاون الدفاعي التي وقعتها إسرائيل مع كل من تركيا والأردن، والتي تغطي مجالات أمنية متعددة تتمثل في تبادل

المعلومات المخبرية والتدريب العسكـرى المشترك، والسماح للمقاتلات الإسرائيلية باستخدام القواعد الجوية والأجواء التركية فى أى حرب مقبلة، كذلك السماح للمقاتلات التركية باستخدام القواعد والأجواء الإسرائيلية، كذلك ربط شبكة الإنذار والدفاع الجوى الأردنية بمثلتها فى إسرائيل، بالإضافة إلى تحديث المقاتلات التركية والأردنية فى المصانع الحربية الإسرائيلية، تعتبر تطورات إيجابية على الساحة الأمنية الإسرائيلية.

د- تعاضد قوة إسرائيل العسكرية على الأصعدة التقليدية وفوق التقليدية والفضائية، خصوصا بعد نجاح إسرائيل فى إطلاق قمر التجسس المتطور (أوفيك-٣)، وبناء منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ (حيثس-٢).

هـ- إنتشار ظاهرة التطرف وأعمال العنف فى العديد من الدول العربية مع اختلاف شدتها من دولة لأخرى، كذلك إتساع نطاق الصراعات العربية-العربية، وبروز نزاعات عربية مع بعض دول الجوار الجغرافى.. مثل النزاع بين دولة الإمارات وإيران بشأن الجزر الثلاث فى مدخل الخليج، والنزاع بين اليمن وأريتريا بشأن جزر حنيش، وبين السودان وأثيوبيا وأوغندا، مما يشنت جهود الدول العربية فى صراعات جانبية بعيدا عن إسرائيل. هذا بالإضافة للعقوبات الدولية المفروضة على عدد من الدول العربية - وهى العراق وليبيا والسودان - بما يضر بالمصالح الإقتصادية لهذه الدول وبالتالي على كفاءتها العسكرية، ويحجم دورها فى تلبية متطلبات الأمن القومى العربى. وكلها عوامل إيجابية فى صالح إسرائيل. و- تداعيات العدوان العراقى على الكويت، وحرب عاصفة الصحراء، على مجمل العلاقات العربية-العربية، سواء فى مجال خروج القوة العسكرية العراقية من دائرة الصراع العربى-الإسرائيلى، واعتبار العراق بجانب إيران يشكلان التهديد الرئيسى لدول منطقة الخليج العربية، وبذلك تتأخر إسرائيل فى قائمة التهديدات التى تتعرض لها هذه الدول.

ز- ظهور - ولأول مرة - الإرهاب الإسرائيلى ضد حكام إسرائيل، والذى تمثل فى حادث إغتيال رئيس الوزراء الأسبق إسحق رابين بواسطة أحد المتطرفين الإسرائيليين. وهو ما يفرض عبئا أمنيا مضافا على الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وخطورة تصاعد نفوذ وتأثير هؤلاء المتطرفين فى المجتمع الإسرائيلى.

ح- توقيع اتفاقية تعاون عسكـرى بين إسرائيل وروسيا فى ديسمبر ١٩٩٥، مما يمنح إسرائيل وضعاً يمكنها من الضغط على روسيا للحد من تصدير الأسلحة المتطورة للدول العربية، والتدخل فى صفقات هذه الأسلحة من حيث الكم والنوع وبما يتناسب ومتطلبات الأمن الإسرائيلى، ناهيك بالطبع

عن الإطلاع على الخصائص الفنية والتكتيكية لنظم هذه الأسلحة ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها، وبما يمكن إسرائيل من إمكانية التعامل معها في الحرب بأنسب الأساليب والوسائل. كما دعمت إسرائيل من علاقاتها الدفاعية مع الصين في مجالات تحديث أنظمة التسليح الجوية والبرية (مقاتلات ودبابات)، وبما يمكنها أيضا من التأثير على الصين - وبالتالي كوريا الشمالية - فيما يعقدانه من صفقات أسلحة مع الدول العربية. طعّيز اتفاقات التعاون الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الموقعة من قبل، باتفاقيات أخرى تصل بالعلاقة بين البلدين إلى درجة التحالف الدفاعي بل وتتعداها، حيث تحصل بموجبها إسرائيل على مزايا تفوق ما تحصل عليه دول الناتو. في ذات الوقت الذي حرصت فيه إسرائيل على ألا تكبل هذه الاتفاقيات أيديها بما يجعل للولايات المتحدة تأثيرا في قرارات إسرائيل الأمنية بشقيها الدفاعي والسياسي الخارجي، ويحفظ لها حرية قراراتها في مسائل السلم والحرب. وكان من أبرز المزايا التي حصلت عليها إسرائيل بموجب هذه الاتفاقيات، تمكنها من الحصول مباشرة على معلومات أقمار التجسس الأمريكية الخاصة بالإنذار بإطلاق الصواريخ المعادية من مركز الإنذار في كولورادو دون المرور على وزارة الدفاع الأمريكية كما كان يحدث في الماضي، هذا بالإضافة لمشاركة الولايات المتحدة في برامج تطوير الأنظمة المضادة للصواريخ مثل (حيثس-٢) ونظام (نوتيلوس) الليزري المضاد للصواريخ قصيرة المدى، والذي يفيد إسرائيل في التصدي للصواريخ كاتيوشا التي تتعرض لها مستعمرات الجليل من قبل المقاومة اللبنانية. إلى جانب تخزين أسلحة ومعدات وذخائر أمريكية في إسرائيل توفر لها إحتياطي إستراتيجي إضافي أثناء الحرب. ومما لا شك فيه أن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج يقيد إلى حد كبير من إمكانية مشاركة الدول العربية الخليجية في أي حرب ضد إسرائيل. وقد ساعد النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة على دفع هذه الدول إلى إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل، كما فتح المجال لتعاون إقتصادي وتمثيل دبلوماسي بينها وبين إسرائيل، ظهرت ملامحه في قمة شرم الشيخ التي عقدت في مارس ١٩٩٦.

المتغيرات الدولية

أ- نجاح إسرائيل في دفع الدول السبع الصناعية الكبرى لإصدار قرارات وقوانين تحد من تصدير التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الصواريخ والأسلحة الأخرى إلى الدول العربية، كذلك فرض قرارات دولية تمنع

الدول العربية من الحصول على أسلحة نووية وإزالة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، والتي تشكل رادعا مضادا عربيا للإحتكار النووي الإسرائيلي.

ب- تعاظم الدور الأمريكي فى التأثير على ما تتخذه هيئة الأمم المتحدة من قرارات فى تسوية النزاعات الدائرة فى الدول، وهو ما سمي بالدبلوماسية الوقائية، مما أدى إلى التدخل الدولى العسكرى فى حرب تحرير الكويت، واستمرار فرض عقوبات دولية على بعض الدول العربية، ومنع إدانة إسرائيل فيما ترتكبه من عدوانات على لبنان والقدس، وعدم التجديد لبطرس غالى السكرتير العام للأمم المتحدة. وهو ما يعنى قدرة إسرائيل - من خلال الولايات المتحدة - على توظيف الأمم المتحدة لصالحها.

ج- بروز الدور الأوروبى الذى تترغمه فرنسا فى تأييد وجهة النظر العربية فى النزاع العربى-إسرائيلى، وهو دور منافس للولايات المتحدة فى المنطقة، وكان له انعكاساته فى دعم الموقف العراقى من قضية العقوبات الدولية المفروضة عليه، ودعم الموقف الفلسطينى فى قضية القدس، والموقف السورى من قضية الجولان، والموقف اللبنانى من عدوان إسرائيل عليها. فقد أصرت الدول الأوروبية على ألا يقتصر دورها فى عملية السلام على الممول الإقتصادى فقط، بل ينبغى أن يكون لها دور سياسى فى العملية السلمية يتواءم مع مصالحها فى المنطقة. وكان لهذا التصميم الأوروبى تأثيره على التحركات الأمريكية فى المنطقة بما لا يتواءم والمصالح الإسرائيلية، كما حدث فى عملية (عناقيد الغضب) العسكرية التى شنتها إسرائيل ضد لبنان فى مارس ١٩٩٦، حيث برز الدور الفرنسى فى سرعة إنهاء هذه العملية، كذلك اهتمام الناتو بتأمين جناحه الجنوبى فى حوض البحر المتوسط.

د- تصاعد موجة الإرهاب الدولى فى العالم، وارتباطه بدول المنطقة، وهو ما تطلب مواجهة عالمية وتضافر جهود كل الدول - رغم ما بينها من نزاعات - من أجل مواجهته. وقد أدى تأثير العمليات الإرهابية على الأنظمة السياسية العربية ومصالحها فى المنطقة، إلى وضع الصراع العربى-الإسرائيلى فى أولوية متأخرة بالنسبة للإرهاب الذى إحتل قمة الأولويات الأمنية عند هذه الدول، بل أوجد مجالا للتعاون بين بعض الدول العربية وإسرائيل بالنظر لخبرتها فى مجال مقاومة الإرهاب.

هـ- عقد عدد من المؤتمرات الإقتصادية الدولية فى البلدان العربية (الدار البيضاء، عمان، القاهرة) شاركت فيها إسرائيل، بما عزز من فرص تطبيع علاقاتها مع هذه الدول، وأتاح لإسرائيل مجالا لاختراق المجتمعات

العربية من خلال التبادل التجاري والسياحي والمشاركة فى المشروعات الاقتصادية فى هذه الدول، وما يمكن أن يترتب على ذلك من مردودات ايجابية على الساحة الأمنية لإسرائيل.

التطورات السياسية والإستراتيجية المتوقعة مستقبلا، والمؤثرة على قرار الحرب فى إسرائيل

• على الساحة المحلية والإقليمية

أ- فى إسرائيل يعتبر نجاح الأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة فى فرض رموزها داخل دائرة صنع القرار فى الحكومة والمؤسسة العسكرية، تطورا حادا نحو زيادة التوتر فى المنطقة بالنظر لإصرار هذه الأحزاب على إستكمال تنفيذ مشروع إسرائيل الكبرى، حتى وإن تم ذلك من خلال العمل العسكرى المباشر. يرتبط بهذا الأمر تفاقم الصراعات الداخلية فى إسرائيل خصوصا بين المؤيدين لاستكمال عملية السلام مع الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين، وبين المعارضين لها. حيث قد يضطر صانع القرار فى إسرائيل لافتعال أزمة خارجية تقضى على الخلافات الداخلية، وتوحد الجبهة الداخلية وراءه، خصوصا إذا ما زادت معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وهو ما يفرض على حكومتها التوسع فى عمليات الإستيطان على حساب الأراضى العربية المحتلة، ويترتب عليه زيادة الإحتكاكات بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، وإثارة اعتراض الدول العربية ودفعها لاتخاذ مواقف سلبية تجاه إسرائيل (مثل تجميد مصر لعلاقاتها مع إسرائيل).

ب- بروز مشاكل اقتصادية حادة فى إسرائيل، كنقص حاد فى موارد المياه والطاقة، وامتناع مصر عن امداد إسرائيل باحتياجاتها من النفط، كذلك إيران. وهو ما قد تضطر معه إسرائيل إلى البحث عن موارد جديدة من خلال العمل العسكرى المباشر.

ج- ازدياد نشاط عناصر المقاومة الفلسطينية واللبنانية بدعم من دول عربية مجاورة لإسرائيل وإيران، أو تعرض مصالحها فى الخارج (سفارات، مكاتب طيران.. الخ) لعمليات (إرهابية) يترتب عليها خسائر بشرية ومادية شديدة لإسرائيل، وبما يفرض عليها وضع إستراتيجيتها للردع موضع التنفيذ ضد الدولة العربية التى تقف وراء مثل هذه العمليات.

د- تعدى أى من الدول العربية للخطوط الحمراء التى وضعتها إسرائيل فى علاقاتها بهم (خلل فى الميزان العسكرى لغير صالح إسرائيل، امتلاك إحدى الدول العربية لأسلحة إستراتيجية هامة يمكن أن تشكل مخاطر على

الكيان الإسرائيلي ذاته ومنشأتها النووية على وجه الخصوص، حدوث تحالف إستراتيجي بين دول المواجهة العربية ودول المساندة، كسر اتفاقات السلام القائمة، أو اتفاق وقف إطلاق النار مع سوريا، خصوصا فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية التي تحدد حجم ونوعيات ومناطق انتشار القوات العربية، وتسمح لإسرائيل بالمرور في الممرات المائية والحصول على حجم محدد من الموارد المائية والنفطية العربية). هذا بالإضافة لاحتمال تمكن منظمات متطرفة من السيطرة على الحكم في أي من دول المواجهة العربية، وبما قد يؤدي إلى إلغاء اتفاقات السلام من جانبها. وينطبق هذا الاحتمال بشكل أقوى على مرحلة ما بعد عرفات في مناطق الحكم الذاتي، خوفا من سيطرة منظمي حماس والجهاد على السلطة في هذه المناطق، وهو ما قد يؤدي إلى عودة القوات الإسرائيلية لاحتلال مدن الضفة الغربية وغزة، حتى تفرض بالقوة سيناريو ضم هذه المناطق إلى الأردن في إطار نظام حكم كونفيدرالي أو فيدرالي، وهو الخيار الذي تفضله إسرائيل وتسعى لتحقيقه.

هـ- إمتلاك إيران لسلح نووي، وقيام تعاون استراتيجي فعال بين إيران وسوريا، واضطرار سوريا للتحرش بإسرائيل إعتمادا على هذا التعاون بغرض فك الجمود السائد في الموقف بينها وبين إسرائيل في الجولان ولبنان (كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣).

و- حدوث تغير حاد في الموقف السائد في منطقة الخليج، من حيث تقلص التواجد العسكري الأمريكي هناك، وإلغاء العقوبات المفروضة على العراق، وبما قد يدفعه لتكرار عدوانه على الكويت والسعودية، أو يغري إيران على ذلك، خصوصا بعد تزايد أنشطتها في دول الخليج العربية، ومحاولتها السيطرة على هذه الدول بواسطة حزب الله الخليجي الذي أنشأته فيها، وهو ما إنعكس في محاولات الانقلاب المتكررة التي دبرتها إيران في البحرين. وقد يكون تقلص التواجد العسكري الأمريكي في الخليج بسبب زيادة الهجمات الإرهابية التي تتعرض لها القوات والمنشآت الأمريكية في هذه المنطقة (كما حدث في العامين الأخيرين في الرياض والخبر بالسعودية) وذلك تحت ضغط الرأي العام الأمريكي الذي قد يطالب بسحب القوات الأمريكية من الخليج. وقد يرافق تقلص التواجد العسكري الأمريكي في الخليج توتر للعلاقات العربية-الأمريكية وبما يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، مما تضطر معه الولايات المتحدة إلى

دفع إسرائيل للقيام بعمل عسكري بالوكالة عنها في المنطقة بهدف الضغط على الدول العربية لكي تعود إلى دائرة النفوذ الأمريكي، أو القبول بدور إسرائيلي قوى في المنطقة يكون بديلا للدور الأمريكي.

• على الساحة الدولية

أ- تورط الولايات المتحدة في أزمة دولية بعيدا عن منطقة الشرق الأوسط، تستقطب إنتباه الإدارة الأمريكية وتسحب بسببها جزءا كبيرا من قواتها من منطقة الخليج والبحر المتوسط.

ب- إعادة سيطرة الحزب الشيوعي على السلطة في روسيا، أو الحزب القومي الذي يتزعمه جرينوفسكي، وكلاهما يحتفظ بعلاقات قوية مع الأنظمة السياسية الشمولية الحاكمة في بعض الدول العربية - مثل العراق - وبما قد يحیی التعاون السياسي والإستراتيجي القديم الذي كان يربط بين الإتحاد السوفيتي السابق والدول العربية.

ج- زيادة حجم التعاون والتنسيق السياسي والإقتصادي بين بعض الدول الأوروبية - مثل فرنسا - والدول العربية، وتحوله إلى تعاون إستراتيجي ذو بعد عسكري يتمثل في إمداد الدول العربية بأسلحة إستراتيجية متطورة، ودعم موقفها في المحافل الدولية في معاكسة للموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل.

د- زيادة حجم العمليات الإرهابية على الساحة الدولية، وثبوت مسئولية بعض الدول والمنظمات العربية عنها، وبما يخلق مناخا دوليا معاديا للعالم العربي - يساهم الإعلام الإسرائيلي في تهيئته، وفي المقابل مناخ دولي متعاطف مع إسرائيل، (خصوصا إذا ما تأثرت إسرائيل بهذه العمليات)، وهو ما يعطي المبرر والذريعة لإسرائيل لشن عمليات تعرضية ضد الدول العربية التي تعتبرها إسرائيل مساندة للمنظمات الإرهابية.

هـ- إنضمام إسرائيل والأردن إلى حلف الناتو، حيث يعتبر أي اعتداء على أي منهما بمثابة اعتداء على دول الناتو، وهو ما يشكل عامل رادع إضافي في إستراتيجية الردع الإسرائيلية.



موشى دايان ، واسحق رابين ، وإبراهيم تامير .. أبرز عناصر الحرس القديم الذين وضعوا ركائز نظرية الأمن الإسرائيلية .



مسار الهجوم البرى الإسرائيلى
فى سيناء عام ١٩٦٧ .



مسار الضربة الجوية الإسرائيلية
حرب ١٩٦٧



٧. دبابة خسرتها مصر فى حرب ١٩٦٧ بعد أن فقدت غطاءها الجوى ..
وضع إنقلب على إسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .



الطائرات المصرية تتعرض للتدمير فى مرابضها أثناء حرب ١٩٦٧ .. أمر لن
تسمح الدول العربية بتكراره فى الحرب القادمة .



إتفاقية السلام الدولي ، ومؤتمرات السلام المتكررة ، هل أبعدت خطر الحرب في
ظل التعنت الإسرائيلي ؟



السلام النووي هو ما تريد إسرائيل فرضه على مائدة المفاوضات .



المسجد الأقصى الذى لم ينج من محاولات الحرق والحفريات بهدف تقويضه لإقامة ما
يسمى بمعبد سليمان .. هل يكون الإعتداء عليه سببا فى اندلاع الحرب القادمة ؟



عشرات الآلاف من قذائف المدفعية التى
أطلقتها إسرائيل، بجانب أطنان من
القنابل الجوية أسقطتها فى جنوب لبنان،
لم تحقق هدف إسرائيل فى تحجيم أنشطة
المقاومة اللبنانية .

جيش لبنان الجنوبى ، أصبح بعد أن ترهل
عبء على إسرائيل وليس سنداً لها.



داوريات مشتركة بين جيش لبنان الجنوبي والجيش الإسرائيلي لفرض السيطرة
فى منطقة الحزام الأمنى .



الحزام الأمنى فى جنوب لبنان ، لم يفلح فى منح قذائف الكاتيوشا من أن تتجه
لأهدافها فى مستعمرات الجليل الإسرائيلية .

الفصل الثانى

الغايات والأهداف القومية لإسرائيل، واستراتيجية تنفيذها

فى ضوء المتغيرات التى فرضتها عملية السلام، والتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية التى واكبتها، والمتوقعة مستقبلا على الساحات المحلية والإقليمية والدولية حتى عام ٢٠١٠ أعادت إسرائيل النظر فى غاياتها وأهدافها القومية والتخصصية لتكون أساسا وركيزة لرسم إستراتيجيتها التى ستحكم نظريات الأمن والحرب فى المستقبل.

ماذا تعنى الغايات والأهداف القومية للدولة، وكيف تحدد ؟
تمثل الغاية القومية للدولة الآمال والطموحات والمصالح القومية التى تسعى الدولة لتحقيقها بصورة عامة وشاملة، وهى التى تتبثق منها الأهداف القومية التخصصية على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية. ويحدد الفقه السياسى فى مجال الصراعات القومية وأهدافها سبعة أهداف تشمل : المحافظة على الذات أو ما يعرف بـ (البقاء)، والأمن، والإزدهار، والرفاهية، والهيبة والمكانة الدولية، والإرتقاء بالأيديولوجية مع تعزيزها وحمايتها، إلى جانب السلام، وامتلاك مصادر القوة على إطلاقها.

وحتى يمكن تحديد الأهداف القومية للدولة، فإنه يوجد خمسة تصنيفات لذلك وهى:

أ- التصنيف الأول: ويفرق بين المصالح القومية الذاتية، وهى النابعة عن الأنانية القومية، والبقاء والأمن والحفاظ على الشرف القومى، وزيادة القوة والثروة الوطنية. وأهداف أخرى تعكس المثالية القومية، تلك التى تعبر عن نظرة الدولة للتقاليد التحررية، وحقوق الإنسان، والرغبة فى حل الصراعات فى إطار أخلاقى وقانونى.

ب- التصنيف الثانى: ويفرق بين أهداف تملكية تتعلق بقيم وحقوق الدولة تجاه الآخرين، وأهداف أخرى بيئية ترتبط بالبيئة والظروف التى تمارس فيها الدولة نشاطها، مثل الحفاظ على النظام السياسى والاقتصادى، وهو منطق برجماتى ومصلحى بحث.

ج- التصنيف الثالث: ويفرق بين أهداف قومية مباشرة، أى تعود منفعتها على الدولة بشكل مباشر مثل الإستقلال، وأهداف قومية أخرى غير مباشرة، مثل محاولة تحقيق الإزدهار والنجاح من خلال عناصر المجتمع.

د- التصنيف الرابع: وهو طبقا لاتساع دائرة ومصالحة الهدف، ينقسم بين أهداف تتعلق بالأمن القومى الضيق الذى يحافظ على كيان الدولة فى حدودها المعترف بها، أو فى دائرة مجال حيوى أوسع على حساب أراضى جيرانها. وأهداف أخرى تتعلق بتطوير الذات، منها الحفاظ على النظام القائم وتطوير قوة إقتصاد الدولة، ومجموعة ثالثة من أهداف تتعلق بمفاهيم إنسانية، مثل السعى لتحقيق الرخاء العالمى والأمن الدولى... الخ.

هـ- التصنيف الخامس: ويتعلق بالقيمة والزمن وما تطلبه الدولة من الآخرين، ويفرق بين أهداف قصيرة المدى فى حدود ٥-٨ سنوات، تمس القيم والمصالح الجوهرية التى تركز الدولة كل جهودها من أجل تحقيقها، مثل الدفاع عن بقاء وحدود الدولة، وتحقيق الإستقرار الدائم فى المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. ومجموعة ثانية من أهداف متوسطة المدى، تحتاج إلى فترة زمنية أطول (٨-١٢ سنة)، وتتعلق بدعم هبة الدولة إقليميا ودوليا وتحقيق مستويات أعلى من التطور الإقتصادى والاجتماعى، وتأمين الأسواق والمواد الخام للدولة، أما المجموعة الثالثة فهى أهداف بعيدة المدى، (١٢-٢٥ سنة)، وتهتم بتحقيق تطلعات الدولة فى أن تتحول إلى قوة إقليمية كبرى فى المنطقة التى تتواجد فيها، وذلك بتأمين أقصى إستفادة من قدراتها الشاملة، وأعلى مستويات الأمن والمعيشة لشعبها فى ظل القيم الأيديولوجية التى تتبناها الدولة.

نستنبط من ذلك أن أهداف الدولة تتغير باستمرار وخلال فواصل زمنية، إلا أنه فى معظم الأحيان قد تحدد أهداف غير مخططة لمواجهة أزمات طارئة فى البيئات المحلية والقومية والدولية، أو إلتزامات دولية معينة، وقد يترتب على عدم التحديد الدقيق لهذه الأهداف وتخطيط تنفيذها فى إطار الإمكانيات والقدرات الفعلية المتاحة، وبما لا يتعداها، أن تحدث كوارث ونكسات للدولة تمس أمنها واستقلالها. وهو ما يتطلب إعطاء أهمية كبرى لتحديد هذه الأهداف القومية بما يتواءم وقدرات الدولة، كذلك الإهتمام بالتخطيط الإستراتيجى السليم لكيفية تنفيذها، فى ذات الوقت الذى ينبغى فيه دراسة غايات وأهداف الدول الأخرى المتواجدة فى الدائرة الإقليمية - سواء معادية أو محايدة أو صديقة - لتأثيرها على تحقيق الدولة لأهدافها القومية.

وهناك فرق واضح بين الغايات القومية العليا التى تسعى الدولة لتحقيقها، وتمثل مصالح عامة تهدف إلى الحفاظ على ثلاث قيم أساسية.. هى بقاء الدولة، وحرية الوطن والمواطنين، والرفاهية والإزدهار. وغايات قومية لا ينبغى التساهل أو التقاعس بشأنها، أو المساومة حولها، ويتطلب الأمر استخدام القوات المسلحة لتحقيقها، وأبرزها التصدى لأى تهديدات يتعرض لها الأمن القومى للدولة فى أبغاده الشاملة.

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف الغاية القومية للدولة، بأنها تحوى "مجموعة من الأهداف التى تسعى الدولة لتحقيقها، والتى من خلالها تحافظ الدولة على إستقلالها وأمنها وحريتها، وتؤمن مستوى عال من المعيشة والرفاهية لشعبها، فى إطار من الهيبة الدولية المناسبة، وفى ظل أسس أيديولوجية تعكس الوجدان الحقيقى للشعب، مع ميل للسلام من موقع قوة ملائم". وتعتبر القيادة السياسية للدولة هى المسئولة عن تحديد غاياتها وأهدافها القومية ومن الغاية القومية للدولة تتبع الأهداف القومية التخصصية لها فى المجالات السياسية (داخلية وخارجية) والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والأيدىولوجية والتكنولوجية والاستراتيجية. وبناء على هذه الأهداف القومية يتم رسم الإستراتيجيات والسياسات الشاملة والتخصصية التى تخطط بواسطة القيادات التخصصية للدولة، وبما يؤمن أفضل استخدام لقدرات وإمكانات الدولة لتحقيقها. فالسياسة الخارجية للدولة ترسم لتحقيق هدف السياسة الخارجية، والسياسة العسكرية ترسم لتحقيق الهدف السياسى والعسكرى للدولة، والسياسة الاقتصادية ترسم كذلك لتحقيق الهدف السياسى والاقتصادى للدولة.. وهكذا

ومن ثم فإن سياسة الدولة فى مجالاتها التخصصية، تعرف بأنها "السلوك الذى تسلكه مؤسسات الدولة والقطاع الخاص فى الداخل والخارج لتحقيق الأهداف القومية، وهى محصلة الحركة النشطة للعمل السياسى فى مجالاته القومية التخصصية فى إطار الاستراتيجية القومية والاستراتيجيات التخصصية وصولاً إلى الغاية القومية العليا، وتعبّر عن وجود وهيبة الدولة، وتفاعلها مع الأحداث فى البيئات المحلية والإقليمية والدولية". لذلك فإن النشاط السياسى فى مجالاته التخصصية، دائم ومرن وقابل للتعديل والتطوير، وذلك ليتمشى مع المتغيرات السائدة فى هذه البيئات الثلاث، وتعتبر قيادات الدولة التخصصية مسئولة عن رسم هذه السياسات.

أما الإستراتيجيات القومية الشاملة والتخصيصية، فهي تعبر عن "منهج شامل (فن وعلم) يبنى على إعداد وحشد كل قوى الدولة الشاملة بكامل عناصرها (سلما وحربا)، وتوجيه هذا الحشد من القوى في الإتجاهات التي تحقق الغايات والأهداف القومية العليا للدولة، ويدفع عنها التهديدات الخارجية والداخلية التي يتعرض لها أمنها القومي في أبعاده الشاملة. وتقوم مؤسسات الدولة التخصيصية برسم هذه الإستراتيجيات".

وإذا أردنا أن نعرف حقيقة فحوى كل هدف من الأهداف القومية، فسنجدها على النحو التالي:

أ- البقاء (المحافظة على الذات): ويقصد به السعى الدائم للدولة من أجل التمسك بما تملكه الدولة من أرض وثروات، دون تقريط في أى جزء منها، وبما يعنى أيضا سيادة ومساواة الدولة بالدول الأخرى.

ب- الإزدهار والرفاهية: ويقصد بهما تحقيق أعلى مستوى معيشة ممكن للشعب من خلال معدلات نمو إقتصادي عالية. ورغم أن الإزدهار يساعد على خلق السلام وتوازناته، إلا أنه يؤدي في نفس الوقت إلى إشعال روح المنافسة، ويسمح باستخدام العلاقات الاقتصادية كوسيلة ضغط لها، إنعكاس سياسى وأمنى. ولن يتحقق الإزدهار إلا بمعدلات تنمية عالية تستثمر كل قدرات وإمكانات الدولة الجيوبوليتيكية.

ج- الحرية: ويقصد بها حرية الوطن والمواطنين، وتمتد إلى حرية الإرادة الوطنية. وترتبط الحرية كهدف قومي بالقوة السياسية للدولة المتمثلة في قدرة قيادتها السياسية على اتخاذ القرارات السياسية المتحررة من أية ضغوط خارجية، كذلك القوة الدبلوماسية للدولة والمعنى بها قدرة أجهزة الدولة على تنفيذ ما تتخذه القيادة السياسية من قرارات، والتغلب على الكوابح التي يمكن أن تعرقل تنفيذ هذه القرارات في البيئات المحلية والإقليمية والدولية.

د- السلام: ويقصد به عدم استخدام القوة المسلحة في مجالات النزاع المختلفة، وقد برز السلام كهدف قومي بعد أن ثبت مخاطر الدمار الشامل الذي تسببه الحروب للشعوب المنتصرة والمنهزمة على السواء، نتيجة التطور المستمر في وسائل الصراع المسلح. إلا أن السلام المعنى هنا كهدف قومي يختلف عن سلام الإستسلام لإرادة وأهداف الخصوم والأعداء، وهو ما يتطلب تحقيق تكافؤ في الميزان الإستراتيجى على المستوى الإقليمي.

هـ- الإرتقاء الأيديولوجى: ويعتبر مصدر لانطلاق الطاقات المعنوية للدولة والشعب، من أجل تحقيق غايات وأهداف الدولة القومية. ويرتبط ذلك

ببعث القيم الدينية والوطنية فى نفوس أبناء الشعب، وبما يحرك وجدانهم دفاعا عن الوطن وحرماته، ورفعاً لشأنه فى جميع المجالات.

و- القوة : وتعنى القوة فى مفهومها الشامل.. قوة البشر والأرض والموارد الإقتصادية والقوة السياسية والمعنوية، بالإضافة للقوة العسكرية ببعديها التقليدى وفوق التقليدى. ولا تقتصر مفاهيم القوة فقط على البعد الكمى لعناصرها المختلفة، بل تشمل أيضا البعد النوعى، وهو ما يدخل فى حسابها العامل التكنولوجى ومدى تطوره فى الدولة لتخطيط واستخدام عناصر القوة فيها. ويؤثر عامل القوة بهذا المفهوم الشامل فى اختيار الدولة لأهدافها، ويمنحها نوع من النفوذ فى الدائرتين الإقليمية والدولية، لأنها تعطى الدولة القدرة على إحداث تأثير فى قرارات الآخرين بدرجات مختلفة، سواء بالترغيب أو التهيب (بمعنى إجراء أو تحاشى تنفيذ إجراء أو عمل معين).

ز- الهيبة والمكانة الدولية : رغم كونها هدفا قوميا وهاما، إلا أنها ليست هدفا فى حد ذاته بقدر كونه محصلة لقوى الدولة الشاملة، وقدراتها على استخدام هذه القوى بما يحقق أقصى استفادة منها، وبذلك تنعكس قوة الدولة على نفوذها وتأثيرها فى الساحات الإقليمية والدولية، فتكسبها هيبة ومكانة متزايدة على هاتين الساحتين. ولا يجدى فى هذا المجال محاولة اكتساب هيبة دولية من خلال الدعاية الإعلامية المفتعلة التى تقتصر إلى ركانز قوية من عناصر القوة الشاملة، لأن مثل هذه المحاولات غالبا ما تأتى بنتائج عكسية على الصعيد الأمنى للدولة (كما حدث بالنسبة للعراق).

وقد أضاف البعض الأمن القومى كهدف ضمن الأهداف القومية، على اعتبار أن الأمن القومى يشمل القدرة التى تتمكن بها الدولة من تأمين إنطلاق مصادر قوتها فى شتى الميادين فى مواجهة الأخطار التى تتهددها، مع الإستغلال الأمثل لتلك المصادر. إلا أن النظرة السائدة ترى أن الأمن فى حد ذاته ليس هدفا، وإنما يرتقى ليشمل الإطار الذى يغلف كافة الأهداف التى تحقق الغاية القومية العليا للدولة. وللامن القومى أربعة أبعاد تشمل: البعد السياسى الذى يتمثل فى الحفاظ على الكيان السياسى الداخلى للدولة، والبعد الإقتصادى الذى يرمى إلى الوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له. والبعد الاجتماعى، وهو يعالج مشاكل الشعب الاجتماعية (تعليمية وصحية وثقافية) وينمى الشعور بالولاء والانتماء الوطنى والقومى، ويدفع عن الشعب التيارات الفكرية الهدامة، ومحاولات الإختراق من قبل أعدائيات. أما البعد العسكرى، فهو يهتم بتأمين سبل حماية القوة العسكرية

للدولة، وخطط تطويرها، وأسرارها الأمنية في وجه محاولات الإختراق من قبل أجهزة مخابرات وتجسس العدو، لتكون قادرة دوماً على تحقيق الأهداف الإستراتيجية، والنهوض بالمهام التي تكلف بها. وقد أوضح ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه (جوهر الأمن) أن الأمن القومي ينبغي أن يفترض وقوع أسوأ حالة معقولة، ثم يعمل على امتلاك القدرة على معالجتها، مع السعي المستمر لتأكيد حق المجتمع في البقاء آمناً ومستقراً، قادراً على التقدم والإزدهار. ويربط ذلك بقدرة الدولة على التحديد الدقيق والمعرفة العميقة لمصادر تهديدها، والتخطيط السليم لمواجهةها على كافة الأصعدة قبل أن تحدث تهديداً فعلياً. وتعتبر استراتيجية الردع التي تتبناها الدولة عاملاً أساسياً في دفع التهديدات قبل وقوعها. وهو ما يتطلب بالتالي أن تكون لهذه الإستراتيجية مصداقية عالية. ولكي تتحقق هذه المصداقية ينبغي أن تدرك العدائيات حقيقة امتلاك الدولة لوسائل الردع، وأن لديها نوايا فعلية في استخدام هذه الوسائل عند شعورها بما يهدد أمنها، وإذا ما وضع العدو الدولة تحت الإختبار، فعلى الدولة أن تستخدم فعلاً ما لديها من وسائل ردع. لذلك فإن العدائيات ينبغي أن تحصل بشكل واضح (مباشر أو غير مباشر) على رسالة ردعية من قبل القيادة السياسية للدولة، تحدد فيها ما تملكه من وسائل ردع، ونواياها لاستخدامها في حالات مشروطة. ويرتبط الأمن القومي بالأهداف القومية من حيث ضرورة ألا تتجاوز هذه الأهداف القومية قدرات الدولة وإمكاناتها الحقيقية، فإذا ما حدث تجاوز، فإنه كثيراً ما يؤدي ليس فقط إلى الفشل في تحقيقها، ولكن إلى التسبب في حدوث كارثة قومية للدولة. ويحوى التاريخ أمثلة عديدة على ذلك، أبرزها الأهداف القومية التي خططها الرايخ الثالث في ألمانيا النازية بقيادة هتلر في بداية الأربعينات، حيث استهدف بسط السيطرة الألمانية على كل أوروبا، فكان أن وقعت الحرب العالمية الثانية وانهزمت ألمانيا، بل وتم تجزئتها بعد نزع سلاحها، وفرض عقوبات عليها. وفي منطقة الشرق الأوسط، يعتبر العدوان العراقي على الكويت أبرز مثال على ذلك، حين حددت القيادة البعثية للعراق أهدافاً لها تتعدى قدراتها الفعلية، وتصطدم بمصالح دول عظمى، مما أدى إلى وقوع حرب (عاصفة الصحراء) التي حررت الكويت، وأدت إلى فرض عقوبات دولية على العراق سببت لشعبه العديد من المآسى التي لا يزال يعاني منها حتى اليوم. ومن الأخطاء الجسيمة التي تقع فيها القيادات السياسية عند تحديد أهدافها القومية، وبالتالي تؤثر بالسلب على الأمن القومي للدولة، عدم مراعاة المتغيرات الدولية والإقليمية السائدة، وإعادة تقييم الأهداف من

وقت آخر فى ضوء ما تشكله هذه المتغيرات من تأثيرات إيجابية أو سلبية على جملة الأهداف القومية للدولة.

وهناك فروق واسعة بين الأهداف القومية للدول العظمى والدول الكبرى ودول العالم الثالث النامية، حيث يرتبط تحديد الهدف القومى فى كل من هذه المجموعات بموقع الدولة الجيوستراتيجى، وقدراتها الجيوبوليتيكية، وأطماعها وتطلعاتها فى المجالات المختلفة، وقد يتغير الهدف القومى للدولة من مرحلة زمنية لأخرى، ذلك لأن الزمن والظروف المتوالية على الدولة تجعلها تغير أهدافها القومية بين فترة زمنية وأخرى، والتاريخ ملئ بالأمثلة على ذلك. ففي مرحلة من المراحل كان الهدف القومى للولايات المتحدة القضاء على الشيوعية الدولية وإسقاط نظام الإتحاد السوفيتى، وقد تحقق لها هذا الهدف فى بداية التسعينات، وكان فى المقابل الهدف القومى السوفيتى إسقاط الرأسمالية الدولية ونشر الشيوعية على الساحة الدولية كلها. وقد تغيرت هذه الأهداف القومية للدولتين حالياً. لذلك فإننا نلاحظ وجود دول لها أهداف قومية ذات صبغة (إيديولوجية) مثل إيران حالياً، ودول أخرى لها أهداف (توسعية) مثل إسرائيل، ودول فى العالم الثالث تنحصر أهدافها القومية فى تحقيق الأمن والمحافظة على الإستقلال، وهى السمة السائدة فى معظم الدول العربية، وهناك مجموعة أخرى من البلدان التى لازالت تتشد الحرية والحصول على الإستقلال مثل كيان الحكم الذاتى الفلسطينى وبض بلدان وسط أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكما تقلصت الأهداف القومية لبريطانيا وفرنسا من السعى إلى التوسع الإستعمارى فى الثلاثينات والأربعينات، إلى أن تحافظ على كيانها وأمنها ومصالحها فى داخل حدودها، فإن هناك دولاً أخرى بدأت أهدافها القومية محدودة جداً، ثم توسعت فيها بعد ذلك إلى أن أصبحت أهدافاً ذات صبغة إستعمارية، مثل إسرائيل حين بدأت فى عام ١٩٤٨ بهدف يتمثل فى إقامة كيان إسرائيلى محدود فى فلسطين داخل حدود التقسيم الذى فرضته الأمم المتحدة آنذاك، ثم توسعت فى أهدافها مع تصاعد قدراتها العسكرية بعد ذلك حتى أصبحت فى التسعينات تسعى لتحقيق هدف إسرائيل الكبرى المسيطرة على أجزاء كبيرة من العالم العربى.

لذلك فقد ينفذ الهدف القومى فى مرحلة واحدة، أو قد يقسم إلى مراحل. بحيث يحدد لكل مرحلة زمنية هدفها القومى، وترسم استراتيجية تحقيقه طبقاً لإمكانات الدولة وقدراتها فى كل مرحلة، والظروف السائدة والمتوقعة فى البيئات المحلية والإقليمية والدولية. كما قد يتطور الهدف القومى طبقاً

لتطور النظام الإجماعى والسياسى للدولة، وتطور قدرات الدولة على الأصعدة المختلفة، خصوصا التكنولوجية. فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن نتوقع أن تكون الأهداف القومية لدولة لا تملك سلاحا نوويا، هى نفس الأهداف القومية لذات الدولة بعد أن تمتلك سلاحا نوويا.

الغايات والأهداف القومية التخصصية لإسرائيل حتى عام ٢٠١٠

أ- الغاية القومية العليا لإسرائيل (لم تتغير منذ نشأتها):

"إقامة إسرائيل الكبرى اليهودية النقية، كقوة إقليمية عظمى مهيمنة فى منطقة الشرق الأوسط". ولتحقيق ذلك فى المرحلة القادمة، وفى ضوء عملية السلام، فإن على إسرائيل أن تسعى من خلال معاهدات السلام وعمليات ترسيم الحدود إلى ضم ما تستطيعه من المناطق التى احتلتها فى عام ١٩٦٧، والتى يمكن أن تحقق متطلبات أمنها من وجهة النظر الجيوستراتيجية، ويكفل لها الحصول على مصادر مياه إضافية، وفرض شرعيتها على الأراضى التى سيتم ضمها إليها مع إخلائها من السكان العرب حفاظا على الهوية اليهودية. على أن تعمل الإستراتيجية العسكرية على تحقيق ذلك من خلال الردع الوقائى والانتقامى الجسيم، وتأمين عمليات الضم والإستيطان وتهويد الأراضى، والتحكم فى المنطقة سياسيا واقتصاديا وثقافيا، مع الاعتماد على الذات عسكريا واقتصاديا.

ب- الهدف السياسى لإسرائيل :

ضمان بقاء الدولة الإسرائيلية فى الشرق الأوسط داخل حدود آمنة معترف بها إقليميا ودوليا، فى ظل تفوق حضارى، وعلاقات عميقة مع جيرانها العرب، وبما يؤمن سيادة إسرائيل على المنطقة سياسيا واقتصاديا، ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة مجاورة لإسرائيل، ويضع الكيان الفلسطينى فى مناطق الحكم الذاتى تحت الهيمنة الإسرائيلية المباشرة عسكريا وغير مباشرة سياسيا واقتصاديا. هذا مع التكيف مع التأثيرات التى تفرضها عملية السلام، وتهويد المناطق التى ستضم لإسرائيل من خلال تكثيف الإستيطان، وتقليص التواجد العربى فيها لأدنى حد، والسعى إلى مد السيطرة الإسرائيلية بأساليب مباشرة وغير مباشرة إلى منابع أنهار الأردن وجنوب لبنان وجبل الشيخ، مع محاولة الحصول على حصة من مياه النيل فى إطار التعاون الإقليمى مع مصر.

ج- الهدف السياسى-العسكرى لإسرائيل :

احتفاظ إسرائيل بتفوق عسكرى كمى ونوعى فى المجالين التقليدى وفوق التقليدى على جميع الدول العربية، وبما يمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها السياسية والإقتصادية، واستمرار سياسة الردع ببعديها النفسى والمادى، وفرض إرادتها فى المنطقة. مع الإستعداد للجوء للعمل العسكرى المباشر قبل حدوث خلل فى الميزان العسكرى لغير صالح إسرائيل، أو عند ظهور بوادر لشن عمليات عسكرية شاملة أو محدودة أو إستنزافية من جانب جيرانها، أو دلائل تهدد بكسر الإحتكار النووى الإسرائيلى فى دائرة مجالها الحيوى، مع السعى لزيادة قدرة إسرائيل لتحقيق الإكتفاء الذاتى فى التسلح.

د- الهدف السياسى-الإقتصادى لإسرائيل :

إستقرار وتنمية الإقتصاد الإسرائيلى باستثمار الإمكانيات الذاتية والمساعدات الخارجية على الوجه الأمثل، مع بسط السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة بأساليب مباشرة وغير مباشرة، وفتح أسواق جديدة لإسرائيل فى جميع دول العالم، والتعامل مع التكتلات الإقتصادية الإقليمية والدولية من أجل الإستفادة من الميزات التى تمنحها لأعضائها، وخلق المصالح المشتركة، هذا مع تأمين حصول إسرائيل على المزيد من احتياجاتها المائية والنفطية والمعدنية، وبما يمكنها من استيعاب مزيد من المهاجرين، والسعى التدريجى لتقليص اعتماد الإقتصاد الإسرائيلى على المساعدات الأجنبية فى القرن القادم.

هـ- الهدف السياسى-الإجتماعى لإسرائيل :

إستمرار البقاء القومى بدرجة عالية من الصلابة ونقاء الجنس اليهودى، من خلال زيادة القوة البشرية، وذلك باستكمال هجرة يهود العالم لإسرائيل، وزيادة النسل اليهودى، وتقليص التواجد العربى فى أرض إسرائيل. مع السعى لتقوية روابط التماسك الإجتماعى والنقضاء على التناقضات التى تسود المجتمع الإسرائيلى، وترسيخ قواعد التضامن بين فئاته، ورفع المستويات الثقافية والخدمائية فى مجالات الصحة والتعليم والإسكان والتأمين، وتوازن التركيبة السكانية رأسياً وأفقياً داخل إسرائيل، وبما يحقق أهداف مخططات التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى الدولة.

و- الهدف السياسى-الأيدىولوجى لإسرائيل :

إحياء الحضارة اليهودية بإعادة بعث الروح اليهودية الدينية فى المجتمع الإسرائيلى، وتقوية التقاليد اليهودية بين الشباب، وإثراء فكرة الصهيونية كمبدأ أساسى عنصرى، وذلك من خلال تنشيط الثقافة والتاريخ اليهوديين فى

نفوس الشبيبة الإسرائيلية، وبالتقدم والرقى فى كافة المجالات العلمية، وزيادة نفوذ اللوبيات وجماعات الضغط الصهيونية فى الدول الكبرى، وتقوية النفوذ اليهودى فى روسيا وباقى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وبلدان أوروبا الشرقية، مع العمل فى ذات الوقت على زرع ونشر عوامل الفرقة والتشتت والتحزب الفكرى فى البلدان العربية، وبما يؤدى إلى زيادة التطرف الدينى والعرقى، والقضاء على فكرتى القومية العربية والتضامن الإسلامى، وإحلالهما بفكرة التعاون الإقليمى الشرق أوسطى، وتوظيف الأصولية الإسلامية وأيديولوجيات الأقليات لصالح إسرائيل، وذلك فى تعاون وثيق مع قوى التطرف الصليبي فى العالم.

ز- الهدف السياسى-التكنولوجى لإسرائيل :

تطوير البنية الأساسية القومية المقامة فى مجالات العلوم والاتصالات والتقنية الآلية، والصناعات كثيفة العلوم خصوصاً فى مجالات البيوتكنولوجيا، والميكروإلكترونيك، والذكاء الصناعى، والدمغة الإلكترونية، وغزو الفضاء، وأنظمة المعلومات. وبما يشكل ركيزة وقاعدة للإنطلاقة التكنولوجية التى ستسود بها إسرائيل المنطقة خلال القرن القادم، وبحيث تكون مالكة لكل المعارف العلمية والتكنولوجية التى تملكها الدول العظمى، وليست متخلفة عنهم، وبما يساعد على الإنطلاق أفقياً ورأسياً فى مجالات التنمية الشاملة، ويهيئ الشعب الإسرائيلى ليعيش فى عصر متقدم تكنولوجيا علمياً.

ح- أهداف الحركة الصهيونية العالمية لصالح إسرائيل :

تنشيط حركة الهجرة إلى إسرائيل وبما يؤمن وصول تعدادها فى عام ٢٠١٠ إلى ١٠ مليون نسمة، مع توجيه المهاجرين الجدد بصورة منهجية ومخططة نحو مشروعات إستيطانية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وتربوية وثقافية، تساعد على سرعة دمجهم فى المجتمع الإسرائيلى، وبما يساهم فى تنفيذ خطط التنمية والدفاع، ويعوض الفجوة البشرية بينها وبين الدول العربية بتفوق نوعى. هذا مع السعى إلى إعادة إنشاء حركة صهيونية شعبية فى الخارج تؤمن استعادة المضامين الروحية للحركة الصهيونية التى تآكلت بفعل إنغماس يهود الشتات فى المجتمعات الأخرى، وإعادة ربطهم بالوطن الأم بصور مختلفة، وتنشيط مناهج التربية اليهودية بين يهود الشتات.

ط- الهدف الإستراتيجى للقوات المسلحة الإسرائيلية :

حماية وجود إسرائيل وسيادتها وجهودها من أجل تنمية وتطوير قدراتها فى كافة المجالات، دون أية قيود داخلية أو خارجية يمكن أن تعرضها

للخطر، وذلك من خلال منع أية قوى عسكرية فى الدول المتواجدة داخل دائرة المجال الحيوى لإسرائيل، أو قوى الإرهاب فى الداخل والخارج من خلق مناخ أو مواقف تهدد أمنها، وبإجهاضها مبكرا. كذلك تحقيق تفوق عسكرى إسرائيل على جيوش دول المواجهة والمساندة العربية فى البر والبحر والجو، وامتلاك قدرات ردع ذات مصداقية عالية وعلى درجة عالية من التأهب قادرة على تدمير أية قوات مسلحة أو إرهابية مناوئة لإسرائيل، وذلك بالاستعداد لشن ضربات وقائية ومسبقة عند اللزوم داخل الأراضى العربية، وبما يقضى على التهديد قبل انتقاله إلى داخل إسرائيل، مع الاستعداد لاستغلال نجاح العمليات القتالية لأقصى حد وطبقا لظروف المواقف التى تتشعب فى حينه، وبما يخلق أوضاعا إقليمية جديدة تؤمن حصول إسرائيل على مزيد من الأراضى والموارد الطبيعية، وتقلل حدود إسرائيل إلى خطوط جديدة يمكن الدفاع عنها والتمسك بها.

ى- دائرة المجال الحيوى لإسرائيل :

عندما كان إيريل شارون وزيرا للدفاع الإسرائيلى فى عام ١٩٨٢، حدد أمام لجنة الدفاع والشئون الخارجية فى الكنيست فى جلستها بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٨٢، أبعاد دائرة المجال الحيوى لإسرائيل، قائلا: "هى المنطقة التى تضم مصالح إسرائيل الإستراتيجية، وتشمل جميع مناطق العالم العربى المتاخمة، علاوة على إيران وتركيا وباكستان وشمال أفريقيا وحتى زيمبابوى جنوبيا". وقد توسعت هذه الدائرة فى التسعينات لتمتد من الساحل الشرقى للأطلنطى غربا إلى إيران وباكستان شرقا، ومن دول آسيا الوسطى الإسلامية شمالا إلى كيب تاون فى جنوب أفريقيا جنوبا. وفى الحقيقة فإن المصالح الأمنية لإسرائيل لم تعرف إتساعا على النطاق العالمى كهذا من قبل، أو بروز إهتمامات أمنية لها فى دول إسلامية بعيدة عنها مثل تركيا وباكستان وإيران. فبالنسبة لتركيا من المعروف أن تعاونها الدفاعى مع إسرائيل يستهدف حصار سوريا من الشمال والجنوب لما تشكله لهما من تهديد مشترك، وهو ما انعكس فى الإتفاقيات الدفاعية التى وقعتها الدولتان فى بداية عام ١٩٩٦ وشملت مجالات المخابرات والمعلومات، والتمركز المتبادل لأسراب مقاتلات فى مطارات الدولتين، والتدريب الجوى فى أجوائهما، والتدريب البحرى المشترك بجانب التعاون فى الصناعات الحربية.. إلى غير ذلك من مجالات التعاون الدفاعى التى تشكل تهديدا واضحا لأمن سوريا. أما فيما يتعلق بباكستان، فإن إسرائيل تخشى من البرنامج النووى لباكستان، لذلك فقد وضعت إسرائيل مخططا لضرب مفاعل (كاھوتا) النووى فى باكستان بواسطة ضربة جوية، بالتعاون مع سريلانكا

والهند. نفس الأمر بالنسبة لإيران، حيث تخشى إسرائيل من تطور برنامجها النووي والصاروخي، لذلك وضعت أيضا خططا لقصف أهداف حيوية في إيران، سواء بمفردها أو بالتعاون مع الوجود العسكري الأمريكي في الخليج. وفي أفريقيا تهتم إسرائيل بمناطق التجمعات اليهودية في دول وسط وجنوب وغرب أفريقيا من أجل تهجيرهم إلى إسرائيل (كما فعلت مع يهود الفلاشا في أثيوبيا)، كذلك باستئناف تعاونها الدفاعي السابق مع دولة جنوب أفريقيا العنصرية، والذي شمل مجالات حيوية إشتراك فيها الدولتان منها : إجراء تجارب نووية وصاروخية، وتصنيع حربي وتطوير مشترك لأسلحة قتال رئيسية، وتبادل معلومات أمنية. هذا بالطبع إلى جانب اهتمام إسرائيل الإستراتيجي بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر، لذلك نجدها تتعاون إستراتيجيا مع كل من أثيوبيا وأريتريا على نطاق واسع لكي يكون لها وجودا عسكريا في الجزر المتحكمة في هذا المضيق الملاحي الهام، وما تعاونها العسكري مع أريتريا من أجل سيطرة الأخيرة على جزيرة حنيش الكبرى بعد إجلاء القوات اليمنية منها إلا خطوة من قبل إسرائيل في هذا الاتجاه. أما في الشمال، فهناك جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، ويرجع اهتمام إسرائيل بها إلى انفصال هذه الجمهوريات مؤخرا عن الإتحاد السوفيتي السابق، وما تخرزته من ثروات نفطية ومعدنية ضخمة تشكل ثاني أكبر احتياطي مخزون في العالم بعد الخليج، هذا إلى جانب ما ورثته هذه الجمهوريات الحديثة من الإتحاد السوفيتي السابق من قدرات دفاعية هامة، خصوصا في المجالات النووية والصاروخية والفضائية، وتتافس بعض الدول العربية والإسلامية على الفوز بها (تركيا وباكستان وإيران والعراق)، وهو بالطبع ما يشكل تهديدا لإسرائيل. لذلك لم يكن غريبا أن تسعى إسرائيل لشراء ٥٠% من أسهم محطة تتبع الأقمار الصناعية المقامة في كازاخستان عندما عرضت للبيع.

الإستراتيجية الإسرائيلية لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية :

تعمل إسرائيل لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية من خلال إستراتيجية ذات مقامين - كالموسيقى تماما - مقاما أعلى تطلق عليه (الخطة الكبرى)، ومقام أدنى يعالج ما تطلق عليه (مشاكل الأمن الجارى). وترسم (الخطة الكبرى) إستراتيجية تنفيذ غايات وأهداف إسرائيل العليا التي تسعى لتحقيقها طبقا لمراحلها الزمنية المخططة من قبل كل عشر سنوات. أما إستراتيجية معالجة (مشاكل الأمن الجارى) فهي ترسم أسلوب التعامل لتأمين دولة

إسرائيل في كيانها الحالي وما تحتله من أراضى عربية، ومواجهة مشاكلها الأمنية الآنية.

وفي المقابل، فإن استراتيجية الردع تسعى لإجبار خصوم إسرائيل على الكف عن العمل (بخطتهم الكبرى) التي تستهدف القضاء على إسرائيل واستعادة كل فلسطين، وبالتالي إتباع سياسات واستراتيجيات متواضعة وأقل طموحا في تعاملهم مع إسرائيل، ذلك لأن تخلى خصوم إسرائيل عن العمل (بخطتهم الكبرى) لفترة زمنية طويلة، سيؤدي تلقائيا إلى إسقاطها من حساباتهم نهائيا. ولا تعمد السياسة الإسرائيلية وسائل ضغط عديدة لإجبار العرب على ذلك، بدءا بالتلويح بالردع العسكري والعمل به عند اللزوم، وانتهاء بالضغط الأمريكي السياسي والاقتصادية، مروراً بتصدير الإضطرابات والمتاعب إلى الجبهات الداخلية في الدول العربية.

المخطط الإستراتيجي لتنفيذ (الخطة الكبرى) :

وضع هذا المخطط لتنفيذ الغايات والأهداف القومية الإسرائيلية، على المدى الطويل عبر ثلاث مخططات فرعية :

أ- مخطط (بلقنة المنطقة) : يستهدف تكريس حالة التجزئة الحالية للوطن العربي، وتعميقها نحو مزيد من تفتيت الدول العربية إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، من خلال إستغلال مشاكل الأقليات المنتشرة في العالم العربي، والتي تدعو إلى الانفصال والإستقلال، أو الاندماج في دول أخرى مجاورة تشكل القومية (الأم) بالنسبة لبعض الأقليات، وعجز بعض الحكومات العربية عن حل هذه المشاكل، هذا إلى جانب إستغلال الخلافات الطائفية والمذهبية، مع سعي إسرائيل الدائب إلى إثارة النعرات الانفصالية، وإشعال الخلافات الطائفية باستمرار (كما حدث في لبنان في الثمانينات)، وهو ما نرى له إنعكاسا فيما أثير - على سبيل المثال - حول إحتمال تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات (كردية وشيعية وسنية)، وفصل جنوب السودان عن شماله، وتقسيم لبنان إلى خمسة كنفونات (سنية وشيعية ودرزية وفلسطينية ومارونية)، وإقامة دويلة (البربر) في شمال أفريقيا.. إلى غير ذلك من أحاديث الانفصال والتقسيم التي تثار من حين لآخر، والتي نجد لها أساسا نظريا في مخططات قديمة مثل (الكومنولث العبري) للزعيم الصهيوني القديم جابوتنسكى صاحب الحركة التقيحية في الثلاثينيات، ومحاولات فرنسا لإقامة أربع دويلات في سوريا بالقوة في مطلع العشرينات، ومخططات أخرى حديثة.. مثل (تفتيت قوس الأزمات) الذي ورد في كتاب بريجنسكى (بين جيلين) وكان مستشارا للأمن القومي

الأمريكي في إدارة الرئيس الأسبق كارتر، ومخططات (برنارد لويس) صاحب كتاب (رهينة الخوميني)، و (استراتيجية إسرائيل في الثمانينات) التي وضعها (عوريد بنيون) مستشار مناحم بيجن للأمن القومي في السبعينات، ومشروع (بن جوريون) لتقسيم لبنان سنة ١٩٥٤. وبذلك يمكن - كمرحلة أولى - إضعاف الكيانات العربية القائمة، ثم إلحاقها كمرحلة ثانية - بدائرة الكومنولث العبري المستهدف إقامته، وما اقترح ناتياهو الأخير عن إلحاق سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني بإسرائيل، بنفس النمط الذي يربط الدومنيكان بالولايات المتحدة، إلا إنعكاسا لسير إسرائيل نحو تنفيذ هذا المخطط.

ب- مخطط (شد الأطراف) : وذلك بإقحام الدول العربية المتواجدة في أطراف الوطن العربي في نزاعات ومعارك جانبية مع دول أخرى غير عربية متواجدة في دائرة الجوار الجغرافي، وذلك بهدف جذب الدول العربية المتواجدة في أطراف الوطن العربي، ومن ورائها دول القلب - بعيدا عن الصراع الرئيسي بين العرب وإسرائيل، وبما يخفف الضغط عليها، وبحيث تدخل كل الدول العربية في دوامة من الصراعات الجانبية الطويلة، تستقطب جهودها، وتستنزف قواها الشاملة، وتهلكها حتى لا تصبح قادرة على الإستمرار في خوض الصراع المصيري ضد إسرائيل. وقد وجدنا تطبيقا واضحا لهذا المخطط في حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران، والنزاع القائم بين سوريا وتركيا، وبين السودان وأثيوبيا، وبين موريتانيا والسنغال، وبين اليمن وأريتريا.

ج- مخطط (تكثيف الإستيطان) : ويستهدف هذا المخطط تكريس الإحتلال الإسرائيلي الحالي في الضفة الغربية وجنوب قطاع غزة والجولان، وإستكمال تهويد الأراضي في هذه المناطق، وبما يخلق أمرا واقعا يصعب تغييره في المستقبل، أو حتى التفاوض بشأنه. وبحيث تشكل هذه المستوطنات منطلقا لاستيعاب مزيد من المهاجرين اليهود الجدد، وبما يخفف من وطأة المشكلة الديموجرافية التي تعاني منها إسرائيل، ويخلق حافزا للتدخل العسكري الإسرائيلي مستقبلا ضد المناطق العربية حتى في حالة انسحاب القوات الإسرائيلية منها في إطار التفاوض حول مستقبل الأراضي المحتلة (كما يحدث في مفاوضات الإنسحاب من الخليل). ويرتبط بمخطط الإستيطان المكثف، مخطط آخر يطلق عليه (الترانسفير) والذي يستفيد من المستوطنين في إزعاج السكان العرب وحشهم بمختلف وسائل الترغيب والترهيب على ترك أراضيهم، وبما يؤدي إلى ضمها إلى أرض إسرائيل.

كما تستهدف (الخطّة الكبرى) تحقيق التوازن السكاني في جميع أرض إسرائيل، وذلك بإعادة توزيع السكان فيها عرضيا وطوليا في كل أرضها، وبما لا يسمح بوجود فراغات سكانية كبيرة مثل النقب، وذلك على حساب وجود تجمعات سكانية كثيفة في مناطق أخرى تشكل أهدافا هامة لصواريخ وقاذفات الخصوم، والمحملة بأسلحة الدمار الشامل، كما هو قائم في منطقة الساحل الشمالي المكتظة بالسكان والأهداف الاقتصادية الحيوية ذات القيمة الإستراتيجية. لذلك تسعى هذه الخطّة إلى تخفيف الكثافة الموجودة في مناطق شمال ووسط إسرائيل، وتحويلهم إلى جنوب إسرائيل ومنطقة النقب، وبما يحقق في ذات الوقت أفضل استثمار إنساني للموارد الطبيعية غير المستغلة في النقب والجليل، ويساعد في ذات الوقت على تحويل إقتصاد إسرائيل الموجه حاليا إلى إقتصاد السوق، وبناء بيئة اقتصادية منتجة تقلل إلى حد كبير من الإعتماد على المساعدات الخارجية، خصوصا بعد استثمار موارد المياه العربية التي تسعى إسرائيل للحصول على نصيب وافر منها في إطار المفاوضات متعددة الأطراف.

معالجة مشاكل الأمن الجارى

وتعالج إسرائيل مشاكل أمنها الجارى من خلال إستراتيجية تطلق عليها (العشر لاءات)، تتقيد بتنفيذها على مستوى كل من السياسة الخارجية، والسياسة الدفاعية، وبما يعكس ثوابت السياسة الأمنية لإسرائيل وتتمثل في الآتى: لا لإقامة دولة فلسطينية، لا لمناقشة قضية القدس، لا لإيقاف عملية الإستيطان، لا للإنسحاب الكامل من الجولان والضفة وغزة أو التخلي عن الحزام الأمنى في لبنان، لا لعودة الاجئين الفلسطينيين، لا لتحالف إستراتيجى عربى يضم بعض أو كل دول المواجهة والعمق العربى، لا لإمتلاك أى دولة عربية لسلاح نووى، لا لأى خلل فى التوازن العسكرى القائم حاليا بين العرب وإسرائيل، لا لحرمان إسرائيل من مطالبها المائية فى الأنهار العربية، لا لضغوط أمريكية على إسرائيل بقبول ما يتعارض مع متطلبات أمنها وأهدافها.

أهمية التطور التكنولوجى فى الإستراتيجية الإسرائيلية:

يقول شيمون بيريز فى كتابه (الشرق أوسط الجديد): "إن كل من يتكلم عن الأمن بمفهوم الكيلومترات والمطالب الجغرافية فقط - رغم كونها اعتبارات هامة فى حد ذاتها - فإنه لا يفهم أن الجغرافيا ستعتبر فى المستقبل أمرا ثانويا مقارنة بأهمية التطور التكنولوجى فى القرن القادم. ذلك لأن نجاح أى دولة فى المنطقة مستقبلا فى تحقيق إختراق تكنولوجى حاسم فى

ميادين التنمية بشقيها الإنتاجي والخدمي، خصوصاً في ميدان التصنيع الحربي، سيشكل تحدياً خطيراً لباقي دول المنطقة، خاصة على الصعيد الأمني. واعتقد أن إسرائيل تستطيع أن تواجه هذا التحدي وتفوز فيه إذا ما نجحت في أن تتحول إلى مركز متقدم ثقافى وعلمى وتكنولوجى، تستمد منه باقى دول المنطقة إحتياجاتها العلمية والتكنولوجية، وذلك من غير الإعلان عنه، وبهذا يمكنها أن تقدم مساهمة كبيرة لنفسها وإلى البلدان الأخرى، وتحقق في ذات الوقت الإنطلاقة التى تتشدها إقليمياً وعالمياً".

لذلك صاغت إسرائيل هدفها التكنولوجى فى القرن القادم على النحو المشار إليه، وخصصت لتحقيقه الموارد المالية والبشرية والمخابراتية اللازمة لكى تحصل على جميع أسرار التكنولوجيا المتاحة فى العالم، بل والمنتظر أن تتاح مستقبلاً والجارى أعمال البحث والتطوير بشأنها، وإعداد الطاقات البشرية اللازمة لخوض هذا الميدان بتبعاته فى مجالات العلم والتكنولوجيا، وتدعيم جهود البحث والتطوير فى مؤسسات التعليم العالى والمصانع وشركات القطاع العام والخاص. لذلك وضعت إسرائيل الخطط اللازمة لتطوير مناهج وأساليب التعليم فى جميع مراحله، وحتى بعد انتهاء التعليم الجامعى، مع تنمية الرغبة فى استخدام أحدث ما أنتجته التكنولوجيا عالمياً، والتصدى للظواهر المتوقعة منها.. مثل تقليص الحاجة للقوى البشرية فى المهن كثيفة العمل (مثل الزراعة)، وتحديد متوسط العمر المتوقع، وزيادة ساعات الفراغ، واستخدام الإنسان الآلى فى مهام عسكرية ومدنية.. إلى غير ذلك من النتائج المتوقعة للتقدم التكنولوجى فى القرن القادم.

تراجع تهديدات أمنية، ويزور تحديات أخرى جديدة:

لقد نجحت إسرائيل طوال الأعوام الماضية فى فرض الأولوية المطلقة لمخاوفها الأمنية فى حلبة المفاوضات بينها وبين الدول العربية، وهى مخاوف - كما تراها إسرائيل - تعبر عن أشكال مختلفة من التهديدات، تتراوح بين ما هو متعلق بذات وجود وبقاء دولة إسرائيل، وبين ما هو متعلق بوجود قواتها ومستوطناتها فى المناطق المحتلة. وذلك رغم إعراف الكثير من السياسيين والإستراتيجيين بتراجع قدرة الدول العربية على تهديد كيان إسرائيل بسبب الرادع النووى وعملية السلام الجارية، وإن كانت منظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية لازالت تشكل تهديداً بعملياتها الانتحارية وقصف الكاتوشا لأهداف العمق الإسرائيلى. ويشعر هؤلاء الإسرائيليون أن هذه التهديدات ستظل قائمة فى المستقبل تشكل تحدياً أمنياً لإسرائيل،

طالما لم يتم التوصل إلى حلول نهائية وحاسمة لمشاكل الجولان والقدس والمستوطنات والوجود الإسرائيلي في لبنان والضفة الغربية.

ويعبر الجنرال إيهودا باراك رئيس الأركان السابق ووزير الخارجية في حكومة بيريز الأخيرة عن هذا الموقف في محاضرة ألقاها في النادي التجاري-الصناعي في تل أبيب، قال فيها: "إننا على أبواب قرن جديد، نجد أنفسنا إزاءه في خضم فترة عاصفة وتاريخية تحوى قضايا سياسية جسيمة ومصيرية تتطلب اتخاذ قرارات حاسمة بشأنها ستبلور علاقاتنا بجيراننا، وإلى حد بعيد ستحدد طابع إسرائيل لجيل مقبل". وبينما أرجع باراك السبب في تراجع التهديدات القادمة من قبل الدول العربية، إلى نجاح إسرائيل في ردعها عن الاستمرار في تحدى الدولة العبرية، وذلك بما تملكه من قوات عسكرية تقليدية وفوق تقليدية متفوقة. إلا أن باراك لم ينكر الثمن الباهظ الذى دفعته إسرائيل في مقابل تحقيق الأمن على النحو الذى هو عليه الآن، سواء على الصعيد السياسى عندما إعترفت بالمنظمة الفلسطينية وتركت لها مناطق في غزة والضفة الغربية لتحكمها ذاتيا، أو على الصعيد الأمنى عندما اضطرت إسرائيل لسحب قواتها من غزة ومناطق أخرى من الضفة، ومستقبلا من الجولان وجنوب لبنان، تاركة مستوطناتها في المستوطنات معرضين لهجمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية، هذا إلى جانب الخسائر البشرية والمادية التى تكبدتها إسرائيل بسبب الإنتفاضة الفلسطينية (حوالى ٦٠٠ قتيل، ٣,٥ مليار دولار)، وما يمكن أن تتكبده مستقبلا من خسائر مضاعفة إذا ما تجددت هذه الإنتفاضة مرة أخرى، أو إستمرت هجمات المقاومة اللبنانية ضد المستعمرات الإسرائيلية في شمال الجليل. ناهيك بالطبع عن التدهور الذى أصاب الروح المعنوية للجنود الإسرائيليين، والذى انعكس في تزايد نسبة الانتحار بينهم وانخفاض مستوى الانضباط العسكرى، وافتقاد التماسك داخل المجتمع الإسرائيلى بسبب تزايد الانقسامات السياسية والأيدولوجية بين فئاته.

وليست المشكلة الديموجرافية فقط هى التى تسبب قلقا وإزعاجا لإسرائيل من الناحية الأمنية، كما أن مخاطر الإرهاب ليست قاصرة فقط على ما تشكله منظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية من تهديدات أمنية لإسرائيل، ولكن أيضا تخوفها من إحتمال سيطرة مثل هذه المنظمات على الحكم فى الدول المجاورة، وحصولها على دعم مادي ومعنوى من دول فى دائرة الجوار الجغرافى مثل إيران والسودان وما قد يستجد فى الجزائر وغيرها. هذا بالإضافة لبروز نوع جديد من الإرهاب داخل إسرائيل لم

تشهده من قبل، قادم من قبل قوى إسرائيلية يمينية ودينية متطرفة تريد أن تفرض رؤيتها بالعنف والإرهاب على القيادة السياسية في إسرائيل، وهو ما تمثل في عملية اغتيال رئيس وزراء إسرائيل الأسبق اسحق رابين بواسطة متطرف يميني، بفتوى من بعض حاخامات إسرائيل، وذلك لأول مرة في تاريخ إسرائيل. كما تتحسب إسرائيل وتتخوف أيضا من احتمال بروز زعامات عربية قادمة في المستقبل تتصف بالتطرف، نتيجة حدوث انقلابات عسكرية أو سياسية بواسطة عناصر متطرفة، تنقض ما سبق إيرامه من معاهدات سلام مع إسرائيل. هذا إلى جانب تحديات أخرى تتمثل في تفاقم مشكلة المياه في إسرائيل، حيث لا زالت تعاني من نقص يقدر بحوالي ٢٠% من احتياجاتها المائية، وذلك رغم ما حولته من مياه نهر الأردن وأنهار جنوب لبنان وجبل الشيخ والمياه الجوفية في الضفة الغربية. كذلك تدهور الوضع الإقتصادي بشكل عام في إسرائيل، حيث ثبت أنه رغم كل الجهود التي تبذل من أجل إنعاش الإقتصاد الإسرائيلي والقضاء على التضخم والديون وعجز الميزانية، فإن إسرائيل تحتاج إلى ضخ ما يقرب من ١٥ مليار دولار سنويا من الخارج من أجل تدوير العجلة الإقتصادية، وتحقيق مستوى معقول من المعيشة والتنمية، حيث سيتسبب نفاذ قرض الولايات المتحدة (١٠ مليار دولار) في عام ١٩٩٨ في عجز إسرائيل عن استيعاب أي مهاجرين جدد. وكلها مشاكل وأعباء تتطلب حلا أمية لا تستطيع النظرية الأمنية الحالية أن توفرها.

إلى أين تتجه إسرائيل في المستقبل.. حرب أم سلام ؟

عندما سئل رابين عما إذا كان فشل عملية السلام يعني الحرب لا محالة، أجاب: "محتمل، ولكن ليس في العام المقبل، ولكن في الأعوام الخمسة أو السبعة المقبلة"، ثم أوضح قبل أن يلقي مصرعه: "إننا نقف الآن على مفترق طرق، وعام ١٩٩٥ هو عام تقرير المصير بالنسبة لنا جميعا، فإما السلام وإما الدمار الجماعي". وبالطبع كان صدور هذا التصريح من رابين في إطار الحرب النفسية التي شنها لتخويف سوريا عندما تعثرت المفاوضات بينها وبين إسرائيل بسبب إصرار القيادة السورية على ضرورة الإنسحاب الكامل من الجولان، وعندما حدد عام ١٩٩٥ فإنه كان يتحسب للمعركة الإنتخابية التي كان مقررا لها عام ١٩٩٦، ثم لقي مصرعه على النحو المعروف، وجاء من بعده شيمون بيريز واستمر الموقف السوري على ثباته رغم العملية العسكرية (عناقد الغضب) التي شنتها إسرائيل في لبنان، وكانت أكبر من عملية محدودة وإستهدفت التحرش بالقوات السورية في لبنان، ثم ذهب بيريز عندما سقط في الإنتخابات وجاء من بعده ناتانياهو على

رأس حكومة الليكود المتطرفة، والتي لم يكف أعضاؤها عن التهديد بشن حرب ضد سوريا، وذلك بعد أن رفضت سوريا ومعها الدول العربية إقتراح ناتتياهو (لبنان أولا) الذي إستهدف إخراج القوات السورية مع الإسرائيلية من لبنان دون حل مشكلة الجولان، حيث أعلن في إصرار عدم إنسحابه منه لاعتبارات إستراتيجية تهتم إسرائيل.

ولما كان ناتتياهو - رغم دعواته المتكررة لسوريا لاستئناف المفاوضات - ليس لديه أية نية للإنسحاب من الجولان، وذلك لكونه يعيش قناعة صهيونية أيديولوجية تدفعه إلى عمل كل شئ لتغيير صيغة مدريد، وتنفيذ شعاره (السلام مقابل السلام، وليس مقابل الأرض)، وبالتالي يصير على رفض العودة لتحريك المسارين السوري واللبناني وفق رؤية مدريد، وفرض شروطه لاعتماد صيغة جديدة للمفاوضات، فإنه لا يجد وسيلة سوى خوض حرب ضد سوريا لفرض معادلة سياسية بالقوة العسكرية، تؤمن فصل المسارين اللبناني والسوري نهائيا، وتتخذ بعدا اقليميا ودوليا يتمثل في إستصدار قرار من مجلس الأمن يطالب كل من سوريا وإسرائيل بالإنسحاب من لبنان، بالإضافة لباقي القوات الأجنبية (إيرانية وفلسطينية)، مع تشكيل قوة حفظ سلام دولية للإنتشار في لبنان (كما حصل في كمبوديا) تشرف على إجراء انتخابات جديدة تجلب للبنان حكومة يمكن لإسرائيل أن تتعامل معها بعيدا عن النفوذ السوري، وذلك في ظل إغراءات أمريكية تتمثل في منح لبنان صفة الحليف الأساسي في المنطقة كما هو الوضع حاليا مع الأردن. أما بالنسبة للجولان، وطبقا للسيناريو الذي وضعه ناتتياهو، فإن العملية العسكرية الإسرائيلية التي يقترحها ستفرض في تصوره أوضاعا عسكرية جديدة في الجولان تجبر سوريا على الدخول في مفاوضات مع إسرائيل تحت إشراف أمريكي تؤدي إما إلى إنسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية من الجولان في مقابل توقيع معاهدة سلام مع سوريا، أو إلى اتفاق على عدم الاعتداء وبالتالي إبقاء قضية الجولان معلقة. وبالطبع فإن هذا السيناريو يتطلب من ناتتياهو أن ينهي مفاوضاته على المسار الفلسطيني بحسم المشاكل القائمة أولا في الضفة الغربية، وذلك حتى لا يفتح على نفسه جبهتين في وقت واحد، أحدهما في لبنان وسوريا، والثانية في الضفة الغربية وغزة، سيتطلب الأمر أن يقاتل عليهما في وقت واحد إن لم يتوصل إلى حل يرضى الفلسطينيين. وبالطبع لن يعجز ناتتياهو عن إختلاق مبرر للحرب التي سيشنها ضد سوريا في لبنان، فقد يجد الذريعة في إحدى عمليات حزب الله في جنوب لبنان، أو إطلاق صواريخ أرض/جو ضد إحدى الطائرات الإسرائيلية.. إلى غير ذلك من الذرائع التي إشتهرت إسرائيل باختلاقها

لتبرير ما تشنه من عمليات عسكرية عدوانية. ومما لا شك فيه أن ناتتياهو سيسعى إلى الحصول على موافقة الولايات المتحدة على مثل هذه العملية بدعوى أنها السبيل الوحيد لتحريك المياه الراكدة في العملية السلمية، ولصالح إرساء قواعد جديدة لعمل الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. ويعتقد ناتتياهو كذلك، أن مثل هذه العملية العسكرية ضد سوريا، يمكن أن توحد الجبهة الداخلية في إسرائيل خلف حكومته، خصوصا إذا ما نجح في تشكيل حكومة ائتلافية تضم معه حزب العمل، وهو الأمر الذي غالبا ما سيحدث قبل أن تقدم إسرائيل على شن عدوان ضد واحدة أو أكثر من الدول العربية.

ومن دروس الحزوب السابقة التي شنتها إسرائيل، نعرف أنها كانت دائما تلجأ إلى ذلك كلما لاح لها أن المشاكل التي تواجهها قد استعصى عليها حلها، وأن الموقف يوشك أن يصل إلى حد الانهيار، وتعتبر الحرب في تلك الحالة من باب كسب الوقت، وكسر حالة الجمود بفرض وضع مستجد على وضع مسدود، وهو ما نلمسه اليوم في أخطر ما يواجه حكومة ناتتياهو، ونعني به تفسخ المجتمع الإسرائيلي وإنقسامه حول عملية السلام، وهو ما انعكس في المظاهرات التي تقوم بها جماعات السلام إعتراضا على سياسته، وإعتراض قادة المؤسسة العسكرية على قراراته الأمنية، وثورة رجال الأعمال والإقتصاد عليه بسبب الأضرار التي لحقت بهم وبالإقتصاد الإسرائيلي بسبب تراجع العملية السلمية مع احتمالات تجدد الإنتفاضة الفلسطينية.. إلى غير ذلك من المشاكل التي تواجه حكومة ناتتياهو، ناهيك عن الإنقسامات السائدة بين أعضائها، خصوصا وأنه يحكم بنسبة أغلبية ضئيلة في الكنيست تعتمد على إئتلاف هش بين الأحزاب اليمينية والدينية. ولما كانت إسرائيل دائما تمهد للحرب بالحديث عن السلام، وهو ما يجري حاليا من تكرار التصريحات الصادرة عن المسؤولين في حكومة ناتتياهو التي تظهر حرصهم على العملية السلمية، واتهامات لسوريا بالاعداد لحرب ضد إسرائيل، وبأنها تملك أسلحة كيميائية وبيولوجية وصاروخية تشكل تهديدا أمنيا خطيرا على الكيان الإسرائيلي، فإن ذلك كله يأتي في إطار الإعداد لشن حرب وقائية ضد سوريا، تحاول إسرائيل أن تجد لها الذرائع، خصوصا وأن أبرز دروس حرب أكتوبر ١٩٧٣ بالنسبة لإسرائيل، هو عدم تمكين العرب من إحراز المفاجأة بأي ثمن، وبالتالي الإسراع بتوجيه ضربة وقائية عند بروز أدنى شك في نوايا أي من الدول العربية، تطبيقا لمبدأ هام أضيف إلى الإستراتيجية الإسرائيلية يقول: "إن التيقن التام من أن العرب لن

تتاح لهم فرصة أخرى لإحراز المفاجأة فى أى حرب قادمة.. هو مبدأ حياة أو موت بالنسبة لإسرائيل.

كذلك من التصورات الخاطئة التى يأخذها المفكرون الإسرائيليون - مثل جفرانيل بن دور من جامعة حيفا - على القادة الإسرائيليين، ويمكن أن تؤدى الى نشوب حرب، مبالغتهم فى قدرة إسرائيل وحدها على تغيير المعطيات الأساسية للنزاع العربى-الإسرائيلى، وإعتمادها على الأقليات وقوى المعارضة السياسية فى الدول العربية (مثل الموارنة فى لبنان والأكراد فى العراق وسوريا، والجماعات المتطرفة فى أنحاء العالم العربى) من أجل إثارة المشاكل للأنظمة العربية الحاكمة التى لا تستجيب لمطالب إسرائيل. كذلك فى التناقض القائم بين رغبة المعتدلين الإسرائيليين فى أن تكون إسرائيل دولة كبقية الدول، تتبنى من الأهداف القومية ما يتناسب مع حجمها وقدراتها الجيوبوليتيكية المحدودة، وبالتالى فإن عليها أن تمر فى عملية السلام كشعب مثل كل شعوب المنطقة، وبين طموحات النخبة الحاكمة والمتشددين فى الأحزاب اليمينية والدينية والمؤسسة العسكرية ورجال الحرس القديم.. الذين يرغبون فى أن تكون إسرائيل دولة إقليمية عظمى، وقائدة لسواها من دول المنطقة، وأن تكون بمثابة رأس رمح يحدث من التغيرات الجذرية والسريعة فى المنطقة ما تعجز عنه الدول الأخرى التى ينبغى أن تكون دول تابعة لإسرائيل، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة التى تقود دولا أخرى متخلفة فى أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية. وهذا الفكر فى حقيقته هو الذى يحكم مشروع بيريز عن السوق الشرق أوسطية، فى حين يرى المفكرون المعتدلون فى إسرائيل - طبقا للتصنيف الإسرائيلى- أن عليها أن تستثمر فرصة السلام المتاحة فى المنطقة العربية حاليا، من أجل تحقيق الهدف (الأسمى) - من وجهة نظرهم - وهو التركيز على إصلاح شئون إسرائيل الداخلية، والقضاء على التناقضات التى تسود المجتمع الإسرائيلى، وللتفرغ لما يسمى بـ (الثورة الصهيونية)، وهو ما يعنى فى مفهومهم جلب يهود جدد من الشتات إلى إسرائيل واستيعابهم، وبناء مجتمع الصناعات الراقية. كما ينبه هؤلاء المعتدلون إلى تهديد خطير يتعرض له المجتمع الإسرائيلى ينبغى إعطاؤه إهتماما أكبر. وهو ما يتمثل فى المحاولات التى تبذلها فئة المتدينين المتطرفين من أجل السيطرة على عملية صنع القرار السياسى فى إسرائيل، وتصاعد نفوذهم بينما لا تزيد نسبتهم فى إسرائيل عن ١٠%، إلا أنهم رغم قلة عددهم، يسعون بدأب وإرهاب لفرض مفاهيمهم المتطرفة على المجتمع الإسرائيلى والحكومة، وهى مفاهيم تقود إلى الحرب لأنها تنهض على معتقدات دينية تنادى بالتوسع

من أجل إقامة إسرائيل الكبرى، ناهيك بالطبع عما يمكن أن تؤدي إليه هذه المفاهيم من حرب أهلية في داخل إسرائيل بسبب وجود أغلبية معارضة لها. هذا إلى جانب ما يوصى به هؤلاء المعتدلون من ضرورة إعطاء إهتمام أكبر لاستقلال الاقتصاد الإسرائيلي، الذي لا تزال المساعدات الأجنبية تشكل ٦٠% من مقوماته، وأنه إذا كانت إسرائيل ترغب في أن تتحول إلى دولة متميزة اقتصاديا مثل اليابان أو كواحدة من النور الاقتصادية في آسيا، فإن سبيلها إلى ذلك هو الابتعاد عن التفكير في الحرب التي تريد الاقتصاد إرهابا، وأن تتجه بدلا من ذلك إلى استغلال فرصة السلام من أجل تطبيع علاقاتها مع الدول العربية حتى تحقق انتعاشا للاقتصاد الإسرائيلي، وإحداث ثورة شاملة في تثقيف وتربية الأجيال الإسرائيلية القادمة، تنهض على مفاهيم التعايش السلمي وليس مفاهيم الحرب والتوسع.

وحقيقة الأمر أن خيار الحرب لا يزال مطروحا بشدة في إسرائيل، سواء بين المتشددين أو بين من يسمون أنفسهم بالمعتدلين، وذلك بسبب رئيسي وهو أنه لم يحدث تغيير جذري في مفاهيم الأيديولوجية الصهيونية عند الجميع، وأن ما يتغير في الظاهر هو تغيير في الشكل بهدف المحافظة على المضمون نفسه - فمشروع إسرائيل الكبرى لا يزال قيد الإعداد، بل من الممكن أن يتسع ليطول مناطق النفط في الخليج، كما أن إسرائيل ما زالت تطور وتتمى قدراتها العسكرية، وتضخ أيديولوجية عنصرية معادية للعرب، تدعو إلى نقل أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى خارج المناطق المحتلة، بزعم أن الأراضي العربية واسعة جدا ومهجورة، وبالتالي فهي تتسع للفلسطينيين، في حين أن أرض إسرائيل ضيقة ولا تتسع لكل المهاجرين اليهود القادمين من الشتات، والذين يتطلب الأمر استيعابهم في الأراضي المحتلة، وحصولهم على مزيد من موارد المياه. ومن ثم فإن الشعار الإسرائيلي القديم (أرض بدون شعب، لشعب بدون أرض) نجده يتجدد في رفض ناتنياهو لمبدأ (الأرض مقابل السلام)، وطرحه في المقابل شعار (السلام مقابل السلام) وهو ما يعني إصرارا على التمسك بالأراضي المحتلة، مع استعداد لإعادة بعضها فقط على أن ينزع سلاحها وتبقى تحت الوصاية الأمنية لإسرائيل، وفي مقابل إحداث استرخاء عسكري كامل في الجانب العربي، يقابله على الجانب الإسرائيلي استمرار الإعداد العسكري بوتيرة عالية.

الأوضاع المريحة والأوضاع الصعبة لإسرائيل في الحقبة القادمة

أولا: الأوضاع المريحة:

أ- تعتبر إسرائيل أن استمرار وجود الأنظمة العربية التي وقعت معها معاهدات السلام، كذلك القيادة الحالية للمنظمة الفلسطينية، من الأمور

المريحة لإسرائيل لما يترتب عليه من إستقرار الأوضاع على الحدود بينها وبين الدول العربية.

ب- كذلك التوصل الى معاهدة سلام مع سوريا تؤمن نوعا من التواجد العسكرى الإسرائيلى بالإضافة للمستوطنات فى الجولان، وفى إطار ترتيبات أمنية تحد من قدرات الجيش السورى وتمنعه من تشكيل تهديد لإسرائيل فى المستقبل.

ج- التوصل إلى اتفاقيات مع الدول العربية المجاورة لها، والتي لديها وفرة فى المياه (لبنان ومصر وسوريا والأردن) للحصول على احتياجات إسرائيل من المياه، والتي تقدر بـ ٢,٥ مليار متر مكعب سنويا موزعة طبقا للتصور الإسرائيلى كالاتى: ٠,٨ مليار من نهر النيل، ٠,٥ مليار من نهر اليرموك، ٠,٨ مليار نهر الليطاني، ٠,٤ مليار من نهر الأردن، وفى ذلك يقول البروفوسير الإسرائيلى (بن شاحار): "إن مياه النيل والليطاني واليرموك ينبغى أن تتقاطع فى أرض إسرائيل".

أ- تكثيف عمليات التطبيع فى العلاقات بين إسرائيل وجميع الدول العربية، خصوصا دول الخليج، وبما يؤمن لإسرائيل إختراق ميادين اقتصادية واجتماعية وثقافية، وإكتساب أسواق جديدة فى هذه الدول.

هـ- إستقرار شبكة العلاقات الداخلية فى لبنان لصالح نظام سياسى يكون مواليا لإسرائيل، يقضى بالتعاون معها على نفوذ سوريا وجذب الله، ويعيد الهدوء إلى جنوب لبنان.

و- إستمرار حالة التوتر فى منطقة الخليج بين الدول العربية الخليجية وبين العراق من جهة، وبين هذه الدول وإيران من جهة أخرى، وبما يشكل إستنزافا مستمرا لها، وهو ما يتطلب إبقاء نظام البعث الحاكم فى بغداد ولكن مقيدا وتحت السيطرة الأمريكية، كذلك حكم الملالي فى طهران، وتوثيق علاقات إسرائيل التحتية بهذين النظامين، وبما يمكنها من تحريك الأمور طبقا لمصالحها عند اللزوم.

ز- زيادة نشاط المنظمات المتطرفة والإرهابية، وجماعات المعارضة السياسية والأقليات العرقية والطائفية فى الدول العربية، لتشتيت جهود الأنظمة الحاكمة فيها، وتعطيل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإحداث إنقسامات اجتماعية يكون لها إنعكاسا فى صفوف القوات المسلحة فى هذه الدول. فإذا ما إقترنت حالة عدم الإستقرار فى الدول العربية مع العجز العربى العام، خلق ذلك أفضل الظروف المريحة لإسرائيل لكى تمضى نحو تحقيق أهدافها دون عوائق من جانب أعدائها.

ح- استمرار حالة الخلافات العربية-العربية، وتغذيتها وتحويلها إلى صراعات مسلحة تستقطب جهود قواتها المسلحة، بعيدا عن إسرائيل. كذلك الصراعات بين الدول العربية والدول الأخرى في الدائرة الإقليمية.. مثل تركيا وإيران وأثيوبيا والسنغال.

ط- نشوب صراع بين المنظمات الفلسطينية، وبما يضعف قبضة عرفات على الأوضاع في مناطق الحكم الذاتي، ويعطى مبررا لإسرائيل لفرض تصورهما للوضع النهائي في هذه المناطق بضمها فيدراليا أو كونفدراليا للأردن.

ثانيا: الأوضاع الصعبة:

أ- حصول دولة عربية أو أكثر على التكنولوجيا النووية، وبروز قدرة عربية على إمتلاك سلاح نووي، ويقرن ذلك بحدوث خلل في الميزان العسكري التقليدي لغير صالح إسرائيل، مع تحالف سياسي-عسكري بين أكثر من دولة عربية من دول المواجهة في شكل وحدة أو اتحاد.

ب- إستيلاء حركة حماس أو تنظيم الجهاد على سلطة الحكم الذاتي عقب الإطاحة بعرفات في إنقلاب أو باغتياله، وما قد يستتبع ذلك من إلغاء اتفاقيات أوسلو، وتجدد الانتفاضة، كذلك سيطرة حزب الله بشكل كامل على جنوب لبنان، وبما يؤدي إلى شن عمليات تعرضية ضد المستعمرات الإسرائيلية في الجليل.

ج- سيطرة منظمات دينية متطرفة على أنظمة الحكم في الدول العربية، خصوصا المجاورة لإسرائيل، وما قد يستتبع ذلك من إلغاء معاهدات السلام الموقعة مع إسرائيل، أو خرق الترتيبات الأمنية المتفق عليها.

د- إستقرار الأوضاع في منطقة الخليج لصالح أي من العراق أو إيران، وتطلع أي منهما لإقامة تحالف إستراتيجي مع سوريا، خصوصا إذا ما نجحت دمشق في تعزيز نفوذها في لبنان.

سياسة الترغيب والترهيب

يعتقد المسؤولون في إسرائيل - سواء في حكومات العمل أو الليكود - أنه من الممكن أن يظل السلام بين العرب وإسرائيل من أسس سياسات الدول العربية، طالما إعتقدت هذه الدول أن السلام يعتبر في صالحها، خصوصا على صعيد حل مشاكلها الإقتصادية. إلا أن بروز أوضاع غير مريحة لإسرائيل قد تؤدي ببعض الأنظمة العربية الحاكمة إلى نقض معاهدات السلام التي سبق توقيعها. لذلك تحرص السياسة الإسرائيلية من أن لاآخر

على إرسال إشارات إلى الدول العربية توضح فيها أن الثمن الذي ستدفعه هذه الدول في حالة إنتهاك معاهدات السلام، سيكون باهظا، وأكبر مما تتحمله. من ذلك التعرض لضربات وقائية من جانب إسرائيل تعيد بها إحتلال الأراضي التي سبق أن انسحبت منها، كذلك فقدان المساعدات الأمريكية العسكرية والاقتصادية، وفرض عقوبات دولية على النحو القائم ضد العراق وليبيا والسودان حاليا. هذا بالإضافة لاحتمال تعرض نقاط الضعف العربية (المناطق السكانية والأهداف الاقتصادية ذات القيمة الحيوية مثل حقول النفط، والسدود، ومحطات القوى) لضربات تدميرية قاصمة بواسطة أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية، وبما يؤثر بالسلب على مجريات الحياة في الدول التي ستعرض لهذه الضربات لعشرات السنين. هذا بالإضافة لإقامة تحالفات استراتجية بين إسرائيل ودول الجوار الجغرافي مثل تركيا وأثيوبيا.

كذلك فإنه في المقابل - وطبقا لرؤية من يسمون بالمعتدلين في إسرائيل - توجد عوامل من شأنها أن تغري وتقوى تمسك الدول العربية بعملية السلام مع إسرائيل، تتمثل في الحد من إستقراز الدول العربية، وذلك - على سبيل المثال - بالإمتناع عن التحرش بالأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، والفصل بين المستوطنين والفلسطينيين، واستخدام العمال الفلسطينيين في داخل إسرائيل، وإيقاف عمليات الإستيطان في الأراضي المحتلة، وإزالة المستوطنات التي ليس لها أهمية أمنية، وتشجيع سوريا على الإستمرار في المفاوضات والقبول بالمقترحات الإسرائيلية بشأن الجولان في مقابل الحصول على مساعدات ومزايا اقتصادية من الولايات المتحدة (مثل حصول الأردن على نفس مزايا دول الناتو).

التصور الإسرائيلي لمستقبل النزاع العربي-الإسرائيلي

أولا:- مع سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني

يسير الفكر الإسرائيلي - سواء في عهد حزب العمل أو الليكود - نحو الإكتفاء بما تنازلت عنه إسرائيل للفلسطينيين، وأن أية مفاوضات بين الجانبين حاليا أو مستقبلا ينبغي ألا تسفر عن تخلي عن مزيد من الأراضي، وأن يكون الحكم الذاتي للفلسطينيين في الأمور الداخلية للمناطق الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي، لا يعنى بسط سلطتهم كاملة على هذه المناطق، حيث يحق للقوات الإسرائيلية التدخل فيها مرة أخرى إذا ما شكل الفلسطينيون فيها تهديدا للأمن الإسرائيلي.

وكان رابين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق - قبل مصرعه - قد وضع تصورا للشكل المستقبلي لضفة الغربية وغزة قائم على إنسحاب القوات

الإسرائيلية من المدن العربية الست ذات الكثافة السكانية العالية (عدا مدينة الخليل بالنظر لتداخل المستوطنين اليهود ٤٥٠ فرد مع السكان العرب، حيث طالبت الحكومة الإسرائيلية بصلاحيات أمنية خاصة من شأنها تقسيم المدينة بينهما)، على أن تتواجد القوات الإسرائيلية فى المناطق الفاصلة بين هذه المدن، بدعوى حماية المستوطنات القائمة فى هذه المناطق، وتقطع التواصل بين المدن العربية. وبذلك تنقسم الضفة الغربية إلى كيانين منفصلين على الأرض، أحدهما عربى فى ثلاث تجمعات سكنية عربية منعزلة ومحاصرة أشبه بكنتونات السود فى جنوب أفريقيا إبان فترة الحكم العنصرى، وهى فى مناطق نابلس فى الشمال، ورام الله فى الوسط، والخليل فى الجنوب، تقطعهم مجموعات من المستوطنات والطرق التى تجوبها داوريات الجيش الإسرائيلى وميلشيات المستوطنين، وبما يمنع - حالياً ومستقبلاً - تشكيل إقليم متكامل منهم يمكن أن يكون نواة لدولة فلسطين التى يطالب بها عرفات. أما الكيان الآخر فهو الكيان الإسرائيلى الذى يضم المستوطنات المقامة فى الضفة وفى القدس وحولها. هذا مع إعتبار أن نهر الأردن يشكل الحدود الأمنية الطبيعية المثلى لإسرائيل. أما قطاع غزة الذى انسحبت منه القوات الإسرائيلية بالنظر لكثافته السكانية العربية العالية التى تشكل متاعب أمنية لإسرائيل، فيعتبر بعد الانسحاب منه محاصراً بواسطة المستوطنات المقامة جنوبه فى شكل حزام. وفى ذلك تتبع حكومات إسرائيل المتتالية سياسة مناحم بيجين عندما كان رئيساً لوزراء إسرائيل فى السبعينات، والتى عبر عنها قائلاً: "إن طوفان الإستيطان الإسرائيلى فى مناطق يهودا والسامرة، سيخلق حقائق على الأرض، تمنع أى حكومة إسرائيلية فى المستقبل من التنازل عنها".

وبجانب تعميق الإستيطان فى الضفة وجنوب غزة، وفرض مزيد من القيود على حركة الفلسطينيين (بقيادتهم وشرطتهم)، تمضى الحكومات الإسرائيلية قدماً فى سياسة الفصل بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتى، وذلك بإقامة حاجز أمنى بطول ٣٢٠ كم يتكلف حوالى ١٥٠ مليون دولار، يمكن بواسطته السيطرة على حركة العمال الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل، وإغلاق وحصار الضفة وغزة عند اللزوم.

وفيما يتعلق بتعامل إسرائيل مع سلطة عرفات، فهى تستهدف تحميله مسئولية أمن إسرائيل، رغم وضعها فى الحدود الدنيا من السلطة والصلاحيات، وهو ما قد يؤدى بعرفات إلى أحد احتمالين: إما الوصول فعلياً إلى حالة من اليأس ينسحب فيها من مفاوضات المرحلة النهائية المفروض أن تكون جارية حالياً وحتى عام ١٩٩٨، وبذلك ينهار اتفاق أوسلو، أما

الإحتمال الثانى فهو أن تستمر المفاوضات بلا هدف ولا نتيجة، وهو ما قد يودى إلى إضعاف موقفه فى الداخل وقد يتسبب فى الإطاحة به. إلا أن إسرائيل تتحسب لذلك من خلال خيارين: الأول يتمثل فى تجهيز عناصر فلسطينية أخرى من المقيمين فى الداخل ليحلوا محل سلطة عرفات، ويقبلون بما تعرضه عليهم إسرائيل. أما الثانى: وهو الأفضل لإسرائيل، فيتمثل فى التحول إلى الكونفدرالية مع الأردن.

وفى مواجهة احتمالات تجدد الإنتفاضة، فبالإضافة لتصدى إسرائيل لها بأقصى وسائل وطرق القوة والعنف، مع التعقب الساخن داخل مناطق الحكم الذاتى، فإنها أيضا تتحسب لها جيدا بالتعاون مع الولايات المتحدة بالقيام ببعض مشروعات تنموية فى غزة والضفة تستهدف إنعاش هذه المناطق اقتصاديا واجتماعيا، بما يقضى على سخط الفلسطينيين، خصوصا مع قبول المزيد منهم فى مجالات العمل داخل إسرائيل.

إلا أنه فى جميع الحالات ستظل هناك قضايا مطروحة ومعلقة لصعوبة حلها من وجهة النظر الإسرائيلية، أبرزها مصير المستوطنين البالغ عددهم فى غزة وأريحا وحدها حوالى ٤٠٠٠ مستوطن، بالإضافة إلى ٥٠٠٠ آخرين فى منطقة الغور التى تشكل إمتدادا لمنطقة أريحا، كذلك مصير باقى المستوطنات المقامة فى الضفة ويسكنها ٢٠ ألف مستوطن، بعد أن تحولت ٥٢% من أراضى الضفة إلى مناطق عسكرية. هذا إلى جانب مستقبل القدس التى أصبح يسكنها ١٦٥ ألف يهودى فى مقابل ١٥٠ ألف عربى، وجارى إقامة مستوطنات أخرى حولها (١٧ مستوطنة) بالإضافة لـ ١٥ مستوطنة داخلها، وبما يحولها إلى مدينة كبرى تمتد شرقا حتى أريحا، وغربا إلى عتسيون، وشمالا إلى رام الله، وجنوبا إلى بيت لحم والخليل، وبذلك تكون قد ضمت إليها ٢٠% من أراضى الضفة الغربية، وقسمت إلى قسمين أحدهما فى شمال رام الله ويضم مدن نابلس وطولكرم وجنين الغربية، والقسم الآخر يضم القدس الكبرى ويغلب عليه الطابع الإسرائيلى. هذا بالإضافة لإجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية التى تستهدف إخلائها من سكانها العرب، وهدم الأماكن المقدسة الإسلامية وأبرزها المسجد الأقصى لإقامة ما يسمى بهيكل سليمان على أنقاضه، وهى إجراءات تجرى على قدم وساق من أجل تحقيق الهدف النهائى الذى حددته إسرائيل لمستقبل مدينة القدس قبل عام ٢٠٠٠، والذى يتمثل فى الآتى: "القدس الكبرى الموسعة، عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية، يهودية نقية، وكتلة إستيطانية ضخمة، تمزق مرة وإلى الأبد الوحدة الجغرافية للضفة الغربية". وهو هدف يعد ترجمة دقيقة لوصية بن جوريون التى قال فيها: "ليست القضية أن نحافظ

على الأمر الواقع، بل ننشئ دولة كاملة قابلة للتوسع.. فلا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل". أما هرتزل أبو الصبهيونية، فقد قال في شأن القدس: "لو قدر لي أن أعيش حتى ندخل القدس، فلن أبقى فيها حجر واحد غير يهودي". وحاليا لم يبق في أيدي الفلسطينيين سوى ١٠% فقط من أراضي القدس الشرقية بعد أن استولت إسرائيل على ٧٠% منها، ومنعت العرب من البناء على المساحات الخالية فيها. وبذلك نجحت إسرائيل في إختزال قضية القدس من قضية سياسية إلى مجرد إشكال ديني يلعب فيها الأردن والفاتيكان وروسيا أدوارا مرسومة. كما لا تزال قضية ٤ مليون لاجئ فلسطيني يعيشون خارج فلسطين مشكلة ترفض إسرائيل عودتهم إلى أراضيهم.

وتتوقع إسرائيل نشوب أزمات بينها وبين السلطة الفلسطينية مستقبلا، حددتها في تعثر أو توقف المفاوضات بشكل نهائي بما قد يؤدي إلى تجدد الانتفاضة أو الإطاحة بعرفات، وتولى السلطة منظمات متطرفة مثل حماس أو الجهاد، وبما قد يؤدي إلى عودة القوات الإسرائيلية إلى مناطق الحكم الذاتي لفرض الأمن بالقوة، كذلك احتمال قيام متطرفين يهود بالإعتداء على الأماكن المقدسة والمسلمين فيها، وهو ما قد يؤدي إلى تفجر الموقف ماليا وإقليميا ودوليا في وجه إسرائيل.

ثانيا: مع سوريا ولبنان

تسعى إسرائيل إلى تطبيق نمط المعاهدة التي وقعتها مع الأردن على سوريا، خصوصا في مجال إستتجار بعض المناطق المقام عليها مستوطنات الجولان، وهو ما ترفضه سوريا بشدة، وتصر على انسحاب كامل إلى حدود يونيو ١٩٦٧ (وليس الحدود الدولية)، وإزالة المستوطنات المقامة في الجولان تطبيقا لنمط المعاهدة التي وقعتها إسرائيل مع مصر. وفي المقابل أبدت سوريا قبولها بكل الترتيبات الأمنية التي تعرضها الولايات المتحدة فيما عدا القبول بأي تواجد عسكري إسرائيلي على أراضي سورية، حتى وإن كان رمزيا في شكل محطة إنذار مبكر وهو ما تطالب به إسرائيل، كما رفضت سوريا مطالب إسرائيلية أخرى تتعلق بتخفيض حجم قواتها المسلحة وتقييد مجالات تطويرها وسحبها إلى ما وراء خط دمشق. أما فيما يتعلق بتطبيع العلاقات بين البلدين، فإن سوريا ترفض التطبيع الفوري للعلاقات، وعرضت في المقابل تطبيع تدريجي يتوافق مع مراحل الانسحاب من الجولان. لذلك تعتبر المفاوضات بين البلدين شاقة حول هذه الموضوعات، وما لم تمارس الولايات المتحدة ضغوطا شديدة على إسرائيل لكي تقبل بمبدأ

الانسحاب الكامل من الجولان، فلن يحدث تغيير في الموقف الإسرائيلي، خصوصا وأن مشكلة المستوطنات المقامة في الجولان (٣٧ مستوطنة) تعتبر معضلة للحكومات الإسرائيلية بسبب رفض المستوطنين اليهود لأي أفكار لإجلائهم عن الجولان.

أما فيما يتعلق بالمسار اللبناني، وهو الذي تفضل إسرائيل البدء به في المفاوضات مع سوريا حتى تؤول مسألة الجولان، وتجرد سوريا من أهم أوراق الضغط التي في يدها، وهي المقاومة اللبنانية في الجنوب، ويمكن بالتالي للقوات الإسرائيلية أن تتسحب من المستنقع اللبناني بعد إخراج حزب الله من الجنوب، وبذلك توفر الحماية التي تشدها لمستوطناتها في الجليل، وتتخلص من عبء جيش لبنان الجنوبي الذي أوجدته إسرائيل في منطقة الخزام الأمني بجنوب لبنان بعمق ٤٠ كم، ولم يفلح في منع تساقط صواريخ الكاتيوشا على الجليل، لذلك تسعى إسرائيل لإذابة هذا الجيش في جيش لبنان الوطني، ودون ملاحقات قضائية لأعضائه. لذلك فقد وضعت حكومة ناتياهو سيناريو لافتحال أزمة مع حزب الله تعطي المبرر لإسرائيل لتوجيه ضربة عسكرية أكثر من محدودة ضد القوات السورية في لبنان، لتجبرها على الانسحاب إلى سوريا، وتغير قواعد اللعبة، وذلك بفرض وضع جديد في لبنان يبعده عن النفوذ السوري، ويدخله في دائرة النفوذ الإسرائيلي من خلال حكومة لبنانية جديدة تتشكل أساسا من عناصر معارضة للوجود السوري في لبنان، يمكنها أن تتعاون مع إسرائيل في المسائل الأمنية وتلبى لها مطالبها المائية من أنهار جنوب لبنان، وتفتح مجالات التطبيع بين البلدين، بل وتشكل أيضا تهديدا لسوريا في حدودها الجنوبية.

وتتوقع إسرائيل نشوب أزمات بينها وبين سوريا قد تتصاعد إلى مواجهات عسكرية محدودة أو شاملة، ليس فقط بسبب تصاعد عمليات المقاومة اللبنانية المدعومة من سوريا، ولكن أيضا بسبب تعاظم ما تملكه سوريا من أسلحة دمار شامل، وتوثيق مجالات التعاون الإسرائيلي بين سوريا وإيران، كذلك بسبب قيام إسرائيل بعمليات تحويل فعلى لمياه نهر الليطاني، كما لا تستبعد إسرائيل أن تتدخل عسكريا ضد سوريا في حالة حدوث صدامات عسكرية بين سوريا وتركيا، وذلك في ضوء إتفاقية التعاون الدفاعي الموقعة بين إسرائيل وتركيا.

ثالثا: مع الأردن

ليس من المتوقع أن تنشأ أزمات حادة بين إسرائيل والأردن بعد معاهدة السلام التي وقعها البلدان، وما يستتبع ذلك من إجراءات تطبيع ساخنة

تمت بسرعة لم تكن متوقعة، وشملت مجالات دفاعية أبرزها توحيد شبكة الإنذار الجوى، وتعاون فى مجال المخابرات وتطوير الأسلحة والمعدات الحربية. ولكن من المتوقع أن تتدخل إسرائيل ضد الأردن عسكريا فى حالة تعرض نظام حكم الملك حسين لتهديدات، سواء من قبل قوى معارضة فى الداخل، أو من قبل دولة عربية مجاورة للأردن.

رابعاً: مع مصر

رغم أن مصر هى أول دولة وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل، إلا أن برودة العلاقات بين البلدين، وتعثر عمليات التطبيع بينهما، وعدم حماس مصر - خصوصاً شعبها - لتعميق هذه العلاقات، يثير قلق ومخاوف إسرائيل. خاصة فى ضوء تصاعد الدور القومى العربى الذى تلعبه مصر دفاعاً عن المصالح العربية، والوقوف فى وجه إسرائيل عند بروز مواقف تهدد الأمن القومى العربى. كل ذلك خلق مجالا واسعا لحدوث أزمات سياسية فى العلاقات المصرية-الإسرائيلية، كما توترت الأجواء أكثر من مرة بين البلدين، وهو ما يتوقع تفاقمه مستقبلا مع تعثر المفاوضات بين إسرائيل وكل من سوريا وسلطة الحكم الذاتى. ومن الأزمات المتوقع حدوثها مستقبلا بين البلدين، ما إقترحته وزارة الخارجية الإسرائيلية من عقوبات طالبت بفرضها على مصر من قبل الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بالنظر للموقف المصرى القومى، ورفض مصر منح إسرائيل حصة من مياه النيل قدرها ٨,٠ مليار م^٣، وإبعاد سيناء والعمالة المصرية والمشروعات الإقتصادية ذات الصبغة الإستراتيجية عن مجالات التعاون بين البلدين.

ومن الموضوعات الأخرى التى قد تثير أزمات بين البلدين، حدوث تعاون إستراتيجى فعال بين مصر ودول إعلان دمشق، أو بين مصر والسودان وليبيا فى حالة تحسن علاقات مصر مع هذين البلدين لما يشكله ذلك من زيادة العمق الإستراتيجى لمصر جنوبا وغربا، وما قد يترتب على ذلك من نقل القوات المصرية من مناطق حدود مصر الجنوبية والغربية إلى حدودها الشرقية مع إسرائيل. كذلك مطالبة مصر بإعادة النظر فى موقف القوات المتعددة الجنسيات فى سيناء، وضرورة أن تدفع إسرائيل تعويضات عن خسائر الحرب واستغلالها لثروات سيناء أثناء فترة إحتلالها. هذا إلى جانب ما تثيره مصر من إحتجاجات وضغوط مستمرة بسبب حدوث تسربات إشعاعية فى مناطق الحدود نتيجة دفن إسرائيل نفايات نووية (٥٢ ألف طن) فى النقب بالقرب من حدود مصر الشرقية، ورفض إسرائيل

التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي، وإعتراف مصر على المشروع الإسرائيلي (قناة البحرين) الذي يعتبر منافسا لقناة السويس.. إلا أنه رغم تعدد مجالات الإحتكاك بين مصر وإسرائيل، فإن كلتا الدولتين تسعيان لمنع تصاعدها، وذلك بضبطها عند حد معين والتحكم فى درجة سخونتها، وإن كانت هناك خطوط حمراء لن تسمح لإسرائيل لمصر بتخطيها، خصوصا فيما يتعلق بحجم وأوضاع ونوعيات القوات المصرية فى سيناء، حيث قد يتسبب أى تغيير فيما سبق النص عليه فى الإتفاقات الأمنية الموقعة بين البلدين فى إشعال نيران الحرب بين البلدين.

خامسا: فى منطقة الخليج

تدخل منطقة الخليج فى صميم دائرة المجال الحيوى لإسرائيل، بالنظر لإعتبارات كثيرة أبرزها إرتباط هذه المنطقة بالمصالح الأمريكية التى تعتبر إسرائيل نفسها مشاركة إستراتيجية فى حمايتها. ولما تضمه هذه المنطقة من دول عربية قوية - أبرزها السعودية والعراق - تشكل خط المساندة والدعم العربى لدول المواجهة عسكريا واقتصاديا، ناهيك بالطبع عما تحويه أيضا منطقة الخليج من ثروات تتمثل أساسا فى النفط وعائداته، تطمح إسرائيل فى أن يكون لها نصيبا وافرا منها بعد أن تطبع علاقاتها مع دول الخليج. وتشكل إيران فى الرؤية الإسرائيلية تهديدا خطيرا للأمن الإسرائيلى بالنظر لتصاعد القوة العسكرية الإيرانية ببعديها التقليدى وفوق التقليدى على الصعيدين الكمى والنوعى، مع إحتمال حصول إيران على قدرات نووية فى غضون ٨-١٠ سنوات. هذا بالطبع إلى جانب ما تقدمه إيران من دعم مادى لحزب الله التابع لها فى لبنان، والذى تشن ميليشياته هجمات مستمرة ضد المستعمرات الإسرائيلية فى الجليل، وضد القوات الإسرائيلية والمليشيات التابعة لها فى جنوب لبنان، وتصاعد نفوذه بين جماهير الشيعة فى لبنان، التى تغذى العمليات الإنتحارية ضد إسرائيل.

ومن أبرز الأزمات التى قد تدفع إسرائيل للتدخل عسكريا فى منطقة الخليج، إمتلاك أى من إيران أو العراق أسلحة نووية، خصوصا إذا ما إستأنف العراق نشاطه فى هذا المجال بعد رفع العقوبات عنه، أو تدخل العراق عسكريا ضد الأردن. كذلك من الأزمات السياسية التى قد تسبب قلقا فى إسرائيل، تغيير الأنظمة السياسية فى طهران وبغداد، وتولى السلطة هناك أنظمة سياسية جديدة ترسى قواعد تعاون إستراتيجية مع باقى دول منطقة الخليج ومصر وسوريا، وبما يشكل ضغطا عربيا وإسلاميا على إسرائيل.

إختلاف الرؤى بين حزبى العمل والليكود حول مشروع عملية السلام: رغم أن الكثيرين يعتقدون أن الليكود والعمل هما وجهان لعملية إسرائيلية واحدة وهو ما يعد صحيحا بدرجة كبيرة، خصوصا إزاء القضايا المصيرية ذات العلاقة الوثيقة بالأمن الإسرائيلى، وأبرزها قضية الحرب والسلام. فإنه من الطبيعى أن يكون لكل حزب تصوره الخاص تجاه عملية السلام، وما هو مقترح من ترتيبات إقليمية جديدة فى المنطقة. وإذا كان شيمون بيريز رئيس حزب العمل هو صاحب مشروع الشرق أوسطية، القائم على مفهوم كسر حاجز العزلة العربية تجاه إسرائيل، وإقامة قاعدة إقتصادية للسلام مع الدول العربية، وذلك بإعتبار إنتماء إسرائيل لمنطقة الشرق الأوسط، فإن ناتينيا هو رئيس الليكود والذى يمثل جيل الصابرا الذى ولد فى إسرائيل، ينبع مفهومه للشرق أوسطية من إعتبار إسرائيل دولة عربية متحضرة فرض عليها العيش فى محيط من دول العالم الثالث. وهذا الإختلاف فى المفاهيم أوجد لدى كل طرف تصورا خاصا به لما ينبغى أن تكون عليه شبكة العلاقات الإقليمية فى المنطقة فى مرحلة ما بعد السلام. فنجد أن بيريز يركز فى تصوره على أربعة ركائز لما يطلق عليه (شرق أوسط جديد)، تتمثل فى ضرورة فرض قيود على التسلح فى المنطقة، وذلك لما تتفقه دولها من أموال طائلة على التسلح بلغت حوالى ٦٠ مليار دولار سنويا. والتركيز على إقامة مشروعات مشتركة لاستغلال الموارد المائية الموجودة فى المنطقة فى ضوء تواجد دول لديها فائض منها، ودول أخرى تعاني افتقارا فيها، (وينطلق بيريز فى ذلك من زعم يقول بأن الأمطار لا هوية لها).. هذا بالإضافة لتدعيم هياكل الاتصال بين الأطراف الإقليمية بنوعياتها المختلفة، من أجل تحقيق التواصل المطلوب لإقامة سوق مشتركة. كذلك دعم الإستثمار فى مجال السياحة للاستفادة من إمكانات المنطقة الوفيرة فى هذا المجال، وتوفير موارد جديدة. ويؤكد بيريز على ضرورة مواجهة المشاكل التى تتعرض لها دول المنطقة، فى إطار إجماعى من خلال تنظيمات إقليمية يكون بيدها مفاتيح السلام والأمن والتنمية وإشاعة الديمقراطية. وهذا التصور الذى يطرحه بيريز ويتمتع بنوع من الشمولية يواجه نقدا لكونه يعانى هلامية فى كثير من جوانبه، كما يطرح رؤية أكثر طموحا لا يمكن أن يتقبله الواقع القائم والرافض له فى الجانب العربى، ولأن طموحات التعاون الإقتصادى التى طرحها بيريز، لم يقابلها بيئة سياسية موالية تمهد الطريق لهذا التعاون الإقتصادى، بسبب رفض إسرائيل الإنسحاب من المناطق العربية المحتلة.

إلا أن ناتتياهو - كمثل لرؤية الليكود - ينطلق من رؤية أخرى مختلفة تتمحور حول إسرائيل ذاتها، وقدرتها على الإحتفاظ بشخصيتها وسط محيط سيظل معاد لها رغم كل ما يقال عن السلام، ومن ثم فلا سبيل أمام إسرائيل إلا الاعتماد على قوتها فقط كوسيلة للتعامل مع البيئة المعادية لها والمحيطة بها، والتي يستحيل على إسرائيل أن تندمج فيها، ولكنها يمكن أن تكون بمثابة رأس رمح ودولة قاندة لباقي دول المنطقة، تفرض عليها كل ما تريده متوائما مع مصالحها. وهي مفاهيم نابذة من رؤية أيديولوجية صهيونية تتميز بالانغلاق وروح الاستعلاء. وفي إطار هذه الرؤية يتجاهل ناتتياهو الإطار الإقليمي، الذي يطرحه بيريز، كما يتجاهل التعاون الاقتصادي الذي يدعو له أيضا، ويرى أنه يعود بالفائدة المتبادلة على دول المنطقة، ويطرح في المقابل مشروعا للتنمية إسرائيل ذاتها دون الاهتمام بتنمية العالم العربي الشريك الأكبر في المنطقة.

وخلاصة القول، أنه بغض النظر عن إختلافات الرؤى بين حزبي العمل والليكود حول مشروع الشرق أوسطية، والتعاون الإقليمي بين إسرائيل والدول العربية - وهو مشروع يبدأ بإسرائيل وينتهي بها بغض النظر عن مصالح العرب، فإن هذا المشروع محكوم عليه بالفشل مسبقا، لأنه مرفوض من الشعوب العربية لاعتبارات أيديولوجية ترفض مبدأ التعاون أو التعامل أصلا مع إسرائيل، مهما كانت الحكومات العربية حريصة أو مضطرة لقبول هذا التعامل معها تحت ضغوط دولية معروفة. كما أن علاقة إسرائيل بمحيطها الإقليمي مازال ناقصا في ضوء استمرار احتلالها لأراضي عربية ترفض الإنسحاب منها، وتمسكها بمبدأ اللجوء إلى العنف والقوة لتحقيق أهداف التوسع والاستيطان، وهو ما لا يتلاءم منطقيا مع دعاوى السلام والترويج لمشروعات تعاون إقليمي.

وفي محاولة من جانب ناتتياهو لتوحيد الموقف الإسرائيلي من عملية السلام في التصور النهائي لها، سعى إلى حوار مع حزب العمل المعارض، أسفر عما عرف بإسم وثيقة (بيليني-إيتان) بإعتبار الأول ممثلا عن حزب العمل والأخير وزيرا في حكومة الليكود، وأهم بنود هذه الوثيقة الآتي:

- أ- القدس موحدة وليست موضوعا للمساومة.
- ب- حق إسرائيل في منع دخول اللاجئين لمناطق سيادتها.
- ج- يمكن فتح تعويضات مالية للمتضررين من اللاجئين.
- د- الكيان الفلسطيني الذي سينشأ في ختام المرحلة النهائية سيكون منزوع السلاح وبدون جيش.

- هـ- نهر الأردن هو الحدود الأمنية لإسرائيل، ويتم تنظيم عمليات العبور منه حسب إحتياجات الجيش الإسرائيلي، والظروف الأمنية السائدة.
- و- يتم تسليح الشرطة الفلسطينية بالشكل الذي يغطي فقط إحتياجاتها الأمنية في الداخل.
- ز- لعودة لحدود يونيو ١٩٦٧.
- ح- تستمر معظم المستوطنات القائمة تحت السيادة الإسرائيلية.

مستقبل الإستيطان في الأراضي المحتلة

تعد مشكلة الإستيطان في المناطق المحتلة من أخطر العقبات التي تعرقل سير العملية السلمية، ذلك لأن تاريخ الإستيطان في هذه المناطق إنما يعبر عن تاريخ الوجود الصهيوني في فلسطين. حيث يعتبر الاستيطان أداة مزدوجة الهدف لتحقيق المشروع الصهيوني من حيث إستيلاؤه على الأراضي العربية والتخلص من أصحابها، كذلك تحويل المستوطنات إلى ثكنات عسكرية وقلاع محصنة، والمستوطنين إلى جيش مسلح للدفاع عنها. لذلك إتفقت جميع الحكومات الإسرائيلية رغم إختلاف توجهاتها السياسية، على اعتبار الاستيطان ركيزة الإستراتيجية الإسرائيلية لتهويد الأراضي المحتلة، وفرض أمر واقع على الدول العربية والفلسطينيين يصعب تغييره، وخطوة نحو تحقيق الغاية القومية العليا المتمثلة في إقامة دولة إسرائيل الكبرى من البحر إلى النهر.

ويحكم الاستيطان في الأراضي المحتلة عدة عوامل إستراتيجية وأمنية واقتصادية واجتماعية، ترتبط بالأبعاد المستقبلية للمشروع الصهيوني الكبير. لذلك تم اختيار مواقع المستوطنات وحجمها والطرق التي تخدمها طبقا لتخطيط وإدارة مركزية من قبل قيادة واحدة في وزارة التعمير الإسرائيلية وبالتنسيق مع وزارة الدفاع، يستهدف حصار المدن العربية كثيفة السكان، وعزلها عن بعضها، وتقطيع أوصال التجمعات السكانية العربية، مع توفير الإتصال والحماية المتبادلة فيما بين المستوطنات بعضها البعض، وبينها وبين إسرائيل، وبما يحقق الإشراف والسيطرة عسكريا على المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية في الضفة وغزة، وتمكن من سرعة إنتشار القوات الإسرائيلية في حالات التوتر لتفرض سيطرتها على كل المناطق المحتلة.

وتعتبر الفترة من عام ١٩٩١ عقب مؤتمر مدريد وحتى عام ١٩٩٤، هي الانطلاقة الكبرى للاستيطان، والتي قادها إرنيل شارون عندما كان وزيرا للإسكان في حكومة الليكود، حين تمكن بواسطة قرض قيمته ١٣ مليار دولار حصلت عليه إسرائيل من الولايات المتحدة، من أن يضاعف

عدد المستوطنين أربع مرات. ولم تتوقف جهود شارون في هذا المجال حتى بعد أن خرج من الوزارة بسقوط حكومة الليكود، وتولى حزب العمل السلطة عام ١٩٩٢، وحتى عاد الليكود للحكم مرة أخرى في عام ١٩٩٦. برئاسة ناتنياهو، حيث كان يحرك شارون خطط الاستيطان من خلف الستار بواسطة مراكز القوى المتحكم فيها داخل دوائر الاستيطان، وبذلك أصبح موقف المستوطنات في الأراضي المحتلة اليوم كالاتي:

الجلان	٢٧ مستوطنة	يقلها ١٤٠٠٠ مستوطن
الضفة الغربية	١٥٠ مستوطنة	يقلها ١٤٠٠٠٠ مستوطن
قطاع غزة	١٨ مستوطنة	يقلها ٤٠٠٠ مستوطن
بإجمالي	٢٠٥ مستوطنة	يقلها ١٥٨٠٠٠ مستوطن

يخطط لتكون ٢٥٠ مستوطنة في عام ٢٠٠٠ تضم ١-٢ مليون يهودي معظمهم في الضفة الغربية وحول وداخل القدس. وتشكل المواقع الإستيطانية ثلاثة أحزمة رئيسية تقسم الضفة الغربية طوليا إلى ثلاث شرائح: الشريحة الأولى وتمتد بطول غور الأردن على امتداد الجانب الغربي من نهر الأردن وحتى (عين جدي)، والشريحة الثانية أقيمت على امتداد المرتفعات الشرقية للضفة الغربية، وتمتد من الجنوب الشرقي لبيت لحم على سفوح المرتفعات المطلية على غور الأردن وحتى بيسان شمالا. أما الشريحة الثالثة من المستوطنات، فإنها تمتد من القدس جنوبا وحتى جنين شمالا بمحاذاة خط الهدنة (الخط الأخضر). وتتقاطع هذه الأحزمة الطولية من المستوطنات عرضيا مع تكتلات إستيطانية أخرى تقسم الضفة الغربية إلى شطرين منفصلين، شطر شمال القدس الكبرى، وشطر يشمل القدس والمنطقة جنوبها. وبذلك أصبح الفلسطينيون محاصرين في ثلاث مناطق هي نابلس ورام الله والخليل، تفصلهم المراكز الإستيطانية في (أريئيل)، (القدس)، (مجمع عتسيون). وقد أضيف إلى هذه الأحزمة والكتل الإستيطانية خطا إستيطانيا جديدا عبر الخط الأخضر له ذراعان، يمتد أحدهما داخل الخط الأخضر ويشمل ١٥ مدينة وقرية، وثانيهما في الضفة ويشمل ٤٥ مدينة وقرية تمتد من (قباطية) وحتى (باقية الشرقية) وعدد من قرى لواء جنين.

أما فيما يتعلق بالاستيطان في القدس، فإن الهدف هو إحاطتها بحزامين من المستوطنات، بحيث تتحول القدس إلى عاصمة كبرى، تتلاحم فيها مدينة القدس - من خلال المستوطنات - مع مدن (رام الله) في الشمال، و (بيت لحم) في الجنوب، ومستوطنات (أريحا) في الشرق، ومستوطنات (عتسيون)

فى الغرب، وأن يقفز عدد اليهود فى القدس الشرقية من ١٥٥ ألف إلى ٧٥٠ ألف فى عام ٢٠٠٠. وقد زاد حجم الاستيطان فى عهد حكومتى حزب العمل خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦ بنسبة ٣٩%.

أما الاستيطان فى عهد ناتنياهو، فإن المشرف على تخطيطه وتنفيذه (أرنيل شارون) رغم كونه ليس مسئولاً عن الاسكان والاستيطان، إلا أنه صلب إهتمامه منذ توليه منصب وزير البنية القومية على موضوع الاستيطان، فقرر منذ البداية إقامة طريقين رئيسيين، أحدهما يشق الضفة الغربية من الشرق إلى الغرب (من كفر قاسم إلى منطقة تانوح) وبتكلفة ٣٣ مليون دولار، وينتهى العمل فيه عام ١٩٩٨. أما الطريق الثانى فيربط السهل الساحلى مع مجموعة المستوطنات الواقعة جنوب نابلس. هذا إلى جانب شبكة أخرى من الطرق الفرعية تستهدف ربط الطرق الرئيسية بالمستوطنات المقامة حول القدس، ولكى تخدم هذه الطرق عشرات الآلاف من المستوطنين الذين لم يصلوا بعد إلى هذه المناطق. وتجدر الإشارة إلى أن حكومتى حزب العمل السابقتين كانا ينفذان فى صمت ودون ضجة أو إعلان جميع المشروعات الإستيطانية التى وضعها شارون قبل خروجه من الوزارة، وذلك حتى لا تفسد المفاوضات التى كانت جارية بين إسرائيل وعرفات. وقد كان هدف شارون وما زال بعد أن عاد إلى الوزارة، كما أعلنه هو بنفسه: "قطع المناطق الفلسطينية طولياً وعرضياً من أجل حبس الفلسطينيين فى أحياء ضيقة أو جزر صغيرة فى بحر من الإحتلال الإسرائيلى، وذلك بإحاطة كل مدينة عربية بحزام من المستوطنات حتى يصبح من الممكن فى أى وقت فرض الحصار عليها وتجويعها وإخضاعها".

وهو تطبيق دقيق لسياسة سابقة إتبعها حكومة جنوب أفريقيا العنصرية فى الماضى لاحتواء وحصار المناطق التى يقيم فيها السود فى أحياء مغلقة أطلق عليها (بننوستان) والتى منحت كأوطان لقبائل (البننوتو) حين كانت تدير هذه القبائل أمور حياتها تحت نظام الحكم الأبيض الذى كان يحيط بهم من كل جهة.

وتقوم حكومة ناتنياهو حالياً بإعداد مشروع لتكثيف الإستيطان ليس فقط فى الضفة ولكن أيضاً فى (جوش قطيف) بقطاع غزة، وفى الجولان. وتتجه النية إلى تشجيع عشرات الآلاف من الأسر الجديدة على الإنتقال إلى المستوطنات التى ستقام فى هذه المناطق. وفى المرحلة الأولى سيتم إسكان ٣٠٠٠ وحدة سكنية شاغرة حالياً بأكثر من ١٠ آلاف مستوطن فى جميع المناطق، مع إعطاء أولوية لليهود المتدينين، وإقامة مشروعات إنمائية عديدة فى هذه المناطق تشارك فيها وزارة الدفاع. أما المرحلة الثانية فإنها تتعلق

بمشروعات بناء مستوطنات وافقت عليها لجان التخطيط بحكومة حزب العمل وما زالت معطلة، وما تحتاجه من مشروعات البنية الأساسية مثل المدارس والمستشفيات والمؤسسات العامة. ويشارك كبار الرأسماليين اليهود في الخارج في تنفيذ خطة الإستيطان الجديدة، خصوصا خارج الخط الأخضر. وقد وضع ناتياهو صيغة جديدة للإستيطان أطلق عليها (نظرية الكتل) والمقصود بها إقامة كتل إستيطانية على طول الطرق الدائرية بهدف صنع امتداد يهودي، وستكون هذه هي المرحلة الثالثة، بمعنى إقامة مستوطنات جديدة على طول محاور المرور الجديدة في الطرق الدائرية. وتقول (نظرية الكتل): "ليس من الضروري بناء مساكن بالذات، بل يمكن أيضا بناء مراكز تجارية، ومناطق صناعية، وحتى محطات وقود". وفي هذا الصدد يتحدث شارون عن تكثيف الإستيطان في مناطق حددها في قطاع بعرض ٢٠ كم من الخط الأخضر شرقا حيث الهضاب والمناطق الصخرية المطلّة على إسرائيل، وبما يوفر حماية للمراكز السكانية فيها، كذلك قطاع آخر مواز بعرض ٢٠ كم من نهر الأردن وغربا، وقطاع ثالث عرضه بضعة كيلومترات على جانبي الطرق بين منحدر الساحل والبقاع الأردنية. كذلك قطاع أمني حول القدس ومستوطنات (هالفين) وحتى الهضاب المطلّة على البحر الميت، وعلى جانبي طريق القدس-البحر الميت، مع إقامة مدينة جديدة للمتدينين أطلق عليها (بيتار) جنوب القدس، وحي خاص بهم في مستوطنة (معالية أدوميم) شرقي القدس، كما تحوي الخطة بناء ٧٧٠.٢٠ ألف وحدة سكنية للمتدينين في السنوات من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨، وهو ما يعنى إعطاء دور هام للمتطرفين من أجل فرض وإحكام السيطرة الإسرائيلية على المناطق المحتلة، والتصدي لأي مقاومة من جانب الفلسطينيين.

وتؤكد خطط الإستيطان المستقبلية على تأكيد مفهوم (الإستيطان المدني)، بمفهوم تحويل المستوطنات إلى مدن صغيرة يتوافر فيها مخزون كبير من الطاقة البشرية ذات الطبيعة المهنية، مع التقليل من أشكال الإستيطان الزراعي والتوسع في مجال الإستيطان الصناعي الذي يجمع في طياته جميع متطلبات الأمن، وإعطاء أفضلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة شرق الشريط الساحلي الأكثر قربا من المراكز الاقتصادية والإستيطانية النشطة، خاصة على محور هضاب الجليل الغربي، حيث يخطط لإقامة ما يطلق عليه (مرصد الجليل)، وهي مراكز تجمعات صغيرة تشكل نواياح للتوسع العمراني مستقبلا، كذلك هضاب (شفا عمرو) و (رامات منشيه) و (الشارون الشرقي) و (ممر القدس) ومنطقة المنخفضات (الشغيلة الشرقية) و (غور بنرسبع). كذلك الاهتمام بتطوير

مراكز سياحية جديدة في الجليل وحول القدس وفي صحراء يهودا وعلى شاطئ البحر الميت بالتعاون مع الأردن. وخلق مجال جديد للاستيطان العلمي، من خلال تطوير مؤسسات مركزية في مجالات الثقافة والتعليم والفكر والعلوم والأبحاث والتطوير ومسائل العقيدة الصهيونية، وذلك طبقا لمقاييس عالمية، وبحيث يمكن إشغالها بطاقات بشرية مهنية وعلمية وفكرية عالية المستوى، وحتى تكون هذه المؤسسات قادرة على جذب الكفاءات العلمية الفكرية والمهنية من اليهود المقيمين في الخارج، بجانب إقامة محاور إتصال مع المؤسسات والهيئات المماثلة على المستويين الاقليمي والدولي.

أما في مدينة الخليل التي تشكل حاليا بؤرة توتر، فإن التخطيط الاستيطاني لها يستهدف إقامة حي يهودي داخل المدينة، بالإضافة لأربعة جزر إستيطانية صغيرة حول المدينة أكبرها مستوطنة (كريات أربع) المقامة حاليا جنوبها وتضم ٨٠٠ مستوطن، مخطط لها أن تتوسع بحيث تتحول إلى مستوطنة مدينية صناعية تضم ١٥٣ ألف مستوطن.



المقاتلة (ف - ١٥) ، مجهزة بأنظمة إسقاط حر للقنابل النووية .



المقاتلة (كفير) مجهزة أيضاً بأنظمة إسقاط حر للقنابل النووية .



مقاتلة إسرائيلية مجهزة بقنابل عنقودية .



المقاتلة (فانتوم - ٢٠٠٠) إحدى الوسائل الإسرائيلية لإيصال أسلحة الدمار
الشامل إلى أهدافها .



الميراج الفرنسية ، كانت أداة إسرائيل الرئيسية في الضربات الجوية أثناء
حروبها السابقة ، وأساس تصميم المقاتلة كفير .



التفوق الإسرائيلي ، لم يحقق لها الأمن الذي تنشده .



المقاتلة الأمريكية (ف - ١١٧) الشبح ، تسعى إسرائيل للحصول على تكنولوجيا (ستيلث) التي تتمتع بها لتطبيقها على مقاتلاتها خلال العقد القادم.



حماية الأجواء الإسرائيلية أثناء الحرب ، مهمة تضطلع بها المقاتلات الإعتراضية (ف - ١٦) ، (كفير) .



الإعداد الجيد للخدمة الأرضية في القواعد الجوية والمطارات ، عنصر أساسي تهتم به إسرائيل لتحقيق أقصى معدل من الطلعات الجوية (٥ / ٦ طلعة / يوم) في ظروف الحرب الكيميائية .



الصاروخ (هايشون - ٤) ، جيل جديد من الصواريخ جو / جو أنتجته مؤسسة
الصناعات الجوية الإسرائيلية ، سيكون له دور أساسي في الحرب الجوية المقبلة.



المقاتلة الروسية القاذفة (سوخوى - ٣٥) ، تخشى إسرائيل من حصول الدول
العربية عليها في العقد القادم لما تشكله من تهديد للعمق الإسرائيلي .

المقاتلة الروسية القاذفة
(سوخوى - ٢٧) .
إمتلاك الدول العربية لها .
يحييد التفوق الجوي
الإسرائيلي ، ويقضى
على الخلل القائم في
الميزان العسكرى لصالح
إسرائيل .



الباب الثانى

البعد الإستراتيجى لإدارة الصراع العربى-الإسرائيلى مستقبلا

الفصل الثالث

نموذج جديد للأمن الإسرائيلى

تطور النظرة الإسرائيلية لعامل القوة ومحدوديتها:

هل بالقوة يتحقق السلام والأمن؟ سؤال عاد يفرض نفسه مرة أخرى على الساحة الإسرائيلية، بعد أن طرحه مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل فى عام ١٩٨٢ إبان الحرب اللبنانية التى أطلق عليها (عملية سلام الجليل)، وقال عنها: "سيسود الهدوء والسلام البلاد فى الأربعين عاما القادمة". ثم أثبتت الخمسة عشر عاما التالية لهذه الحرب أن السلام والهدوء - الذى كان ينشده بيجين هو أبعد ما يكون عن إسرائيل. كما أن هناك شكوكا لدى الكثيرين فى إسرائيل حول إمكانية صمود السلام مع مصر خلال الأربعين عاما القادمة، بالنظر لفتور العلاقات بين البلدين وضعف عمليات تطبيع العلاقات بينهما، خصوصا على المستوى الشعبى، حيث لا يزال المصريون (دولة وشعبا) يعتبرون إسرائيل هى العدو الرئيسى لمصر. وينطبق هذا الشعور والإدراك على باقى البلدان العربية والإسلامية بدرجات متفاوتة رغم وجود علاقات رسمية وغير رسمية بينها وبين إسرائيل. وقد أوصلت هذه الحقيقة خبراء الأمن والإستراتيجية فى إسرائيل إلى حقيقة واستنتاج مفاده أن لإسرائيل إحتياجات أمنية كثيرة يستحيل على القوة العسكرية وحدها أن تلبيها، خصوصا مع ما ثبت من أن استخدام القوة يتخلله فى كثير من الأحيان نقاط ضعف تحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة من اللجوء إلى القوة.

هذا بالإضافة لما أثبتته الحروب والعمليات العسكرية المحدودة التى وقعت فى السنوات الأخيرة، من أن تفوق القوة العسكرية الإسرائيلية ليس مضمونا بصفة مستمرة وعلى المدى الطويل، ويرجع ذلك إلى إفتقادها التكامل مع باقى عناصر القوى الشاملة للدولة، خصوصا القوتين البشرية والاقتصادية مع ضعف العمق الجغرافى للدولة، وهى مقومات يتفوق فيها العرب على إسرائيل. خصوصا مع إمكانية نجاح العرب فى تضيق الفجوة

التكنولوجية والنوعية القائمة بينهم وبين إسرائيل، والتي تعتمد عليها الأخيرة كعنصر تفوق تتميز به في صراعها المصيري والمستمر مع العرب، الذين أثبتوا قدرتهم على المضى قدما في سباق التسلح التقليدي والفوق تقليدي وبمستوياته الكمي والنوعي، مع احتمال غير مستبعد بأن يلجوا باب النادى النووى فى مرحلة مستقبلية.

ولقد أثبتت الحروب التي خاضتها إسرائيل أن إستخدامها القوة المسلحة بالأسلوب (الكلاوزفيتزى) لكسر إرادة الخصم وفرض إرادة المنتصر عليه من خلال تدمير قوته المسلحة بشكل نهائى، أصبح أمرا مشكوكا فيه بدرجة كبيرة بسبب الكثير من القيود المادية والسياسية والمعنوية التي تحول دون ذلك. كما وأن الصراع العربى-الإسرائيلى يعتبر من الناحية الزمنية من الصراعات الممتدة تاريخيا (مثل الحرب العربية-الصليبية التي دارت فى القرن الثانى عشر لأكثر من مائة عام)، كذلك لتداخله فى شبكة العلاقات الإقليمية والدولية، وإحتمالات تدخل أطراف أخرى فيه بدرجات متفاوتة. لذلك فإن الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية الجديدة تطالب بتعديل الأهداف والمهام الإستراتيجية للقوات المسلحة الإسرائيلية من تصفية النزاع العربى-الإسرائيلى عن طريق شن حرب مدمرة وحاسمة وشاملة، إلى القدرة على القيام بعمل عسكري لا تتكبد فيه إسرائيل خسائر جسيمة، وينقل ساحة الصراع من ميدان القتال إلى مائدة المفاوضات، وفى هذه الحالة تعتبر فعالية القوة العسكرية الإسرائيلية وديناميكيتهما هى الضمانة لنجاح المفاوضات لصالح إسرائيل.

ويلخص الجنرال أهارون ياريف رئيس المخابرات العسكرية الأسبق تطور النظرة الإسرائيلية لعامل القوة العسكرية فيقول: "ما زالت الجيوش العربية تتعاضد من الناحيتين الكمية والنوعية، فى حين وصلت إسرائيل إلى حدود مقدرتها القصوى على النمو الكمي. وهناك مؤشرات خطيرة على أن الثغرة النوعية التي تمتعت بها إسرائيل فى الماضى أصبحت تتقلص تدريجيا. فقد صارت الجيوش العربية أكبر حجما وأفضل تجهيزا، كذلك أكثر تحصينا وفعالية سواء من ناحية القوة النارية أو خفة الحركة مقارنة بالماضى. وفى إطار هذه الظروف سيكون من الصعب على إسرائيل حسم الحروب بسرعة من خلال إستراتيجيتها التقليدية القائمة على نقل القتال إلى داخل أرض العدو. لذا فإنه من الأفضل لإسرائيل أن تستغل فرصة تفوقها الحالى لتمضى قدما فى عملية السلام لتحقيق أفضل شروط لها، وذلك قبل أن يتغير ميزان القوة العسكرية لغير صالحها، خصوصا بعد أن اكتسبت الجيوش العربية خبرات عسكرية أوسع نتيجة الحروب التي خاضتها، كما

أصبحت قياداتها العسكرية أكثر إحترافا بعد أن كانت فى الماضى قيادات شبه سياسية، هذا إلى جانب زيادة قدرة العرب على تصنيع الكثير من احتياجاتهم العسكرية محليا بما يوفر لهم قدرا من الاعتماد الذاتى فى حالة فرض حظر خارجى عليهم فى مجال التسلح".

وقد اعترف موشى ديان وزير دفاع إسرائيل الأسبق بحدود تنامى القوة العسكرية الإسرائيلية، وفى ذلك قال عام ١٩٧٨: "إذا إستمر سباق التسلح فى الشرق الأوسط - وهو سيستمر بل وسيتعظم أيضا - فإننا سنصل إلى وضع نجد فيه دبابة فى كل فناء فى إسرائيل، وترابط حاملات جنود مدرعة بجوار كل منزل، وتقف هليكوبتر فوق سطح كل مبنى. وببساطة تعلن الدولة إفلاسها. إن جيشنا يشبه الديناصور الذى يعتمد على قدمين إقتصاديتين يقومان أساسا على الإعانات الخارجية. لذلك يتعين علينا الإحتفاظ بجيش صغير وفعال ورخيص ومحترف. وذلك من أجل تلبية متطلبات الأمن الجارى والصراعات العسكرية المحدودة، وبسلاح نووى لأغراض المواجهة الشاملة. وإذا لم نسع لذلك من الآن فإننا سوف نندهور إلى حد الإختناق الإقتصادى الكامل". لذلك يعتقد خبراء الأمن الإسرائيلىين أن نموذج الأمن الحالى، والذى يعتمد فقط على بناء القوة العسكرية، قد بلغ نهايته، وأنه قد أصبح من الواجب إعادة النظر فيه بصورة أساسية فى ضوء عدم القدرة على زيادة حجم القوة العسكرية بنفس الأسلوب والمعدل الذى زادت به فى الماضى، وذلك بسبب القيود الجيوبوليتيكية التى تعاني منها إسرائيل، والتى لا تقتصر فقط على محدودية الطاقة البشرية، ولكن أيضا محدودية الإمكانيات الإقتصادية والتى أجبرت زعماء إسرائيل فى السنوات الأخيرة على رفض توجيه أية موارد مالية إضافية إلى المؤسسة العسكرية، حتى من أجل تلبية متطلبات أمنية هامة لإسرائيل مثل إستكمال مستويات تخزين الذخائر وبما يكفى خوض حرب لمدة طويلة، وهو ما تسبب كثيرا فى إثارة خلافات بين رئيس الحكومة ووزير المالية من جهة، ووزير الدفاع ورئاسة الأركان من جهة أخرى، كذلك الخلاف القائم حاليا بين ناتتياهو وبين وزير دفاعه إسحق مردخاي بسبب تقليص الميزانية الدفاعية وإلغاء بنود هامة منها.

ولقد تسببت الضائقة المالية التى أصابت إسرائيل منذ الثمانينات وحتى اليوم فى تقليص أنشطة الجيش على مستويات عديدة، منها ما هو متعلق بالتوسع أفقيا فى بناء تشكيلات ووحدات إضافية، ومنها ما هو متعلق بإحداث تطوير نوعى فى مجالات التنظيم والتسليح والتدريب وإعداد مسرح العمليات المستقبلى والاستعداد اللوجيستى للقوات المسلحة بأفرعها المختلفة،

حتى وصل الأمر إلى عدم امكانية تنفيذ خطتي عمل متعددتى السنوات، وإلغاء خطط شراء وتطوير أسلحة ومعدات معينة يتطلبها مسرح العمليات المستقبلى، مما كان له تأثير سلبى على مستويات الاستعداد القتالى. وقد فرضت هذه القيود على رئاسة الأركان العامة أن تعمل بأسلوب الأولويات حتى يمكن الاحتفاظ بمستوى معقول من الكفاءة القتالية لما هو موجود من حجم القوات المسلحة دون زيادة كمية. وقد إكتشفت اللجان التى بحثت موضوع الأمن فى وزارتى المالية والدفاع، أنه من الصعب عليها تدبير الموارد المالية التى يمكن وضعها تحت صرف وزارة الدفاع فى المستقبل لكى تلبي متطلبات الأمن الإسرائيلى، بل وأبدت هذه اللجان إستغرابها حول الكيفية التى سيتم بها المحافظة على القوات المسلحة وتطويرها، ذلك لأن رئاسة الأركان لا تعمل بموجب خطة عمل متعددة السنوات (خمسية أو عشرية) منسقة مع وزارة المالية وموافق عليها من مجلس الوزراء، بل بخطة عمل سنوية وطبقا لاحتياجات أمنية أنية؛ لذلك فإن الجيش غالبا ما يرى نفسه بعد بضعة سنوات يسير فى طريق عمل بدون غطاء مالى، خصوصا إذا ورطت وزارة الدفاع نفسها فى مشروعات تطوير أنظمة تسليح ومعدات لم تجر لها دراسة جدوى كافية، مما يؤدى إلى إلغائها بعد أن يكون قد بذل فيها الكثير من الجهد والمال والوقت، مثل مشروع المقاتلة (لافى).

إنعطافات حادة تخشاها إسرائيل فى المستقبل

أ- تتحسب إسرائيل لاحتمالات وقوع انعطافات حادة فى المستقبل تضاعف من حجم التحديات التى تواجهها، تتمثل أساسا فى حدوث تبدل أساسى فى ميزان القوى القائم بينها وبين الدول العربية، والذى يميل بشدة لصالح إسرائيل حاليا. وقد ينتج هذا التحول بسبب نشوء جبهة عربية موحدة خصوصا بين دول المواجهة، أو حدوث تغيرات جوهرية فى الأنظمة السياسية العربية لغير صالح إسرائيل، مثل تحالف إستراتيجى بين العراق وسوريا قد تتضمن له إيران، سواء فى ظل القيادات السياسية الحالية أو القادمة، أو وصول قيادات دينية متطرفة إلى الحكم فى مصر والأردن وبما قد يؤدى إلى إلغاء معاهدات السلام الموقعة معهما، كذلك سيطرة منظمة حماس على الساحة الفلسطينية بعد رحيل عرفات، أو بروز نظام سياسى فى ليبيا يتحالف مع مصر ويترتب عليه سحب القوات المصرية المتواجدة على الحدود مع ليبيا وتحويلها إلى سيناء.

ب- كما تخشى إسرائيل من نجاح أى دولة عربية - بوسيلة أو بأخرى - فى الحصول على سلاح نووى، وفشل إسرائيل والولايات المتحدة فى

إجهاض مثل هذا المشروع مبكرا رغم القيود العديدة المفروضة على الدول العربية في هذا الشأن. يدخل أيضا في إطار التسليح حصول الجيوش العربية على أنظمة تسليح متطورة جدا يمكن أن تحد من التفوق النوعي لجيش إسرائيل. مثل مقاتلات حديثة طرازات (ف-١٥، ميراج ٢٠٠٠، ميج ٣٢، سوخوى ٢٤)، ودبابات (إيرامز م-١، ت-٨٠، ليوبارد-٢)، وعربات قتال مدرعة (ب.م.ب-٢، برادلى). كذلك تخشى إسرائيل من تزود القوات البحرية العربية بفرقاطات مسلحة بالصواريخ سطح/سطح وغواصات متطورة، بحيث تكون قادرة على تنفيذ مهام هجومية في المياه العميقة (خارج المياه الإقليمية). أو حصول الجيوش العربية على تكنولوجيا الذخائر الذكية الموجهة ذاتيا في المقاتلات وسفن القتال والمدفعية والصواريخ المضادة للدبابات والطائرات. كما تتحسب إسرائيل جيدا لتطور ترسانات الصواريخ أرض/أرض البالسيتية متوسطة المدى المتواجدة في الدول العربية، وإحتمال حصول الدول العربية على صواريخ مضادة للصواريخ (مثل الصاروخ الروسى S-300، والأمريكى باتريوت)، وما يمكن أن تحمله الصواريخ البالسيتية من أسلحة دمار شامل كيميائية وبيولوجية.

ج-وقوع تطورات داخلية في إسرائيل من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف القدرة على تطوير قواتها المسلحة، واستخداماتها.. مثل تقلص ميزانية الدفاع، أو انخفاض حاد في حجم المساعدات الأمريكية، كذلك وقوع خلافات داخل النخبة الحاكمة في إسرائيل مع تورط المؤسسة العسكرية فيها، وهو ما يمكن أن يكون له انعكاسا سلبيا في إنقسام المجتمع الإسرائيلي ووقوع اضطرابات داخلية واسعة يصعب معها إتخاذ قرارات سياسية صائبة في قضية الحرب والسلام تحظى بالإجماع القومى.

د-حدوث سياق سياسى جديد من شأنه فرض قيود على حرية العمل العسكرى الإسرائيلى، خصوصا في مجال تنفيذ استراتيجيه الردع وتوجيه الضربات الوقائية والمسبقة عندما يتطلب الموقف ذلك. وقد تفرض هذه القيود من قبل الولايات المتحدة إذا وجدت أن مثل هذه الضربات تشكل تهديدا لمصالحها في المنطقة (كما حدث في حرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ عندما ضغطت إدارة الرئيس السابق بوش لمنع إسرائيل من الرد على الضربات الصاروخية التي تعرضت لها من جانب العراق). أو قد تتعرض إسرائيل لضغوط دولية أثناء إدارتها لحرب جارية بالفعل، وبما يعوقها عن تحقيق أهدافها الإستراتيجية النهائية من الحرب أو العمل العسكرى المحدود الذى تنفذه (كما حدث في العملية العسكرية التي شنتها

إسرائيل ضد جنوب لبنان في إيريل ١٩٩٦، والتي عرفت بعناقيد الغضب، حيث ضغطت كل من الولايات المتحدة وفرنسا في نهاية العملية من أجل إيقافها بسبب المجزرة التي ارتكبتها إسرائيل في قرية قانا). أو قد تفرض القيود على العمل العسكري بسبب اعتبارات داخلية بحتة، مثل الكلفة السياسية والاقتصادية الباهظة التي تصاحبه.

الحاجة إلى الربط بين الإعتبارات السياسية والإستراتيجية في نظرية الأمن الجديدة

يعتقد الكثير من الإستراتيجيين الإسرائيليين أن فشل الكثير من الحروب لا يرجع فقط إلى عدم الإدراك السليم لنوايا الخصم وأهدافه الحقيقية، وحجم وطبيعة القوة العسكرية التي خصصها لتنفيذها وأوضاعها وإستراتيجية عملها المستقبلية، بل يرجع في الأساس إلى عدم الربط بين الإعتبارات السياسية وخطط العمليات العسكرية الموضوعية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية. يظهر ذلك بوضوح في عدم التفكير سلفاً في الأشكال المرغوبة لنهاية الحرب، كذلك عدم وجود تنسيق بين الأهداف والمهام الإستراتيجية للقوات المسلحة وبين خطط استخدام القوات وفقاً لهذه النهاية المرغوبة للحرب، والافتقار بشكل عام إلى أفكار قابلة للتطبيق وقادرة على الربط النظري والعملية وبشكل منهجي بين الإعتبارات السياسية والاعتبارات الإستراتيجية عند وضع أهداف ومهام القوات المسلحة وخطط استخدامها القتالية.

كما يؤكد هؤلاء أيضاً على أن تاريخ حروب إسرائيل منذ إنشائها لم يحظ فيما يتعلق بتخطيط أهداف الحرب بالاهتمام الكافي من حيث إرتباطها بالجوانب السياسية والأشكال المرغوبة لنهاية الحرب، خصوصاً عند إدارتها بواسطة العسكريين. ويرجعون ذلك إلى الإفتقار للخبراء الذين يمكنهم أن يصيغوا بدقة رؤية متعددة الأبعاد لنظرية أمن قومية، وعدم كشف القادة السياسيين عن حقيقة أهدافهم السياسية من الحرب، كما لا يتوافر على المستوى الحكومي الوحدات القيادية القادرة على القيام بالتحليل المتعمق للموقف، ووضع السيناريوهات المحتملة لمسار الحرب، ويرجع ذلك إلى حد كبير بسبب هيمنة المؤسسة العسكرية في إسرائيل على القادة السياسيين، وفرض رؤيتهم السياسية والعسكرية عليهم، خصوصاً مع إستمرار بقاء المفهوم العسكري المتطرف الذي يقول: "إن حدود إسرائيل النهائية تصنعها أقصى ما يمكن أن تصل إليه جنازير الدبابات وأقدام الجنود الإسرائيليين"، وما يمكن أن يترتب على هذا المفهوم التوسعي الخطير من مشاكل سياسية

واستراتيجية لا تستطيع إسرائيل مواجهتها وتحمل مسئوليتها، بالنظر لمحدودية القدرة لديها على الدفاع والاحتفاظ بالمناطق التي قد تصل إليها في حروبها والتمسك بها لفترة زمنية طويلة.

وتتفاقم القضية بالنسبة لإسرائيل عندما يتسم الموقف بحالة من عدم التيقن Uncertainty، وهي غالباً ما تشود مواقف الأطراف المشتبكة في الأزمة بالنظر لتداخل عوامل داخلية وخارجية كثيرة، مما يعطى تسارعاً عالى في وقع الأحداث. وكان لهذه الحالة من عدم التيقن تأثيرات سلبية عديدة على خطط العمليات وإدارة الحرب. ويتوقف النجاح في تقليل تأثير العوامل غير اليقينية على صناعة القرار ووضع الخطط المنفذة له إلى حد كبير على نجاح أجهزة المخابرات في توفير معلومات يقينية، وقدرة القيادات السياسية والعسكرية على صياغة إفتراضات (سيناريوهات)، سياسية وعسكرية بشأن الأزمات السياسية المتوقعة، والتي قد تتصاعد إلى حد المواجهة العسكرية المحدودة أو الحرب الشاملة.

فإذا ما وضعنا في الاعتبار التطور التكنولوجي السريع في أنظمة التسليح ومعدات القتال، ووسائل الإستطلاع والإنذار المبكر، والقيادة والسيطرة والحرب الإلكترونية، والإستشعار عن بعد، والذخائر الذكية، ودور الحواسيب الإلكترونية في صنع القرار.. إلى غير ذلك من التطورات الحديثة، فإن نظرية الحرب بالنسبة لدولة تعتمد على هذه الوسائل والأساليب في تخطيطها لحرب وإدارتها في ساحة القتال المستقبلية، سوف تختلف عن دولة أخرى تصيغ نظرية الحرب بتوجهاتها السياسية والعسكرية معتمدة على أنظمة التسليح ومفاهيم وأساليب قتال تقليدية عفى عليها الزمن ولا تصلح لميدان القتال المستقبلي. كذلك فإن أي نظرية حرب يسترشد في توجهاتها بمفهوم سياسي دفاعي قائم على رد الفعل بإيقاف هجوم معادي والاكتفاء بذلك، سوف تختلف عن نظرية حرب أخرى تتبنى الخيار الهجومى من أجل تحقيق أهداف سياسية طموحة وتوسعية، وإن تغلفت هذه الأهداف بدعاوى الحرب الوقائية.

وتمثل هذه الرؤية أهمية كبيرة بالنسبة لإسرائيل بالنظر لكون الاعتبار السياسية لم يكن لها دوراً رئيسياً في صياغة أهداف الحرب وخططها العسكرية، مما أدى إلى كسب بعض الحروب التي خاضتها إسرائيل على الصعيد العسكري، ولكنها خسرتها على الصعيد السياسي (مثل حربى ١٩٥٦ و ١٩٨٢). ويرجع الخبراء الإسرائيليون ذلك في الأساس إلى الفشل في الدمج الكامل بين فن السياسة وحرفة الحرب. فإذا أضفنا إلى ذلك حاجة إسرائيل إلى نظرية حرب غير نمطية تستند إلى ما تعتقده من تفوقها

النوعى فى مواجهة التفوق الكمى العربى، كذلك وضع قيود الميزانية الدفاعية فى الاعتبار، وهو ما يفرض إعطاء نظرة أكثر دقة وشمولية لجدوى تكلفة تطوير أو الحصول على كل عنصر من عناصر القوة المسلحة، فإنه سيتضح بشكل أقوى الإعتبارات السياسية والإستراتيجية، التى ينبغى أن تمثل نقاط الانطلاق الأساسية فى تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية، وتحديد أهدافها ومهامها الإستراتيجية، وبذلك يسهل صياغة نظريات الأمن والحرب والاستخدام القتالى للقوات، والتى توفر الإطار النظرى الإستراتيجى لذلك، وبالتالى إمكانية صياغة سياسة دفاعية لإسرائيل ذات مراحل زمنية متعددة، تتواءم مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية المتوقعة فى البيئات المحلية والإقليمية والدولية مستقبلا.

ويرفض المطالبون بتعديل نظرية الأمن، ووضع نظرية حرب جديدة، أن يترك أمر تحديد الغايات والأهداف القومية والإستراتيجية لإسرائيل إلى السياسيين فقط، بل يطالبون بإشراك العسكريين فيها أيضا، بالنظر للارتباط الوثيق بين الأهداف القومية والسياسية للدولة، وبين القدرة العسكرية المتاحة والممكنة لتحقيقها، إلى جانب صعوبة التنبؤ بتطور القوات المسلحة فى الدول الموجودة فى دائرة الجوار الجغرافى والمجال الحيوى لإسرائيل، والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة فى هذه الدول وفى المحيط الدولى المؤثر بشكل عام. وسيكون فى مقدور القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية المشتركة - وهى تصيغ نظرية الأمن الجديدة - أن تأخذ فى الحسبان مجموعة الإعتبارات والمتطلبات السياسية المرنة، والتى ستكون بمثابة معايير وقيودا فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بمفاهيم الأمن القومى، وبناء وتطوير القوة المسلحة، وتخطيط وإدارة الحرب.

ويفرق المنظرون لنموذج الأمن الإسرائيلى بين ثلاث نظريات على النحو التالى:

أ- نظرية الأمن القومى: ينصب إهتمامها على التهديدات التى يواجهها الأمن القومى الإسرائيلى فى بعده الخارجى والداخلى، وعلى الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ومتطلبات مواجهتها على نفس الأصعدة والمستويات تحقيقا للغايات والأهداف القومية العليا والتخصصية التى تضعها القيادة السياسية للدولة فى كل مرحلة زمنية طبقا

للتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية الجارية والمتوقعة، وتعتبر القيادات السياسية والعسكرية للدولة هي المنوط بها وضع هذه النظرية.

ب- نظرية الحرب: وهي التي تشكل أساس بناء القوات المسلحة الإسرائيلية، وسياسة تطويرها في جميع أفرعها، وتحدد أهدافها ومهامها الإستراتيجية، وإستخداماتها على المستوى الإستراتيجي، وبما يحقق الهدف السياسي-العسكري للدولة الذي وضعتة القيادة السياسية، واضعة في الاعتبار العوامل الجيوبوليتيكية والاقتصادية والاجتماعية لإسرائيل، والتي تشكل محددات القوة. وتعتبر رئاسة الأركان العامة هي المسؤولة عن صياغة هذه النظرية.

ج- نظريات القتال: تهتم أساسا بأساليب الاستخدام القتالي للقوات على المستويين التعبوي والتكتيكي، والتي تتطور من حين لآخر بفعل التطور التكنولوجي المستمر في معدات وأسلحة القتال، والخبرات المكتسبة في الحروب، وذلك على الساحتين الدولية والإقليمية.

لذلك يطالب خبراء الأمن والإستراتيجية في إسرائيل بضرورة إجراء تحليل سياسي بعيد المدى للموقف السياسي والعسكري لمستقبل المنطقة حتى عام ٢٠١٠، بحيث يركز على احتمالات الحرب والسلام، وكيفية مواجهة كل حالة من هاتين الحالتين، كذلك بحث أهداف الحرب القادمة باحتمالاتها المحدودة والشاملة، وباستخدام أسلحة تقليدية فقط، أو بإضافة أسلحة دمار شامل. كذلك في حالة مواجهة دولة عربية واحدة أو عدة دول في وقت واحد، أو تحالف عربي شامل، أو تحالف عربي-إسلامي في الدائرة الإقليمية. وفي ضوء ذلك - ومع الوضع في الاعتبار الامكانيات المتاحة والممكنة - يمكن وضع نظرية حرب تنظم فعاليات القوات المسلحة الإسرائيلية في العقد القادم، وبما يتيح خيارات متعددة من الناحية السياسية. وفي ضوء إستيضاح (معدلات الانتاج) القصوى لنموذج الأمن الجديد، يمكن للقيادة السياسية أن تصدر توجيهات سياسية واضحة للقيادة العسكرية، تفترض سيناريوهات محددة تحوي احتمالات المبادأة بعمل عسكري، وإحتمالات أخرى برد الفعل على أعمال عدائية قد تفاجأ بها إسرائيل.

العودة لفكرة (الأسباب المبررة للحرب) Casus belli

تدخل هذه الفكرة التي إبتدعها شارون عندما كان وزيرا للدفاع، في إطار نظرية الردع، وتعني هذه الفكرة إعلان إسرائيل عن إجراءات محددة إذا إتخذها خصوم إسرائيل ستكون سببا لانتقال إسرائيل من حالة السلم إلى

حالة الحرب بشكل فوري ومباشر ودون حاجة للإعلان عن ذلك. يدخل فى هذا الإطار العديد من الاجراءات التى يصعب حصرها.. مثل خرق إتفاقيات وقف اطلاق النار، وإغلاق الممرات البحرية فى وجه السفن الإسرائيلية، وتحركات جيوش دول المساندة العربية إلى أراضى دول المواجهة العربية، كذلك وقوع عمليات إرهابية تسبب خسائر جسيمة لإسرائيل تكون احدى الدول العربية مسئولة عنها، وإحتمال تبنى إحدى الدول العربية لبرنامج نووى أو قيام تحالف إستراتيجى بين دول المواجهة العربية، ونشر صواريخ أرض/جو على إمتداد نهر الأردن، أو خرق الوضع الراهن المتفق عليه مع سوريا ولبنان.. الخ، وبما يسمح لإسرائيل بشن حرب وقائية باعتبار أى من الاجراءات السابقة يشكل تهديدا لأمن إسرائيل، ويعطيها المبرر للدفاع عن نفسها، وقد تسعى إسرائيل لاختلاق مثل هذه الظروف لتشكيل لها الذرائع والمبررات لشن حرب بدعوى أنها وقائية، فى حين تكون إسرائيل قد هيات لنفسها الظروف المناسبة لشنها.

ويرجع عودة إسرائيل للتمسك بفكرة (الاسباب المبررة للحرب) إلى تعاظم قوة الجيوش العربية نوعا وكما، وإحساس إسرائيل بالانكشاف بعد معاهدات السلام التى أبرمتها مع بعض الدول العربية، وستبرمها مستقبلا مع سوريا ولبنان، وهو ما يعنى عودتها إلى موقف استراتيجى أشبه بما كانت عليه فى عام ١٩٦٧، كذلك إدراكها بأنها بلغت الحد السقفى فى القدرة على النمو الكمى لقواتها المسلحة بسبب قيودها الجيوبوليتيكية، وعدم قدرتها على مجاراة العرب فى هذا السباق.

مفهوم الاعتماد على الذات Self reliance

هو مفهوم قديم فى العقيدة والممارسات اليهودية فى عالم (الجيتو)، وعلى وجه التحديد فى بلدان شرق أوروبا. حيث فرضت حمامات الدم التى مارسها شعوب هذه البلدان ضد تجمعات اليهود بسبب ما أشاعوه من مظاهر الفساد فى هذه المجتمعات وسيطرتهم على إقتصادياتها - أن ينغلقوا على أنفسهم ويعتمدوا على ذواتهم فى تلبية معظم إحتياجاتهم. وقد إنتقل هذا المفهوم مع اليهود المهاجرين إلى فلسطين فى الأربعينات، وقد دعمت من هذا المفهوم تقلبات السياسة البريطانية إبان فترة الانتداب، حين كانت فى أحيان تشجع استقرار اليهود فى فلسطين، وفى أحيان أخرى تعارض ذلك. ثم إرتفع هذا الشعار ليصير جوهر الأمن الإسرائيلى عقب إنشاء الدولة بعد أن وجدت نفسها معزولة ومحاصرة وسط أجواء من العداوة العربية.

وقد ترتب على هذا المفهوم مجموعة من النتائج السياسية والإستراتيجية، أبرزها النظرة إلى الصراع العربى-الإسرائيلى على أنه

حقيقة قائمة ومعطاة لا يمكن إلغاؤها أو التهرب منها، وبالتالي فهو صراع مصيرى مفروض على إسرائيل، وكل ما تستطيعه حياله أن تخطط للتعامل معه من أجل بقائها. ومن ثم فإن أى حديث عن سلام حقيقى بين العرب وإسرائيل هو نوع من الوهم والحديث الدعائى بعيد الصلة بالواقع السياسى والأيدىولوجى الذى يمنع قيام أى تعايش سلمى حقيقى وطويل الأمد بين العرب وإسرائيل.

وكنتيجة بديهية لإدراك إسرائيل صنعوبة قيام تعايش سلمى بينها وبين العرب، فقد ترتب على ذلك ظهور مبدأ (الحرب القائمة Dormant War) حتى بعد توقيع إتفاقيات السلام مع مصر والأردن والفلسطينيين. والتي إعتبرها الكثير من الإسرائيليين لا تزيد عن كونها إتفاقيات تؤمن حالة من اللاسلم واللاحرب أو هدنة مسلحة، لأن عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم المحتلة يعد فى منطق التاريخ أمرا حتميا لا يمكن تجاهله، ومع إصرار إسرائيل على منعهم من ذلك، فلا بديل إذن عن الحرب. ساعد على تأكيد هذا المفهوم عند الإسرائيليين نظرتهم إلى العرب بإعتبارهم مجتمعا من الأغيار، ينظر لليهود نظرة العداوة والرغبة فى الاستئصال. وقد أحدث هذا المفهوم عقدتين فى السلوك الإسرائيلى. أحدهما عدوانية، وثانيهما ما يمكن أن نطلق عليه (عقدة الإغتصاب)، والذى يؤدي فى أية لحظة الى اشتعال الحرب بين الطرفين، وبالتالي إلى صياغة العقيدة القتالية الإسرائيلية على أساس مفهوم (الأمة المحاربة Nation in arms) والتي فيها جميع الأفراد - رجال ونساء - حتى سن ٥٥ سنة ينبغى أن يكونوا قادرين على حمل السلاح والدفاع عن إسرائيل، لا فرق فى هذه الأمة بين عسكريين ومدنيين. ولما كانت شكوك الإسرائيليين فى غيرهم من الأمم لا تنتهى، حتى وإن كانوا من أصدق أصدقائهم مثل الأمريكيين اليوم، والفرنسيين والبريطانيين فى الخمسينات والستينات، خصوصا مع الإدراك الإسرائيلى لعمق المصالح الغربية فى الدول العربية - وأخطرها بالطبع النفط العربى وعائداته - وهو ما يمكن أن يمثل عامل ضغط على الدول الكبرى إذا ما أحسن العرب إستخدام ما لديهم من موارد، سينعكس تلقائيا فى ضغوط تمارسها هذه الدول الكبرى على إسرائيل - خاصة من أجل إجبار إسرائيل على تقديم تنازلات اقليمية فى إطار عملية السلام الجارية - وهو ما يتطلب من إسرائيل أن تكون فى جميع الأوقات قادرة على الاستغناء عن المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى تحصل عليها من الخارج، وأن تعتمد على نفسها فى تلبية جميع إحتياجاتها الأمنية. وقد تأكد هذا الدرس فى عام ١٩٦٧ عندما أوقف الجنرال ديغول رئيس فرنسا إمداد إسرائيل بإحتياجاتها من قطع غيار

الطائرات الميراج، واضطرت إسرائيل أن تعتمد على نفسها في هذا المجال وأنتجت بالفعل المقاتلة (كفير) التي لا زالت في الخدمة الجوية حتى اليوم بعد أن سرقت تصميمات المقاتلة الميراج من سويسرا، كما قامت باستبدال محرك المقاتلة الفرنسية الميراج بمحرك المقاتلة الأمريكية ف-٤.

وتشبه إسرائيل موقفها في هذا الصدد بموقف الاتحاد السوفيتي السابق عندما كانت الولايات المتحدة والدول الغربية تطبق عليه نظرية (الإحاطة والتطويق الرأسمالي Capitalist encirclement)، كذلك فإن التطويق العربي لإسرائيل ينبغي أن يواجه بسياسة إسرائيلية شبيهة بسياسة الاتحاد السوفيتي آنذاك، والتي أساسها البناء الداخلي والاعتماد على الذات وعدم الاعتماد الكامل على الأصدقاء، وإن كان هناك إختلاف بين الحالتين يتمثل في أن وضع النظام الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط بطبيعته (نظام مفتوح)، بمعنى أنه من خلال الاطار الدولي يمكن لإسرائيل أن تقفز فوق الحصار الاقليمي، وتستغل إمكاناتها ونفوذها الدولي في الحصول على إحتياجاتها التي تقوى بها بنيتها الأساسية في جميع المجالات وبما تتطلبه مصالحها، ودون أن تتورط في إرتباطات تحالفية مع دول كبرى قد تؤثر على إستقلالية قراراتها السياسية والعسكرية.. ومن هنا يمكننا أن نفهم معارضة رابين للعرض الذي قدمته إدارة كلينتون الأولى لإسرائيل للدخول في تحالف دفاعي يضمها مع الولايات المتحدة، ويوفر لإسرائيل الضمانات الأمنية التي تريدها، وذلك في مقابل إنسحابها من الجولان.

إلا أنه رغم حرص إسرائيل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في إحتياجاتها الأمنية، فإن هذا المبدأ سيبقى حلما وأمنية تراود مخيلة قادتها السياسيين والعسكريين على السواء. ذلك لأن إسرائيل لا تستطيع من وجهة النظر الجيوبوليتيكية أن تحقق هذا الهدف بالنظر لعناصر ضعف كثيرة تعاني منها. فبجانب ضرورة اعتمادها على المساندة السياسية من قبل دولة كبرى واحدة على الأقل مثل الولايات المتحدة - وهي إحدى ركائز نظرية الأمن الإسرائيلي - لكي تسعف إسرائيل باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن عندما يحاول المجتمع الدولي إدانتها بسبب ممارساتها العدوانية في المناطق المحتلة، فإن الاقتصاد الإسرائيلي يحتاج إلى ١٥ مليار دولار سنويا من الخارج ليضخوا في الخزينة الإسرائيلية حتى يمكن المحافظة على المقومات الدنيا له - هذا بجانب ٣,١ مليار دولار تحصل عليهم إسرائيل سنويا من برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية في المجال العسكري، حيث يشكل هذا المبلغ العمود الفقري لخطة تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية في مجالاتها الأساسية. أما على الصعيد التكنولوجي فلا زالت إسرائيل في حاجة

ماسسة للتكنولوجيا الأمريكية التي تعتمد عليها كليا فى تطوير ذخائرها وأسلحتها الذكية وفرقاطتها البحرية ومقاتلاتها الجوية. هذا إلى جانب اعتماد إسرائيل بشكل كلى على نظام الإنذار المبكر الأمريكى الذى توفره أقمار التجسس والإنذار والاتصالات الأمريكية، خصوصا ضد الصواريخ الباليستية العربية. فإذا أضفنا إلى ذلك مساهمة الولايات المتحدة بنسبة ٧٥% فى تمويل وتكنولوجيا الصاروخ (حيثس) المضاد للصواريخ فى إطار مشاركة إسرائيل فى برنامج (حرب النجوم) الأمريكى، لأدركنا إستحالة تحقيق الهدف الإسرائيلى فى الاعتماد على الذات الإسرائيلية وحدها فى تلبية متطلبات أمنها القومى.

مصاعب تواجه تجديد نظريتى الأمن والحرب

تواجه القيادات الإسرائيلية على المستويين السياسى والعسكرى صعوبات عديدة فى سعيها لوضع نظريتين جديدتين للأمن والحرب، وتتبع بعض هذه الصعوبات من الموضوع ذاته، والبعض الآخر من الجمود التنظيمى والفكرى الذى يسود أجهزة صنع القرار السياسى والعسكرى المسنولة عن ذلك. وتتمثل هذه المصاعب فى عدم القدرة على التنبؤ المستقبلى بالاحتياجات الأمنية بعيدة المدى لإسرائيل فى ظل أوضاع سياسية وإقليمية ودولية متقلبة، كذلك عدم وضوح حقيقة التوجهات السياسية لدول المنطقة، مع ضعف الاستقرار السياسى الداخلى فيها، إلى جانب تصاعد الخلافات السياسية والأيدىولوجية داخل المجتمع الإسرائيلى وبما يهدد بزيادة إنقساماته وتفسخه. وفى ظل كل هذه الاعتبارات من المفروض أن تؤمن نظريتى الأمن والحرب فى صياغتهما الجديدة المحافظة على أمن وسلامة إسرائيل داخلها وفى المناطق التى تحتلها، وبما يمنع هزيمتها ولو مرة واحدة لعدم قدرتها على تحمل ذلك، وهو ما ينبغى أن يشكل الخلفية السياسية والأمنية لهاتين النظريتين وجوهرهما فى إطارهما الجديد.

وقد واجهت مجموعة الخبراء المكلفة بتجديد نظرية الأمن صعوبة أخرى متعلقة بالتشدد والتصلب الذى يتصف به الكثير من العسكريين والسياسيين اليمينيين والمتدينين التابعين للأحزاب الدينية المتطرفة، الذين يحاولون فرض معتقداتهم الدينية على السياسة الأمنية والعسكرية المستقبلية لإسرائيل. وما يعكسه ذلك من صعوبة الاختيار بين حلول تتصف بالشدة وحلول أخرى تتصف بالمرونة، فى وقت تزداد فيه الحاجة لإمداد صانعى القرارات السياسية والعسكرية بآليات عمل فعالة، وأدوات متعددة الأغراض والاستخدامات، بحيث تخدم نظريات سياسية وأيدىولوجية متنوعة. ومما

يزيد من صعوبة هذا الأمر تعدد مصادر المعلومات والمخابرات في إسرائيل التي تمد صانعي القرار بتقارير يشوبها التضارب في كثير من الأحيان، ويرجع ذلك إلى حالة التنافس الشديدة السائدة بين هذه الأجهزة. وهو ما يتطلب تواجد جهاز واحد للأمن القومي يعمل إلى جانب رئيس الحكومة، يخدمه جهاز مخابرات استراتيجي موحد تخضع له أجهزة المخابرات التخصصية الأخرى (عسكرية وخارجية واقتصادية.. الخ). خصوصاً مع بروز قضايا أمنية قومية ذات صبغات سياسية وعسكرية واقتصادية وايدولوجية متشابكة تمثل عوامل هامة في صياغة نظرية الحرب، وتتطلب تقديرات مخابراتية متكاملة وموحدة (مثل سياسة الردع، والمشكلة الاقتصادية، والتعاون والتنسيق مع الدول الأخرى).

لذلك فقد فرضت تساؤلات كثيرة نفسها على الذين تعرضوا لإعادة النظر في نظرية الأمن الإسرائيلية، أبرزها مدى قدرة النظرية الحالية على الصمود في وجه معطيات الموقف الحالي والمستقبلي، خصوصاً من حيث الموارد المادية المتوقعة لإسرائيل حتى عام ٢٠١٠، وهل يمكن لهذه الموارد أن تحقق أهداف التطوير في القوات المسلحة بأفرعها المختلفة في ظل القيود المالية المفروضة على وزارة الدفاع وأبرزها أن يكون الجيش الإسرائيلي رغم صغر حجمه مقارنة بالجيش العربي هو الأكفأ والأقوى؟ وما مدى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والأسلحة والذخائر الذكية في تعويض النقص الكمي الذي تعانيه إسرائيل في القوة البشرية على وجه الخصوص، خصوصاً مع تعدد إفتراضات المواجهة العسكرية (ثنائية، ضد جبهة شرقية، أو ضد جبهة عربية شاملة، أو ضد جبهة عربية-إسلامية أشمل)؟ وكيف يمكن تجنب حدوث مخاطر أمنية في حالة اللجوء إلى حلول وسط توائم بين الإمكانيات المتاحة وبين متطلبات التطوير الضرورية والحيوية للقوات المسلحة؟ ومن أبرز الأسئلة المطروحة على واضعي نظريتي الأمن والحرب في ثوبهما الجديد ما يتعلق بسياسة الردع، والتي ثبت عدم فعاليتها في منع العرب من فرض تحديات أمنية متنوعة ضد إسرائيل، وكيف يمكن إعطاء مصداقية أفضل للردع الإسرائيلي، خصوصاً في ظل حتمية تقديم إسرائيل لبعض التنازلات الإقليمية للعرب في عملية السلام الدائرة؟

وسيتوقف نجاح نموذج الأمن الجديد المطلوب لإسرائيل إلى حد كبير على زيادة ميزانيتها الدفاعية، ولما كانت هناك ضغوط شديدة من أجل تخفيض هذه الميزانية من قبل السياسيين والاقتصاديين الذين يرون أنه من الخطر بمكان بالنسبة للأمن الإسرائيلي أن يربط العسكريون تحسين هذا النموذج الأمني الجديد فقط على فرضية زيادة الميزانية الدفاعية. ذلك لأنه

لا يوجد مؤشر واضح لاحتمال حدوث تنمية إقتصادية حقيقية تبرر هذه الزيادة المطلوبة، ولأن أية زيادة فى الميزانية الدفاعية لن يقابلها زيادة فى الناتج القومى العام رغم الاعتراف بأهمية عائدات صادرات الصناعة الحربية فى إنعاش الاقتصاد الإسرائيلى، إلا أن هذا العائد غالباً ما يعاد استثماره داخل مؤسسات المجمع الصناعى الحربى. وحتى مع افتراض زيادة معدل الناتج القومى - وهو الذى لم يتجاوز فى ١٩٩٥ حوالى ٣% بينما كان ٧% فى عام ١٩٩٤ مما يدل على تناقص معدلات التنمية وليس زيادتها، فإن هذه الزيادة - فى رأى السياسيين والاقتصاديين - ينبغى أن توجه نحو إستثمارات إقتصادية، وتطوير البنى الأساسية فى إسرائيل، وإستكمال خطة الاستيطان، وإستيعاب المهاجرين الجدد، وهو ما يجب أن نعطى له الأولوية فى الانفاق الوطنى. لذلك فإن هؤلاء السياسيين والاقتصاديين يرون ضرورة ربط خطط تطوير الجيش المستقبلية مع هذا الافتراض الاقتصادى، وبالتالي أن تتحى إتجاهات التطوير فى نظريتى الأمن والحرب نحو ترشيد إستخدام الموارد البشرية والمالية المتاحة، وإستيعاب القطاع البشرى غير المستغل فى الجيش من الرجال والنساء، والاعتماد بدرجة أكبر على التطور التكنولوجى وفى مجالات التسليح من أجل تحقيق توسع راسى بدلاً من التوسع الأفقى، وإتباع أساليب متطورة للإستخدام الإستراتيجى للقوات تقوم على مفاهيم الاعتماد بقدر أكبر على القوة النارية بدلاً من القوة البشرية المكلفة.

وقد رد العسكريون على ما أثاره السياسيون والاقتصاديون من تحفظات على زيادة الميزانية الدفاعية، بأن هناك تحديات أمنية جديدة تواجهها إسرائيل حالياً ومستقبلاً تتطلب حتمية تخصيص موارد مالية إضافية، أبرزها الاحتمالات المؤكدة لاستخدام العرب لما يملكونه من أسلحة دمار شامل تحملها صواريخهم الباليستية إلى العمق الإسرائيلى، وما يتطلبه ذلك من إعداد الشعب والأرض لمواجهةها، بالإضافة لتطوير أنظمة تسليح مضادة لها، كذلك الاحتمالات القوية لإدارة حرب طويلة فى المستقبل، وما يفرضه ذلك من تعبئة الاحتياط لفترة طويلة، وهو ما يشكل إستنزافاً اقتصادياً واجتماعياً طويلاً الأمد لم تعهده إسرائيل فى حروبها السابقة. هذا إلى جانب ضرورة إتخاذ إجراءات متطورة لتوفير إنذار مبكر للأعمال العدائية قبل وقوعها بوقت كافى تجنباً لتكرار المفاجأة التى وقعت فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، وحتى تستطيع إسرائيل أن تحتفظ بالمبادأة فى يدها، وهى التى تعتمد عليها بدرجة كبيرة من أجل تحقيق النصر فى الحرب. هذا فى الوقت الذى سيكون فيه من الصعب على القوات الإسرائيلية فى الحرب القادمة أن

تحقق إختراقات سريعة وحاسمة فى الدفاعات العربية بنفس المعدل والنمط القتالى الذى خاضت به حرب ١٩٦٧، دون تحمل خسائر بشرية ومادية باهظة سيكون لها مردود ضار على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل إسرائيل، وبما يؤثر بالسلب على قدرة الدولة على الصمود فى الحرب لمدى طويل. وهو ما يتطلب إما الاستجابة للمطالب المالية لوزارة الدفاع الإسرائيلية حتى يمكن تقليل هذه الخسائر المتوقعة إلى أدنى حد ممكن، أو التنازل عن بعض الأهداف الاستراتيجية فى الحرب القادمة، والقبول بأهداف متواضعة وأقل طموحا.

العوامل الإيجابية والسلبية المؤثرة على نموذج الأمن الجديد لإسرائيل
مما لا شك فيه أن عملية السلام الجارية والمتعثرة حاليا بين العرب وإسرائيل. لو قدر لها أن تحقق أهدافها النهائية التى يأمل فيها العرب، وهو انسحاب القوات الإسرائيلية من أكبر مساحة ممكنة من الأراضى المحتلة، فسيكون لذلك مردودات سلبية خصوصا على صعيد العمق الإستراتيجى الذى تعاني إسرائيل من ضآلته جغرافيا واقتصاديا وبشريا ومائيا واجتماعيا، وهو ما يتسبب فى تحديد قدراتها على المناورة بقواتها طوليا وعرضيا، وحماية أهدافها الإستراتيجية ذات القيمة الحيوية والمتمركزة بقدر كبير فى الجزء الساحلى والأوسط من الدولة، هذا بالطبع إلى جانب تقليص زمن الإنذار المبكر وبالتالى تباطؤ رد الفعل الدفاعى. وإن كانت إسرائيل فى المقابل قد حصلت خلال السنوات الماضية - سواء بفعل التغيرات الدولية والإقليمية الحادة، أو نتيجة عملية السلام ذاتها على مزايا إستراتيجية ذات مغزى. فقد ترتب على تفكك الاتحاد السوفيتى السابق وانتهاء الحرب الباردة أن فقدت الدول العربية حليفا سياسيا وإستراتيجيا قويا، وهو ما أدى إلى تقليص هامش المناورة أمام هذه الدول، ناهيك بالطبع عن تدفق المهاجرين اليهود السوفيت على إسرائيل، بل وتوقيع اتفاق تعاون دفاعى بين إسرائيل وروسيا فى ديسمبر ١٩٩٥، مما أدى إلى حرمان الدول العربية من مصدر رئيسى للتسليح والتكنولوجيا المتقدمة نسبيا. ومن المزايا الإستراتيجية الأخرى التى حصلت عليها إسرائيل فى الفترة الماضية أيضا مشاركتها فى مبادرة الدفاع الإستراتيجية الأمريكية (حرب النجوم) والتى عادت عليها بمكاسب دفاعية عديدة خصوصا فى مجال مواجهة الصواريخ البالستية العربية بإجراءات إسرائيلية-أمريكية مشتركة، وقد وصل التطور الإيجابى فى العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى حد الإعلان عن قرب قيام تحالف دفاعى بين البلدين فى يناير ١٩٩٦ ليوكد المسؤولية

الأمريكية المباشرة في الدفاع عن إسرائيل إذا تعرض أمنها للتهديد. ولم يقتصر تعاون إسرائيل الدفاعي فقط خلال الفترة الماضية ولا يزال مع الولايات المتحدة وروسيا، بل شمل الصين أيضا حيث تعددت مجالات هذا التعاون، وكان ثمنه اشتراط إسرائيل على الصين أن تمتنع عن تزويد الدول العربية بتكنولوجيا عسكرية متقدمة خصوصا في مجال الأسلحة الإستراتيجية كالصواريخ. كما نجحت إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة في استصدار عدة قرارات من قمة الدول الصناعية السبع الكبرى تمنع تصدير تكنولوجيا الصواريخ والأسلحة الدمار الشامل، بل أيضا فرض سيطرة على تصدير وتصنيع الأسلحة التقليدية في الدول العربية، حتى تظل إسرائيل محتفظة بتفوقها التكنولوجي العسكري واحتكارها النووي.

أما على الصعيد الإقليمي - فقد كان لتدمير القوة العسكرية العراقية وخروجها من ميزان القوى في المنطقة ما يتيح لإسرائيل العمل بحرية ضد الجبهة الشرقية، مع إمكانية استمرار العمل من خطوط داخلية. كذلك ما أسفرت عنه حرب الخليج الثانية من دروس وخبرات خصوصا في مجال أهمية الضربات الجوية والصاروخية التي ينبغي أن تكون من الكثافة وإطالة مدة القصف حتى يمكن لها أن تحقق خسائر بشرية ومادية ذات مغزى في الخصم، وإن كان قد ثبت أيضا أنه رغم شدة القصف النيرانى لدول التحالف ضد الأهداف العراقية، إلا أنها لم تنجح في كسر الإرادة العراقية إلا بالهجوم البري الحاسم الذي حقق الأهداف الإستراتيجية من الحرب بتحرير الكويت واستسلام القيادة العراقية لقرارات مجلس الأمن الدولي. كما ثبت أيضا لإسرائيل أن كثافة القصف الجوي والصاروخي لدول التحالف ضد مواقع الصواريخ العراقية، لم تمنع وصول هذه الصواريخ إلى العمق الإسرائيلي أو تردع العراق عن استمرار قصف المناطق السكانية في إسرائيل. وإن كانت هذه الحرب قد أحدثت تأثيرا إيجابيا آخر على أمن إسرائيل، يتمثل في تفاقم الخلافات العربية-العربية التي لم تقتصر على النزاعات حول الحدود والجزر وحقوق النفط، والاعتبارات الأيديولوجية ومشاكل الأقليات والارهاب والمعارضة الداخلية، بل تعدت ذلك إلى انقسام الدول العربية حول نفسها بين مؤيد للعراق ومعارض له، وبين مؤيد لإيران ومعارض لها، وبين مؤيد للعملية السلمية ومعارض لها، وبين مؤيد للارهاب ومعارض له، وعجز معظم الدول العربية عن حل هذه المشاكل، وهو ما يضعف احتمالات قيام تحالف عربي ضد إسرائيل، ويعطيها الفرصة لحل مشاكلها الأمنية في غياب تهديدات جوية ضدها.

كما لا يمكن إغفال مغزى التعاون الدفاعي بين إسرائيل وتركيا، خصوصا بالنسبة لما يشكله من حصار على سوريا جوا وبحرا وبراء، حيث أتاح هذا التعاون الدفاعي إمكانية تواجد قوات إسرائيلية على حدود سوريا الشمالية، وحصار بحري لإسرائيل-تركي مشترك مدعم بالأسطول السادس الأمريكي يمكن فرضه على سوريا في شرق المتوسط عند نشوب الحرب أو أزمات تهدد بنشوبها. نفس الأمر بالنسبة للتعاون الدفاعي غير المعلن بين إسرائيل وأريتريا في جنوب البحر الأحمر، والذي يؤمن لإسرائيل تواجدا بحريا في هذه المنطقة يسمح لها بتهديد المواصلات البحرية العربية وتأمين المواصلات البحرية الإسرائيلية في البحر الأحمر.

كما يعنى التأكيد الأمريكي المستمر على مسؤولية الولايات المتحدة المباشرة عن حماية أمن إسرائيل، ووضعها تحت المظلة الأمريكية بغير حدود، ضمانا مستمرة للتفوق النوعي لقوتها العسكرية بشكل مطلق على الدول العربية، حتى أننا نجد الرئيس الأمريكي كلينتون يعلن خلال لقائه بإسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل السابق في ١٥ مارس ١٩٩٣: "لقد أكدت لرابين بأن مبدأ الولايات المتحدة هو تقديم أقصى دعم لإسرائيل للحفاظ على تفوقها النوعي العسكري المطلق".

ولقد عادت الصهيونية العالمية لتأخذ دورها من جديد بعد الاعتراف الدولي بعدم عنصريتها، وهنا نجد أن شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل يتفهم جيدا هذا الدور، ويعلن في مؤتمر صحفي يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٥: "إنني أخطط لمؤتمر يهودي كبير في ذكرى مرور مائة سنة على المؤتمر الصهيوني الأول، لبلورة جدول أعمال جديد للشعب اليهودي خلال عشرات السنوات المقبلة، وللبحث في العلاقات بين المتدينين والعلمانيين، وبين اليهود في الداخل ويهود الشتات، والسير نحو الجزء الثاني من تحقيق هدف الصهيونية ألا وهو إقامة مركز روحاني دولي في إسرائيل، فلا ينبغي لإسرائيل أن تبقى مركزا إقليميا فقط، فإذا كان لدينا ما نتميز به فيجب أن يكون روحانيا وأخلاقيا". حيث يتضح لنا من تصريح بيريز هذا أنه يعبر عن فكرة إسرائيل الكبرى والكومنولث العبري بالفاظ ملتوية، وأن نشر الأيديولوجية الصهيونية وتجميع يهود الشتات في أرض إسرائيل الكبرى، لا زال كل ذلك هو الحلم والغاية القومية العليا التي تراود مخيلة زعماء إسرائيل على إختلاف نزعاتهم وميولهم السياسية، وإن كان بأدوات مختلفة.

كما نجحت إسرائيل في زيادة قدراتها العسكرية وتحديثها من خلال حصولها على أنظمة تسليح مضادة للصواريخ العربية (باتريوت، حيثس ٢،١، وأسلحة طاقة حركية)، كذلك تطوير قوتها من الصواريخ الباليستية [أريحا-

١ (٦٠٠ كم)، أريحا-٢ (١٥٠٠ كم)، أريحا-٣ (٢٧٠٠ كم)]، كذلك نجاحها في إطلاق سلسلة من اقمار التجسس طراز أوفيك ١، ٢، ٣. هذا مع أنظمة هجوم جوى قادرة على الإختراق العميق وتوجيه هجمات نارية قوية ودقيقة، ونظم إنذار مبكر وقيادة وسيطرة قادرة على تحديد الأهداف المعادية بدرجة دقة عالية (طائرات E2C)، بالإضافة لتزويد القوات البحرية بالامكانيات التي تمكنها من فرض سيطرتها على كل من البحر الأبيض حتى مدخله الغربى، والبحر الأحمر حتى مدخله الجنوبي.

كذلك تمكنت إسرائيل من خلال العملية السلمية أن تعوض العمق الإستراتيجى الذى فقدته - أو ستفقدته مسبقا إذا ما انسحبت من الجولان - فى فرض جملة من الترتيبات والضمانات الأمنية المكثفة وبعيدة المدى، تحد كثيرا من التأثيرات السلبية لسحب قواتها. يبرز ذلك فى التحديد الدقيق لمناطق منزوعة القوات والمخفضة القوات، ونوعيات وأعداد الأسلحة والقوات وأعمال التجهيز الهندسى، ونقاط الإنذار المبكر، والتفتيش الدورى والمفاجئ بواسطة عناصر دولية، هذا بالطبع بالإضافة لإصرارها على بقاء المستوطنات والمستوطنين والقوات اللازمة للدفاع عنهم.. إلى غير ذلك من الترتيبات الأمنية التى تصر عليها إسرائيل فى معاهدات السلام التى توقعها مع العرب. وإن كان الانفجار السكانى العربى فى المناطق المحتلة، بل وبين عرب إسرائيل أنفسهم نتيجة التزايد المتطرد فى نسبة المواليد فيهم (٤,٥%) يشكل أكبر هاجس للأمن الإسرائيلى فى المستقبل، لأنها قد تؤدى فى المديين المتوسط والبعيد إلى حدوث خلل فى الميزان العسكرى لغير صالح إسرائيل.

إشكالية الخطوط الحمراء

إن تسلط فكرة أن إسرائيل دولة محاطة بالأعداء من كل جانب على المسئولين الإسرائيليين، قد دفعتهم إلى تبنى ظاهرة التمسك (بالخطوط الحمراء) التى لا يحق لأحد منهم التخلّى عنها. وقد إنتقد بعضهم التمسك بهذه الظاهرة وطالب بمعالجتها فى نظرية الأمن الجديدة. حيث تحولت ظاهرة الخطوط الحمراء إلى مبادئ وأسس أصبحت تتحكم فى تخطيط السياستين الداخلية والخارجية لإسرائيل. ويتبارى البعض فى وضع المبررات السياسية والأيدىولوجية لها، وكان آخرها إصرار ناتنياهو على عدم الإنسحاب الكامل من مدينة الخليل بدعوى أن اليهود كانوا فيها منذ ٢٠٠٠ سنة !!! وهو ما جعل السياسة الأمنية لإسرائيل بشقيها الخارجى والدفاعى رهينة فى أغلال ظاهرة الخطوط الحمراء المتغيرة.

ولقد اكتشف مخططوا النموذج الأمنى الجديد فى إسرائيل أن ظاهرة الخطوط الحمراء، وما تحمله من مبادئ وأسس - لا تعبر كثيرا عن أية مصالح فعلية، فكثيرا ما يتغير الموقف القومى وخاصة عند تفجر أعمال العنف إزاء هذه الأسس من النقيض إلى النقيض، بل وسرعان ما يتضح أنه من الممكن التراجع عما كان يصوره البعض فى صورة خطوط حمراء. فقد كان موشى دايان بعد يونيو ١٩٦٧ يعتبر مدينة شرم الشيخ أبرز الخطوط الحمراء التى لا ينبغى التنازل عنها، وأن التمسك بها أفضل من السلام مع مصر إذا كان مصحوبا بالتخلى عنها. كما رفضت جولدا مائير فى عام ١٩٧١ السماح بأى تواجد عسكري مصرى شرقى قناة السويس، ثم تنازلت إسرائيل عن كل ذلك بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى قتل فيها أكثر من عشرة آلاف فرد، ولم تمضى سنوات حتى أقر زعماء إسرائيل بما فيهم أكثرهم تشددا مناحم بيجين - بأن التوصل إلى السلام مع مصر أفضل من الاحتفاظ بـ شرم الشيخ. وقد تكرر نفس الأمر فى حرب لبنان ١٩٨٢ والتى تمثلت أهدافها السياسية فى إخراج الفلسطينيين والسوريين من لبنان، وإبعادها عن دائرة النفوذ السورى وتوقيع معاهدة سلام مع لبنان، ثم بعد خوض حرب عقيمة أسفرت عن مقتل حوالى ١٠٠٠ جندي إسرائيلي لم يتحقق شيئا من هذه الأهداف. فلا زال السوريون والفلسطينيون فى لبنان، ولا زال لسوريا نفوذا قويا هناك، كما لا زالت صواريخ الكاتيوشا التى يطلقها حزب الله تتساقط فوق المستعمرات الإسرائيلية فى الجليل، والخطر يخيم على سكانه. كذلك لم تمنع الخطوط الحمراء التى وضعتها الحكومة الإسرائيلية فى الضفة الغربية حول المستوطنات والطرق المحيطة بها، وقوع مصادمات دموية مستمرة بين الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين. وكلها دلالات على فشل تلك الظاهرة المسماة بالخطوط الحمراء، وعدم واقعيتها، وتكلفتها الباهظة، وافتقار المقدرة على إستخلاص الدروس المستفادة، بالإضافة للتهرب من إمعان النظر والفكر الصادق فى الإشكاليات السياسية الرئيسية.

وترجع هذه الإشكالية لسببين : الأول هو نزوع قادة إسرائيل دائما إلى رسم سياستها على المدى القصير دون النظر بعمق إلى المدى البعيد وما يكتنفه من مؤثرات، وما يترتب على ذلك من نزعة وميل تقليدى للتوصل إلى تسويات مرحلية. أما السبب الثانى: فهو تحديد الأهداف السياسية والعسكرية لإسرائيل بدرجة كبيرة على ضوء مواقف العرب، ومن ثم فكثيرا ما يسيطر على المسؤولين فى إسرائيل الاحساس بأن تقديم أية تنازلات سيخدم العرب فى المقام الأول، ويلحق بالتالى الضرر بمصالح اليهود. وطالما تحدد المنطق السياسى والأمنى فى ضوء أسوأ التوقعات لمواقف الخصم وهو

النهج المعروف عن أجهزة المخابرات في تقديراتها للموقف، فستظل إسرائيل أسيرة التمسك بالخطوط الحمراء، وتصبح ضحية لها حتى تتنازل عنها في النهاية، ولكن بعد تكلفة باهظة.

ويحاول القائمون على تجديد النموذج الأمني في إسرائيل أن يجدوا حلا لهذه الإشكالية عند بحثهم قضية الجولان، حيث تتمثل القضية المطروحة حاليا في : هل من الأفضل التوصل إلى سلام وتسوية أمنية مع الإنسحاب من الجولان ؟ أم أنه من الأفضل الاحتفاظ بالجولان وتحمل تبعات خوض حرب ضد سوريا ومن وراءها العرب ؟. فإذا أسفر الاختيار عن تفضيل مبدأ الاحتفاظ بالجولان فعلى إسرائيل أن تستعد للقتال من أجل هذا المبدأ بغض النظر عن الثمن الباهظ الذي ستدفعه، ولكن بشرط ألا تتنازل عنه عقب الحرب كما حدث في حرب ١٩٧٣، وهو ما يثبت خطأ التمسك بالخطوط الحمراء. أما إذا كان الإسرائيليون غير مستعدين للموت من أجل الجولان - وهي الحقيقة التي لا ينكرها أحد من قادة إسرائيل - وكان بوسعهم تحقيق الأمن دون التمسك بهضبة الجولان، فلماذا إذن التعت في التفاوض مع سوريا بشأن الجولان ؟ وهي التي لن ترضى بديلا عن انسحاب إسرائيل كامل من جميع الأراضي السورية كما حدث بالنسبة لسيناء، ومن ثم يتعين على قادة إسرائيل أن يعرضوا على سوريا إسترداد كل هضبة الجولان في مقابل الإستجابة لكل مطالب إسرائيل المتعلقة بالترتيبات الأمنية والتطبيع، ومن ثم يصبح إصرار حكومة ناتنياهو على إعادة المفاوضات بشأن الجولان من نقطة الصفر وعدم الانسحاب الكلي من الهضبة، وما يواكب ذلك من مناورات سياسية تكتيكية هو عبث لا طائل من ورائه، ومضيعة للوقت والجهد، بل إن الأخطر من ذلك أنه من الممكن أن يجبر إسرائيل على خلاف رغبتها إلى الحرب التي لا طائل منها.

وتتطبق نفس الإشكالية على الموقف مع الفلسطينيين، ذلك أن الإصرار على رفض إقامة دولة فلسطينية في إطار الخطوط الحمراء التي تضعها حكومة ناتنياهو، يعد أيضا عبثا لا طائل من ورائه. لأن روح اتفاقات أوسلو، والواقع السائد في المنطقة، واتصالات سلطة الحكم الذاتي مع الدول الأخرى، تؤكد أن الدولة الفلسطينية حقيقة قائمة على شعب يبلغ تعدادة حوالي ٢,٥ مليون نسمة ومقيم في أرضه منذ آلاف السنين، وهو ما لا يمكن الجدل بشأنه أو إنكار وجوده. ومن ثم فإن الإصرار على رفض إقامة دولة فلسطينية لن يؤدي إلا إلى مزيد من العنف وسفك الدماء من الجانبين. حيث لن يقف الفلسطينيون مكتوفي الأيدي إذا إتضح لهم أن مسيرة أوسلو لن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، وبالتالي فإن البراجماتية السياسية وإدراك حقيقة

الواقع السياسى وتأثيراته، تتطلب من حكومة إسرائيل أن تتعامل منذ الآن مع سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى، باعتبارها دولة مجاورة لإسرائيل مثل الأردن ولبنان، وعلى إسرائيل أن تنظم علاقاتها معها على هذا الأساس، ذلك إذا أرادت تجنب تجدد أعمال العنف، وهو ما يتطلب بالتالى إزالة كل أسباب الاحتكاك بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأبرزها المستوطنات وتهويد القدس، والمساس بالاماكن المقدسة.

كل هذا يحتاج فى النهاية أن يكون هناك تعريفات دقيقة لمفاهيم عملية السلام والأمن، وتقييم الحد الأدنى من متطلبات الأمن الإسرائيلى فى ظل وجود معاهدات سلام مع الدول المجاورة لإسرائيل بما فيهم الفلسطينيون. وإذا كان أساس عملية التسوية قائم على مبدأ (الأرض مقابل السلام) فإنه يجب التحديد الدقيق لمفهوم الأرض التى سيتم الانسحاب منها، وأى طبيعة سلام مفروض أن تسود، وهل هذا السلام بدوره هو الذى سيحقق الأمن المنشود لإسرائيل؟، وهو ما لن يتحقق إلا إذا تعرفت إسرائيل على المطالب الأمنية للأطراف العربية، وتم وضعها فى الاعتبار حتى يكون للسلام مصداقية، لأن الأمن المطلق الذى تطلبه إسرائيل ليس سوى تهديدا لأمن جيرانها.

المطلوب فى نموذج الأمن الجديد لإسرائيل

لكى تكون نظرية الأمن الجديدة محققة لأهداف إسرائيل القومية حتى عام ٢٠١٠، فإنها فى مفهوم من تصدوا لتعديلها ينبغى أن تتصف بالمرونة وتلائم المتغيرات التى يمكن التنبؤ بها، والتى أيضا لا يمكن التنبؤ بوقوعها. كما يجب فى ذات الوقت أن توفر البدائل المتعددة لصانع القرار السياسى، وتعطى إجابات وافية على المطالب الأمنية الحيوية لإسرائيل فى مرحلة ما بعد التسوية السلمية. وأبرزها الآتى:

أ- توافر حدود آمنة ومرنة يمكن إجراء دفاع متقدم عليها، مع الصمود لمدة طويلة، وتعويض ما ستخسره من أراضى بالعمق الفضائى. وهو ما يتطلب استمرار المحافظة على التفوق العسكرى الإسرائيلى الذى يحققه جيش عامل واحتياط قادر على التعبئة والتحول إلى درجة الاستعداد القتالى القصوى خلال ثلاثة أيام، يؤمنه دعم ومساندة أمريكية بلا قيود. هذا مع التمسك بمفاهيم الضربات الوقائية والمسبقة التى تكفل سرعة نقل الحرب إلى أرض الخصم، خصوصا فى ظل الترتيبات الأمنية التى فرضتها معاهدات السلام. حيث أصبح من الصعوبة فى ظل هذه الترتيبات تحقيق هجوم مفاجئ للقوات البرية العربية، وهو ما سيدفع الدول العربية للجوء إلى الضربات الصاروخية المفاجئة ضد القوات

الجوية الإسرائيلية ومراكز تعبئة الاحتياط والأهداف الإستراتيجية والحيوية الأخرى، ولمواجهة هذا تعتبر الضربة الوقائية من أفضل الخيارات أمام القيادة الإسرائيلية، بل قد تكون الخيار الأوحده. كما ستسعى إسرائيل إلى تجنب القتال قدر الامكان على جبهتين فى وقت واحد، مع الاستعداد لمواجهة هذا الاحتمال بالعمل من خطوط داخلية، وتوفير أقصى حماية للمناطق الخلفية فى إسرائيل من الاستخدامات المحتملة لأسلحة الدمار الشامل.

ب- تعزيز إستراتيجية الردع، وذلك بتتويج وسائله وإعطائه مصداقية أعلى حتى يحد من احتمالات وقوع أعمال معادية لإسرائيل. ولا مانع فى هذا المجال - وفى إطار إعطاء تنازلات اقليمية بسبب عملية السلام - أن تتحول إستراتيجية الردع النووى بالشك إلى الردع العلنى المقرون بشروط استخدام السلاح النووى، وأن تتبنى إسرائيل مفهوم الحرب الاختيارية التى تخوضها بهدف فرض إرادتها دفاعاً عن مصالحها القومية إذا ما شعرت بتهدها.

ج- مواجهة الاحتمالات المختلفة المترتبة على عملية السلام، منها الاحتفاظ بالأراضى المحتلة فى الضفة وغزة والجولان وجنوب لبنان، أو الانسحاب منها كلياً أو جزئياً. مع احتمال العودة إليها مرة أخرى فى ظل ظروف معينة. كذلك احتمالات العودة لاحتلال سيناء مرة أخرى، وما سيترتب على كل ذلك من إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية داخل إسرائيل وفى المناطق المحتلة بما يتواءم وتلبية متطلبات جميع هذه الاحتمالات.

د- التحسب لأسوأ الاحتمالات المتمثلة فى نشوب حرب بمبادرة عربية، يمكن أن تقاجأ بها إسرائيل، وتشارك فيها كل جيوش دول المواجهة العربية، تساندها جيوش دول العمق العربى وبعض الدول الإسلامية، وتستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية ضد أهداف فى العمق الإسرائيلى. وتتقاعس الولايات المتحدة بسبب مصالحها عن تقديم يد المساعدة العسكرية الفعالة لإسرائيل، وهو ما قد يفرض على إسرائيل اللجوء لاستخدام سلاحها النووى.

هـ- احتمال إضطرار إسرائيل لإدارة عمليات دفاعية بحتة داخل أراضيه، إما بسبب عجز أجهزة مخابراتها عن إكتشاف النوايا الهجومية العربية

بسبب عمليات خداع سياسى وإستراتيجى ناجحة قامت بها الدول العربية، أو تكون الظروف الاقليمية والدولية السائدة قد حالت دون قيام إسرائيل بضربات وقائية أو مسبقة.

و- التصدى للعمليات (الإرهابية) التى تشنها منظمات فدائية فى الأراضى المحتلة وداخل إسرائيل بأساليب إنتحارية، بما يمنع وقوعها أصلا من خلال ترتيبات وقائية فعالة تؤمن الفصل الكامل بين المجتمعين الإسرائيلى والفلسطينى، مع الاستعداد لشن عمليات ردع انتقامى داخل المناطق المحتلة تكفل الحد من هذه العمليات، وقد يتطلب الأمر توجيه ضربات انتقامية داخل عمق الدول العربية التى ترعى منظمات المقاومة، مع الاستعداد لتحمل تبعات رد الفعل العربى.

ز- القدرة على الاحتفاظ والتمسك بالأراضى التى قد تتجح إسرائيل فى إكتسابها بعد اختراقات عميقة فى الدول العربية، يدخل فى هذا الإطار الدفاع عن المدن التى تقتحمها القوات الإسرائيلية، وذلك لفترات طويلة حتى يمكن إستخدامها كأوراق ضغط ومساومة فى المفاوضات مع الأطراف العربية. هذا مع تجنب ما يمكن أن يسببه ذلك من خسائر بشرية ومادية جسيمة لإسرائيل بحكم طبيعة القتال فى المدن.

ح- الصمود فى وجه إشكال جديدة من الحرب يمكن أن تفرضها الدول العربية والمنظمات الفدائية، يدخل فى ذلك الاطار مهاجمة القوات الإسرائيلية فى مناطق تركزها ومطاراتها وموانئها وأماكن منشأتها النووية، وتلويث مصادر المياه والهواء والغذاء فى إسرائيل، واستخدام أسلحة الدمار الشامل بواسطة عناصر فدائية وبأساليب إنتحارية داخل إسرائيل، بما فى ذلك إحتمال الحصول على سلاح نووى بدائى من مخلفات الاتحاد السوفيتى السابق. هذا إلى جانب إحتمال وقوع عمليات عصيان مدنى ومقاومة سلبية وإيجابية من جانب عرب إسرائيل والمناطق المحتلة، ومواجهات دموية شاملة بينهم وبين المستوطنين والتجمعات السكانية داخل إسرائيل. مع الاستعداد الجيد لمواجهة الكوارث البيئية التى قد تنجم عن انفجار مفاعلات نووية أو وقوع زلازل.

ط- القدرة على القيام بعمليات عسكرية خاصة ذات أهداف ومهام أمنية وسياسية متنوعة فى دول أخرى خارج إسرائيل دفاعا عن مصالحها فى دائرة مجالها الحيوى (ضرب المفاعلات النووية فى باكستان وإيران، أو إستنقاذ إحدى السفارات الإسرائيلية فى الخارج إذا ما تعرضت لعملية إرهابية) وهو ما يتطلب إعداد وتنسيق سياسى وعسكرى ومخابراتى جيد مع دول أخرى.

ي- حماية المؤخرة فى داخل إسرائيل من الأعمال الحربية المعادية، سواء كانت بذخائر تقليدية أو فوق تقليدية، وذلك بتوفير أقصى درجات الوقاية والدفاع عنها باعتبارها جزء من جبهة القتال، وما قد يتطلبه ذلك من توفير قيادة عسكرية خاصة بالمؤخرة، ووضع خطط محكمة لاعداد الدولة والشعب والأرض للحرب المقبلة.

ك- ضرورة توافر احتياطي إستراتيجي كاف من التشكيلات المدرعة والميكانيكية يكون قادرا على مواجهة تهديدات غير متوقعة، فى وقت تكون فيه جميع التشكيلات الإسرائيلية المقاتلة مشتبكة فى تنفيذ مهام قتالية على أكثر من جبهة، مع الاستعداد لمواجهة حرب إستنزاف طويلة قد تفرض على إسرائيل، ولا تستطيع منعها أو إيقافها.

ل- تحقيق الإجماع الوطنى على القرارات السياسية والعسكرية المتعلقة بقضايا الحرب والسلام والارهاب، مع توفير المناعة الاجتماعية لتقبل احتمالات وقوع خسائر بشرية ومادية جسيمة أثناء الحرب، كذلك الإصرار على مواصلة الحرب رغم شدة الخسائر، وحتى لا تقع إسرائيل فريسة لضغوط هزيمة لا تتحملها.

م- لا ينبغي الاعتماد أكثر من اللازم على الأسلحة والمعدات المتقدمة تكنولوجيا (مثل الذخائر الذكية)، والتي يتوهم البعض أنها يمكن أن تقلب الوضع رأسا على عقب، أو توفر حلا سحرية ومثالية لكافة مشاكل إسرائيل الأمنية الصعبة. ولكن من الممكن أن تساهم هذه التكنولوجيات الحديثة فى حل الكثير من المشاكل إذا أدمجت ضمن نظريات القتال وبناء القوة فى إطار نظرية حرب متكاملة. كما لا يجب التمسك بمفاهيم إستراتيجية وتعبوية قديمة، حتى لو أثبتت خبرة الحروب السابقة صحتها وسلامتها، خصوصا فى مجال الاقتراب غير المباشر للحصول على إنتصارات سهلة ورخيصة، فقد تثبت الدراسات الحديثة عدم جدوى هذه الأساليب فى الحرب القادمة فى ظل ظروف وبيئة مغايرة عن الماضى.

ن- أهمية الدمج بين قوة النيران وحركة القوات فى المناورتين الرأسية والأفقية (إستخدام أساليب الحرب الجوهرية فى الهجوم على جميع أنساق العدو فى وقت واحد بهدف شل فعاليات كل قواته)، وذلك فى إطار عمليات هجومية بحتة، أو دفاعية بحتة، أو دفاعية تتقلب إلى هجومية أو العكس. مع الإعتماد على وسائل القتال بعيدة المدى لتقليل فرص تلاحم القوات لتقليل لحجم الخسائر إلى أدنى حد ممكن. هذا مع الاستعداد لدمج الأسلحة النووية التكتيكية فى عمليات الأسلحة المشتركة، والتصعيد فى إستخدامها حتى المستوى الإستراتيجي.

س- توفير إحتياطات ضخمة من الأسلحة والذخائر والمعدات والمهمات الحربية، والمواد الإستراتيجية الحرجة، لمواجهة متطلبات حرب طويلة قد تقطع خلالها طرق الامداد من الخارج. وذلك بالنظر أيضا لشدة شراهة المعركة الحديثة فى إستهلاك الذخائر والأسلحة والمعدات، وشدة الخسائر البشرية والمادية التى تتكبدها الجيوش. مع الاستعداد لإعادة بناء عناصر القوة أثناء إدارة الحرب لملافاة التأثيرات السلبية لهذه الخسائر. وهو ما يتطلب كذلك بلورة مفاهيم أكثر عمقا لمعركة الأسلحة المشتركة، وعدم الاعتماد فقط على سلاح أو سلاحين لتحقيق المهام الإستراتيجية (القوات الجوية والمدرعة)، حيث قد تتعرض هذه القوات لإجراءات معادية تحد كثيرا من قدراتها، مما يتطلب الاعتماد أيضا على أسلحة أخرى كالمشاة والمدفعية والقوات الخاصة لتحقيق مهام قد تعجز القوات المدرعة والجوية عن تنفيذها، خصوصا مع إحتمال بروز ظروف قد تربك عمليات تعبئة قوات الإحتياط، وتعرقل حشده فى التوقيتات والأماكن المطلوبة.

غ- إتاحة خيارات متعددة للقيادة السياسية، تمكنها من تبنى الدفاع والمبادرة بالحرب ومواجهة الارهاب والعصيان المدنى، مع توفير مرونة كافية لها فى معركة المفاوضات من خلال إعطاء فرص لاستبدال الأراضى المحتلة بعناصر أخرى من رزمة الأمن الإسرائيلى فى إطار ترتيبات أمنية تحقق فى أن واحد متطلبات الأمن مع حرية عمل القوات عند اللزوم، وتشديد القبضة على الأراضى المحتلة إذا ما تطلب الموقف ذلك.

ف- تقليل الارتباط البنىوى فى القوات المسلحة الإسرائيلىة بالولايات المتحدة، سواء فى مجال الاعتماد على الأسلحة والمعدات الأمريكية، أو استيراد التكنولوجيا الأمريكية المستخدمة فى الصناعة الحربية الإسرائيلىة، كذلك فى مجال المساعدات المالية. وذلك فى إطار سياسة توفر قدرا كبيرا من الإعتماد الذاتى فى مجالات التسلح الرئيسية، والحصول على المعلومات، تجنباً لأية ضغوط أمريكية قد تتعرض لها إسرائيل فى المستقبل تحد من حرية إتخاذها لقراراتها السياسية والعسكرية، خصوصا فى وقت الحرب.

ص- إعطاء فرص لاتباع أساليب (الرد المتدرج) على التهديدات والاعتداءات المتنوعة المحتمل أن تواجهها إسرائيل، بحيث يمكن للقيادة السياسية أن تستفيد بها فى إدارة معاركها السياسية والعسكرية، وبحيث يكون العامل الأساسى الذى يحكمها هو تقليص حجم الخسائر البشرية والمادية المحتملة إلى أدنى حد.

ق- ضرورة إجراء دمج وتبادل منفعة بين برامج البحث والتطوير فى القطاعين المدنى والعسكرى، بحيث يمكن الاستفادة من الامكانيات المتاحة فى القطاعين لصالح بعضهما البعض، وبما يحقق عائدا إقتصاديا عاليا خصوصا فى مجال تصدير فائض الأسلحة والمعدات والذخائر والمهمات التى تنتجها المصانع الحربية الإسرائيلية، وفى دعم البنية الأساسية لإسرائيل فى المجال المدنى.

ر- ولما كان من المتوقع أن تكون الحرب القادمة طويلة ومريرة، وكما وصفها رابين قائلا: "أكثر إيلاما من كل الحروب السابقة لها، سواء من ناحية عدد المصابين أو قوة النيران أو حجم الدمار". وحيث يقدر الخبراء الإسرائيليون أن عدد القتلى فى الجانب الإسرائيلى سيصل فى الحرب القادمة إلى ما لا يقل عن ٢٠ ألف قتيل وضعف هذا العدد من المصابين. كما يتوقعون حدوث تآكل سريع وشديد فى الأسلحة الميدانية أضعاف ما حدث فى حربى أكتوبر ١٩٧٣ ولبنان ١٩٨٢، فإن الأمر سيتطلب منهم ابتكار أساليب قتال جديدة للقوات تقلل حجم الخسائر المتوقعة. وفى ذلك يقول الجنرال أورى سمحونى مدير سلاح المشاة والمظليين السابق: "إن الجيش الإسرائيلى لم يخلق للمعارك الطاحنة، ولم ينجح فى الأماكن التى ظهرت فيها مقاومات أرضية قوية من جانب العدو، أو التى حقق فيها مهامه بعد أن دفع ثمنا باهظا جدا. لذلك يتعين علينا أن نطور بدائل قتال أخرى تعتمد على أطقم القتال المشتركة، وأن تكون لدينا القدرة على تجديد قواتنا فى ميدان القتال المستقبلى باستمرار حتى يمكننا مواجهة الموارد البشرية الهائلة لدى أعدائنا القادرين على دفع موجات بشرية مسلحة متتالية إلى ميدان القتال، مع الوضع فى الاعتبار أن الحيلولة دون وقوع هزيمة للجيش العربية فى حد ذاتها تعد فى مفهوم العرب نصرا".

ش- وبالنظر لحساسية إسرائيل الشديدة للخسائر البشرية، وهو ما يعبر عنه الإسرائيليون ب (الثمن الغالى للدم اليهودى)، فقد كان من الطبيعى إعطاء إهتمام لمفهوم (الممارسة المضبوطة للعنف)، والاستخدام المقيد لوسائل القوة. وهو ما يتطلب التحديد الدقيق للأهداف والمهام الإستراتيجية والقتالية للقوات المسلحة على جميع المستويات ويسمح لإسرائيل فى ذات الوقت بتكتيل عناصر القوة فى الإتجاهات المحددة والمختارة، كذلك إسترداد أداة العنف قبل أن تتطور العمليات العسكرية لغير صالح إسرائيل. وقد دفع ذلك إسرائيل إلى التفريق بين مهام (الأمن الجارى) التى تتطلب استخداما محدودا للقوة، ومهام (الأمن الأساسى) التى قد

تتطلب شن حرب شاملة. كذلك تطبيق مبدأ (رد الفعل المتدرج) فى مجابهة التهديدات الأمنية التى تواجهها، خصوصا بعد أن ثبت فشل إستراتيجية (الضربة القاضية) فى تحقيق أهداف سياسية ذات مغزى. وإن كانت العقيدة القتالية الإسرائيلية - خصوصا بعد حرب أكتوبر - لا زالت تؤكد على أهمية حشد أكبر قوة نيرانية فى الضربة الأولى التى توجه للخصم، فإذا ما إقترنت هذه الضربة بالمفاجأة والحركة السريعة أفقدت الخصم توازنه، وشلت تفكيره، وجعلت ردود فعله مبعثرة وضعيفة، وهو ما يساعد المهاجم على تحقيق أهدافه بسرعة وبأقل قدر من الخسائر.

البدائل الأمنية المتاحة

وفى ضوء التهديدات الأمنية القائمة والمتوقعة التى تواجهها إسرائيل، وحسابات التوازن الإستراتيجى والمتغيرات المحتمل وقوعها فى الساحات المحلية والإقليمية والدولية، فقد ناقش الخبراء الإستراتيجيون ثلاث بدائل رئيسية فيما يمكن أن تتبعه إسرائيل من نظريات أمنية، وذلك على النحو التالى:

أ- البديل الأول: النظرية الهجومية البحتة: ويقول مؤيدوا هذا البديل أن إسرائيل لا تملك فى الوضع الراهن الإمكانيات والقدرات التى تمكنها من تنفيذ جميع مهامها الأمنية فى وقت واحد وبنجاح كامل. بمعنى أن تدافع عن نفسها على كل الجبهات، وضد العمليات الإرهابية فى الداخل والخارج، وأن تمتص ضربة عسكرية مفاجئة، وتحافظ على قدرات هجومية فعالة، وتستمر فى ذات الوقت فى تطوير وسائل وأساليب دفاعية للرد على ضربات أسلحة الدمار الشامل التى ستوجه ضد عمقها. لذلك إعتبر هؤلاء الإستراتيجيون أنه من الخطر تصور أن قدرات إسرائيل تمكنها من تنفيذ جميع هذه المهام فى مرحلة زمنية واحدة. لذلك ينبغى - فى رأيهم - التركيز على مجال أمنى واحد فقط يمكن إسرائيل من قهر أعدائها، وهو الاعتماد على الهجوم بمعناه الواسع، مع التنازل أو الحد من التقيد بباقى المهام الدفاعية. لذلك فإن جيشا مبنيا على هذه النظرية لن يكون بحاجة إلى ضخامة فى العدد، بل سيكون التركيز فيه على (الأسنان والعضلات)، ومن ثم سيكون رخيص التكاليف، ومناسبا للطاقات والموارد البشرية والمادية التى تملكها إسرائيل. وانطلاقا من هذا البديل، فإنه سيستوجب بالتالى عدم الانتظار حتى يشن الخصم هجومه، أو يسمح له بالوصول إلى وضع إستراتيجى يستطيع منه تهديد أمن إسرائيل (مثل حدوث خلل فى الميزان العسكرى لغير صالح إسرائيل). ومن

هنا فإن هذه النظرية الأمنية تتطلب فرض (خطوط حمراء) إذا تجاوزها الخصم ينبغي الرد عليه فوراً بهجوم وقائي شامل لا يعترف بحدود في الأهداف أو الأعماق التي يمكن أن يصل إليها الجيش الإسرائيلي. إلا أن هذه النظرية واجهت نقداً تمثل في ثلاثة تحفظات: أولها أنه من المشكوك فيه أن تؤدي هذه النظرية إلى إقامة جيش صغير ورخيص التكليف، ذلك لأن إقدام إسرائيل على شن حرب وقائية في إحدى الجبهات، سيتطلب منها في ذات الوقت أن تغطي جبهاتها الأخرى بقوات قادرة على الدفاع عنها، خصوصاً في ضوء الاحتمالات القوية لبروز مساندة عربية من جبهات أخرى أو من دول العمق العربي. وحتى مع افتراض نجاح الهجوم الوقائي الإسرائيلي، فستبرز الحاجة المستمرة لوجود قوات كبيرة لكي تحتفظ إسرائيل بالمناطق الجديدة التي تستولي عليها. أما ثاني التحفظات على هذا البديل، فهي تتمثل في ضرورة عدم إغفال حقيقة أن المبادرة بشن حرب وقائية سيثير أمام إسرائيل مشاكل دولية عديدة حتى من قبل الدول الصديقة لها، بالنظر لكون إسرائيل هي البادئة بالعدوان، وهو ما سيحد كثيراً من الثمار السياسية لأي إنتصار عسكري، بل قد لا تكون هناك ثمار سياسية بالمرّة في حالة إصرار المجتمع الدولي على عودة إسرائيل للخطوط التي كانت عليها. ويأتي التحفظ الثالث من البعد الداخلي لهذا البديل حيث لن تحظى هذه النظرية بالإجماع الوطني داخل إسرائيل. فمن المؤكد أن تبني إسرائيل لهذا البديل سيزيد من حدة الانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي، خصوصاً بين الجماعات المؤيدة للسلام مع العرب، والتي تنتمي لحزب العمل والأحزاب اليسارية والمعتدلة الأخرى، وبين الجماعات المعادية لعملية السلام وتسعى لإقامة إسرائيل الكبرى من خلال الحرب والتوسع وضم الأراضي، والتي تنتمي لحزب الليكود والأحزاب الدينية واليمينية الأخرى، وكلاهما يشكل تقريباً نصف المجتمع الإسرائيلي. وقد تمثل هذا الانقسام بشكل واضح أثناء وبعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ١٩٨٢.

ب- البديل الثاني: نظرية دفاعية محضة: يؤكد مؤيدوا هذه النظرية أن مصير نموذج الأمن الحالي هو الفشل، لأن معدلات التآكل في الأفراد والأسلحة والمعدات أصبحت خطيرة إلى حد يهدد بخسارتها لأي حرب مقبلة. لذلك ينبغي - في رأيهم - البحث عن طريقة يمكن بها تدمير قوة الخصم المسلحة من البشر والأسلحة والمعدات دون أن تكون هناك حاجة لاختراق خطوطه الدفاعية، وتمكن في نفس الوقت من حسم الحرب دون حاجة للتورط داخل أراضيه، والتي بالقطع ستشكل مستقراً لإسرائيل يصعب

الخروج منه. وحجة أصحاب هذا الرأي تتمحور حول إمكانية تحقيق هذا الهدف باستخدام التكنولوجيات الحديثة التي تمكن من توجيه ضربات نارية ساحقة للعدو ذات إصابات دقيقة ولكن من مسافات بعيدة، وبما يمكن في النهاية من إلحاق هزيمة مؤكدة بالخصم. ويدلل أصحاب هذا البديل بنجاح الولايات المتحدة في توجيه ضربات مدمرة للقوات العراقية أثناء حرب الخليج الثانية، وذلك بواسطة ما تملكه من صواريخ كروز أطلقتها من غواصاتها وقاذفات الثقيلة وسفن السطح المجهزة لذلك، والمتواجدة على مسافات بعيدة عن أهدافها. أما إذا أصر الخصم على مواصلة هجومه رغم ما يتكبده من خسائر بسبب هذه الضربات، فإنه سيكون بإمكان القوات الإسرائيلية المكلفة بالدفاع أن تصد هجومه، معتمدة أيضا في ذلك على ما تملكه من أسلحة ذات تكنولوجيات متقدمة قادرة على تدمير هذا الهجوم حتى من قبل أن يبدأ، وحتى يتم إكمال استدعاء وتعبئة قوات الاحتياط الإسرائيلي وتحريكه ونشره في الأماكن المخططة لشن هجمات مضادة، تستكمل بها إسرائيل تدمير قوات العدو. وميزة هذه النظرية - في رأي أصحابها - أنها تحول دون إثارة الرأي العام العالمي ضد إسرائيل، وتعطيها في ذات الوقت المبرر والذريعة لاستكمال تدمير البنية العسكرية والاقتصادية للخصم داخل أرضه، وفرض الإرادة الإسرائيلية على قياداته السياسية والعسكرية، مع تمتع إسرائيل بتأييد دولي في الخارج، وإجماع وطني في الداخل. إلا أن هذه النظرية الدفاعية عارضها معظم قادة إسرائيل العسكريين بسبب الكلفة الأمنية العالية التي ستتكبدها إسرائيل في حالة انتظارها هجوما معاديا تكتفي حياله بتبني الدفاع. فقد تفشل القوات الإسرائيلية المدافعة في صد الهجوم المعادي بالنظر للتفوق الكمي الهائل الذي تتمتع به الجيوش العربية، ويعطيها قدرة على إمتصاص ما يمكن أن يلحق بها من خسائر بشرية ومادية بسبب الضربات الثارية الإسرائيلية التي ستوجه ضدهما، ومن ثم فستستمر قوات الخصم في شن هجومها، وبما يهدد كيان إسرائيل ذاته. كما أن هذه النظرية لن تحقق سرعة الحسم المطلوبة في الحرب، بجانب كونها تضعف من قدرة الردع الإسرائيلي الذي لا يتحقق بالأسلوب الدفاعي، لأن الخصم هو الذي سيقدر متى تبدأ الحرب، وأين وكيف سيوجهها، بل قد يتحكم أيضا في كيفية إنهائها إذا تمكن من الاحتفاظ بالمبادأة في يده إلى النهاية.

ج- البديل الثالث: دمج الخيار النووي مع الحرب التقليدية: يعتبر الدكتور (شاي فلدمان) هو صاحب هذه النظرية، ويعتمد في نظريته على فرضية أن المنطقة تنزلق بطبيعتها إلى العصر النووي، وبالتالي يرى أنه

من المفضل لإسرائيل أن تتحول إلى إستراتيجية الردع النووي العلنى المقرونة بشروط إستخدام السلاح النووى. ذلك لأن إستراتيجية الردع النووى بالشك القائمة حاليا لا تلقى المصادقية الكافية لدى خصوم إسرائيل. لذلك من المفضل - فى رأيه - أن تدمج القوة النووية مع القوة التقليدية فى إستراتيجية إستخدام قتالى واحدة للجيش الإسرائيلى. والميزة التى يحققها هذا البديل - بجانب تقوية عامل الردع - أنه سيوفر إمكانية لتقليص حجم الجيش الإسرائيلى، حيث سيكون أصغر حجما وأقل تكلفة. إلا أن هذه النظرية تواجه أيضا معارضة لعدة أسباب، منها أنها ستفقد قيمتها فى حالة حصول دولة/دول عربية على سلاح نووى بطريقة أو بأخرى. كما لن تمنع هذه النظرية نشوب حروب محدودة ضد إسرائيل، أو إزاعاجها بعمليات إرهابية مؤلمة لن يستطيع السلاح النووى الإسرائيلى أن يفعل شيئا حيالها. هذا الى جانب ما أثبتته التجارب الدولية من أن الدول النووية لم تستطع أن تخفض من حجم قواتها التقليدية، بل إستمرت فى تطوير هذه القوات، لأنها إكتشفت أن ما تملكه من أسلحة نووية لا يشكل حلا لجميع المشاكل الأمنية التى تواجهها، ناهيك بالطبع عما تسببه هذه النظرية من معارضة دولية عارمة ضد إسرائيل فى وقت يسعى فيه المجتمع الدولى نحو الحد من الانتشار النووى.

وكانت خلاصة ما توصل إليه الاستراتيجيون فى إسرائيل - حتى الآن - هو الدمج بين النظريات الثلاث، بمعنى أنه يجب أن تكون لدى إسرائيل القدرة على شن حرب وقائية أو مسبقة عند ظهور بوادر هجوم من قبل أى دولة/دول عربية. على أن تتبنى إسرائيل الدفاع مؤقتا فى أقل الاتجاهات الإستراتيجية خطرا عليها. وتكون فى ذات الوقت قادرة على إستخدام ما لديها من أسلحة نووية بأسلوب متدرج فى أعيرتها بدءا بالتكتيكية ضد أهداف (القوة المضادة العسكرية) وإنهاء بالأعيرة النووية الثقيلة ضد أهداف (القيمة المضادة المدنية) إذا ما تطلب الموقف ذلك، على أن يدمج إستخدام الأسلحة النووية مع إستخدام الأسلحة التقليدية فى إستراتيجية الحرب الجديدة التى ستقرر شكل وحجم القوات المسلحة الإسرائيلية، وترسى أسس تطويرها وإستخدامها الإستراتيجى مستقبلا، والذى سيركز على مبدأ الدفاع الهجومى، وضرورة الحسم السريع للمعركة، والذى لا يعنى فقط تحطيم قوات الخصم العسكرية وتصفية قدراته المسلحة، بل ينبغى أن يتحقق ذلك بأقل قدر من الخسائر فى الجانب الإسرائيلى سواء على الصعيد العسكرى أو الصعيد المدنى والاقتصادى، مع القدرة على خوض حرب طويلة عند اللزوم. هذا مع الوضع فى الاعتبار أن ضرب الأعماق العربية ينبغى أن

يوجه بشكل أساسى لمنع قوات الدعم العربية القادمة من دول المساندة من الوصول إلى جبهة القتال، كذلك تعزيز قدرات إسرائيل على ضرب الأهداف الحيوية ذات القيمة الإستراتيجية، ليس فقط فى دول المواجهة العربية، بل أيضا فى دول العمق العربى.

الملاح الرئيسية لتطوير نظرية الحرب الإسرائيلية

توجهات عامة:

أ- أما فيما يتعلق بنظرية الحرب، فإن القائمين على تطويرها فى إسرائيل يسعون إلى إعتناق فكرة إستخدام القوات المسلحة بـ (المخاطرة المحسوبة)، بحيث لا يشكل تحديد مهام نهائية للقوات المسلحة عند التخطيط للعمليات قيذا على إمكانية إستغلال القوات لنجاحها والوصول إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه المشاة والدبابات الإسرائيلية طبقا لظروف وتطور القتال الذى سينشب فى حينه. مع إستعداد القيادة السياسية لأن تكون من المقدرة والمرونة بحيث تتعامل مع المعطيات العسكرية والسياسية الجديدة التى تفرضها الأوضاع التى نجحت القوات الإسرائيلية فى الوصول إليها، وإستثمارها سياسيا على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بما يساعد فى النهاية على تحقيق غايات إسرائيل وأهدافها القومية.

ب- إستخدام إستراتيجية الردع على نحو متدرج، يبدأ بالتلويح بتلك القدرة، ثم إستخدامها على نحو محدود لارهاب الدول العربية مع زيادة الضغط النفسى عليهم لتقييد مطالبهم السياسية، ثم التصاعد بذلك الى حد الاستخدام الشامل لقوة الردع ببعديها التقليدى وفوق التقليدى وفقا لمقتضيات الموقف السياسى والعسكرى، ومدى إستجابة العرب للتحذيرات الإسرائيلية، مع إشعار العرب بضخامة وقوة وحدائة القوة الإسرائيلية فى جميع أفرعها التقليدية وفوق التقليدية، وجعلهم يدركون كبر حجم الفجوة بين التفوق الإسرائيلى العسكرى والتخلف العربى، وأن هذه الفجوة أخذة فى الاتساع لغير صالحهم، وبما يبعث اليأس فى نفوس العرب من جدوى القيام بعمل عسكرى ناجح ضد إسرائيل يحقق لهم أى من أهدافهم السياسية أو الإستراتيجية، وهو ما يعد تأكيدا لمفاهيم الردع النفسى.

ج- إبراز القدرة على توجيه ضربات إنتقامية ضد الدول العربية التى تأوى عناصر (إرهابية) تهدد أمن إسرائيل وكيانها، بما فى ذلك الدول العربية التى ليس لها حدود مشتركة مع إسرائيل، وأن هذه الضربات من الممكن أن تؤدى إلى الغاء كل المميزات التى تتمتع بها الدول العربية التى وقعت معاهدات سلام واتفاقيات أمنية مع إسرائيل، وبحيث تعيد الأمر كله إلى

نقطة الصفر التي كانت عليها قبل ذلك، بما في ذلك العودة لاحتلال الأراضي التي انسحبت منها القوات الإسرائيلية، وبما يتطلب الدخول في مفاوضات جديدة تؤدي إلى فرض ترتيبات أمنية أشد قيودا على الدول العربية عما كان عليه الوضع في السابق، ويدخل ذلك أيضا في إطار الردع النفسي.

د- إتباع أساليب عمل عسكرية تتصف بالمهارة في القتال، وتحقيق المفاجأة بأبعادها المختلفة، والدمج بين أساليب العمل من خطوط داخلية والاقتراب غير المباشر والحرب الخاطفة، هذا مع الاستعداد لخوض معارك تلاحمية إذا إقتضت الضرورة ذلك، وتقبل نسبة خسائر عالية لا يمكن تجنبها من أجل تحقيق أهداف ومهام إستراتيجية هامة.

هـ- زيادة القدرة على العمل في أكثر من جبهة في وقت واحد، وذلك بإعادة تمركز التشكيلات البرية والبحرية والجوية في الاتجاهات المطلوبة بسرعة، مع بناء احتياطي إستراتيجي قوى وقادر على مواجهة متطلبات وأعباء تنمية الجهود العسكرية في عمق المعركة عندما تطول فترة الحرب خصوصا إذا ما دارت على أكثر من جبهة، مع القدرة على نقل الجهود الرئيسية للقوات من جبهة إلى أخرى بسرعة. وبحيث تكون لدى إسرائيل القدرة على تلبية متطلبات مثل هذه الحروب ذاتيا من الأفراد والأسلحة والمعدات والذخائر والمواد الإستراتيجية لفترة زمنية لا تقل عن ٤٥ يوما، ودون الاعتماد على دعم خارجي، وحتى بعد ذلك إذا ما تحولت الحرب إلى حرب إستنزاف وكانت إسرائيل غير قادرة على حسمها، مع الاستفادة من مخازن الطوارئ التابعة للقوات الأمريكية والمتواجدة في إسرائيل.

و- الإتجاه نحو صحراء النقب لاستغلالها في تحقيق مزيد من الانتشار للقوات البرية والجوية الإسرائيلية، وتخفيف تكديس الأهداف الحيوية في القطاعين الشمالي والأوسط من إسرائيل، تجنباً لوقوع خسائر جسيمة في حالة تعرض هاتين المنطقتين لضربات أسلحة دمار شامل عربية.

ز- عدم السماح للدول العربية بتحقيق المفاجأة في أي عمليات حربية مقبلة، وذلك من خلال المتابعة المستمرة لأنشطة ونوايا الدول العربية على الصعيدين السياسي والعسكري بواسطة جهاز مخابرات عسكري يقطر، وقدرة عالية على الإنذار، هذا بالإضافة لنظام متطور لاستدعاء وتعبئة الاحتياط في أقل وقت ممكن، مع رفع قدرة القوات النظامية العاملة على سرعة توجيه ضربات وقائية ومسبقة دون إنتظار استكمال تعبئة الاحتياط.

ح- وجوب عدم الاعتماد على القوات الجوية باعتبارها (دواء لكل داء)، وذلك من خلال توزيع بعض المهام التي كانت تكلف بها في الماضي، وتخصيصها لقوة الصواريخ أرض/أرض أريحا، كذلك للمدفعية بعيدة المدى في إطار عمل القوات البرية، مع التوجه نحو بناء قوة (طيران الجيش)، وبذلك تخصص للقوات الجوية فقط المهام التي لا يستطيع سواها إنجازها، وهو ما يتطلب بالتالي تطوير أساليب قتال جديدة للقوات البرية.

إعادة النظر في مبدأ الإقتراب غير المباشر

راجع المسنولون عن تطوير نظرية الحرب مبدأ الإقتراب (غير المباشر) الذي وضع فكرته (ليدل هارت)، والذي يطالب بالهجوم على العدو بوسائل ومن جهات غير متوقعة بالنسبة له، وذلك لتحقيق المفاجأة من جهة، ولتجنب الاصطدام بدفاعاته القوية من جهة ثانية، ولتحقيق نفس الأهداف والمهام الإستراتيجية للقوات المسلحة بأقل خسائر ممكنة، وذلك من خلال عمليات التطويق والالتفاف العميق، واحتواء الدفاعات المعادية والوصول إلى مؤخرة العدو وأهدافه الحيوية في العمق، حتى تسقط كثرة ناضجة دون قتال كبير. فقد وجد الإستراتيجيون الإسرائيليون أن هذا الأسلوب قد لا يكون ملائماً في كل الجبهات التي حول إسرائيل، خصوصاً في جبهة مثل الجولان، والتي تحوى خطوطاً من الدفاعات السورية الحصينة يصل عمقها إلى ٤٠ كم، ترابط فيها فرق مشاة وميكانيكية ومدعمة تضم المئات من الدبابات والعربات المدرعة وآلاف من قطع المدفعية وراجمات الصواريخ متعددة المواسير والصواريخ المضادة للدبابات، بالإضافة لسلسلة متواصلة من الموانع الصناعية المنسقة مع الموانع الطبيعية بطول المواجهة والعمق وعلى الأجناب، وذلك في رقعة من الأرض لا تزيد مساحتها عن ٣٠٠ كم^٢. وفي ظل هذه الظروف سيكون من الصعب على الجيش الإسرائيلي أن يتجنب مثل هذا الحشد الضخم من القوة المسلحة، والهجوم باتباع أسلوب الإقتراب غير المباشر، وذلك بسبب الافتقار إلى محاور مناورة مفتوحة تمكن من تنفيذ هذا الأسلوب في القتال، خصوصاً مع صعوبة القيام بعمليات الالتفاف حول الجولان من لبنان - كما حدث في الهجوم الإسرائيلي على سوريا في عام ١٩٦٧ - وذلك بسبب تواجد قوات سورية ومليشيات المقاومة تعمل ضد إسرائيل على الساحة اللبنانية. ومن ثم فإنه سيتعين على إسرائيل أن تواجه هذه القوات وتقاتلها حتى تفتح لنفسها طريقاً إلى عمق ومؤخرة الجبهة السورية، وهو ما لن يتحقق إلا بالاعتماد على قوات المشاة

والمهندسين والمدركات لاختراق هذه الدفاعات الحصينة بالمواجهة وتحت ستائر كثيفة من نيران المدفعية والمقاتلات. فى ذات الوقت الذى توجه فيه ضربات نيرانية بالمقاتلات والهليكوبتر الهجومى مصحوبة بعمليات إبرار جوى لقوات كوماندوز فى عمق الجبهة السورية ضد الأهداف العسكرية المتواجدة فيها، وأخطرها الاحتياطات المدرعة لمنعها من شن هجمات مضادة ضد القوات الإسرائيلية التى تهاجم بالمواجهة وتحاول أن تشق طريقا لها وسط الدفاعات السورية. ومن المتوقع بالطبع فى هذه الحالة ان تدفع إسرائيل ثمنا باهظا، الأمر الذى قد يتطلب إستخدام أسلحة نووية تكتيكية ضد قطاع هام فى الجبهة السورية لتدمير القوات فيها وشلها بشكل كامل، وذلك حتى يمكن تركيز جهود الهجوم فى إتجاهات أخرى حتى يتحقق النجاح المستهدف. وفى إطار التعامل مع الجبهة السورية أيضا، برزت مشكلة أخرى حول الكيفية التى سيتصارع بها الجيش الإسرائيلى مع مثل هذا الحشد السورى الذى يزيد قوامه عن ٢٠٠٠ دبابة ومثلها من عربات القتال المدرعة (ب.م.ب ١، ٢)، إذا ما خرجت من تحصيناتها فجأة وشنت هجوما مباغتًا وسريعا فى إتجاه إسرائيل ؟ وهذه المشكلة لا تتفرد بها هضبة الجولان فقط، فقد تواجه إسرائيل أوضاعا مماثلة فى سهل الأردن إذا ما عززته فرقة مدرعة عراقية أو سعودية، كذلك فى سيناء إذا ما قررت مصر خرق معاهدة السلام مع إسرائيل، وتمكنت بسرعة من نقل قوات رئيسية عبر قناة السويس إلى سيناء، خصوصا بعد أن أصبحت مصر تملك محاور عديدة تصل غرب القناة بشرقها مثل نفق أحمد حمدي الذى يمر أسفل القناة، ومشروع إقامة كوبرى الفردان الذى سيمر عبره خط سكة حديد يربط وادى النيل بسيناء. ففى مثل هذه الظروف لا مناص أمام إسرائيل فى حالة قتالها على عدة جبهات من أن تستخدم الأسلحة النووية فى إحدى الجبهات لتسكينها، وتتبنى الدفاع على جبهة ثانية، ثم تشن حربا إستباقية على جبهة ثالثة تشكل تهديدا عليها أكثر من باقى الجبهات. وستكون الظروف أصعب بالنسبة لإسرائيل إذا ما نجحت الجيوش العربية فى خداع إسرائيل وإخفاء نواياها الهجومية ضدها، وفشلت أجهزة المخابرات الإسرائيلية فى كشف نوايا الهجوم العربى، وهو أمر محتمل خصوصا وأن معظم الجيوش العربية تعتمد على القوات العاملة التى تحتل بالفعل دفاعات ومناطق تمرکز قريبة من الحدود الإسرائيلية، والتى يمكن إعتبارها بمثابة مناطق هجوم ابتدائية ضد إسرائيل إذا ما قررت الدول العربية شن حربا ضدها.

اتباع إستراتيجية (رد الفعل المتدرج)

أوصت لجان تطوير نظرية الحرب الإسرائيلية بوضع خطط عمليات متدرجة في تصاعدها، تتناسب مع ردود الفعل العربية، بمعنى عدم التصعيد الفوري للعمليات الإسرائيلية بضرب الأعماق العربية، وذلك حتى لا تستفز القيادات العربية وتدفع لتوجيه ضربات بأسلحتها ذات الدمار الشامل ضد العمق الإسرائيلي كرد طبيعي ومنطقي، وهو ما لا تستطيع إسرائيل تحمله، بينما تستطيع الأعماق العربية تحمل مثل هذه الضربات من جانب إسرائيل. ويبدأ هذا التدرج بالتلويح باستخدام إسرائيل لأسلحة الردع فوق التقليدية، ثم استخدام الأسلحة التقليدية في عمليات محدودة ضد تهديدات أمنية تقع خارج أرض إسرائيل، ثم توجيه ضربات مسبقة ضد قوات عربية تشك إسرائيل في وجود نوايا لديها بالهجوم عليها، ثم استخدام الأسلحة النووية بالتدرج بدءاً بالأعيرة التكتيكية صغيرة القدرة، إلى القنابل النيوترونية، إلى الأعيرة الكبيرة ضد أهداف القوة المضادة (عسكرية) ثم أهداف القيمة المضادة (المدنية). إلا أن عدم حاجة إسرائيل للدخول في حرب شاملة ضد جيرانها العرب، لا يتعارض مع هدفها الرئيسي المتمثل في تدمير القوات المسلحة العربية بشكل شبه كامل عند الدخول في صراع مسلح واسع. وحيث يكون من ضمن الأهداف الإستراتيجية في هذه الحالة الحصول على أوراق للمساومة تفيد المفاوض الإسرائيلي في مرحلة المفاوضات فيما بعد وقف إطلاق النار، والتي تتمثل في الاستيلاء على أراضى عربية، أو محاصرة حجم كبير من القوات العربية. وفي بعض الظروف قد تتخذ إسرائيل قراراً بتوجيه ضربات قاضية (مرة واحدة وإلى الأبد) ضد أهداف إستراتيجية هامة معينة في الجانب العربي (مثل مفاعلات نووية، ومصانع صواريخ، وقواعد جوية هامة تحوى أسراب مقاتلات هجومية مثل (السوخوى-٢٤).

تقسيم مهام العمليات بين (الأمن الجارى) و (الأمن الأساسى):

تهتم إسرائيل حالياً بتقسيم مهام العمليات - وبالتالي مهام التدريب عليها - بين مهام تتعلق بمسائل (الأمن الجارى)، وهى المتعلقة بتأمين حدود إسرائيل مع أربعة دول عربية مجاورة لها، وتمسكها بالمناطق التى تحتلها، وتأمين المستوطنات فيها، ومنع حدوث هجمات (إرهابية) ضد قواتها فى هذه المناطق وداخل إسرائيل. أما مهام (الأمن الأساسى)، فهى المتعلقة برصد وهزيمة الجيوش العربية فى حالة تبنيها لنوايا وأعمال تهدد أمن إسرائيل وكيانها، كذلك تحقيق غايات وأهداف إسرائيل القومية العليا، وأبرزها إقامة إسرائيل الكبرى. وتحرص نظرية الحرب فى صيغتها الجديدة على عدم

توريط قواتها المسلحة النظامية والإحتياط في تنفيذ مهام الأمن الجارى قدر الإمكان، وتخصيص هذه المهام إلى قوات الأمن الداخلية وحرس الحدود وميليشيات المستوطنين وقوات جيش جنوب لبنان. وقد تخصصت قوات الكوماندوز للعمل ضد العمليات الارهابية الكبيرة خارج إسرائيل (مثل عملية عنتيبي). ولا يتم اللجوء لاستخدام القوات المسلحة النظامية إلا إذا فشلت قوات الأمن الداخلى فى تنفيذ مهامها، وتطلب الأمر القيام بعمليات إنقاذ وحماية وإنقاذ خارج حدود إسرائيل، كما يحدث حاليا فى جنوب لبنان بعد أن ثبت فشل جيش لبنان الجنوبي فى التصدى لعمليات المقاومة اللبنانية ضد المستعمرات الإسرائيلية فى الجليل. أما القوات البحرية، فإن مسئولية تأمين السواحل الإسرائيلية والمياه الإقليمية فإنها تقع على عاتق وحدات المرور والحراسة، وقد تشترك قوات الانزال البحرى فى بعض مهام الأمن الجارى. أما القوات الجوية الإسرائيلية، فإنها تعمل بصورة شبه يومية ولكن بشكل محدود فى تنفيذ مهام الأمن الجارى كما يجرى فى جنوب لبنان حاليا. وبينما تحرص القيادة الإسرائيلية على تجنب قواتها النظامية الاشتراك فى تنفيذ هذا النوع من المهام الأمنية، حرصا على عدم استهلاكها، إلا أنها من أن لآخر تشركها فى تنفيذ هذه المهمة. تنمية الخبرة القتالية لقواتها النظامية والاحتياط، كذلك قواتها الجوية والبحرية خاصة قوات الكوماندوز. حيث يتم من خلال إشراك بعض الوحدات فى هذه المهام صقل مهارات القيادات والضباط والقوات، كما تعد فى ذات الوقت إختبارا عمليا لقياس مستوى الأداء القتالى للوحدات البرية والبحرية والجوية فى وقت السلم لتنفيذ مهامها وقت الحرب.

زيادة قدرة إسرائيل على مواجهة ضغوط خارجية أثناء الحرب
حرصت القيادات الإسرائيلية على إستيعاب دروس الحروب التى خاضتها ضد الدول العربية، وأبرزها حرب أكتوبر ١٩٧٣، وكان من أخطر التهديدات التى واجهتها إسرائيل فى هذه الحرب، أنه لم يكن لديها من الذخائر ما يكفيها للقتال أكثر من ١٤ يوما فقط، كما كشف عن ذلك موشى دايان نفسه وكان وزيرا للدفاع آنذاك. كما تعتمد إدارة الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون ألا تستجيب لمطالب حكومة جولدماير فى سرعة دعم إسرائيل بالأسلحة والذخائر والمعدات التى تحتاجها استعواضا لخسائرها إلا فى اليوم السادس من العمليات الحربية، وذلك للضغط عليها حتى تستجيب للمقترحات الأمريكية، وهو ما أثر كثيرا بالسلب على الأداء القتالى للقوات الإسرائيلية حتى يوم ١٥ أكتوبر عندما وصلتها الأسلحة الأمريكية. لذلك

حرصت نظرية الحرب الجديدة على ضرورة العمل على بناء احتياطي إستراتيجي من الأسلحة والذخائر وقطع الغيار ومختلف المعدات والمواد الحربية يكفي لفترة قتال لا تقل عن ٤٥ يوما، مع تكليف الاقتصاد الإسرائيلي لمواجهة احتمالات إدارة حرب طويلة الأمد. أما على صعيد التعبئة البشرية، فقد أوصى القائمون على تطوير نظرية الحرب بضرورة التوسع في بناء تشكيلات احتياط تضم كل فرد في إسرائيل قادر على الخدمة في الجيش من الرجال والنساء حتى عمر ٥٥ سنة، مع إشراك النساء في مهام القتال التي تتناسب معهن، وتشجيع هجرة الشباب اليهودي من خارج إسرائيل إليها، خصوصا في فترات التوتر والحروب لسد الخسائر. أما في مجال المعدات والأسلحة والذخائر، فقد تم تكليف مجمع الصناعات الحربية الإسرائيلية بتوفير الاحتياجات اللازمة لبناء احتياطي كاف من الأسلحة والذخائر بما يلبي احتياجات خوض حرب طويلة وسد الخسائر فيها دونما حاجة للاعتماد على جسور إمدادات جوية وبحرية من الخارج، هذا مع النص في إتفاقيات التعاون المشترك مع الولايات المتحدة على حق إسرائيل في استخدام الأسلحة والمعدات المتواجدة في مخازن الطوارئ الأمريكية المقامة على أراضيها. وللرد على احتمالات استخدام الدول العربية لسلاح النفط مرة أخرى بهدف الضغط على الدول الكبرى، فقد طالبت إسرائيل الولايات المتحدة بالتعاون معها من أجل إتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية وعسكرية تستهدف الحد من تأثير وفعالية هذا السلاح العربي الإقتصادي، وتحبيده في حالة استخدامه وجعله عديم الفائدة، يدخل في هذه الإجراءات احتمال إشهار أسلحة الردع الإسرائيلية في وجه الدول العربية إذا ما لجأت لسلاح النفط، وتدخل عسكري أمريكي ضد الدول العربية التي تفرض حظرا على صادراتها النفطية.

اتباع أسلوب (الاستراتيجيات التنافسية Competitive strategies)
يستهدف أسلوب (الاستراتيجيات التنافسية) إستغلال نقاط الضعف عند الخصم، وتوجيهه بأساليب غير مباشرة نحو إتخاذ قرارات سياسية وعسكرية تقلل من حجم المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها إسرائيل، وبحيث تصب في النهاية في صالحها وتخدم أهدافها الإستراتيجية. وذلك بتوجيه طاقات الخصم المادية والبشرية بعيدا عن الاستخدام في إتجاهات بناء القوة التي تعرقل تنفيذ إسرائيل لأهدافها، وبحيث تستنزف هذه الطاقات وتهدر في إتجاهات لا تؤثر على إسرائيل. لذلك أنشأت إسرائيل لجنة خاصة تسمى بلجنة الإستراتيجيات التنافسية، مهمتها التخطيط لخلق ظروف في المنطقة

يسعى العرب بناء عليها للعمل كرد فعل لمواجهةها، وعندئذ تكون إسرائيل قد خلقت ظروفًا جديدة أخرى يتطلب الأمر رد فعل عربي جديد لمواجهةها.. وهكذا حتى تبقى المبادرة والتوجيه دائما في يد إسرائيل. كما ينفع هذا الأسلوب عند إدخال أنظمة تسليح جديدة، بحيث يتم تشجيع العرب على إدخال أنظمة تسليح دفاعية وليست هجومية، وتوجيه إنفاقهم الدفاعي في الاتجاهات التي لا تشكل خطورة أو تهديد للأمن الإسرائيلي، وتخفف من نقاط الانكشاف الإسرائيلي أمام الدول العربية. ومن الأمثلة على ذلك: أن من مصلحة إسرائيل أن تتفق سوريا حوالي ٥ مليار دولار على شراء أنظمة دفاع جوي أرضية منذ عام ١٩٨٥ وحتى الآن، بدلا من إنفاقها في شراء مقاتلات هجومية (سوخوي-٢٤)، ذلك لأن الإنفاق على أنظمة دفاع جوي أرضية يعتبر بجميع المقاييس أمرا دفاعيا وليس هجوميا يشكل تهديدا لإسرائيل مثل المقاتلات القاذفة، خصوصا مع قدرات إسرائيل المتنامية على تطوير صواريخ جو/أرض مضادة للرادارات والصواريخ أرض/جو، وإستخدامها بما يحيد فعالية شبكة الدفاع الجوي الأرضية لسوريا. كذلك من مصلحة إسرائيل أن توجه سوريا إنفاقها الدفاعي في بناء التحصينات الدفاعية بدلا من إنفاقها في الحصول على صواريخ بالستية متوسطة المدى روسية مثل (إس إس-٢٣) أو الصينية (م-٩). ولما كان من غير المنطقي أن تدفع الخصم بسهولة إلى توجيه إنفاقه في اتجاهات تتعارض ومضادة، وتناسب أهداف عدوه، فإنه من أهداف الإستراتيجيات المتنافسة دفع الدول العربية لتوجيه إنفاقها الدفاعي في اتجاهات بعيدة تماما عن إسرائيل، بل وتصب في قناة الخلافات العربية-العربية، والخلافات بين الدول العربية ودول إسلامية في الدائرة الإقليمية (مثل الخلاف بين سوريا والعراق، وبين سوريا والأردن، وبين سوريا وتركيا، وبين دول الخليج وإيران، وبين السودان وأثيوبيا، وبين مصر وليبيا)، وتغذية هذه الخلافات لتستنفذ الموارد الاقتصادية للدول العربية، بجانب إستقطاب جهودها السياسية والعسكرية. وتطبق إسرائيل في هذا المجال نظرية ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق - وهو الذي إبتدع نظرية الإستراتيجيات المتنافسة - عندما وجه إستراتيجية الولايات المتحدة لتغذية الخلافات بين الاتحاد السوفيتي السابق والصين، مما أدى إلى إستقطاب ثلث الجهود السوفيتية العسكرية في اتجاه الشرق نحو الصين بدلا من أوروبا. كما أفادت نظرية الإستراتيجيات المتنافسة إسرائيل في إعادة ترتيب أولويات التطوير والتسليح الإسرائيلي على أساس قدراتها التنافسية المحتملة مع التطوير المضاد عند الجانب العربي، بحيث يكون توقيت تطوير أنظمة التسليح الإسرائيلية، وتنسيق

عمليات إدخالها في الخدمة تكون دائما تالية لعملية تطوير الأسلحة المناظرة أو المضادة عند الجانب العربي، وبحيث تصبح أنظمة التسليح العربية باستمرار متأخرة تكنولوجيا عما تملكه إسرائيل، في ذات الوقت الذي تكون فيه إسرائيل قادرة بأسلحتها المتقدمة على إتخاذ الإجراءات المضادة للحد من فعالية الأسلحة العربية وتحديد مزاياها.

الإستفادة من دروس حرب الخليج الثانية

مما لا شك فيه أن إمتلاك الدول العربية لترسانة ضخمة من الصواريخ الباليستية قد شكل تهديدا للعمق الإستراتيجي لإسرائيل، وحد بالتالي من فعالية إستراتيجية الردع، بل قد تؤدي الضربات الصاروخية العربية إلى تعطيل تعبئة قوات الإحتياط أو إفشالها، كذلك إحداث تدمير في القواعد الجوية والبحرية والصاروخية الإسرائيلية، بجانب تعرض أهداف القيمة المضادة والتي تشمل المناطق السكانية والأهداف الاقتصادية الحيوية لمخاطر غير محدودة. وهو ما يمكن أن يؤثر بالسلب على قدرات إسرائيل في بناء الأنساق الدفاعية خاصة الأمامية منها في مناطق حدودها على الجبهات الأربعة من حولها. لذلك - وفي ضوء دروس حرب الخليج الثانية التي أبرزت الدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه الضربات الجوية والصاروخية بالأسلحة الذكية في كسب الحرب قبل شن الهجوم البري، بسبب الخسائر الجسيمة التي يمكن أن تسببها في القوات المدافعة، فإنه من المتوقع أن تستفيد إسرائيل من هذا الدرس في تطوير نظرية الحرب، وذلك بتقسيم الحرب إلى ثلاث مراحل رئيسية:

أ- المرحلة الأولى: ويتم فيها تحقيق السيطرة/السيادة الجوية في سماء مسرح العمليات، وذلك بتوجيه ضربات جوية وصاروخية مكثفة ضد الأهداف المعادية، الأكثر خطورة على إسرائيل، مثل مواقع أسلحة الدمار الشامل والقواعد الجوية والصاروخية والدفاع الجوي، وتحت ستر هذه الضربات يتم تعبئة الإحتياط وتحريكه إلى خطوط المواجهة.

ب- المرحلة الثانية: ينقل خلالها المجهود الجوي والصاروخي لإسرائيل إلى ضرب القوات البرية للخصم في دفاعاته، والتي تشمل قوته البشرية وأسلحة نيرانه، كذلك مراكز القيادة والسيطرة وعقد المواصلات من جسور وكبارى وطرق إمداد، ومناطق تركز الإحتياطيات، والمناطق الإدارية، بهدف إضعاف قدراته وإمكاناته على الصمود ومقاومة الهجوم البري الإسرائيلي القادم. وهو ما لن يتحقق إلا إذا نجحت الضربات الجوية والصاروخية التي ستشارك فيها المقاتلات القاذفة والهلوكبتر

الهجومى والصواريخ الباليستية فى تحقيق نسبة خسائر بشرية ومادية فى القوات البرية للخصم لا تقل عن ٤٠%.

ج- المرحلة الثالثة: تستثمر فيها القوات البرية الإسرائيلية نتائج عمليات القصف الجوى والصاروخى، وذلك بشن هجوم برى شامل ينقل الحرب إلى أرض الخصم، وبسرعة إلى عمق دفاعاته، وبما يشمل جميع انساق قواته فى وقت واحد، ويحقق الأهداف والمهام الإستراتيجية المكلفة بها القوات الإسرائيلية بأقل قدر من الخسائر فى جانبها. فى ذات الوقت الذى تمارس فيه إجراءات حماية الجبهة الداخلية من ضربات أسلحة الدمار الشامل العربية. وسيتطلب هذا التطوير فى نظرية الحرب الإسرائيلية، إمتلاك نظام مخابرات واستطلاع وإنذار مبكر يعتمد على قدرات استطلاع وإنذار جوية وفضائية ومخابراتية واسعة وكفاء، ونظام متعدد الوسائل لمواجهة الصواريخ الباليستية العربية لتقليل فعاليتها فى إصابة الأهداف الإسرائيلية، سواء ذات القوة المضادة أو القيمة المضادة. بالإضافة لنظام دفاعات مرنة فى مناطق الحدود يحقق المتطلبات الأمنية لإسرائيل دونما حاجة إلى حشد أو تركيز قوات برية ضخمة على الحدود، ويعتمد على نظام الدفاع المتقدم الذى يحوى أسلحة ذات تكنولوجيا متقدمة قادرة على إحداث أكبر تدمير ممكن فى القوات المهاجمة، وبما يعطل ويوقف هجومها، ويهيئ الظروف لشن ضربات مضادة إسرائيلية تنقل الحرب إلى داخل أرض الخصم، بعد إستكمال تعبئة وحشد قوات الاحتياط، وبما يحقق النصر فى الحرب، ويخلق موقف إستراتيجى جديد يضمن فرض إرادة إسرائيل على أعدائها بعد تحطيم الجزء الأكبر من قواتهم المسلحة، وإنهاء قدرتهم على المقاومة، وذلك بأقل خسائر فى الجانب الإسرائيلى. وستمنح هذه المراحل الثلاثة الرئيسية للحرب الفرصة للخصم/الخصوم لإعادة تقييم موقفهم السياسى عقب كل مرحلة فى ضوء ما تكبدوه من خسائر، وما يمكن أن يتكبدوه من خسائر أفدح إذا ما إستمرت الحرب، وهو ما يساعد على تليين إرادة الخصم/الخصوم، وإجباره على وقف القتال والجلوس إلى مائدة المفاوضات، والاستسلام للمطالب الإسرائيلية بعد كسر إرادته نتيجة تجريده من قوته العسكرية.

الإستفادة بثورة المعلومات فى تدعيم إستراتيجية الردع
مما لا شك فيه أن ثورة المعلومات التى برزت بشكل واضح فى حرب تحرير الكويت قد أثرت بإمكاناتها الواسعة على المفهوم الرئيسى للردع،

والذى ساد الفلسفات العسكرية خلال فترة الحرب الباردة والقطبية الثنائية فى عدة اتجاهات:

أ- إن استخدام القوة المسلحة فى مواجهة عسكرية كان هو أساس التهديد فى النظام الدولى خلال الحرب الباردة، بينما أدى إنفجار ثورة المعلومات فى إطار عالم سريع التغير، والذى أصبح قرية صغيرة إلى أن أصبحت المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها هى المركز الرئيسى فى العلاقات الدولية الجديدة.

ب- إن مفهوم الردع العسكرى كان يعتمد على درجة التوازن بين ما يملكه طرف من إمكانيات عسكرية وما يتوفر له من إرادة سياسية، بينما أدت ثورة المعلومات إلى أن توفرها المبكر واللحظى سوف يؤدى إلى السيادة المعلوماتية فيما يتعلق بمسارح العمليات، وبما يتوفر فيها من إمكانيات عسكرية، ويتحول الردع إلى القدرة على التعرف الشامل - عن طريق توفر المعلومات - على إمكانيات ونوايا الطرف الآخر.

ج- إن الردع العسكرى كان يحمل بين طياته درجة من الغموض المتعمد حتى يزداد حذر الطرف الآخر، بينما توفر ثورة المعلومات والتطور التكنولوجى المرتبط بها فهما كاملا بأقل درجات الغموض لدى القيادات السياسية والعسكرية لما يحدث فعلا من أمور ومتغيرات، وبما يؤدى إلى مزيد من الشفافية والمزيد من المعرفة والقدرة على التنبؤ بالآزمات قبل حدوثها، أو بالصراع والنزاع الإقليمى والذى يتطلب إتخاذ إجراءات ردعية مبكرة، وهو ما أوصل مدارس الفكر العسكرى إلى ما يطلق عليه (شفافية ما قبل الأزمة)، وهو أمر بالغ التأثير، لأنه إذا أمكن مشاركة هذه المعرفة فى الوقت المناسب مع أطراف متعددة، فسيتغير شكل التحالفات العسكرية الرادعة قبل حدوث العدوان.

د- إستبدال مفهوم الردع النووى والمظلة النووية فى علاقات الأمن القومى بما يطلق عليه حاليا مظلة المعلومات. مما سبق يتضح أن الطرف الذى سوف يمتلك القدرة والإمكانيات التكنولوجية للوصول إلى معرفة شاملة ومعلومات لحظية ودقيقة ومتابعة مستمرة للمواقف العسكرية والسياسية المتغيرة، سيكون هو الطرف الجاذب للتحالفات الأمنية، والطرف الذى يقود أمنيا وعسكريا، وتلتف حوله باقى الأطراف التى تشاركه المصالح والأهداف، مغيرين بذلك ما سبق التعارف عليه بأن الذى يملك القدرة النووية هو الذى يملك التأثير الأكبر. أى أنه ببساطة إذا كان العنصر النووى قد اعتبر فى المرحلة الماضية أنه العنصر الذى يسود ويقود التحالفات الأمنية والعسكرية، فإن الجديد هو أن عنصر المعلومات وتكنولوجياتها سيصبح هو العنصر الذى يسود ويقود التحالفات الأمنية ويحقق الردع الوقائى، وهو ما تسعى إسرائيل إلى الإستفادة به وتحقيقه وهى على مشارف القرن الحادى والعشرين، من أجل تعزيز إستراتيجيتها الأمنية خصوصا.



الدبابة (ميركافا - ٣) ، مدفع ١٢٠ مم ، قادرة على حمل جماعة مشاة في بطنها ، ومسلحة بأنظمة وقائية ضد أسلحة الدمار الشامل . تعتبر عماد تسليح القوات البرية الإسرائيلية حتى عام ٢٠١٥ .



التوسع في تدريب الدبابات بدروع إضافية ، هدف إسرائيلي لمواجهة التطور الجارى فى المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات .



جهاز الليزر (شينكارى)
للكشف وتحديد أماكن
الأهداف ، وإبطال أجهزة
الشفرة النارية المعادية .



مركبة القتال المدرعة الأمريكية (برادلى) ، تسعى إسرائيل للحصول عليها
لتواجه بها مركبة القتال المدرعة الروسية (ب . م . ب - ٢) المسلحة بها
الجيش العربية .



راجمات الصواريخ ، أداة المعاونه النيرانية المباشرة للقوات البرية الإسرائيلية
فى الحرب القادمة .



المدفع / الهاوتزر ١٥٥ مم عماد المدفعية الإسرائيلية بعد أن أصبحت المصانع
الحربية الإسرائيلية تنتج منه نوعيات وطرازات مختلفة



إصابة الهدف من الطلقة الأولى ، هدف التطوير فى سلاح المدفعية لخوض
الحرب القادمة .



مجموعة صواريخ TOW الأمريكية المضادة للدبابات المسلح بها الجيش الإسرائيلي.



صاروخ مضاد للدبابات متجه
في هجوم رأسى لتدمير دبابة .



الصاروخ الفرنسى المضاد للدبابات (ميلات) ، عنصر الدفاع المضاد للدبابات
فى فصيلة المشاة الإسرائيلىة .

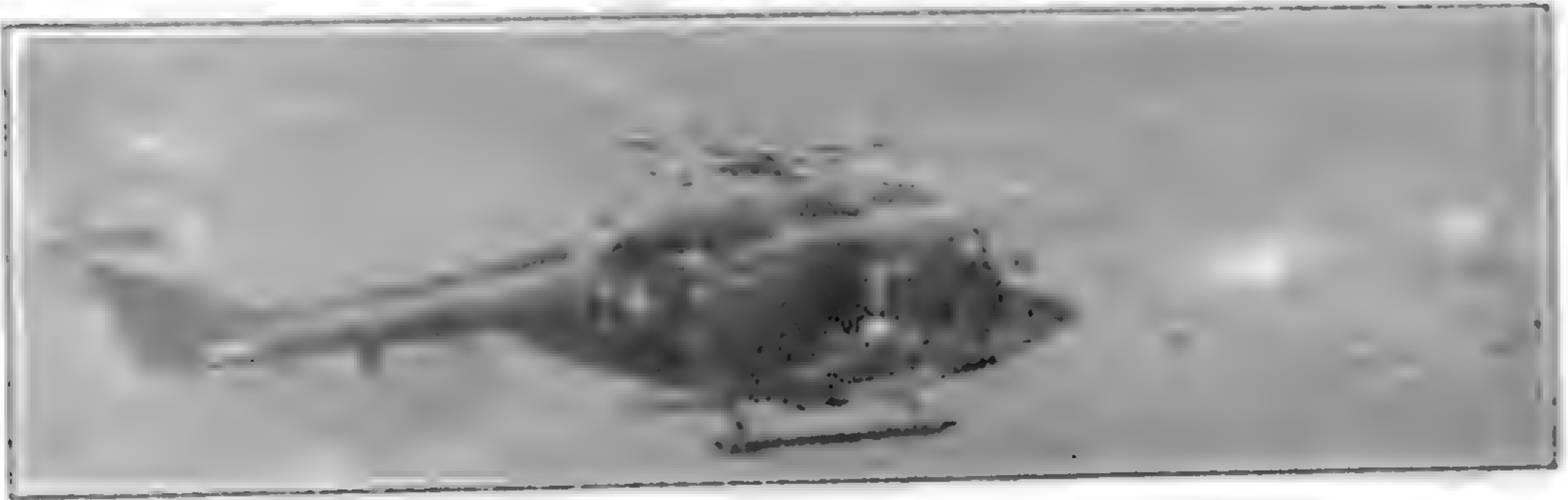


تطور الصواريخ المضادة للدبابات أعطى القوات المدرعة الصديقة قدرة عالية
على المناورة .

الحوامة الأمريكية
(أباشي) المسلح بها
إسرائيل تطلق صاروخها
المضاد للدبابات



تشبه لنظام صاروخ
مضاد للدبابات موجه
بالأشعة تحت الحمراء
يشن هجوم رأسي على
دبابة



حوامة هجومية تطلق صاروخا مضاد للدبابات من طراز TWO

الفصل الرابع

ميدان القتال المستقبلي لإسرائيل

عندما نتحدث إسرائيل عن ميدان العمليات (القتال) المستقبلي لها، فإننا ينبغي أن نقرن ذلك بما حددته لنفسها من دائرة مجالها الحيوى التى سبق أن أوضحنا أبعادها فى الفصل الثانى، والتى تضم مصالح إسرائيل الإستراتيجية وتشمل جميع مناطق العالم العربى المتاخمة، علاوة على إيران وتركيا وباكستان وشمال أفريقيا وحتى جنوب أفريقيا جنوبا. وقد توسعت هذه الدائرة فى التسعينات لتشمل دول آسيا الوسطى الإسلامية فى الشمال، وحتى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر مع المحيط الهندى فى الجنوب.

وميدان القتال المستقبلي - طبقا للتقدير الإسرائيلى - هو الذى ستفاعل فيه طبيعة الأرض مع وسائل القتال التى ستستخدمها الجيوش المتحاربة، وبما يؤثر على أنماط تكوين وتنظيم وتسليح القوات وأساليب إستخدامها القتالى فى المستقبل، ويتمثل فيه ثلاث عناصر رئيسية :

أ- السعة الاستراتيجية والتعبوية لمسرح العمليات، وما يحتويه من محاور تحرك وقدرة على الانتشار والتحرك، وموانع طبيعية وصناعية يمكن أن تحد من حرية القتال، وتأثير طبيعة الأرض على إستخدام وسائل القتال.

ب- أحجام القوات المتضادة، ونوعياتها، ومدى كفاءتها القتالية.

ج- مدى التقدم التكنولوجى الذى ستنصف به أنظمة التسليح ومعدات القتال التى ستستخدمها القوات المتحاربة، وتأثيرها على أساليب الإستخدام القتالى للقوات، وما يمكن أن تحققه من ميزات خصوصا فى مجال تقليص حجم القوات المستخدمة، والحد من الخسائر، وسرعة تحقيق المهام القتالية.

ويبدأ التفكير فى ميدان القتال المستقبلي بتوقع وتكهن مسبق لأبعاد وحدود مسرح العمليات فى المستقبل، وتأثيره على الأهداف والمهام الاستراتيجية للقوات المتحاربة المطلوب تحقيقها فى هذا المسرح، وبالتالي فكرة الإستخدام القتالى لهذه القوات على الجانبين من أجل تنفيذ مهامها. وما هى الانجازات التكنولوجية المستقبلية التى ستكون متاحة لهذه القوات فى البعد الزمنى المقرر مستقبلا، وتأثيراتها المتوقعة على نظريات الأمن والحرب والاستخدام القتالى للقوات.

لذلك تهتم القيادات العسكرية والمفكرون الاستراتيجيون فى الدول المتقدمة بدراسة وتقدير شكل وطبيعة مسرح القتال المستقبلى عبر عشرين عاما قادمة، والذي سيكون للتطور التكنولوجى فى أنظمة التسليح ومعدات القتال دور رئيسى فى بلورة مستقبل الحرب فيه، وهو بالطبع ما سيكون له مردوداته على السياسة العسكرية للدولة فى مجالات تحديد حجم ونوعية وطبيعة تسليح قواتها المسلحة بأفرعها المختلفة، وبناءها التنظيمى، وخطط إستخدامها القتالى فى الحرب، وسياسة تدريبها، وإمدادها اللوجستى، واعداد المسرح هندسيا للحرب. ولا تقتصر دراسة تأثيرات ميدان القتال المستقبلى على جانب القوات الصديقة فقط، بل ينبغى أيضا أن تدرس هذه التأثيرات على جانب القوات المعادية، وربما بدرجة أكثر دقة وشمولية.

إهتمامات إسرائيل فى مسرح القتال المستقبلى :

تسعى إسرائيل فى دراستها لمسرح القتال المستقبلى إلى التعرف على الميادين التى سيخوض فيها الجيش الإسرائيلى معاركه الرئيسية ضد جيوش الدول العربية. وهى سيناء والنقب بالنسبة لحربها ضد مصر، والجولان وجنوب لبنان والبقاع ضد سوريا ولبنان، وشرق نهر الأردن وحتى مرتفعات السلط ضد الأردن، وكل الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة للفلسطينيين. مع إعتبار كل البحر الأحمر حتى مخرجه الجنوبى، والبحر المتوسط كله حتى خليج سرت غربا مسرحا رئيسيا للعمليات البحرية. هذا بالإضافة الى ميادين قتال ثانوية فى شمال غرب السعودية حول منطقة (تبوك)، وغرب العراق حول منطقة (الربطية)، وشمال سوريا حول منطقة (حلب) وحتى منطقة الحدود مع تركيا. ومعظم أراضى هذه المناطق ذات طبيعة صحراوية مفتوحة، ولا تشكل المناطق الجبلية المحدودة فيها عوائق طبيعية ضد تحركات القوات وإنتشارها، وإن كان التمسك بها يعطى ميزات إستراتيجية للمدافعين. مثل خط المضائق فى وسط سيناء، وجبل الشيخ فى سوريا، وجبال الشراه وأثرىات فى شرق وادى عربة بالأردن، وجبال لبنان الشرقية والغربية حول سهل البقاع، وجبل الخليل وهضبة الشمرىون بالضفة الغربية للأردن.

وسيكون على إسرائيل أن تتسق عملياتها الحربية فى ميدان القتال المستقبلى مع دول أخرى فى دائرة المجال الحيوى، مثل أثيوبيا وأريتريا بالنسبة للعمليات البحرية فى جنوب البحر الأحمر، وتركيا بالنسبة لعملياتها الجوية ضد سوريا وإيران، والهند وسريلانكا بالنسبة لعمليات إسرائيل الجوية ضد باكستان.

وتسعى إسرائيل من الآن في دراستها لميدان القتال المستقبلي إلى التعرف على مكان المشاكل التي ستعترض الجيش الإسرائيلي عند تنفيذ مهامه القتالية، وأبرزها التغلب على مشكلة الصواريخ الباليستية العربية (تقدرها إسرائيل بحوالي ٢٠٠٠ صاروخ) والتحصينات الدفاعية القوية التي تقيمها سوريا في منطقة وقف إطلاق النار بالجلولان، والمناطق التي تآوى إليها عناصر المقاومة اللبنانية والفلسطينية في الأراضي المحتلة، ويمكن أن تشكل في الحرب القادمة (طابورا خامسا) خطيرا في العمق الإسرائيلي. كذلك إيجاد حل للمشاكل التي يمكن أن تواجهها المقاتلات الإسرائيلية في هجماتها الجوية بفعل شبكات الصواريخ أرض/جو العربية الكثيفة.

كما ستواجه الدبابات الإسرائيلية نفس المشكلة في هجماتها البرية بفعل آلاف الصواريخ المضادة للدبابات المسلحة بها الجيوش العربية، وكلتا المشكلتان ستحدان كثيرا من فعالية الهجمات الجوية والمدرعة الإسرائيلية، والتي تعول عليهما القيادة الإسرائيلية كثيرا في تحقيق الأهداف والمهام الاستراتيجية وبحسم سريع. هذا بالإضافة للبحث عن أساليب وطرق ووسائل جديدة للخداع السياسي والاستراتيجي الذي تتصف به جميع خطط الاستخدام القتالي لقواتها على المستويين الاستراتيجي والتعبوي، ومدى ما يتيح ميدان القتال المستقبلي من إمكانيات في مجال الخداع، بحيث تكون أساليب الخداع غير معروفة وغير متوقعة من قبل الخصوم حتى يمكن للقوات الإسرائيلية أن تجني ثمار المفاجأة وتمتلك المبادأة طوال الحرب. يدخل في هذا الإطار ما يمكن أن تحدثه تكنولوجيات الأسلحة والمعدات الحديثة من مفاجأة، وإتباع أساليب قتال غير نمطية لم تستخدم من قبل، والتحرك عبر طرق ومناطق اقتراب لا يتوقعها الخصوم.

وتتوقع إسرائيل أن يصل ميدان القتال المستقبلي إلى درجة عالية من التشعب في القوة العسكرية البشرية، وأنظمة التسليح التقليدية الحديثة والقديمة على السواء، وقد تصل كثافة القوات في ساحات محدودة من الأرض إلى أكبر المعدلات التي عرفها تاريخ الحروب. كما ستتطور الموانع الصناعية التي ستقيمها الجيوش العربية في مناطق حدودها مع إسرائيل لتكون أشد كثافة وعمقا وأكثر تقدما وتنوعا، وبحيث تتناسق وتتكامل مع المواقع الطبيعية المتواجدة في المسرح، وتغطي بنوعيات مختلفة من النيران المباشرة وغير المباشرة الكثيفة، وبما يصعب إقحامها إلى حد بعيد، ويحد في ذات الوقت من حرية المناورة بالقوات خلالها أو حولها. كما يتوقع أن تكون الجيوش المتحاربة على استعداد لإقامة حقول موانع متحركة تتشأ بسرعة في الاتجاهات المهددة باختراقات الخصم. ومن المنتظر أن تساهم

خطط الموانع مع خطط الخداع فى تضليل قوات الخصم عن الاتجاهات الصحيحة للقتال.

كذلك ستزداد وتتنوع أسلحة ووسائل القتال الأرضية والجوية القادرة على إنتاج نيران مؤثرة، وذلك من حيث المدى والدقة والكثافة والقدرة على المناورة بالنيران فى جنبات المسرح. وبجانب نيران المقاتلات والقاذفات والمدفعية والصواريخ التى ستساند عمليات القوات البرية، فإن الهليكوبتر الهجومى المسلح بصواريخ حرة وموجهة مضادة للدبابات والطائرات والرادارات والأهداف الأرضية الأخرى المساحية، ستلعب دورا رئيسيا فى معركة الأسلحة المشتركة القادمة. وبذلك لن تكون هناك مناطق أو قوات احتياطى أو مدن بعيدة فى العمق.. فى منأى من نيران أسلحة الحرب القادمة منذ لحظاتها الأولى، حيث ستكون المناطق الخلفية والتى بها التجمعات السكانية والأهداف الحيوية للدولة ذات القيمة الاستراتيجية، والجيوش التى تشكل الاحتياطيات الاستراتيجية للدولة. كلها فى مدى الأسلحة المتاحة فى ساحة القتال المستقبلية، كما يحتمل أن تتعرض جميعها أو معظمها للنيران فى وقت واحد بهدف شل قدرة الخصم.

وقد تتال المناطق الخلفية أولوية فى إنزال العقاب النيرانى من قبل الجيوش المتحاربة بسبب حساسية هذه الأهداف بالنسبة للقيادات السياسية، لما يمكن أن تشكله الخسائر المادية التى تصيب هذه الأهداف من تأثير سلبي على معنويات جماهير الشعب، وضغوط من قبل الرأى العام الداخلى على متخذى القرارات السياسية والعسكرية. وفى المقابل فإنه يمكن أن تتسبب إصابة المناطق المدنية بخسائر بشرية جسيمة فى إثارة غضب الرأى العام العالمى ضد الدولة المعتدية، وبما قد يدفع المجتمع الدولى لاتخاذ قرارات دولية عقابية ضدها.

كما لا يمكن تجاهل تأثيرات الثورة العلمية الجارية حاليا على ميدان القتال المستقبلى، خصوصا فى مجال وسائل الحرب الإلكترونية بشقيها الاستطلاعى والاعاقى على أجهزة الاتصالات ومحطات الرادار بأساليب سلبية وإيجابية، وإقتران ذلك بثورة المعلومات الجارية فى العالم، وإنعكاساتها على أعمال أجهزة المخابرات ومراكز القيادة والسيطرة من حيث قدرتها فى الحصول على المعلومات الدقيقة الكاملة والموقوتة، أو حرمانها منها ودس معلومات مغرضة عليها، وتأثير ذلك على تخطيط وإدارة أعمال القتال وإدارة نيران القوات فى المستويات التكتيكية والتعبوية. كما سيكون للاستطلاع الفضائى بواسطة أقمار التجسس والانداز

والاتصالات دور كبير فى الحصول على المعلومات الفورية اللازمة لوضع خطط العمليات وإدارة الحرب.

لذلك - وطبقا للمنظور الإسرائيلى - فإن تدمير وإسكات معظم وسائل النيران المعادية بمختلف أنواعها ومستوياتها فى جميع أنحاء ميدان القتال المستقبلى، خصوصا ذات المدى البعيد (صواريخ ومقاتلات ومدفعية)، كذلك توفير مراكز القيادة والسيطرة المعادية - أوشلها وإرباكها - سيعتبر المفتاح لفتح ميدان القتال المستقبلى أمام المناورة للقوات الإسرائيلىة كى تحقق أهدافها ومهامها الاستراتيجية بسرعة وبأقل قدر من الخسائر.

الجهات المسؤولة عن تقدير ميدان القتال المستقبلى فى إسرائيل :
يعتمد التصور الإسرائيلى لشكل ميدان القتال المستقبلى على ثلاثة تقديرات على النحو التالى:

أ- تقدير أجهزة المخابرات الإسرائيلىة:
يهتم أساسا بتحليل قدرات الجيوش العربية وإمكاناتها فى المدى المتوسط حتى عام ٢٠١٠، والتي بإمكانها أن تعرقل تحقيق إسرائيل لأهدافها وغاياتها القومية، وتهدد أمنها وتمنع قواتها المسلحة من تحقيق أهدافها ومهامها الاستراتيجية، مع إعطاء إهتمام خاص لعناصر الجيوش العربية القادرة على ضرب العمق الإسرائيلى وإصابة أهداف المؤخرة فيه بخسائر جسيمة قد تعرقل تعبئة الاحتياط. كذلك تحديد عناصر القوة والضعف فى الجيوش العربية، ومقترحات إستغلال عناصر الضعف وتحديد عناصر القوة فيها. يدخل فى هذا الإطار تقدير احتمالات تدخل جيوش دول إسلامية غير عربية من المتواجدة فى الدائرة الاقليمية (إيران وتركيا)، وكيف يمكن منع ذلك، وتحديد هذا التدخل فى حالة حدوثه، مع التنبؤ المبكر بإمكان عقد تحالفات عربية وإسلامية ذات صبغة سياسية وإستراتيجية.

ب- تقدير رئاسة الأركان العامة الإسرائيلىة:
يهتم هذا التقدير بتحليل الطاقات والامكانيات البشرية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية التى تتمتع بها إسرائيل، المتاح منها والممكن بفعل دعم خارجى محتمل، وقدرة قواتها المسلحة على تنفيذ ما تكلف به من قبل القيادة السياسية الإسرائيلىة من أهداف ومهام إستراتيجية، ومطالب التطوير الضرورية والأزمة فى أفرع القتال الرئيسة لكى تكون قادرة على النهوض بمهامها فى ميدان القتال المستقبلى حتى عام

٢٠١٠، وذلك بأقل قدر من الخسائر والاتفاق المالى، وطبقا لجداول زمنية محددة تتناسب مع موارد إسرائيل المالية والتكنولوجية المتاحة حاليا، والتي ستكون متاحة لها فى بداية القرن القادم سواء بإمكاناتها الذاتية أو من موارد خارجية.

ج- تقدير مركز التنبؤات التكنولوجية فى إسرائيل:
يعتبر مسئولا عن تقدير الموقف التكنولوجى والعلمى فى المنطقة (إسرائيل والدول الواقعة فى دائرة مجالها الحيوى) كذلك فى الدائرة العالمية، حاليا ومستقبلا حتى عام ٢٠١٠. وتحديد مطالب إسرائيل من هذه التكنولوجيا فى المجال الأمنى، ومدى إمكانية الحصول على ذلك بالوسائل الممكنة، والمطالب المحتملة نتيجة القيود التى تفرضها الدول الأخرى على أسرارها التكنولوجية، والأساليب المقترحة للتغلب عليها. يدخل فى هذا الإطار الامكانيات التكنولوجية المدنية المتاحة فى المصانع والمؤسسات المدنية، وإمكانية تحويلها للقطاع الدفاعى. وفى المقابل، وعلى نفس المستوى من الأهمية، تقدير ما هو متاح وممكن من تكنولوجيا فى الدول العربية والإسلامية، وما سيكون متاحا لها منها حتى العقد الأول من القرن القادم، وتأثير ذلك على ميدان القتال المستقبلى.

وفى التقدير الإسرائيلى أن الدقائق الأولى من الحرب القادمة، هى التى ستقرر الى حد كبير مسارها ونتائجها. ذلك لأن الخسائر الضخمة المترتبة على عمليات القصف الاستراتيجى المتبادل فى المراحل الأولى من الحرب بواسطة الصواريخ الباليستية والمقاتلات والقاذفات، والمزودة بأسلحة الدمار الشامل، والتى لن تكون قاصرة على الجبهات الأمامية فى مسرح القتال، بل ستمتد الى الجبهات الخلفية حيث المدن ذات الكثافة السكانية العالية، والأهداف الاقتصادية ذات القيمة الحيوية الاستراتيجية، سيكون لها تأثير بدرجة كبيرة على القرارات السياسية والعسكرية التى ستتخذ بعد ذلك طوال فترة الحرب. وهو ما ينبغى أن تجد نظرية الحرب الجديدة له حلولا فى ضوء ما هو معروف عن عدم قدرة إسرائيل على تحمل خسائر جسيمة فى قواها البشرية، ولتمركز معظم أهدافها الحيوية فى المنطقة الساحلية والوسطى، هذا بينما تستطيع الدول العربية تحمل أضعاف ما ستتحمله إسرائيل من خسائر، ثم تواصل التحدى بالاستمرار فى الحرب، وتحويل دفتها لغير صالح إسرائيل، حتى وإن كانت بداية الحرب تشير الى مسارها فى صالح إسرائيل.

خصائص ميدان القتال المستقبلي في النظرة الإسرائيلية:

توصلت الجهات المعنية في إسرائيل بدراسة ميدان القتال المستقبلي الى تصورات خاصة بشكل هذا الميدان وخصائصه، وبالتالي الى توصيات محددة في مجال تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية، وهو ما تمثل في الآتي:

أ- التوسع الكبير في استخدام وسائل النيران:

وما سيترتب على ذلك من كثافة عالية في تواجدها وتغطية إنتاجها النيرانى لمساحات شاسعة من المسرح، وهو ما سيؤدي الى الحد من قدرة الأطراف المتحاربة على المناورة الأفقية والراسية، أو القيام بإختراقات عميقة وبعيدة المدى في الجبهة بغية تحقيق نصر حاسم وسريع. لذلك من المنتظر أن تعدل الأهداف والمهام الإستراتيجية المخصصة للقوات، لكي تعطى أولوية لتدمير قوات الخصم، خصوصاً وسائل نيرانه، وذلك بدلاً من الأولوية التي كانت تعطى في السابق لسرعة إختراق إراضى الخصم الى أعماقه بسرعة، وهو ما كان يؤدي الى إنهيار سريع في دفاعاته واستسلام قواته بأسلحتها وسقوطها كثرة ناضجة في أيدي القوات الإسرائيلية دون أن تتكبد مشقة كبيرة في تدميرها. حيث لن تستطيع القوات الإسرائيلية في المستقبل الاستيلاء على أراضى الخصم دون إحداث تدمير ذو مغزى في قواته ووسائل نيرانه.

ب- تعدد المهام القتالية التي ستكلف بها القوات الجوية:

أفادت الدراسات التي أجريت أنه خلال الـ ٤٨ ساعة الأولى من الحرب، لن يكون بمقدار القوات الجوية الإسرائيلية أن تنفذ جميع المهام القتالية المعقدة التي يتطلبها ميدان القتال المستقبلي في وقت واحد، وأخطرها التعامل مع الصواريخ أرض/أرض المعادية قبل تشغيلها، وفرض السيطرة الجوية من خلال قصف المطارات المعادية وشلها، وتدمير وسائل الدفاع الجوى الأرضية. هذا بالإضافة الى توفير الحماية الجوية لسماء إسرائيل وفوق مناطق عمل القوات البرية، كذلك تقديم المساندة النيرانية للقوات البرية والبحرية الإسرائيلية في عملياتها الافتتاحية، بجانب القصف الاستراتيجي في أعماق دول المساندة العربية لمنع قواتها من التحرك في اتجاه الجبهة لدعم جيوش دول المواجهة.

- وقد حلت إسرائيل هذه المعضلة بتوزيع هذه المهام على النحو التالي:
- ١- إعطاء دور أكبر للصواريخ أرض/أرض (أريحا) في التعامل مع أهداف العمق الثابتة (الأهداف الحيوية ذات القيمة الاستراتيجية مثل مصانع ومستودعات أسلحة الدمار الشامل، ومنشآت الإنتاج الحربي.....الخ).
 - ٢- الاعتماد بدرجة رئيسية على الطائرات بدون طيار المحملة بمواد متفجرة (كأسلحة خمد)، وبطاريات المدفعية وراجمات الصواريخ بعيدة المدى المسلحة بذخائر ذكية في إسكات وتدمير وشل المطارات ووسائل الدفاع الجوي الأرضية (صواريخ أرض/جو ومحطات الرادار)، مع التوسع في استخدام القنابل الارتجاجية من أجل تدمير حظائر المطارات ومراكز القيادة والسيطرة المحصنة ومدارج الطائرات.
 - ٣- تعظيم دور المدفعية في توفير المساندة النيرانية المباشرة للقوات البرية بدلا من القوات الجوية.
 - ٤- استخدام المقاتلات أساسا في تدمير مواقع الصواريخ الباليستية أرض/أرض أينما وجدت، ومتابعة تحركاتها، ومنعها من إطلاق صواريخها، كذلك منع جيوش دول المساندة العربية من الوصول الى جبهة القتال، أو إختراق المناطق الأمنية منزوعة السلاح (مثل منطقة المضائق وشرقها، ومنع القوات المصرية من عبور قناة السويس، كذلك مرتفعات الجولان، ومنطقة الحزام الحدودي في جنوب لبنان). هذا بالإضافة لتأمين السيطرة والحماية الجوية فوق منطقة العمليات. وإعتقادا على الدور الذي ستقوم به (أسلحة الخمد) في تدمير وشل المطارات وكذلك وسائل الدفاع الجوي الأرضية المعادية، فسيكون دور المقاتلات محدد في التعامل مع الأهداف التي لم تتجح أسلحة الخمد في إسكاتها، وذلك باستخدام الصواريخ جو/أرض والقنابل الموجهة ليزريا وحراريا وتلفزيونيا مثل (الصواريخ بوب أي). كما ستعتمد القوات الجوية الإسرائيلية أساليب جذب الطائرات العربية خارج حظائرها المحصنة لتدميرها في معارك جوية باستخدام الصواريخ جو/جو بعيدة المدى (سبارو، بايثون ٤، ٣). وكانت إسرائيل قد نجحت في تدمير حوالي ٨٠ مقاتلة سورية بهذا الأسلوب في الحرب اللبنانية عام ١٩٨٢. كما سيكون للهليكبتر الهجومية المسلحة بالصواريخ الموجهة المضادة للدبابات دور رئيسي في ميدان القتال المستقبلي من خلال التعامل مع الأهداف العسكرية المتواجدة في العمق التعبوي.
 - ٥- أما فيما يتعلق بالعمليات البحرية، فستعتمد القطع البحرية على أسلحة الدفاع الجوي المسلحة بها (مثل الصاروخ باراك)، وطائرات الهليكبتر

المتواجدة فوق القراويطات، والتي تقوم بمهام الاستطلاع البحري وقتال الغواصات، إضافة الى سرب (سى سكان) التابع للقيادة البحرية الإسرائيلية.

ج- كثافة ومناعة التحصينات الهندسية الدفاعية:

عندما قدر الإسرائيليون الشكل المستقبلي لمسرح الجولان، وجدوا أنه سيضم خطوطا متتالية من التحصينات الدفاعية القوية المدعمة بأنظمة موانع كثيفة ومتنوعة ثابتة ومتحركة قد يصل عمقها إلى حوالي ٤٠ كم، بحيث تمتد من خط وقف إطلاق النار في الجولان وحتى ضواحي دمشق. وهو ما يشكل في نظر الإسرائيليين (حائطا حديديا) يصعب اختراقه بسبب إحتلاله بفرق ميكانيكية ومشاة سورية خلفها فرق أخرى مدرعة، تضم في طياتها مئات الدبابات، وآلاف الصواريخ المضادة للدبابات والعربات المدرعة والمدافع وراجمات الصواريخ متعددة المواشير ذات الأعيرة الكبيرة والمدايات البعيدة، مع مئات الآلاف من الجنود.. كل ذلك ينتشر بطول المواجهة والعمق في مساحة من الأرض لا تزيد عن ٣٠٠ كم^٢، وبكثافة قد تصل إلى ١٠٠ وسيلة إنتاج نيران/كم. ويستنتج الإسرائيليون أنه في مثل هذه الظروف ليس من المتوقع أن تتجح القوات الإسرائيلية في استخدام أسلوبها القديم في الاقتراب غير المباشر من أجل تجنب هذه الدفاعات والالتفاف حولها، أو إختراقها في أضعف نقاطها، لكي تصل بسرعة إلى العمق السوري وتهده. وترجع هذه الصعوبة إلى محدودية محاور التقدم وإغلاقها جيدا بواسطة الدفاعات السورية، كذلك صعوبة القيام بعمليات الالتفاف من لبنان كما حدث في حرب ١٩٦٧. ومن ثم فإن البدائل المطروحة أمام القوات الإسرائيلية للتغلب على هذه المصاعب تنحصر في ثلاثة بدائل على النحو التالي:

١- محاولة الالتفاف من الأردن، غرب جبل (أم الدرج) و(إربد)، وعبر نهر اليرموك في اتجاه القنيطرة/قطنا دمشق، والاتجاه الثاني من لبنان عبر مرجعيون - شمال جبل الشيخ - دمشق.

٢- إتباع الأسلوب التقليدي في إختراق الدفاعات، وذلك بالاستعانة بوحدات المشاة والمدركات والمهندسين، وتحت ستر نيران كثيفة من المدفعية والطيران لفترات طويلة، يتم إختراق التحصينات السورية في أضعف نقاطها، ثم الاندفاع والانتشار بأسلوب (المروحة) في عمق الدفاعات في عدة محاور، مع الاستعداد لتعزيز المحاور الناجحة في الإختراق بدفع الاحتياطيات والانساق الثانية في اتجاهاتها. في ذات الوقت الذي تقوم فيه

المقاتلات والهلوكبترات الهجومية والقوات المنقولة جوا بمهاجمة الفرق المدرعة السورية المتواجدة في العمق كاحتياطات تعبوية وإستراتيجية والتي تؤمن إتزان الدفاعات، وذلك بهدف منعها من التحرك لصد إختراقات القوات الإسرائيلية وشن هجمات مضادة. إلا أن الثمن الذي ستدفعه إسرائيل عند القيام بمثل هذا الهجوم من المؤكد أنه سيكون باهظا، خصوصا وأنه من المحتمل أن تبرز مشكلة أخرى أمام القوات الإسرائيلية - تقلق قياداتها كثيرا - تتمثل في مواجهة فرضية إحتمال إتخاذ القيادة السورية قرارا مفاجئا بتحريك أكبر قوة مدرعة ممكنة - قد تصل الى ٣٠٠٠ دبابة ومثلها من العربات المدرعة - ودفعها بسرعة في اتجاه الجنوب الغربي (طبرية - الناصرة - جبل الكرمل - حيفا) ثم مواصلة تقدمها داخل إسرائيل في منطقة أصبع الجليل وغربها وتدمير ما بها من أهداف إستراتيجية، والتمسك بها أو الانسحاب منها بعد ذلك. ومن أجل صد الهجوم الإسرائيلي المتوقع ستعتمد سوريا بشكل رئيسي على الأسلحة الصاروخية المضادة للدبابات ونيران المدفعية وراجمات الصواريخ - والمتواجدة بكثافة في الدفاعات حول دمشق من أجل صد إختراق المدرعات الإسرائيلية.

٣- توجيه ضربة نووية تكتيكية (من نصف كيلوطن - ٢ كيلوطن) ضد أخطر التجمعات العسكرية السورية، بحيث تغلق جزءا من جبهة الجولان بعد تدمير القوات السورية فيها، وبما يسهل على القوات الإسرائيلية الاندفاع في باقي محاور الجبهة السورية.

وهذه المشكلة لا تتفرد بها هضبة الجولان وحدها، فقد تواجه إسرائيل أوضاعا مماثلة في سهل الأردن عندما تعزز قوات عراقية أو سعودية، كذلك في منطقة المضائق في سيناء وشرقها، مع فارق واحد عن الجبهة السورية حيث سيكون الانذار متاحا لإسرائيل بالنسبة لتقدم أية قوات عراقية أو سعودية في إتجاه أي من سوريا أو الأردن، كذلك سيتوافر لإسرائيل الانذار عند تحول القوات المصرية من الدفاع غرب القناة الى سيناء، إلا أن المشكلة التي ستواجه إسرائيل ستبرز إذا ما اضطرت للقتال على هذه الجبهات الثلاث أو جبهتين في وقت واحد، وهنا لا مناص أمام القيادة الإسرائيلية عن اللجوء الى أحد خيارين:

١- تبني الدفاع في إتجاه الأردن ومصر، مع توجيه ضربة وقائية في إتجاه سوريا بمعظم الجيش الإسرائيلي.

٢- توجيه ضربات نووية تكتيكية ضد التهديدات القادمة من مصر وسورية، لتجميد وتدمير القوات المعادية في هذين الاتجاهين، مع توجيه ضربة وقائية ضد التهديد القادم من الأردن.

د- زيادة أهمية القتال الليلي:

يعتقد العسكريون الإسرائيليون أن القتال في مسرح العمليات المستقبلي سيكون على مدار الساعة (٢٤ ساعة متواصلة). وهو ما يفرض على القوات الإسرائيلية أن تحسن مهاراتها فيما تتميز به من قدرة على القتال الليلي بهدف مواصلة الضغوط على العدو، وتحقيق إنجازات ذات مغزى ليلا يمكن استثمارها نهاراً، خصوصاً في مجال القتال الجوي، وهو ما يتطلب تزويد معدات وأسلحة القتال بأجهزة القتال الليلي، والقوات بمعدات الرؤية الليلية، وتكثيف تدريب القوات على القتال ليلاً.

هـ- التوسع في استخدام الذخائر الذكية:

أثبتت حرب الخليج الثانية أن الاتجاه المستقبلي في تطوير الأسلحة والذخائر ينجح نحو أجيال جديدة من الذخائر الذكية الموجهة ذاتياً عن بعد. لذلك أعطت إسرائيل أولوية لتطوير هذا النوع من الذخائر Smart ammunition، وذلك على حساب تطوير أنظمة إطلاق Platforms جديدة وكثيرة التكلفة. وذلك لما تتميز به هذه الذخائر من دقة عالية في الاصابة، وبما يؤدي الى تقليص فترة الاشتباك نتيجة السرعة في تدمير الهدف بأقل عدد من الذخائر. كما سيرز على المستوى التكتيكي والتعبوي الدور الأساسي الذي ستلعبه المستشعرات المحمولة جواً أو المسيطر عليها عن بعد، وأنظمة الرؤية الأمامية بالأشعة دون الحمراء والحرارية، وأنظمة البحث والاستطلاع بما فيها الرادارات المتنوعة الاستخدام، والأجهزة الكهروبصرية، ومتتبعات الأهداف المتحركة، والمستشعرات الإلكترونية التي تمكن من تجنب المفاجأة التكتيكية، ورصد مناورات وتحركات الخصم، وتمييز الحقيقي فيها عن الخداعي. كذلك سيكون للطائرات بدون طيار الموجهة، والأنظمة التسلحية التي تدار من بعد، والأنظمة الصاروخية جو/أرض التي تطلق من خارج مدى الدفاعات الجوية الأرضية، وذخائر المدفعية الموجهة بالليزر أو بالموجات المليمترية (بما في ذلك قذائف الهاون الإسرائيلية ميرلين) دور واسع في الحرب القادمة، وبما يترك أثراً فورياً على تكتيكات الحرب البرية. وقد اهتمت إسرائيل بتطوير إنتاجها في هذا الميدان في ثلاث اتجاهات:

١- الطائرات الروبوتية (UAV) Unmanned aerial vehicle: وهى أنظمة جوية مُسيّرة بدون طيار تستهدف إسرائيل إستخدامها فى مهام أوسع بكثير من مهام الرصد والاستطلاع وإدارة النيران التى تقوم بها الطائرات بدون طيار التقليدية. بحيث تشمل مجالات الحرب الإلكترونية، والهجوم الدقيق بهدف تدمير الدفاعات الجوية والمطارات المعادية. كما تسعى إسرائيل لاستغلال خبراتها فى مجال الذكاء الصناعى من أجل الدمج فى هذه الطائرات بين القدرة على تمييز الهدف وتحديد بياناته والتوجيه الذاتى نهاراً وليلاً وفى الأحوال الجوية السيئة، ثم تدميره بما تحمله من مواد متفجرة. ومن شأن نجاح إسرائيل فى ذلك أن توفر مقاتلاتها وطياريتها لمهام قتالية أخرى. ويتوقع الإسرائيليون أن ينجحوا قريباً فى إطلاق هذه الطائرات الروبوتية من سفن أو طائرات نقل. وستتمكن هذه الطائرات الروبوتية فى المستقبل من تنفيذ مناورات جوية يتولد عنها قوة معاكسة للجاذبية بمقدار ١٨ ضعفاً، كما سيكون بمقدورها أن تحلق بسرعة ١٨ ماخ (أى أكثر من ١٣ ألف ميل/ساعة وبما يساوى ستة أضعاف سرعة الصوت). وسيتم السيطرة عليها من محطات أرضية أو جوية بواسطة مناضير تبدو الصور داخلها بشكل ثلاثى الأبعاد. كذلك ستتمكن هذه الطائرة من إطلاق النار فى جميع الاتجاهات فى ذات الوقت، وبذلك ستكون منيعة بدرجة كافية. ومن أجل إطالة زمن عمل الطائرة الروبوتية سيتم تجديد طاقتها بواسطة حزمة طاقة يتم توجيهها نحوها بالأمواج الميكروية، وبما يمكن أن يؤدى إلى بقائها فى الجو بشكل شبه دائم. وفى هذا المجال تهتم إسرائيل أيضاً بتطوير طائرات هليكوبتر عمودية الإقلاع بدون طيار (تقوم بهذا التطوير شركة مازلات للصناعات الحربية)، بحيث تكون قادرة من خلال التحكم فيها عن بعد على قصف مواقع العدو الأمامية، كما يمكن إقلاعها من قطع بحرية لاستطلاع الغواصات المعادية وقتالها.

٢- الصواريخ والقنابل الموجهة:

ستعتمد القوات الإسرائيلية فى قتالها المستقبلى على تشكيلة واسعة من الذخائر الموجهة عن بعد معظمها من إنتاج مجمع الصناعات الحربية الإسرائيلية، تشمل النوعيات الآتية:

أ- الصواريخ جو/جو: منها المتعلق بالقتال التلاحمى فى المدى القصير (١٥ - ٢٠ كم)، وبعيدة المدى (٦٠ - ٨٠ كم). أما من حيث التوجيه

فستتواجد صواريخ موجهة راداريا، وأخرى موجهة بالأشعة تحت الحمراء مثل (أمرا، سبارو، سايدوندر، شفيرير) الأمريكية، (ماجيك) الفرنسية، و(بايثون ٣، ٤) الإسرائيلية. وبذلك سيكون في مقدور المقاتلات الإسرائيلية - وبمساعدة طائرات الإنذار المبكر E2C - أن تشتبك مع المقاتلات المعادية فور إقلاعها من قواعدها الجوية، من ثم فإنه ليس من المتوقع أن يدور قتال جوى بالمعنى المفهوم Dog fighting.

ب- الصواريخ جو/أرض: منها الموجه حراريا مثل (بوب آي)، والموجه تلفزيونيا مثل (لوز)، والنظام الصاروخي (يوريل فيست) وهو نظام محسن للنظام الأمريكي (شرايك) تنتجه إسرائيل ليستخد في قصف الرادارات المعادية، بالإضافة للصاروخ الأمريكي (هارم)، كذلك الصواريخ (هيل فاير-٢) الأمريكية، والصاروخ (إيه.جى.إم) الأمريكي.

ج- القنابل الموجهة: بتحويل قنابل الطائرات العادية زنة ٥٠٠ رطل، ١٠٠٠ رطل، ١٥٠٠ رطل، ٢٠٠٠ رطل، إلى قنابل موجهة، وذلك بتزويدها بأجهزة توجيه حرارية مثل القنبلة (عوفر)، والموجهة تلفزيونيا مثل القنبلة (بيراميدز)، والموجهة ليزريا مثل القنبلة (جيوليتين).

د- القنابل الارتجاجية: لتدمير حظائر الطائرات والمستودعات ومراكز القيادة المحصنة، بسبب ما ينتج عنها من موجة انفجارية ذات ضغط فوقى يصل حوالى (٢٠-٣٠) ضغط جوى، وفي دائرة نصف قطرها ٤٠ متر يتم فيها أيضا إبادة كل الأفراد في دائرة تأثير الضغط. هـ- القنابل العنقودية: والتي تستهدف قتل أكبر عدد من الأفراد والمدروعات من خلال انفجارها في الجو، وقد طورت إسرائيل قنبلة طراز TAL-1,2، يمكنها أن تنتشر ما بين ٢٧٠ الى ٣١٥ قنبلة كل منها يزن ٥٠٠ جرام تحوى ٤٠٠ جرام مفرقات، وذلك في مساحة ٥٣ ألف متر مربع.

و- الصواريخ جو/سطح، ووسطح/سطح: ضد سفن السطح المعادية طراز (جبرائيل ٣، ٤، إس إس) الإسرائيلية ذات مدى ٢٠٠ كم، وتصل سرعة الصاروخ (جبرائيل-٤) الى ٨ ماخ باستخدام التوجيه الرادارى الايجابى، بالإضافة للصواريخ (هاربون) الأمريكية، و(اكسوسيت، م م ٤٠) الفرنسية، و(س سكوا) البريطانية.

ز- الصواريخ أرض/أرض: بالنسبة لإسرائيل فهناك الصاروخ قصير المدى (لانس) مدى ١٣٠ كم ووزن الرأس ٢٢٥ كجم، والصواريخ البالستية أريحا-١ (٦٠٠ كم) ويحمل رأس مدمرة وزنها ٤٥٠ كجم، وأريحا-٢ (١٥٠٠ كم) ويحمل رأس مدمرة وزنها ٤٥٤ كجم، وأريحا-٣ (٢٧٠٠ كم)، وشافيت (٤٥٠٠ كم، ٧٥٠٠ كم) ومعظمها قادر على حمل رؤوس فوق تقليدية. أما بالنسبة للدول العربية فستظهر في الميدان المستقبلي بجانب الصواريخ الروسية سكود-سى (٦٠٠ كم) الصواريخ (س-س-٢١ و ٢٣ و ٢٤)، والصينية (م-٩ و إس إس-٣، ٢) والكورية (نودونج)، والأرجنتينية (كوندور-٢) والتي تتصف بدقة عالية ومدى يتراوح ما بين ٣٠٠ كم و ١٠٠٠ كم. هذا بالإضافة لصواريخ مضادة للصواريخ طراز (حيثس-٢٠١) الإسرائيلي، و(الباتريوت، هوك) الأمريكية، و(إس-٣٠٠) الروسية. ومن أبرز التطورات المتوقعة في مسرح القتال المستقبلي استخدام صواريخ بالستية ذات رؤوس متعددة، وهو ما يصعب عملية التعامل معها بواسطة الأسلحة المضادة ويجعلها أكثر تعقيدا. ذلك لأن الإكتشاف والتحديد مبنى أساسا على خط مرور الصاروخ الأم قبل انفصال المركبات المتعددة التي يحملها الصاروخ (سواء كانت نووية أو تقليدية)، حيث بانفصالها يتجه كل منها الى هدف مستقل، وبالتالي تنشأ الصعوبة في الإكتشاف والتحديد ومن ثم الانذار المبكر عنها، مما يؤثر على استعداد القوات المكلفة بصد الهجوم.

لذلك تطورت في المقابل نظم الانذار المبكر لتجابه الوقت المحدود المتاح للانذار بقدوم الصاروخ المعادى لإستعداد القوات المكلفة بالرد، وكذلك إنذار الحواسيب الإلكترونية وإمدادها بالمعلومات للبدء في الاشتباك مع العدو. لذلك ينتظر في ميدان القتال المستقبلي استخدام أجهزة رادار أرضية ومحمولة جوا موزعة في أنساق في الاتجاهات المحتملة لاقترب الصواريخ المعادية، منها رادارات كشف ما وراء الأفق (OTH) لكشف الصواريخ على الارتفاعات العالية جدا. كذلك رادارات محمولة في طائرات تعمل بنظام المصفوفات التي تقوم بالمسح الإلكتروني في الاتجاهين الرأسى والافقى معا. في قطاع لا يتعدى ١٢٠ درجة، وحيث يتم نقل المعلومات مباشرة الى مراكز القيادة والسيطرة الأرضية.

كذلك سيتم الاعتماد بدرجة كبيرة في كشف الصواريخ المعادية على أقمار الانذار المبكر، حيث يتم تجهيز هذه الأقمار بمستشعرات تحت الحمراء

ومعدات ملائمة لبيت ما تجمعها من معلومات الى المحطات الأرضية المختلفة من خلال أقمار الاتصالات، ذلك لأنه من المستحيل تمويه أو إخفاء عملية إطلاق الصواريخ لكونها تنفث كميات ضخمة من غازات العادم عند إطلاقها، حيث يمتص الغلاف الجوى الاشعاعات تحت الحمراء المنطلقة منها والتي تلتقطها مستشعرات نظم الإنذار المبكر الموجودة فى أقمار الإنذار المبكر الأمريكية التى ترسلها الى محطات المعالجة فى مركزى (باكلى) بولاية كلورادو فى الولايات المتحدة، و(دوميرا) فى أستراليا ومنها الى البنتاجون فى واشنطن، ثم الى تل أبيب.

وقد تمكنت إسرائيل أخيراً من الحصول على قناة معلومات مباشرة الى مركز (باكلى) دون المرور على البنتاجون. ومن المتوقع أن يستخدم مستقبلاً الأقمار ذات المستشعرات المتعددة وهى أكثر حساسية فى التقاط الأشعة تحت الحمراء المنطلقة عند إطلاق الصاروخ. وسوف يكون فى مقدور أقمار المستقبل للإنذار المبكر التمييز بين الأهداف عن طريق قياس أطوال الموجات التى تنفثها الأهداف، حيث سيتمكن قمر المستقبل من التفرقة بين مختلف أنواع المحركات النفاثة والصاروخية، ورؤية الأهداف وتحديد نوعها من خصائص الاشعاعات المنعكسة على سطح هيكلها. وسيكون للحواسيب الإلكترونية (سوبر كمبيوترز) دوراً هاماً فى إستكمال الصورة من تحليل المعلومات وعرضها فى الوقت المناسب، وكذلك إتخاذ الاجراءات المضادة آلياً لمجابهة مثل هذه التهديدات المميّنة فى زمن لا يتعدى ١-٣ دقيقة من لحظة إطلاقها بواسطة العدو.

ح- الصواريخ (كروز) الطوافة: وهى المزودة بحاسب الكترونى مدون به جميع البيانات الطبوغرافية الخاصة بالمنطقة حتى يمكن للصاروخ أن يتجنب جميع العوائق الأرضية المتواجدة فى خط طيرانه حتى يصل الى هدفه على مسافة حوالى ٢٠٠٠-٣٠٠٠ كم بنسبة إصابة تتعدى ٩٠%. وتتعاون إسرائيل مع تايوان لتطوير هذا الصاروخ، وتفيد مصادر المعلومات أن إسرائيل حققت طفرة واسعة فى هذا المجال، ليكون مماثلاً للصاروخ الأمريكى كروز طراز (توماهوك).

ط- دانات مدفعية وصواريخ موجهة: حيث يتم تحديد أهداف المدفعية بواسطة أشعة الليزر التى تطلقها طائرات صغيرة بدون طيار تحلق فوق منطقة العدو، وبواسطة كاميرات مثبتة فيها تنقل صورة المعركة بالكامل الى مراكز إدارة نيران المدفعية المزودة بمدافع

وراجمات صواريخ مسلحة بذخائر موجهة أو طابقات إقترابية (كوبرهيد) تزيد درجة الفعالية من ٣ الى ١٠ مرة عن الذخائر العادية (مثال: بمعدل نيران تطلق فيه بطارية مدفعية قذيفة موجهة واحدة (كوبرهيد) في الدقيقة، تستطيع هذه البطارية أن تدمر حوالى ٦٠ دبابة في الساعة على مسافة ١٦ كم فيما لو نجحت ٥٠% فقط من القذائف فى إصابة أهدافها). هذا بالإضافة لاستخدام نوعيات أخرى من الذخائر الموجهة فى مدفعية الضرب غير المباشر والصواريخ المضادة للدبابات ذاتية التوجيه إما بالأشعة تحت الحمراء، أو الموجهة بالموجات المليمترية. الى جانب زيادة مدى ذخائر المدفعية وراجمات الصواريخ حتى ٨٠ كم سواء بالدفع الصاروخي، أو بالذخيرة المطولة كاملة العيار ذات القاعدة الباقية بالنسبة للعيار ١٥٥ مم، وتحميل دانات المدفعية وصواريخ الراجمات بالغام وقنبيلات موجهة مضادة للدبابات ومضادة للأفراد يجرى تفجيرها فى الجو فوق مناطق تركز الأهداف المطلوب قصفها (خصوصا تجمعات المدرعات فى مناطق تركزها وعلى خطوط إنتشارها استعدادا للهجوم) وذلك حتى مدى ٢٠ كم.

٣- التوسع فى استخدام أسلحة الطاقة الموجهة:

وأبرزها أشعة ليزر بأنواعها، والذرات المشحونة، والذرات المتعادلة، والتي ستستخدم ليس فقط فى إكتشاف الأهداف المعادية وتحديد بياناتها، ولكن أيضا كأسلحة قتال. فمن المتوقع- مثلا - أنه سيصبح بالإمكان تجديد الطاقة على العمل لدى المقاتلات العاملة بدون طيار بواسطة حزمة من الأشعة يتم توجيهها نحوها بالأمواج الميكروية وبما يمكن من بقاء الطائرة فى الجو بشكل شبه دائم. كذلك ستكون من المهام الأساسية لأجهزة الليزر وغيرها من أجهزة الطاقة الموجهة، تدمير شبكة إتصالات العدو وأجهزة الإلكترونية التي يستخدمها فى أنظمتها التسليحية. كما سيتم تحميل أجهزة الليزر فى طائرات بوينج ٧٤٧ من أجل إنتاج أشعة قوية قادرة على تفجير الصواريخ المعادية فى الجو بعد مغادرتها منصات إطلاقها، لذلك سيدخل الليزر ضمن النظام المضاد للصواريخ البالستية الذى يشمل الإنذار المبكر باستخدام الأقمار الصناعية وصواريخ الاعتراض المركبة على السفن. هذا بالإضافة لاستخدامات أشعة ليزر فى تعمية وقتل الافراد فى ميدان القتال المستقبلى. وقد تبرز فى المستقبل إستخدامات إضافية لأشعة الليزر، منها إعتبارها مصدر بديل يمكن إمداد مركبات القتال به عوضا عن الوقود

التقليدى (وهو ما تجرى عليه تجارب حاليا)، وبالتالي ستتحرر الجيوش الميدانية من قيود الامداد التقليدى بالوقود والتي تتطلب طوابير طويلة من الشاحنات وخزانات الوقود التي تتحرك خلف القوات، وهو ما سيعيد إنقلابا فى النظام اللوجيستى للجيوش. كذلك من الاستخدامات المتوقعة لأشعة الليزر إضاءة ساحة القتال، وهو ما سيتطلب من الأفراد إستخدام واقيات للعيون على خوذاتهم سيتم تزويدها بشاشة تعرض على الجندى مشهد ساحة القتال بكل ما فى ميدان الرؤية من أهداف معادية، مأخوذا من مستشعرات متصلة بشبكة الاتصالات العامة. وسيسمح للجندى من خلال وحدة اليكترونية صغيرة يحملها أن يستدعى مزيدا من التفاصيل على شاشته، أو التتقل ما بين صورة هدف الى هدف آخر، وتحديد بياناته ثم توجيه أسلحته ضده بدقة أكثر بمجرد توجيه نظره نحو الهدف الذى يقرر تدميره. حيث يتولى هذا الجهاز تحديد مسافة واتجاه الهدف، وبواسطة نظام ملاحى دقيق يتم تحديد موقع الهدف، ومن ثم تغذية المعلومات الضرورية الى السلاح. كما يمكن أيضا تعليم مركبات العدو التى تمر فى منطقة ما بمؤشرات الكترونية تسمح بتعقب أماكن سيرها وتحديد مواقعها لتوجيه الصواريخ المباشرة والغير مباشرة نحوها فيما بعد. ولن تتمكن فى المستقبل سفن السطح المعادية فى البحر من الصمود أمام هجوم بأشعة الليزر يوجه ضدها من أقمار صناعية أو طائرات فى الجو.

٤- خوض حرب نظم المعلومات:

تقوم استراتيجية حرب نظم المعلومات على إفتراض أن نظم المعلومات الإلكترونية ستكون المستهدفة فى المقام الأول فى ساحة القتال المستقبلية، لأنها صارت القوة الدافعة ليس فقط فى المجال العسكرى بما تحويه هذه النظم من معلومات كاملة غاية فى السرية عن البنية العسكرية للدول، ولكن أيضا البنية الإقتصادية لها وذات التأثير القوى على مسار الحرب. لذلك برز الدور الحيوى لشبكات المعلومات والأقمار الصناعية والمراكز الفضائية وشبكة إنترنت العالمية.

والتوصيف الدقيق لما يسمى بحرب نظم المعلومات يعنى أنها ستكون معارك تستهدف السيطرة أو الاستيلاء على مقدرات المعلومات الإلكترونية لدولة العدو، والتحكم فى شبكاته. لذلك فإن الهجوم فى هذا المجال سيحاول تعطيل أو إعطاب (السوفت وير) فى شبكات كمبيوتر العدو، مع إغلاق خطوط إتصالاته الدوليه، مما يؤدى الى نشوء حالة من الفوضى تسد امامه منافذ الربط العسكرى، وتعطيل أسلحته العاملة الكترونيا، وشمل شبكة

إتصالاته الخاصة بمراكز القيادة والسيطرة على المستويات المختلفة. وبذلك تقع الصدمة الاستراتيجية المطلوبة لقيادات العدو، وبما يؤدي الى توقف وشل عمل وتفكير قياداته السياسية والعسكرية أثناء الحرب. وليس من الضروري في هذه الحرب أن يتحقق النجاح التام لها، فإن السيطرة الجزئية أو المؤقتة لتدفق المعلومات سيساعد على تعمية العدو وتحويله الى حالة (إغماء الكتروني) تحقق الانتصار بأقل قدر من الخسائر.

وكوسيلة لاختبار قوة المقاومة ضد هجوم الكتروني معادي، فقد قامت وكالة الدفاع عن نظم المعلومات DISA والتي تم إنشائها حديثا في الولايات المتحدة - ومقرها أرلنجتون بولاية فرجينيا - بتمثيل عملية هجوم الكتروني معادي ضد نظم المعلومات الأمريكية، فكانت النتيجة أن تمكن الفريق القائم بالتجربة من وضع أيديه على نحو ٨٨% من مجمل ٨٩٠٠ جهاز كمبيوتر يتبعون البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية)، وبغير أن يلاحظهم العاملون على هذه الأجهزة في وزارة الدفاع الأمريكية أو يحددوا مواقعهم، وإن كانوا بالملاحظة قد تتبعوا ٤% فقط. وفي عام ١٩٩٤ تم رصد ٣٥٠ حالة اختراق لأجهزة الكمبيوتر في البنتاجون، وهو الأمر الذي أصبح يشكل كابوسا لرجال الأمن القومي الأمريكي بالنظر لاعتماد جميع المؤسسات الدفاعية والمخابراتية الأمريكية بشكل كلي على أجهزة الكمبيوتر في تصميم الأسلحة وتوجيه الصواريخ وتعبئة الاحتياط، وانتشار الجيوش والأساطيل الجوية والبحرية في أنحاء العالم، ووضع خطط العمليات والتدريب عليها، كذلك الامداد اللوجيستي بكافة أنواعه .. وحتى مراتب الأفراد، وحيث يوجد أكثر من ١٥٠ ألف كمبيوتر في الجيش الأمريكي مربوطة بشبكة إنترنت. ولم يقتصر الأمر على النواحي العسكرية فقط بل شمل أيضا مجال الطاقة التي تغذي القواعد العسكرية ضمن الشبكة الكهربائية الرئيسية للبلاد. ومن ثم فإن أي توقف أو تدخل على أجهزة الكمبيوتر في الشبكات المدنية - ناهيك بالطبع عن الشبكة العسكرية - فإن الآلة العسكرية الأمريكية كلها من الممكن أن تتوقف بدورها أو تصاب بالشلل كليا أو جزئيا. ويعترف العسكريون الأمريكيون بأنهم رغم كونهم الأكثر في العالم اعتمادا على التكنولوجيا في مجال المعلومات، فقد وجدوا أنفسهم منغمسين بعمق أكبر في وضع معقد جدا ومحير. فإمامهم ضرورة إيجاد وتطوير استراتيجية حرب جديدة، حرب الكترونية فضائية تسمى (سايبير سبيس)، ذات هدفين أحدهما هجومي ضد شبكات معلومات العدائيات المفترضة (والتي لا تقتصر فقط على روسيا والصين وكوبا وإيران، ولكن تشمل أيضا دولا حليفة للولايات المتحدة مثل فرنسا)، أما الهدف الثاني فهو دفاعي يستهدف وقاية أنظمة المعلومات

الأمريكية من الهجمات الإلكترونية المعادية، والتي ليست بالضرورة أن تكون من قبل دول أخرى، بل قد تأتي من قبل منظمات إرهابية تعمل لحسابها أو لحساب دول أخرى.

وكانت معلومات قد تسربت من داخل أحد الاجتماعات المختصة بهذه المهام الدفاعية، ذكر فيها الأدميرال ويليام ستودمان أن حرب نظم المعلومات قد تستهدف ليس فقط المعلومات العسكرية، ولكن أيضا نظم المعلومات المدنية المختصة بالأحوال المالية في أمريكا مثل البورصة وسوق الأوراق المالية، والضرائب، وحسابات البنوك الكبرى والشركات، ومراكز بحوث التكنولوجيا الحيوية والميكروالكترونيك، وهو ما يمكن أن يعرض الولايات المتحدة للخراب من غير شن حرب عليها.

ن- الاستخدام المحدود أو الموسع للأسلحة النووية:

لاستبعد إسرائيل استخدام الأسلحة النووية في مسرح العمليات المستقبلية، على الأقل من جانبها إذا ما تعرض كيانها لخطر حقيقي لا تستطيع إنقاؤه بأسلحتها التقليدية. لذلك تتوقع الدراسات الأمنية المستقبلية التي جرت في المراكز والمؤسسات البحثية المعنية بالمسائل الأمنية أنه إذا ما تعرضت إسرائيل لهجوم عربي على أكثر من اتجاه استراتيجي من قبل أكثر من دولة عربية، فقد تضطر لاستخدام أسلحتها النووية بشكل محدود أو موسع. وما قد يترتب على ذلك من ردود فعل عربية عنيفة ستتمثل في شن هجمات كيميائية وبيولوجية بكل ما سيتبقى في أيدي العرب من صواريخ وطائرات ووسائل أخرى، وهو ما سيكبد إسرائيل خسائر بشرية ومادية جسيمة قد تكون خارج التوقعات المحسوبة.

لذلك من المتوقع أن تتدرج إسرائيل في استخدام ما لديها من أسلحة نووية، إعتباراً من القنابل النيوترونية الصغيرة (مينى قنبلة) التي لا تحتاج إلا لجرام واحد من التريتيوم (الهيدروجين الثقيل) والتي يمكن أن تؤدي إلى إبادة الأفراد والأجهزة الإلكترونية دون تدمير الأسلحة والمباني والمنشآت في مساحة من ١٥-٢٠ كم^٢. وقد توصلت إسرائيل إلى تطوير هذه القنبلة، ويمكنها استخدامها في الاتجاهات الاستراتيجية التي تريد إغلاقها حتى تنفرغ للقتال بقواتها التقليدية في مناطق أخرى. وتدرس إسرائيل إنتاج جيل جديد من القنابل النووية (يجرى الآن دراسات بشأنها في معمل لورانس ليفرمور بكاليفورنيا) يعمل بنظرية الاندماج النووي (القنبلة الهيدروجينية) تعادل قوتها ١٠٠٠ طن، ويتم توجيهها بأشعة الليزر التي ستحدث بدورها انفجارات نووية حرارية. كما يجري استخدام الهيدروجين الصلب الذي تفوق

قوته التدميرية المتفجرات التقليدية بنحو ثلاثين مرة. وتفيد المعلومات الأولية عن هذه القنبلة أنها تتمتع بمزايا عسكرية تتمثل في أنه لا ينبعث منها كميات كبيرة من الإشعاع كالقنابل الانشطارية.

وقد يتطور استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية طبقا لرد الفعل العربى على الصعيد الأمنى باستخدام أسلحة نووية تكتيكية (ذات قدرات من نصف كيلوطن وحتى ٥ كيلوطن). أما إذا تطور الموقف الى حدوث عمليات تدمير شامل داخل إسرائيل، فقد تلجأ الى استخدام أعيرة أكبر (١٥ - ٢٠ كيلوطن) ضد المدن العربية والأهداف الحيوية الهامة مثل السدود وحقول النفط .. الخ. ومما يشجع إسرائيل على التلويح باستخدام السلاح النووى، أن هذا الأسلوب نجح فى الضغط على الولايات المتحدة لكى ترسل لإسرائيل إحتياجاتها العسكرية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ بواسطة جسر جوى أقامته واشنطن على وجه السرعة بينها وبين إسرائيل عبر جزر الأزور فى المحيط الأطلنطى، وذلك بمجرد أن أعطت جولداماير رئيسة وزراء إسرائيل آنذاك أوامرها برفع درجة إستعداد ١٣ سلاح نووى، وتعهدت أن ترصد الولايات المتحدة ذلك. وفى هذا الصدد يقول الخبير الاستراتيجى الأمريكى المعروف (الفين توفلر): "إن السلام فى الشرق الأوسط خرج من رحم القنبلة النووية الإسرائيلية".

ولما كانت إسرائيل مدركة أن إستخدامها للأسلحة النووية ضد الجيوش العربية من الممكن أن يؤثر عليها بالنظر لقرب المسافات بينها وبين الدول العربية، فقد تطلب ذلك من المسؤولين الإسرائيليين السعى نحو تحصين أنظمة تسليحها وأهدافها الحيوية من آثار الانفجارات النووية التى قد تتسبب فيها، خصوصا النبضات الكهرومغناطيسية الناجمة عن هذه الانفجارات، والتى من شأنها تعطيل استخدام إسرائيل لجميع أنظمتها الإلكترونية. لذلك تفيد المعلومات قيام مؤسسة (روفانيل للبحوث والتطوير الحربى) فى إسرائيل باستخدام المقلدات لدراسة تأثير هذه النبضات الكهرومغناطيسية وإيجاد سبل الوقاية منها. خصوصا بعد أن أثبتت الدراسات التى أجريت فى الولايات المتحدة أنه يمكن لانفجار نووى واحد فقط على إرتفاع ٢٠٠ ميل فوق ولاية نبراسكا الأمريكية مثلا أن يؤدى الى تخريب كافة شبكات الاتصال والأنظمة الإلكترونية عبر الولايات المتحدة كلها. كما يمكن (للنبض) الناجم عن مثل هذا الانفجار أن يضعق كل متر من شريط الكهرباء الأمريكى بقوة تعادل ٥٠ ألف فولت. لذلك خصصت وزارة الدفاع الإسرائيلية ميزانية خاصة لدراسة وسائل تحصين أهدافها الحيوية ومنشأتها الدفاعية، وأنشأت لذلك ما

أطلق عليه (المختبر الإسرائيلي لدراسة النبضات الكهرومغناطيسية) والذي يستخدم المقلدات في إجراء دراسات.

٦- الدفاع ضد الأسلحة الكيماوية والبيولوجية:

في مواجهة احتمال تعرض إسرائيل لهجمات بأسلحة دمار شامل كيماوية وبيولوجية من قبل الدول العربية في الحرب المقبلة، فقد تحسبت لذلك بتكثيف جهودها في مجال تطوير وسائل دفاعية ضد هذه الأسلحة، خصوصا فيما يتعلق بتزويد أفرادها بجرعات مضادة للسموم الكيماوية والبيولوجية Anti-dots، ومعدات تنقية الجو من الغازات، بحيث يتم تركيبها على أنظمة التسليح المختلفة وفي ملاجئ الأفراد. وقد خصصت إسرائيل بالفعل ميزانية خاصة لهذا البعد الدفاعي ضد أسلحة الدمار الشامل، وذلك لضمان استمرار احتفاظ قواتها المسلحة بقدراتها القتالية رغم تواجدها في بيئة ملوثة كيماويا وبيولوجيا. من هذه الإجراءات الدفاعية الاستخدام المكثف لوسائل كشف الهجمات الكيماوية والبيولوجية المعادية، وتوفير معدات الوقاية الفردية والجماعية، بالإضافة لعمليات تطهير الأفراد والمعدات والأسلحة والأرض. وقد أثمرت الجهود الإسرائيلية في هذا المجال إبتكار وسائل دفاعية جديدة .. منها محقنة محلية الصنع يمكن للأفراد استخدامها لحقن أنفسهم ضد آثار هجوم كيماوي أو بيولوجي، وأقراص جديدة لدعم المناعة الفردية ضد المواد الكيماوية والبيولوجية، وذلك بعد تخليصها من المكونات التي تسبب آثارا جانبية (كالتى لحقت ببعض جنود التحالف في حرب تحرير الكويت نتيجة تناولهم مثل هذه الأقراص قبل إجراء تجارب كافية عليها). كما تخصص القوات الإسرائيلية وقتا كافيا في مشروعاتها ومناوراتها التدريبية للعمل تحت ظروف هجمات كيماوية وبيولوجية معادية، وتجري كذلك للأفراد طوابير سير طويلة (٥كم) باستخدام مهمات الوقاية. كذلك تم إعداد المستشفيات ومراكز العلاج الطبي لاستقبال أعداد ضخمة من العسكريين والمدنيين المحتمل إصابتهم بسبب هذه الهجمات. كما تم في إطار إعداد الدولة والشعب للحرب توزيع ٤ مليون قناع واقى على السكان في إسرائيل (بنسبة ٨٨% من سكانها).

التطور الواسع في أنظمة التسليح التقليدية:

لا زالت الأسلحة التقليدية تعتبر حاليا وفي المستقبل الوسيلة الرئيسية إبتلية متطلبات الأمن القومي لجميع الدول، لذلك سيشهد ميدان القتال المستقبلي تطورات كثيرة وحادة في نظم هذه الأسلحة من أجل توصيل

الجيش بسرعة الى أعماق أبعد عند العدو، وبدرجة تعرض أقل مع توجيه ضربات بدرجة أعنف، خصوصا مع توافر أنظمة تسليح تمكن القوات من القتال عن بعد، وبحيث يدار الصراع المسلح بصفة مستمرة ولمدد طويلة وتحت مختلف الظروف ليلا ونهارا وفي أحوال الرؤية الرديئة، خاصة بعد تكامل أنظمة التسليح مع منظومات المعلومات والقيادة والسيطرة والاتصالات والحواسب الآلية والذكاء الصناعي، والتي تمنع وقوع ما يطلق عليه (ضباب الحرب)، وتنقله الى الخصم. وتشمل العناصر الرئيسية للأسلحة التقليدية الآتية:

أ- الأسلحة الصغيرة:

ستبرز زيادة الكثافة النيرانية للأسلحة الصغيرة، وزيادة مداها المؤثر مع زيادة دقتها، وظهور بنادق مجهزة بقاذف قنابل مضاد للدبابات، مع ظهور رشاشات كبيرة العيار حتى ١٠٠ مم مضادة للأفراد والدبابات، وزيادة عيار القاذف الفردي المضاد للدبابات مع زيادة المدى والقدرة على الاختراق في الصلب، بالإضافة لتتبع الذخيرة لتكون ضد الأفراد والمركبات المدرعة.

ب- الصواريخ المضادة للدبابات:

يستهدف تطويرها المستقبلي أن تواجه التحديات والتهديدات والتطور الهائل في المدرعات الحديثة. وأهم ملامح التطوير في القذائف الموجهة للدبابات زيادة المدى كما في النظام الأمريكي (هيل فاير) ٥.٥ كم، وزيادة القدرة على اختراق الدروع الى ١٢٠ سم، وكذلك زيادة السرعة الى ١,٢٥ ماخ، مع إمكانية تحميلها على المركبات المدرعة والهلوكبترات، وإطلاقها من مواشير مدافع الدبابات أو من جوارها، ومهاجمة المدرعات من أعلى Top Attack، والانتقال الى الجيل الرابع الذي يعتمد على التوجيه الآلي الكامل باستخدام باحث حراري، أو باستخدام باحث راداري ميليمتري، كما يمكن توجيه الصاروخ تليفزيونيا، أو بأشعة الليزر، وبذا أمكن إنتاج صواريخ لا تحتاج الى تتبع الرامي لمسارها.

ج- الألغام:

سيسير التطوير في مجال الألغام أن تكون أيضا من الأسلحة الذكية، التي تستطيع إكتشاف مدرعات العدو ومركباته المختلفة، تمهيدا للانطلاق عليها وتدميرها، كذلك استخدام الطائرات الهلوكبترات والصواريخ أرض/

أرض، وراجمات الصواريخ والمدفعية والهاونات فى نشر حقول موانع الغام سريعة فى مواجهة القوات المهاجمة والمناطق المطلوب حرمان العدو من المناورة فيها، وبذلك تتضاءل الحاجة لاستخدام عناصر مهندسين عسكريين فى إنشاء حقول الغام.

د- الدبابات :

سيتم إنتاج دبابات ذات تدريب خاص يقاوم المقنوفات الموجهة المضادة للدبابات المتطورة، وذلك باستخدام المواد المركبة Composite Materials والدروع الموجهة Active (وهى ذات شحنة متفجرة تعكس الانفجارات المعادية فى الاتجاه المضاد)، والدروع (شوبهام)، ودروع اليورانيوم المستنفذ (إبرامز م-٢٠١)، كما ستزيد أعيرة مدافع الدبابات لتكون ٢٠ ملم وأعلى مع إمكانية إطلاق قذائف موجهة من المدفع الرئيسى الذى سيتصف بآلية التعمير، هذا بالإضافة لاستخدام معدات إدارة نيران متطورة تعمل بالليزر لتزيد من دقة الإصابة، مع توفير محركات قوية وأجهزة تعليق ونقل الحركة متطورة تزيد من خفة حركة الدبابة وسرعتها (لتصل الى ٨٠ كم/ساعة) وقدرتها على عبور مختلف أنواع الأرضى والميول الجانبية والمنخفضات. هذا الى جانب تواجد إمكانات ذاتية فى الدبابة تعطى إنذارا إذا ما تعرضت لأشعة ليزر معادية، وبما يساعد على سرعة تغيير الموقع، وإنتاج ستارة دخان فورية لكسر هذه الأشعة وإبطال مفعول المقذوف الذى توجهه. كما تطور إسرائيل نوعيات متقدمة من ذخائر خاصة للدبابات من نوع السابو قادرة على إختراق أقوى الدروع. ويعتبر إعادة تسليح القوات المدرعة الإسرائيلية بالدبابة الميركافا-ينتج منها حاليا الطور الثالث-والتي تحمل فى بطنها جماعة مشاة، بمثابة الحل الأمثل فى النظرة الإسرائيلية لمواجهة مشكلة الصواريخ المضادة للدبابات المعادية التى تتسلح بها الجيوش العربية بعشرات الآلاف، والتى كبدت إسرائيل فى حرب أكتوبر خسائر جسيمة فى الدبابات. حيث تجمع الدبابة الميركافا بين خصائص الدبابة والعربة المدرعة التى تحمل جنود مشاة قادرين على الترحل فور الاصطدام بستاير الصواريخ المضادة للدبابات المعادية، وتفتيش الأرض والقضاء على أطقم هذه الصواريخ لافساح الطريق كى تستأنف الدبابات تقدمها.

أما أبرز الدبابات التى ستسود ميدان القتال المستقبلى فى مطلع القرن القادم بجانب (الميركافا) الإسرائيلية، (الابرامز م-٢٠١) الأمريكية، و (ليوبارد ٢،٣) الألمانية، و (لوزاريو) البرازيلية و (ت-٨٠) ويتجه تطوير

الدبابات فى ميدان القتال المستقبلى نحو زيادة خفة الحركة والقدرة على المناورة، ودقة أجهزة إدارة النيران وقوة المدفع (حيث سيكون العيار السائد له ١٢٠ مم وقديصل الى ١٤٠ مم)، وزيادة القدرة على البقاء. وذلك بالنظر للتهديدات المستقبلية المحتملة والتي تتطور بصفة مستمرة ولا تقف عند حد، خصوصا من قبل طائرات الهايوكبتر الهجومية، والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات، والذخائر الذكية الموجهة، بجانب قوة نيران وخفة حركة الدبابات المعادية.

(١) ففى مجال دقة أجهزة إدارة النيران:

يتوقع أن يسود النظام الإلكتروني (Core) الذى يمكن الطاقم من أن يكون على دراية تامة واتصال مباشر بالعناصر القتالية الصديقة بصفة عامة، وهو نظام يماثل الأنظمة الملاحية للطيار فى المقاتلات). فقد تم تطوير مجموعة من الأنظمة الإلكترونية التى تعمل مجتمعة وتعرف بإسم (نظام المعلومات الشامل للمركبات) والذى يحتوى على جهاز رؤية حرارى لحكمادار الدبابة (CITV)، ووحدة الكترونية للجسم والبرج (HEU, TEU) وشاشة عرض متكامل للحكمادار (CID)، ووحدة اتصال لاسلكية (RIU)، ونظام ملاحي لتحديد المكان (Pos/Nav). وبعمل هذه الأنظمة مجتمعة يتحقق للطاقم السيطرة الكاملة على أرض المعركة، ويتمكن القادة على كافة المستويات من جمع وتداول المعلومات بسرعة فائقة وبما يمكنهم من تلقى وإصدار الأوامر وتنظيم التعاون مع باقى العناصر القتالية الصديقة. وقد انعكس التطور الجارى فى النظم الإلكترونية فى الدبابات الأمريكية م ١، م ١١، م ٢١١. فبجانب التطورات التى أدخلت فى نظم الاتصالات والملاحة والقيادة والسيطرة والاتزان، فقد جهزت الدبابات أيضا بنظم لتمييز الدبابات الصديقة من المعادية، حتى لا تتكرر أخطاء إشتباك الدبابات الصديقة مع بعضها كما حدث فى حرب الخليج الأخيرة.

(٢) ومن أجل زيادة القدرة على البقاء:

تتجه عمليات الأبحاث والتطوير نحو حماية طاقم الدبابة، وتحسين باقى الخواص الفنية والتكتيكية للدبابة، مثل قوة النيران، والقدرة على المناورة، وزيادة الاعتمادية الذاتية، وسهولة إجراء الإصلاحات والصيانة. ولكن فى الأساس تعديل الشكل العام للدبابة بتخفيض إرتفاعها حتى يصعب إكتشافها وإصابتها، وتصميم دروع يمكنها إمتصاص ضربات الأسلحة المضادة لدبابات دون تأثير على الطاقم، وحماية نخائر الدبابة داخل غرف مدرعة

مزودة بأبواب تفتح للخارج بحيث تسمح بخروج الانفجارات خارج الدبابة بعيدا عن الطاقم في حالة انفجار الذخائر. نفس الأمر بالنسبة لخزانات الوقود التي تحفظ في غرف مدرعة بعيدة عن الطاقم، كذلك تزويد الدبابات بأنظمة آلية لإطفاء الحرائق. وللحماية من الضربات الذرية والبيولوجية والكيميائية تزود الدبابة بجهاز يعمل على زيادة الضغط داخل الدبابة بحيث يمنع دخول الهواء الملوث.

(٣) قوة النيران:

وتتمثل في إنتاج قذائف ذكية وقذائف انفجارية متطورة بالإضافة لذخائر السابو الحديثة، والحشوة الجوفاء عيار (٢٠ ملم أو ٢٥ ملم)، كما أن جهاز الرؤية الحراري للحكماء (CITV) يمكن الحكماء من البحث عن الأهداف المعادية في الوقت الذي يتعامل فيه الرامي مع هدف تم إكتشافه من قبل، وبالضغط على زرار يمكن للحكماء أن يوجه المدفع وأجهزة الرؤية للرامي نحو الهدف الجديد، وبذلك تتضاعف القدرة النيرانية للدبابة. بالإضافة لرشاشات الجسم وهي ثلاث للطاقم عدا السائق.

(٤) خفة الحركة والقدرة على المناورة:

وذلك برفع قوة المحرك لتحسين أداء الدبابة وتوفير قوة وسرعة ومرونة في الاستخدام. هذا الى جانب تطوير أجهزة نقل الحركة، وأجهزة تعليق ذات كفاءة عالية، بحيث تكون الدبابة قادرة على التحرك بسرعات عالية على مختلف أنواع الأراضي سواء جبلية أو صحراوية دون إهتزازات عنيفة تجهد الطاقم وتتلف أجزاء وأجهزة الدبابة. لذلك سيكون المحرك توربينى في حدود ١٥٠٠ حصان ويمكنه العمل بأنواع وقود متعددة، أقل وزنا عن السابق وبما يمكن من إستغلال النقص في الوزن في زيادة تدريع الدبابة، هذا بالإضافة لتزويد المحرك بنظام تبريد يلائم الحرارة المرتفعة في صحارى المنطقة. وتوجد إتجاهات أخرى للتطوير تؤمن درجة إستعداد فنى عالية نتيجة تطوير نظم الاختبارات السريعة على المعدات، وسهولة إجراء الصيانة، وإستخدام التدريب الموازر بالكمبيوتر والمقلدات، مع إستخدام محركات إضافية للدبابات لتوليد الطاقة اللازمة لتشغيل المعدة أثناء الثبات لتوفير المحركات وترشيد إستهلاك الطاقة. كذلك إستخدام خزانات وقود إضافية (٣ برميل بإجمالى ٦٠٠ لتر في الدبابة ت - ٨٠) مثبتة خلف الدبابة.

هـ- عربات القتال المدرعة:

ستبرز في ميدان القتال المستقبلي عربات القتال المدرعة القادرة ليس فقط على نقل الجنود، ولكن أيضا قتال الدبابات المعادية. وذلك بما تحمله هذه العربات من أسلحة مضادة ذات صبغة هجومية (مثل الصواريخ المضادة للدبابات، والصواريخ أرض/جو قصيرة المدى، والمدافع عديمة الارتداد القادرة على إنتاج ذخائر مختلفة، ورشاشات ثقيلة). هذا مع قدرة في ذات الوقت على حمل جماعة مشاة بأسلحتها، والتمتع بتدريع قوى وسرعة عالية توفر لها إمكانية خوض معارك ضد الدبابات. وأبرز عربات القتال المدرعة الحالية مركبة القتال المدرعة الروسية (ب.م.ب-٢، ٣) المزودة بمدافع ١٠٠ مم و ٣٠ مم و ٣ رشاشات ٧.٦٢ مم، والأمريكية (برادلي)، كما أنتجت إسرائيل نموذجين لمركبات نقل الجند المدرعة (رابي) و(شويت)، بجانب تطوير عربة نقل الجند المدرعة الأمريكية (م-١١٣) بتسليحها بصواريخ مضادة للدبابات الأمريكية (تاو). هذا بالإضافة لعربات القتال المدرعة الفرنسية (AMX-١٠) والأمريكية (ديزرت ووريار).

و- المدفعية وراجمات الصواريخ:

سيتم التوسع في استخدام راجمات الصواريخ متعددة المواسير مثل الروسية (ب.م-٢١، سميرش- عيار ٣٠٠ مم ومداها ٧٠ كم ومكونة من ١٢ ماسورة)، والأمريكية (MLRS مداها ٤٠ كم)، والصينية (١٠٧ مم طراز ٦٣)، البرازيلية (س.س-٦٠)، والإسرائيلية (لار-٦٠ مم، مار-٣٥٠ مم). هذا مع التوسع في استخدام المدافع ذات الأعيرة الكبيرة والمدى الطويل مثل ١٧٥ مم، ١٨٠ مم، ٢٠٣ مم والأبعد من ٤٠ كم. لذلك ستعتبر الأعيرة ١٢٢ مم، ١٣٠ مم، ١٥٥ مم في الحرب القادمة أعيرة ميدانية وليست بعيدة المدى، حيث سينحصر مداها في أقل من ٤٠ كم. وستعتمد المدفعية الحديثة على نوعيات من الذخائر الحاملة والموجهة، وأنظمة استطلاع أكثر دقة في تحديد الأهداف وإدارة النيران عليها باستخدام أشعة الليزر، وطائرات إدارة النيران، والرادارات الأرضية، ومحطات التحديد بالصوت، والحاسبات الإلكترونية. مع الاعتماد بشكل رئيسي على المدافع ذاتية الحركة لزيادة خفة حركتها.

ولأول مرة في التاريخ سيكون في مقدور رجال المدفعية إصابة أهدافهم من القذيفة الأولى، سواء كانت تلك الأهداف ثابتة أو متحركة. فبفضل أجهزة الاستشعار سواء اليدوية أو التي تعمل بالتحكم عن بعد، سيكون بالإمكان

الابلاغ عن مواقع الأهداف المعادية بدقة متناهية لاتزيد نسبة الخطأ فيها عن متر واحد، وهذه المعلومات تنقل مباشرة الى حاسب الكترونى يتولى ادارة النيران. وسيكون هذا الحاسب الالىكترونى جزءا من بطارية المدفعية، وبمقدوره أن يقدم حلا سريعا لكل مشكلات الرماية. هذا بالاضافة الى أن حلقات الربط بين مراكز توجيه النيران والمدافع أو راجعات الصواريخ ستكفل ضبط مواسير المدافع حسب البيانات المطلوبة بصورة آلية، وعندما تنطلق القذائف الذكية فإنها ستعدل مسارها بدقة بالغة، وفي المرحلة الأخيرة من انطلاقها يتم توجيهها بواسطة أجهزة تحديد الأهداف سواء أكانت تلك الأجهزة محمولة جوا أو متمركزة على سطح الأرض مثل جهاز MULE. وبذلك يكون الدعم النيرانى أكثر إستجابة ومرونة.

أما أسلحة النيران المباشرة والقذائف التى تحملها الهلوكبتر فستكون ذاتية التوجيه، وتعتمد على الصور والأشعة تحت الحمراء والخصائص الكهرومغناطيسية للأهداف المعادية حيث تنطلق لتدميرها. وتبرز أهم ملامح التطوير فى أسلحة المدفعية فى زيادة مداها، وتعدد مواسيرها، وزيادة وزن الرأس المدمرة مع تنوع حمولتها. بالاضافة لتحميل المدافع الهاونزر على شاسيها دبابات، وزيادة مدى الرمي المباشر لأكثر من ٥ كم. مع الاهتمام بزيادة دقة الإصابة وصغر منطقة الانتشار، وزيادة التأثير النيرانى، وتقليل عدد أفراد الطاقم نتيجة آلية الرمي. وستبرز فى ميدان القتال المستقبلى الهاونات القادرة على توجيه رماية مباشرة ضد الدروع، ويمكن تحميلها فى عربات مدرعة.

ر- طائرات القتال:

ستسعى دول المنطقة - وفى مقدمتها إسرائيل - للحصول على طائرات القتال ذات خاصية (ستيلث) المخفاة عن الاكتشاف الرادارى، والقادرة على تنفيذ عدة مهام قتالية فى وقت واحد (القتال الاعتراضى، والمعاونة الأرضية والبحرية، والقصف فى العمق) مثل المقاتلة الأمريكية ف - ١١٧. كما سيتم تزويد المقاتلات الحديثة بأنظمة إستطلاع وإدارة نيران رادارية وحرارية وحاسبات الكترونية ونخائر موجهة جو/جو، جو/أرض، جو/سطح، وبما يمكنها من إكتشاف وإصابة الأهداف عن بعد نهارا وليلا ووقاية نفسها من الصواريخ المعادية، وتسهيل عمليات الاشتباك. هذا مع التوسع فى إستخدام طائرات الانذار المبكر والقيادة والسيطرة مثل (أواكس، E2C) التى توفر للمقاتلات ووسائل الدفاع الجوى الأرضية ومراكز القيادة والسيطرة الأرضية الصديقة معلومات كافية عن المقاتلات ووسائل الدفاع الجوى

المعادية، كما تساعد في تخصيص المهام وتوزيعها بين أسراب المقاتلات وبطاريات الصواريخ أرض/جو الصديقة، وتوجيهها نحو أهدافها المعادية في الجو. وستهتم دول المنطقة بحيازة المقاتلات الحديثة ذات القدرة العالية على المناورة والبقاء في الجو فترات طويلة، وإستخدام مدارج صغيرة في الاقلاع والهبوط والتحويم في الجو (Hovering). وأبرز النوعيات التي ستسود ميدان القتال المستقبلي في الحقبة القادمة المقاتلات الأمريكية (ف-١٥، ف-١٦، ف-١٨، ف-٢٢ باتواعها) والفرنسية (ميراج-٢٠٠٠، ورافال)، والبريطانية (تورنادو وهوك، جي آر-٤) والأوروبية الحديثة (يوروفايتر ٢٠٠٠)، والتي ستنتج بريطانيا منها ٣٣٢ مقاتلة. والروسية (ميج ٢٩، ٣٢ وسوخوي ٢٤، ٣٧ متعددة الأغراض) والإسرائيلية (كفير، وفانتوم ٢٠٠٠).

وسيركز التطور المستقبلي أساسا في مجال مستودعات الملاحه ورصد الأهداف، والتي تعتبر من أهم المعدات الإلكترونية المعاونة، والتي تؤثر بقدر كبير في نجاح العمليات الجوية نهارا وليلا. وهي تتضمن أنظمة إستشعار رادارية وحرارية وليزرية تؤدي مهام إكتشاف وتتبع وتصوير الأهداف، كذلك أنظمة لتوجيه الصواريخ والقنابل الذكية بعد إطلاقها ضد الأهداف المعادية. وإذا كانت المقاتلات الإسرائيلية جميعها مزودة بمستودع (لانترن) للملاحه ورصد الأهداف الحرارية قد مكنها من القتال الليلي بكفاءة من خلال نظام رؤية حراري أمامي FLIR ذو مجال رؤية واسعة ورادار تتبع ينتج صورة ملونة للأرض التي تظهر مكبرة أمام الطيار، ورصد الأهداف المعادية، وإطلاق النخائر الموجهة بالليزر، خصوصا مع ظهور الجيل الثاني من أنظمة FLIR ذات القدرة الأعلى على تمييز الأهداف، وحيث يتم دمج نظام الرؤية الحرارية الأمامي FLIR مع نظام تمييز الأهداف الآلي ATR، وهو ما أدى إلى تقليل ضغط العمل على الطيار، وزيادة مدى كشف الأهداف. ذلك لأن نظام التمييز الآلي يتكون من ثلاث تقنيات هي المستشعرات رادار كهرو بصري، ووحدات معالجة، ووحدات حسابية. وسوف تلعب المستشعرات المتعددة دورا متعاظما في المستقبل في أنظمة التمييز الآلي للأهداف بإدخال التقنيات الأحدث مثل أنظمة FLIR المتوسطة والبعيدة الطول الموجي، والتكامل بين هذه الأنظمة والموجات المليمترية، والدمج بين الرادار الليزري والأشعة تحت الحمراء.

ز- الهليكوبترات:

ينتظر أن يتعاظم دور الهليكوبتر الهجومية المزودة بصواريخ حرة وموجهة جو/جو، جو/أرض، مضادة للدبابات، ومضادة للغواصات، كذلك أنظمة ملاحية وتوجيه ومعدات قتال ليلية، وذات تدريع سفلى وجانبي، حتى تكون قادرة على القيام بمهام (الحرب جوية) في عمق العدو بالتعاون مع طائرات الاقتحام والانزال الجوي الأخرى سواء في مجال نقل الجنود أو قتال الأهداف المعادية. وأبرز الطائرات الهليكوبتر التي ستسود ميدان القتال المستقبلي، الأمريكية (أباتشي AH-64) و (كوبرا المحسنة) و (بلاهووك) والتي تملك إسرائيل أعدادا كبيرة منها، كذلك الروسية (مي ٢٤، ٢٥ ديفندر)، و (دولفين) للعمل مع البحرية. هذا إلى جانب التوسع في استخدام هليكوبترات المواصلات والاستطلاع وإدارة النيران.

وسيكون التركيز مستقبلا في تطوير نظم الهليكوبتر المضادة للدبابات، حيث الصراع يشتد بين تطوير دروع الدبابات والأسلحة المضادة للدبابات. ففي مواجهة التطور في التدريع، يجري تطوير الرأس المدمرة للصواريخ المضاد للدبابات، بحيث يتم مهاجمة المدرعة المعادية من أعلى Top-Attack، لكونها أضعف منطقة في الدبابة. وهو ما يتطلب تصميم قواعد Platforms لإطلاق القذائف الموجهة من الهليكوبترات بما يتلاءم ونوع المقذوفات. وقد تطلب ذلك إجراء تعديلات في تصميم الهليكوبترات الحديثة لتكون قادرة على حمل قذائف ومقذوفات مضادة للدبابات، وصواريخ أخرى حرة وموجهة، ومواد كيميائية، وخزانات وقود إضافية، وهو ما يؤثر على الشكل الأيروديناميكي للطائرة. كما تم تطوير جسم الهليكوبتر نفسه ليلائم هذه المهام، كذلك تم تطوير أنظمة الصواريخ المضادة للدبابات أيضا، حيث انتقلت من الجيل الثالث الذي يعتمد على التوجيه نصف آلي بالليزر (مثل الطائرة أباتشي-AH-64، المسلحة بنظام هيل فاير) إلى الجيل الرابع الذي يعتمد على التوجيه الآلي الكامل باستخدام باحث حراري، وتوجيه آلي باستخدام باحث راداري ملليمترى، وكلها تنتمي لنظرية Fire and Forget والتي يصل مدى الصواريخ فيها من ٥٠٠ م إلى ٨٠٠٠ م (في نظام هيل فاير) الأمريكي، أما نظام (TOW 2B) المسلحة به إسرائيل حاليا فإن المدى تطور من ٥٠٠٠ م إلى ٦٠٠٠ م.

ط- البحرية:

ستبرز القراويطات والفرقاطات الصغيرة المسلحة بصواريخ سطح/سطح وصواريخ سطح/جو، وأسلحة قتال الغواصات، وستكون قادرة

على حمل هليوكبترات لاستطلاع وقتال الغواصات، وبما يمكنها من العمل في (المياه الزرقاء) خارج المياه الإقليمية.

وأبرز سفن السطح التي ستغطي هذه المهام مستقبلا القراويطات الإسرائيلية (سعر-٥) الجاري بناء ثلاث قطع منها في الولايات المتحدة، والأسبانية (ديسكوبرتا)، والروسية (نانوشكا)، والصينية (هودونج)، والفرنسية (لافاييت) والأمريكية (تاكوما، ونوكس)، والمسلحة بصواريخ سطح/سطح (هاربون) الأمريكية، و(جبرائيل) الإسرائيلية، و(إكسوسيت، م-١٥) الفرنسية، و(س س ن-٣) الروسية. وصواريخ سطح/جو قصيرة المدى مثل (باراك) الإسرائيلية، (ستاربيرست) البريطانية، و(ميسترال، م-١٥) الفرنسية. أما في مجال الغواصات، فستعتمد دول المسرح الى إمتلاك الغواصات الخفيفة والمتوسطة مثل الروسية (كيلو، روميو)، والألمانية (ر-١٧٠٠) و (دولفين) التي ستسلم منها إسرائيل ثلاث قطع، والصينية (طراز ٢٤، ٣٢). مع إستمرار الاهتمام بانشآت الصواريخ السريعة مثل (دريشيف، دفوراء، سعر) الإسرائيلية، و (أوزا، كوما، ٢٠٥) الروسية، و(كومبتانت) الفرنسية. وامتلاك أعداد كبيرة منها باعتبارها تشكل قوة الهجوم البحري الرئيسية في دول الشرق الأوسط، وتحسين قدراتها في مجالات التسليح سطح/سطح، وسطح/جو، وزيادة مدى عملها وقدرتها على المناورة، مع تزويدها بمعدات الحرب الإلكترونية في مجال الاستطلاع والاعاقة الرادارية وإدارة النيران. كما ستسعى دول المنطقة لزيادة قدرة قواتها البحرية في مجالات الانزال البحري وحرب الألغام، مع تخصيص أسراب من طائرات القتال لتقديم المعاونة الجوية للقطع البحرية في عملياتها بعيدة المدى. كذلك تدعيم الدفاعات الساحلية ببطاريات صواريخ أرض/سطح ذات مدى بعيد ودقة نيران عالية وقدرة على الفتح السريع، مثل الصاروخ البريطاني (أوتومات) والأمريكي (هاربون) والفرنسي (إكسوسيت)، وزيادة عدد قواذفها.

ويتجه التطوير بشكل عام في القطع البحرية نحو الاهتمام بتزويدها بوسائل حماية ذاتية ضد الهجوم الجوي وسفن السطح بإستخدام الصواريخ (إكسوسيت، سي وولف، وسيدرال)، وتطوير أنظمة متقدمة في مجال تحقيق الأمان الملاحي، والاختفاء للغواصات، خاصة بيرو سكوبات الغواصات، كذلك تطوير أنظمة في مجال التوقيع الملاحي بتكنولوجيات متقدمة، وأنظمة عرض مرئي للمعلومات الملاحية والتكتيكية، وأنظمة دفاع جوي بإستخدام الصواريخ الحرارية من القطع البحرية. ومن أبرز المشاكل التي ستسعى القوات البحرية في المستقبل لإيجاد حلول لها، مواجهة الصواريخ المعادية

سطح/سطح، وتجرى عمليات التطوير حاليا فى عدة مجالات تبدأ بوسائل الحرب الإلكترونية ECM التى تكشف التهديد وتجرى الشوشرة على الصواريخ المهاجمة بوسائل إعاقة إيجابية وسلبية حرارية وذات رقائى معدنية، وإعتراض نظم الصواريخ المهاجمة التى تعمل بالطاقة الكهرومغناطيسية بطاقة دفاعية مماثلة، وكذلك المستشعرات الكهروبصرية. هذا بالإضافة لاستخدام الصواريخ الذكية قصيرة المدى متعددة الرؤوس لإعتراض الصواريخ المهاجمة مثل (سى وولف) البريطانى، و(كروتال) الفرنسى، (سى سبارو) الأمريكى، (رام) الأمريكى، حيث أمكن لهم إسقاط الصاروخ الفرنسى (إكسوسيت MM-38). كذلك استخدام نظم (Creusot-Loire عيار ١٠٠ مم)، والمدفع ٧٦ مم الإيطالى الذى يستخدم ذخيرة مصححة المسار، والمدفع الثنائى الإيطالى ٤٠ مم الذى يستخدم طابة إقترابية، والمدفع الأمريكى (فولكان MK-15) سداسى المواسير ٢٠ مم. وسيزداد حجم هذه المشكلة بعد ظهور الصواريخ سطح/سطح أسرع من الصوت، ويوجد مشروع فرنسى-بريطانى مشترك لتطوير صاروخ مضاد لسفن السطح وأسرع من الصوت (ANS) فى أواخر التسعينات، ولكن مشكلة أنه سيكون باهظ التكلفة. أما فى مجال التطور التكنولوجى فى المدى البعيد (عام ٢٠١٠) فإن إسرائيل تسعى لتطبيق نظرية الطائرة المخفاة عن الرادارات (ستيلث) على السفن أيضا، بحيث تتواجد أيضا سفن مخفاة جيدة التسليح يمكنها التسلل قريبا من الساحل المعادى وإمطار الأهداف الساحلية بمنات من الصواريخ المزودة برؤوس ذكية دون أن تكتشفها رادارات العدو الساحلية. وفى مجال نظم المعلومات والقيادة والسيطرة ستوجد منظومة بحرية تربط المعلومات المستقاة من رادارات السفن والطائرات والمحطات الأرضية لتشكّل صورة واحدة متكاملة أمام القائد، ليكون قادرا على التعامل مع كم هائل من بيانات الرادارات بسرعة كبيرة، وبدلا من تتبع الأهداف حتى الأفق وهو أقصى مدى للرادار، سيكون بإمكان سفينة واحدة تلقى كل ما تراه وتستقبله بقية السفن الأخرى فى شبكة الاستطلاع الواسعة. وكانت هواجس رجال البحرية قد تزايدت من تعرض السفن للهجوم الصاروخى بعد أن تسبب صاروخ (إكزوسيت) فى حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران فى قتل ٣٧ أمريكيا على ظهر الفرقاطة الأمريكية (ستارك) فى عام ١٩٨٧. لذلك فإن التطور فى الدفاعات البحرية المستقبلية يستهدف تدعيم القدرات الدفاعية فى السفن لتتفوق على القدرات الهجومية المعادية، وذلك بواسطة تكنولوجيا صد الصواريخ المعادية سطح/سطح، جو/سطح، والتشويش على الرادارات.

وسوف تساعد شبكة الرادار الموسعة السفن على إطلاق نيرانها على الصواريخ والطائرات المعادية وهي على مسافات أبعد ثلاثة أو أربعة أضعاف المسافات الحالية. وسيكون بإمكان بعض السفن-التي تبخر أمام باقى سفن الاسطول- أن تختبئ (توقف راداراتها) التى تحدد موقعها وتستخدم رادارات السفن الأخرى لتتبع الطائرات المعادية.

وفيما يتعلق بعمليات الأبرار البحرى (العمليات البرمائية التى عادة ما تقوم بها وحدات مشاة الأسطول)، فإن هذه القوات ستكون قادرة على العمل فى مجموعات قليلة العدد ومتناثرة فى نفس الوقت. وبدلاً من إطلاقها معظم النيران بوسائلها، فإنها سوف تبحث عن أهداف العدو، وترسل بيانات تلك الأهداف الى وحدات المدفعية وأنظمة الصواريخ المتمركزة فى مواقع خلفية، أو الى سفن متمركزة بعيداً عن أهداف العدو لقصفها عن بعد، وبعد إتمام تلك المهمة تغادر تلك الجماعات مواقعها بسرعة، وبذلك لن يتعرف العدو أبداً على مصدر النيران، وبالتالي لن يستطيع الرد.

ى- تطوير وسائل الدفاع الجوى الأرضية:

أوجبت التغيرات فى العوامل والظروف العملياتية والتكتيكية على قوات الدفاع الجوى أن تطور وتحسن وتزيد من قدراتها القتالية، خصوصاً مع زيادة المهام والأعباء الواقعة على القوات الجوية. ويعنى ذلك أن قوات الدفاع الجوى قصيرة المدى يجب أن تتميز بسرعة رد الفعل فى الاشتباك مع الأهداف الجوية، أما عناصر الدفاع الجوى بعيدة المدى فيجب أن تتميز بالدقة العالية فى الاشتباك. وتوجد عدة مطالب لتطوير أنظمة الدفاع الجوى أهمها زيادة خفة الحركة لملاحقة تحركات القوات المدرعة وانتقالات مراكز القيادة والسيطرة، وزيادة مدى الاشتباك الى درجة معقولة (٥٠ كم)، بالإضافة لزيادة دقة الإصابة وكثافة النيران والقدرة على مقاومة وسائل الإعاقة الإلكترونية، وتحقيق الاشتباك مع أكثر من هدف فى آن واحد، حيث لم يعد الاشتباك المتتالى يصلح ضد العدائيات الجوية الحديثة. وهذه الاحتياجات توضح أهمية تطوير أنظمة الصواريخ أرض/جو بجانب أنظمة المدفعية والرشاشات المضادة للطائرات، مع إمكانية الدمج بينهم، بالإضافة لتطوير أنظمة التحكم وقيادة النيران.

وقد برزت أهمية تطوير وسائل الاستطلاع والمراقبة الجوية ومعدات ووسائل قيادة النيران الموجودة بأنظمة الدفاع الجوي التي أصبحت تواجه الآن أهدافا أكثر قوة وتفوقا مما كان في الماضي. ونظرا لصغر المقطع الراداري للأهداف الجوية، وتنامي وسائل الإعاقة، فقد أصبح من المحتم استخدام أنظمة بصرية وكهروبصرية بجانب الأنظمة الرادارية التقليدية المعروفة. كذلك الاعتماد على معلومات ووسائل الإنذار المبكر في الأقمار الصناعية وطائرات الإنذار المبكر والاستطلاع وغيرها من الوسائل، حتى يتاح لوحدات الدفاع الجوي أن تكون باستمرار في الصورة الكاملة للموقف الجوي في المسرح. هذا إلى جانب إعتمادها على وسائل الإنذار التكتيكي الذاتي المتوافرة معها. وهذه التعددية في الحصول على الموقف الجوي تعطى أنظمة الدفاع الجوي قوة وفاعلية في إجراءات الاشتباك مع الأهداف المعادية، وتسهل من مهمتها في حماية التشكيلات الميدانية ومراكز القيادة والسيطرة باستخدام الصواريخ أرض/جو قصيرة المدى بشكل أساسي بجانب المدفعية المضادة للطائرات.

وستبرز مهمتان متتاليتان في ميدان القتال المستقبلي سيكون لهما أولوية مطلقة في الاشتباك، وهما الصواريخ الباليستية أرض/أرض المعادية والتي يتحتم الدفاع ضدها من خلال أنظمة دفاع جوي طويل المدى وهو نفس الاحتياج بالنسبة للدفاع عن الصواريخ الباليستية الصديقة. وأيضا الهايوكبترات الهجومية والتي يتطلب الأمر تطوير نوع من الصواريخ أرض/جو قصيرة المدى المحمولة من الكتف للاشتباك معها. ويشير التحليل النهائي للمطالب العملية للدفاع الجوي أنه من الممكن تحقيقها بجيل جديد من أنظمة الدفاع الجوي التي تعتمد أساسا على ثلاثة أنواع هي: أنظمة مدفعية مضادة للطائرات ذات ذخائر موجهة، وأنظمة صاروخية أرض/جو متعددة المستشعرات، وأنظمة مهيجنة تحتوي على المدفعية والصواريخ معا. ولكي تحقق أنظمة الدفاع الجوي المطالب السابقة، ينبغي أن تكون قادرة على الاشتباك مع أهداف متعددة في وقت واحد وعلى مسافات كبيرة مع إعطاء الإنذار المبكر لأكثر الأهداف خطورة، ويمكن لهذا الهدف أن يتحقق من خلال استخدام عدة وسائل للإطلاق مزود كل منها بصواريخ موجهة ومستشعرات ذات مواصفات عالية الدقة. ولقد أثبتت حرب الخليج الثانية ١٩٩١ أن أكبر المشاكل التي ستواجه وسائل الدفاع الجوي حتى عام ٢٠١٠ ، سوف تتمثل في إزدياد وسائل الإعاقة المحمولة (Stand off)، وطيران المقاتلات المعادية بسرعات عالية وعلى إرتفاعات منخفضة، وذات مناورة عالية، وبصمة رادارية منخفضة. هذا بجانب انخفاض معدلات الأعطال في

المقاتلات، والتحسين في إمكانية الهجوم الجوي في ظل الأجواء الصعبة، بالإضافة للاستخدام الكمي والمتنوع لوسائل الاعاقة الإلكترونية والحرارية والاعاقة ضد الليزر، كذلك الهجوم المترامن من عدة اتجاهات. ولحل هذه المشاكل، فإن أنظمة الدفاع الجوي ينبغي أن تعتمد على الامكانيات التكنولوجية المتقدمة لكي تحقق لنفسها الانذار المبكر الكافي وسرعة رد الفعل تجاهه، والانذار والاستطلاع فيما وراء العوائق الطبيعية (وذلك من خلال طائرات الانذار المبكر وأقمار التجسس)، مع توفير معدل عالي من النيران (متعدد الاشتباك)، ومقاومة عالية للشوشرة والاعاقة الإلكترونية، بالإضافة لامكانية الاشتباك في كل الظروف، وامكانية العمل الذاتي. ولقد ثبت أن إجراءات التوجيه باستخدام الأوامر المباشرة على طول خط الأفق Close Command to Line Of Sight Guidance والموجودة في معظم الأنظمة الموجهة أصبحت غير مناسبة للاشتباك مع الأهداف المناورة، بينما يحقق التوجيه الحديث للأشعة تحت الحمراء أو بالباحث الراداري دقة عالية على المديات البعيدة في ظل نفس الظروف. كما أن المديات الأكثر من ١٠ كم يمكن تحقيقها فقط من خلال شبكة من القواف مع مركبات منفصلة مزودة بمستشعرات رادارية، كذلك فإن مواجهة الاعاقة الرادارية ستحتاج الى رادار متعدد المهام.

ك- تطوير رادارات الإنذار وإدارة النيران وأجهزة المراقبة الأرضية والساحلية:

وذلك لمواجهة تهديدات النظم والأسلحة الهجومية المتمثلة في الصواريخ الباليستية والصواريخ الطوافة (كروز) والأهداف الطائرة ذات المناورة العالية والهجمات الجوية الكثيفة، والصواريخ البحرية الأسرع من الصوت، وما ينتظر أن تتميز به المقاتلات والصواريخ الباليستية والطوافة من سرعات عالية، كذلك التشويش الإلكتروني الكثيف، والأهداف المهاجمة السريعة ذات المقطع الراداري الصغير لصعوبة التقاطها وهي تطير على ارتفاعات منخفضة جداً، الى جانب كثافة الهجوم الجوي بأعداد ضخمة من المقاتلات، مع قدرة القوات المهاجمة على الحركة السريعة ونقل وانتشار القوات والعتاد العسكري من اتجاه تعبوي لآخر. ومن أبرز ملامح التطوير المستقبلي للرادارات لمواجهة هذه التهديدات: استخدام هوائيات المصفوفة للمسح الإلكتروني واستخدام معالجات الاشارات على نطاق واسع بمساعدة الحاسبات الإلكترونية السريعة، كذلك استخدام تكنولوجيا الجوامد، بالإضافة

لتطوير وسائل مقاومة الاعاقة، وستظهر فى المستقبل رادارات كشف ما وراء الأفق (OTH) التى تستخدم فى كشف الأهداف العالية جدا.

ل- أهم اتجاهات التطوير فى الحرب الإلكترونية:

العمل على التغلب على القفز الترددى Frequency-Hopping، وتطوير معدات تحديد الاتجاه للأهداف المعادية (رادارات ومراكز قيادة وسيطرة) للقيام بهذه المهمة فى أقل وقت ممكن (٥٠٠ ميكرو ثانية) كذلك زيادة إمكانية تخزين الترددات فى أجهزة الاستطلاع والبحث السريع فى الذاكرة، بالإضافة للتطوير فى المعدات لعمل التحليل الفنى على الاشارات فى زمن قصير. وسيتم تطوير معدات تحديد الاتجاه لتحديد المحل داخل محطة واحدة بعد الحصول على بيانات عن الهدف من محطات فى نظام متكامل من نفس النوع. هذا الى جانب التطوير فى مجال الاستطلاع الالكترونى بالصورة بحيث يتم نقلها بسرعة فائقة من مكان التقاطها الى المراكز التابعة لها من أى مكان وبأى وسيلة إتصال (ميكروويف-تليفون- أقمار صناعية)، والاتجاه لتطوير عمليات الاعاقة على المستقبلات، ومقاومة أنظمة الأعمال المضادة لأعمال الاعاقة (وعلى سبيل المثال القفز الترددى) والتطوير فى مدى ارسال الاعاقة، وتخفيض القدرة المستهلكة فى معدات الاعاقة، وفى حيز التردد لمعدات الاعاقة بحيث يمكن الاعاقة على حيز كبير من الترددات بنظام إعاقة واحد. وفى الحروب القادمة سيتم التوسع فى استخدام الانسان الآلى، بل و(النملة الآلية) التى تستطيع أن تخترق أكثف الحواجز وتبلغ عن أخطر الأسرار، الى غير ذلك من المهام الخاصة، بالإضافة الى إقامة الدروع الإلكترونية حول الأهداف ذات الأهمية الخاصة لتوفر لها قدرات عالية من الحماية والوقاية والخداع.

م- فى مجال المهندسين العسكريين:

تطوير الأوناش والروافع، ومعدات تحلية وتنقية المياه، ومعدات إزالة وتطهير الألغام، وتجهيز المستشفيات الميدانية، ومعالجة المياه من التلوث الكيماوى والبيولوجى والإشعاعى. والامداد بالمياه بالمعدلات التى تناسب القوات خصوصا التى تعمل فى مناطق منعزلة. كذلك تطوير حبال الصواريخ التى تستخدم فى فتح ثغرات فى حقول الألغام لتكون الثغرة أكثر عرضا وطولا. وتطوير كبرى محمولة يمكن إقامتها عبر الموانع المائية والمناطق الصعبة فيما لايزيد عن خمسة دقائق، وإنشاء تحصينات سابقة التجهيز تتحمل ضغوط جوية عالية ضد القنابل الارتجاجية، تقام بشكل سريع

لمراكز القيادة والسيطرة ومستودعات الصواريخ وحظائر الطائرات. بالإضافة لتطوير الألغام المضادة للأفراد والدبابات بما يصعب إكتشافها ويزيد من قوة تأثيرها ويسهل ويسرع فى عملية رصها بواسطة مركبات مدرعة مجهزة لذلك. أما فى مجال تطوير المستشفيات الميدانية، فإن التطوير يتجه نحو تجهيز مستشفيات متنقلة عبارة عن حاويات يمكن تجميعها لتكوين حجم المستشفى طبقا للمطالب الميدانية، وهى مزودة بوحدات للوقاية من التلوث الكيميائى والبيولوجى والإشعاعى.

ن- فى مجال معدات التأمين الفنى والإدارى:

إستخدام أنظمة مداولة ومساعدة للإمدادات الفنية والإدارية تشمل أوناش لرفع الحاويات من الأرض الى ناقلة أو تنزيلها من الناقلة الى الأرض، وذلك لتوفير العربات الإدارية والفنية المستخدمة. ومن أمثلة هذه الحاويات ما يستخدم فى نقل الذخائر والمقنوفات، وخزانات الوقود، وحاويات أخرى تستخدم فى أعمال الصيانة والإصلاح، وحاويات لنقل الإمدادات الإدارية (من تعينات ومياه ومهمات... الخ). كذلك يمكن تحميل المركبات والمجنزرات الخفيفة فى هذه الحاويات، واستخدامها فى إسقاط وتحميل الكبارى، وإقامة المستشفيات الميدانية. وسيبرز فى الحرب القادمة أهمية إمداد القوات باحتياجاتها اللوجستية بواسطة النقل والإسقاط الجوى، كما ستستخدم العناصر الإدارية والفنية عربات مجنزرة من أجل سرعة ملاحقة القوات المهاجمة وإمدادها باحتياجاتها فى نهاية كل يوم قتال، أو خلاله عند اللزوم.

هـ- وتبرز أهم ملامح التطوير فى معدات تأمين الأفراد والمنشآت فى الآتى:
خفة وزن القمصان الواقية من الرصاص، مع زيادة الوقاية المحققة على مسافات قريبة، وإمكانية الوقاية من شظايا القنابل والألغام. وزيادة قدرة الزجاج الواقى من الرصاص حتى عيار ٧.٦٢مم، مع تطوير أجهزة الكشف والانتذار الكيميائى، وأجهزة تأمين المنشآت مع إستخدام الكروت الممغنطة.

الإستفادة من حرب المعلومات:

لايستطيع أحد أن ينكر حقيقة أن العالم اليوم يعيش ثورة شاملة فى مجال المعلومات، سيكون لها إنعكاساتها فى حروب القرن القادم التى تحددت معالمها فى حرب مراكز القيادة والسيطرة، وحرب معلومات المخابرات،

وحرب المعلومات الإلكترونية، وإستخدام المعلومات فى عمليات الحرب النفسية، وحرب تدمير نظم المعلومات، وحرب المعلومات الاقتصادية، وحرب تقييد المعلومات الفعلية. وهو ما يعنى أن ثورة المعلومات التى تحققت فى آخر هذا القرن، وستتزايد حداثتها مع مطلع القرن القادم، سوف تؤدى الى أنماط جديدة من الصراعات والحروب لم تكن معروفة من قبل ومنها حرب المعلومات للحد من قدرة أجهزة القيادة للسيطرة على تحليل المواقف، واتخاذ القرارات اللحظية المناسبة. والهجوم المعلوماتى على الاشارات والنبضات الإلكترونية المرسله أو التى يتم إستقبالها سواء فى أجهزة القيادة والسيطرة، أو أجهزة الاستطلاع والاستشعار، أو أى تجهيزات الكترونية مركبة ومصممة ضمن نظم التسليح المختلفة مما يعطل إرسال وإستقبال الإشارات، أو يشوش عليها، أو يحد من كفاءتها ووضوحها، أو يقلل من توقفها.

كما سيشمل الهجوم المعلوماتى ايضا كافة الأجهزة والمعدات التى تستخدم معلومات المخابرات وبيانات المواقف العسكرية لاتخاذ أوضاع الأداء القتالى المناسب، حيث يتم الهجوم على كافة معدات الاستطلاع والمخابرات وأجهزة تحديد الأهداف وتسجيلها وتصويرها، كذلك كافة معدات ووسائل تقييم الخسائر بعد أى عملية عسكرية. وفى مجال الحرب المعلوماتية النفسية، ستستخدم المعلومات التى توفرها ثورة المعلومات وتكنولوجيا إستخدامها للتأثير على مدركات الأطراف الأخرى بطبيعة الصراع، وإخفاء وتمويه النوايا وتوجهات أى أطراف أخرى، وبما يزيد من ضباب الصراع وعدم القدرة على التنبؤ المبكر. وكذلك الاستخدام غير الجيد للمعلومات سواء من حيث النوع أو التكوين أو درجة نظافة المعلومات بغرض تدمير أو تعطيل أو الاقلال من قدرة أنظمة المعلومات العسكرية والمدنية فى كافة مجالاتها.

وبرغم القدرة الفائقة لأنظمة التسليح الذكية وتعقيدها الشديد، إلا أنها أيضا أصبحت عرضة سهلة للتدخل عليها بمعلومات مزيفة، أو بفيروسات أو (شوشرة) لابطال فعاليتها، وهو ما يتطلب تركيز الجهود العملية لإنشاء شبكات مشفرة بأكثر من شفرة، تتغير فى أوقات غير منتظمة حتى يمكن منع الأطراف الأخرى من تجديد أنظمة التسليح التى تعتمد على الالكترونيات والأجهزة الحاسبة. وفى مجال حرب المعلومات الاقتصادية باعتبار الاقتصاد مكون هام من مكونات الأمن القومى- فسيكون هناك حرص على

إستغلال كافة المعلومات المتوفرة والمتبادلة في مجال التجارة والواردات والصادرات وقدرات الانتاج الاقتصادية بغرض إخفائها عن طرف أو الاستفادة بها لصالح طرف ضد طرف آخر، مما قد يؤدي الى تصعيد العلاقات الى حد الخطر الاقتصادي أو المقاطعة الشاملة أو إنهيار الأسواق التجارية والمالية بإعتبارها من مجالات تهديد الأمن القومي الشامل. هذا بالإضافة الى التداخل في شبكات الكمبيوتر والأجهزة الحاسبة، ومن ثم يمكن التوصل الى معلومات تستخدم في الحرب ضد فرد أو مجموعة أو دولة، وبما يشل قدراتهم، أو بتغذية هذه الأجهزة بمعلومات مضللة أو جرائيم وفيروسات. وحول الأفكار العسكرية الرئيسية المطروحة فيما يتعلق بثورة المعلومات، فهناك على الأقل أربعة أفكار رئيسية تسود البنية العسكرية العلمية حالياً فيما يتعلق بتأثير ثورة المعلومات على موضوعات الأمن القومي والقدرات العسكرية، وبالتالي في مفاهيم الاستراتيجية العسكرية والأداء القتالي، تتمثل في الآتي:

١- مدرسة نظام النظم: وترى هذه المدرسة الفكرية العسكرية أن ثورة المعلومات قد إستكملت جوانبها الأساسية، وأدت فعلاً بما لا يدعو مجالا للشك الى ثورة في الشئون العسكرية والأمنية. وأن ما حدث من آثار هذه الثورة يمثل أخطر منعطف أمني وعسكري في الفكر العسكري منذ إختراع الأسلحة النووية من نصف قرن مضى. وتستند هذه المدرسة الفكرية الى أن انفجار ثورة المعلومات قد أدى الى تفوق في المعرفة الأمنية والسياسية نبع من التفوق في التكنولوجيا والتفوق في القدرة على الربط بين تكنولوجيات ثورة المعلومات الجديدة لتعمل سوياً في تناسق، الأمر الذي غير من العقائد والاستراتيجيات والتكتيكات العسكرية، وأسلوب إدارة عمليات الأمن القومي. وتؤكد هذه المدرسة الفكرية على النجاح في عملية الربط هذه بين مراحل جمع المعلومات وإلصاح الاستراتيجي الأمني والاستطلاع العسكري، مع مرحلة القيادة والسيطرة والاتصال، مع التوسع في إستخدام الحاسبات والمخابرات (فيما يطلق عليه C4I). وهذه السيادة المعلوماتية ستمنح صاحبها الفرصة لقفزة مبكر في تحليل المعلومات، وتحديد حقيقة الامكانيات المتاحة للأطراف المتحاربة، وصورة القتال الفعلي، كما توفر له البيانات عن القوات المتحاربة في مسرح العمليات بأشكال وأنماط يجعل إستخدامها في إصدار القرارات الأمنية وتخصيص المهام العسكرية لحظياً في نقلها الى الطرف المنفذ لها، وهي التشكيلات المقاتلة في المسرح وأنظمة التدمير الدقيق. وسوف يؤدي هذا الربط الى توجيه ضربات عسكرية بالغة الدقة

والسرعة والتأثير القاتل الى أقصى حد، ومن أنظمة تسليحية على مدى غير منظور من الطرف الآخر.

ب- مدرسة عدم التيقن: تتفق هذه المدرسة الفكرية الثانية مع المدرسة الأولى في أن ثورة المعلومات قد أحدثت، وستحدث في المستقبل، متغيرات جذرية في إدارة أعمال الأمن القومي وأساليب القتال، ولكنها تختلف معها في أن ثورة المعلومات لازالت في مراحلها الأولى، وأنها ستتطور بطريقة أعمق وأشمل. وتشير هذه المدرسة الى أن تطور التكنولوجيا القادرة على استخدام ثورة المعلومات لا يزال يتحرك خاصة في مجال الربط بين أجهزة الاستشعار والمبنى كمبيوتر وأنظمة القتال عالية الدقة. وأن ما تم التوصل إليه في حرب تحرير الكويت ١٩٩١ من ترابط بين المعلومة وأنظمة التسليح مما أدى الى تدمير آلاف الأهداف البرية والجوية العراقية، ليس سوى بداية في مجال التطوير نحو تحقيق مزيد من الترابط، والى نماذج أصغر. إلا أن النجاح في تحقيق الأهداف والمهام الاستراتيجية للقوات لن يعتمد فقط على هذا التفوق التكنولوجي، بل أيضا على نجاح مماثل في مجالات التنظيم والبناء العسكري ومفاهيم تخصيص وإدارة الحرب، وأساليب قتال جديدة تستطيع إستغلال التطور التكنولوجي. ومن ثم فإن التحدي الحقيقي الذي تطرحه هذه المدرسة هو القدرة على الابتكار الفكري ومعايشة مرحلة من التجارب الفعلية، وأن (نظام النظم) ليس نهاية المطاف، بل هناك المزيد من الجديد في مجالات أنظمة التسليح والحصول على المعلومات والقيادة والسيطرة والحرب الإلكترونية، وبعضها بالتجربة الفعلية سينجح والآخر سيفشل.

لذلك فإن هذه المدرسة تؤكد على عدم التيقن المبكر، لأن معظم التكنولوجيات التي برزت مؤخرا مع ثورة المعلومات نبعت جميعها من أصول إبتكارية من القطاع المدني، قبل أن توضع تحت سيطرة العسكريين. ومن ثم فعلى توقع المزيد لدى أطراف دولية متعددة سوف تصعب للغاية من ظاهرة سيادة طرف واحد، بل ظهور منافسين آخرين، الأمر الذي سيهز بصورة أو بأخرى فكرة إحتكار السيادة في الاستفادة الأمنية والعسكرية من ثورة المعلومات.

ج- مدرسة مقاتلي حرب الخليج: وهي مدرسة مبنية على خبرة عملية في الاستخدام تفوق الخبرة البحثية والأكاديمية، وتتشرف أفكارها بين معظم

الذين شاركوا في حرب تحرير الكويت، وإستخدموا فعليا أنظمة تسليح إعتمدت على ثورة المعلومات. وكمثيلاتها السابقة تعتبر أن التجربة الفعلية أثبتت أن هناك تطورا مرحليا في ثورة المعلومات والأداء العسكرى ظهر فى الفرق بين مراحل الاعداد فى عملة (درع الصحراء) ومراحل القتال الأولى فى عملية (عاصفة الصحراء)، والتطور المرحلى المستمر الذى حدث خلال تصاعد عمليات القتال الفعلى.

وهذه المدرسة بجانب إيمانها بقيمة المعلومة وقيمة التكنولوجيا المتقدمة، إلا أنها تضع التدريب الجيد للأفراد على قمة سلم النجاح. فبدون تدريب متميز لا يصبح للمعلومة قيمة كبيرة أو للتكنولوجيا أثر جذرى. وتستشهد هذه المدرسة بما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى مجالات الحرب الإلكترونية، والصراع بين الدبابات الإسرائيلية والمقذوفات الصاروخية المضادة للدبابات المصرية، والصراع بين الطائرات الإسرائيلية والصواريخ المضادة للطائرات المصرية. فقد كانت إسرائيل تمتلك فى هذه الحرب التفوق التكنولوجى على مصر بكافة المقاييس، كذلك التفوق فى المعلومات، ولكن التدريب الراقى والمكثف لدى المقاتلين المصريين هو الذى عظم من قيمة التكنولوجيا المحدودة القدرة التى كانت فى أيديهم مقارنة بما كان لدى الإسرائيليين من تكنولوجيات أمريكية المصدر، سواء فى مجال أنظمة التسليح أو المعلومات. كما تشير هذه المدرسة الى تحدى جديد لا يستطيع ثورة المعلومات أو التفوق التكنولوجى الساق فى أنظمة التسليح والحرب الإلكترونية أن تواجهه، وهو تحدى العمليات الإرهابية وإستخدام أسلحة الدمار الشامل، وكلاهما يستلزم بجانب المعلومة وأنظمة التسليح المتقدمة، مستويات راقية من التدريب المتخصص.

د- مدرسة المتشككين: وهى مدرسة تجمع بين العديد من المؤرخين العسكريين، وبعض العسكريين الموجودين فى الخدمة الفعلية ويستخدمون أنظمة التسليح الحديثة، ويستفيدون بالفعل من ثورة المعلومات القائمة. إلا أنهم يرون أن أى ثورة فى أمور الحرب تتم بالتدريج على مراحل وتستغرق فترات زمنية أطول لتحقيق أهدافها، كما لا يندفع أصحاب هذه المدرسة بالظواهر المبدئية المبهرة للتقدم التكنولوجى. وتضرب مثلا لذلك بأن الثورة فى الفكر العسكرى الفرنسى أيام نابليون بدأت من ثلاثين سنة قبل إستخدامها الفعلى، وأن مفهوم الاختراقات العسكرية العميقة التى قامت بها فرق البانزر الألمانية فى الحرب العالمية الثانية هو نتيجة تطور مرحلى بدأ كدرس

مستفاد من الحرب العالمية الأولى. ويشير الممارسون العسكريون في هذه المدرسة إلى أن حرب الخليج لا تعتبر نموذجاً يمكن القياس عليه بسبب سوء إدارة العراق للحرب، والانهيـار السريع في القوات العراقية من قبل أن تبدأ الحرب، مما سهل وضوح الأهداف لتكنولوجيا قوات التحالف، وأعطاهـا بالتالي إيـهار أكثر من حقيقتها. وهذه المدرسة بالرغم من إعتـرافها بحدوث نقلة نوعية كبيرة وثورية في تكنولوجيا المعلومات، وتأثيرها على الحرب، إلا أنها تظل تستند إلى حقيقة كون العنصر البشري هو الذى يقود إستخدام التكنولوجيا وثورة المعلومات وليس العكس. لذلك فهى تطالب بأفضل تسليح بشرط أن يستخدمه أفضل الرجال.

وخلص القول أن التقدم الحالى في تكنولوجيا المعلومات قد أدى الى إمكانية تسخير عسكريا، إذ جاءت حرب المعلومات لتتغلب على ضباب الحرب وصعوبة تقييم قوة الخصم الحقيقية، وتقلل من تعرض الدول الصديقة للأخطار والخسائر، ومواجهة الشلل الفكرى عندما تفشل الأنظمة أحيانا في توصيل المعلومات اللازمة في الوقت المناسب وبالقدر المناسب لمواجهة الموقف. ومن هنا نجد أن التعريف الملائم لمفهوم حرب المعلومات يشمل تقليص الأبعاد الزمانية والمكانية للتفاعل الانسانى على جميع المستويات من خلال منظومة شبكية متكاملة تضمن التحكم بأفعال العدو من خلال التلاعب بالبيانات والمعلومات والأفكار فى مختلف منظوماته، إما بهدف شلها أو تدميرها ذاتيا، مع الاستعداد للتدخل المباشر عند الحاجة. أى أنها عبارة عن هجمات معلوماتية على أجهزة الحواسيب الإلكترونية العسكرية لدى الخصم، بحيث تؤدي الى إعادة تشكيل إرادته (قيادة وجيشا وشعبا) عن طريق تغيير تصوره ومدركاته للواقع، وإفساد بينته النفسية ومنظومته العقائدية، وإجباره على أن يفكر كما يريد المهاجم، بما فى ذلك تدميره لقواه الذاتية.

وهنا نجد أن أدوات ووسائل وآليات أسلحة حرب المعلومات تختلف بصورة جذرية عما هو متعارف عليه، فهى تنقسم الى وسائل إيجابية أى هجومية، وأخرى سلبية. وتضم الوسائل الإيجابية قائمة ممتدة تبدأ بالبرامج ذات الذكاء الصناعى المتقدم، وهى برامج جاهزة ومزروعة بداخل المنظومات الإلكترونية للخصم، بحيث يقع على عاتقها إستشعار الأوامر العدائية ضد دولة المنشأ، ومن ثم تقوم بتدمير أو إتلاف نفسها، أو تنفيذ أعمال تدميرية للنظام نفسه، وقد يصل الأمر الى أن تقوم بتوجيه القوة النيرانية للخصم ليطلقها على نفسه، أو يتم إستخدام الفيروسات المعلوماتية الخادمة (قنابل المعلومات) والمزروعة فى أنظمة وشبكات الحواسيب ونظم

الاتصالات المختلفة، بحيث يتم إثارتها عبر أوامر للبرامج عن بعد، ومن ثم تصبح فاعلة في تعطيل أو تشويه أو إتلاف أو حجب أو تزييف أو إيقاف العمل، أو تعديل المعلومات الأصلية، مما يلحق دماراً هائلاً في هذه النظم. وقد يتم استخدام ديدان الحواسيب، وهي أيضاً برامج ضارة كالفيروسات تماماً إلا أنها معدة لتتقل نفسها من حاسب لآخر داخل شبكة الحواسيب المحلية أو العنكبوتية، أو ربما يتم الدخول المباشر على منظومات الحواسيب للخصم بمستشعرات خاصة. وليس من المستبعد أبداً أن تكون إسرائيل قد دست كل هذه الوسائل التخريبية في نظم المعلومات التي حصلت عليها بعض الدول العربية من شركات أجنبية، بحيث يتم تشغيلها عن بعد في أوقات الحروب والأزمات لتتقل فعلها التدميري على النحو السابق شرحه.

أما الوسائل السلبية لحرب المعلومات فتضم نظم (الباب الموارب) في التشفير (Trap-door) وهذه عبارة عن برامج للحاسبات يقع على عاتقها تشفير المعلومات من ناحية، بمعنى أنها تحمل المعلومات الحقيقية، بالإضافة إلى كود الشفرة من ناحية أخرى. ومن ثم تكون هناك سهولة لفك هذه الشفرة في دولة المنشأ المنتجة لهذه البرامج من خلال التعرف على بيانات المفتاح الشفري للرسالة المشفرة، وبذا يمكن حل الرسائل أو تعديلها، أو بث معلومات جديدة لها، أو على الأقل مواجهتها. ومن الوسائل السلبية أيضاً استخدام المستشعرات سواء المحمولة جواً والتي تستطيع إنشاء شاشات جو-فضائية خداعية تحمل آلافاً من الأهداف غير الحقيقية، والتي تجذب أنظار ونيران الخصم في اتجاهها، حيث تقوم بإرسال معلومات دقيقة لأنظمة معلومات ومخابرات الخصم عن هذه الأهداف الوهمية، مما يستنزف قدراته وقواه النيرانية في اتجاهات ثانوية، وربما أحياناً تحمل هذه المستشعرات بيانات عن أهداف القيمة المضادة والقوة المضادة للخصم نفسه، فيوجه نيرانه ضد أهدافه. ومن المؤكد أنه يمكن استخدام هذه المستشعرات على الأرض أو في البحر، بحيث تقوم بالعمل نفسه ضد الأهداف والقوات البرية والبحرية للخصم، ومن ثم تحدث نفس التأثير والنتيجة. وأيضاً ليس من المستبعد أن تكون لدى إسرائيل هذه الإمكانيات.

وحتى نعلم مدى فعالية أسلحة حرب المعلومات علينا أن نتصور البيئة الإلكترونية والمعلوماتية المزدهمة للخصم، والتي تشمل في المجال العسكري أنظمة المعلومات والإنذار والاستطلاع والمخابرات والاتصالات والقيادة والسيطرة، بجانب أنظمة إدارة النيران الآلية، بل أن معظم أنظمة التسليح والمعدات الفردية أصبحت تستخدم الحواسيب الإلكترونية مثل الرادارات بأنواعها والطائرات والدبابات والمدفعية والسفن وأجهزة الملاحة

ووسائل الحرب الإلكترونية. أما في المجال المدني فقد تزايد الاعتماد على الحواسيب الإلكترونية في معظم مكونات البنية الأساسية للخصم، والتي تشمل محطات الطاقة الكهربائية، وأنظمة تسيير القطارات، وتنظيم المرور الجوي، وشبكات الاتصالات المدنية، والعمليات المالية والتجارية، والصحافة والبث التلفزيوني الرقمي سواء الأرضي أو عبر الأقمار الصناعية. نخلص من كل ذلك إلى أن البيئة الإلكترونية المعلوماتية للخصم أصبحت معرضة لتأثير الصدمة الاستراتيجية الفعالة لوسائل وآليات حرب المعلومات. ومن هنا سنجد أن شكل هذه الحرب سيكون مختلفا شرط إمتلاك الخصم لمنظومات متكاملة من الحواسيب الآلية ونظم الاتصالات.

لذلك سنجد أن أسلحة حرب المعلومات إما أن تكون موجودة منذ زمن طويل داخل أنظمة الخصم المختلفة وحواسبه الإلكترونية، أو يتم زراعتها في وقت ما بواسطة برامج كبيرة من التطبيقات والبرامج الجاهزة، أو من خلال مستشعرات يتم زراعتها من قبل أو يتم إرسالها في حينه. ومن هنا نجد أن السيادة المعلوماتية ستصبح بديلا عن السيادة الجوية والصاروخية أو مكملة لهما في مسارح العمليات، وسيصعب إكتشاف الضرر المراد تحقيقه إلا بعد وقوعه فعلا، إلا أن كل هذا لا يتحقق إلا بمعرفة مكونات بنية منظومة المعلومات والقيادة والسيطرة والاتصالات للخصم، ونوعية الحواسيب المستخدمة في منظومات الأسلحة المختلفة عنده.

وفي إطار سعى الدولة المتقدمة لإمتلاك منظومة النظم، فإنها تقوم بتحقيق تكامل بين ثلاثة أنظمة رئيسية: الأول يضم نظام الاستخبارات والاستطلاع والمراقبة والملاحية، والثاني يشمل نظام القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والنظم الذكية لصنع القرارات، بينما الثالث يحتوى على نظام توجيه وإدارة النيران الضاربة عن بعد. وفي الوقت نفسه يوفر الوقاية ضد الضربات النيرانية المعادية ويصدها. ومما لا شك فيه أن كل ذلك يتطلب توفير أقصى قدر من الحماية والوقاية والأمن للحواسيب الإلكترونية المستخدمة لمواجهة حرب المعلومات.

تطوير نظم القيادة والسيطرة وتبادل المعلومات:

برزت في حرب الخليج أهمية إحكام القيادة السيطرة على القوات في البر والبحر والجو رغم تعدد جنسياتها وعقائدها القتالية، وستزداد هذه الأهمية في ميدان القتال المستقبلي بالنظر لتطور التقنيات العسكرية إلى درجة كبيرة، وضخامة حجم القوات المشتركة في الحرب، وإتساع مسرح العمليات، وإحتمال تواجد قوات جيوش دول أخرى متحالفة في المسرح ذات

أنظمة تسليح مختلفة. هذا بالإضافة لما سيحدث من تدفق سيل المعلومات من مصادر عديدة مما يتطلب سرعة ودقة تحليلها حتى يمكن الاستفادة بها في تخصيص المهام القتالية للتشكيلات والوحدات المقاتلة، ثم متابعة ما يجرى في مسرح العمليات من تطورات أثناء إدارة العمليات الحديثة، وإصدار التعليمات اللازمة في الوقت المناسب حتى يتم تحقيق الأهداف والمهام الاستراتيجية المكلفة بها القوات المسلحة. لذلك سيتم الاعتماد بشكل أساسي على الحواسيب الإلكترونية في معالجة سيل المعلومات المتدفقة إلى مراكز القيادة وفرزها وتصنيفها وإعادة تجميعها والاستفادة منها، ثم استخدام الأجهزة ذاتها في صنع قرارات إدارة الحرب/الأزمة، ثم تبليغها في صورة مهام للمختصين في أسرع وقت. هذا إلى جانب استخدام نظم القيادة والسيطرة في تأمين مطالب البنية الأساسية لتنفيذ العمليات العسكرية (خصوصاً في المجال اللوجيستي)، ونظم الاتصالات، والمفاهيم والمبادئ التي تحكم عمل رئاسة الأركان العامة في علاقاتها مع العناصر المرؤوسة لها، والعناصر المدنية ذات العلاقة بالمجهود الحربي، سواء أثناء إعداد الدولة للحرب، أو إدارتها.

ومع بروز تغيرات كثيرة في القرن القادم تشمل أساليب الاستخدام القتالي للقوات، منها المناورة الواسعة بحشود ضخمة من القوات مع كثافة النيران، والسرعة في تغيير مواقف الأطراف المشتبكة، ومتطلبات أمن القوات وسرية أعمالها القتالية، بالإضافة إلى سعي المتحاربين إلى تحقيق المفاجأة وضرورة الاهتمام بإنشاء أنظمة تعبئة دقيقة ومنظومة متكاملة لرفع درجات الاستعداد في توقيتات تتناسب مع الأداء العملي المطلوب طبقاً لتطور الصراع المسلح، بالإضافة للاهتمامات اللوجيستية التي تتضمن الإمداد بالاحتياجات والصيانة والإصلاح والتخزين. فإن ذلك سيتطلب بالتالي ضرورة تطوير أساليب وأدوات القيادة والسيطرة، وأبرزها رؤية القيادة لجميع مواقع القوات الصديقة والمعادية إلى أبعد مدى ممكن في مسرح العمليات تسمح به ظروف الحرب. لذلك من المتوقع أن تحدث تغييرات كثيرة في بنية القيادة والسيطرة تشمل تطوير المبادئ المتبعة في معركة الأسلحة المشتركة، وإعادة بناء النظم التكتيكية، وإعادة توزيع الأدوار والمهام، وعندئذ سيتقلص المفهوم التقليدي لتسلسل القيادة بالأسلوب الذي نعمل به حالياً ويرجع إلى قرون ماضية. حيث ستساهم زيادة كفاءة نظم الاتصالات وشبكات المعلومات في عملية تخصيص المهام وإصدار التعليمات للوحدات المقاتلة في الميدان مباشرة، وتجنب التأخير الذي ينجم عن التسلسل القديم في القيادة.

هذا بالإضافة لوضع القادة فى الصورة بسرعة لموقف الكفاءة القتالية لوحداتهم وأماكنها بدقة، وبالتالي إمكانية دعمها فى أسرع وقت ممكن إذا ما واجهت مواقف حرجية، حيث ستكون الدقائق الثمينة بين تلقى القائد لموقف وحدته وبين الاستجابة له، حاسمة فى تقرير إنتصار أو هزيمة الوحدة أو التشكيل المقاتل. لذلك من المتوقع أن تكون غرف مراكز القيادة والسيطرة للجيش العصرية مستقبلا مزودة بشاشات كبيرة تعرض خرائط لأوضاع القوات وتحركاتها فى ساحة المعركة، وتبعث المعلومات بالبريد الإلكتروني السريع الى مراكز قيادة القوات التابعة لها فى ميادين القتال المتباعدة، والهدف هو منح القادة فى الميدان رؤية شاملة لكل ما يجرى فيه.

والحقيقة أن القناعة تتزايد لدى المخططين العسكريين بأن تكنولوجيا المعلومات تشكل - أكثر من الدبابات والسفن والمقاتلات - المفتاح لبقاء السيطرة محكمة على الجيوش فى ميادين المعركة خلال الخمس وعشرين سنة المقبلة. إذ أن القدرة على التعرف التلقائى على الصديق والعدو، وإرسال بيانات عن الأهداف المعادية الى الأسلحة الصحيحة والمناسبة بسرعة الضوء، من الممكن أن تحقق تفوقا قتاليا يرقى حرقيا الى ما يسمى بالحرب الخاطفة.

فالحواسيب الإلكترونية ستساهم فى حل واحدة من المشاكل الصعبة التى شهدتها حرب الخليج الثانية، وهى الموت بنيران صديقة راح ضحيتها ٣٥ من أصل ١٤٦ أمريكيا ماتوا فى هذه الحرب. لذلك فإن عمليات التطوير شملت عددا من الحاسبات الإلكترونية وطائرات التجسس ذات التحكم عن بعد، بالإضافة الى أجهزة أخرى تزود بها مركبات القتال (دبابات وعربات مدرعة) لتحديد أماكن مواقعهم عبر الأقمار الصناعية، وجهاز لاقط ومرسل تلقائى (ترانسيوندار) لكى يتم نقل الموقع الدقيق للمركبة الى شبكة الحاسبات الإلكترونية التى تنقلها الى مركز القيادة على شاشة تمثل خريطة يتم تحديثها إلكترونيا مرة كل عدة ثوان. كما يتواجد نظام مماثل لتحديد مواقع الجنود يتألف من حاسب الكترونى صغير وشاشة يتم تعليقها على خوذة الجندى، ووحدة إتصال أخرى تثبت فى قميصه، وبذلك يمكن للقائد تتبع أماكن جنوده خاصة عند العمل فى الأحرش والأماكن التى تنفذ فيها أعمال الداوريات الراجلة.

ويعتقد المخططون العسكريون أن جميع إتصالات المعارك يمكن توصيلها بواسطة البريد الإلكتروني، لكنهم وجدوا أنه من الضرورى جدا أن يسمع القائد صوت الراسل على جهاز لإرسال العادى ليعرف من نبرة صوته حالته النفسية اثناء القتال. وقد خلص تقرير صدر عن الجنرال جون

شاليكاشفيلي رئيس الأركان الأمريكية المشتركة، تحت عنوان (الرؤية المشتركة عام ٢٠١٠ Joint Vision 2010) وهو مسودة تطوير القوات الأمريكية في المستقبل، صدر في ١٧ يوليو ١٩٩٦- الى أن التكنولوجيات الجديدة سوف تتمكن من تحقيق تحسن كبير في القوة التدميرية Lethality. وفي ذلك يقول: "إذا استطعت رؤية كل التجمعات المسلحة لعدوك، وكل منصات إطلاق صواريخه أرض/أرض مثل سكود، وكذلك مراكز قياداته.. فإنك سوف تكسب الحرب". ويؤكد هذا المفهوم (اليوت كوهين) مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة جونز هوبكنز في مجلة الشؤون الخارجية، فيقول: "إن المناورات الضخمة لجيوش التحالف قد تبدو في المستقبل كتكرار لأحداث الماضي مثل هجمات الفرسان في القرن التاسع عشر، وهذا الأسلوب لا يصلح مع قوة النيران الحديثة. وسوف تكون المعلومات الأسرع والأفضل هي مفتاح السيطرة على المعارك التي تستخدم فيها التكنولوجيات المعقدة". ويتوقع الخبراء أنه في الحروب القادمة سوف يستخدم الجنود أجهزة استقبال متطورة يتلقوا من خلالها كما هائلا من البيانات، وسوف يساعد (نظام النظم) على صياغة البيانات المنفصلة والمبعثرة وتجميعها لتشكل صورة أوضح لجبهة القتال. وقد جربت القوات الأمريكية في البوسنة هذه الامكانيات الجديدة حين ربطت تلك القوات بشبكة إنترنت سرية يديرها البنتاجون، تستطيع بواسطتها تلك القوات الحصول على احتياجاتها من الخرائط والتقارير اللوجيستية والصور الفضائية وتقارير وتقديرات المخابرات. وقد نشرت القوات الأمريكية بالفعل نظاما جديدا في البوسنة لمعرفة أوضاع القوات، وذلك بعد إسقاط مقاتلات ف-١٦ هناك في يونيو ١٩٩٦.

ومن المأمول أن يوفر هذا النظام ميزة كبيرة للطيارين مثل تلك التي توفرها طائرات الشبح والقذائف الذكية، حيث يربط هذا النظام مصادر الاستطلاع المتعددة بسرعة تعادل سرعة الضوء، وبالتالي يبين لمراكز قيادة القوات الجوية أماكن كل طائرة أو بطارية صواريخ أرض/جو أو أي نشاط مماثل على شاشة كمبيوتر واحدة، ويمكنهم بالتالي إرسال الأوامر والتحذيرات في الوقت الفوري الى الطيارين. وقد أثبتت الاختبارات التي جرت في البوسنة نجاح الطائرات الموجهة إشاريا في الحصول على قدر هائل من المعلومات نتيجة قدرتها الفائقة على التحليق المتواصل، وإرسالها صوراً واضحة تكفي لرؤية الأفراد المختبئين بين الأشجار.

ويتنبأ التقنيون أن تكون الطائرات الموجهة إشاريا ذات طبيعة خفية في المستقبل بما يصعب على العدو رصدها، مع قدرة على التحليق على

ارتفاعات عالية لعدة أيام، وأن قوات المقدمة سوف تستخدم طائرات موجهة إشاريا صغيرة جدا بحجم الكف قادرة على ارسال صور الأهداف على بعد عدة مئات من الياردات، على الرغم من أن أى عاصفة بسرعة ٢٠ ميل/ساعة أو أكثر قد تشوش على ارسال تلك الطائرات وعملها. هذا الى جانب الدور الرئيسى الذى ستلعبه أقمار التجسس والانذار والاتصالات فى إكمال الصورة عما يجرى فى ميدان القتال، لتكون واضحة فى مراكز القيادة والسيطرة. كما ستساهم أجهزة الملاحة والابلاغ المتطور EPLRS، وجهاز المعلومات الرقمية التكتيكية المشتركة JTIDS، فى تمكين كل وحدة مقاتلة فى الابلاغ عن موقعها وموقعها بالضبط الى قياداتها. فباستطاعة هذه الأجهزة المرتبطة بشبكة من الأقمار الصناعية تحديد مواقع الوحدات بدقة متناهية. تجعل بالامكان الاستفادة منها فى إدارة النيران وتوجيه طائرات الدعم الجوى الى الأهداف المطلوب قصفها.

وسيجعل جهاز (IFFN) من السهل التمييز بين الطائرات الصديقة والمعادية برغم التشابه الكبير فى تصميماتها. وبذلك سيكون فى مقدور أجهزة السيطرة ووحدات الدفاع الجوى المتقدمة FAAD والطائرات الاعتراضية، أن تعزل الطائرات المعادية وتشتبك معها، وبما يؤدى الى تقليص احتمالات إصابة الطائرات الصديقة الى حد كبير.

أما على أرض المعركة، فإن نظام التعارف الذى تستخدمه قوات حلف انناطو معتمدا على أشعة الليزر حاليا سيسهل عملية تمييز الدروع الصديقة من المعادية. والاشتباك مع الدبابات المعادية قبل أن يتمكن العدو من إتخاذ الاجراءات الوقائية والمضادة. ولن يقف الظلام أو أحوال الرؤية السيئة أو الجبال حائلا دون حصول القائد على سيل متدفق من المعلومات عن ميدان القتال بواسطة أجهزة رصد ميدان المعركة التى تعمل بالتحكم عن بعد، أو التى تطلق يدويا أو بواسطة الأسلحة النارية غير المباشرة، ويتم بعد ذلك تجميع هذه المعلومات المتدفقة عبر حلقات الاتصال الفورية واسترجاعها من ذاكرة أجهزة الرصد. وما أن تصل المعلومات الابتدائية (الخام) من أجهزة الاستشعار حتى يصير تحليلها والابلاغ عنها الى المستويات التكتيكية والتعبوية والاستراتيجية بالشكل الذى يناسب كل مستوى، وبصورة فورية.

ومن ناحية أخرى تهتم مراكز تبليغ وتحليل المعلومات بعمليات تخزين المعلومات وفرزها واسترجاعها وتجميعها وضمها الى المعلومات الواردة من المصادر الأخرى. ذلك لأن نظم المعلومات والتقنيات التى تعمل فى مجال المخابرات ذات بنية هرمية الشكل، فكل نظام منها مسئول عن جهاز استشعار محدد، أو عن مجال بعينه من مجالات المعلومات القتالية، وبما

يضمن تحليل المعلومات الواردة تحليلاً كاملاً، ورفع فعالية الناتج وإبلاغه لمن يلزم في أسرع وقت ممكن.

أما بالنسبة لعملية ضبط المعلومات وتأكيداتها بواسطة مصادر معلوماتية أخرى، فإن ذلك يتم من خلال أجهزة المخابرات والاستطلاع الميدانية التي تعمل في المستويين التكتيكي والتعبوي، وأيضاً على المستوى الإستراتيجي، والمزودة بجهاز تحليل الصور الجوية والفضائية ASIP الذي يتلقى المعلومات من طائرات الاستطلاع المزودة بجهاز رادار طرفي (SLAR) وبالأشعة تحت الحمراء وبأجهزة استشعار كهروضوئية، بالإضافة لصور أخرى تصل من جهات مختلفة.

وسيكون بوسع القائد في القرن القادم إيصال أوامره وتعليماته بصورة أسرع إلى قواته المتمركزة في أماكن بعيدة عن بعضها البعض، وسيكون في الامكان تحويل المعلومات التي ترسلها أنظمة جمع المعلومات وأجهزة تنسيق الدعم الليراني، والتبليغ عن حالة الامداد والتموين ونظم الدفاع، إلى أوامر عمليات مباشرة يومية من خلال الحواسيب الآلية التابعة لمختلف أجهزة القيادة والسيطرة، وكلها قابلة للعمل المشترك فيما بينها من خلال نظام اتصالات يعتمد على مصطلحات ورموز شفرة خاصة. كما ستتواجد أجهزة بث متطورة يمكنها خداع أجهزة الاستشعار المعادية وإيهامها بوجود تجمعات عسكرية، وأن تبث أنماطاً من عدة اتصالات لا وجود لها، مما يحدث إرباكاً في أجهزة الاستشعار والمعدات الذكية التي تقف حائرة أمام التعرف على الأهداف الحقيقية، فلا تستطيع تمييزها عن الأهداف الهيكلية والمزيفة التي لها ذات المظهر الإلكتروني أو المادي في ميدان المعركة. وبذلك تساهم هذه المعدات في تنفيذ خطة الخداع الإستراتيجي.

إن الرؤية المستقبلية لنظم الاتصالات ستجعل منها عاملاً حيوياً يحدد مدى فاعلية أنظمة القيادة والسيطرة في مطلع القرن القادم، في ذات الوقت الذي ستصبح فيه المضادات الإلكترونية أكثر مقاومة، كما ستصبح أجهزة التشفير أكثر أمناً وأقل تعقيداً وأبعد مدى. كما ستشهد تحولاً كاملاً للنظام الرقمي في جميع وسائل الاتصال بما فيها الوسائل الصوتية، وسيتولى جهاز خاص عملية توجيه الرسائل اللاسلكية آلياً أثناء تحرك الوحدات بسرعة في ميدان المعركة.

ومن ناحية أخرى، يتوقع الخبراء أن تستخدم الشفرة في جميع المجالات تدعيماً لمبدأ (الحد الأدنى من المعرفة اللازم لتشغيل كل مستوى) والذي يطبق في شئون الأمن، وهو ما يسمح لكل فرد من أفراد القوات المسلحة بالاطلاع فقط على الحد الأدنى الذي يكفي لتنفيذ مهمته. وستحل الشبكات

الخصوصية داخل النظم الأمنية مشكلة التداخل الاجرائى فى التشغيل التى إنتشرت فى الثمانينات. أما فيما يتعلق بتطوير أنظمة الاتصالات وتبادل المعلومات، فإنه بالنظر للحاجة الشديدة الى الادارة الفعالة للأزمات وسرعة تحرك وانتشار القوات فى المناطق الساخنة، مع ملاحقة التطور التكنولوجى المتسارع فى مجالات الاتصال ونقل المعلومات، كذلك ترشيد الانفاق فى مجالات شراء المعدات الحديثة وتشغيل الشبكات، بجانب الحاجة الى توفير رصيد احتياطي من نظم ومعدات الاتصال ونقل المعلومات، فإن التطوير سيُتجه عبر عدة محاور على النحو التالى:

ا- المحور الأول:

على مستوى المشتركين أو المستخدمين لوسائل الاتصال المختلفة فى الوحدات والقيادات بالتشكيلات الميدانية، حيث سيتم إنتاج ومعالجة البيانات الرقمية والمعلومات المختلفة، ويشمل هذا المحور المعدات الانتهاية أو الطرفية المختلفة، كأجهزة الهاتف، والأجهزة اللاسلكية بأنواعها، وأجهزة التلكس والفاكس والحواسب الميدانية وبرامج التشغيل ومعدات الرمز غيرها.

ب- المحور الثانى:

على مستوى شبكات الاتصال الحاملة للقنوات، حيث يتم نقل وتبادل المعلومات والبيانات بين المشتركين الأكثر أهمية على المستوى الإستراتيجى، والذي يتعين على نظام الاتصالات توفير امكانيات الاتصال لهم فى جميع الظروف بما فيها ظروف الحرب النووية، مع توفير امكانيات الوقاية والبقاء والمناورة.

ج- المحور الثالث:

على مستوى القيادة العامة، ويتمثل فى الدروس والخبرات المكتسبة من حرب الخليج وعمليات يوغوسلافيا، حيث عانت قوات التحالف من نقص شديد فى وحدات الاتصال بالأقمار الصناعية، وإضطرت الى تأجيرها بتكلفة باهظة. ويستهدف هذا المحور تكوين احتياطي إستراتيجى من هذه المعدات وغيرها من الأجهزة اللاسلكية الخفيفة.

لذلك فإن هيكल نظام الاتصالات المستقبلى سيعتمد على نظامين فرعيين لنقل وحمل قنوات الاتصال بعيدة المدى، أحدهما فضائى يتكون من مالا يقل عن قمرين صناعيين من الجيل الرابع ومحطتين أرضيتين للاتصال وإعادة

الاذاعة، ومراكز تحكم وتوجيه، بالإضافة لمحطة إتصالات متحركة. أما النظام الآخر فهو أرضى ويعتمد على شبكة من الكوابل تغطي كامل أبعاد مسرح العمليات. وسيوجه إهتمام رئيسى الى زيادة سعة المحطات الأرضية من القنوات لتلائم إمكانيات الأقمار الحديثة، والقضاء على عيوبها المتمثلة فى ارتفاع تكلفة التشغيل والصيانة، وتداخل نطاقات الترددات، وسهولة اكتشاف هوائياته الطبقيّة العملاقة فوق مراكز الارسل.

وسيكون الاعتماد على الحواسيب الآلية-هو السبيل للتغلب على هذه العيوب، حيث سيوفر ذلك للمشاركين إمكانية التخاطب الصوتى أو الهاتفى، بعد ربط الحواسيب الآلية وتبادل المعلومات والبيانات فيما بينها، وسيؤدى ذلك الى الاستغناء عن كثير من مراكز الاتصالات الحالية، مع تحسن ملموس فى كفاءة الاتصال، وخفض كبير فى أحجام وأوزان المحطات المتحركة التى ستكون أصغر حجما وأسهل إنتقالا. وللتغلب على مشكلة تأمين شبكات الحواسيب الإلكترونية ضد التهديدات السلبية التى تستهدف الإطلاع على محتوى الرسائل المتداولة على الشبكة، وتحليل الحركة Traffic بين المشاركين بغرض معرفة أطراف الاتصال وأماكنهم، وكذلك ضد التهديدات الإيجابية والمتمثلة فى الاستخدام غير الشرعى لوسائل الاتصال بهدف تغيير محتوى البيانات، أو اشارات التحكم، أو بث إشارات تحكم بديلة، وذلك من أجل تغيير أو تأخير أو إعادة ارسال وترتيب محتوى الرسائل المتبادلة ومعناها والهدف منها. كذلك منع تحقيق الاتصال، ومن أمثلة منع تداول جميع الرسائل أو توليد عدد ضخم من الرسائل على الشبكة بحيث يتم تحميلها لدرجة تعجز فيها عن تحقيق عملها بمعدل أداء مقبول.

وللتغلب على هذه المشاكل من المتوقع أن تتطور أساليب التأمين فى مجالات السرية والتكامل والتحقق، وخدمات التحكم فى دخول الشبكة، وخدمات عدم إنكار الرسائل المرسلّة. وذلك من خلال تطوير عمليات التشفير ووسائل التحقق والتوقيع الإلكتروني واستخدام الألياف الضوئية.

بروز تكنولوجيات حرجة جديدة:

أولا- تطوير تكنولوجيات الأسلحة غير المميّة Non-leathal weapons : وذلك بهدف مواجهة الاضطرابات الشعبية وحيث يتطلب الأمر فرض النظام فى مواجهتها ولكن دون إراقة دماء. وتستخدم هذه التكنولوجيات أيضا فى الحروب لكسبها دون إصابة المدنيين، ودون إحداث تدمير فى الممتلكات أو أضرار بالبيئة، مما قد يتسبب فى إثارة الرأى العام العالمى. ولقد كانت طلائع مشاة الاسطول الأمريكى التى نزلت فى الصومال فى فبراير ١٩٩٥

أول من استخدم هذه الأسلحة غير المميتة بهدف تحقيق المهام القتالية المكلفة بها دون استخدام القوة القاتلة في مواجهة الأفراد. فقد استخدمت هذه القوات أنواع متعددة من الرغوات التي تعمل على خلق حواجز سريعة، وأجهزة تحديد الأهداف بالليزر لمنع الأفراد من الاقتراب من محيط القواعد العسكرية، الى جانب المقذوفات المطاطية التي تحدث ألاما مؤقتة دونما إختراق للجسد.

وتتضمن التكنولوجيات التي تقف وراء أسلحة الإعاقة غير المميتة وشل القدرة، مجموعة واسعة من التطبيقات تشمل:

- أ- أسلحة الليزر المنخفضة القدرة (LEL) Low-energy Laser Weapons
- ب- مشعات البث الضوئي المبهر Isotropic Radiators
- ج- النبضة الكهرومغناطيسية غير النووية Non-nuclear Electromagnetic Pulse
- د- أنظمة الميكروويف عالية القدرة High-Power Microwave (HPM)
- هـ- أنظمة الموجات تحت صوتية Infra Sound
- و- سوائل تقصيف المعادن Liquid Metal Embrittlement (LME)
- ز- المواد الكاوية شديدة القلوية Super Caustics (C+)
- ح- المواد المسببة للانزلاق Anti-traction Technology (A-TT)
- ط- البوليميرات Polymer Agents
- ى- تكنولوجيا تغيير خصائص الاحتراق Compustion Alteration Tech. (CAT)
- ك- المواد المهدنة والمنومة Calmative Agents
- م- محفزات الخداع البصرى Visual Simulation and Illusion (VSI)

وتتقسم هذه النوعية من الأسلحة الى قذائف غير نافذة، وقذائف شبه نافذة. فبالنسبة للقذائف غير النافذة فهي تتسبب فى إحداث ألم مؤقت دون أن تخترق جسم الانسان. أما القذائف شبه النافذة فهي تخترق الجسد بشكل كاف لإحداث جروح سطحية أو فى العظام، ولكن ليس الى الحد الذى يتسبب فى تدمير الأعضاء الداخلية. وبجانب الطلقات المطاطية الأكثر شيوعا بين هذه القذائف، فإنها تتضمن أيضا لدائن وخشب، وأشعة مركزة، وذخائر مؤثرة على الأعصاب، والأسلحة الإلكترونية والاستاتيكية التى تولد صدمة كهربائية منخفضة تصعق الأفراد المستهدفين وتؤدى الى فقدان قدراتهم على التحكم فى العضلات.

وبمقدور الرغوات اللزجة تفريق الجماعات وخلق حواجز سريعة، بينما تقوم الرغوة المائية-المخلوطة عادة برذاذ الفلفل، بعمل حاجز مستتر يشبه فقاعات الصابون، وفي حالة محاولة الأفراد إختراق الحاجز سيكون عليهم مواجهة رذاذ الفلفل. كما أن بمقدور الكيماويات (المقاومة للجبر) إقامة طرق وممرات شديدة اللزوجة أو ملساء لإعاقة حركة الدبابات والشاحنات. أما الشراك الخداعية فهي عبارة عن شباك ومواد الاطلاق الباليستية بغرض تطويق وإضعاف الأفراد والمركبات. كما تتسبب أشعة الليزر وغيرها من أنظمة الرؤية كالضوء المذبذب في فقدان القدرة على الابصار بشكل مؤقت، وتصيب الأفراد بالإرتباك والدوار لفترات محددة.

وبمقدور الأنظمة السمعية الجارى تطويرها فى هذا المجال أن تسبب فقدان السيطرة على العضلات والغثيان وفقدان الوعي. ورغم الأبحاث الجارية على هذه الأسلحة والتي تستهدف الحيلولة دون جعلها قاتلة، فإن هناك احتمالات لتسببها فى قتل من يتعرض لها خصوصا بالنسبة للموجات والصدمات الكهربائية. وسوف تمنح هذه الأسلحة غير القاتلة خيارات عديدة للقيادات والقوات التى ستستخدمها، وذلك بسبب المرونة التى توفرها عند الاستخدام فى مناطق التوتر مثل الأراضى الفلسطينية المحتلة، وفى الصومال، وفى البوسنة، حيث تمنح من يستخدمها وسائل جديدة لفرض القوة تتناسب مع حجم ونوعية التهديد الذى يواجهه، ويحول دون الانزلاق الى النقطة التى تدعو فيها الحاجة الى استعمال الأسلحة القاتلة، كما تتيح هذه الأسلحة غير القاتلة أدوات حديثة للسلطات السياسية تساعد على إيجاد مخرج من المأزق السياسية التى يحتمل أن تظهر أثناء إدارة الصراعات العسكرية أو الحروب.

وتتعدد المهام التى تستخدم فيها الأسلحة غير القاتلة، وتتنوع بحيث تتراوح بين حفظ السلم الى انقزال التقليدى، وأيضا بعض المهام القتالية شديدة التخصص مثل تلك المتعلقة بقطع الامدادات الادارية عن القوات المعادية، وفرض السيطرة والانضباط فى المناطق السكانية التى يتم إستيلاء القوات عليها، والحصول على أعداد كبيرة من أسرى الحرب، وتعطيل أسلحة العدو باستخدام معوقات التأثير الكيماوية أو الشراك الخداعية. كذلك تعتبر الأسلحة غير القاتلة مفيدة فى حرب المدن وذلك باستخدام أنظمة مضادة للقناصة الذين يختبئون داخل المباني بحيث يمكن للرصاصات أن تخترق الجدران وتصيبهم.

هذا بالإضافة لمساهمة هذه الأسلحة غير القاتلة فى إنجاح عمليات إنقاذ الرهائن عن طريق إطلاق كيماويات مخدرة قبل أن تقوم قوات الانقاذ

بإقتحام المكان، وهكذا يتم منع محتجزى الرهائن من الحاق الضرر بالأسرى أو فرق الانقاذ، وبالرغم من أن هذه الكيماويات قد تؤثر على الرهائن أيضا، إلا أنها لن تلحق الضرر بهم. وحتى فى العمليات البحرية يمكن استخدام هذه الأنظمة غير القاتلة فى منع اقتراب السفن المدنية التى يوجد شكوك حول هويتها من القواعد البحرية. وفى حرب الألغام من الممكن استخدام الألغام غير القاتلة فى محاصرة الموجات البشرية التى تدفع بها بعض الدول - مثل إيران - فى عمليات هجومية، غير عابئة بما يمكن أن تتكبده من خسائر، كما تساعد أيضا موجات توجيه الطاقة الصغرى فى تنفيذ نفس المهمة. وفى مجال الأسلحة غير القاتلة يتم تعطيل طرق إمداد العدو بطريقة تقلل من الوقت والجهد اللازمين لاعادتها للعمل مرة أخرى. فبدلا من نسف الجسور والكبارى والطرق، يمكن تعطيلها مؤقتا عن طريق استخدام مواد لزجة ليس لها أى آثار تدميرية بحيث يسهل إزالتها بالماء أو مذيبيات أخرى فور إنتهاء أسباب التعطيل.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل التى أصبح الحد من إنتشارها هو المعضلة الكبرى التى تواجه دولة مثل الولايات المتحدة، فإنه بدلا من تدمير منشآت العدو النووية بأسلحة تقليدية قد تتسبب فى تلويث البيئة وإحداث خسائر بشرية ضخمة، فإنه بمقدور الأنظمة غير القاتلة أن تحاصر هذه المنشآت وتمنع استخدامها لحين تصفيتيها بأمان. كذلك من خلال آلية التحكم عن بعد يمكن إستبعاد مخاطر التلوث، بالإضافة الى تجنب حدوث مشكلات مصاحبة لاستخدام القوات البرية، إلا أنه رغم ما يحمله التطور التكنولوجى للأسلحة غير القاتلة، من احتمالات واسعة للاستخدام سواء فى مجال الحرب والصراعات المسلحة، أو فى عمليات فرض السلام والمحافظة عليه ومقاومة عمليات الشغب والثورات الشعبية، فإن هناك مخاوف عديدة مطروحة إزاءها تتمثل فى احتمال حصول الخصوم عليها، وبما يشكل عائق أمام استخدام القوات التقليدية فى الحروب والصراعات المسلحة ومقاومة أعمال التمرد. كما أنه أصبح من الممكن كذلك إيجاد تقنيات مضادة لها، فعلى سبيل المثال يمكن للرداء الواقى من الرصاص أن يخفف من تأثير القذائف غير المختزقة أو شبه المختزقة، وكلها عوامل أدت الى تقليص مصداقية هذه الأسلحة غير القاتلة لدى العسكريين الذين ينتابهم الشك تجاه أى تقنية حديثة لاتكبد الخصم خسائر بشرية ومادية جسيمة تجبره على الرضوخ والاستسلام.

ثانيا: تكنولوجيا إستغلال الفضاء:

لقد تزايدت أهمية وفعالية أنظمة الرصد الفضائية بإطراد خلال السنوات الماضية، كما ازدادت إنتشارا حتى أصبحت تمثل أكثر وسائل الاستطلاع والمخابرات اعتمادا لدى صانعي القرار في الدول المتقدمة كمصادر يقينية للمعلومات يعتمد عليها بشكل أساسي في إتخاذ قرارات سياسية وعسكرية رشيدة. وذلك بعد أن أصبحت الأقمار الصناعية بأنواعها المختلفة تمثل أعين وأذان وأعصاب القيادات السياسية والعسكرية في الدول الكبرى. وإسرائيل أيضا، بعد أن نجحت حتى الآن في إطلاق ثلاث أقمار للتجسس من طراز (أوفيك)، وأصبح لهذه الدول برامج مستقبلية لإطلاق سلسلة من الأقمار المتنوعة الأغراض والمهام تشمل الإنذار المبكر والملاحة والأرصاد والاتصالات والاستطلاع الإلكتروني والمراقبة الضوئية (بصفة خاصة للتحقق من مدى تطبيق معاهدات الحد من التسلح المتفق عليها بين الولايات المتحدة وروسيا). كذلك أقمار المسح الفضائي والاستشعار عن بعد، وهي التي تقوم بالتصوير الفضائي لحقول الألغام واستشعار مواضعها ورسم خرائط لها، فضلا عن تحديدها لمناطق تجمع المياه الجوفية وإتجاهات سريانها، وتحديد أماكن مراكز الإعاقة والشوشرة المعادية، ومراقبة منظومة الاتصالات والقيادة.

ولأهمية وخطورة هذه المهام التي تقوم بها الأقمار الصناعية إهتمت الدول الكبرى بوضع استراتيجيات لتأمين وحماية ما تطلقه من أقمار صناعية ضد الأنظمة المضادة من قبل الدول المعادية، وأبرزها الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية في الفضاء، والتي يمكنها أن تكون أيضا مضادة للأقمار الصناعية. أو إجراء تفجيرات نووية في الفضاء من الممكن أن تدمر الأقمار الصناعية التي تقع في دائرة التفجير.

ويوجد نظام عالمي للأقمار الصناعية (Global Positioning System (G.P.S)، وللتعرف على مكونات هذا النظام في صورته الفلكية الكاملة يوجد ١٨ قمر صناعي موزعين على ستة مدارات متساوية الفواصل بين كل مدار والآخر زاوية ٦٠ درجة على خط الاستواء، وزاوية ميل كل مدار عن خط الاستواء ٥٥ درجة. وهذا يحقق رصد أربعة أقمار صناعية على الأقل في نفس الوقت.

١- أقمار الملاحة العسكرية: إتخذ أكثر من ١٢ قمر صناعي تابعة للـ NAVSTAR مدارات لها على إرتفاع ٢٥,٠٠٠ كم فوق الأرض. وتقوم بالبث المستمر للمعلومات الملاحية التي يمكن استقبالها بواسطة مستقبلات

على الأرض (فى حجم التليفون العادى) لتقوم بحساب خطوط الطول والعرض بدقة تصل الى ١٠ متر.

ب- أقمار الاستطلاع الالكترونى: مثل القمر (لاكروس) المخصص لهذه المهمة، فقد إتخذ له مدارا على إرتفاع ٧٥٠ كم فوق الأرض، وتمكن على هذا الارتفاع من رؤية المنشآت والتجهيزات المعادية ليلا ومن خلال السحب حتى مسافة ١٩٠٠ كم.

ج- أقمار الاستطلاع الفوتوغرافى: حيث قامت ستة أقمار صناعية طراز (Kehole) بالتقاط صور شديدة الوضوح والدقة للمناورات العسكرية من مواقع تتراوح إرتفاعاتها عن الأرض ما بين ٥٥٠ كم، ٩٥٠ كم.

د- أقمار الإنذار ضد الصواريخ المعادية: بالنسبة للولايات المتحدة كان هناك باستمرار وفى كل الأوقات قمر صناعى واحد على الأقل تابع لبرنامج مبادرة الدفاع الإستراتيجى يقوم بمراقبة ومسح أراضى الاتحاد السوفيتى السابق، وروسيا حاليا من موقع ثابت، يعمل على إرتفاع ٣٦.٠٠٠ كم، يمكنه بتلسكوبه الحرارى إكتشاف لحظة وموقع إطلاق أى صاروخ معادى نتيجة إستشعار الحرارة الناتجة عن إطلاق الصاروخ- خلال ثوان من إطلاقه. كما يوجد حاليا قمر إنذار ثابت-على الأقل- يعمل على إرتفاع ٣٦.٠٠٠ كم فوق خط الاستواء لمراقبة منطقة الخليج.

هـ- أقمار الإتصالات: بعضها يرتبط ارتباطا وثيقا بأقمار الإنذار، حيث تتبعها وتتلقى بياناتها، ثم ترسلها أقمار الإتصالات لمحطات المعالجة الأرضية، (يوجد للولايات المتحدة محطتين لمعالجة معلومات أقمار الإنذار أحدهما فى كلولورادو والأخرى فى ووميرا فى أستراليا.) ويوجد نظام آخر من أقمار الإتصالات لتحقيق الاتصال بين القيادات الاستراتيجية عبر المحيطات والبحار (بين الولايات المتحدة واليابان ومنطقة الخليج)، وربط القيادات التعبوية (جيش ميدانى وفيلق). وذلك بالنسبة لأفرع القوات البرية والجوية والبحرية (وحتى مستوى السفينة والغواصة) من خلال قنوات عديدة للاتصالات تيسرها أقمار الإتصالات، وذلك على مسافات قليلة نسبيا تصل حتى ٢٠٠ كم، وفى زمن من ١٥-٣٠ دقيقة، كما يمكن بواسطتها تحديد أماكن محطات الاتصال بدقة تصل الى ٢-٣ أمتار.

ولقد وفرت حرب الخليج الثانية خبرات واسعة فى إستخدام الأقمار الصناعية فى هذه المهام، خصوصا الإستطلاع والإنذار والإتصالات. فقد كان يحلق فى الفضاء فوق مسرح العمليات سبعة أقمار صناعية فى وقت واحد من أنواع مختلفة، بدءا بأقمار الاستطلاع بالتصوير طراز (Keyhole)

(والتي يمكنها تحديد موقع هدف في حجم كرة القدم على بعد ٥٠٠ ميل، وأقمار مراقبة الاتصالات المعادية طراز (Magnum) مستخدما هوائيات في حجم كرة التنس. كما كان هناك بصفة دائمة قمر إنذار متمركز فوق المحيط الهندي يلزمه في مداره قمر اتصالات، مستخدما عيناً حرارية لتسجيل لحظة وموقع إطلاق الصواريخ الباليستية العراقية وتبليغها لمركز الإنذار الأرضي.

ثالثاً: التكنولوجيا الحيوية:

سوف تعتمد أنظمة التسليح والمعدات الحديثة على التكنولوجيا الحيوية بسبب قدرة هذه التكنولوجيا على تحقيق كم كبير جداً من المنتجات الجديدة الأكثر كفاءة وأقل تكلفة. ومن هذه المنتجات المواد العضوية والمواد التركيبية التي لها خاصية خفة الوزن والمتانة خصوصاً في بناء الطائرات الحديثة والأجهزة الحساسة للمواد الكيميائية المضادة للتأثير البيولوجي والمواد السامة، وكذلك الأجهزة الإلكترونية الصغيرة جداً والملابس الواقية والمواد العضوية اللاصقة، والطلاءات والأغلفة التي تحمي من المتغيرات غير الطبيعية في المحيط الخارجي، والتركيبات المطاطية العامة والخاصة، ومواد التشحيم الخاصة والمواد التي تستخدم في عمليات التطهير. كما تقدم التكنولوجيا الحيوية حلولاً دائمة وقليلة التكلفة لعدد من المشاكل المتصلة بالنفايات الخطيرة، وذلك باستخدام الطرق الميكروبية لتحطيم النفايات والمفرقات، وتصنيع الأمصال واللقاحات والأدوية للحماية من الأمراض والأوبئة.

الفوائد الممكنة تحقيقها من استخدام التكنولوجيا الحيوية:

التطبيقات	الفوائد
المستشعرات الجوية: - المستشعرات الضوئية الدقيقة. - المستشعرات الوظيفية الدقيقة. - كاشف التآين للجزيئات الحيوية.	- تقليل الوقت اللازم لاكتشاف وتعريف السموم والمفرقات والعقاقير. - تطوير المسح الغير صوتي تحت الماء.
العمليات الجوية: - العلاج الحيوي للأجزاء التالفة.	- الحل العملي قليل التكلفة للمواد السامة الفعالة.

التطبيقات	الفوائد
<ul style="list-style-type: none"> - الشرائط اللاصقة الحيوية. - إزالة تلوث الأنزيمات. - التعدين الحيوى. - تجميع مكونات الطاقة. - تحليل مكونات الطاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تقليل مخاطر المواد المذيبة لمواد طلاء الطائرات. - رفع قدرة العوامل المساعدة فى التطهير والتنظيف. - رفع القدرة على إستخلاص المواد الاستراتيجية من المعادن الأقل درجة. - التكلفة الأقل والتطوير الأمن ذات الطاقة العالية. - التكلفة الأقل للتخلص من أضرار البيئة.
<p><u>المواد الحيوية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - تجميع الألياف العضوية. - تركيب المواد الحيوية. - المواد الحيوية المطاطة. - المواد اللزجة الجديدة. - المواد اللاصقة الحيوية. - المواد التركيبية المطاطية. - الكبسولات الدقيقة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير المواد ذات القوة العالية وخفيفة الوزن. - تطوير المركبات الحيوية قليلة الثمن وخفيفة الوزن ذات القوة العالية للطائرات. - مواد التطهير الذاتى للأفراد والحماية الجماعية. - الأغلفة والجوانات والأغطية ذات الخواص الكيميائية والميكانيكية الجيدة: - التغطية الآمنة بيئيا للسفن والمباني بمواصفات متطورة. - الزيوت الأقل تكلفة وذات الكفاءة العالية للطائرات والصواريخ. - العناية ببدائل الدم المغلفة.
<p><u>الإلكترونيات الحيوية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - فن الطباعة الإلكترونية. - المفاتيح الدقيقة ذات التجميع الجزيئى الذاتى. - تطوير الأنابيب الحيوية المعدنية والمركبة. 	<ul style="list-style-type: none"> - صناعة الدوائر ذات التكلفة المنخفضة. - زيادة كثافة الدوائر وسرعتها مع تقليل أبعادها. - الميكروويف ذو الطاقة العالية كذلك أجهزة تخزين الطاقة.

رابعاً: تكنولوجيا التحكم فى البصمات:

كما أن هناك بصمات لليد والصوت والصورة يمكن بواسطتها تمييز كل إنسان عن الآخر، ففي المجالات العسكرية أيضاً تم البحث عن أنواع متعددة من البصمات التي يمكن بنها التعرف على الأسلحة والمعدات للعمل على كشفها وتمييزها وتتبعها والتعامل معها. ومن أمثلة هذه البصمات: البصمات الاشعاعية سواء كانت رادارية أو حرارية للطائرات والصواريخ ومركبات الفضاء. والبصمات الصوتية للسفن والغواصات. والبصمات المرئية لأشكال الأسلحة والمركبات مثل الدبابات والعربات. ويمكن الحصول على هذه البصمات عن طريق اشعاع أو انعكاس أحد أنواع الطاقة (طبيعية أو تصنعية) من أسطح هذه المعدات كنتيجة لاختلاف معامل انعكاس الوسط المحيط بها. لذلك فإن التقليل أو التحكم فى الاشعاعات أو الانعكاسات (رادارية-حرارية-صوتية) الصادرة من المعدات يعتبر أحد الأساليب التي تساعد على حمايتها وزيادة فعاليتها.

وتحدد أساليب تقليل أو التحكم فى البصمات كالاتى:

(١) البصمات الرادارية (الانعكاس الرادارى): يمكن التقليل أو التحكم فى البصمة الرادارية للمعدات من خلال التحكم فى الشكل الخارجى للمعدة، وتغطية أسطحها بمواد ماصة للموجات الرادارية، ويتم ذلك بمواد خاصة.

(٢) البصمات الصوتية: وهذه أيضاً يمكن التقليل أو التحكم فى البصمة الصوتية للمعدات باستخدام مواد ملينة للمحركات لتقليل الضوضاء الصادرة منها، وتصنيع الأجزاء المتحركة من مواد قليلة الصوت عند الاحتكاك، هذا بالإضافة لاستخدام مصادر للصوت تعمل على معادلة أو تشويه الأصوات الصادرة من المعدات.

(٣) البصمات الحرارية: ويمكن التقليل أو التحكم فى البصمات الحرارية الصادرة عن المعدات والمركبات والأسلحة التي ينتج عن عملها حرارة، بأساليب التبريد، وتقليل العادم، وتغطيتها بمواد خاصة توائم الوسط المحيط.

(٤) البصمات المرئية: وهذه بالتالى يمكن التقليل أو التحكم فيها بحسن إخفائها تحت الأرض، أو إخفائها بشباك التمويه، وتغيير شكلها المعروف، أو بالخداع من خلال استخدام نماذج هيكلية مماثلة للأهداف الحقيقية،

ولكن بمواد مطاطية أو خشبية (يستخدم العراق في حرب تحرير الكويت كميات كبيرة من نماذج مطاطية تمثل صواريخ سكود وقواذفها ودبابات ومدافع وطائرات الخ).

وبالإضافة الى ذلك فإنه في بعض التصورات نجد أن الهدف ليس فقط تقليل البصمات، ولكن أيضا إمكانية التحكم فيها لزيادة قدرة المعدة على التمويه والخداع بحيث يشمل هذا التحكم إمكانية تغيير البصمة وتذبذبها وتغيير معدلاتها. وذلك مع الأخذ في الاعتبار التطوير الموجود في قدرات وسائل الاستشعار. فمثلا نجد أن التحكم في البصمة يجب أن يكون قادرا على خداع وسائل وأساليب تحليل البصمات والصور، وفي مثل هذه الحالات يمكن زيادة قوة البصمة بدلا من تقليلها وذلك لزيادة مقطعها على شاشات الرادار ووسائل تحليل الصور، مما يزيد من القدرة على الخداع والتمويه.

وطبقا للبرامج المستقبلية لتطوير تكنولوجيا التحكم في البصمات، فإنه من المتوقع بحلول عام ٢٠٠٠ أن تسمح هذه التكنولوجيا بتحقيق الإنجازات التالية:

- (١) استخدام أساليب الإعاقة السلبية لتقليل بصمات الموجات الرادارية ذات الترددات المنخفضة مثل مركبات الفضاء.
- (٢) استخدام المواد والوسائل لتقليل البصمات ذات الترددات المرتفعة جدا (FHV)، وبصفة عامة الترددات أقل من نظام الميكروويف، بحيث تقلل من فاعلية أنظمة الإنذار المبكر للعدو.
- (٣) تقليل البصمات الحرارية والأشعة تحت الحمراء الناتجة عن إطلاق الصواريخ، مما يصعب عملية اكتشافها والإنذار بها عند إطلاقها بواسطة أقمار الإنذار.
- (٤) ويتركز الاهتمام بتقليل البصمات الصوتية للسفن والغواصات، بهدف إنتاج أجيال حديثة من الغواصات والسفن الهجومية ذات محركات صامتة وأسطح ماصة للصوت.

وتحتاج عمليات التصنيع المرتبطة بتطوير تكنولوجيا التحكم في البصمات الى أنواع متقدمة من الآليات التي تعتمد على الحاسبات المتطورة في إنجازها. حيث يتم التصميم والتصنيع بالحاسبات الإلكترونية. كذلك آلات وأدوات متقدمة تستخدم التحكم العددي بالحاسبات. هذا بالإضافة لاستخدام

الميكنة الآلية والأجهزة الضوئية وأشعة الليزر والانسان الآلى. كما تستخدم مواد تقليل البصمات للتطبيقات الجوية والفضائية عند إنتاج المحركات وتشكيل الهياكل وتصنيعها وتغطية أسطحها.

ويعتمد تطوير تكنولوجيا التحكم فى البصمات فى الوقت الحالى على إمكانيات تصنيعية قادرة على إنتاج محركات صامتة وأدوات للتشكيل والنمذجة والتشغيل ووسائل تقليل الضوضاء ومعالجتها. هذا بالإضافة الى إمكانيات الأجهزة التى تعمل بالتحكم العددي بالحاسبات (CNC) والتى تسمح بإنتاج أشكال تكرارية لمحركات السفن وهياكلها. وقد بدأت مراكز تصنيع السفن الحربية الكبيرة فى الولايات المتحدة فى استخدام مثل هذه الأجهزة المتقدمة، وذلك لتجنب إجراء بعض العمليات اليدوية مثل اللحام، والتى تؤدي فى الغالب الى تغيير فى الأشكال عن تلك التى تم تصميمها نتيجة الحرارة العالية الناتجة من التسخين أثناء اللحام. لذلك فإنه يتم حالياً إعداد دراسات للمواءمة بين تكلفة التصنيع بالأجهزة المتقدمة ودرجة التحكم فى البصمات المطلوبة. والجدير بالذكر أن هذه الإمكانيات التصنيعية يستعان بها لدعم التكنولوجيا المستخدمة لأغراض الفضاء، مثل إنتاج التوربينات الغازية والمبادلات الحرارية.

وتستهدف القدرات التصنيعية المخططة تحقيق إمكانيات متطورة لنقل تكنولوجيا مواد التحكم فى البصمات الى حيز التطبيق وإنتاج الأنظمة المتكاملة بإنتاجية عالية وتكلفة معتدلة ومعدل أداء جيد. كذلك إعادة تصنيع أو تعديل المعدات الموجودة فى المخازن بمكونات حديثة ومتطورة مثل التيتانيوم. هذا بالإضافة الى إلغاء التغييرات التى تحدث فى أشكال المحركات أثناء التصنيع نتيجة لبعض العمليات التى يتم يدوياً، أو اللحام نتيجة لدرجة الحرارة العالية. ويمكن تنفيذ ذلك باستخدام لحام بالليزر، حيث تفيد سرعتها واستخدامها كمصدر حرارى مركز فى التقليل والحد من درجة الحرارة المتولدة. كذلك استخدام أجهزة ووسائل التصميم بالحاسبات (CAD) وربطها بماكنات التشغيل التى تعمل بالتحكم العددي (NCN) لتقوم بتغذيتها بالتصميمات مباشرة لتجنب الأعمال اليدوية، وأيضاً استخدام أجهزة قياس دقيقة بالاستعانة بأجهزة الليزر والانسان الآلى، واستخدام مماكنات متعددة المحاور تعمل بالتحكم العددي للحاسبات (CNC) للتحكم فى أدوات التشغيل بدقة وبدون تغيير عن الأشكال المصممة.

خامسا: تكنولوجيا الاخفاء والتمويه:

لقد أعطت حرب الخليج الانطلاقة الاولى لتقييم فعالية أنظمة الدفاع وأنظمة الاستشعار في ظروف عمل حقيقية. فعلى سبيل المثال فإن ضرب مراكز قيادة القوات الجوية العراقية أظهر الدقة الكبيرة في نظم التتبع المستمر للأشعة تحت الحمراء بالإضافة الى مساعدة أشعة الليزر. وقد أوضحت وسائل الإعلام كيف يقوم الطيار بالتوجيه الصحيح للقذيفة نحو ماسورة المدفع المعادي والتي تظهر وحدها كنقطة سوداء في التصوير الحراري. كما أصبح الطيار قادرا على الفصل والتمييز بدقة بين الأهداف المختلفة. ويوجد مثال آخر على أنظمة التتبع المستمر للأشعة تحت الحمراء، وهو ضرب نقطة الوصل لأنابيب البترول على ساحل الكويت لايقاف انسياب البترول في الخليج، فقد أظهرت أنظمة التحليل الدقيق بين الأهداف للطيار بوضوح أماكن الوصل بين أنابيب البترول بالإضافة الى أماكن المضخات، وفي كلا الحالتين تبدو الأهداف واضحة وغير مموهة أو مخفاة مما سهل على الطيار التوجيه الصحيح والسهل والسريع للأسلحة الموجهة للهدف المطلوب قصفه.

الا أن الوضع سيكون مختلفا اذا أخفيت هذه الأهداف حراريا، ويتم ذلك باستخدام مادة لها نمط حراري له تسمية شديدة بمقارنته بالنمط الحراري للجسم المراد إخفاءه، وفي هذه الحالة يكون كاف جدا لتضليل القذائف الموجهة. لذلك فقد كان نجاح العراق في استخدام وسائل التمويه والخداع سببا في تضليل القذائف الموجهة التي كانت تطلقها طائرات التحالف ضد قوافل الصواريخ سكود، وبالتالي تصعب قتالها بسبب صعوبة إكتشافها والإنذار بها بواسطة أقمار التجسس والإنذار. وقد إنطبق ذلك أيضا على الطائرات العراقية التي نجح العراق في إخفاء معظمها. وهو ما عبر عنه مسئول عسكري بريطاني كبير حين قال: "إن التمويه هو أكبر صورة من صور الدفاع السلبي التي يصعب مقاومتها ومعرفتها".

ومع التطور التكنولوجي السريع في علم الرادار وأجهزة الاكتشاف تحت سطح الماء، وأجهزة توجيه الصواريخ والأسلحة البحرية فوق وتحت سطح الماء، ظهرت أهمية بناء وحدات بحرية حديثة لها قدرة الاختفاء عن وسائل الاستشعار المعادية. لذلك يستهدف التصميم الحديث في بناء السفن تقليل مساحة التعرض للأشعة الرادارية، كذلك تقليل الضوضاء والأصوات الصادرة من الوحدات البحرية فوق وتحت سطح الماء. لذلك تستهدف عمليات التطوير في بناء السفن الحربية إدخال المواد الماصة للإشعاع في جسم السفينة، جنبا الى جنب مع استخدام الألياف الزجاجية. ولتقليل

الضوضاء الصادرة عن تحرك الآليات والماكينات يتم تثبيتها على قواعد عائمة تتحمل جميع الأوضاع الساكنة والمتحركة، وتحفظ الاستقامة بين أجزاء الماكينة بعضها البعض، وعزل الماكينات عن البدن الخارجى للسفينة مما يقلل نسبة الضوضاء الصادرة عن تشغيلها. وتبلغ نسبة وزن ووسائل العزل الخاصة بمحرك ديزل مثلا يعمل فى سفينة الى ٣٠-٣٥% من الوزن الاصلى. وطرق مقاومة الضوضاء يمكن أن تنقسم الى طريقتين: أحدهما ايجابية والأخرى سلبية، وتعتمد الطريقة الإيجابية على زيادة المقاومة للاهتزازات، وعلى وسائل امتصاصها، وبناء على معلومات القياس يتم تجهيز الميكانيكات اللازمة للإنشاء والتي بمقدورها التغلب على الضوضاء والاهتزازات.

ومن السابق لأوانه الآن أن نصل الى نتائج ثابتة عن مطالب التمويه والتعمية الحرارية المستقبلية، إلا أنه من الثابت حتى الآن أن أنظمة الاستشعار الحالية تمكن الطيار من التقاط الأهداف المنفردة بدقة عالية فى أى وقت خلال اليوم، وسوف تلعب البصمة الحرارية دورا أساسيا فى اكتشاف الهدف وتحديد طبيعته. كما أن التمويه باستخدام الأشعة القريبة من تحت الحمراء والمرئية التى توجد على شكل أغشية أو دهانات أو الواح حرارية. ليست كافية لتمويه الأهداف بصورة مناسبة فى الحروب المستقبلية. لذلك فإنه حتى عام ٢٠٠٠ سيستمر استخدام التمويه الحرارى بالإضافة الى التمويه باستخدام الأشعة القريبة من تحت الحمراء المرئية، وذلك لمجرد تأخير التعرف على الأهداف الهامة والحيوية وتصنيفها، وفى المستقبل ستكون هناك امكانية التحليل متعدد الطيف للأهداف. ومن المواد المستخدمة حاليا فى هذا الغرض شبك التمويه الحرارى التى يغطى بها الهدف بأسلوب معين لكي يكون لها نموذج إشعاعى ذو مستويات مختلفة، وبالتالي تتشكل صورة لها مزيج حرارى كبير مما يؤدي الى تمويهها مع خلفيتها. ومثل هذه الشباك تستخدم لتمويه الأجسام التى لها بصمة حرارية ضعيفة، لذلك فإن استخدامها يعتبر غير كافيا مع الأهداف التى لها درجة اشعاع عالية مثل مولدات القوى.

ومن الممكن رفع كفاءة هذه الشباك بإضافة قطع لها نموذج حرارى معين يتم تثبيتها على الأجسام المطلوب عمل تمويه لها، وهذا النوع يقلل من التكلفة الفعلية عند تجديد شبك التمويه القديمة. كما تستخدم فى هذا الغرض الألواح أو الأغشية الحرارية لوضعها على الأجزاء شديدة السخونة من الأهداف حتى لا تكتشف، حيث تعكس هذه الألواح الحرارية الأشعة الباردة الساقطة عليها من السماء، وبذلك تخدع المجسات الحساسة التى لا تلتقط إلا

الأجسام الساخنة ولا تحس بالهواء الساخن. والأغطية الثقيلة المستخدمة في الترميم بها تقوب موزعة عليها بطريقة معينة ليدور الهواء الساخن خلالها، وبالتالي تمتاز البصمة الحرارية بالهدف مع البصمة الحرارية للخلفية.

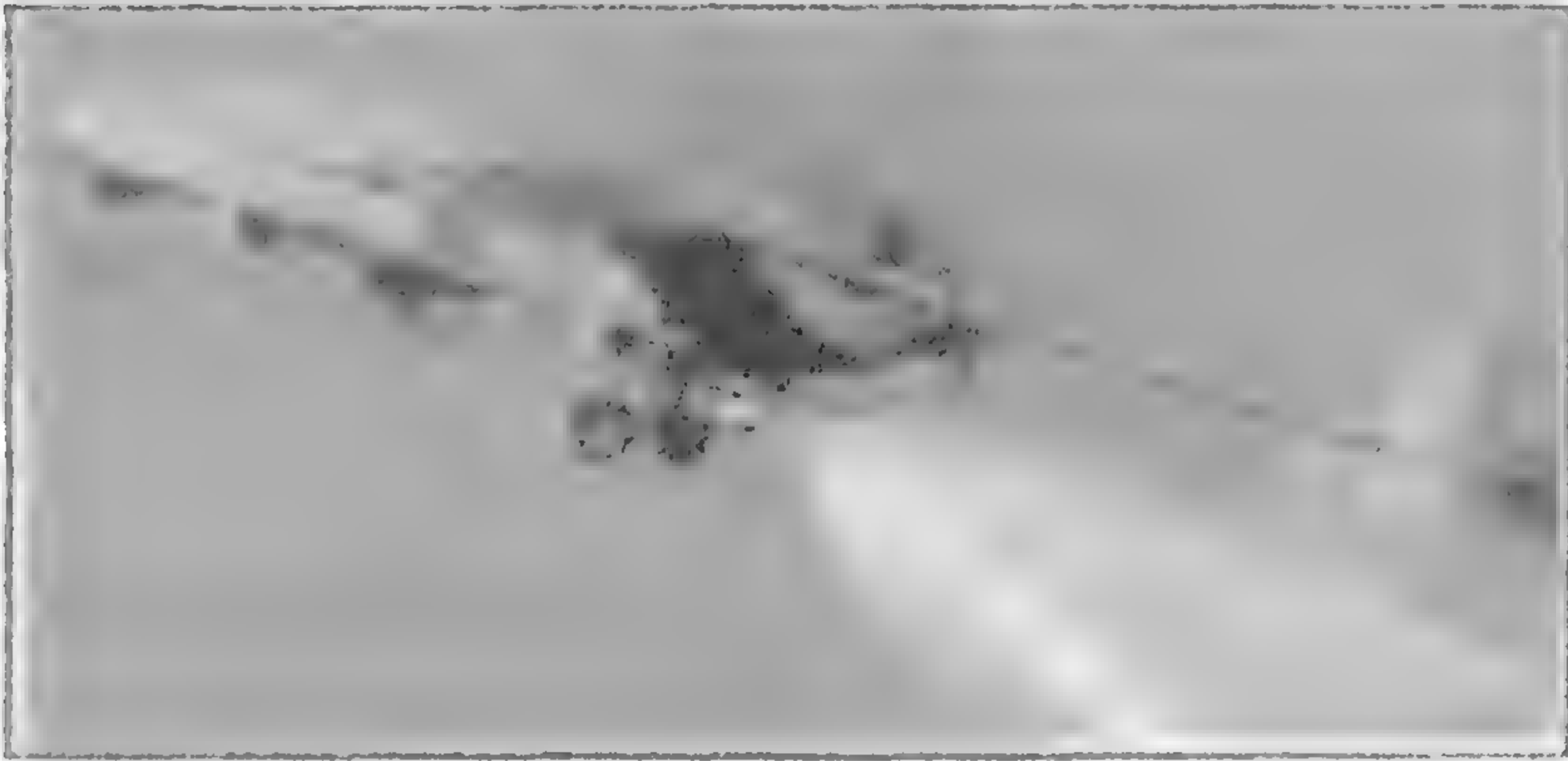
وهذه الأغطية يجب أن تكون درجة إشعاعها أو امتصاصها تتراوح ما بين ٠,٥ إلى ٠,٥٦ ولكي تعطى حماية حرارية كافية للأهداف، كما ينبغي أن يكون لها الخواص المرئية لمواد الترميم للأشعة القريبة من تحت الحمراء والمرئية، وإذا لم يتوافر بالأغطية الخواص السابقة فإن الأشعاع سيمر من خلالها وبذلك تكون غير مؤثرة. وتأخذ الألواح الحرارية نفس ألوان مواد الترميم طبقاً لطبيعة مسرح العمليات (صحراوي-غابات-مناطق ثلجية.. الخ) لذلك فهي تستخدم فقط لتغطية الأجزاء الساخنة من الهدف كله، لأن عزل الهدف بأكمله سيجعله يظهر كأنه كتلة سوداء باردة مما يثير الشكوك حوله. كما ينبغي أن يتم خلط بصمة الهدف مع البصمة الخلفية له ليتعذر إكتشافه بواسطة المجسات الحرارية في حيز رؤيته.

سادساً: تكنولوجيا الظروف البيئية:

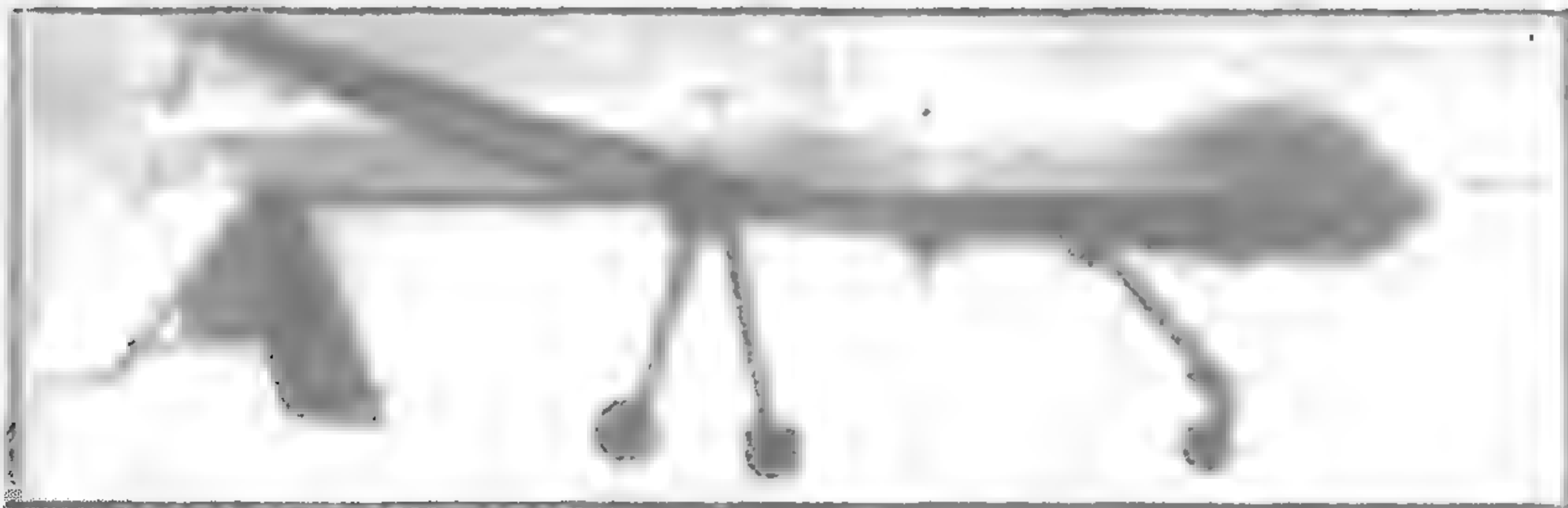
لقد زادت حساسية مستشعرات أنظمة التسليح في أجيالها الحديثة بدرجة كبيرة بالنسبة للظروف البيئية المختلفة وتغير الفصول كذلك طبيعة الأرض. لذلك فإن فهم حدود تغير الظروف البيئية يعتبر أمراً ضرورياً لزيادة قدرة أنظمة التسليح، ووضع التقييم الأمثل للأنظمة الجديدة لتتلاءم مع هذه الظروف. وتشمل عناصر هذه التكنولوجيا مجالات عريضة للمستشعرات عالية الحساسية في أنظمة جمع المعلومات ووسائل التحليل والتتبع، ووسائل تعامل وحساب للبيانات البيئية والتكتيكية، ووسائل المعاونة في إتخاذ القرار. وتختلف تكنولوجيا البيئة لأنظمة التسليح عن التكنولوجيات الحرجة الأخرى في أنه لا ينتج عن بحوثها معدات أو أجهزة رئيسية (Hard Ware). ولكن تم إعتبارها من التكنولوجيات الحرجة لأنها تحدد بدرجة كبيرة أسلوب إختيار وتطوير أنظمة التسليح الهامة مثل الأنظمة المضادة للغواصات، وأنظمة الإتصالات.



تشبيه لطائرة بدون طيار يمكنها تدمير عدة أهداف في وقت واحد .



ستعتمد إسرائيل بدرجة كبيرة في الحرب القادمة على الطائرات الروبوتية



نموذج لطائرة بدون طيار إسرائيلية طراز (سكاوت)



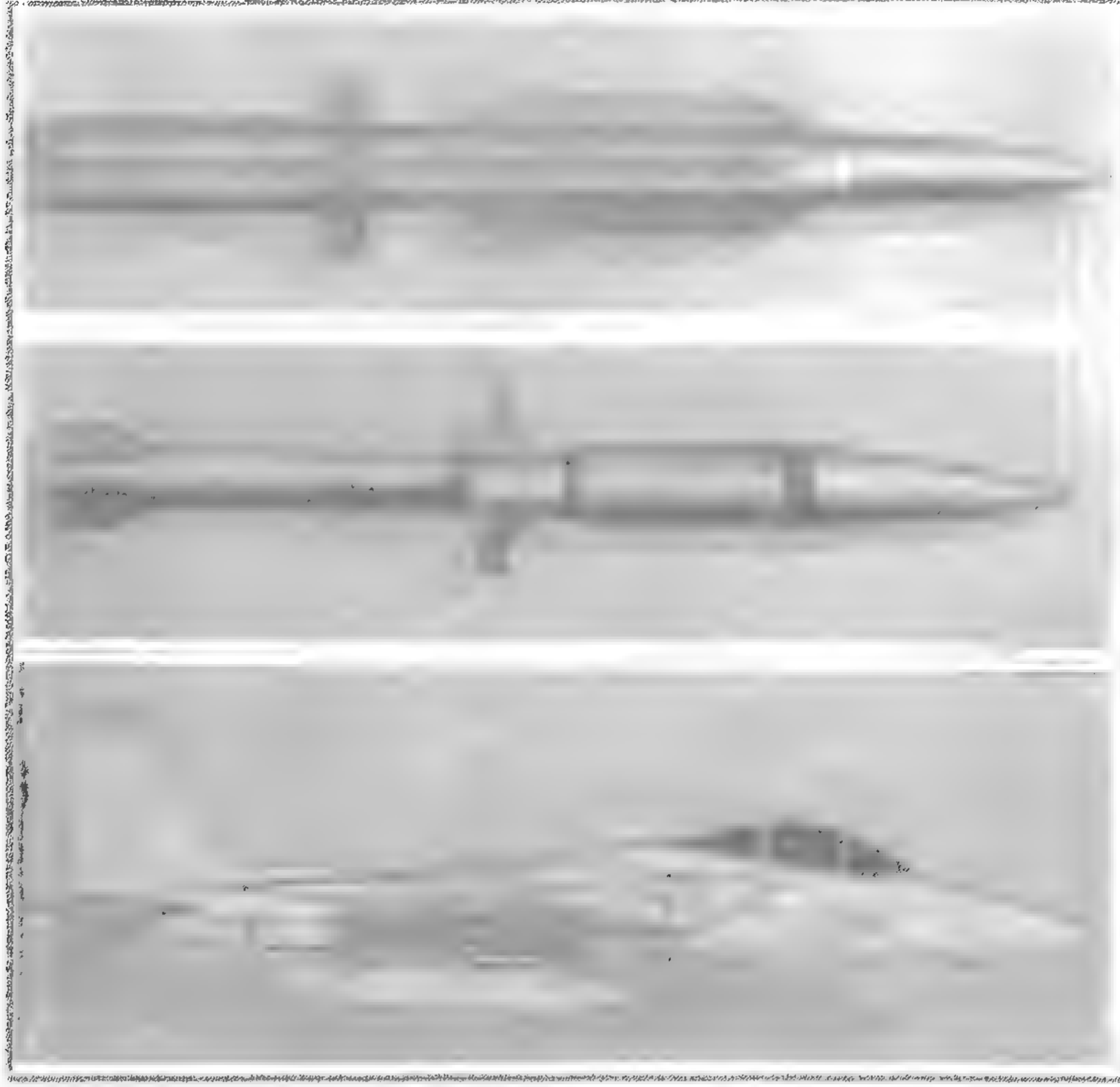
إستخدام الطائرات الموجهة بدون طيار فى اعتراض الصواريخ الباليستية



نظام الصاروخ هوك المضاد للطائرات ومضاد للصواريخ فى وقت واحد .



الجيل الجديد من صواريخ
ماتريوت المضاد للصواريخ
PAC-3 تسعى إسرائيل
للحصول عليه قبل عام ٢٠٠٠



نموذجان للصواريخ الأمريكية التي تحاول إسرائيل الحصول عليها للعمل ضد الصواريخ الباليستية التكتيكية الأولى (ستاندرد ٢ بلوك ٤)، والثاني (هارم معدل)، ويمكن إطلاقهما من المقاتلة ف ١٥.



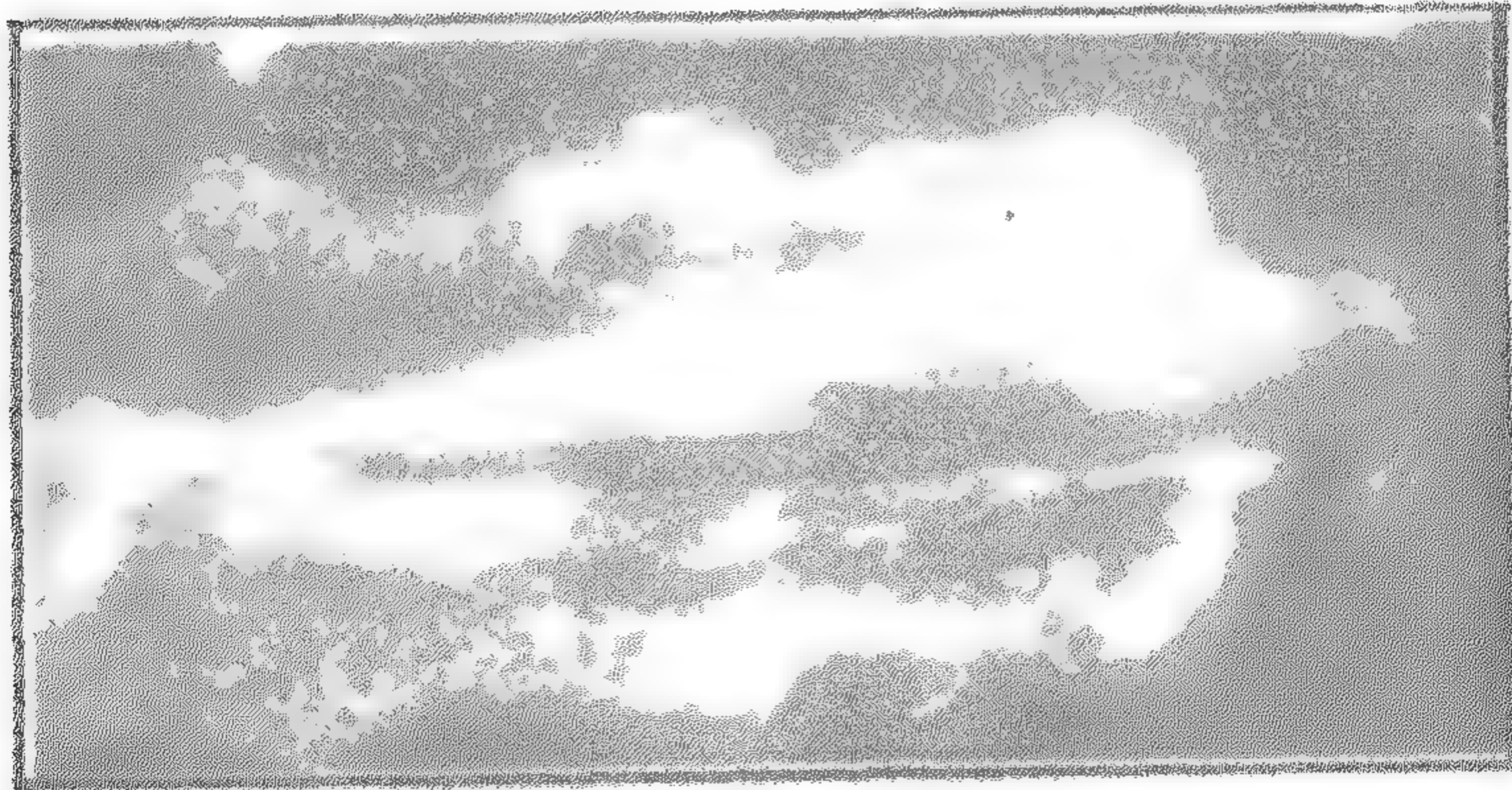
الصاروخ (أريحا) أرض / أرض ،
قادر على حمل رأس نووية .



القراوطة (سعر - ٥) متعددة المهام ، ومجهزة بصواريخ جبرائيل ومعدات حرب إلكترونية ، ستجعل البحرية الإسرائيلية قادرة على العمل فى المياه العميقة .



الصواريخ البحرية (سطح / سطح) جبرائيل ، يتم تصنيعها داخل إسرائيل وتصدر للخارج .



إحدى ثلاث غواصات طراز (دولفين)يجرى بناءهم فى المانيا لحساب إسرائيل.



الإبرار البحرى ، أحد أساليب القوات البحرية الإسرائيلية للسيطرة على مواقع إستراتيجية هامة فى عمق السواحل العربية .

الباب الثالث

آليات الحرب القادمة

الفصل الخامس

القوات المسلحة الإسرائيلية المنتظرة حتى عام ٢٠١٠

يعتقد قادة إسرائيل الحاليين أنه في ظل الظروف والمتغيرات السياسية والإستراتيجية التي تعيشها المنطقة حالياً، والمنتظر أن تواجهها مستقبلاً حتى عام ٢٠١٠، خصوصاً في ظل حكومة الليكود التي يسيطر عليها المتشددون حتى مشارف القرن الحادى والعشرين، وحتى مع احتمال قيام تحالف وزارى يضم حزبى العمل والليكود، فإنه من المتوقع أن يجذب الليكود العمل إلى مقاعده وليس العكس، خصوصاً بعد أن سيطرت شخصيات متشددة على زعامة العمل مثل إيهودا باراك رئيس الأركان السابق، وحيث تعرقل سياسة الليكود المتطرفة تقدم عملية السلام على مساراتها السورية واللبنانية والفلسطينية، بالامتناع عن الانسحاب من الأراضى المحتلة، مما أدى إلى استمرار أعمال العنف، هنا يصبح الحديث عن تقليص حجم الجيش الإسرائيلى بدعوى زيادة فعاليته على المستوى النوعى ليتكيف مع الأبعاد التأثيرية لعملية السلام، لا معنى له. وكان المعتقد لدى البعض ممن تصدوا للخطة العشرية لتطوير الجيش الإسرائيلى فى الثمانينات، أن التسويات التي جرى تحقيقها تباعاً بين إسرائيل والدول العربية سوف تقوض وبشكل نهائى إمكانيات اندلاع حرب شاملة وكبرى فى المنطقة، ولذا سوف تنتفى الحاجة الموضوعية لاحتفاظ إسرائيل بجيش وقوات كبيرة العدد، وذات تسليح ثقيل، إلا أن أملهم فى ذلك خاب أخيراً بعد الجمود الذى أصاب عملية السلام على مساراتها المختلفة.

فقد عاد الحديث مرة أخرى عن ضرورة الإبقاء على التفوق الكمي والنوعي معاً للجيش الإسرائيلى، فى ظل احتمالات تجدد الصراع المسلح على أكثر من جبهة عربية وليس الجبهة السورية فقط، وبالتالي ضرورة زيادة ميزانية الدفاع الإسرائيلى لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة من الصراع، بعد أن تراجعت عملية السلام خطوات كثيرة إلى الوراء. وهو ما يتطلب أن تستهدف اتجاهات التطوير فى القوات المسلحة الإسرائيلية، تعديل

هياكل بناء القوة وإستراتيجيات العمل داخل أفرع القوات المسلحة، بما يتواءم التوقعات المستقبلية، خصوصاً بعد أن أثبتت المواجهات العسكرية التي وقعت في عام ١٩٨٢ أثناء الحرب اللبنانية، وفي عام ١٩٨٧ ضد الانتفاضة الفلسطينية، عجز الجيش الإسرائيلي بإستراتيجيته وتسليحه الراهنين عن مواجهة الصراعات منخفضة الحرارة. كما ثبت أنه لا يكفي في حالة نشوب صراع مسلح ساخن أو حرب بين إسرائيل وبين واحدة أو أكثر من الدول العربية، أن تحقق إسرائيل نصراً تكتيكياً أو تعبوياً في ميدان القتال، بل يجب أن يشمل هذا النصر بعداً إستراتيجياً يحقق تدمير أساسى للقوات المسلحة للدولة/الدول العربية التي في حرب مع إسرائيل، مع الاستيلاء على أراضى عربية هامة في أقل زمن ممكن، وبما يحرم العرب من الحصول على أية مكاسب إقليمية في أى حرب مقبلة، وذلك بأقل قدر من الخسائر الإسرائيلية، ودون اللجوء لاستخدام المخزون الإستراتيجى لإسرائيل إلا عند الضرورة، كذلك تمكين القوات الإسرائيلية من التمسك بالأراضى التى تستولى عليها، وإدخال تعديلات أساسية فى الأوضاع الجغرافية لصالح إسرائيل، وبما يضمن إستمرارها دون تعديل فى المستقبل ويحقق لها مزيداً من الأمن، وذلك طبقاً للمفاهيم الجديدة السائدة فى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

وفى هذا الصدد يقول الجنرال إيهودا باراك: "إن الانتصارات التكتيكية التى تفتقر إلى البعد الإستراتيجى لا يمكن ترجمتها إلى انتصارات سياسية حقيقية. وإذا لم تستطع إسرائيل الحصول على مزيد من الأراضى فإن قوتها التفاوضية سوف تقل، وإذا لم نتمكن من تدمير القوات المعادية لنا، فسوف لن نتمكن من العيش فى سلام. حيث سيستمر تهديد الأمن الإسرائيلى قائماً، وإذا اضطرت إسرائيل لاستخدام مخزونات الإستراتيجية، فسوف يتحتم عليها الحصول على إمدادات من الخارج، وهو ما قد يقيد حريتها فى إتخاذ قراراتها السياسية والعسكرية". ثم يضيف باراك موضحاً: "عندما يكون الجيش الإسرائيلى قوياً، والمجتمع الإسرائيلى قوياً، فسوف يسلم الجيران العرب بحقيقة الوجود الإسرائيلى على أرض فلسطين لأجيال طويلة قادمة، ويقتنعون بأن الإسرائيلىين قادرين على الدفاع عن دولتهم والتغلب على أى تهديد من جانبهم. ولا ينبغى أن يكون هذا التسليم من جانب الزعماء العرب فقط، بل يجب أن يكون نابعا من وعى الشعوب العربية. فإذا ما تحقق ذلك - وهى عملية طويلة تحتاج لجهود سياسية وعسكرية ضخمة من قبل إسرائيل حتى تتغير المواقف الأساسية للشعوب العربية - هنا فقط يمكن إدخال

عناصر جديدة على المشكلة الأمنية لإسرائيل، وبما يتفق مع مناخ السلام الذي تريده إسرائيل، وهو ما لا نتوقع أن يحدث في الجيل الحالي".

الملامح الرئيسية لإستراتيجية تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية (التقليدية)

أ- عدم الاعتماد فقط على التفوق النوعي في بعض أفرع القوات المسلحة مثل القوات الجوية والمدرعة وأجهزة المخابرات، حيث يمكن للتفوق الكمي العربي غير المحدود أن يلغى في مرحلة ما جميع مزايا التفوق النوعي الذي تتمتع به إسرائيل، خصوصا مع التقدم النوعي الملموس في الجيوش العربية. لذلك ينبغي لإسرائيل أن تستفيد بأقصى ما في قدراتها من قوة بشرية لمحاولة موازنة التفوق الكمي العربي، مع تحسين أساليب استخدام القوة البشرية الإسرائيلية المتاحة عند الحشد والانتشار لتنفيذ خطط العمليات. هذا مع الاعتماد على الذات الإسرائيلية بأكبر قدر ممكن في تطوير قواتها المسلحة في جميع أفرعها وأسلحتها، وبحيث يشكل أى دعم خارجي إضافة للقوة الإسرائيلية، ولكن دون اعتماد إسرائيل عليه. هذا مع الوضع في الاعتبار أن الاحتفاظ بالتفوق العسكري الإسرائيلي لا ينبغي أن يكون قاصرا على حالة الحرب فقط، بل يجب أن يكون واضحا في الإدراك العربي في حالة السلم أيضا، وذلك من أجل المحافظة على الوضع الراهن الذي تسيطر فيه إسرائيل على الأراضي المحتلة، ودعم موقف المفاوض الإسرائيلي وهو يخوض معركة التسوية السلمية.

ب- توظيف أقصى ما يمكن من عائد إسرائيل الاقتصادي وما تحصل عليه من مساعدات خارجية - سواء من الولايات المتحدة أو تعويضات دولية أو تبرعات اليهود في الخارج - من أجل دعم المجهود الحربي للدولة، خصوصا في مجال التصنيع الحربي، وبما يحقق تطوير هذه الصناعة لتلبية متطلبات الأمن القومي الإسرائيلي، والتوسع في تصدير إنتاجها الحربي للاستفادة بعائداته لتحقيق مزيد من تطوير قدرات إسرائيل العسكرية التقليدية والفوق تقليدية، واستيعاب مزيد من المهاجرين الجدد. هذا مع العلم بأن إسرائيل وصلت إلى الحد السقفي في النمو الصناعي العسكري، وأى تجاوز لهذا الحد يمثل خطورة على الاقتصاد الإسرائيلي.

ج- لا يكفي لجيش إسرائيل أن يكون بمقدوره ردع وتحييد العدو ومنعه من تحقيق أهدافه إذا حاول فرض حرب على إسرائيل، بل ينبغي تعميق الإدراك عنده بأنه إذا بدأ هجوما على إسرائيل، فإن بمقدور جيشها أن يوجه له ضربة عنيفة تصل إلى حد المخاطرة بالإطاحة بنظامه السياسي

القائم في بلده. لذلك فإن القيمة التراكمية للردع الإسرائيلي ينبغي أن تقنع العرب بأنهم لن يحققوا شيئا عن طريق الحرب. أما إذا فشل الردع في تحقيق هدفه، فلا بد من حسم المعركة بشكل قاطع وسريع. ومن ثم تبرز الحاجة لوجود جيش ذو طابع هجومي يتمتع بقوات جوية وبرية تتصف بثقل نيرانى كبير وخفة حركة عالية تزيد من قدرته على المناورة الأفقية والراسية والعمل في أعماق العدو. وهو ما يتطلب أيضا توافر قوات محمولة جوا قادرة على شل وتدمير احتياطات العدو ومؤخراته وأهدافه الحيوية في العمق، بجانب عناصر مساندة ومعاونة وخدمة لوجستية تؤمن تحقيق أمثل للمهام الإستراتيجية التى تكلف بها القوات المسلحة الإسرائيلية في الحرب، هذا بالإضافة لقوات دفاع اقليمي وعناصر دفاع مدنى ذات درجة استعداد قتالى عالية، قادرة على تأمين مؤخرة الدولة.

د- كما ينبغي عند تحديد حجم القوات المسلحة الإسرائيلية أن يوضع في الاعتبار مواجهة أسواء الاحتمالات، المتمثلة في قيام تحالف عربى يضم دول المواجهة الثلاث سوريا ومصر والأردن، يدعمها من دول المساندة العراق والسعودية، حيث لا يمكن الاطمئنان لاستمرار الأوضاع السياسية الهادئة حاليا في هذه الدول، فقد تتقلب بين يوم وليلة، ويحدث هذا التحالف نتيجة تغير في أنظمة حكم هذه الدول، وبما يشكل خطرا داهما على كيان إسرائيل وليس أمنها فقط.

هـ- وبالنظر لظروف إسرائيل الجيوبوليتيكية، وما تشكله من قيود اقتصادية وبشرية عليها، فإن أية زيادة في حجم قواتها المسلحة ينبغي أن تتقرر في ضوء القناعة الإسرائيلية القديمة، والتي تشكل أحد المبادئ الأيديولوجية التى تحكم بناء وتطوير جيش إسرائيل، وهو أن الاحتفاظ بجيش صغير وقوى، ذو قدرات هجومية ودفاعية متوازنة، يخدمه جهاز مخابرات فعال، قادر على شن ضربات وقائية عند إنذاره بذلك، لهو أفضل حالا من جيش كبير مترهل - يرهق إسرائيل اقتصاديا. ومن ثم فلا بد من استمرار الاعتماد بشكل أساسى على قوات الاحتياط التى تشكل الجسم الأكبر الغير مرئى من جيش إسرائيل، مع قوات عاملة فى أضيق نطاق تتطلبه مهام الأمن الجارى، وحتى يتم تعبئة وحشد قوات الاحتياط طبقا لنظام تعبئة محكم.

و- لذلك فإن الخطوط العريضة لتطوير القوات المسلحة الإسرائيلية ينبغي - كما حددها رئيس الأركان - أن تتمثل فى الآتى:

١- تطوير كمي أقل مع تحسين نوعي أكبر، وذلك من خلال تحسين أداء ما هو موجود، وإضافة ما هو ضروري من أسلحة ومعدات متطورة.

٢- استغلال أمثل لحجم الموارد المتاحة، والتي بمقدور الدولة أن تخصصها لقواتها المسلحة.

٣- أن يتواءم تطوير الجيش الإسرائيلي - تنظيمًا وتسليحًا وتدريبًا واستخدامًا - مع المتغيرات الإقليمية والدولية الجارية والمتوقعة، وبحيث لا يتخلف عن مسيرة التطوير الجارية في جيوش الدول المتقدمة في العالم.

٤- إعطاء إهتمام أكبر لتطوير القوات البرية والتي تخلفت كثيرا في الماضي، مقارنة بالاهتمام الذي أعطته إسرائيل لقواتها الجوية، حيث سيتوقف على نجاح القوات البرية في الحرب القادمة تحقيق إسرائيل لغاياتها وأهدافها القومية في القرن القادم.

٥- ولما كان القائد والضابط الإسرائيلي المتفوق يشكلان العنصر الرئيسي في الكفاءة القتالية للجيش الإسرائيلي، فإن ذلك يتطلب إعطاء إهتمام كاف للارتقاء بمستوى القادة والضباط في مجالات القيادة والسيطرة، خصوصا المبادرة بتحمل المسؤولية دون توجيهات من المستوى الأعلى، والقدرة على إتخاذ قرارات عسكرية رشيدة في القيادات التعبوية والتكتيكية، مع الارتقاء بمستوى الانضباط العسكري والروح المعنوية.

٦- أن يكون في مقدور إسرائيل أن تعبئ عند الإنذار بالحرب ما بين ٩٠٠ ألف - مليون جندي، بينهم ٣٠٠ ألف جيش عامل، ويمكن تخفيضه في حالة الاسترخاء إلى ١٨٠ ألف جندي.

ويحدد الجنرال دان شامرون رئيس الأركان الإسرائيلي السابق رؤيته حول تطوير الجيش في قوله: "إننا نتطلع إلى حرب بأقل خسائر إسرائيلية، وأن تطور معدات حربية تمكننا من تحقيق أهدافنا ومهامنا الإستراتيجية في أسرع وقت وبأقل تكلفة وأكثر حسما وفاعلية. وعندما أرتب أولويات التطوير، فإنني أضع التفوق النوعي في المقدمة، ثم بعد ذلك التفوق أو التعادل الكمي، أما الجيش قليل الكلفة فأنا لا أتحدث عنه مطلقا.. إن أي تخفيض في حجم الجيش الإسرائيلي لا ينبغي أن يؤثر على فعالياته القتالية".

فإذا ما وضعنا في الاعتبار هذه المبادئ التي صاغها آخر رؤساء أركان الجيش الإسرائيلي لتطويره، والتي يتمحور جوهرها حول معادلة جديدة مفهومها (حجم أصغر، وفاعلية أكثر)، فسوف نجد أنها قد ترجمت إلى العديد من الإجراءات العملية، خصوصا لإظهار طبيعة العلاقة المتبادلة بين حجم القوات والكفاءة العسكرية المطلوبة. وقد تضمنت هذه الإجراءات العديد من التغييرات التي أدخلت ليس فقط على المؤسسة العسكرية، وإنما أيضا تبني مفاهيم جديدة للعلاقات مع المجتمع المدني، ويمكن بلورة هذه التغييرات في الآتي:

أ- تفصيل خطة التطوير العشرية للقوات المسلحة إلى (خطة سنوية متغيرة)، يتم التركيز فيها على رفع مستوى وقدرات وكفاءة القوة البشرية. وقد تم وضع حوافز جديدة للضباط، مع إعطاء الفرصة للمجندين الجدد بأن يتدرجوا في الرتب العسكرية بسرعة مناسبة ليصبحوا ضباطا إحتياط في الوحدات المقاتلة، مع إمكانية إختيارهم ضباطا في الجيش العامل فيما بعد طبقا لمواهبهم. كما تم وضع برنامج جديد يطلق عليه الاسم الكودي (أوفيك) يعطى الفرصة لقادة الكتائب المتفوقين - والذين غالبا لأسباب مختلفة، ما يترك معظمهم الخدمة في هذه المرحلة - لامكانية الترشيح للخدمة ست سنوات إضافية في مراتب القيادة، بهدف تولى قيادة فرق مقاتلة، مع السماح للضباط المحترفين وذوى القدرات والمواهب الخاصة، بالتقاعد بعد مضي عشرين سنة في الخدمة. وقد نتج عن هذه التغييرات أن يرتفع معدل الخدمة في وحدات الجيش، وأصبح يزيد عن المعدل السابق في أواخر الثمانينات بمعدل ٤ إلى ٥ سنوات، وهو ما أدى إلى ترسيخ فكرة الاحتراف أكثر داخل الجيش.

ب- التغيير في سلوك المؤسسة العسكرية، فقد عمل إيهودا باراك عندما كان رئيسا للأركان على نقل العديد من السمات والخصائص المميزة للعمل في المؤسسات التجارية والصناعية ذات الطابع الإقتصادي المدني إلى المؤسسة العسكرية، وذلك من أجل دعم فعاليتها، ومن أبرز هذه السمات (الإدارة النوعية المتكاملة TOM). وتنفيذا لهذا الأسلوب عين باراك في عام ١٩٩٢ ضباطا ذوى كفاءات خاصة للعمل كمستشارين لتطبيق نظام TOM داخل أفرع القوات المسلحة وتشكيلاتها ووحداتها. وخلال عام ١٩٩٣ تم توفير قرابة مليون دولار لتدريب القادة على هذا النظام. الأمر الذي أدى إلى تحقيق التكامل بين متطلبات تصنيع الأسلحة الرئيسية في إسرائيل من ناحية، والاستخدام العملي في وحدات الميدان الرئيسية من

ناحية ثانية، وخصائص ومهارات مستخدمى هذه الأسلحة من ناحية
ثالثة.

ج- الاتجاه العام نحو خفض الموازنة الدفاعية والإنفاق العسكرى، مما أوجد صعوبات جمة فى تنفيذ خطط التطوير الطموحة للجيش، وقد سار هذا الخفض تدريجيا خلال العشرين عاما الماضية، فبعد أن كان نصيب الدفاع من إجمالى ميزانية إسرائيل فى عام ١٩٧٤ يصل إلى ١٧%، تراجع فى عام ١٩٨٥ بعد الانسحاب من لبنان إلى ١٢%، ثم انخفضت فى موازنة عام ١٩٩٣ إلى ٨,٥% بسبب التفاؤل الذى واكب عملية السلام، ثم عادت للزيادة فى عام ١٩٩٧ حيث ارتفع حجم موازنة الدفاع إلى ٨,٥% مليار دولار تمثل ١٦,٥% من الموازنة العامة للدولة بعد وصول حكومة الليكود إلى الحكم وتعثر عملية السلام وتزايد احتمالات الحرب، وهى أعلى من الميزانية الدفاعية لأى من دول المواجهة العربية. وقد ضاعف من مشكلة الموازنة الدفاعية لإسرائيل ارتفاع أسعار شراء أنظمة التسليح الحديثة وصعوبة تقليص مصروفات الجيش خصوصا مرتبات الأفراد التى تستحوذ على ٤٨% من إجمالى ميزانية الدفاع. يضاف إلى ذلك أن خبرة حرب الخليج الثانية قد دفعت إسرائيل إلى الاستعانة أكثر فأكثر بإنتاج الأسلحة والذخائر الذكية. وهو ما ترتب عليه تخصيص معظم حجم المعونة العسكرية الأمريكية (٨,٨ مليار دولار) لتغطية هذا المجال سواء بالشراء المباشر من الولايات المتحدة أو بالتطوير داخليا فى المصانع الحربية الإسرائيلية. وكانت أبرز أنظمة التسليح التى حرصت إسرائيل أخيرا على حيازتها الصاروخ المضاد للصواريخ (حيثس)، والمقاتلة الأمريكية (ف ١٥ E)، وقرابطة الصواريخ (سعر-٥)، وهو ما اضطرت معه وزارة الدفاع إلى إجراء تخفيضات فى ميزانية بنود أخرى ليست أقل أهمية... مثل الصيانة وتدريب الأفراد وإعاشتهم الإدارية وتأجيل تجنيد المهاجرين الذين يتجاوز عمرهم ٢٤ سنة لأن خدمتهم فى الاحتياط ستكون قصيرة.

د- ورغم حرص قادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على تحسين صورتها داخل المجتمع المدنى الإسرائيلى، إلا أن هذه الصورة تراجعت بسبب ضعف الحوافز المادية والنفسية لدى الأفراد للانخراط فى صفوف الجيش، حيث بدأ الشباب الإسرائيلى يعتقدون بأن المؤسسة العسكرية عبارة عن وسيلة وآلية لتجسيد طموح الجنرالات فقط بغض النظر عن الاهتمام بالضباط الصغار والجنود. ولذا قامت السلطات العسكرية بالاستجابة لتسريح الأفراد الذين يظهرون عدم رغبة فى القتال ومواجهة

الفلسطينيين أو عناصر المقاومة اللبنانية على سبيل المثال، عوضاً عن وضعهم في السجون لتحقيق الانضباط. وفي المقابل قامت القيادة العسكرية بإعداد وتدريب وحدات خاصة للتعامل مع انتفاضة الفلسطينيين والعمليات (الإرهابية) في حالة تكرارها، مع تحسين أنظمة جمع المعلومات في أجهزة المخابرات، وإنشاء قيادة خاصة للمؤخرة للإشراف على تدريب وحدات الدفاع المدني والوقائي التي ستوضع تحت قيادة رئاسة الأركان. ويؤكد ستيفارت أ. كوهين في كتابه عن المظاهر العسكرية والاقتصادية والإستراتيجية لعملية السلام في الشرق الأوسط أن عامل الوقت والنتائج هما اللذان سيؤكدان على كون تلك الإجراءات قد جعلت من الجيش الإسرائيلي جيشاً أكثر تعداداً وأكثر كفاءة في إدارة عملياته العسكرية، ويحقق في ذات الوقت تنسيق كامل بين القطاعين المدني والعسكري، وهو أمر ضروري في مجال إعداد الدولة للحرب.

تطوير القوات البرية

تعطى خطة التطوير إهتماماً رئيسياً لتطوير القوات البرية الإسرائيلية، وذلك في ضوء الإدراك، الجديد بأنها المسؤولة في الأساس عن حسم المعركة على الأرض، وليس القوات الجوية، خصوصاً في الحرب القادمة التي ستتفرغ فيها القوات الجوية لتنفيذ مهام إستراتيجية لن تتيح لها المشاركة بدور رئيسي في حسم المعركة على الأرض. مثل حماية الأجواء الإسرائيلية، وتحقيق السيطرة الجوية، وتدمير أسلحة الدمار الشامل العربية ووسائل إطلاقها، ومنع جيوش دول المساندة من الوصول إلى جبهة القتال، وسيكون ذلك بالطبع على حساب تقديم المعاونة الجوية للتشكيلات البرية في عملياتها الهجومية والدفاعية. لذلك فإن خطة تطوير القوات البرية ستسعى لإعطائها إستقلالاً نيرانياً شبه كامل يكفل لها الدعم النيرانى المطلوب في عملياتها المقبلة. مع زيادة خفة حركتها على المستويين الأفقى والرأسى من أجل رفع قدراتها على قتال جميع أنساق قوات الخصم واحتياطياته في كل عمق ومواجهة الجبهة في وقت واحد، مع القضاء على الأسلحة المضادة التي يمكن أن تعرقل تقدمها.

كما تستهدف خطة تطوير قيادة القوات الميدانية أن تتحول إلى قيادة برية، قادرة على تحمل مسؤوليات التشكيلات البرية في السلم والحرب، وهي المسؤولية التي كانت تضطلع بها هيئة الأركان العامة، لكي تتفرغ هذه الهيئة لممارسة مهام القيادة والسيطرة الإستراتيجية على جميع أفرع القوات المسلحة. كذلك تسعى خطة التطوير إلى تنظيم علاقة قيادة القوات البرية

وسبل تعاونها مع قيادات القوات الجوية والبحرية في زمن الحرب. كذلك تدعيم قيادات المناطق العسكرية الرئيسية (الشمالية والوسطى والجنوبية) بمنحها صلاحيات جديدة تمكنها من العمل كقيادات جيوش ميدانية أو قيادات فيالق أثناء الحرب، مع إعطاء أولوية وأهمية خاصة لتدعيم القيادة الشمالية. وينتظر أن تتشكل القوات البرية الإسرائيلية في أربعة قيادات فيالق ميدانية، تضم من ١١ إلى ١٢ فرقة مدرعة و ٤ فرقة ميكانيكية ومشاة و ١٤٠ كتيبة مدفعية وراجمات صواريخ و ٢٥ كتيبة صواريخ مضادة للدبابات و ٣ كتيبة لانس. بإجمالي وحدات يصل من ٢٧ إلى ٤٠ لواء مدرع، ومن ٨ إلى ١٠ لواء ميكانيكي ومن ١٤ إلى ١٥ لواء مشاة ومن ٧ إلى ٨ لواء مظلي.

أ- وحدات الدبابات: تملك إسرائيل حالياً ٤٢٠٠ دبابة، وتسعى خطة التطوير إلى التخلص من الدبابات المتقادمة (٨٠٠ دبابة روسية، ٦٠٩ دبابة باتون، ١١٠٠ دبابة سننوريان) بحيث تعتمد تشكيلات الدبابات في العقد القادم بشكل أساسي على نوعين فقط هما (الميركافا الإسرائيلية بطرازاتها ١، ٢، ٣ والأمريكية (إبرامز م-١، ٢). وتفضل القوات المدرعة الإسرائيلية الدبابة الميركافا لما تتمتع به من مميزات تتمثل في المدفع ١٢٠ مم، والتدريع الخاص (خمس طبقات تصفيح من النوع المنفصل بين المقدمة وحجرة الطاقم)، هذا إلى جانب اعتماد التطوير على إدخال أنواع أخرى من الدروع مثل المواد المركبة Composite materials والدروع الفعالة Active وذلك لحمايتها من الصواريخ المضادة للدبابات، حيث يجري التخطيط لإدخال هذا التدريع الحديث على جميع دبابات الجيش الإسرائيلي. كذلك تم تزويد الدبابات بأجهزة إنذار ضد الصواريخ الموجهة بالليزر وقدرة على إنتاج ستائر دخان ذاتية لإبطال فعالية أشعة الليزر.. كما تم تطوير ذخيرة السابو بما زاد من مداها وقدرتها على الاختراق. هذا بالإضافة لتزويد الدبابات بأجهزة إدارة نيران تعمل بالليزر لتحقيق الإصابة من أول طلقة مع قدرة عالية على القتال ليلاً. وبذلك تكون الدبابة الميركافا قادرة على قتال الدبابة الروسية ت-٨٠ المنتظر أن تتسلح بها الجيوش العربية في القرن القادم. أما الميزة الأساسية التي تتفرد بها الميركافا عن باقي دبابات العالم، فهي قدرتها على حمل جماعة مشاة داخلها (١٠ أفراد) قادرين على الترحل من الدبابة عند مواجهة ستائر الصواريخ المضادة للدبابات المعادية وقتالها، وتطهير الأرض منها حتى تواصل الدبابات هجومها. وهو الدرس الذي إستوعبته المدرعات الإسرائيلية من حرب أكتوبر ١٩٧٣ حين تكبدت خسائر جسيمة بواسطة الصواريخ الروسية المضادة للدبابات (ساجر). ومع

الوضع في الاعتبار أن الفرقة المدرعة الإسرائيلية تحوي ٣٨٠ دبابة ميركافا كل بها عشرة أفراد، فسنجد أن هذه الفرقة تضم في طياتها ٣٨٠٠ فرد مشاة (أي ما يساوي لواء مشاة إضافي غير منظور داخل الفرقة المدرعة). وإذا استمر معدل إنتاج الدبابات الميركافا كما هو حالياً، فإنه من المنتظر أن يصل عددها إلى ٣٦٠٠ دبابة في عام ٢٠٠٠، وبإضافة ١٤٠٠ دبابة (إيرامز م-١) فإن عدد الدبابات الحديثة قد يصل إلى حوالي ٥٠٠٠ دبابة منهم ١٠٠٠ دبابة احتياطي طوارئ. وتستفيد إسرائيل من بعض الدبابات المتقادمة بتحويل جزء منها إلى ناقلات جنود مدرعة، وهياكل لراجمات الصواريخ والمدافع ١٥٥ مم ل-٣٩، وذلك بعد نزع برج الدبابة والمدفع منها.

ب- وحدات المشاة الميكانيكية والمحمولة: تملك إسرائيل حالياً حوالي ٩٩٠٠ عربة مدرعة وناقلة جند، منها حوالي ٦٠٠٠ عربة مدرعة (م-١١٣)، والتي زادت إسرائيل من قوة تدريبها وتسليحها بصواريخ (تاو) مضادة للدبابات. وسيتم إحلال ناقلات الجند القديمة (م٢ و٣) وعددها ٣٥٠٠ ناقلة بعربات قتال مدرعة حديثة من إنتاج إسرائيل طرازات (رابي) و (شويت). ومن المحتمل أن تحصل إسرائيل على عربة القتال المدرعة الأمريكية (برادلي) والتي تعد ندا لعربة القتال الروسية (ب.م.ب) القادرة على قتال الدبابات بما تتميز به من سرعة وخفة حركة وتسليح صاروخي مضاد للدبابات والطائرات، بجانب رشاش متوسط ومدفع عديم الارتداد قادر على ضرب ذخيرة شديدة الانفجار بالإضافة للذخيرة المضادة للدبابات، هذا بالطبع إضافة لما تحمله المركبة داخلها من جماعة مشاة. وحتى يتم استبدال عربات نقل الجند القديمة بأخرى حديثة، تقوم إسرائيل بتقوية تسليح عرباتها المدرعة كل بقاذف و ١٢ صاروخ مضاد للدبابات (تاو)، ورشاشات مضادة للطائرات (فالكون)، ومدافع عديمة الارتداد عيار ١٠٦ مم، بالإضافة للرشاشات المتوسطة ١٢,٧ مم، والهاونات ٨١ مم. أما بالنسبة لأفراد المشاة فإن إسرائيل تسعى لتزويدهم بصواريخ حرة مضادة للدبابات، بجانب الصواريخ الموجهة (تاو) المحسن، و (دراجون)، و (توهر). كما تم إنتاج نوعين من القذائف عيار ١٥٥ مم لاطلاقها من المدافع المرتدة وهما (٣١٠-ج) مداها ٣ كم، (١٣٠-ب) مداها ٣,٩ كم. وليس من المتوقع أن يتعدى عدد المركبات المدرعة في خطة التطوير المستقبلية ١٠١٠٠ عربة مدرعة.

ج- وحدات المدفعية: تملك إسرائيل حالياً ٤٥٠٠ قطعة مدفعية وراجمة صواريخ، منها ١٢٠٠ قطعة ذاتية الحركة معظمها عيار ١٥٥ مم،

بجانب أعيرة ثقيلة أخرى ١٧٥ مم، ٢٠٣ مم. ويوجد إتجاهان لتطوير المدفعية الإسرائيلية، يتمثل الأول في الاكتفاء بطرازات المدفعية الموجودة حالياً، مع زيادة كفاءتها النوعية من خلال تعديل المواسير والذخائر وتحسين نظم الاستطلاع وإدارة النيران. أما الاتجاه الثانى، فهو يستهدف زيادة عدد راجمات الصواريخ متعددة المواسير. ومن المتوقع أن تزداد أعداد المدافع ١٥٥ مم ذاتية الحركة طرازات م-٧١، ل-٣٩، م-١٠٩ من إنتاج إسرائيل، كذلك راجمات الصواريخ التى تنتجها من نوعيات (لار-١٦٠ مم) مداها ٣٠ كم ومكونة من ٨ أنابيب ومحملة على مركبة خفيفة ذاتية الحركة، (مار-٢٩٠ مم) ويتراوح مداها بين ٢٥ إلى ٤٠ كم وتتكون من أربعة أنابيب، والنوع الثالث من الراجمات هو (مار-٣٥٠ مم) مداها ٧٠ كم. هذا بجانب اتجاه آخر لتطوير الذخائر الحاملة (الغام وقنابلات مضادة للدبابات، وعنقودية، وفوسفورية) موجهة ذاتياً، مع زيادة مداها باستخدام نظرية الدفع الصاروخى والذخيرة المطولة كاملة العيار ذات القاعدة الباقية. فى ذات الوقت الذى ترتقى فيه مدفعية إسرائيل بنظم الاستطلاع وإدارة النيران، وذلك باستخدام الطائرات بدون طيار فى الحصول على المعلومات وتصحيح نيران المدفعية بعد نقل صورة كاملة لميدان المعركة إلى مراكز إدارة نيران المدفعية، وذلك بعد أن أصبحت هذه الطائرات بدون طيار قادرة على البقاء فى الجو لمدة ٧ ساعات، ووصل مدى عملها إلى ١٠٠ كم، كما تم تزويدها بكاميرات تليفزيونية. هذا بالإضافة لتطوير معدات إدارة نيران أخرى تعتمد فى تحديد الأهداف المعادية على أجهزة التحديد بالصوت ورادارات المراقبة الأرضية وأشعة الليزر. وتستهدف إسرائيل من تطوير مدفيعيتها أن تحولها من سلاح مساندة ومعاونة إلى سلاح هجومى يمكن أن تخصص له مهام نيرانية مستقلة تؤمن تدمير وإسكات العدو فى مناطق محددة يصعب على الوحدات المدرعة والمشاة الوصول إليها أو إقتحامها، أو لا تتوافر القوات الكافية للتعامل معها. هذا إلى جانب قيام المدفعية بتعويض ما سيترتب على تقليص حجم المعاونة الجوية التى ستقدم للتشكيلات البرية بشكل عام. أما فى مجال التطوير الكمي، فمن المتوقع أن يرتفع عدد قطع المدفعية وراجمات الصواريخ فى العقد القادم ليصل إلى ٥٢٠٠ قطعة.

د- وحدات المهندسين : تستهدف خطة التطوير فى هذا المجال ابتكار وسائل سريعة ومأمونة لاختراق حقول الألغام البرية، خصوصاً فى جبهة الجولان وأمام خط المضايق فى سيناء، والتى تعد أكبر العقبات التى ستواجه القوات الإسرائيلية فى الحرب القادمة، فى ضوء صعوبة اكتشاف الألغام غير المعدنية. كذلك تهتم إسرائيل بالحصول على كبرى ميكانيكية سريعة

التجهيز لعبور الموانع المائية، مع تدعيم وحدات المهندسين بمعدات تمكنها من العمل في المناطق الجبلية والمبينة، والقيام باختراقات سريعة، واصلاح الجسور، والتعامل مع النقط والمواقع الحصينة. وقد تمكن سلاح المهندسين الاسرائيلي من تطوير ملاجئ افراد ووحدات خرسانية وتحصينات مؤقتة سابقة التجهيز يمكن نقلها بسرعة إلى مناطق القتال للمساعدة في تحصين الخطوط المكتسبة في عمق العدو. كما تمكنت الصناعة الحربية الاسرائيلية من إنتاج كبرى تحمل على شاسيها دبابات تقذف هيدروليكيًا (مثل الكوبري إيال أ.ل.ف.ب) لعبور مانع بعرض ٢١ متراً، والكوبرى (ت.ل.ب-٢٤) لعبور مانع مائي بعرض ٢٤ متراً، وكوبرى الإقحام (ت.أ.ب.١٢). ينقل جوا باستخدام طائرة (سى-١٣٠)، وكوبرى شريطى بطول ٢١٢ متراً هذا بالإضافة لما تنتجه المصانع الاسرائيلية من الغام ذات نوعيات مختلفة (بلاستيك، باكلايت، كرات بلى)، وأجهزة إنذار، وشراك خداعية، ومعدات فتح ثغرات، وجرافات، ودقاقات الغام، وحبال مفرقات، ومعدات صاروخية لفتح حقول الألغام (Pomins)، كما تم تطوير نظام لإزالة الألغام بتفجيرها إلكترونياً.

تطوير القوات الجوية :

رغم الاهتمام الواسع الذى أصبحت توليه القيادة الاسرائيلية لتطوير قواتها البرية، إلا أن سلاحها الجوى سيبقى العنصر الحيوى والأكثر ديناميكية فى قواتها المسلحة. وذلك بالنظر لقدرته العالية على نقل المعركة إلى أعماق العدو، واستيعاب أحدث التكنولوجيات فى العالم. لذلك ورغم تقلصات الميزانية الدفاعية الجارية والمتوقعة، فإن القوات الجوية الاسرائيلية لا زالت تحصل على نصيب الأسد منها. ويصل حجم القوات الجوية حالياً من طائرات القتال (المقاتلة والقاذفات) إلى ٦٤٥ طائرة (٧٢ مقاتلة اعتراضية ف-١٥، ٢٥ مقاتلة هجومية ف-١٥، إيبى سترايك، ٢٤٣ مقاتلة متعددة المهام ف-١٦، ٥٥ مقاتلة متعددة المهام فانتوم-٢٠٠٠، ١٢٠ مقاتلة متعددة المهام كفير، ١٢٠ قاذفة هجومية سكاي هوك أ-٤، ١٠ مقاتلة استطلاعية ف-٤ فانتوم) بما فى ذلك الطائرات الاحتياط. أما فيما يتعلق بالهليكوبترات الهجومية، فيبلغ عددها ١١٤ هليكوبتر مقاتلة (٤٠ أباتشى، ٣٩ كوبرا، ٣٥ ديفندر). ويصل عدد هليكوبترات المساندة إلى ١٥٥ هليكوبتر (٤٠ سيكورسكى ثريل، ١٠ بلاك هوك متوسطة، ٣٥ بل ٢١٢ متوسطة، ٥٠ بل ٢٠٦ خفيفة، ٢٠ دولفين خفيفة يعمل مع البحرية). وفى مجال الحرب الإلكترونية يوجد ٣٨ طائرة (٤ رصد وإنذار مبكر وقيادة

وسيطرة E2C هوك آى، ٢ رصد وإنذار وإدارة عمليات فالكون بوينج ٧٠٧، ٢ طائرة استطلاع وإعاقة إلكترونية دسى ٧٠٧، ٢ طائرة استطلاع وإعاقة إلكترونية آى سى-١٣٠ هيركيوليز، ١ طائرة استطلاع وإعاقة إلكترونية ر سى ٤٧ داكوتا، ٢ طائرة مساندة إلكترونية متنوعة بيتش ديو-٢١، ٨ طائرة مساندة إلكترونية متنوعة بيتش ر سى-٢١، ٨ طائرة مساندة إلكترونية متنوعة عرافا، ٣ طائرة دورية بحرية سى سكان تعمل مع البحرية، ٦ طائرة دورية بحرية وخفر سواحل دو-٢٨. ويبلغ عدد أفراد سلاح الجو الإسرائيلى ٣٢,٥٠٠ ألف جندي من العاملين، يضاف إليهم ٥٤ ألف من الاحتياط، وبذلك يصبح إجمالى عناصر سلاح الجو عن التعبئة نحو ٨٦ ألف فرد.

وتتشكل هذه الطائرات فى ٢٠ سرب قتالى منهم ١٦ سرب متعددة المهام، ٤ أسراب هجومية، بالإضافة لـ ١٠ أسراب إحتياطية. هذا الى جانب جناح استطلاع، وجناح نقل، وجناح إتصالات، وسرب رصد وإنذار مبكر، وسرب عمليات إلكترونية، ووحدات تدريب، ٧ أسراب هليكبتر، ولوائين من وحدات الدفاع الجوى (صواريخ أرض/جوى). ويصل عدد المقاتلات فى الاسراب العاملة إلى حوالى ٥٠٠ مقاتلة وقاذفة. هذا إلى جانب عدد من طائرات بدون طيار تعمل فى مجالات الاستطلاع وإدارة نيران المدفعية وكأسلحة خمد من طرازات (سكاوت)، (ماستيف)، (هنتر)، (سيرتشر)، (سلفر أرو)، (فاير بى). وقد طورت إسرائيل مؤخرا طائرة صغيرة تعتبر الأكثر تقدما بين الطائرات بدون طيار (هارلوك ١٥٠٠) سيكتمل تطويرها فى العام القادم، تستطيع التحليق على ارتفاع ٣٠ ألف قدم، وقادرة على البقاء فى الجو ٤٠ ساعة متتالية، وسيتم تجهيزها بمعدات وأجهزة مختلفة لأغراض المراقبة والاستطلاع.

وتتضمن الذخائر الجوية المستخدمة على هذه الطائرات مجموعة متنوعة من الصواريخ جو/جوى (سبارو)، (سايدوندر)، (شفرير)، (بايثون). وصواريخ جو/أرض (بوب آى)، (وول آى)، (مافريك)، (شرايك)، (هارم)، (أيه جى إم)، (دليلة آى آر). وصواريخ مضادة للدبابات (هيل فاير)، (تاو). وصواريخ مضادة للسفن (جبرائيل)، هذا بالإضافة إلى التوسع المنتظر فى استخدام القنابل العنقودية والارتجاجية. وأبرز أنظمة الدفاع الجوى الأرضية المستخدمة هى الصواريخ أرض/جوى (باتريوت)، (هوك)، (شابرال)، (ستينجر) و (رد آى)، وصواريخ بحر/جوى قصيرة المدى (باراك).

وفى العقد القادم ينتظر أن تحتفظ إسرائيل بـ ٢٤ سرب قتال يتكونوا من (١٠٠ فانتوم ٢٠٠٠، ١٠٠ كفير، ٣٥٠ ف-١٦، ١٠٠ اف-١٥) بإجمالي ٦٥٠ طائرة تشكل المقاتلات الحديثة ٧٦% كخط أول، وذلك بعد أن تحل المقاتلات ف-١٥، ف-١٦ بالتدريج محل المقاتلات سكاي هوك وكفير التي أوقف إنتاجها. ولا يتوقع أن يزيد عدد أسراب القتال عن ٢٤ سرب لتأمين متطلبات القيادة والسيطرة والمرونة وخفة الحركة المطلوبة خصوصا عند تخصيص المهام القتالية، والعمل على أكثر من جبهة فى وقت واحد، مع مراعاة عوامل التخصص الفنى، والاحتفاظ بالهيكل التنظيمية والإدارية والبشرية التي تتيح التوسع أو التقلص داخل السرب عند الضرورة. وقد أعلن قائد القوات الجوية الإسرائيلية عن رغبة إسرائيل فى الاعتماد مستقبلا على المقاتلات ف-١٥ (إيى سترايك) - وهى مقاتلة حديثة بعيدة المدى - لتصبح عصب القوات الجوية الإسرائيلية بجانب المقاتلة ف-١٦. لذلك حرصت إسرائيل على عقد صفقة لتزويدها بـ ٥٤ محرك لنفس الطراز من المقاتلات ف-١٥. كما طلبت شراء ٦-٤ طائرات إستطلاع أمريكية من الطراز المتقدم (آى ٨ سى) التي تعمل على إرتفاعات عالية، وتصل قيمة الواحدة منها إلى ١٧٠ مليون دولار، ويمكنها رصد وتتبع تحركات الأهداف الأرضية والهلوكبترات، وتنظيم عمليات تصويب الأسلحة إلى أهدافها فى مساحة تزيد على ٩٣ ميل مربع.

وفى مجال تطوير الهلوكبترات، تولى رئاسة الأركان الإسرائيلية إهتماما كبيرا لتطوير أسطولها من الهلوكبترات الهجومية والتي تقوم بعمليات الانزال الاقتحامى، وذلك من أجل دعم عمليات القوات البرية فى العمق، وذلك فيما يطلق عليه (الحرب الجوية) التي تستهدف قتال احتياطات العدو وأنساقه الثانية بواسطة المقاتلات القاذفة والهلوكبترات الهجومية والاقتحامية، فى ذات الوقت الذى تقوم فيه القوات المدرعة بمهاجمة الانساق الأولى للعدو فى الجبهة الأمامية. حيث يعتقد كبار العسكريين الإسرائيليين أن الهلوكبتر الهجومى والاقتحامى سيكون بمقدوره قلب موازين المعركة فى حروب المستقبل، وذلك لما يوفره من خيارات عملياتية عديدة، خصوصا فى التعامل مع الأهداف المعادية فى العمق مثل مراكز القيادة والسيطرة، ومواقع الصواريخ البالستية، والقواعد الجوية والبحرية، ومواقع المدفعية، والمناطق الإدارية، بجانب الاحتياطات والأهداف الحيوية ذات القيمة الإستراتيجية والاقتصادية. لذلك ينتظر أن تزيد إسرائيل خلال العقد القادم من حجم الهلوكبترات الهجومية طراز (إيه-٦٤ إتش أباتشى) والتي يتوقع أن تكون نواة تشكيل قوة (طيران الجيش)

بالإضافة لطائرات الهليكوبتر الاقتحامي (بلاك هوك) و (كوبرا المحسنة) و (دولفين إتش إتش-١٦٥) المخصصة لدعم البحرية، مع تزويد الهليكوبترات الهجومية بصواريخ موجهة جو/جو، جو/أرض، ومضادة للدبابات، وصواريخ حرة، وأجهزة استشعار قادرة على إكتشاف وتمييز وملاحقة الأهداف، والقتال الليلي، وليرتفع عددها إلى ٢٠٠ هليكوبتر هجومى، ١٦٠ هليكوبتر إقتحامى، وذلك فى عام ٢٠١٠.

وفى مجال النقل الجوى تواجه القوات الجوية الإسرائيلية مشكلة تقادم طائرات النقل (سى-١٣٠) حيث يتم تحويل بعضها إلى طائرات تعمل فى مجال الحرب الإلكترونية، ورفع كفاءة الباقي حتى يمكنها الاستمرار حتى نهاية التسعينات، هذا إلى جانب احتمالات حصولها على طائرات أحدث طراز (سى-١٤١) الأمريكية. كما يوجد مشروع لتطوير طائرة نقل ثقيلة يطلق عليها (يسعور) يصل ثمن الواحدة منها إلى ٣ مليون دولار. ومن المنتظر أن يرتفع عدد طائرات النقل الحالية من ٩٢ طائرة إلى ١٢٠ طائرة فى العقد القادم لتواكب متطلبات المعركة (الجوبريه) فى عمق العدو بجانب الهليكوبتر الإقتحامى.

أما على صعيد التطوير النوعى للقوات الجوية الإسرائيلية، فبجانب أعمال التطوير الجارية فى مجالات الذخائر الجوية الذكية متنوعة الاستخدامات، وأنظمة الاستطلاع والانذار والتوجيه الرادارى والاتصالات والاستشعار الليلي، فإن جهودا أخرى تبذل فى مجال زيادة عدد الطيارين والمحافظة على كفاءتهم القتالية ليصل المعدل إلى ١,٥-٢ طيار لكل طائرة قتال، وبما يتيح للطائرة القيام ب-٤-٦ طلعه/يوم، كذلك زيادة عدد الملاحين والمراقبين الجويين وأطقم الخدمة الفنية على الأرض، هذا بالإضافة لزيادة عدد القواعد الجوية والمطارات وأراضى الهبوط من ١١-١٥ مطار، ونشرها على كل رقعة إسرائيل، مع تحصين حظائر الطائرات ومراكز القيادة والسيطرة والدفاع الجوى وممرات الهبوط والاقلاع. وقد زادت قدرة إسرائيل على إصلاح الطائرات وإجراء عملياتها داخل مصانعها، ولم تعد فى حاجة لإرسالها للخارج، وذلك بعد أن طورت ورش الإصلاح ووفرت أحجاما كافية من قطع الغيار، ورفعت من مستوى الصيانة فى الوحدات الجوية حتى بلغت نسبة الصلاحية فيها ٨٥% وهى من أعلى النسب فى العالم فى وقت السلم، على أن ترتفع بها وقت الحرب إلى ٩٥%.

ومن الموضوعات الهامة التى توليها القوات الجوية الإسرائيلية اهتماما بالغاً فى تطويرها، رفع قدراتها فى مجال الاستطلاع الجوى والحرب الإلكترونية، ينعكس ذلك فى حجم وتنوع الطائرات المخصصة لمهام

الاستطلاع بالتصوير اللاسلكى والرادارى، والاعاقة اللاسلكية والرادارية، والانذار المبكر والقيادة والسيطرة، وكلها تستهدف التحديد الدقيق لأسراب مقاتلات العدو، ووسائل دفاعه الجوى، ومحطات راداره، ومراكز قيادته وسيطرته، وممارسة الاعاقة بنوعيتها اللاسلكية والرادارية عليها، وبما يشل حركتها ويبطل فعاليتها. كما تستخدم إسرائيل نظم إعاقاة أخرى إلكترونية وحرارية داخل المقاتلات، بالإضافة لتطبيق أسلوب Wild weasal فى المقاتلات الفانتوم، والذى أضاف بعدا ثالثا فى مجال إستخدام الحرب الإلكترونية كعامل أساسى، وهو ما يزيد من كفاءة أداء المقاتلات الإسرائيلية بشكل ملحوظ ضد أهداف معادية ذات قدرة أقل فى مجال الحرب الإلكترونية.

وتعطى القيادة الجوية الإسرائيلية إهتماما لتطوير أساليب القيادة والسيطرة فى القوات الجوية والدفاع الجوى، وذلك من خلال ربط عناصرها جميعا فى نظام قيادة وسيطرة ألى يحكم السيطرة عليها جميعا فى السلم والحرب، ودون فصل بين القوات الجوية والدفاع الجوى - عكس ما هو قائم فى بعض الدول العربية أخذا عن النظام الروسى الذى يعتبر الدفاع الجوى سلاحا قائما بذاته، حيث تعتبر النظرية الإسرائيلية أن معامل كفاءة الدفاع الجوى يعتبر أحد المؤثرات الهامة فى ميزان القوى الجوية، لما يضيفه من قدرات فى صد ضربات العدو الجوية، ويوفر بالتالى حجما من المقاتلات الإسرائيلية يمكن الاستفادة بها فى مهام أخرى. لذلك قامت إسرائيل بالحصول على أنظمة صواريخ أرض/جوى، ومدافع مضادة للطائرات حديثة وذات قدرات متنوعة، منها (الباتريوت)، (حيثس ١، ٢) للتعامل مع الأهداف بعيدة المدى، و (هوك المحسن) و (شابرال) و (فولكان) للأهداف متوسطة المدى وذات الارتفاع المنخفض، و (ستينجر)، (رد آى) للأهداف قصيرة المدى. كما طورت الصناعة الحربية الإسرائيلية نظام دفاع جوى أرضى (أدامز) الذى يعتمد على الصواريخ قصيرة المدى (باراك) ذات المدى ١٠ كم للدفاع الموقعى مع القوات البرية والبحرية. هذا إلى جانب المدافع المضادة للطائرات الثنائية ٢٠مم، ٢٣مم والمدافع ٣٠مم، ٤٠مم، وفى مجال الرادارات تعتمد وحدات الدفاع الجوى على رادارات من إنتاج وستجهاوس ACQ-131, ALQ-119، بالإضافة لنظام (إيجل آى) ليستخدم مع المدافع المضادة للطائرات لكونه يكتشف الأهداف برادار (L156-C) وبما يمكن من السيطرة على رميات ٦ مدافع أو صواريخ أرض/جوى فى وقت واحد. ويوجد لدى إسرائيل حاليا ١٠ محطات إنذار بعيدة المدى، ٢٠ رادار إنذار جوى على المستويين التتبعوى والتكتيكى، ١٢ محطة إنذار وتوجيه مقاتلات.

كما تعتمد إسرائيل على الرادار طويل المدى EL/M-2121 الذي يستخدم من فوق قمم الجبال (مثل جبل الشيخ في الجولان) وذلك لما له من قدرة على اكتشاف الشاحنات ذات المقطورات والتي لها مساحة مقطع رادارى (١٠٠ متر^٢) على مسافة ١٢٠ كم، والتي لها مساحة مقطع رادارى (١٠ متر^٢) على مسافة ٧٠ كم وبإحتمال خطأ حوالى ١٥ متر. وتهتم الصناعة الحربية الإسرائيلية بتطوير أجهزة الرادار من خلال إختيار نطاق التردد (J) لاكتشاف وتحديد الأهداف الأرضية بدقة. وإذا كان المدى المطلوب قياسه أقل من ١٠ كم، فإن مطالب أجهزة رادار المستقبل يمكن أن تتحقق باستخدام رادارات تعمل عند تردد ٣٠ جيجا هرتز (K-Band) ذلك لأن هذا النطاق يضيف على جهاز الرادار مميزات لمقاومة الإعاقة. كما يجرى التطوير أيضا من أجل التعرف على الأهداف وتصنيفها وذلك بإستعمال مستشعر تصوير يتبع جهاز الرادار، وخليط من نظم التصوير الحرارى ومستشعرات الرادار لمختلف التطبيقات.

وفى ظل ما تملكه إسرائيل حاليا من طائرات نقل يمكنها أن تنقل حتى لواء وكتيبة مظلات فى الرحلة الواحدة، وبما لديها من هليكبترات إقحام يمكنها أيضا إبرار حتى لواء وخمس كتائب مظلات فى الرحلة الواحدة، أى بإجمالى ٢ لواء و ٦ كتائب مظلات فى الرحلة الواحدة. ولما كان بالإمكان إجراء رحلتين فى اليوم الواحد، فإنه يصبح بإمكان إسرائيل أن تقوم بعمليات إنزال وإبرار جوى فى عمق أعدائها بقوة حتى ٤ لواءات و ١٢ كتيبة إقحام رأسى (مشاة ومظلى)، وهو ما يعطى مغزى لا يستهان به فى ظل إتباع إسرائيل تكتيكات (الحرب الجوهرية) فى مهاجمة الاحتياطيات والأهداف المعادية فى العمق.

تطوير القوات البحرية

يخطط سلاح البحرية الإسرائيلي للتحول فى القرن القادم ليكون (أسطول المياه العميقة Blue water navy) بحيث يكون قادرا على العمل بحرية ولفترات طويلة خارج مياه إسرائيل الإقليمية، وهو ما يعنى التحول لقوة هجومية قادرة على تغطية كل البحر المتوسط حتى مخرجه الغربى عند مضيق جبل طارق، وكل البحر الأحمر حتى مخرجه الجنوبى، وهو ما يتطلب إمتلاك قطع بحرية كبيرة نسبيا تجمع بين القدرة على العمل على مسافات بعيدة والبقاء فى البحر لفترة طويلة وخفة حركة ومناورة عالية، وتسليح متطور بحر/بحر، مع توافر إمكانيات ذاتية للدفاع الجوى واستطلاع وقتال الغواصات بواسطة هليكبتر على سطح القراوينة أو الفرقاطة، وهو

ما حققته إسرائيل بامتلاكها ثلاثة قراويطات (سعر-٥) مزودة بصواريخ سطح/سطح (جبرائيل) و (هاربون) بعيدة المدى ٢٠٠ كم وأسرع من الصوت، وصواريخ سطح/جو (باراك)، بالإضافة لتزويدها بأنظمة حرب إلكترونية تمكنها من تنفيذ إعاقة رادارية ولاسلكية على السفن المعادية، وبما يفسد عليها الإشتباك بالصواريخ البحرية.

وتملك البحرية الإسرائيلية حالياً ٣ غواصات، ٣٦ زورق صواريخ طرازات (سعر، ريشيف، عالية، دفورا، فلاجستاف، إيلات، رامات)، ٨٨ زورق مرور وحراسة، ١٤ وحدة إنزال، ٦ سفن مساعدة، ٦ طائرات إستطلاع بحري. ومن المتوقع في العقد القادم أن يكتمل وصول القراويطات (سعر-٥) مع احتمال زيادة عددهم إلى خمس قطع في حالة توافر ميزانية لذلك، وهي التي يجري بناءها في الولايات المتحدة، كما ينتظر أن تتضمن ثلاث غواصات أخرى تم التعاقد على بنائهم في ألمانيا طراز (دولفين) وبذلك يصبح حجم أسطول الغواصات ٦ غواصات. وتتمثل خطورة الغواصات الجارية بناءها في ألمانيا أنها مجهزة لحمل صواريخ أريحا، بحيث يمكن للغواصات توجيه ضربات صاروخية بحر/أرض، وهو ما يصعب رصدها والتعامل معها بالنظر لسرعة إختفائها تحت الماء. وتتمثل أسبقية التطوير الثانية في إنتاج أجيال جديدة من الصواريخ البحرية سطح/سطح جبرائيل-٤ ذات مدى ٢٠٠ كم، وهاربون الأمريكي ١٠ كم، كذلك صاروخ جبرائيل (إس إس) وهو نموذج تعتبره إسرائيل (ثوري) في تطور الصواريخ البحرية، بالنظر لكونه أسرع من الصوت وقادر على التغلب على نظم الإنذار والإعاقة التي تحملها السفن الحديثة المعادية.

وتعطي إسرائيل أسبقية ثالثة لتحسين قدرات لنشآت الصواريخ على الدفاع الذاتي، وذلك بتزويدها بصواريخ أرض/جو (باراك) ورشاشات مضادة للطائرات، ونظم حرب إلكترونية موجبة وسالبة، مع تحسين منظومات القيادة والسيطرة والملاحة والتوجيه وتوزيع واستقبال المعلومات، هذا بالإضافة لتعديل المحركات لزيادة قوة السفن وقدرتها على المناورة والعمل لمدى أبعد، بجانب العمل على تزويد سفن السطح بطائرات بدون طيار صغيرة، ووسائل مضادة للصواريخ المعادية سطح/سطح.

أما الأسبقية الرابعة فتعطيها إسرائيل لتدعيم الجناح الجوي للبحرية، بتواجد هليوكبتر (دولفين-سى) على سطح كل قراويطة، بالإضافة لتمرکز باقى سرب الهليوكبتر (١٤ طائرة) فى القواعد البحرية. كما تعمل ٧ طائرة (سى-سكان) فى مهام الداوريات والاستطلاع البحرى، وسيتم خلال العقد القادم تدعيم البحرية بنماذج معدلة من طائرات (سى-وند). كذلك جارى

انتاج جهاز رادار (أ.م.د.ر) لكشف صواريخ السطح آليا، حيث يعمل بنظام النبض المتجانس (دوبلر)، فيحتاج لعملية مسح واحدة بعد كشف الأهداف للتحقق منها قبل الانذار بها، يدخل في ذلك اكتشاف الصواريخ المعادية على مسافة ٢٠ كم لأمكان تجنبها أو تدميرها، والأهداف الطائرة على مسافة ٧ كم.

تطوير وحدات الحرب الإلكترونية

تعتبر الحرب الإلكترونية من المجالات الرئيسية التي تبذل إسرائيل جهودا خاصة لتطويرها، وذلك بهدف تخريب وإفساد عمل أنظمة التسليح والقيادة والسيطرة والاستطلاع وإدارة النيران في الجيوش العربية في البر والبحر والجو، ومن أجل فرض سيطرتها على ميدان القتال المستقبلي. والمبدأ الذي تضعه إسرائيل في الاعتبار في هذا الخصوص أن تكون كل المعدات والأجهزة التي تستخدمها في هذا الميدان (وطنيا) أي من إنتاجها وليست مستوردة حتى تحتفظ بأسرارها، مع تصعيب اكتشاف شفرتها، حتى وإن كان نظام التسليح نفسه مستوردا، فإنه يتم تعديله لتكون (البصمة الإلكترونية) فيه إسرائيلية بحتة. كذلك تسعى إسرائيل إلى أن تكون أنظمة توجيه ذخائرها وكاميراتها من النوع السلبي الذي لا يصدر إشعاعا يمكن رصده والتدخل عليه.

وتركز إسرائيل أنشطتها في هذا الميدان في مجالات إنتاج أجهزة التصنت اللاسلكي للترددات العالية جدا وفوق العالية، وأجهزة قياس محددات الإرسال بما يغطي حيز الاتصالات UHF, VHF, HF، وأجهزة إستطلاع الكتروني تعمل مع معدات الإعاقة، وأجهزة إعاقة ضد نظم الاتصالات التكتيكية، وأجهزة إعاقة سلبية ضد الصواريخ والرادارات بالرقائق المعدنية تستخدم مع القطع البحرية في المديين القصير والبعيد. هذا بالإضافة لمستودعات إعاقة إيجابية رادارية للحماية الذاتية للطائرات ضد الرادارات الجوية والسطحية المعادية، كذلك نظام حرب الكترونية بحري متكامل لزوارق المرور والحراسة والفرقاطات يجمع بين النظامين السلبي والإيجابي، ويرتبط بنظام الانذار المبكر الجوي.

كما قامت الصناعة الحربية الإسرائيلية أيضا بتجهيز عدد من طائرات (بوينج ٧٠٧) بمعدات حرب الكترونية تقوم بمهام الاستطلاع والإعاقة الإلكترونية ضد مراكز المراقبة والتوجيه الأرضية المعادية، ورادارات وأجهزة الملاحة والاتصالات في المقاتلات المعادية، كذلك طائرات العدو العاملة في مجال الانذار المبكر والقيادة والسيطرة. وبذا أصبح في مقدور إسرائيل أن تدير حربا الكترونية تستخدم فيها وسائل وأساليب متنوعة

للاعاقبة اللاسلكية والرادارية ضد جميع أنظمة تسليح الخصم ومراكز قياداته وسيطرته ومحطات راداره في البر والبحر والجو، بالإضافة للتدخل الخداعي بواسطة وسائل سلبية (Decoys) على الصواريخ المضادة للدبابات والمضادة للطائرات والصواريخ سطح/سطح. كما حصلت إسرائيل مؤخراً على ثلاثة أجهزة من منظومة الحاسبات فائقة السرعة (السوبر كومبيوتر) من الولايات المتحدة، والتي ستؤدي إلى تطور هام في برامج التسليح الإستراتيجي وأجراء التجارب العملية في مجال أسلحة الدمار الشامل بهدف تطويرها وتقدير درجة تأثيرها. كذلك في مجال استقبال الإنذار المبكر من أقمار الاتصالات.

تطوير الذخائر الإسرائيلية

يحظى تطوير الذخائر باهتمام كبير في إسرائيل لكونه يرتبط أساساً بإستراتيجية التسليح، وما تكتنزه إسرائيل من خبرات قديمة ومتجددة في مجال إنتاج الذخائر، ومسايرة التقدم التكنولوجي في تطويرها على المستوى العالمي، بجانب العمل على تحقيق التفوق النوعي على الدول العربية في مجال الذخائر، شأنها في ذلك شأن باقي الأسلحة والمعدات. وقد تطلب اعتماد إسرائيل لأساليب الحرب الجوهرية العميقة والسرعة في توجيه الضربات الوقائية والمسبقة وحسمها في أقل زمن ممكن، أن تطيل من مدى ذخيرة المدفعية وراجمات الصواريخ، وزيادة تأثيرها ودرجة دقتها. وتتسم خطط تطوير الذخائر في إسرائيل بالشمولية، بمعنى إنتاج جميع أنواع الذخائر لجميع أفرع القوات المسلحة، والتجديد والابتكار في إنتاجها لكي تشجع عمليات التصدير إلى الدول الأخرى، ومحاكاة ما تنتجه الدول الكبرى حتى لا تبذل جهداً وأموالاً ووقتاً ضائعاً في مشروعات أبحاث وتطوير ذخائر سبقتها دول أخرى إليها، وحقت إنجازات في تصنيعها، وهو ما يسمى بـ (Proven technology).

وأبرز مجالات تطوير ذخائر القوات البرية تتمثل في الآتي:

أ- ذخيرة الدبابات: نقل تكنولوجيا الذخائر السابو الأمريكية المجنحة، وأجيال تالية منها. وأهم ملامحها استخدام اليورانيوم المستنفذ Depleted Uranium في إنتاج القلب الخارق، وهو الاتجاه الذي تتفرد به الترسانة الأمريكية حتى الآن، رغم ما ثبت من خطورته على أطقم الدبابات من حيث تأثيرهم بالإشعاع الناتج. وتنتج خطط التطوير لزيادة مدى الذخائر وتحقيق قدرة إختراق عالية في الدروع المتطورة. كما طورت إسرائيل ذخائر

الحشوة الجوفاء لأعيرة مدافع الدبابات المستخدمة ٦٠مم، ١٠٥مم، ١٢٠مم. كذلك عبوات دخان لعمل ستائر لتحمي الدبابات من الأسلحة الموجهة بالليزر، حيث يمكن بقذف عبوتين تكوين ستارة دخان في حوالى ٢ ثانية فقط على مسافة ٤٠-٥٠ مترا أمام الدبابة وباتساع ٦٠متر وتستمر لمدة دقيقتين. ومن المتوقع أن يشمل التطوير مستقبلا إنتاج ذخائر موجهة للدبابات، وأجيال أحدث من ذخيرة السابو المجنح.

ب- ذخيرة المدفعية وراجمات الصواريخ: تهتم الصناعة الحربية الإسرائيلية بتطويرها في مجالات زيادة المدى، وقوة التأثير والدقة وزيادة معدل النيران، بجانب الذخائر الحاملة لكل من الأعيرة ١٥٥مم، ١٧٥مم، ٢٠٣مم خصوصا الحاملة لقنبيلات مضادة للدبابات والأفراد باستخدام طابات انفجار جوى. ففي العيار ١٥٥مم يوجد بالدانة الحاملة ما بين ٤٩ إلى ٦٣ قنبيلة مزدوجة التأثير (مضادة للدبابات والأفراد). وفي العيار ٢٠٣مم تحمل الدانة ١٢٠ قنبيلة مزدوجة التأثير. أما في مجال زيادة المدى، فقد إتبع إسرائيل النظريات الحديثة التي تعتمد تطوير الشكل الباليستيكي للطلقة لتحسين الخواص الأيروديناميكية، وذلك بما يطلق عليه الذخيرة المطولة كاملة العيار (Full Bore Extended Range (FBER)، وكذلك بإضافة العبوة الباقية (Base Bleed) في مؤخرة الدانة والتي تلاشى تأثير المخروط المجوف من الهواء خلف الدانة مما يقلل من المقاومة وبالتالي يزيد المدى، ويتمشى هذا التطوير مع التطوير الجارى فى الدانات الحاملة. لذلك تولى إسرائيل إهتماما فى مجال الذخيرة الموجهة للعيار ١٥٥مم طراز (كوبرهيد) باستخدام مصدر ليزر لتوجيه الدانة نحو الهدف. أما فى مجال الطابات، فإن إسرائيل تحاول أن تستفيد من التقدم الجارى فى الميكروإلكترونيك من أجل التحكم فى ارتفاع ومدى وتوقيت تفجير دانات المدفعية وبمب السهاون، كذلك الطابات التقاربية/التصادمية لكى تعمل إلكترونيا. ويتجه التطوير المستقبلى نحو إنتاج الذخائر الحاملة الموجهة، والحاملة للألغام الذكية، والدانات والمقذوفات الموجهة، والذخائر التلسكوبية

ج- الذخائر المضادة للدبابات: نجحت إسرائيل فى إجراء تطويرات كثيرة للصاروخ الأمريكى المضاد للدبابات Tow لزيادة المدى ودقة التوجيه والإصابة بعد تزويده بنظام توجيه (TIGS) حقق زيادة احتمالات الإصابة فى المسافة بين ٢,٧٥كم، ٣,٧٥كم. كذلك طورت الرأس المدمرة بإضافة مقدمة أنبوية زادت من قدرة الاختراق من ٤٣٠مم إلى ٩٠٠مم. وقد حصلت إسرائيل على الصاروخ Tow-2B وهو أحدث طراز لهذا الصاروخ لكونه يحمل نظاما مزدوجا للتوجيه بالسلك من خلال نظام بصري متقدم

يصل مرماه إلى ٣٧٥٠ متر وتزن رأسه ٢٢,٦ كجم. هذا بالإضافة لإنتاج صاروخ آخر موجه بالليزر (مابات) مزود بنظام إطلاق ليلي ونهاري يصل مداه إلى ٥ كم، كذلك الصاروخ (سوبر دراجون). وتستخدم إسرائيل الرأس المدمرة المزدوجة (Tandam W.H) للتعامل مع الدروع الإيجابية (Active) وإنتاج صواريخ الضرب المباشر باستخدام الألياف الضوئية والكاميرات التلفزيونية والبرؤوس المشكلة بالانفجار (EFP) وصواريخ الهجوم الراسي Top Attack. وتقوم إسرائيل بدراسة نظم مزدوجة الاستخدام تجمع بين الدفاع الجوي والدفاع المضاد للدبابات، ومن أبرزها النظام الأمريكي (ADATS) وهو اسم مشتق من العبارة Air Defence Anti-Tank System. وهو نظام مصمم ليعمل ضد الطائرات المقترية على إرتفاعات متوسطة أو منخفضة، وفي نفس الوقت يمكن استخدامه ضد مدرعات العدو. ويتكون من ٨ قواذف محمولة على مدرعة مع نظام التوجيه والكشف والتعقب والإطلاق بالكامل، ويمكن الاشتباك به حتى مدى ١٠ كم وإرتفاع ٧ كم ضد الأهداف الطائرة ومع سرعة طيران تصل إلى ٣ ماخ، كذلك ضد الدبابات المعادية حتى مدى ٥ كم، لكون النظام يحتوى على رادار بحث ومكتشف أهداف ووحدة تعقب تعمل بالأشعة تحت الحمراء وكاميرا تلفزيونية ومنظار ضوئي، بالإضافة لرأس حربي مزدوج الغرض يحتوى شحنة متفجرة ومقذوف مدبب يخترق دروع صلب حتى ٩٠ سم.

• وعلى مستوى أفرع القوات المسلحة الإسرائيلية فإن اتجاهات التطوير التي تسير فيها إسرائيل بالاشتراك مع الولايات المتحدة تسعى لإنتاج ذخائر تواكب التطوير الجارى فى أنظمة التسليح على المستوى العالمى.. مثل الصواريخ فائقة السرعة Hypervelocity Missiles، والمدافع فائقة السرعة باستخدام الطاقة الكهرومغناطيسية Hypervelocity Electromagnetic Gun، ومدافع الوقود السائل، ومدافع البلازما المنتجة للطاقة الكهروحرارية Electro-Thermal Gun. وقنابل الطائرات الموجهة بالليزر مثل الأمريكية Pave way التي أنتج منها ثلاث طرازات والمصممة للإلقاء من الارتفاعات المنخفضة ومن مدايات بعيدة خارج تهديد أسلحة الدفاع الجوي، وتستخدم ضد الأهداف المحصنة. والصواريخ المضادة للرادارات مثل الأمريكية (هارم) والبريطاني (الارم)، وصواريخ جو/سطح بعيدة المدى ضد الأهداف البحرية وبعض الأهداف البرية. وهذه الصواريخ من نوع Stand-off Land Attack Missiles (SLAM) حيث يزود الصاروخ بنظام توجيه ذاتي تلفزيوني كذلك الصواريخ ذات أنظمة التوجيه

الرادارى. والقنابل الانزلاقية لضرب الأهداف الثابتة مثل (CBU-15) وهى قنابل ذكية زنة ٢٠٠٠ رطل يمكن إطلاقها من الطائرات ومصممة بأجنحة ويصل مداها إلى ٤٥ ميل، وتستخدم أساسا ضد المواقع المحصنة (المطارات ومستودعات الصواريخ) ويمكن لهذه القنابل إستخدام توجيه ذاتى تلفزيونى. هذا بالإضافة لقنابل الجاذبية التى تقذف من القاذفات، وتتراوح أوزانها بين ٥٠٠-٢٠٠٠ رطل، وتستخدم ضد المواقع الدفاعية للقوات ومناطق انتشارها وتمركزها لتحقيق أكبر خسائر بشرية ومادية فى قوات الخصم.

إستراتيجية التطوير التكنولوجى:

فرض الصراع العربى-الإسرائيلى نفسه على سياسة التطوير التكنولوجى فى إسرائيل، بالإضافة للبعد الاقتصادى لهذا المجال الحيوى والهام. كذلك عناصر الضعف الجيوبوليتيكي التى تعاني منها - خاصة الضعف فى عدد سكانها - ورغبة إسرائيل فى التعويض عنه بتفوق نوعى من خلال التطوير التكنولوجى المستمر. هذا إلى جانب إرتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة، مع رغبتها فى تقليص تبعيتها التكنولوجية للخارج، وهو ما يدفعها إلى إستحداث تكنولوجيات خاصة بها.

وقد ساعد إسرائيل على رسم إستراتيجية التطوير التكنولوجى، وتفوقها فى هذا المجال، عدة عوامل داخلية وخارجية تتمثل فى الآتى:

أ- العمالة الماهرة الموجودة، وهى فى الأصل عمالة مدربة تدريباً جيداً سواء فى دول الشتات قبل هجرتهم لإسرائيل، أو فى مراكز التدريب المتقدمة داخلها. وقد رفع من مستوى هذه المهارة هجرة اليهود السوفيت إليها فى الثمانينات، والتى جرت على نطاق واسع، وكان فى مقدمتهم أعداد كبيرة من العلماء الروس والمهندسين والفنيين، ذوى المستوى الرفيع فى جميع أفرع التكنولوجيا.

ب- وضع برامج تعليم متطورة تسير أحدث علوم التكنولوجيا، مع متابعة مستمرة لكل ما هو جديد فى التكنولوجيا على مستوى العالم، والعمل على إستيعابه وتطويره وإدخاله ضمن البرامج التعليمية إلى جانب التوسع فى إيفاد البعثات العلمية للخارج، والمشاركة فى المؤتمرات والندوات العلمية الدولية.

ج- تمتع إسرائيل بالمساندة السياسية من الدول الصناعية الكبرى فى مقدمتها الولايات المتحدة، مما ساعدها على نقل كل ما هو جديد فى التكنولوجيا فى هذه الدول إليها، خصوصاً وأن إسرائيل تحظى بشروط تفضيلية فى

تعاملها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في المجالات المختلفة، كما وقعت في فبراير ١٩٩٥ إتفاقية تعاون عسكري مع روسيا تتيح لها الاطلاع على مجالات التقدم التكنولوجي هناك، والذي كان محظورا عليها من قبل. وقد إستحدثت الولايات المتحدة تعديلا في قانون مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الناتو يسمح لإسرائيل بالحصول على حق تصنيع أسلحة ومعدات أمريكية متقدمة، بل واستخدام برامج المساعدات الأجنبية وقروض التسليح في تمويل مشروعات التصنيع الحربي عندها، وقد تعدى هذا الى حق إسرائيل في ١٥% من حجم مبيعاتها إلى الجيش الأمريكي. ومما ساعد على ذلك قوة اللوبيات اليهودية في دوائر صنع القرار السياسي والعسكري في هذه الدول، وتمكنها من تسخير الامكانيات العلمية والتكنولوجية لهذه الدول لصالح إسرائيل، واتباع أساليب مشروعة وغير مشروعة من أجل تحقيق ذلك.

د- وجود تنظيم جيد لمراكز البحث والتطوير داخل إسرائيل، وإتصال مستمر بينها وبين نظائرها في الدول الكبرى. حيث يبدأ عمل المراكز البحثية الإسرائيلية من حيث إنتهى الآخرون، وهو ما يوفر على إسرائيل الكثير من الجهد والمال والوقت (تتفق إسرائيل في المتوسط ٥٠٠ مليون دولار سنويا على أعمال البحث والتطوير).

هـ- وجود أجهزة مخابرات قوية ومنظمة في إسرائيل، تولى المخابرات العلمية إهتماما كبيرا. حيث يتم بواسطتها وبوسائلها التحتية الحصول على إحتياجاتها من المعلومات التكنولوجية ذات درجة السرية العالية في الدول الكبرى، كذلك نماذج من الأسلحة والمعدات والمواد المحظور تصديرها، بل وصل الأمر إلى النجاح في تهريب مقاتلة عراقية ميج-٢١ بطيارها (منير روبا) في عام ١٩٦٧ إلى إسرائيل، حيث درسها الخبراء هناك ووضعوا أفضل أساليب مواجهتها. كذلك سرقة تصميمات الطائرة (ميراج) من سويسرا، والتي كانت الأساس لتصنيع المقاتلة الإسرائيلية (كفير). إلى جانب تهريب زوارق الصواريخ (سعر) من فرنسا عندما إمتنعت الأخيرة عن إرسالها لإسرائيل بعد عدوانها في ١٩٦٧. ثم كانت قضية الجاسوس جوناثان بولارد عام ١٩٨٦ الذي كان ضابطا أمريكيا في مخابرات البحرية، حيث تمكن في موقعه من سرقة الكثير من معلومات تكنولوجية أمريكية لصالح إسرائيل، وأخيرا قضية الجاسوس (ميجا) الذي زرعه إسرائيل في وزارة الخارجية الأمريكية.

و- التسهيلات الحكومية التي تمنحها إسرائيل للاستثمارات العلمية والتكنولوجية والخبرات الفنية، حيث تمنح الأراضي وتقدم الاعفاءات

الجمركية والضرائب وحرية التصدير، كما تسهل الحصول على القروض وتدريب العمالة اللازمة للمشروعات ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية. هذا بالإضافة للإشراف الحكومي والمتابعة المستمرة من مجلس الوزراء لتنفيذ مشروعات الخطة في التوقيات المحددة لها، وإزالة العقبات التي تعترضها.

ز- وجود مواصفات قياسية موحدة وشاملة، كما هو متبع في الدول الصناعية الكبرى، مما يسهل على إسرائيل عملية الإنتاج بقدر كبير. هذا إلى جانب إستخدامها الهندسة العكسية في نقل التصميمات المنتجة في الدول الكبرى من خلال الحصول على نموذج منها، ثم إعادة تصميمها بفكر إسرائيلي وإنتاجها داخل إسرائيل.

ولما كان الهدف الأساسي لاستراتيجية التطوير التكنولوجي في إسرائيل المحافظة على تفوقها العسكري من خلال ملاحقة التطور التكنولوجي في مجالات التسليح في الدول الكبرى، فقد سعت إسرائيل لبناء قاعدة تكنولوجية متطورة وذات إمكانيات بحث وتطوير واسعة، وقدرات على التطبيق العملي والمباشر لنتائج البحث والتطوير. ساعد على ذلك سياسة الدولة في دفع وتطوير الصناعة الحربية سواء المملوكة للدولة أو للقطاع الخاص أو شركات مشتركة أو أفرع من شركات عالمية، وربط خطط التطوير بالجامعات والمعاهد العلمية والتكنولوجية ومراكز البحوث والتطوير المختلفة، وحتى مستوى المستخدم داخل وحدات القوات المسلحة.

• ومن أجل المحافظة على الفجوة التكنولوجية بين إسرائيل والدول العربية، وتوسيعها، يهتم التخطيط الإستراتيجي في هذا المجال بخلق فاصل زمني بين حصول إسرائيل على نظام تسليحي معين وبين حصول الدول العربية على نفس النظام أو نظام مماثل. هذا بالإضافة إلى تطويرها المستمر في نظم التسليح التي تحصل عليها من خلال إجراء عمليات تحديث فيها بإدخال تعديلات عليها أو تحويل إستخدامها. إلى جانب تحقيق التفوق في الأداء القتالي من خلال الآتي:

أ- إحداث توافق بين التطور الحديث للأسلحة والعقائد القتالية، وذلك بالربط بين المصمم والمستخدم حتى أدنى المستويات، وبما يحقق ديناميكية التأثير المتبادل بين تطوير العقائد القتالية وتطوير تكنولوجيا التسليح وتطوير أساليب الاستخدام القتالي للأسلحة والمعدات.

ب- تحقيق التوافق بين الفرد والمعدة: فمع التطوير التكنولوجى الجارى والمتوقع فى نظم التسليح، كان لابد من رفع مستوى الفرد المقاتل بعد حسن انتقائه ليكون صالحا لاستخدام السلاح او المعدة التى سيقاىل بها، ثم بعد ذلك الاهتمام بالتأهيل وتنظيم التدريب على الأسلحة والمعدات.

ج- الدعم الفنى: وذلك برفع مستوى الخدمة الفنية فى مجالات الصيانة والإصلاح لزيادة نسبة الصلاحية إلى أقصى قدر ممكن. ولتحقيق ذلك تهتم إسرائيل بزيادة وعى الصيانة لدى المستخدمين، والاهتمام بورش الإصلاح وأجهزة التفيتش الفنى على مستوى الوحدات والتشكيلات والمناطق العسكرية.

وتتمثل المشاكل التى تواجهها إستراتيجية التطوير التكنولوجى فى التكاليف الباهظة للمعدات والأسلحة الحديثة التى تتضمن تكنولوجيات جديدة، والمعدل السريع فى زيادة هذه التكاليف سواء المستوردة أو المنتجة محليا. والإضمحلال السريع لكثير من نظم التسليح نتيجة ظهور أجيال جديدة متقدمة للنظم المضادة. بالإضافة للوقت الطويل الذى تستغرقه عملية تطوير أسلحة ومعدات ذات تكنولوجيات حديثة، وما قد يحدث خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة من ظهور أنظمة تسليحية مضادة تقوض كل جهود التطوير حتى قبل أن يبدأ الإنتاج. هذا إلى جانب مشاكل الصيانة والإصلاح للمعدات والأسلحة ذات التكنولوجيات المعقدة، وما تتطلبه من دعم مالى وكوادر فنية عالية وبوفرة كافية. يرتبط بهذا الأمر التفاوت التكنولوجى الممكن أن يكون موجودا بين الفرد المستخدم وبين المعدة والسلاح، وما ينتج عن ذلك من عدم القدرة على تحقيق الاستفادة المنشودة من تطوير المعدة أو السلاح مما يشكل عبئا إقتصاديا كبيرا، بل قد يؤدى إنخفاض مستوى الفرد إلى نتائج أقل من استخدامه لمعدة من جيل أقدم، ناهيك بالطبع عن التكاليف المادية والزمنية المطلوبة لتدريب الأفراد على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة. وقد عالجت إسرائيل هذه المشاكل على النحو التالى:

أ- إتباع المفهوم الصحيح لتحديث الأسلحة والمعدات. فقد يكون هدف التحديث إطالة أعمار الأسلحة والمعدات الحربية، فبدلا من الاكتفاء فقط بالعمل على إطالة عمر السلاح أو المعدة الافتراضى بالمحافظة على حالتها الفنية من خلال إجراء الصيانة والإصلاح والعمرات.. الخ فقد أضافت إسرائيل بعدا آخر يتمثل فى تنفيذ نفس المفهوم لإطالة عمر السلاح، مع الانتقال به من مستوى كفاءة أو أداء تابع لجيل قديم إلى جيل أحدث سواء

مرحليا أو دفعة واحدة. بمعنى إضافة تكنولوجيا جديدة إلى نظم تسليح قديمة تزيد من فترة خدمتها، وما يمثل ذلك من رفع كفاءتها الفنية والقتالية (ومن أمثلة ذلك تطوير المقاتلة (فانتوم ف-٥) إلى (فانتوم-٢٠٠٠)، وتطوير الدبابة شيرمان القديمة إلى سوبر شيرمان، وشراء فائض الولايات المتحدة من الطائرات (بوينج) التي استخدمت في الخمسينات وتطويرها من أجل زيادة حمولتها. ومن أهداف التحديث أيضا تغيير أسلوب عمل المعدة التي انتجت من أجله، (مثل التطوير الذي أدخلته إسرائيل على المقاتلة سكاي هوك ذات المقعد الواحد لتكون ذات مقعدين للاستفادة بها في التدريب، وتحويل الطائرة فوجاماجستر من طائرة تدريب إلى طائرة هجوم أرضي، بفضل تكنولوجيا استخدام البلاستيك في أجزاء من الهيكل مما أدى إلى تخفيف وزن الطائرة وإضافة أسلحة وذخائر إليها، كذلك استخدام شاسيهاات الدبابات سنتوريان كمنصات ذاتية الحركة للمدافع وراجمات الصواريخ، أيضا استخدام ذخيرة المدفعية الحاملة من أجل بث الألغام وأجهزة تصنت وإعاقة. وهناك التحديث بهدف إدخال مهام جديدة على الأسلحة والمعدات المتواجدة فعلا في الخدمة، بدلا من شراء أسلحة ومعدات جديدة للقيام بالمهام المطلوبة (مثل استخدام الطائرة بوينج في مهام الإمداد جوا بالوقود ومهام الحرب الإلكترونية، وتحويل الصاروخ أرض/جو هوك إلى صاروخ مضاد للصواريخ) أيضا التحديث بهدف رفع الكفاءة القتالية للسلاح والمعدة (مثل تطوير القنابل الجوية العادية لتصبح قنابل موجهة، ومنها القنبلة عوفير الموجهة حراريا، وزيادة مدى المدافع ١٥٥ مم ودرجة دقتها، واستبدال مدفع الدبابة ١٠٥ مم بمدفع ١٢٠، وزيادة تدريع الدبابات القديمة لتمثل تدريع الميركافا، وتطوير الصواريخ المضادة للدبابات Tow بإضافة رأس مدمرة مزدوجة). وقد يكون هدف التحديث زيادة المهام المكلفة بها المعدة (مثل تطوير نظم الصواريخ المضادة للدبابات حتى يمكنها التعامل مع الهليكبترات، وتطوير صواريخ مضادة للدبابات والطائرات في آن واحد، واستخدام الهاونات كأسلحة ضرب مباشر بالإضافة لمهام الضرب غير المباشر، وتحميل الطائرات بدون طيار لتعمل كأسلحة خمد بعد تحميلها بمواد متفجرة). وأخيرا التحديث بهدف التسويق (مثل تحديث الدبابات السنتوريان لبيعها لأندونيسيا، وتحديث الدبابات الروسية ت ٥٤، ت ٥٥ التي استولت عليها في الحروب السابقة لبيعها لدول آسيوية وأفريقية).

ب- الاهتمام بنواحي جانبية أخرى تتمثل في تبسيط أسلوب الاستخدام والصيانة والإصلاح وحل المشاكل الفنية المتكررة بصورة جذرية،

وتخفيض فترات ونفقات التدريب والصيانة والإصلاح. بالإضافة لحل المشاكل المرتبطة بالظروف البيئية والمناخية ومسرح العمليات. كذلك ربط الأبحاث بخطط تطوير الأسلحة والمعدات، وألا يكون البحث من أجل البحث فقط أو بعيداً عن خطة تطوير الأسلحة والمعدات وإستراتيجية التطوير التكنولوجي للدولة في إطارها العام، خصوصاً تحديث الأسلحة والمعدات القديمة للحصول على أقصى استفادة منها قبل ابتكار نظم جديدة. وما يتطلبه ذلك من تخطيط شامل يحقق أقصى استفادة من الإمكانيات البحثية المتوفرة، خاصة الكوادر العلمية والفنية في الداخل والخارج وبأقل تكلفة ممكنة. هذا مع الاهتمام بأن يتمشى نقل التكنولوجيا من مصادرها الخارجية مع ما يتلاءم وحاجات إسرائيل الدفاعية وأولوية اهتماماتها، وبما يحقق التجانس مع القوى البشرية المحلية المستخدمة لها واستيعابها وتطويرها ودمجها مع خطط البحث والتطوير المحلية، بحيث لا يستمر الاعتماد بعد ذلك على مصادرها الخارجية الأساسية.

ج- الربط بين التكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيا المدنية، وكذلك الربط بين شركات الصناعة الحربية ونظائرها في شركات الصناعة المدنية، حتى يمكن تحقيق أقصى استفادة من الإمكانيات المتاحة نتيجة التكنولوجيات المشتركة بين القطاعين الصناعيين العسكري والمدني.. مثل تكنولوجيا الإلكترونيات وأبحاث الفضاء والحاسب الإلكترونيات والتكنولوجيا الحيوية ومصادر الطاقة الإشعاعية.. الخ. كذلك الربط بين البحوث العلمية وتطبيقاتها بأسلوب التغذية والتغذية العكسية، وتضييق الفجوة بين المستخدم ومراكز البحث والتطوير، وتحقيق اتصال مباشر بينهما يفيد في عملية إعادة توجيه وتركيز عمليات البحث والتطوير بما يستبعد ويتجنب الكلفة والجهود غير المجدية، وتحقيق مبدأ ارتباط تكنولوجيا المعدة بالفرد والعدو وطبيعة مسرح العمليات أرضاً ومناخاً.

د- إعتناق مبدأ تكنولوجي هو (البدا من حيث إنتهى الآخرون). ومن خلال هذا المفهوم تعتمد إسرائيل أساليب متعددة للحصول على احتياجاتها التكنولوجية من الخارج، تتمثل في الآتي:

(١) سرقة التكنولوجيا من مصادرها الخارجية بأساليب المخابرات التحتية.

(٢) إبرام الاتفاقيات مع الدول الصناعية الكبرى للحصول على احتياجاتها التكنولوجية في المجال الدفاعي.

(٣) الاعتماد على عناصر المخابرات العلمية المتواجدة في سفاراتها في الخارج، ومكاتب المعلومات الإسرائيلية المتواجدة في دول أخرى، والتي تقوم بالنقاط ونقل واقتباس كل جديد في تكنولوجيا التسليح والمعدات الدفاعية.

(٤) الاستعانة بالخبرات التكنولوجية الأجنبية من خلال المشروعات المشتركة في الصناعات الحربية، وبنوك المعلومات في الدول الصناعية الكبرى، وإستقطاب العلماء والخبراء الأجانب، مع سرعة وتسهيل عمليات إستيعاب التكنولوجيا.

(٥) تحقيق أكبر إستفادة ممكنة من الدعم المادى والتكنولوجى الأمريكى، الذى تيسره إتفاقيات التعاون الإستراتيجى المشترك، والنفوذ الإسرائيلى فى دوائر صنع القرار الأمريكى.

وتعتمد الخطة الإستراتيجية لتحديث وتطوير نظم التسليح والمعدات فى إسرائيل عدة أساليب تتمثل فى الآتى:

أ- الصيانة والإصلاح: باعتبارها أولى خطوات التحديث. لذلك تخصص أفرع القوات المسلحة الإسرائيلية أكفأ الفنيين والمهندسين لعمليات الصيانة والإصلاح، وما يصاحب ذلك من دراسات وإحصائيات ومقارنات، مما يؤدى إلى الارتقاء بحالة المعدة وإطالة عمرها. ومن أمثلة ذلك ما لوحظ من استطالة ريش توربينات الطائرات التى تدور بمعدل ١٤٠٠٠ لفة/دقيقة بدرجة حرارة تزيد عن ٢٠٠٠ فهرنهايت. لذلك قامت مؤسسة IAI للصناعات الجوية بتطوير تكنولوجيا المعالجة الحرارية للمعادن للقضاء على هذه المشكلة وإطالة عمر الريش. كذلك تطوير أجزاء لها درجة مقاومة حرارية عالية بأشعة الكترونية لإطالة عمر أجزاء من رشاشات وقود محركات الطائرات التى كانت تتآكل بسرعة وتتطلب تغيير. ومن الأمثلة الأخرى إبتكار عمليات الكتروميكانيكية لمعالجة أسطح الذخيرة لمقاومة الصدا والتآكل، وهو ما يوفر عشرات الملايين من الدولارات.

ب- تكنولوجيا الأجزاء: إهتمت إسرائيل بتكنولوجيا تصميم وإنتاج الأجزاء البسيطة أو المعقدة، وهو ما أدى إلى تكنولوجيا إنتاج النظم الثانوية، ومن بعدها النظم الرئيسية، ثم تكنولوجيا التحديث الشامل، وانتهاء بتصميم وإنتاج نظم تسليح جديدة.

ج- الهندسة العكسية : فقد تمكنت إسرائيل من تحديث نظم تسليح معينة بواسطة الخبرة المكتسبة من تطبيق أسلوب الهندسة العكسية لنظم أخرى مشابهة. وذلك باستبدال بعض الأجزاء أو النظم الثانوية بأخرى أكثر تطورا، أو بإضافة أجزاء ونظم ثانوية لم تكن متوافرة أساسا إلى نظام تسليح جديد مستهدف إدخاله، وقد حقق أسلوب الهندسة العكسية للصناعة الحربية الإسرائيلية إمكانية التوليف بين نظم التسليح القديمة والحديثة والجمع بينهما.

د- إضافة تكنولوجيا جديدة لأسلحة قديمة : وهو أسلوب أشمل من الهندسة العكسية، حيث يتم إدخال أجزاء حديثة أو استبدال أجزاء قديمة بأخرى حديثة. وفي هذا المجال أطلقت إسرائيل تعبير (تكنولوجيا إدماج التكنولوجيات). وهو ما يعنى التوفيق بين التكنولوجيات المتباينة، مثل دمج تكنولوجيا أنظمة التسليح الغربية مع أنظمة التسليح الشرقية، حيث أدخلت إسرائيل مدافع ١٠٥ ملم غربية ومحركات غربية على دبابات روسية.

هـ- إضافة تكنولوجيا جديدة لأسلحة حديثة : لم يقتصر التحديث فقط على الأسلحة والمعدات القديمة، بل شمل أيضا النظم الحديثة لزيادة قدراتها. ومن ذلك تطوير المقاتلة (ف-١٦) بإضافة رادارات Shot down, Look down . وتخضع معظم نظم التسليح التي تستوردها إسرائيل حديثا لتطويرات متعددة تتناسب مع احتياجاتها العملية سواء بالاضافة أو التعديل، ويتم ذلك قبل أو بعد إدخالها الخدمة.

و- التكنولوجيا المزدوجة : وهى التكنولوجيا التى يمكن الاستفادة منها مدنيا وعسكريا فى آن واحد، مثل تكنولوجيا استخدام أشعة الليزر، والمعدات الإلكترونية، وأجهزة الاتصالات، والمحركات، وإنتاج آلات التحميل والتفريغ والنقل والرافعات. هذا بالاضافة للتقدم فى مجال الحواسيب الإلكترونية والإنسان الآلى والطائرات الخفيفة.

ز- إنتاج أسلحة حديثة بتكنولوجيات ليست جديدة : وهو تتويج للجهود والخبرات المكتسبة من عمليات تحديث نظم التسليح بأساليبها المختلفة. ويسمى بـ (إدماج التكنولوجيا)، بدلا من إستحداث تكنولوجيا جديدة باهظة التكاليف تتطلب وقتا طويلا لتطويرها، أو قد يكون إستخدامها نوعا من

المجازفة. وأبرز مثال على ذلك إنتاج الدبابة الميركافا الحديثة ولكنها تضم تكنولوجيا غير جديدة بالنسبة للمدفع والذخيرة والمحرك ومجموعات نقل الحركة. كذلك الطائرات بدون طيار التي تم تصميمها باستخدام أجزاء قديمة أضيف إليها نظم أخرى مثل الكاميرا التلفزيونية وأجهزة الاستشعار الحرارية.

وتتضح الملامح الرئيسية لاستراتيجية التطوير التكنولوجي بوضوح في القوات الجوية الإسرائيلية، التي حظيت بأكبر قدر من الإهتمام مقارنة بالأسلحة الأخرى. وأبرز مثال على ذلك تطوير الفانتوم (ف-٥) إلى (فانتوم-٢٠٠٠)، فقد شملت التعديلات المحرك (PW-1120) وأجهزة الاتصالات ونظم التسليح والمعدات الرادارية للاستطلاع والإنذار والملاحية وتوجيه النيران (Jason). كما أدخلت أيضا تعديلات على المقاتلة (ف-١٦) شملت الرادار ومعدات الكترونية أخرى، والتي منها يمكن أن نستخلص اتجاه إسرائيل إلى توحيد الأنظمة الفرعية في نظم التسليح الرئيسية، فالمحرك الذي أدخل على (الفانتوم ٢٠٠٠) هو نفس المحرك المستخدم في المقاتلات الأخرى (ف-١٥)، (ف-١٦)، والذي كان موجودا في نموذج المقاتلة (لافى) قبل إلغاء مشروعها. كما يمكننا استنتاج أن التكنولوجيا الإسرائيلية في مجال تصنيع محركات الطائرات ليست متقدمة بالدرجة الكافية، فلزالت إسرائيل تعتمد على استيراد المحرك من الولايات المتحدة باستثناء تصنيع بعض أجزاء منه في مصانعها، وذلك على الرغم من التعاقد الذي تم مع الشركة الأمريكية التي تنتج المحرك PW-1120 وهي (برايتى أند هويتتى) لكي يتم تصنيعه في المصنع الإسرائيلي للمحركات (بيت شميز). كذلك تحرص إسرائيل على توفير العمالة الفنية الماهرة والقادرة على القيام بمهام الإصلاح، مع رفع كفاءة المعدات من خلال إحلال النظم التي يصعب صيانتها نتيجة عدم توافر قطع الغيار اللازمة لها بنظم أخرى يسهل صيانتها داخل إسرائيل. ولقد حسبت تكاليف تطوير (الفانتوم ٢٠٠٠) فقدرت بحوالى ٤٠% من ثمن طائرة جديدة، لكي تصبح تكاليف تشغيلها بعد ذلك مساوية لتكاليف تشغيل طائرة حديثة مثل (ف-١٦).

ولقد قامت وزارة الدفاع الأمريكية بدراسة أهم التكنولوجيات الحرجة، والتي تعتبر بمثابة تكنولوجيات أساسية لتطوير الأجيال الحديثة من نظم الأسلحة والمعدات الحربية بأنواعها المختلفة، وقد حصرتها هذه الدراسة في ٢٢ تكنولوجيا أساسية. وقد أفادت الدراسة أن إسرائيل تعمل في عشرة منها

حققت فيها مستويات متقدمة من البحث، أما الباقي فلا زالت دون ذلك. وهذه المجالات العشرة من التكنولوجيات الحرجة تتمثل في الآتي:

أ- برامج الحواسيب والمشغلات الدقيقة	Soft ware producibility
ب- الذكاء الصناعي/الروبوت	Machine intellegence
ج- المستشعرات ذات الحساسية الفائقة	Sensitive sensors
د- التمييز الآلي للأهداف	Automatic target recognition
هـ- المصفوفات المترابطة	Phased arrays
و- السيطرة من خلال البصمة	Signature control
ز- المحركات بالهواء الجوى	Air breathing propulsion
ح- المقذوفات فائقة السرعة	Hypervelocity projectiles
ط- المواد المركبة	Composite materials
ى- التكنولوجيا الحيوية	Biotechnology materials

تطوير أجهزة المخابرات الإسرائيلية :

تعرضت أجهزة المخابرات الإسرائيلية لحملات متتالية من النقد المميز - سواء من قبل السياسيين أو العسكريين. فبجانب الاتهامات التي وجهتها لجنة (أجرائات) عام ١٩٧٤ لهذه الأجهزة بالتقصير في إعطاء إنذار مبكر للقيادة الإسرائيلية عن هجوم المصريين والسوريين في ٦ أكتوبر ١٩٧٣، فإن سلسلة من الفشل واجهت أجهزة المخابرات الإسرائيلية خلال عقد الثمانينات وحتى اليوم، تمثلت في إخفاقها في التنبؤ بوقوع حربى الخليج الأولى بين العراق وإيران، والثانية المتعلقة بالعدوان العراقى على الكويت، حيث فشلت هذه الأجهزة في التنبؤ بنوايا صدام حسين تجاه الكويت، وحجم ونوعية ترسانة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وما تشكله من مخاطر على دول منطقة الخليج. كذلك فشلت في الكشف عن صفقة الصواريخ السعودية مع الصين C-SS-2 حتى تم رصد مواقعها بواسطة أقمار التجسس الأمريكية. وبجانب ذلك، يؤخذ على أجهزة المخابرات الإسرائيلية عدم قدرتها على التنبؤ بعمق الانتفاضة الفلسطينية، وتقدير تأثيراتها السياسية والعسكرية على الساحات المحلية والإقليمية والدولية، وما يمكن أن تسببه لإسرائيل من مشاكل. حيث قدرت هذه الأجهزة أن بإمكان إسرائيل أن تخمد الانتفاضة في غضون أسابيع، بينما استمرت لعدة سنوات تكبدت خلالها إسرائيل خسائر بشرية ومادية وسياسية ومعنوية جسيمة. وكان قد سبق ذلك فشل آخر للمخابرات الإسرائيلية بالنسبة لعملية (سلام الجليل) فى لبنان عام

١٩٨٢، حيث كانت محصلتها السياسية والإستراتيجية جملة من الخسائر على الأصعدة المختلفة لم تستطع إسرائيل حتى الآن ملافاتها رغم الحزام الأمنى القائم فى الجنوب بعمق ٤٠ كم الذى يحتله جيش لبنان الجنوبى الذى أصبح يشكل عبئا على إسرائيل تريد التخلص منه. هذا بالإضافة لما واجهته أجهزة المخابرات الإسرائيلية من فضائح عندما كشفت أجهزة الأمن الفيدرالية فى الولايات المتحدة عن عمليات التجسس التى مارستها إسرائيل داخل الولايات المتحدة، وكانت قضية جوناثان بولارد أبرزها، كما تم الكشف عن عمليات تجسس إسرائيلية أخرى فى بريطانيا وإيران والمانيا ومصر والعراق، مما سبب لإسرائيل مشاكل سياسية وأمنية عديدة.

وقد تركز النقد الذى وجه للمخابرات الإسرائيلية أخيرا حول نقطة رئيسية هى: أنه فى الوقت الذى تتطلع فيه أجهزة المخابرات فى الدول المتقدمة للقيام بواجباتها فى إطار النظرة الشمولية للعدائيات التى تواجهها، كانت المخابرات الإسرائيلية ولا زالت تعمل بأسلوب ضيق الأفق يكتفى بالتحذير من الأعمال العدائية، مما أدى إلى تلاشى نوع هام من إنتاج المخابرات، وهو ما يعرف بالتقديرات بعيدة المدى. حيث غلب على أعمال المخابرات الإسرائيلية ما يعرف بـ (المخابرات الجارية أو الأنية) المتمثلة فى التقارير الدورية، والمذكرات المتعلقة بالقضايا الأمنية اللحظية، والتى تفتقر إلى النظرة السياسية والإستراتيجية الشاملة التى يمكن فى ضوءها التنبؤ بنوايا الأعداء، إكتفاءا برصد وتسجيل ما يجرى من أحداث والتبليغ عنها دون إعطاء مدلولات لمعزاهما المستقبلية يمكن أن تفيد صانع القرار السياسى. ومن أمثلة ذلك عدم إدراك المخابرات الإسرائيلية لتحسن العلاقات العربية وزيادة تأثير الدور المصرى فيها، كذلك تفكك الاتحاد السوفيتى، وتحقيق قدر من الوفاق الدولى يمكن أن يؤثر على مستقبل الصراع العربى-الإسرائيلى.. إلى غير ذلك من التطورات التى ستزداد فى المستقبل، وتصعب من مهمة أجهزة المخابرات فى ملاحقتها وتقدير تأثيراتها، خصوصا مع بروز نوعية جديدة من العدائيات - رغم عملية السلام القائمة بين العرب وإسرائيل - تتمثل فى عمليات الإرهاب الدولى والإقليمى، والمقاومة الوطنية فى الأراضي المحتلة، وزيادة حدة المعارضة الداخلية فى إسرائيل والتى قد تصل إلى حد اغتيالات قادة إسرائيل (كما حدث مع اسحق رابين فى عام ١٩٩٦) بواسطة إسرائيلييين، وهو عمل غير مسبوق فى إسرائيل، ويدل على نوع جديد من التهديدات الأمنية النابعة عن زيادة انقسام المجتمع الإسرائيلى وتفسحه.

ولقد أرجع الخبراء الذين تولوا دراسة ظاهرة فشل أجهزة المخابرات الإسرائيلية لكثير من القضايا الأمنية إلى أن القائمين على إدارة وتشغيل جهاز المخابرات العسكرية يعتبروا من فئة التكنوقراط، ممن يفتقدون إلى الاحتراف والتخصص في مجال العمل المخابراتي، والذين ينبغي أن يكونوا مزودين بقدر كاف من المعلومات والثقافات العربية، ويتمتعون في ذات الوقت بقدرة عالية على التنبؤ بالأزمات ذات الطبيعة الأمنية ورسم السيناريوهات التي تبين كيفية مواجهتها. وأن يكون رجال المخابرات من القادرين على التسلل إلى عقول الخصم وقراءة أفكاره. وقدر هؤلاء الخبراء أن تأهيل ضابط المخابرات يحتاج إلى فترة لا تقل عن ثلاث سنوات قبل أن يشغل وظيفة رئيسية في جهاز المخابرات، على أن يبقى فيها لمدة لا تقل عن أربعة سنوات حتى يمكن أن يعطى الإنتاج المطلوب. ومن الحلقات الضعيفة أيضا في جهاز المخابرات الإسرائيلية حلقة الاستهلاك، والمعنى بها إستفادة قيادات الجيش وتشكيلاته من معلومات وتقديرات جهاز المخابرات، من حيث هضم المعلومات والاستفادة بها في تخطيط العمليات، ويرجع ذلك إلى ضحالة الحوار بين منتجي المعلومات ومستهلكيها.

ومن أبرز التوصيات التي قدمت لتطوير جهاز المخابرات العسكرية، تعيين حوالي ٢٠٠ ضابط من الرتب الصغيرة (ملازم إلى مقدم) الصالحين للعمل في مجال المخابرات، بعد نقلهم من التشكيلات الميدانية إلى المخابرات العسكرية لتدريبهم مبكرا حتى يمكن الاستفادة بهم خلال العقد القادم. كذلك إنشاء جهاز مخابرات إستراتيجي على مستوى الدولة يضم أجهزة المخابرات التخصصية في الدولة بما فيها العسكرية، حتى يمكن تحقيق التعاون الأمثل بين هذه الأجهزة لارتباط أعمالهم بعضهم ببعض على مستوى الأمن القومي للدولة. كما أوصى الخبراء بإنشاء آلية داخل نظام عمل المخابرات تحقق نوع من التعددية في الآراء داخل أجهزة إنتاج المعلومات والتقديرات تؤمن قدرا من المراجعة والنقد الذاتي قبل البلورة النهائية لها (مثل نظام محامي الشيطان في أجهزة صنع القرار الأمريكية Devil's advocate التي تعمل به أجهزة المخابرات الأمريكية).

وفيما يتعلق بالإنذار المبكر بالحرب، فقد أوصت لجنة التطوير بزيادة مساحة الإنذار المتاحة لأجهزة المخابرات الإسرائيلية. بحيث يكون هناك إنذار بالنوايا العدائية لا يقل عن أسبوع، وإنذار آخر بقرب وقوع الحرب في حدود ثلاثة أيام. مع الاهتمام بتعليم اللغة العربية بالنسبة لمعظم الضباط والجنود. وجعلها إجبارية لضباط المخابرات، كذلك الاهتمام بحلقة جمع المعلومات من حيث تنويع وتكثيف مصادرها، على أن تتسع لتشمل دائرة

المجال الحيوى لإسرائيل بجميع دولها، مع التركيز على دوائر البحر الأبيض والبحر الأحمر والخليج وشمال أفريقيا كإسبقيّة أولى، ثم باكستان وتركيا ودول آسيا الوسطى كإسبقيّة ثانية، مع إعطاء إنتباه خاص لنشاط المنظمات الارهابية وعناصر المقاومة الوطنية.

وسيكون هدف التطور التكنولوجى فى مجال المخابرات الإسرائيلية والاستطلاع، السعى حثيثا لتحديد وتقييم حجم التهديد المعادى، كذلك التحديد الدقيق لأهداف القوة المضادة (العسكرية)، وأهداف القيمة المضادة (غير العسكرية) للخصم/ الخصوم، ثم تقييم التأثير التدميرى فيما وراء خط الرؤية المباشرة نهار وليلا، وبحيث تكون المعلومات متوافرة فى الوقت الحقيقى دون أى تأخير، لما لذلك من أهمية من حيث العمل المتزامن مع أنظمة التعارف والتمييز الدقيقة حتى تتجنب القوات الإسرائيلية أن تقصف بعضها بعضا كما حدث فى الحروب السابقة، خصوصا مع تقلص زمن رد الفعل.

كذلك تحقيق نوع من التعاون المتبادل بين أجهزة المخابرات المختلفة داخل إسرائيل، والأجهزة المماثلة لها فى الدول الصديقة لها، خصوصا فى الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية، مع بذل جهد أكبر لإختراق أجهزة المخابرات الروسية والدول المنفصلة عن الإتحاد السوفيتى السابق بسبب إستمرار تعاونها مع الدول العربية والإسلامية فى المجالات التسليحية والتكنولوجية. هذا بالإضافة لتنظيم رقابة متبادلة داخل أجهزة المخابرات الإسرائيلية ذاتها. والاهتمام بإجراء تقييمات خاصة بكل أزمة قبل نشوبها وأثنائها وبعد إنتهائها، الى جانب التقييمات الدورية. بحيث يشمل كل تقييم قسمين أحدهما يتعلق بالاحتمالات، والآخر بالنوايا.

وتعطى خطة تطوير أجهزة المخابرات إهتماما خاصا بالمخابرات العلمية، وتزويد مكاتب المخابرات فى الخارج بنسبة كبيرة من القادرين على العمل فى هذا التخصص من العمل المخابراتى، وذلك لما يحققونه من فائدة فى الحصول على أحدث المعلومات التكنولوجية التى تفيد فى تطوير وتحديث الصناعة الحربية فى إسرائيل.

ومن المعروف أن الأجهزة المسؤولة عن الأمن والمعلومات فى إسرائيل هى: الموساد، والمخابرات العسكرية، وقسم الأبحاث بوزارة الخارجية، وجهاز الأمن العام. ومن أهم أقسام الموساد قسم تجميع المعلومات المسئول عن المخابرات الخارجية، وله عدة مكاتب تغطى أهم مناطق العالم، كذلك وحدة العمليات السرية التى توضع تحت القيادة المباشرة لرئيس الجهاز الحالى (دانى باتوم)، والتى أطلق عليها فى السنوات الأخيرة إسم (متسرا). وتعمل هذه الوحدة فى شكل مجموعات صغيرة فى الخارج ضد الذين يمثلون

خطرا على أمن إسرائيل، وتتضمن مهامها القيام بعمليات الاغتيال والخطف والتخريب وسرقة المواد والمعدات والوثائق اللازمة للأنشطة الدفاعية في إسرائيل (كان لها دور بارز في الحصول على كميات كبيرة من مواد اليورانيوم المخصب ٢٣٥ والبلوتونيوم ٢٣٩ والماء الثقيل، والمعدات والأجهزة اللازمة للمشروع النووي الإسرائيلي). ومن بين الأقسام المعاونة الهامة في الموساد، وحدة الأبحاث التي تضم ١٥ مكتبا كل منها يتولى أحد أقسام العالم، مع التركيز على العالم العربي، كما أن هناك مكتب خاص للموضوع النووي، وتعتبر وحدة الأبحاث مسؤولة أساسا عن وضع التقديرات المستقبلية، وتحليل الأحداث والأزمات الهامة. ويبلغ عدد العاملين في جهاز الموساد ١٢٠٠ فرد. وقد خصصت إسرائيل في عام ١٩٩٧ لأنشطة المخابرات ٨١٧ مليون دولار من ميزانيتها الدفاعية بزيادة ١٥٠ مليون دولار عن العام الماضي لمواجهة التهديدات الأمنية التي يشكلها المتطرفون العرب واليهود، وقد تم تخصيص الجزء الأكبر من هذا المبلغ وهو ٧٣٣ مليون دولار لجهازى الموساد والشين بيت المسئول عن الأمن الداخلى.

أما جهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلية، والمسئول عن البعد العسكرى من الصراع العربى-الإسرائيلى، فهو يتبع مباشرة لرئيس الأركان، فقد إعتبر أحد الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة (مثلته فى ذلك مثل أفرع القوات البحرية والجوية والبرية)، وذلك من حيث الأهمية بعد أن تشكل داخل جهاز المخابرات العسكرية فرع خاص بالاستطلاع الفضائى يتولى مسئولية تجميع وتحليل المعلومات التى يتم الحصول عليها من أقمار التجسس الإسرائيلية والأمريكية. وقد أدى نجاح إسرائيل فى إطلاق سلسلة أقمار (أوفيك) إلى تراجع إرتباط المخابرات الإسرائيلية بالولايات المتحدة فى هذا المجال، وإن كانت لا زالت إسرائيل تحصل على نسخة من الصور التى تلتقطها أقمار التجسس الأمريكية للمنطقة العربية، حيث لا تكتفى أجهزة المخابرات الإسرائيلية بالتقارير التى تصدر عن وكالة المخابرات العسكرية الأمريكية، وذلك بموجب اتفاق للتعاون الإستراتيجى بين البلدين. هذا بالإضافة لاعتماد هذه الوكالة على عناصرها التى تقوم بجمع المعلومات عن الدول الأخرى، وذلك من خلال وحدة تشغيل العملاء والجواسيس الذين يعملون تحت أغطية مختلفة، ووحدة أخرى مسئولة عن الملحقين العسكريين المتواجدين بالسفارات الإسرائيلية فى الخارج، الى جانب وحدة خاصة عن الارهاب. وفى التقرير السنوى الأخير الذى قدمته المخابرات العسكرية الى مجلس الوزراء المصغر فى مارس ١٩٩٦، أعربت عن تشاؤمها بشأن فرص السلام مع سوريا، كما تضمن التقرير رأيا يقول بأن ياسر عرفات لن

يستطيع ترسيخ سلطته في مناطق الحكم الذاتي. وأنه رغم تراجع احتمالات الحرب مع الدول العربية، إلا أن العمليات الارهابية ينتظر تصاعدها خصوصا في كل مرحلة تتباطأ فيها أو تتوقف عملية السلام. وقد طالب هذا التقرير بضرورة التمسك بهضبة الجولان ليس فقط لكونها ذات أهمية خاصة للأمن الإسرائيلي من وجهة النظر الجيوإستراتيجية، بل أيضا من الناحية المعلوماتية بسبب الحجم الضخم والمتنوع المتواجد بها من أجهزة الرصد والحرب الإلكترونية - خصوصا فوق جبل الشيخ الذي يطل على سوريا ولبنان، لذلك يعتبر مركز (أقيال) من المراكز الهامة في هذا المجال.

أما جهاز الأمن العام (الشاباك) فيعتبر مسئولاً عن الأمن الداخلي والمخابرات المضادة في إسرائيل، وتعتبر مكافحة العمليات الارهابية وإجهاضها قبل وقوعها هي المهمة الرئيسية لهذا الجهاز. إلا أنه بعد حادث اغتيال رابين تدهورت سمعة هذا الجهاز كثيرا، وأضيف الى مهامه متابعة الجماعات الإسرائيلية المتطرفة والمعارضة وجماعات السلام، وكل منها تطالب برؤوس قادة إسرائيل المعارضين لتوجهاتها. ولدى جهاز الشاباك ثلاثة أقسام تنفيذية، وخمسة أقسام معاونة. ومن ضمن أقسامه، قسم الشؤون العربية المسئول عن متابعة أنشطة المنظمات المشبوهة مثل منظمتي (حماس) و(الجهاد). وقد تم إعادة تنظيم هذا القسم بعد الانتفاضة، حيث أصبح يعمل في تنسيق مع الموساد والمخابرات العسكرية من أجل تجنيد العملاء وزرعهم داخل المنظمات الارهابية. هذا بالإضافة لوجود وحدة أخرى تجتاز تدريباً خاصاً وتسمى (هنة) للعمل في مهام المراقبة داخل المناطق المضطربة المتوقع وقوع إنتفاضات فيها وسط المناطق المحتلة، لرصد العناصر المسئولة عن إثارة الاضطرابات، ثم تصفيتهم، وينتمي لهذه الوحدة عناصر من المستعربين. ويتبع الشاباك قسم الشؤون غير العربية الذي يعد مسئولاً عن متابعة الأنشطة المضادة للأمن الإسرائيلي في الدول الأخرى، ومن مهامه إختراق البعثات الدبلوماسية العاملة في إسرائيل. وكان من مهام هذا القسم في الماضي الاتحاد السوفيتي، ويقوم حالياً باستجواب المهاجرين اليهود القادمين من روسيا وبلدان أوروبا الشرقية وأفريقيا، وباقي مناطق العالم. كما يعمل رجال الشاباك بكثافة في منطقة جنوب لبنان بهدف رصد وتصفية عناصر المقاومة اللبنانية، ويعتبروا مسئولون عن الأمن في جيش لبنان الجنوبي.

إنشاء مجلس للأمن القومي في إسرائيل

نبعت فكرة إنشاء مجلس للأمن القومي في إسرائيل من تقرير أكرانات عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ليكون مختصاً باتخاذ القرارات الأمنية ذات

الصبغتين السياسية والعسكرية في إسرائيل، وبحيث يقضى على التضارب في المسئوليات والاختصاصات خصوصا بين أجهزة المخابرات، ويكون بديلا عن مجلس الوزراء المصغر، أو ما يعرف بـ (وزارة المطبخ)، ويضم بجانب المسئولين الرئيسيين في الحكومة ورئاسة الأركان وأجهزة المخابرات، عددا من التكنوقراط والخبراء في المسائل الأمنية ليساعدوا في وضع التقديرات الأمنية وإتخاذ القرارات الهامة. ثم طرحت هذه الفكرة جانبا خلال الثمانينات والتسعينات بسبب معارضة المؤسسة العسكرية لها، ثم أثير الموضوع من جديد بتولى حكومة الليكود السلطة برئاسة ناتنياهو، المتأثر بشدة بنظام الأمن الأمريكي الذي يعتمد أسلوب مجلس الأمن القومي في التعامل مع المسائل الأمنية ذات الصبغتين السياسية والدفاعية. وقد طالب ناتنياهو بأن يكون هذا المجلس تابعا لمكتبه، وحثه في ذلك أن الحكومة الإسرائيلية هي التي تقوم حاليا بمهام مجلس الأمن القومي، بينما الوزراء لا يستطيعون - حتى المتخصصون منهم في المسائل الأمنية - أن يبحثوا أو يتعمقوا في مسائل الأمن القومي بالنظر لفرط إنغماسهم في قضايا وزاراتهم، مما لا يتيح لهم الوقت اللازم حتى لمطالعة تقارير وتقديرات أجهزة المخابرات، وبحث المشاكل التي تواجه وزارات الدفاع والداخلية ورئاسة الأركان، وما يستتبع ذلك من دراسة وتحليل المعطيات المتغيرة باستمرار في البيئات الداخلية والإقليمية والدولية، والاعتبارات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في مسائل الأمن القومي، خصوصا وأن إتفاقات السلام التي وقعت حتى الآن مع الأطراف العربية لم تحقق لإسرائيل السلام والأمن الذي تتشده، بل إزدادت التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها ليس الأمن الإسرائيلي فقط، ولكن الكيان الإسرائيلي ذاته بفعل العمليات الانتحارية التي تقوم بها عناصر المقاومة العربية في قلب إسرائيل، وهو ما لم يعرفه الشعب الإسرائيلي في الماضي.

إلا أن هذا المشروع قد عارضه وزير الدفاع إسحق مردخاي، لأن مثل هذا المجلس للأمن القومي في رأيه - سيتحول في حالة إنشائه إلى جهة منافسة للجهات الأمنية المتواجدة حاليا، وأبرزها وكالات المخابرات ورئاسة الأركان ووزارات الدفاع والخارجية والداخلية، خصوصا وأنه ليس لدى إسرائيل أية خبرة بشأن كيفية تشغيل مثل هذا المجلس، كما أنه ليس من المفروض في رأيه أن تطبق إسرائيل كافة معطيات الواقع القائم في الولايات المتحدة. هذا إلى جانب أن تفتيت الموضوع الواحد في بعض الأحيان بين مؤسسات ومجالس عديدة، قد يتسبب في إلحاق الضرر بكيفية معالجة الأمور بسبب حالة التنافس التي تسود مناخ العمل فيما بينها. وقد أعطى إسحق

مردخاي مثلا على سلبيات هذا التنافس عندما أنشئت في السنوات الأخيرة قيادة عليا للتصدي للارهاب حيث ثبت فشل هذه التجربة بعد الخلافات التي ظهرت بين القيادات الفرعية لهذه القيادة بشأن توزيع الصلاحيات والميزانية بين الجهات المسؤولة عن مكافحة الارهاب، أضف إلى هذا مشاكل البيروقراطية التي دائما ما تطفح على السطح كلما ازداد عدد المؤسسات المختصة بموضوع واحد.

وسيعد نجاح أو فشل ناتتياهو في تنفيذ مشروع مجلس الأمن القومي، بمثابة مقياس واختبار لمدى قدرته على ترجمة قوته السياسية إلى سيطرة محكمة على المؤسسة العسكرية التي تتميز بالبيروقراطية الشديدة، ويميل معظم جنرالاتها إلى حزب العمل، وهذا هو السبب فيما ظهر من حرص ناتتياهو على تجاهلهم عندما إتخذ قراراته الأمنية الهامة في الفترة الأخيرة ودون مشاورتهم، حيث كان يفاجئهم بها كما حدث في مسألة إفتتاح نفق (حتشموناينم) أسفل المسجد الأقصى في سبتمبر الماضي، وإصراره على خفض الميزانية الدفاعية، وتوتر الموقف على الجبهات السورية واللبنانية والفلسطينية والمصرية في وقت واحد.. إلى غير ذلك من القرارات التي دفعت بعض الجنرالات إلى تقديم استقالاتهم، وتقديم بعض كبار الضباط الاحتياط مذكرة إلى ناتتياهو إحتجاجا على سياسته تجاه عملية السلام.

وحاليا يعتبر ناتتياهو - بصفته رئيسا للحكومة - مسئولاً مسئولية مباشرة عن قطاعات أمنية هامة في الدولة، مثل أجهزة المخابرات، والنظام النووي، حيث يخضع رؤساء هذه القطاعات له مباشرة. كما ينبغي أن يضع ناتتياهو توقيعه على كل العمليات العسكرية التي تشنها القوات المسلحة الإسرائيلية بأفرعها المختلفة خارج حدود إسرائيل، كذلك العمليات التحتية التي تقوم بها أجهزة المخابرات في الخارج، هذا إلى جانب بعض المسائل الأخرى مثل الميزانية الدفاعية والتصديق على المشروعات الدفاعية الرئيسية في تطوير القوات المسلحة.

ويتكون القسم العسكري بمكتب رئيس الوزراء من سكرتير عسكري، ومنسق بين رئيس الوزراء وكل من رئاسة الأركان العامة، وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، ورؤساء الموساد والأمن العام، ومسجل محاضر اجتماعات رئيس الوزراء، وكذلك مسئول تبليغ تعليمات وتوجيهات رئيس الوزراء لجميع الوزارات والهيئات التابعة له بشكل مباشر خصوصا في أوقات التوتر والأزمات. وليس للسكرتير العسكري أية صلاحيات فعلية، وإن كانت أهمية دوره ترجع لكونه يشكل حلقة الوصل بين رئيس الوزراء والقطاع الأوسع من الضباط.

ويقول المدافعون عن فكرة إنشاء مجلس أمن قومي، أنه في غياب هذه الهيئة لا يوجد من يقرأ ويحلل تقارير وتقديرات المخابرات التي تتدفق يوميا على مكتب رئيس الوزراء، كما لا يوجد جهاز مركزي يقوم بالتنسيق بين مختلف الأجهزة السياسية والعسكرية، وتقسيم وتوزيع المسؤوليات بينها. وفي هذا الصدد يقول الجنرال احتياط (إسرائيل طال) المساعد الجديد لوزير الدفاع لشئون الأمن القومي، وهو أحد الشخصيات الشهيرة في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية منذ الستينيات، كما يعتبر الأب الروحي لسلاح المدرعات ومبتكر نظرية الدبابة الميركافا: "يعيب على الحكومات الإسرائيلية أنها لا تستعين بهيئة استشارية أمنية متخصصة وغير تابعة لجهة حكومية، مثلما يحدث في الحكومات التي تتحمل مسؤولية الأمن وتطوير القوة العسكرية واستخداماتها، حيث ترتبط الحكومة بهيئة واحدة هي هيئة الأركان العامة، وقد ترتب على ذلك أنه عندما تريد الحكومة تقييم أية مواقف وإعداد بدائل لمتخذ القرار عند مواجهة أزمة ما، أو حسم قضية أو اتخاذ موقف معين فإنها تعتمد على هذه الهيئة - الأركان العامة - والتي من المفترض أنها تحت إشرافها وتتعامل فقط مع المسائل العسكرية بشكل رئيسي والمسائل السياسية بشكل ثانوي". والحل في نظر الجنرال طال، هو إنشاء هيئة استشارية للحكومة، تقوم بدراسة جميع المعلومات والبيانات والتوصيات المتعلقة بالقضايا الخارجية والداخلية ذات الصبغة الأمنية، وتتيح للقيادة السياسية الاضطلاع بمسئولياتها في قيادة الدولة أثناء الأزمات والحروب. وإلى جانب هذه الهيئة اقترح الجنرال طال إقامة قسم خاص تابع لها تكون مهمته القيام دوريا بتقييم الوضع القومي، ودراسة العوامل المؤثرة على الأمن القومي سياسيا واقتصاديا وديموقرافيا واجتماعيا. ويضيف طال أن إنشاء مثل هذه الهيئة الاستشارية سيعفي رئاسة الأركان العامة من الأعباء المتعلقة بتخطيط مسائل الأمن القومي ذات الصبغة السياسية، ويجعلها متفرغة فقط لتنفيذ ما يتخذ من قرارات أمنية بواسطة القيادة السياسية على الصعيد العسكري.

وقد حاول عضو الكنيست بنيامين بيجين منذ سنوات أن يفرض فكرة إقامة مجلس أمن قومي من خلال الطرق البرلمانية، وقد نجح في إدخال بند في قانون تأسيس الحكومة يقول: "يقوم رئيس الوزراء بتشكيل هيئة لتقديم المشورة الدائمة والتخصصية في شتى مجالات الأمن القومي، ومن حق رئيس الوزراء تكليف هذه المجموعة الاستشارية بأعمال أخرى". إلا أن هذا التشريع لم يحقق أية فائدة، فقد قام إسحق شامير بتشكيل هيئة محدودة للأمن القومي ولكن بلا صلاحيات، وحيث إنحصرت مهام أعضائها في

القضايا الثانوية دون الرئيسية. ثم قام رايبين من بعده بتعيين مستشاره أثناء الحملة الانتخابية (حاييم أسا) ضمن هيئة مكتبه مسنولاً عن النواحي الأمنية العليا، وقد حاول (أسا) أن يشكل هيئة مستشارين، كما قام بإعداد عدة أبحاث عن مخاطر الأصولية الإسلامية، والتهديد الإيراني لإسرائيل، كما أوصى بشراء مقاتلات قاذفة أمريكية (ف-15 E) القادرة على الضرب في العمق، إلا أن (أسا) لم يلق الاهتمام المناسب من المحيطين بإسحق رايبين، ولهذا ترك موقعه بعد فترة قصيرة. ثم عرض رايبين هذا المنصب على (يوسى جنوسر)، إلا أنه تراجع بعد ذلك. كذلك لم يحاول بيريز تنفيذ هذا القانون، وتجاهل ملاحظات مراقب الدولة (مثل جهاز المحاسبات في مصر) في هذا الصدد.

ويرجع سبب عدم إهتمام كل من رايبين وبيريز بفكرة مجلس للأمن القومي، أنهما كانا في حاجة إلى تأييد جنرالات هيئة الأركان العامة لعملية السلام، خصوصاً فيما يتعلق بالانسحاب من الضفة الغربية والجولان، وهو ما يعارضه معظم الجنرالات لخطورة ذلك في رأيهم على أمن إسرائيل. لذلك حرص كل منهما على عدم إتخاذ أية قرارات تمس وضع رئاسة الأركان العامة فيما يتعلق بمسئولياتها الأمنية من الناحية الاستشارية بجانب النواحي التنفيذية، خصوصاً وأن كلاهما تربى في أحضان المؤسسة العسكرية، وبالتالي فقد إعتبر كل منهما أن لديه الخبرة الأمنية والسياسية التي تؤهله للتخطيط للمسائل الأمنية وتوجيه رئاسة الأركان نحو تنفيذها دونما حاجة لهيئة استشارية متخصصة في المسائل الأمنية. أما ناتياهو فإنه يعتبر نفسه غير مدين بشئ للمؤسسة العسكرية، وأن إنتخابه المباشر من قبل الشعب الإسرائيلي يعطيه الصلاحية الكافية لفرض التغيير الذي يريده، بما في ذلك تشكيل مجلس أمن قومي تحت رئاسته، خصوصاً وأن هذا المجلس لن يحل محل رئاسة الأركان أو أجهزة المخابرات، وإنما سيعمل من أجل مساعدة رئيس الوزراء على إتخاذ القرارات الأمنية الهامة. وفي هذا الصدد صرح مسنول أمنى كبير في إسرائيل لصحيفة هآرتس في ١٨/٦/١٩٩٦ : "لو أعطوا هذا الهيئة الصلاحيات الواجبة، فإنه يمكنها أن تصنع الكثير، ولكن كل الأمور سوف تتوقف على مدى ما ستمتع به من الصلاحيات والتأييد الذي سيوفره لها رئيس الوزراء". وأضاف أنه في مقدور هيئة الأمن القومي أن تتولى مسألة التخطيط لعدة سنوات في مجال الموارد، بما يمكن أن تضعه في إعتبارها من تأثير العوامل الاقتصادية القومية والاجتماعية، وليس العسكرية فقط. كما يمكن كذلك لهذه الهيئة أن تقوم بمهام التنسيق بين كافة الجهات العسكرية والسياسية، وإعداد المادة التي على

أساسها سيتخذ رئيس الوزراء قراراته، كذلك رسم السياسات الأمنية بشقيها الخارجى والعسكرى، ومتابعة مسيرة السلام كما سيكون أعضاء هذه الهيئة على إتصال بهيئات مماثلة أجنبية مثل مجلس الأمن القومى الأمريكى، مع التركيز على التعاون الدولى فى المجالات الأمنية الهامة كموضوع مكافحة الارهاب، والاعداد الجيد قبل كل زيارة يقوم بها رئيس الوزراء للخارج، هذا إلى جانب تحميل هذه الهيئة فى المستقبل مسئولية تقييم وضع الأمن القومى لإسرائيل بكافة أبعاده، وهو الدور الذى تقوم به حالياً المخابرات العسكرية وهى غير مؤهلة له، وملء الفراغ الموجود حالياً داخل مجال سيطرة رئيس الوزراء، وتعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية فى ثلاث مجالات رئيسية هى:

أ- المجال النووى: حيث يتحمل رئيس الوزراء المسئولية الكاملة عن كل ما يتعلق بالمسائل الرئيسية فى المشروع النووى، وذلك لكونه رئيس لجنة الطاقة النووية. إلا أن المسئولية موزعة بالفعل بين عدة جهات مختلفة، ولا توجد جهة مركزية للتنسيق بين الجميع، فى الوقت الذى يخضع فيه رئيس لجنة الطاقة النووية لمجلس الوزراء.

ب- المجال المخابراتى والأمنى: يعتبر رئيس الوزراء هو المسئول المباشر عن وكالتي الموساد والأمن العام، كما يتلقى تقارير وتقديرات من المخابرات العسكرية، وبالتالي فإنه تقع تحت مسئولياته، بجانب اطلاعه وتقديره وتحليله لتقارير أجهزة المخابرات، تخصيص المهام لهذه الأجهزة ومتابعة تنفيذها بجانب مراقبة كافة أنشطتها.

ج- مجال ترتيب الأولويات: فلا يوجد لدى رئيس الوزراء، أو مجلس الوزراء المصغر، هيئة مسئولة تقوم بدراسة وتحديد أولويات التعامل مع القضايا الأمنية، ومخصصات الأجهزة الأمنية، خصوصاً فيما يتعلق ببرامج تطوير الأسلحة والمعدات. وحتى لا تتكرر مشكلة مشروع الطائرة (لافى) الذى تقرر إلغاؤه بعد أن تم تصنيع الطائرة وتجربتها. فقد أثبتت هذه التجربة فشل النظام الأمنى القائم فى التعامل مع مثل هذه المشروعات، بل فشله حتى فى توزيع الميزانية المخصصة للمسائل الأمنية المتعددة. ففى كل عام يتم توزيع الميزانية الدفاعية وفقاً لاستمرارية المشروعات القائمة بغض النظر عن مدى الإحتياج لها، أو ما تتطلبه المتغيرات التكنولوجية والدفاعية الجديدة والمتوقعة من ضرورة

تعديل أو إيقاف أو إستبدال هذه المشروعات، ولكن يراعى فقط الوصول لحلول وسط بين وزارتي الدفاع والمالية.

لذلك من المهام الأساسية المنتظر أن تلقى على كاهل مجلس الأمن القومى فى حالة الموافقة على تشكيله، وضع تقديرات مستقبلية عن الأزمات المحتمل نشوبها وتؤثر على الأمن الإسرائيلى، واقتراح البدائل الممكنة أمام صانع القرار لمواجهتها، مع رسم سيناريوهات المسارات المحتملة لهذه الأزمات فى ضوء السلوك المتوقع للأطراف التى ستشارك فى هذه الأزمات، وكيفية مجابهتها سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا. هذا بالإضافة لوضع التوصيات المتعلقة بتطوير أساليب العمل فى الأجهزة التى تتعامل مع مسائل الأمن القومى. خاصة أجهزة المخابرات، ومعالجة مشاكل التنسيق الأمنى مع الدول الكبرى صاحبة المصالح فى دائرة المجال الحيوى الإسرائيلى، وأهمها الولايات المتحدة وروسيا، كذلك مع الوكالات اليهودية فى الخارج. وسوف يختص هذا المجلس أيضا بحسم المسائل التى يدور عليها خلاف بين الحكومة ورئاسة الأركان خصوصا فيما يتعلق بأمور الميزانية الدفاعية، وتطوير أنظمة تسليح معينة تتطلب تخصيص ميزانيات خاصة واستيراد أو سرقة تكنولوجيا خاصة من الخارج. هذا بالإضافة للقضايا المتفرعة عن عملية السلام، وأبرزها ما يتعلق بالتصور النهائى لحجم التنازلات عن الأراضى التى ستسحب منها إسرائيل فى الأراضى المحتلة فى الضفة وسوريا ولبنان، والخريطة النهائية للاستيطان، والوضع النهائى لمدينة القدس، وطبيعة السلام الذى تريده إسرائيل مع جيرانها العرب، ومصير الدولة الفلسطينية المقترح إقامتها، وماذا بعد القيادات السياسية العربية المتواجدة حاليا. وبجانب قضايا عملية السلام من المتوقع أن يبحث مجلس الأمن القومى الإسرائيلى عن حلول لمشاكل أمنية أساسية ناتجة عن الضعف الجيوبوليتيكي الذى تعانيه إسرائيل، مثل المشكلة الديموجرافية، وضعف العمق الإستراتيجى، ومدى كفاية الميزانية لمواجهة احتياجات الأمن القومى. وباختصار سيكون هذا المجلس مسئولا عن صياغة غايات وأهداف إسرائيل المستقبلية على كافة الأصعدة التخصصية، وتحديد الأهداف والمهام الإستراتيجية للقوات المسلحة، ورسم إستراتيجيات تنفيذها فى المدين المتوسط والبعيد، ووضع السياسة الدفاعية للدولة، وإدارة الأزمات فى حالة وقوعها، وكذلك إدارة دفة الحرب على الصعيدين السياسى والإستراتيجى.

حجم القوة البشرية العسكرية فى إسرائيل حاليا وحتى عام ٢٠١٠:

البيان	حاليا	منتظر فى عام ٢٠١٠
القوات العاملة	١٧٢.٠٠٠ جندى	٣٠٠.٠٠٠ جندى
قوات الإحتياط	٤٣٠.٠٠٠ جندى	٦٠٠.٠٠٠ جندى
الحجم عند التعبئة الكاملة	٦٠٢.٠٠٠ جندى	٩٠٠.٠٠٠ جندى
القوات البرية	١٣٤.٠٠٠ جندى (عاملين)	٢١٠.٠٠٠ جندى
باقى أفرع القوات المسلحة	٢٨.٠٠٠ جندى	٩٠.٠٠٠ جندى

مشكلة الكم والكيف فى الجيش الإسرائيلى :

يعتبر الخلل الديموجرافى الذى تعانيه إسرائيل فى مواجهة التفوق البشرى الكاسح الذى تتمتع به الدول العربية، بمثابة المشكلة الأزلية بالنسبة للدولة العبرية، خصوصا بالنظر لانعكاساته السلبية على الصعيد العسكرى، حيث تستطيع الدول العربية أن تحشد أعدادا ضخمة من الجيوش فى مواجهة إسرائيل التى لا تستطيع مجاراتها فى ذلك. ولقد بذلت إسرائيل جهودا ضخمة من أجل حل هذه المشكلة وذلك على صعيدين على النحو التالى:

أ- على صعيد زيادة حجم القوة البشرية: وذلك بتشجيع يهود الشتات المقيمين فى بلدان أخرى على الهجرة إلى إسرائيل، ويعتبر يهود الاتحاد السوفيتى السابق وبلدان أوروبا الشرقية وأفريقيا، هم الذين تسعى إسرائيل حاليا ومستقبلا ومعها الوكالة اليهودية العالمية - لاستكمال هجرتهم إليها، باعتبار ذلك هو الهدف المباشر المطلوب تحقيقه خلال العقد القادم، هذا إلى جانب السعى لزيادة النسل اليهودى. كذلك تطبيق نظام تجنيد واحتياط صارمين يكفلان تجنيد كل شاب عند بلوغه سن ١٨ سنة ولمدة ثلاث سنوات، ثم يتحول لخدمة الاحتياط حتى سن ٥٥ سنة. بالإضافة للسماح بتطوع الفتيات والنساء للعمل فى أسلحة الجيش المختلفة، مع ترشيد استخدام القوة البشرية فى أسلحة الأفرع الرئيسية بما لا يسمح ببعثتها فى مهام وأعمال إدارية، بل الاستفادة بمعظم الطاقة البشرية فى التشكيلات القتالية وأعمال القتال بشكل رئيسى.

ب- على صعيد تحسين المستوى الكيفى للجيش الإسرائيلى: وذلك برفع مستوى الكفاءة القتالية للمقاتل الإسرائيلى فى جميع المجالات الصحية والذهنية والمهنية، وزيادة إحترافه العسكرى، والارتقاء بمهاراته القتالية. هذا إلى جانب السعى لاستخدام أحدث وسائل القتال فى العالم من الأسلحة

والمعدات التي تحقق إنتاج أكبر كمية من النيران الكثيفة والدقيقة والسريعة بأقل عدد من الأفراد في الوقت والمكان المطلوبين، والاستخدام الجيد للقوات بأسلوب إقتصادي على المستويات التكتيكية والتعبوية والإستراتيجية، ورفع مستوى أداء القادة والقيادات العسكرية في مجالات القيادة والسيطرة، مع إتباع أساليب قتال متطورة.

إلا أن كل هذه الجهود لم تحقق القضاء على مشكلات الأمن التي تؤرق إسرائيل بسبب ما تعانيه من ضعف في قواها البشرية، خصوصا في المستقبل حيث تتسع باستمرار الفجوة البشرية ليس فقط بين إسرائيل والدول العربية لصالح العرب، بل أيضا بين إسرائيل والسكان العرب داخلها وسكان الأراضي المحتلة، وبما يهدد بتحول إسرائيل ذاتها إلى دولة ثنائية القومية. ما على صعيد التفوق الكيفي، فرغم الاجراءات العديدة التي تتخذها إسرائيل لتحسين نوعية جيشها حتى يكون قادرا على تعويض التفوق الكمي الذي تتمتع به الجيوش العربية، إلا أنه ثبت للقيادات العسكرية في إسرائيل من تطبيق القانون الإنجليزي المعروف بـ (نموذج لانكستر) لحسابات التوازن بين قوة متفوقة كميًا وأخرى متفوقة نوعيًا، وفي ضوء التطبيق الجيد لمبدأ الحشد وتركيز الجهود في الإتجاه الرئيسي للحرب، أنه في مرحلة من مراحل التفوق الكمي العربي، ستمكن الجيوش المتفوقة كميًا على إسرائيل أن تتغلب عليها وتقهرها رغم ما يتمتع به جيشها من تفوق نوعي.

• فماذا يقول قانون لانكستر ؟

يفترض هذا القانون عدة حالات للمقارنة بين قوتين عسكريتين متساويتين مرة في الكفاءة النوعية وفي الحجم الكمي، ومرات أخرى إختلفا في الكفاءة النوعية والحجم الكمي. كما يفترض أيضا أن الحرب تتم على مراحل، وأن حجم كل قوة في أية مرحلة، هو حجمها في المرحلة السابقة ناقص ما تكبدته من خسائر.

أ- المثال الأول: تساوي في الحشد الكمي وفي الكفاءة النوعية:

الدولتان	نسبة الإصابة المراحل	الحشد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
الدولة الزرقاء	٠,١	١٠٠	٩٠	٨١	٧٣	٦٦	٥٩	٥٣	٤٨	٤٣	٣٩	٣٥	٣١	٢٨
الدولة الحمراء	٠,١	١٠٠	٩٠	٨١	٧٣	٦٦	٥٩	٥٣	٤٨	٤٣	٣٩	٣٥	٣١	٢٨

توجد دولتان (الزرقاء والحمراء) لكل منهما ١٠٠ مقاتل، وفي كل مرحلة من مراحل القتال يوجد احتمال إصابة يقدر بـ ١٠% لكلا الطرفين لاصابة الطرف الآخر، بالنظر لتساويهما في الكفاءة النوعية. ففي كل مرحلة يطلق فيها كل طرف ١٠٠ طلقة يقضى على ١٠ أفراد في الطرف الآخر. ولذا نجد في المرحلة الثانية أن المتبقى لدى كل جيش في الدولتين ٩٠ فرد. ثم يقوم الـ ٩٠ فرد الباقين في كل جيش بإطلاق النار على الـ ٩٠ فرد الآخرين، فيصاب ١٠% أيضا في كل منهما بالنظر لاستمرار تساويهما في الكفاءة النوعية، ويتبقى ٨١ فرد في كل طرف.. وهكذا باستمرار مراحل القتال يتبقى في النهاية لكل طرف عدد متساوي هو ٢٨ فرد.

وفي مثل هذا الوضع الذي يتساوى فيه الكم والكيف بين الدولتين، لا تتحقق نتائج حاسمة في القتال، ويترتب على ذلك تآكل متبادل ومتساوي للقوات في الجانبين بمعدل ثابت.

ب- المثال الثاني: اختلاف في الحشد الكمي وتساوي في الكفاءة النوعية:

المراحل الدولتان	نسبة الإصابة	الحشد	١	٢	٣	٤	٥	٦
الدولة الزرقاء	٠,١	٢٠٠	١٩٠	١٨٢	١٧٦	١٧٣	١٧١	١٧٠
الدولة الحمراء	٠,١	١٠٠	٨٠	٦١	٤٣	٢٥	٨	صفر

في هذا المثال حشدت الدولة للزرقاء ٢٠٠ مقاتل في مواجهة ١٠٠ مقاتل من الدولة الحمراء، أي ضعف الحجم الكمي، في حين بقيت الكفاءة النوعية متساوية في الجانبين. وبالتالي تستمر نسبة الإصابة متساوية في الطرفين ١٠%. فيكون الباقي في الدولة الحمراء في المرحلة الأولى من القتال ١٠٠ فرد - $(٠,١ \times ٢٠٠) = ٨٠$ فرد. والباقي في الدولة الزرقاء في نفس المرحلة الأولى $(٠,١ \times ١٠٠ - ٢٠٠)$ فرد = ١٩٠ فرد. وهكذا مع استمرار مراحل القتال، سنجد أنه في المرحلة السادسة تتجح الدولة الزرقاء المتفوقة كميًا في إيادة قوت الدولة الحمراء، ويبقى لدى الدولة الزرقاء ١٧٠ مقاتل من الـ ٢٠٠ مقاتل الذين كانوا لديها في بداية القتال، وتنتهي الحرب بسرعة في المرحلة السادسة.

ج- المثال الثالث: تساوى فى الحشد الكمى، مع اختلاف فى الكفاءة النوعية:

الدولتان	المراحل	نسبة الإصابة	الحشد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الدولة الزرقاء		٠,٢	١٠٠	٩٠	٨٢	٧٦	٧١	٦٨	٦٧	٦٧
الدولة الحمراء		٠,١	١٠٠	٨٠	٦٢	٤٦	٣٠	١٦	٣	صفر

يلاحظ فى هذا المثال أن الحشد الكمى متساوى بين الدولتين، ولكن نوعية الكفاءة القتالية لقوات الدولة الزرقاء ضعف الكفاءة النوعية لقوات الدولة الحمراء. لهذا تتجح قوات الدولة الزرقاء فى تكبيد قوات الدولة الحمراء خسائر قدرها ٢٠ فرد فى المرحلة الأولى
١٠٠ فرد زرقاء × ٢

(١٠٠ فرد فى الدولة الحمراء - $\frac{٨٠}{١٠}$ = ٨٠ مقاتل باقين فى الدولة الحمراء)

بعد أول مرحلة اشتباك بينهما. فى حين تكون خسائر الدولة الزرقاء فى المرحلة الأولى ١٠ أفراد فقط والمتبقى ٩٠ فرد فى المرحلة الأولى.

١٠٠ فرد حمراء × ١
(١٠٠ فرد فى الدولة الزرقاء - $\frac{٩٠}{١٠}$ = ٩٠ مقاتل باقين فى الدولة الزرقاء.)

وباستمرار القتال بنفس المعدل، سنجد أن الدولة الزرقاء المتفوقة نوعيا تتقدم وتتصر فى المرحلة السابعة من القتال، ويتبقى لها ٦٧ فرد بعد أن تتمكن من إبادة أفراد الدولة الحمراء.

د- المثال الرابع : تفوق نوعى بقيمة الضعف عند أحد الأطراف، فى مقابل تفوق كمى عند الطرف الآخر بقيمة الضعف.

الدولتان	المراحل	نسبة الإصابة	الحشد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الدولة الزرقاء		٠,٢	١٠٠	٨٠	٦٢	٤٦	٣٠	١٦	٣	صفر
الدولة الحمراء		٠,١	٢٠٠	١٨٠	١٦٤	١٥٢	١٤٢	١٣٦	١٢٣	١٢٣

يفترض في هذا المثال أن الدولة الزرقاء متفوقة في الكفاءة النوعية بضعف مستوى الكفاءة النوعية في الدولة الحمراء، في حين تتفوق الدولة الحمراء كميًا على الدولة الزرقاء بقيمة الضعف. فعند نهاية القتال في المرحلة الأولى نجد أن : المتبقى من مقاتلي الدولة الحمراء

$$= (200 \text{ فرد في الدولة الحمراء} - \frac{100 \text{ فرد زرقاء} \times 2}{10}) = 180 \text{ مقاتل}$$

في حين يكون : المتبقى من مقاتلي الدولة الزرقاء

$$= (200 \text{ فرد في الدولة الزرقاء} - \frac{200 \text{ فرد حمراء} \times 1}{10}) = 80 \text{ مقاتل}$$

وباستمرار القتال، وتقدم الدولة الحمراء في إحداث خسائر في الدولة الزرقاء نتيجة التفوق الكمي الذي تتمتع به قوات الدولة الحمراء، فسنجد أن القتال ينتهي مبكرًا في المرحلة السابعة، حيث تتجح قوات الدولة الحمراء في إبادة الدولة الزرقاء، ويتبقى في الدولة الحمراء ١٢٣ مقاتل. وهو ما يثبت أن الخصم إذا ما كان متفوقًا في الحشد الكمي بنسبة الضعف، فإنك لا تستطيع هزيمته حتى ولو كنت متفوقًا عليه نوعيًا بقيمة الضعف أيضًا. وهنا يبرز لنا أن المحصلة النهائية لفاعلية أية قوة ليس فقط في النوعية مقابل الكمية، حيث يتأكد تأثير التفوق الكمي بوضوح في تحقيق النصر.

هـ- المثال الخامس: تفوق نوعي بقيمة أربعة أضعاف، في مقابل تفوق كمي بقيمة الضعف

المراحل	نسبة الإصابات للدولتان	الحشد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
الدولة الزرقاء	٠,٤	١٠٠	٨٠	٦٤	٥١	٤١	٣٣	٢٦	٢١	١٧	١٣	١١	٩	٧	٥	٤
الدولة الحمراء	٠,١	٢٠٠	١٦	١٢	١٠	٨	٦	٥	٤	٣	٢	١	١	١	١	١

في هذا المثال يبلغ الحشد الكمي لقوات الدولة الحمراء ضعف حجم قوات الدولة الزرقاء، في حين تتفوق الدولة الزرقاء من حيث نوعية الكفاءة القتالية بقيمة أربعة أضعاف مستوى الكفاءة القتالية عند الدولة الحمراء.

وعندما يبدأ القتال تظهر نسبة تفوق كمي في القوات تقدر بـ ١:٢ لصالح الدولة الحمراء المتفوقة كميًا، ولكن يلاحظ في هذه الحالة أن القتال سيستغرق وقتًا طويلًا مع استمرار نسبة ١:٢ طول الوقت حتى ينتهي بانتصار غير حاسم للدولة المتفوقة كميًا، وبعد أن تكون قد تكبدت خسائر ذات مغزى.

و- وعند تطبيق مبدأ التفوق الكمي في الحشد وتركيزه في اتجاه المجهود الرئيسي، للاستفادة به في هزيمة العدو على مراحل عند التعادل في القوى كما ونوعاً:

١- المرحلة العملية الأولى:

تحشد الدولة الزرقاء ٨٠% من قواتها لهزيمة ٣٠% فقط من قوات الدولة الحمراء، وذلك على أربعة مراحل قتالية، على اعتبار أن الـ ٢٠% الباقية من الدولة الزرقاء ستقوم بإشغال وتضليل وإرباك ٧٠% من قوات الدولة الحمراء

الدولتان	المراحل	نسبة الإصابة	الحشد	١	٢	٣	٤
الدولة الزرقاء		٠,١	٨٠	٧٧	٧٥	٧٣	٧٢
الدولة الحمراء		٠,١	٣٠	٢٢	١٤	٧	صفر

الأفراد الباقين في قوات الدولة الحمراء بعد المرحلة الأولى من القتال:

$$٨٠ \text{ فرد زرقاء} \times ١ = \frac{٢٢ \text{ فرد في الدولة الحمراء}}{١٠}$$

الأفراد الباقين في قوات الدولة الزرقاء بعد المرحلة الأولى من القتال:

$$٣٠ \text{ فرد حمراء} \times ١ = \frac{٧٧ \text{ فرد في الدولة الزرقاء}}{١٠}$$

وباستمرار القتال على هذا النحو يمكن زيادة هذا الجزء من قوات الدولة الحمراء (٣٠% من إجمالي حجم قوتها) ويبقى لدى الدولة الزرقاء ٧٢ فرد

٢- المرحلة العملياتية الثانية:

- تستفيد الدولة الزرقاء بالحجم المتبقى لديها (٧٢ فرد) في تدمير ٣٠% أخرى من الـ ٧٠% المتبقية لدى الدولة الحمراء، على أن يتم إشغال الـ ٤٠% المتبقين من الدولة الحمراء بواسطة قوة الـ ٢٠% المخصصة للاشغال والخداع من قبل الدولة الزرقاء منذ بداية الحرب.

الدولتان	المراحل	نسبة الإصابة	الحشد	١	٢	٣	٤	٥
الدولة الزرقاء		٠,١	٧٢	٦٩	٦٧	٦٥	٦٤	٦٤
الدولة الحمراء		٠,١	٣٠	٢٢	١٦	٩	٣	صفر

حيث يمكن زيادة هذا الجزء الثاني من قوات الدولة الحمراء في المرحلة القتالية الخامسة من المرحلة العملياتية الثانية الرئيسية، ويتبقى لدى الدولة الزرقاء ٦٤ فرد.

٣- المرحلة العملياتية الثالثة:

بنهاية المرحلة العملياتية الثانية يتبقى للدولة الزرقاء ٦٤% + ٢٠% (قوة الإشغال) = ٨٤% من قواتها، وذلك في مواجهة ٤٠% من قوات الدولة الحمراء بعد زيادة ٦٠% من قواتها على مرحلتين عمليتين كل ٣٠%.

الدولتان	المراحل	نسبة الإصابة	الحشد	١	٢	٣	٤	٥
الدولة الزرقاء		٠,١	٨٤	٨٠	٧٧	٧٣	٧١	٦٤
الدولة الحمراء		٠,١	٤٠	٣١	٢٣	١٥	٧	صفر

يتضح من هذا المثال أنه يمكن في نهاية المرحلة العملياتية الثالثة زيادة الـ ٤٠% الباقية من قوات الدولة الحمراء، وذلك على خمس مراحل قتالية فرعية، ويتبقى في الدولة الزرقاء ٦٤ فرد (أي ٦٤% من قوتها الأصلية التي بدأت بها الحرب).

الخلاصة :

أ- تبرز هذه النماذج أهمية التفوق الكمي وحشده بمهارة في اتجاه المجهود الرئيسي للهجوم أو الدفاع عندما تتعادل الكفاءة النوعية للقوتين

المتضادتين. وعندما يتعادل الحشد الكمي في القوة تتفوق الدولة ذات التفوق النوعي.

ب- أما إذا تفوق جيش ما نوعيا في الكفاءة القتالية بما يساوي الضعف، في مقابل جيش متفوق كميًا بقيمة الضعف أيضًا، فإن الجيش المتفوق كميًا يمكنه الانتصار بسهولة.

ج- ولكن إذا حدث تفوق نوعي قيمته أربعة أضعاف في مقابل خصم يتفوق كميًا بما يساوي الضعف فقط، فإن القتال يستغرق فترة طويلة، ويحدث استنزاف متبادل في القوات، وينتهي بنسبة ١:٢ لصالح الدولة المتفوقة كميًا.

د- كما يمكن باستخدام هذا القانون تجزئة قوة الخصم وتدميرها على مراحل، وذلك على أساس شغل الجزء الأكبر من قوة الخصم بواسطة قسم صغير من قواتنا في حدود ٢٠% منها. وقد طبقت إسرائيل هذا الأسلوب حربيًا في حرب ١٩٦٧ على الجبهة المصرية في سيناء، وذلك حين خصصت كتيبة مشاة ميكانيكية مدعمة بسرية دبابات لخداع وتضليل الجيش المصري، بأن نشرتها وأخذت تحركها على المحور الجنوبي (شرق منطقة التمد ونخل)، وبذلك نجحت في جذب وتثبيت ما يساوي فرقتين مصريتين على المحور الجنوبي من سيناء، بينما قام بالحجم الأكبر من القوات الإسرائيلية بشن الهجوم الرئيسي على المحورين الشمالي والأوسط، وبذلك نجح في تدمير القوات المصرية المتواجدة على هذين المحورين بالتتالي.

هـ- من هنا تبرز مشكلة إسرائيل في أن اعتماد نظرية أمنها على التفوق النوعي فقط، يعتبر خطأ فادح إذا لم تقرنه بتفوق كمي في الواقع غير قادرة على تحقيقه بالنظر لعجزها الديموجرافي المعروف، وهو ما ينبغي على الدول العربية أن تستغله بالتطبيق الأمثل لمبدأ حشد القوى في الاتجاهات الرئيسية للعمليات.

و- لذلك تركز خطط تعبئة الاحتياط في إسرائيل التي تتم على مراحل سريعة، أنه في خلال الـ ١٢ ساعة الأولى من إعلان التعبئة يتم تعبئة ٥٠% من الاحتياط، ثم ترتفع هذه النسبة إلى ٨٠% خلال ٢٤ ساعة، لتصل إلى درجة التعبئة القصوى (مائة في المائة) خلال ٤٨ ساعة.

زيادة الثقل النيرانى للتشكيلات البرية:

تبدى القيادات العسكرية الإسرائيلية اهتمامًا كبيرًا بزيادة الثقل النيرانى للتشكيلات البرية، باعتبار ذلك ركن أساسي في الارتقاء بالكفاءة النوعية لهذه التشكيلات. حيث تتوقف الكفاءة النوعية لأي سلاح على قدرته على

إنتاج النيران لإصابة الهدف المعادى، وإحداث التأثير الفعال فيه إما بالتدمير أو بالإبادة، أو الإسكات، أو الإزعاج، طبقاً لحجم هذا التأثير، وبما يوقف صلاحية هذا الهدف ويمنعه من الاستمرار فى القتال إيقافاً كاملاً أو مؤقتاً. وهذا التأثير النيرانى للسلاح أو المعدة القتالية يتوقف على مواصفاته الفنية والتكتيكية، من حيث القدرة على إنتاج النيران (معدل النيران) ودقتها، والمدى المؤثر لها، والقدرة على المناورة بالسلاح والنيران نتيجة ما يتمتع به من خفة حركة ومرونة فى الاستخدام. هذا بالإضافة لعوامل أخرى مؤثرة مثل القدرة على الوقاية الذاتية التى تجنبه الإصابة والتدمير والخروج من المعركة، وحجم الذخيرة المصاحبة للسلاح ونوعياتها، وبما يؤثر بشكل مباشر على قدرة السلاح على مواصلة القتال.. إلى غير ذلك من العوامل الفنية والتكتيكية.

ومن ثم يمكن تعريف الكفاءة النوعية للسلاح أو المعدة فى قدرته على التأثير فى الهدف المعادى، وإنزال العقاب به فى الوقت والمكان المناسبين، مع بقاء السلاح سليماً وقادراً على مواصلة القتال وتنفيذ مهام أخرى. وبصفة عامة يعتبر إنزال العقاب بالعدو هو الهدف النهائى للتكتيك أو الإستراتيجية العسكرية على حد سواء. وفى هذا المعنى يقول الإستراتيجى الإنجليزى ليدل هارت: "إن الإستراتيجية لا تعنى فقط تحريك القوات طبقاً لدورها فى الحرب، ولكن تعنى التأثير أيضاً فى العدو".

أما قوة النيران وتأثيرها، فتعرف بأنها (الثقل النيرانى)، وهى أحد الحقائق التى توضع أمام القادة وهيئات القيادة لحساب التوازن العسكرى، واختيار أفضل نظم التسليح والمعدات والذخائر التى تزيد من الثقل النيرانى للتشكيلات المقاتلة، وبالتالى للجيش كله، وإنعكاس ذلك على خطط العمليات. وفى العقيدة العسكرية الروسية يجرى حساب الثقل النيرانى لمدفعية الضرب غير المباشر، وللصواريخ أرض/أرض، والتى تترجم إلى مدى التأثير بالإسكات أو التدمير أو الإبادة فى مساحة الأهداف المعادية. يضاف إلى ذلك قدرة أسلحة الرمى المباشر بمختلف أنواعها والدبابات من حيث قدرتها على تدمير المدرعات المعادية أو صدها. أما فى العقائد العسكرية الغربية، فإن للثقل النيرانى أيضاً مفاهيمه فى التوازن العسكرى للقوات البرية. فعلى سبيل المثال تقدر المدرسة العسكرية الأمريكية قوة التشكيل بوزن الثقل النيرانى الذى تنتجه أسلحة هذا التشكيل فى الدقيقة الواحدة طبقاً لمعدلات الرمى، أو عند إستهلاك الوحدة النارية لكل عيار من أعيرة هذه الأسلحة. أما قيادات حلف الناتو فإنها تبنى تقديراتها لصد الحشود الضخمة التى تتوقعها من جانب الدبابات الروسية عند زحفها غرباً على قدرات الأسلحة

المضادة لها من مدفعية وصواريخ الرمي المباشر والدبابات، كذلك الصواريخ المضادة للدبابات التي تحملها الهليكوبترات. وسنتبع في حساباتنا للنقل النيرانى للتشكيلات البرية الإسرائيلية الأسلوب الروسى، ليمكن فى ضوءه أن تجرى أية دولة عربية حساب النقل النيرانى لتشكيلاتها البرية، وتقارن وتقدر نسبة التوازن العسكرى القائم بينها وبين إسرائيل فى ضوء تنظيم القوات البرية لكل دولة عربية، والذي يختلف من دولة لأخرى. ويعتمد هذا الأسلوب فى الحساب على حصر عدد قطع الأسلحة فى كل تشكيل قتالى برى، وضرب عدد قطع كل نوع من الأسلحة x وزن الذخيرة بالطن التى يحملها معه هذا السلاح أثناء القتال (ويطلق عليها الوحدة النارية) وذلك دون امداد إضافي، ثم حساب إجمالى أوزان الأسلحة فى كل تشكيل ثم فى كل التشكيلات البرية.

• الفرقة المدرعة الإسرائيلية الثقيلة: تتشكل أساسا من ثلاث لواءات مدرعة كل ١١١ دبابة بإجمالى ٣٣٣ دبابة، وهو تنظيم يستطيع أن يواجه الفرقة المشاة الميكانيكية السورية المكونة من (٢ لواء مدرع x ٢٠ دبابة + ٢ لواء ميكانيكى x ٤٠ دبابة = ٣٢٠ دبابة). ثم أوجدت إسرائيل تنظيما آخر لفرقة مدرعة ثقيلة، أضافت فيه لواء مدرع، بحيث أصبحت تتكون من ٣ لواء مدرع ولواء ميكانيكى (٣ لواء مدرع x ١١١ دبابة + لواء ميكانيكى x ٥٠ دبابة = ٣٨٠ دبابة) وذلك لتكون أكثر قدرة على مواجهة الفرقة المدرعة السورية (٣ لواء مدرع x ١٢٠ دبابة + لواء ميكانيكى x ٤٠ دبابة = ٤٠٠ دبابة).

• الفرقة المدرعة الإسرائيلية الخفيفة : تتشكل من لواء مدرع، أو ٢ لواء مدرع ولواء ميكانيكى (أى من ٢٢٢ دبابة إلى ٢٦٩ دبابة)، وتستطيع هذه الفرقة أن تواجه الفرقة المدرعة أو الميكانيكية المصرية والفرقة المدرعة الأردنية (٢ لواء مدرع + لواء ميكانيكى = ١٨٢ دبابة تقريبا).

• الفرقة المشاة الإسرائيلية: ولها تنظيمات مختلفة، فهى إما مشكلة من ٢ لواء مشاة بدون دبابات، أو ٢ لواء مشاه ميكانيكى (بها ٩٤ دبابة)، أو تشكيل خاص من لواء مشاه + لواء ميكانيكى + ٢ لواء مظلى (بها ٤٧ دبابة فقط).

• ويصل الحجم الحالي لجيش إسرائيل إلى حوالي ٦١ لواء، يمكن أن يشكل منهم حوالي ١٥-١٦ فرقة، من المتوقع أن يدخل في تركيبها التنظيمي من ٤٥ إلى ٤٨ لواء مدرع وميكانيكي ومشاة، والباقي لواءات مستقلة نصفها تقريبا من المظلات والابرار الجوي والبحري. ونظرا لأن حوالي ٥٦% من إجمالي حجم الجيش الإسرائيلي يتكون من وحدات مدرعة، لذلك فإن التشكيل الغالب هو المدرع (من النوع الثقيل الثلاثي أو الرباعي التنظيم، أو النوع الخفيف الثلاثي أو الثنائي التنظيم). لذلك سيتم حساب النقل النيرانى للفرقة المدرعة الإسرائيلية رباعية التنظيم (٣ لواء مدرع + لواء ميكانيكي) باعتبارها أكثر الفرق الإسرائيلية ثقلا نيرانيا، والتي ستواجه التشكيلات المدرعة العربية. كذلك حساب النقل النيرانى للفرقة المدرعة الإسرائيلية الخفيفة ثلاثية التنظيم (٢ لواء مدرع + لواء ميكانيكي) باعتبارها التشكيل الإسرائيلي الذي سيواجه التشكيلات الميكانيكية والمشاة العربية.

أ- الثقل النيرانى للفرقة المدرعة الثقيلة (٣ لواء مدرع + لواء ميكانيكى):
أفراد ٢٠٥٠ فرد، ٣٨٠ دبابة ٢٠ أمم ميركانا، ٨٤٥ عربة مدرعة.

المجموع	لـمـلـحـة رعى غير مباشر						لـمـلـحـة رعى مباشر						مبلغ لـبـلـة	لـمـلـحـة صـغـيـرة	البيان				
	فى المجموع المدفوعة			فى اللـواء			مجموع	صـارـوخ جـد	مبلغ لـمـ	قـلـف جـد	مجموع	رـشـاش مـتـوسـط				رـشـاش خـلـيـف	رـشـاش قـصـيـر	بـنـدـيـة آلـيـة	مـسـنـن مـم
	رـلـجـة	مـلـح	هـلـون	هـلـون	هـلـون	هـلـون													
-	١٢	١٢	٣٦	١٢	٨	٣٦	-	١٥٦	٤	١٧٠	٣٨٠	-	١٢٥٤	٩٤١	٧٢٢٣	٩٦٣١	٣٩٩٢		
-	٦٦	٦٦,٦	٤٣,٨	٤٥	١٥	٥	-	١٧,٤	١٩,٤	٥,٦	١٩	-	٠,١٧	٠,٠٣	٠,٠١٢	٠,٠٢٤	٠,٠١		
-	١١٧	٦٠	٦٠	٥٠	٨٠	١٠٠	-	٨	٤٠	١٠	٦٢	-	٢٥٠	٢٥٠٠	١٨٠	٢٥٠	٢		
٢٩١,٨	٩٢,٦٦	٤٧,٩٥	٩٦,٦	٢٧,٠	٩,٦	١٨,٠	٣٣,٦٩	٢١,٧١	٢,٤٦٤	٩,٥٢	٤٤٧,٦٤	١٩٨,٤	٥٣,٢٩	٧٠,٥٧	١٥,٦٠	٥٧,٧٨	٣,١٥		

- يتضح لنا من الحسابات السابقة النتائج الآتية فى الفرقة المدرعة الثقيلة رباعية التنظيم
- ١- ثقل الأسلحة الصغيرة ١٩٨,٤ طن بنسبة ٢٠,٤%
 - ٢- ثقل التسليح الرئيسى للدبابات (المدفع) ٤٤٧,٧ طن بنسبة ٤٦,١%
 - ٣- ثقل أسلحة الضرب المباشر ٣٣,٧ طن بنسبة ٣,٥%
 - ٤- ثقل أسلحة الضرب غير المباشر ٢٩١,٨ طن بنسبة ٣٠%
 - ٥- إجمالى الثقل النيرانى للفرقة باستهلاك وحدة نارية واحدة يصل إلى ٩٧١,٦ طن

ب- النقل النيرانى للفرقة المدرعة الخفيفة (٢ لواء مدرع + لواء ميكانيكى)
أفراد : ١٥١٤٤ فرد ، ٢٦٩ دبابة ، ٦٤٨ عربة مدرعة

أسلحة رعى غير مباشر										أسلحة رعى مباشر				ملعب		أسلحة صغيرة				البيان
مجموع		فى مجموعة المنطقة				فى اللواء				مجموع		مجموع		مجموع		مجموع				
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١٢	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	٣٦	١٢	٨	٨	٣٦	
	١٢	١٢	١																	

• يتضح لنا من الحسابات السابقة النتائج الآتية فى الفرقة المدرعة الخفيفة (ثلاثية التنظيم)

- ١- نقل الأسلحة الصغيرة ١٤٧,١ طن بنسبة ١٨,٨ %
- ٢- نقل التسليح الرئيسى للدبابات ٣١٦,٩ طن بنسبة ٤٠,٥ %
- ٣- نقل أسلحة الضرب المباشر ٢٧,٠ طن بنسبة ٣,٤ %
- ٤- إجمالى نسبة أسلحة الضرب المباشر ٤٣,٩ %
- ٥- نقل أسلحة الضرب غير المباشر ٢٩١,٨ طن بنسبة ٣٧,٣ %
- ٥- إجمالى النقل النيرانى للفرقة باستهلاك وحدة نارية واحدة يصل إلى ٧٨٢,٨ طن

أبرز معالم النقل النيرانى فى الفرق المدرعة الإسرائيلية الثقيلة والخفيفة
نلاحظ تواجد توازن بين عناصر النقل النيرانى أبرز معالمه تتمثل فى
الآتى:

أ- أن النقل النيرانى للتسلح الرئيسى للدبابات يصل إلى حوالى نصف
إجمالى النقل النيرانى فى الفرقة، مما يعنى قدرة التشكيل على تنفيذ مهامه
التي تتفق مع طبيعته كتشكيل مدرع

ب- النقل النيرانى لأسلحة الرمي غير المباشر تأتى فى المرتبة الثانية،
وتشكل حوالى الثلث، وهو ما يعنى أيضا توفر عنصر المعاونة النيرانية
المباشرة الفعالة لقوة التأمين والمعاونة النيرانية الرئيسية داخل التشكيل،
وهى متنوعة المديات من ٣ كم إلى أكثر من ٤٠ كم.

ج- النقل النيرانى لأسلحة الرمي المباشر يستكمل النقل النيرانى للفرقة
المدرعة، بحيث يشكل مع النقل النيرانى للدبابات حوالى ٥٠% من إجمالى
النقل النيرانى للفرقة. وبما يحقق قدرة الفرقة المدرعة الخفيفة على صد
وتدمير الدبابات المعادية: ١٨٦ دبابة معادية، وقدرة فى الفرقة المدرعة
الثقيلة على صد وتدمير الدبابات المعادية = ٢٤٠ دبابة معادية، (وذلك
باستخدام معامل صد مضاد للدبابات = كل دبابة أو قطعة مضادة للدبابات
قادرة على صد وتدمير ١,٥ دبابة معادية)

د- النقل النيرانى للأسلحة الصغيرة يلعب أيضا دورا فعالا فى إجمالى
نقل التشكيلات، وهو ما يعنى بالتالى قدرة التشكيلات المدرعة الإسرائيلية
على التعامل والتأثير مع تشكيلات المشاة المعادية.

• عوامل أخرى تؤثر فى النقل النيرانى الكفاءة النوعية للتشكيلات
البرية:

أ- تدخل عوامل أخرى يكون لها تأثير فى زيادة النقل النيرانى للتشكيل
المقاتل بالإضافة للخصائص الفنية والتكتيكية للسلاح، وبالتالى فى رفع
كفاءته النوعية، مثل خفة الحركة، والقدرة على المناورة، وكفاءة العامل
البشرى وراء السلاح أو معدة القتال.. الخ. وهى كلها عوامل يمكن إدخالها
عن طريق معاملات تضيق أو تنقص من النقل النيرانى للتشكيل المقاتل.
فإذا أخذنا على سبيل المثال عدد العربات المدرعة فى الفرقة كمؤشر لخفة
الحركة، فسوف نجد أن الفرقة المدرعة الإسرائيلية خفيفة الحركة المكونة
من ثلاثة لواءات بها ١٥١٤٤ فرد وتحوى ٦٤٨ عربة مدرعة، أى بمتوسط
عربة مدرعة لكل ٢٣,٤ فرد، وفى الفرقة المدرعة الثقيلة توجد عربة
مدرعة لكل ٢٣,٧ فرد. وبنفس الاسلوب يمكن حساب عامل خفة الحركة

فى الفرق المدرعة والميكانيكية بالجيش العربىة لحساب المقارنة وقياس الميزان العسكرى. أما العامل البشرى، فهو عامل تقديرى يتوقف على مستى الكفاءة الصحىة والبدنىة والمهنىة والثقافىة والاجتماعىة، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى.. الخ، مقارنة بمثىله فى الجيش العربىة.

ب- يضاف إلى ذلك عامل آخر مؤثر فى الكفاءة النوعىة يتمثل فى نوعىة الدبابة الميركافا المسلحة بها الفرق المدرعة الإسرائىلىة، فهى ذات مدفع ١٢٠مم، ومحرك قوة ١٢٠٠ حصان يزيد من قدرتها على المناورة، بالإضافة لقوة تدريعها، ورفع قدرتها على حمل الذخيرة إلى ٨٥ طلقة مدفع متنوعة الاستخدام، وتزويدها بمعدات إدارة النيران تعمل بالليزر تمكنها من القتال ليلا وإصابة الأهداف بدقة عالية، وهو ما يمنحها ميزات نوعىة فى الأداء القتالى على الدبابات الروسىة ت-٧٢، ت-٨٠، وبالتالى قدرة أطول على البقاء، خصوصا مع تحميلها بعشرة أفراد قادرين على حمايتها من الصواريخ المضادة للدبابات.

ج- ولما كانت المعاونة الجوية للتشكيلات المدرعة الإسرائىلىة تعتبر عاملا أساسيا فى دعم أعمال قتالها بما تقدمه من مساندة نيرانىة، وهو ما يتفوق به على نظائرها فى الجيش العربىة التى تعتمد معظمها بشكل أساسى على المعاونة النيرانىة التى تقدمها وحدات المدفعية، فإننا نجد فى المساندة الجوية للتشكيلات البرىة الإسرائىلىة ما يزيد من ثقلها النيرانى ويعطيها ميزة تتفوق بها على التشكيلات البرىة العربىة، خصوصا مع ما تحمله المقاتلات الإسرائىلىة من ذخائر جو/أرض موجهة وحررة توفر دعما نيرانيا مباشرا للتشكيلات البرىة. ويمكن حساب الثقل النيرانى الذى يشكله الدعم الجوى على النحو التالى:

- ١- ١٠٠ طائرة ف-١٥ X حمولة كل منها ٥ طن ذخيرة مخصصة للمعاونة الأرضىة = ٥٠٠ طن.
- ٢- ١٠٠ طائرة فانتوم ٢٠٠٠ X ٥ طن حمولة ذخيرة " " " " = ٥٠٠ طن.
- ٣- ٣٥٠ طائرة ف-١٦ X ٧ طن حمولة الذخيرة مخصصة للمعاونة الأرضىة = ٢٤٥٠ طن.
- ٤- ١٠٠ طائرة كلير X ٥ طن حمولة ٥ طن حمولة ذخيرة مخصصة للمعاونة الأرضىة = ٥٠٠ طن

بإجمالى فى الطلعة الواحدة ٣٩٥٠ طن نيران يمكن قذفها ضد أهداف أرضىة. فإذا وضعنا فى الاعتبار أن متوسط الطلعات فى اليوم الواحد للطائرة الواحدة هو ثلاث طلعات، فإن الثقل النيرانى يصل فى اليوم الواحد إلى ١٠٨٥٣ طن. وبتوزيع هذا الثقل النيرانى على ٢٠ فرقة متنوعة فى الجيش الإسرائىلى، فإن نصيب كل منها يصل إلى ٥٤٢ طن إضافى.

• يضاف إلى ذلك أيضا ما ينتظر أن تقدمه الطائرات الهليكوبتر الهجومية الإسرائيلية من ثقل نيرانى للتشكيلات البرية فى عملياتها الهجومية والدفاعية - خصوصا من قبل الهليكوبتر الحديثة (أباتشى أه-٦٤) التى ستعتبر فى المستقبل العمود الفقرى لقوة طيران الجيش المزمع تشكيلها، حيث سيتم تسليحها بصواريخ حرة وموجهة جو/أرض، وصواريخ مضادة للدبابات طراز (تاو)



القنبلة النووية الأولى التي ألقيت على هيروشيما عام ١٩٤٥ ، وقدرتها ٢٠ كيلو طن .



مفاعل ديمونه النووي الذي أنتج أكثر من ٢٠٠ سلاح نووي لإسرائيل ، لم يبدد مخاوفها من وقوع حرب جديدة .



صورة بالأقمار الصناعية لمنشآت مجمع ديمونه النووي .



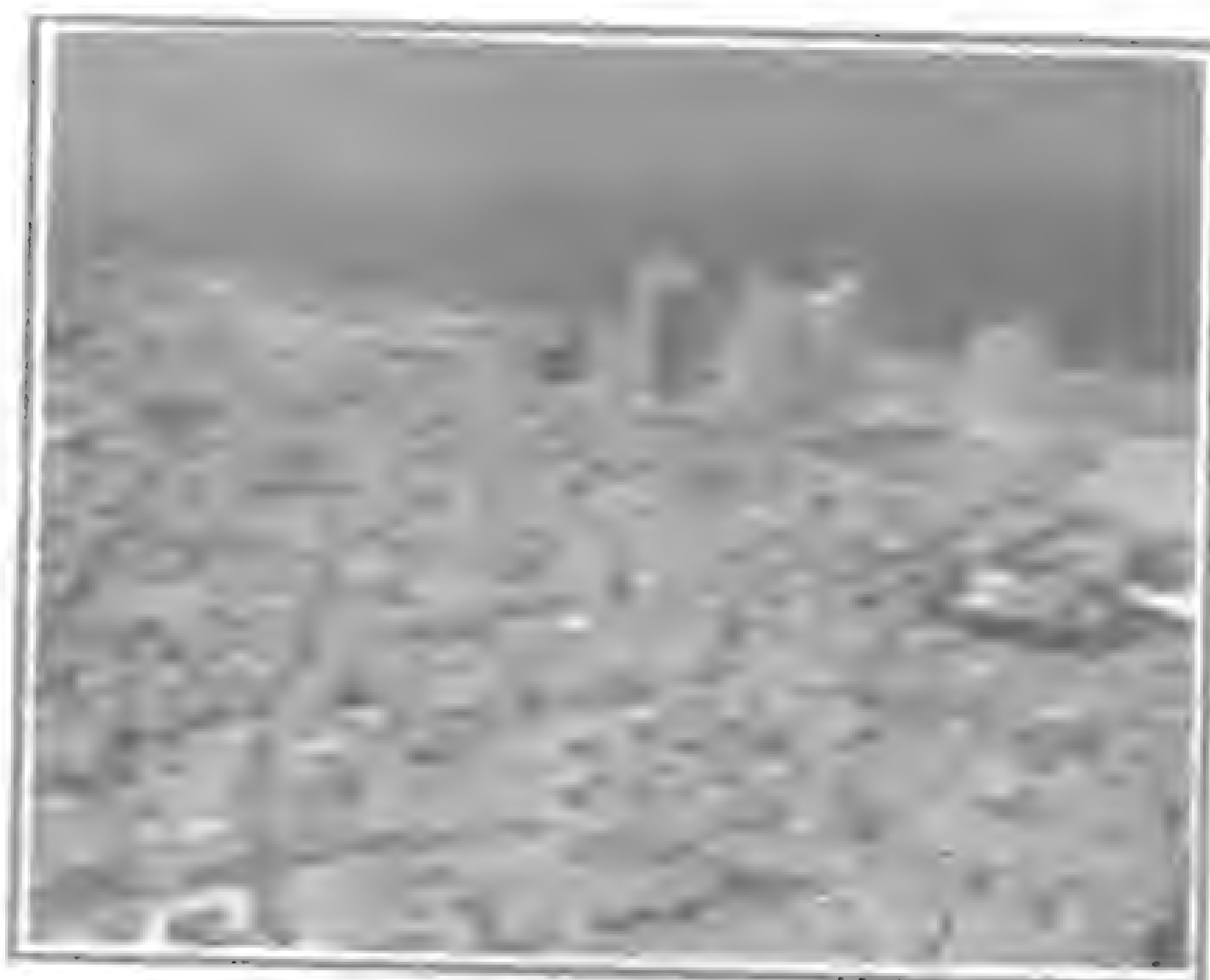
مهمات الوقاية الفردية المضادة لغازات الحرب الكيميائية .. وزعت إسرائيل
منها ٤ مليون قناع على شعبها .



الحرب الإلكترونية .. عنصر أساسي من أجل كسب الحرب القادمة .



المقاتلات الإسرائيلية .. وسيلة رئيسية لإبصال أسلحة الدمار الشامل نحو أهدافها ، وطائرة الإنذار المبكر E2C وسيلة الإنذار بالهجمات المعادية .



تعرض العمق الإسرائيلي لأسلحة الدمار الشامل .. يمثل أسوأ سيناريو تتوقعه إسرائيل .



أقمار التجسس .. أحد المصادر الرئيسية للمعلومات في الحرب القادمة ،
أطلقت إسرائيل ثلاثة من طراز (أوفيك) .



النظام الرادارى المحمول جواً ، وسيلة رئيسية للإنذار وتوجيه المقاتلات
والصواريخ نحو أهدافها .

الصاروخ الروسى المضاد
للسواريخ (س-٣٠٠) ..
تخشى إسرائيل حصول
العرب عليه لقدرته العالية
على اعتراض الصاروخ
الإسرائيلى (أريحا)



المناوره الواسعه بالقوات المدرعة .. سمة العمليات العسكرية المقبلة لتحقيق
الأهداف المهام الإستراتيجية .



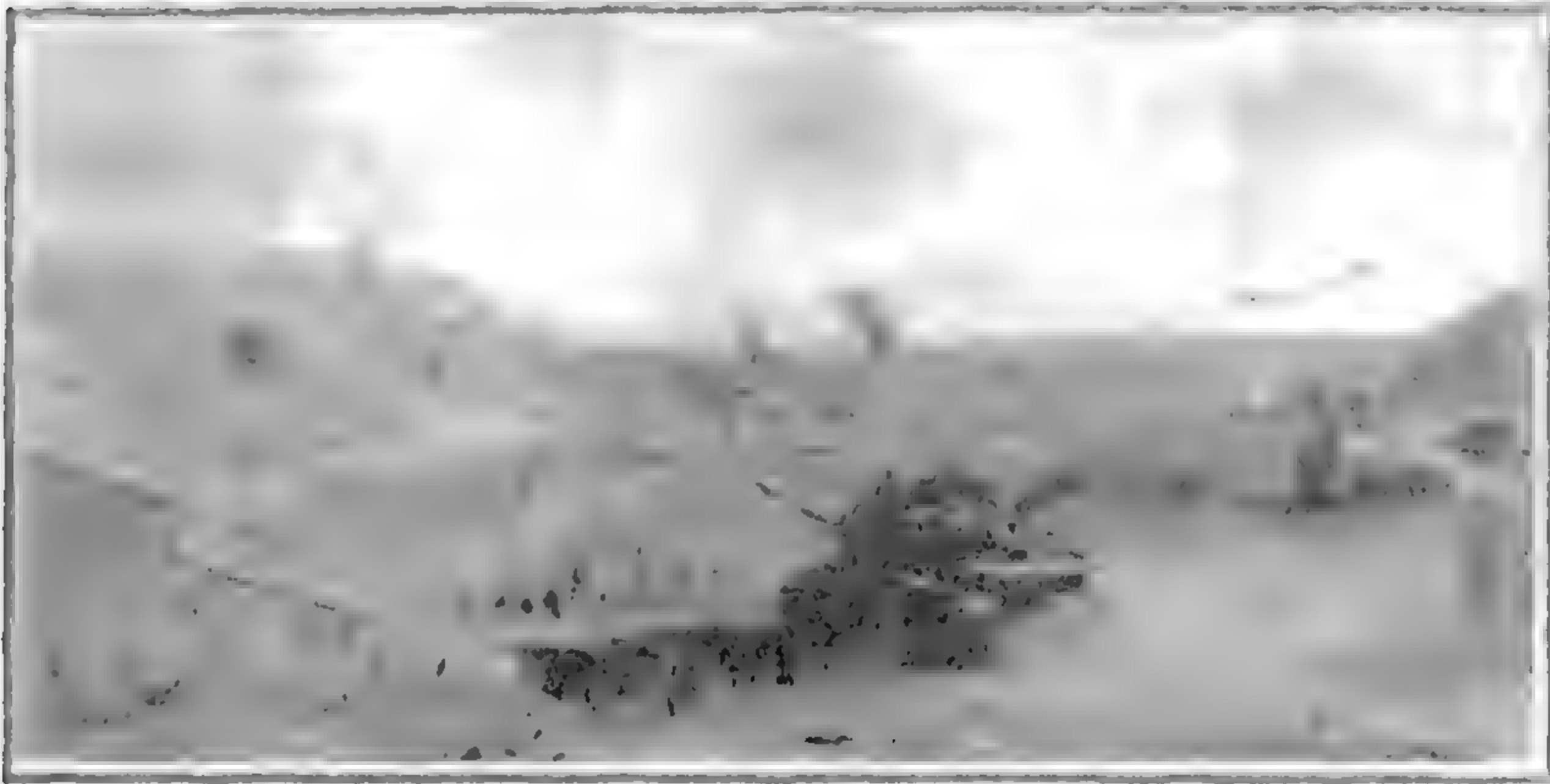
مرتفعات الجولان .. جبهة رئيسية فى مسرح العمليات المستقبلى .



التحصينات الدفاعية .. أكبر قيد سيواجه استخدام المدرعات الإسرائيلية فى
مسرح العمليات المستقبلى .



اسلحة مضادة كثيرة سيعج بها ميدان القتال المستقبلى .



مسرح العمليات المستقبلى ، وظهر معدات حربية ذات تقنية متقدمة .



الإستييطان فى الأراضى المحتلة.. أحد ركائز الإستراتيجية التوسعية لإسرائيل.



الطبيعة الصحراوية .. سمة مسرح العمليات المستقبلى فى الشرق الأوسط ،
تسهل مناورة القوات المدرعة .



العمليات الليلية .. سمة اساسية فى الحرب المقبلة ، تعتمد عليها إسرائيل
كثيرا فى تحقيق المفاجأة .



ميدان القتال المستقبلى .. لا يوجد له تصور إسرائيلى كامل حتى الآن .



الهليكبتر الإقتحامى، تعتمد عليه إسرائيل كثيراً فى العمليات الجوية المستقبلية.



الهليكبتر الهجومى، عنصر أساسى لتقديم المعاونة النيرانية المباشرة للقوات البرية .

الفصل السادس

دور أسلحة الدمار الشامل فى نظرية الحرب الإسرائيلية

منذ نشأة إسرائيل وهى تهتم بإملاك أسلحة دمار شامل بنوعياتها المختلفة النووية والكيمياوية والبيولوجية والارتجاجية، بالإضافة لوسائل إطلاقها، وذلك بهدف رئيسى يتمثل فى ردع الدول العربية الأكبر منها عن تهديدها أو منعها من تحقيق أهدافها التوسعية على حساب البلدان العربية، خصوصا بعد أن وصلت إسرائيل فى التفوق فى الأسلحة التقليدية إلى الحد السقى، ولا يمكنها بالنظر لما تعانيه من قيود جيوبوليتيكية تتمثل فى ضعف القوة البشرية، وصغر مساحتها، ومحدودية إمكانياتها الاقتصادية، أن تستمر فى سباق التسلح التقليدى مع الدول العربية إلى ما لا نهاية. يؤكد هذا المعنى (موشى ديان) وزير الدفاع الأسبق فى قوله : "إننا وصلنا إلى نقطة بالغة الحرج فيما يتعلق باستخدامنا لقوتنا البشرية، إننا يجب أن نواجه قوة العرب المتنامية بأسلحة ذرية رادعة."

- وكان أمام إسرائيل ثلاثة خيارات فيما يتعلق بإستراتيجية الردع النووى :
- أ- إستراتيجية (الردع بالشك) : ومعناها أن سلاحا نوويا عمليا لم ينتج بعد، على الرغم من توافر القدرة على إنتاجه فى غضون وقت قصير نسبيا.
 - ب- إستراتيجية (القبلة فى القبول) : وهو الذى تبناه موشى ديان فى الستينات، ويعنى أن السلاح النووى قد تم إنتاجه فعلا، فى حين لا يزال أمر إنتاجه سرا.
 - ج- إستراتيجية (الردع العلنى) : ويعنى أن موضوع وجود السلاح النووى قد أعلن على الملأ، وأصبح جزءا من واقع المنطقة والعالم بأسره.

وقد إستمرت إسرائيل حتى منتصف الثمانينات تتكر وجود أسلحة نووية لديها، وأنها لن تكون الدولة الأولى فى إمتلاك هذه الأسلحة، فى ذات الوقت الذى تصر فيه على ألا تكون الدولة النووية الثانية فى المنطقة، وذلك حتى لا تعطى المبرر للدول العربية لإمتلاك أسلحة نووية. خصوصا وأن إعلان إسرائيل عن إمتلاكها سلاحا نوويا سيعد خطوة لا سبيل للتراجع عنها، وسيجعلها تدخل رسميا فى سياق نووى مع العرب. كما أنها خطوة ليست ضرورية بالنظر لأن إستراتيجية الردع بالشك قد حققت لإسرائيل أمنا

سياسياً وعسكرياً بدرجة معقولة، حيث نظر العرب إلى القوة النووية الإسرائيلية بقدر كبير من المصداقية، وهو ما أثمر قيوداً على هجومهم في حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما قررت مصر وسوريا أن تفتتبا حرباً محدودة لا تتجاوز الأراضي العربية المحتلة في سيناء والجولان، وكانت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل آنذاك قد شرعت في رفع درجة استعداد ١٣ سلاحاً نووياً، وتعهدت أن تتشرهم بحيث يتم رصدتهم بواسطة أقمار التجسس الأمريكية، لتقنع واشنطن بأنها تتوى فعلاً استخدام أسلحتها النووية في حالة عدم إستجابة الولايات المتحدة لاحتياجاتها الدفاعية على وجه السرعة لإيقاف هجوم القوات المصرية أو السورية، بعد أن كانت إسرائيل حتى يوم ٩ أكتوبر قد تكبدت خسائر تقدر بحوالي ٤٠٠ دبابة، ١٥٠ طائرة، وهو ما جعل وزير الدفاع دايان يقول لرئيسة الوزراء : "إنها نهاية المعبد الثالث" فأجابته : "إن أعدوا لحرب القيامة". وكان أن إستجابت الولايات المتحدة على الفور لطلبات إسرائيل فأقامت أكبر جسر جوى شهدته المنطقة لنقل طائرات ودبابات وذخائر عبر جزر الأزور في المحيط الأطلنطي إلى مطار العريش في شمال سيناء، حيث كانت تتجه الأسلحة مباشرة إلى الجبهة لاستعواض الخسائر. وقد ترتب على تدفق المساعدات الأمريكية أن توقفت الحرب وبدأت عملية التسوية السلمية على النحو المعروف.

إلا أنه مع بداية التسعينات، ومع تطور عملية السلام بدأ إتجاه في إسرائيل يدعو إلى التحول لاستراتيجية الردع النووي العلني، وذلك لما توفره من مصداقية أعلى عند العرب، خصوصاً إذا ما كان مقروناً بشروط إستخدامه. هذا بالإضافة لما يوفره الردع العلني من إمكانية بدء حوار إستراتيجي بين أطراف النزاع يؤدي إلى تفاهم بينهم، ويقلل بالتالي إلى أدنى حد احتمالات اندلاع حرب نتيجة سوء الفهم. لأن الاستراتيجية التي ستطبق في هذه الحالة ستضع بالضرورة نظرية لإستخدام السلاح النووي، وهو ما يقلل احتمالات إستخدام غير صحيح لهذا السلاح. لذلك بدأت في التسعينات عملية تحول تدريجي نحو استراتيجية الردع العلني من أجل الضغط على القيادات العربية للقبول بشروط إسرائيل في عملية السلام، والتخلي عن الغايات والأهداف القومية العربية الطموحة، والقبول بالتعامل مع إسرائيل في واقع البيئة النووية التي ستقرضها عليهم في المنطقة.

ومن خلال رسائل مباشرة وغير مباشرة أرسلتها إسرائيل إلى الدول العربية، أقنعتهم بامتلاكها ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية لا قبل لهم بالتصدي لها عندما تقرر إسرائيل معاقبة أعدائها بشدة إذا ما شكلوا تهديداً لأمنها، وأنها جادة في تهديداتها، لأن الثمن الذي سيدفعه العرب في هذه

الحالة سيكون باهظاً. وكانت أبلغ هذه الرسائل غير المباشرة شهادة الفنى النووى الإسرائيلى (فانونو) التى نشرتها صحيفة صانداى تايمز اللندنية فى ٥ أكتوبر ١٩٨٦، وكشف فيها عن إمتلاك إسرائيل ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية المتنوعة. كما كانت هناك رسائل أخرى عديدة سياسية وعسكرية أبلغتها إسرائيل إلى العرب بأسلوب أكثر من مباشر حول تصميمها على منع الدول العربية من إمتلاك أى سلاح نووى، تمثل ذلك التصميم ليس فقط فى الضغط على الدول السبع الصناعية الكبرى للامتناع عن بيع التكنولوجيا النووية للدول العربية، ولكن أيضاً فى إجهاد كل المشروعات النووية العربية، سواء من خلال إغتيال العلماء القائمين عليها مثل (اغتيال الدكتور المشد الذى كان مشرفاً على البرنامج النووى العراقى)، أو بضرب المنشآت النووية العربية (كما حدث فى قصف المفاعل النووى العراقى فى عام ١٩٨٠ بواسطة غارة جوية إسرائيلية).

وقد إهتمت إسرائيل بتحسين منشآتها النووية وأسلحة ردعها النووية ضد الأعمال المضادة العربية - خصوصاً الصواريخ أرض/أرض - وذلك بما وفرته من إجراءات أمنية مشددة فى مواقع هذه المنشآت - خاصة مفاعل ديمونة، حيث وصل الأمر إلى قيام وسائل الدفاع الجوى المتواجدة حول المفاعل بإسقاط طائرة إسرائيلية أخطأت وعبرت فوق ديمونة، كذلك بما أدخلته من أنظمة تسليح متنوعة مضادة للصواريخ، يمكنها أن تُحيد فعاليتها، وبذلك حققت إسرائيل مصداقيه عالية لاستراتيجية الردع التى تمارسها.

منظومة الردع فوق التقليدى الإسرائيلية :

أولاً : ترسانة نووية متنوعة القدرات :

حرصت إسرائيل على إمتلاك كل مقومات البنية الأساسية النووية منذ قيامها فى عام ١٩٤٨، وهو ما تمثل فى القاعدة العلمية من علماء الطبيعة النووية والمهندسين والفنيين الذين توافدوا عليها من الولايات المتحدة بواسطة أبو القنبلة النووية الأولى عالم الطبيعة النووى اليهودى (أوبنهايمر) الذى كان وراء أول قنبلة نووية أمريكية ألقيت على هيروشيما عام ١٩٤٥، بالإضافة لتسهيله حضور مبعوثين من إسرائيل للتدريب فى المنشآت النووية الأمريكية، وما استتبع ذلك من تشكيل هيئة الطاقة النووية الإسرائيلية فى عام ١٩٤٩، كما تعاونت إسرائيل مع فرنسا فى إقامة برنامج نووى إسرائيلى عام ١٩٥٢، تحت إشراف شيمون بيريز، كانت ثمرته إقامة مجمع ديمونة النووى، وما يضمه من مفاعلات نووية. ثم مشاركة إسرائيل فى البرنامج النووى الأمريكى الذى وضعه الرئيس أيزنهاور (الذرة من أجل السلام) عام ١٩٦٠، وقد استفادت إسرائيل كثيراً من هذا البرنامج فى إستكمال مشروعها

النووى، وهو ما تمثل فى حصولها على كل المعرفة النووية التى تحتاجها، بالإضافة للمفاعلات والاجهزة ومادتي اليورانيوم الطبيعى و المخصب بدرجات مختلفة، بل وإجراء تجارب نووية حية كان أولها فى صحراء النقب تحت الارض فى ١٠/٣٠/١٩٦٦، وتجارب أخرى فى جنوب المحيط الهادى بالتعاون مع دولة جنوب إفريقيا فى ١٩٧٩/٩/٢٢، ١٩٨٠/١٢/١٥ بالإضافة لتجارب أخرى إستخدمت فيها المقلدات. أما أكبر الإنجازات التى حققتها إسرائيل فى تعاونها للنووى الذى أجرته مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا، فإنه يتمثل فى حصولها على النتائج الجاهزة للتجارب النووية التى أجرتها الدولتان من أجل الوصول الى تكنولوجيا تصغير الأسلحة النووية، بمعنى تصغير القنبلة النووية العيارية ٢٠ كيلو طن (مثل التى أقيمت على هروشيما) إلى أسلحة نووية ذات قدرات أصغر من ذلك (من ١ إلى ٢ إلى ١٠ كيلو طن) بحيث يمكن تركيبها على رؤوس صواريخ بالستية أرض/أرض بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى، بل وإطلاقها أيضا من مواشير مدافع. وتفيد المعلومات أن التجريبتين اللتين أجريتا فى جنوب المحيط الهندى، كانتا بواسطة مدفع ١٥٥ مم. ولما كانت تكنولوجيا التصغير تحتاج إلى تجارب ميدانية عديدة من أجل الوصول إلى النتائج المرضية فقد أجرت أمريكا حوالى ٦٠ تجربة ميدانية، وفرنسا ٤٥ تجربة ميدانية فى صحراء الجزائر من أجل الحصول على هذه النتائج التى قدمت إلى إسرائيل جاهزة، وتشير المصادر الغربية إلى إستعداد إسرائيل لإجراء تجارب إستاتيكية على الرؤوس النووية بإستخدام تكنولوجيا التخفيض المقارن Decoupled فى تجويف قطره من ٢٠٠-٣٠٠ متر أسفل بئر عمقة من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ متر فى صحراء النقب، وهو ما يصعب رصده وتسجيله بواسطة أجهزة السيزموجراف التى تسجل الزلازل.

وقد أثمرت جهود إسرائيل فى برنامجها النووى إلى أن أصبحت تملك أعدادا كبيرة من أسلحة نووية ذات إمكانات وقدرات متنوعة، ترواحت ما بين ٢٠٠ سلاح نووى فى أقصى تقدير (وهو ما إعترف به الفنى النووى فانونو عام ١٩٨٦) إلى حوالى ٥٥ سلاح نووى فى أدنى تقدير، وذلك طبقا لتقديرات عام ١٩٩٠ (خطاب الرئيس الإسرائيلى حابيم هارتزوج إلى عضو البرلمان البريطانى ديفيد شيل فى ١٣/١١/١٩٩٠). وتحتوى هذه الترسانة النووية قنابل طائرات ورؤوس صواريخ ودانات مدفعية ذات قدرات متنوعة (من ١ إلى ٢ إلى ٢٠ كيلو طن) بالإضافة لقنابل نيوترونية وأخرى هيدروجينية (بعد إمتلاكها تكنولوجيا الإندماج النووى) ولقد ساعد إسرائيل فى الحصول على اليورانيوم الذى تحتاجه فى تشغيل مفاعلاتها النووية،

نجاحها فى إستخراجها من الفوسفات المتواجد بكثرة فى حوض البحر الميت، حيث يجرى تخصيصه فى مفاعلاتها بطرق متعددة (منها الكيمائى، وبقوة الطرد المركزى، وبإشعة الليزر) لتحصل إلى يورانيوم ٢٣٥ مخصب بدرجة ٩٠% . هذا إلى جانب استخراج البلوتونيوم ٢٣٩ الذى تعتمد عليه بشكل أساسى فى بناء أسلحتها النووية.

وقد نجحت إسرائيل فى المراحل الأولى من مشروعها النووى فى الستينات فى الحصول على كميات من اليورانيوم المخصب والخام بواسطة عدة سرقات تمت فى أوروبا والولايات المتحدة قامت بها عناصر تابعة لجهاز المخابرات الإسرائيلى (الموساد).

ومن المتوقع أن تستمر إسرائيل فى تطوير ترسانتها النووية فى العقد القادم، حيث تسعى إلى بناء مفاعلين نوويين إضافيين ISDU من النوع القوى (طاقته ٢٠٠ ميجاوات)، بالإضافة لاستمرارها فى تطوير أسلحة هيدروجينية ونيوترونية وتكتيكية، حيث يمكن للقنابل النيوترونية (التي تقتل الأفراد دون تدمير الأسلحة والمعدات) والتكتيكية (من ١/٢ إلى ٥ كيلو طن) أن تغطى الثغرات الموجودة فى الأسلحة النووية الاستراتيجية ذات القدرات الأعلى من ذلك، وتحدد ميادين الاستخدام فى الأبعاد التى تنص عليها الأهداف السياسية والاستراتيجية من الحرب، خصوصاً وأن القنابل النيوترونية لا يتخلف عنها إشعاعاً مستمراً.

ولحساب حجم ما تمتلكه إسرائيل من أسلحة نووية حتى اليوم، ينبغى معرفة حجم البلوتونيوم الذى ينتجه مفاعل ديمونة منذ بدء تشغيله فى ديسمبر ١٩٦٣. وتعتمد قوة المفاعل فى فصل البلوتونيوم على كمية وقود اليورانيوم التى يتم فصلها، فمن بين كل طن مترى يورانيوم خام يجرى حرقه داخل المفاعل يتم استخراج حوالى ١٠٠٠ جرام بلوتونيوم صالح للاستخدام فى الأسلحة النووية. وفى تقدير بعض الخبراء أن مفاعل ديمونة يمكنه أن ينتج ٣٠٠ جرام بلوتونيوم من كل طن مترى يتم إستهلاكه فى المفاعل، وأن رقم الانتاج الأعلى والذى يصل إلى ١٠٠٠ جرام إنما يعنى إستبقاء البلوتونيوم داخل المفاعل فترة طويلة جداً، يمكن أن يتحول جزء كبير منه إلى بلوتونيوم ٢٤٠، وهو أقل فائدة فى تصنيع الأسلحة النووية. لذلك من المفضل لإسرائيل تفادياً لذلك أن تستخرج فقط ٣٠٠ جرام بلوتونيوم ٢٣٩ نقى من كل طن مترى يورانيوم يجرى حرقه فى المفاعل. وعلى أساس أن المفاعل المستخدم لليورانيوم الطبيعى يمكنه أن ينتج جرام بلوتونيوم ٢٣٩ إذا كانت قوته ١٠٠٠ كيلو وات فى أيام عمله، فإنه يمكننا تقدير حجم البلوتونيوم الذى

إستخرجه المفاعل منذ إنشائه وحتى اليوم، معتمدين فى ذلك على المعادلة التالية :

عدد كيلو جرامات البلوتونيوم المستخرج فى عام واحد =

$$\frac{\text{قوة المفاعل بالميجاوات} \times \text{عدد أيام عمل المفاعل فى السنة}}{1000} =$$

ولما كانت قوة مفاعل ديمونة فى عام ١٩٦٣ عند بدء تشغيله ٢٦ ميجاوات حتى عام ١٩٨٢، حين إرتفعت فى هذا العام قوته إلى ٧٠ ميجاوات حتى عام ١٩٨٧، ثم إرتفعت للمرة الثانية إلى ١٥٠ ميجاوات وإستمرت كذلك حتى اليوم. ومع إفتراض أن المفاعل يعمل ٣٠٠ يوم فقط فى السنة، وباقى الأيام (٦٥ يوماً) تخصص للصيانة، فإن إنتاج مفاعل ديمونة - خلال هذه المراحل الثلاثة وحتى اليوم - من البلوتونيوم ٢٣٩ يمكن حسابه كالاتى :

أ - الفترة الأولى من عام ١٩٦٣ إلى ١٩٨٢ :

$$\frac{26 \text{ ميجاوات} \times 300 \text{ يوم}}{1000} = 7,8 \text{ كجم بلوتونيوم فى السنة} \times 19 \text{ سنة} = 148,2 \text{ كجم بلوتونيوم}$$

ب - الفترة الثانية من عام ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧ :

$$\frac{70 \text{ ميجاوات} \times 300 \text{ يوم}}{1000} = 21 \text{ كجم بلوتونيوم فى السنة} \times 5 \text{ سنة} = 105 \text{ كجم بلوتونيوم}$$

ج - الفترة الثالثة من عام ١٩٨٧ إلى ١٩٩٧ :

$$\frac{150 \text{ ميجاوات} \times 300 \text{ يوم}}{1000} = 45 \text{ كجم بلوتونيوم فى السنة} \times 10 \text{ سنوات} = 450 \text{ كجم بلوتونيوم}$$

وبذلك يصبح إجمالي ما أنتجه مفاعل ديمونة منذ إنشائه وحتى اليوم

من البلوتونيوم $239 = 148,2 + 100 + 450 = 703,2$ كجم.

ولما كانت القنبلة النووية العيارية (٢٠ كيلو / طن) تحتاج إلى ٨-٦ كجم بلوتونيوم ٢٣٩ ، فإن الحجم المنتج من البلوتونيوم طوال هذه الفترة يمكن إسرائيل من صنع قنابل عيارية عددها :

$703 \div (8-6) = 100$ قنبلة نووية عيارية (٢٠ كيلو/طن).

ولكن طبقاً لتقديرات أجهزة المخابرات الغربية فإن حجم الأسلحة النووية التي تملكها إسرائيل ضعف هذا الرقم من ٢-٣ مرة (٢٠٠-٣٠٠ سلاح نووي).

ومن ثم، يصبح التفسير الوحيد لذلك أن هذه الأسلحة النووية ليست كلها عيارية ٢٠ كيلو / طن، بل أن معظمها أعيرة تكتيكية صغيرة من ١-٢ كيلو/طن وحتى ١٠ كيلو/طن.

ثانياً : قدرات إسرائيل من أسلحة الحرب الكيماوية :

حققت إسرائيل تقدماً واضحاً في مجال تصنيع الغازات الحربية والسموم، وأقامت لذلك مصانع قرب الناصرة، وفي بتاح تكفا، وفي مختلّم قرب تل أبيب، هذا إلى جانب إمكانية تحويل خطوط الإنتاج في مصانع الكيماويات الدوائية والمبيدات الحشرية إلى إنتاج غازات الحرب. وتركز إسرائيل على إنتاج غازات الأعصاب المستمرة وشبه المستمرة، وبدأت على المستوى نصف الصناعي في إنتاج الذخائر الثنائية لغاز الزارين، كما تتابع التقدم التكنولوجي في الولايات المتحدة في مجال تطوير غازات الحرب الكيماوية في ضوء خبرات الاستخدام القتالي في فيتنام وأفغانستان ولاوس وكمبوديا. وقد استفادت من هذه الخبرات في تصنيع بعض أنواع الغازات النفسية Carbamates.

وقد حملت إسرائيل ذخائرها الكيماوية في رؤوس الصواريخ أريحا-٢، ٣ ، وفي قنابل الطائرات زنة ٧٥٠ رطل (معبأة بحوالي ١٠٠ كجم من غاز الزارين)، وزنة ١١٥ رطل (تحتوي ٢٧ كجم زارين)، وقنابل غاز الفوسجين زنة ١٠٠٠ رطل طراز م - ٧٩ (معبأة بحوالي ١٨٨ كجم)، ٥٠٠ رطل (٩٣ كجم غاز فوسجين)، وقنابل ١٠٠٠ رطل من غاز المسترد (معبأة بـ

٢٧-٣٨ كجم غاز مسترد)، ومستودعات الطائرات ١٠٠٠ رطل (معبأة بغاز BZ).

وتحيط إسرائيل أنشطتها في مجال أبحاث وتطوير أسلحة الحرب الكيماوية بجدار محكم من السرية، حيث شملت غازات مهيجات الرئة، وسموم الدم، وسموم الأعصاب، ومهيجات الجلد، والمسيلة للدموع، والمواد الحارقة والدخان. ولقد استخدمت إسرائيل بالفعل المواد الحارقة في الحروب السابقة مثل النابالم والقنابل الحارقة والفوسفورية وقنبلة المغنسيوم المعبأة بمادة الثرميت التي تشتعل عشر دقائق وتنتج حرارة تصل إلى ١٥٠٠ درجة مئوية. كما تجرى تجارب على خلطات الثرميت واليورانيوم المخفض، وثلاثي كيل المونيوم. كذلك توافرت لإسرائيل قدرات لإنتاج غازات الإعاقة وشل القدرة LSD, BZ, DM, CN, CS.

كما تجرى بحوثاً متقدمة في مجال إطلاق الليزر الكيماوي لاعتراض الصواريخ المعادية في الجو. بالإضافة لأجراء بحوث في مجال تطوير الاستخدام المشترك للسموم الفطرية (التوكسينات)، والغازات المستمرة لضعاف القدرات الوقائية لوسائل الوقاية المباشرة للقوات، وتغليظ بغض الغازات شبه المستمرة لزيادة مدة استمرارها (مثل الزارين)، وإنتاج الذخائر الثنائية لغازات الأعصاب المستمرة في إطار خفض تكاليف الإنتاج وأمان التداول، مع استخدام نوعيات من الغازات لا توجد لها جرعات ميدانية مضادة في الوقت الحالي (Carbamates and F-gases).

وتتمتع إسرائيل بمزية هامة في مجال إنتاج الغازات الحربية، حيث تستطيع بواسطة شبكة عملاتها المنتشرة في دول العالم أن تحصل على جميع احتياجاتها من المواد الكيماوية الأساسية والوسيلة لإنتاج الغازات الحربية، كذلك نتائج أعمال الأبحاث والتطوير التي تجرى في هذا المجال في مراكز أبحاث الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وروسيا.

وفي إطار الاستخدام الإستراتيجي لأسلحة الحرب الكيماوية، فمن المتوقع أن تلجأ إليها قبل إتخاذ القرار باللجوء للأسلحة النووية، وذلك عند نشوب قتال فعلى على إحدى الجبهات. وستزداد احتمالات اللجوء لاستخدام الأسلحة الكيماوية بواسطة إسرائيل إذا ما واجهت أكثر من جبهة حرب مفتوحة ضدها بواسطة أكثر من دولة عربية. ففي هذه الحالة ستسعى إسرائيل لتوجيه ضربات كيماوية ضد القوات العربية في الاتجاه التي تريد تجميده وتسكينه مؤقتاً للتفرغ للقتال في اتجاه آخر تعطيه أولوية إستراتيجية. وبنفس المنطق الإستراتيجي ستحارب إسرائيل إذا برز التهديد في جبهة واحدة، حيث ستسعى لإغلاق بعض المحاور التعبوية أمام تشكيلات الخصم

التي تقاىل فى هذا المحور بالضربات الكىماوىة لتتفرغ لقتال تشكىلات معادىة أخرى فى إىجاهات أخرى. ومن المؤكد أن إىتياطىيات العدو وأنساقه الثانىة وأهءافه الهامة فى العمق مثل مواقع الصوارىخ وعناصر الدفاع الجوى والقواعد الجوىة والبحرىة ومراكز القىياة والسىطرة ومواقع المدفعىة والمناطق الادارىة وعقد المواصلات فى الخلف. ستقال قدرا أكبر من الضربات الكىماوىة بهءف شل فعالىتها ومنعها من التأىثر فى المعارك الدائرة فى الجبهة الأمامىة.

وسىكون إستىءام الأسلحة الكىماوىة فى المراحل الابتدائىة من الحرب بمثابة راءع وتلوىح بامكانىة التصعىء فى مرءلة تالىة من القتال بإستىءام أسلحة نووىة، وذلك فى إطار استراتىجىة الرء المتءرج التى ىنتظر أن تلجا إىها إسرائىل فى الحرب القادمة.

وفى هذه المرءلة ىتوقع أن تستءم إسرائىل الصوارىخ أرىحا ضد أهءاف الخصم بأسلوب القصف المركز بلواء صوارىخ متكامل (١٢-١٨ قاذف) ضد كل فرقة مدرعة أو مىكانىكىة فى الإىتياط. وقد تستءم فى البءاءة الغازات المزعجة والنفسىة مع الذخائر الثقلىة والقنابل العنقوىة والارتجاجىة، على أن ىتم اللجوء إلى الغازات القاتلة فى المراحل الحاسمة فىما بعد. وفى بعض الحالات قد تلجا إسرائىل لاستءام غازاتها القاتلة من البءاءة (الكاوىة، والخانقة، والءم، والأعصاب). لذلك صنفى إسرائىل أسلءتها الكىماوىة كأسلحة تكتىكىة وتعبوىة، ولم تصنفها كأسلحة استراتىجىة. وستراعى فى إستىءامها لهذه الأسلحة تطبىق مباء الصءمة بالتركىز المكثف لقوة النىران ضد الأهءاف الحىوىة بما ىحقق شل القدرة الهجوىة وتعطىل المعاونات اللوجستىة وإرباك عملىات القىاة السىطرة للخصم. لذلك ىتوقع أن تتبع أسلوب المزج فى إستىءام القدرة القتالىة بىن ذخائر ثقلىة وأخرى كىماوىة وقنابل إرتجاجىة، مع إستىءام أكثر من غاز فى وقت واحد على نفس الهءف، وتوجه الهجمات الكىماوىة ضد أكثر من هءف فى وقت واحد.

وستسعى إسرائىل من ءلال هجمات الكىماوىة إلى ءقوى نسبة خسائر فى ءءود ٢٥-٣٠% من ءجم القوة البشرىة للخصم، وبذلك ىفقد الخصم قدرته على القىام بأعمال قتال دفاعىة. بالاضافة إلى تلوىث أسلءته ومعداته لمءة أكثر من ٢٤ ساعة وبما ىعرقل إستىءام هذه الأسلحة لفترة كافىة، كذلك تلوىث المناطق الحىوىة والاستراتىجىة فى العمق القربى، وبما ىعرقل أعمال التعبئة والءشء والاستءاء للانىشار وبءء العملىات الحربىة بأنواعها المءلفة. وستراعى إسرائىل فى ضرباتها الكىماوىة أن تسىطر على ءءودها لتبقى محصورة فى الأهءاف العسكرىة ءتى لا تتقل السءب الكىماوىة إلى مناطق

سكانية غير مخطط قصفها. تجنباً للتصعيد الذي قد يترتب عليه قيام الدول العربية بقصف كيميائي مضاد للمناطق السكانية الإسرائيلية. هذا مع الاهتمام بتطبيق مبدأ المفاجأة في توجيه الضربات الكيميائية، حتى لا تلجأ قوات الخصم لاتخاذ إجراءات الوقاية، حيث تستهدف إسرائيل في حساباتها عند توجيه هذه الضربات الكيميائية أن تحدث أيضاً خسائر بنسبة ٨-١٠% في الأفراد المزودين بمهمات الوقاية.

وسيتم التزامن في الجمع بين قصف أهداف في العمق الإستراتيجي للخصم بالمقاتلات، ورؤوس الصواريخ أرض / أرض، مع إستخدام صواريخ تكتيكية (لانس) وراجمات الصواريخ والمدفعية المزودة بذخائر موجهة ومحملة بغازات الحرب الكيماوية ضد الأهداف المتواجدة في العمق التعبوي. كذلك سيحدث مزج في الضرب بين ذخائر كيميائية وأخرى تقليدية ذكية لتحقيق التكامل من خلال مضاعفات القدرة التدميرية ضد أهداف الخصم في إتجاه إدارة الضربات الرئيسية وأعمال المناورة للقوات على المستويين التعبوي والاستراتيجي، وضد مؤخرته.

وفيما يتعلق بالأسس الفنية للاستخدام الميداني للذخائر الكيماوية، فإن الاستخدام الإسرائيلي لها يستهدف الوصول إلى التركيز الميداني الذي يحقق جرعة عجز النصف كحد أدنى في السحابة المتولدة فور سقوط الدانات والقنابل ورؤوس الصواريخ الكيماوية، وذلك خلال فترة زمنية لا تتجاوز ٣-٥ دقائق كحد أقصى، طبقاً للمعدلات الآتية :

- ١ - عند استخدام المدفع ١٥٥ مم يمكن أن يحمل معه ذخائر كيميائية بنسبة ٢٠% من اجمالي ذخيرة الوحدة النارية - أي ٣٠ دانة كيماوية من اجمالي ١٥٠ دانة - حيث يحتاج تلويث هكتار واحد إلى قصف ٣ دانة من غاز الزارين، ٢ دانة من غاز $x ٧$ ، ٣٩ دانة من غاز مسبرد، وذلك على أساس معدل نيران ٢ طلقة / دقيقة، و ٣٣ طلقة / ١٠ دقيقة، وذلك في حالة سرعة رياح عادية ما بين ٣-٥ متر / ثانية ودرجة حرارة ما بين ١٨-٢٥ دقيقة. وفي حالة التصاعد في درجة الحرارة يضرب رقم إستهلاك الذخيرة $x ١,٣$ مرة، أما في حالة التهابط فيضرب رقم الاستهلاك $x ٠,٧$ ، حيث تغطي الدانة الكيماوية ٥٠% من مساحة الهدف، ويترك لانتشار السحابة الابتدائية، ثم للسحابة الثانوية تغطية جزء آخر من مساحة الهدف. وتغطية ٨٠% من مساحة الهدف يضرب رقم إستهلاك الذخيرة $x ١,٦$. أما إذا أريد لهدف معين - لاعتبارات سيكلوجية مثلاً - تغطية ٣٠% من مساحة الهدف بالدانات الكيميائية فيضرب رقم الاستهلاك $x ٠,٧$.

ب- ولاستخدام غاز الفوسجين بالهاون ١٢٠ مم، يخصص قطعة هاون للهكتار الواحد في قصفة مدتها ٤ دقائق لتحقيق جرعة عجز النصف، وباستخدام ٥٦ بمبة هاون. أما عند استخدام غاز المسترد النيتروجيني بواسطة قنابل الطائرات عيار ٢٥٠ كجم (القنبلة الواحدة معبأة بـ ٧٢ كجم من الغاز)، فإن المعدل المقبول هو ٥,٥ قنبلة للهكتار الواحد. وتتحقق جرعة عجز النصف عند الدقيقة الثانية من خلال التأثير في الجهاز التنفسي، بينما تتحقق جرعة قتل النصف في الدقيقة العاشرة من الهجمة الكيماوية الجوية.

ج- ويعتبر المعدل المناسب لاستخدام قنابل الطائرات ٥٠٠ رطل (التي تحوى ١٨٠ كجم من الغاز) هو ١,٥ قنبلة للهكتار، ويمكن بها تحقيق التأثير الميداني المطلوب في الدقيقة الرابعة.

د - وعند توجيه ضربات الكيماوية بالصواريخ لانس، فإن ذلك يتم بقوة الكتبية مجمعة (٩ صاروخ) في وقت واحد، مع تجنب الضربات الفردية التي لاجدوى منها لضعف تأثيرها. خصوصاً وأن زمن إستعداد الكتبية لضرب قصفة أخرى لا يقل عن ٣-٤ دقائق. والمعدل المطلوب هو صاروخ واحد لانس لكل ٥٥ هكتار في حالة غاز ٧x، وصاروخ واحد لكل ١٦٨ هكتار في حالة غاز الزارين.

هـ- أما عند توجيه ضربات كيماوية بالصواريخ أريحا، فإنه سيتم استخدام ٣-٤ صاروخ كحد أدنى في توجيه هذه الضربات، وحتى يكتمل التأثير القاتل توجه الصواريخ ضد منطقة واحدة بما يحقق دائرة قتل (أو عجز) نصف قطرها ١,٥ كم في حالة غاز ٧x، ٥٠٠ متر في حالة غاز الزارين شبه المستمر.

و- وعند رص الألغام الكيماوية باستخدام المركبات المجهزة لذلك، فإن المعدل هو رص ١٥٠ لغم/كم خلال ١٥ دقيقة باستخدام الغام م-٣٢.

ثالثاً : قدرات إسرائيل من أسلحة الحرب البيولوجية :

تعتبر الأسلحة البيولوجية ذات إمكانية خطيرة على المستوى الإستراتيجى ضد الشعوب، ونادراً ما تستخدم على المستوى التعبوى ضد الجيوش فقط. ويكمن الخطر الرئيسى في إستخدامها في صعوبة إيقاف تأثيراتها، ومنع إنتشارها وإمتدادها إلى أعماق كبيرة في دولة الخصم. وتركز إسرائيل على إستخدام الأيروسول البيولوجى لتلويث الهواء والأرض بواسطة مستودعات الطائرات والصواريخ والبالونات الموجهة لتلفزيونيا. وقد أنشأت لذلك معملاً للامصال واللقاحات في منطقة (نيس زيونا) جنوبى

تل أبيب، وتجرى فيه أبحاثا على الفيروسات، وعلى إستخدام العبوات ذاتية الدفع، وقذائف راجمات الصواريخ المحمولة بالمواد البيولوجية، والإعتماد على استنشاق الكائنات الدقيقة كوسيلة رئيسية للتلوث البيولوجى.

ومن المعروف أن إسرائيل تحفظت عند توقيعها بروتوكول جنيف فيما يتعلق بخطر إستخدام الأسلحة البيولوجية، وذلك بإصرارها على عدم إعتبار السموم ومسقطات الأوراق من الأسلحة البيولوجية، هذا رغم توقيعها على معاهدة عام ١٩٧٢ التى تحظر حيازة وإنتاج العناصر البيولوجية. وكما تتمتع إسرائيل بالتفوق فى المجالين النووى والكىماوى، فإنها أيضا تتمتع بذات التفوق فى المجال البيولوجى، ويرجع ذلك إلى الإهتمام الكبير الذى توليه لتطوير معملها الحكومى المتخصص فى هذا المجال، وحرصها على أن يعمل به عدد كبير من العلماء الذين يتابعون أحدث التطورات العالمية فى ميدان الحرب البيولوجية، كما يستقبل العلماء المهاجرين ويضم إليه المتميزين منهم.

ومن المعتقد وجود تعاون كبير بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى مجال إجراء التجارب على إستتباط التوكسينات والفطريات لاستخدامها كسلاح بيولوجى. وتهتم إسرائيل بتدريب عناصر الخدمة السرية والخاصة على نقل الميكروبات إلى المناطق الخلفية عند الخصم، وإستخدامها فى المناطق السكانية، خصوصا أثناء العمليات الحربية وفترات التوتر المسلح. وتنتج إسرائيل عناصر الأمراض الفطرية والتوكسينات (مثل كوكسيدولمى) وعناصر الأمراض البكتيرية (مثل الجمرة الخبيثة إنتراكس، والكوليرا، والطاعون). وعناصر الأمراض الفيروسية (مثل الحمى الصفراء، وحمى الدنج، والجدرى، وشلل الأطفال). وعناصر أمراض الركتسيا (مثل التيفوس). كما تسعى فى ذات الوقت إلى تطوير ميكروبات لها درجة بقاء عالية فى الظروف الجوية غير المواتية، وبخاصة الجفاف وارتفاع درجة الحرارة، مع إمكان إستخدامها ميدانيا كأيروسولات تؤثر على الجهاز التنفسى. بالإضافة لإنتاج ميكروبات مقاومة للأمصال واللقاحات المعروفة. ولكن تؤدى إلى أعراض فسيولوجية متشابهة مع أمراض أخرى لأرباك الإجراءات الصحية والوقائية للخصم، بجانب تطوير اللقاحات المضادة لتقليل إحتمالات العدوى فى العمليات البرية عند الاختلاط فى المناطق الملوثة بيولوجيا.

رابعاً : أسلحة التفجير الحجمى Volume Detonating Weapons-V.D.W (القنابل الارتجاجية)

تعرف أسلحة التفجير الحجمى بأسلحة (موجات الضغط) أو متفجرات الوقود الذى ينفجر بلامسته للهواء. وتعتمد فكرة هذا السلاح على إطلاق سحابة من ذرات الوقود بعد تحويله إلى غاز، أو تكوين سحابة من ذرات مواد معينة عالية الطاقة، وخلطها بالهواء الجوى. وعندما تصبح نسبة الوقود إلى الأكسجين ملائمة، يكفى توليد شرارة أو رفع درجة الحرارة بنسبة معينة، أو رفع الضغط بطريقة مفاجئة لاشتعال الخليط، وبما يؤدي إلى حدوث انفجار ينتشر من نقطة الاشتعال إلى أقصى أطراف السحابة فى فترة لا تزيد على بضعة أجزاء من مليون جزء من الثانية، ويتسبب فى إبادة البشر وتدمير المنشآت والأسلحة والمعدات أسفل موجة الانفجار المتولدة. خصوصاً مع قدرة السحابة على التسلل إلى الأماكن الغير محكمة الإغلاق مثل المنازل والملاجئ والتحصينات وأنابيب شفت الهواء فى المحركات، كما يتركز فى المناطق المنخفضة. وعند الاشتعال وإحداث الانفجار تتفجر كل هذه الأجزاء من السحابة محدثة قدراً كبيراً من الدمار. ومن أبرز إستخدامات هذا السلاح الاعتماد عليه فى تدمير حقول الألغام، وتجمعات الدبابات المعادية، والتحصينات الدفاعية، وإزالة العوائق التى تحول دون هبوط الطائرات الهليكوبتر، أو التى تمنع عمليات الإبرار الجوى والبحرى.

وقد استخدمت هذه الأسلحة فى الحرب الفيتنامية، وعلى نطاق ضيق فى كل من الحرب الأفغانية وحرب الخليج (فى فتح الثغرات قبل بدء العمليات البرية لقوات التحالف جنوب العراق فى ٢٤ فبراير ١٩٩١). حيث استخدمت غازات مثل أكسيد الإثيلين، وأكسيد البروبيلين، وكلاهما يحدث موجة ضغط واشتعال غازى بدرجة حرارة تصل إلى أكثر من ١٠٠٠ درجة مئوية. حيث تفوق القوة الانفجارية الناتجة عن حجم معين من هذه النوعيات من الغازات مثيلتها فى وزن مماثل من مادة (ت.ن.ت) بحوالى خمس مرات. ويعتبر زيادة الضغط إلى ٣,٢ كجم / سم ٢ كافية لتدمير حقول الألغام المضادة للدبابات، وللتأثير على أغلب حظائر الطائرات المحصنة.

وقد طورت الولايات المتحدة أثناء الحرب الفيتنامية أجيالاً متتالية من هذا السلاح، فانتجت فى عام ١٩٦٩ القنبلة CBU-55B، ثم فى عام ١٩٧١ القنبلة CBU-72 المعبأة بغاز أكسيد الإثيلين والمزودة بمظلة فرملية تسقط من الطائرات.

ثم فى عام ١٩٧٤ أنتجت القنبلة 3LU-95 التى زادت فيها كمية الوقود إلى ٣٠٠ رطل من أكسيد البروبيلين بنسبة ٦٠% من وزن القنبلة

(٥٠٠ رطل). ثم تم انتاج القنبلة 3LU-96 التي إرتفع وزن الوقود الغازى فيها إلى ٤٠٠ رطل من أكسيد البروبيلين بنسبة ٧٠% من إجمالى وزن القنبلة ٢٠٠٠ رطل. وقد أمكن فى هذه القنبلة تطوير وسائل توجيهها ذاتيا باستخدام الأشعة تحت الحمراء، ثم أشعة الليزر، ثم بوسائل توجيهه تلفزيونية. كذلك تم تزويد القنبلة بطابة إقترابية مما يسمح بانفجارها عند الارتفاع المطلوب من سطح الأرض، ثم سرعة إنتشار وتفجير السحابة. وقد أنتجت الولايات المتحدة قنبلة الوقود المتفجر جوا FAE-2 ومنها طرازان أحدهما زنته ٢٢٧ كجم وبها ١٣٦ كجم من أكسيد البروبيلين، والثانى زنة ٩٠ كجم وبها ٦٣,٤ كجم من نفس الغاز. وتصل قيمة الضغط المؤكد فى مركز انفجار القنبلة عند إستعمالها إلى ما يقارب تأثير موجة الضغط الناتجة عن انفجار نووى، وفى الثمانينيات نشطت الأبحاث فى انتاج قنابل إرتجائية يمكن إسقاطها بواسطة هيلوكبتر أو قاذفة قنابل ثقيلة (ب-٥٢). وتتراوح أعية هذه القنابل ما بين ٥٠٠ رطل، ٦,٨ طن. وروعى فيها زيادة القوة التدميرية بما يكفل فعاليتها فى العمليات الجوية المستقلة، أو أثناء التمهيد النيرانى قبل بدء العمليات البرية (مثلا حدث فى عملية عاصفة الصحراء فى الفترة ما بين ١٧ يناير إلى ٢٣ فبراير ١٩٩١. حيث إستخدمت قنابل زنتها ٦٨٠٠ كجم فى الأيام القليلة التى سبقت بدء الهجوم البرى الذى شنه الفيلق السابع الأمريكى بهدف تطهير المنطقة التى تواجهه من حقول الموانع وموانع القوات العراقية). وقد إستخدم فى هذه الحرب الجيل الثالث من القنابل الارتجائية ما يطلق عليه نظرية (مارشال)، حيث يتم انفجار السحابة على ارتفاع محدد من سطح الأرض، ثم يتبعها انفجار آخر يقابل موجة الضغط المرتدة من سطح الأرض، مما يضاعف من التدمير الذى تتعرض له المباني والمنشآت والتحصينات بسبب التضاضعات والتفريغات المتتالية. ويوجز الجدول التالى المقارنة بين نتائج الانفجار باستخدام قنابل الجيلين الثانى والثالث من حيث مساحة

م	وزن القنبلة (رطل)	قطر دائرة التدمير الكلى (بالمتر)		مساحة التدمير الجزئي (بالمتر)	
		الجيل الثاني	الجيل الثالث	الجيل الثاني	الجيل الثالث
١	٥٠٠	١٨-٧ لقنبلة LU-95	٣٥-٣٣	٢٥٠×٢٠٠	٤٥٠×٤٠٠
٢	١٠٠٠	٢١-١٩ لقنبلة LU-96	٤٢-٣٨	٤٠٠×٣٥٠	٦٠٠×٥٥٠

وقد واكبت إسرائيل عمليات التطوير التي جرت على هذه الأسلحة الارتجاجية في الولايات المتحدة عبر السنوات الماضية، ونجحت في الحصول على تكنولوجيا الجيل الثالث منها، واستخدمته في عملياتها في لبنان عام ١٩٨٢. وتركز إسرائيل على إنتاج القنابل التي تسقط من الطائرات بالتناقل الطبيعي، أو بمظلة فرملية، بدءا بعبارة ٥٠٠ رطل، ثم وصلت حاليا إلى قنابل زنة ٦ إلى ٨ طن، والتي يستخدم في تصنيعها ثنائي ميثيل الهيدرازين، والميثان، إلى جانب أكسيد البروبيلين. كما تحاول إنتاج رؤوس ارتجاجية لصواريخ (لانس) التكتيكية التي تملكها. بالإضافة لتزويد الرؤوس الحربية للصواريخ (أريحا)، وكذلك الصواريخ المضادة للصواريخ (حيثس) لتدمير الصواريخ المعادية في الجو قبل وصولها إلى أهدافها، خصوصا إذا ما أطلقها الخصم بكثافة، حيث تتسبب الموجه الانفجارية الناتجة عن تفجيرها في تدميرها جميعا في الجو قبل أن تصل إلى أهدافها. هذا إلى جانب استخدام هذه القنابل الارتجاجية ضد المدن ووسائل الدفاع الجوي المعادية.

وتسعى إسرائيل للحصول على ما ينتجه الجيش الأمريكي من الرؤوس الحربية من طراز (PIY) للصواريخ (زونى) التي تعمل بنفس النظرية، وتطلق من عربات مدرعة بواسطة قاذف متعدد المواسير لتدمير الأهداف المعادية في العمق التكتيكي في العمليات البرية ضد الأنساق الأولى المعادية، ومرابض المدفعية، ومواقع صواريخ الدفاع الجوي، ومراكز القيادة والسيطرة. إلى جانب فتح الثغرات في حقول الموانع. كما شاركت إسرائيل الولايات المتحدة في تجاربها العديدة لإنتاج دانات مدفعية ارتجاجية عيار ١٥٥ مم.

خامسا : وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل إلى أهدافها :

تملك إسرائيل تشكيله متنوعة من وسائل إيصال ما تملكه من أسلحة دمار شامل (نووية وكيميائية وبيولوجية وارتجاجية) إلى أهدافها، تشمل مقاتلات، وهليكوبترات هجومية، وصواريخ أرض / أرض تكتيكية ومتوسطة المدى وكروز، بالإضافة لراجمات الصواريخ ومواسير المدافع. وبشكل عام فإن جميع وسائل الإيصال السابقة صالحة لنقل أسلحة الحرب الكيميائية التي تملكها إسرائيل نحو أهدافها. أما فيما يتعلق بالأسلحة النووية، فقد جهزت إسرائيل مقاتلاتها الحديثة طرازات فانتوم - ٢٠٠٠، ف-١٥، ف-١٦، بأنظمة الإسقاط الحر للقنابل النووية والنيوترونية ذات الأعيرة المختلفة في كل دائرة المجال الحيوي الإسرائيلي الذي سبق تعريفها بأنها تمتد من باكستان شرقا إلى المحيط الأطلنطي غربا، ومن جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالا إلى جنوب أفريقيا جنوبا والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر، خصوصا مع توافر قدرات التزويد بالوقود في الجو.

كما تملك إسرائيل كذلك مجموعة من عائلة الصواريخ (أريحا ١، ٢، ٣) والتي وصل أقصى مدى لها ٢٧٠٠ كم، كذلك الصاروخ شافيت، بالإضافة للصاروخ الأمريكي التكتيكي (لانس - مدى ١٣٠ كم) وجميعها قادرة على حمل رؤوس غير تقليدية نووية وكيميائية وبيولوجية وارتجاجية. وتصل حجم الترسانة الصاروخية لإسرائيل إلى ١٠٩ منصات إطلاق أحادية للصاروخ لانس، ١٥٠ قاذف للصاروخ (أريحا-١) ١٥٠ قاذف للصاروخ (أريحا-٢)، ١٨ قاذف للصاروخ (أريحا-٣)، كما تمتلك ١٢٣٨ صاروخا من طرازات أريحا ١، ٢، ٣. وطبقا للتقديرات الغربية حتى عام ١٩٩٢ تملك إسرائيل ١٥٠-١٧٥ رأسا نووية وكيميائية للصواريخ لانس وأريحا. وقد تعاونت إسرائيل مع جنوب أفريقيا في إنتاج رؤوس نووية عيار ٣،٢ كيلو/طن، ورؤوس نيوترونية للصواريخ أريحا ذات قدرة واحد كيلو/طن.

ويعتبر الصاروخ (أريحا-٣) من النوع متوسط المدى الذي يستخدم نظام التوجيه الذاتي (Strap down interial guidance) وقد تم اختباره مرتين على الأقل، الأولى في مايو ١٩٨٧، والثانية في نوفمبر ١٩٨٨ وهو يتيح لإسرائيل تغطية معظم منطقة مجالها الحيوي حتى إيران شرقا. أما الصاروخ (شافيت)، فقد قامت معامل الأبحاث الإسرائيلية بالعمل لصالح وزارة الدفاع من أجل بحث إمكانية تحويل هذا الصاروخ الذي استخدمته إسرائيل في إطلاق أقمارها التجسسية (أوفيك-١) في سبتمبر ١٩٨٨، (أوفيك-٢) في ٢ أبريل ١٩٩٠، (أوفيك-٣) في ٥ أبريل ١٩٩٥ إلى صاروخ أرض/أرض وشافيت من إنتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية،

ويتكون من ثلاث مراحل، ويعمل بالوقود الجاف. ويعتبر شافيت صاروخ باليستي أرض/أرض عابر للقارات ذو مدى يصل إلى ٤٥٠٠ كم، ومدى آخر ٧٥٠٠ كم ليغطي أهدافا في باكستان والهند.

وقد أجرت إسرائيل تجارب مع كل من جنوب أفريقيا وتايوان لتطوير صاروخ (كروز) متوسط المدى، يمكنه حمل رأس نووية. وقد بدأت هذه التجارب في عام ١٩٨٠ (عندما كشفت عنها واشنطن بوست في ١٩٨٠/١٢/٨). ويتكون القاذف من مركبة مزودة بأنابيب إطلاق رباعية مداها ١٥٠٠ ميل. وقد أكدت نشرة التقرير الخارجي الصادرة عن الأيكونويست في فبراير ١٩٨١ هذه المعلومة وحددت المدى بـ ٣٠٠٠ كم، وأن الصاروخ مجهز بمحرك (هاربون توربو) حصلت عليه إسرائيل من الولايات المتحدة.

وفي مجال الاستخدام التكتيكي حرصت إسرائيل على تطوير ذخائر أسلحة دمار شامل نووية وكيميائية يمكن إطلاقها من مدافع تقليدية وراجمات صواريخ. فقد كشف كتاب (دقيقتين فوق بغداد) لمؤلفه (عاموس بيرلماتر) أن التجربتين النوويتين اللتين أجريتا في جنوب أفريقيا بالتعاون مع إسرائيل في عامي ١٩٧٩، ١٩٨٠ كانتا بمدافع عيار ١٥٥ ملم ذات مدى مطول حصلت إسرائيل على ذخيرته من شركة (أبحاث الفضاء الأمريكية). كما طورت إسرائيل ذخائر كيميائية يمكن إطلاقها من المدافع ١٥٥ ملم، ١٧٥ ملم، ٢٠٣ ملم. هذا مع تطوير رأس كيميائية تحمل قنبيلات كيميائية صغيرة العيار بدلا من تعبئة الرأس الحربية للصاروخ بالمادة الكيميائية مباشرة. وذلك لزيادة فاعلية التأثير القاتل في مساحة أوسع تنتشر عليها هذه القنبيلات، ومواجهة التطور الجارى في نظم الصواريخ الاعتراضية التي يمكن أن توجه إلى الرأس الحربية لتدميرها في الجو، والتأثيرات السلبية للأحوال الجوية على مسار الصاروخ.

ومع نجاح إسرائيل في تجاربها في تحميل الصواريخ أريحا بغازات الأعصاب المستمرة ٧ x، أدخلت الهجمات الكيميائية في نظام التحليل واختبار والسيطرة على الأهداف المعادية، وذلك بتحميلها في الذخائر الذكية التي تطورها (قنابل وصواريخ جو/أرض، ودانات مدفعية موجهة ذاتيا) - كما أجرت إسرائيل تجارب على استخدام الهليكوبتر المسلحة في تحميل مولدات الغازات الحربية، وإطلاق سحب الغازات الحربية في إطار قتال القوات المعادية في العمقين التكتيكي والتعبوي. كما قررت إتباع أسلوب المزج بين الذخائر الكيميائية والتقليدية ضمن الوحدات النارية للذخيرة التي تحملها كتائب المدفعية والصواريخ قصيرة المدى، وضمن خطوط إمدادها.

سادسا : النهج الإسرائيلي للوقاية من أسلحة الدمار الشامل المعادية .
تعى إسرائيل جيدا خطورة إمتلاك الجيوش العربية لتوعيات من أسلحة الدمار الشامل - أبرزها الكيميائية - فى محاولة للردع المضاد فى مواجهة الاحتكار النووى الإسرائيلى، كذلك إحتتمالات حصول بعض الدول العربية على سلاح نووى. خصوصا وأن معظم الدول العربية لديها وسائل إيصال هذه الأسلحة إلى قلب إسرائيل، سواء بواسطة المقاتلات القاذفة أو الصواريخ الباليستية المتواجد منها حوالى ٢٠٠٠ صاروخ فى جميع الدول العربية (طبقا للتقديرات الإسرائيلية). وتتوقع إسرائيل أن تلجأ الدول العربية لإستخدام هذه الأسلحة فى حالة الحرب إذا ما حققت القوات الإسرائيلية إختراقا عميقا فى الأراض العربية. لذلك إهتمت إسرائيل بإتخاذ تدابير محكمة فى جميع مجالات الوقاية من إستخدام أسلحة الدمار الشامل.

فقد زادت من حجم وحدات الوقاية الكيميائية من ثلاث كتائب تخدم المناطق العسكرية الثلاث إلى خمس كتائب، مع التوسع فى إنشاء نقاط المراقبة الكيميائية فى جميع منشأتها النووية والكيميائية والبيولوجية، كذلك المستعمرات الدفاعية الحصينة، خصوصا فى النقب والجليل الأعلى وحول الأهداف الحيوية المعرضة لهجمات صاروخية من قبل الدول العربية. كما قامت بإجراء تطوير جذرى فى معدات الاستطلاع الكيميائى بدءا بسرية إستطلاع كيميائى مسلحة بدبابات (فوكس) حصلت عليها من ألمانيا فى يناير ١٩٩١، كما تسعى للحصول على سريتين أخريتين من نفس الطراز. ومن نفس المصدر. كذلك وضعت خطة متكاملة لنظم الوقاية المباشرة كالملاجئ الجماعية وأجهزة الإنذار، والقيام بأعمال التوعية النفسية والإسعاف الطبى ضمن ما أطلقت عليه (برنامج الصلابة والبقاء)، والذى تهدف إسرائيل من خلاله إلى تحقيق الصمود أمام هجمات كيمياوية واسعة النطاق.

وفى إطار هذا البرنامج قامت إسرائيل بتجهيز أسلحة القتال الرئيسية بأنظمة الوقاية من أسلحة الدمار الشامل، مثل الدبابة ميركافا-٣، التى تم تزويدها بنظام الترشيح والتهوية والتبريد من الداخل، كما توسعت فى إجراءات إعداد الشعب لمواجهة الحرب الكيماوية، حيث قامت فى فبراير ١٩٩١ بإستكمال توزيع ٤,٥ مليون قناع واقى على مواطنيها - أى بنسبة ٧٢,٥% من إجمالى سكان إسرائيل البالغ عددهم ٥,٥ مليون نسمة. كذلك وزعت حقن (الأتروبين) وأمبولات مضادة لغازات الدم وتنشيط الجهاز التنفسى، بالإضافة لأنواع من وسائل التطهير الجزئى. وعلى المستوى الجماعى إستكملت إسرائيل تجهيز الملاجئ الجماعية فى المناطق كثيفة السكان والمستعمرات الحدودية، وهى ملاجئ حصينة مجهزة بمهمات تنقية

وترشيح الهواء، كذلك تم تزويد المستودعات الحصينة والمحكمة الاغلاق المخصصة لتخزين الأغذية والمياه والمواد الطبية بمرشحات تنقيه لحمايتها من التلوث الكيميائي. وقد زادت إسرائيل من إنتاجها المحلي من مهمات الوقاية الفردية والجماعية، ومعدات التطهير المتحركة اللازمة لتطهير الأفراد والأسلحة والمعدات والمباني والأرض في حالة تعرضها لهجمات كيميائية، كذلك إنتاج وسائل الاسعاف الأولى، والأمصال واللقاحات المضادة لغازات الحرب الكيميائية ومواد الحرب البيولوجية، وقد تعدى إنتاج إسرائيل في هذا المجال متطلبات الاكتفاء الذاتي إلى التصدير الخارجي.

وقد ركزت القيادات العسكرية في المشروعات والمناورات التدريبية على إبراز دروس الإستخدام الفعلي للأسلحة الكيميائية، شاملا إجراء طوابير سير طويلة للوحدات بإرتداء مهمات الوقاية، وتنفيذ المشروعات التدريبية وطوابير الرماية التكتيكية للأسلحة المختلفة بإرتداء هذه المهمات، وإفترض مواقف تكتيكية وتعبوية تتعرض فيها وحدات من مستوى كتيبة حتى فرقة لهجمات بأسلحة دمار شامل، وإختبار هذه الوحدات في كيفية التصرف حيال هذه المواقف. ويشمل هذا التدريب تشغيل القواعد والمطارات في ظروف الهجمات الكيميائية، واستدعاء وحدات الاحتياط، وإستخدام مخازن الطوارئ في ظل التهديد الكيميائي المعادي. وتقوم رئاسة الأركان العامة حاليا بدراسة جدوى لإنشاء سلاح للحرب الكيميائية بدلا من توزيع اختصاصات الحرب الكيميائية في الجيش الإسرائيلي حاليا بين سلاحى المهندسين والخدمات الطبية. ومن المتوقع أن تنشئ إسرائيل قيادة خاصة للمؤخرة لمواجهة احتمالات تعرضها لهجمات أسلحة دمار شامل معادية.

وفي مجال الإختبار العملى للأمصال والعقاقير المضادة لغازات الحرب الكيميائية والسموم والمواد البيولوجية، كشفت وسائل الاعلام الإسرائيلية أخيرا عن قيام قيادات الجيش الإسرائيلي بإرغام بعض الجنود على تناول عقاقير طبية على سبيل التجربة لمعرفة آثارها الجانبية لإختبار تأثير غاز الأعصاب، وكانت لها نتائج سلبية على الجنود. ومن هذه العقاقير (بير سجلوبين) الذى يعمل على تخفيف أعراض الإصابة بغاز الأعصاب. كما أجرى الجيش مناورات في صحراء النقب في أحوال مماثلة لإستخدام غازات سامة، وقد أصيب فى إحدى هذه المناورات أكثر من ٤٠ جنديا بالتسمم نتيجة تجربة إستخدام أنواع من الغازات المحرمة دوليا.

الأمن الإسرائيلي في حالة استمرار احتفاظها بالاحتكار النووي (رؤية إسرائيلية) :

يرى الاستراتيجيون الإسرائيليون أنه في وضع تتمتع فيه إسرائيل بالاحتكار النووي، سيكون من شأن التحول إلى استراتيجية الردع النووي العلني أن يردع العرب عن وضع تحديات استراتيجية تهدد وجود إسرائيل. وحتى مع افتراض أن العرب سيلجأون إلى الخيار النووي، فإنه في الفترة الزمنية الواقعة بين تبني إسرائيل استراتيجية ردع نووي علني، وتبني دول عربية لخيار نووي مضاد، فإن السلاح النووي الإسرائيلي سيمنح إسرائيل قدرة كبيرة على ردع العرب بما يوفره من ثلاثة ضمانات أمنية:

أ- يمنح السلاح النووي إسرائيل القدرة على التهديد بانتقام لا يمكن للعرب تحمله كرد على تهديداتهم للوجود الإسرائيلي:

وتتبع هذه القدرة من قوة التدمير النووي الضخمة التي تملكها إسرائيل، وضعف الموقف العسكري العربي في المقابل. خصوصاً مع تعرض الكثير من الأهداف العربية ذات القيمة الاستراتيجية الحيوية للضربات الإسرائيلية، والتي تتجمع في معظم الدول العربية في مناطق لا يزيد عددها عن ٣-٥ مناطق حيوية في كل دولة عربية. وبتدمير هذه الأهداف الحيوية ستكون معظم مقومات الحياة في الدول العربية قد قضى عليها، خصوصاً مع ارتباط آمال وأهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية بهذه الأهداف (مثل حقول النفط، وسدود المياه). هذا بالإضافة إلى أن تدمير من ٣-٤ أهداف حيوية في كل دولة عربية سيترتب عليه ضمناً القضاء على من ٢٠-٣٠% من سكانها. وقد حسبت إسرائيل إجمالي الأهداف الحيوية في الدول العربية فوجدتهم ٢٥-٣٠ هدف يتطلب تدميرهم ما بين ٣٠-٤٠ قنبلة نووية بقدرة ٢٠-٦٠ كيلو/طن لكل هدف. وما لدى إسرائيل حالياً من أسلحة نووية يعتبر كافياً وأكثر لتحقيق مثل هذا الهدف. وفي الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية أن أية دولة عربية لن تستطيع تجاهل احتمال حصولها على أكبر نسبة من العقاب النووي الإسرائيلي، خصوصاً الدول التي تبدأ بالحرب، أو التي تشكل أخطر تهديد على إسرائيل سواء بالنظر لقرب حدودها من إسرائيل مثل سوريا، أو بسبب ضخامة قوتها العسكرية مثل مصر، وهو ما يضاعف من قيمة الردع النفسى للسلاح النووي الإسرائيلي. وفي مواجهة المشاكل الممكن أن تواجهها المقاتلات الإسرائيلية في إيصال ما تحمله من قنابل نووية إلى أهدافها في الدول العربية بسبب تطور شبكات الدفاع الجوي

العربية المضادة، فمن المنتظر أن تتوع إسرائيل وسائل إيصال أسلحتها النووية لتشمل صواريخ أريحا وصواريخ أخرى (كروز) قادرة على تجنب وسائل الدفاع الجوي العربية، بالإضافة لإستخدام إسرائيل وسائل متنوعة لتدمير هذه الوسائل وإبطال فعاليتها.

ب- فرض قيود على القرارات السياسية والعسكرية العربية، بسبب إدراك العرب لمستوى العقاب النووي :

يعتقد الاستراتيجيون في إسرائيل أنه رغم إدراك معظم الزعماء العرب لحجم العقاب النووي الممكن أن تتعرض له بلدانهم من قبل إسرائيل في حالة تهديد أمنها، إلا أن بعض الزعماء العرب قد أظهروا عدم الإهتمام من منظور قدرة الدول العربية على إمتصاص العقاب، ومن ثم القدرة على توجيه الضربة الثانية الانتقامية ضد إسرائيل، وبالتالي فإن إدراك إسرائيل - في الرؤية العربية - لمخاطر التدمير المتبادل، وعدم قدرتها على تحمل ضربة واحدة شديدة بأسلحة دمار شامل في عمقها، من الممكن أن يمنع إسرائيل عن تهديد الدول العربية نووياً. إلا أن هؤلاء الاستراتيجيون الإسرائيليون يميلون للقول بأنه في حالة التحول إلى الردع النووي العلني، ستسود في دوائر صنع القرار في الدول العربية نظرية (الثنى الباهظ للعقاب النووي الإسرائيلي)، وبذلك يتحقق شرط الردع الذي يفرض قيوداً على القرارات السياسية والعسكرية العربية، وهو ما يفرض على إسرائيل أن تنمي الإحساس لدى الزعماء العرب بخطورة (العقاب النووي الإسرائيلي) الذي يمكن أن يؤدي إلى إبادة ربع سكان أي دولة عربية تتحدى إسرائيل، وتكبيدها خسائر مادية تعيدها عشرات السنين إلى الوراء. لذلك ينبغي في الرؤية الإسرائيلية أن تبلغ رسالة الردع النووي الإسرائيلي للدول العربية واضحة وكاملة ومستوفية شروط اللجوء للخيار النووي، حتى لا يكون هناك التباس في الإدراك العربي لهذا الأمر.

ج- توفير عنصر الاستقرار لقوة الردع النووي الإسرائيلية :

تقاس قدرة استقرار الردع النووي الإسرائيلي بمدى الحماية والحصانة المتوفرة للأسلحة النووية ضد احتمالات تلقي ضربة أولى معادية. وذلك بالاستعداد المستمر لإجهاض أية محاولة عربية لتبني خيار نووي. على أن يكون ذلك الاستعداد من قبل إسرائيل مبكراً قدر الإمكان، أو في المراحل الحرجة من المشروع النووي العربي وبما يمكن أن يحوله إلى كارثة بالنسبة للدولة العربية التي تتبناه. أما إذا قررت بعض الدول العربية أن توجه ضربة وقائية ضد المنشآت النووية الإسرائيلية سواء

بواسطة هجمات صاروخية وجوية، كيميائية أو تقليدية، أو حتى بواسطة إغارات لقوات كوماندوز... إلى غير ذلك من الأساليب، فإن الإجراءات المضادة للصواريخ والمقاتلات العربية ينبغي أن تكون مستعدة لاحتواء وتدمير مثل هذه الضربات في حالة شنها، بجانب الإجراءات المكثفة التي تتخذها إسرائيل لتأمين منشآتها النووية، وتحصين هذه المنشآت بالقدر الذي يوفر لها الحماية ضد أية ضربات، مع عدم تمكين الدول العربية من الحصول على معلومات دقيقة عن الأهداف النووية الإسرائيلية، وخذاعهم في ذلك، وحرمانهم من مفاجأة إسرائيل بأعمال قتالية غير متوقعة.

أصحاب (النهاية الصغرى) و(النهاية العظمى) في استخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية :

يوجد في إسرائيل مدرستين في مجال استخدام أسلحتها النووية، أشار لهما الجنرال (ياهو شفاط هاركابي) في كتابه _حرب نووية أم سلام_ وهما على النحو التالي :

أ- المدرسة الأولى (أصحاب النهاية الصغرى) : يرى أصحاب هذه المدرسة أنه لا داعي لاستخدام أعداد كثيرة من الأسلحة النووية لإحداث تدمير كامل أو شبه كامل للخصم، حيث يكفي لتحقيق مصداقية الردع وكسر إرادة الخصم وإجباره على التسليم بالمطالب الإسرائيلية أن توجه ضده ضربة واحدة أو ضربتان نوويتان بأسلحة تكتيكية صغيرة العيار (١-٥ كيلو/طن) لكي تحدث الأثر النفسى المطلوب في قيادات الخصم. ومن ميزات هذا الاستخدام في رؤية أصحاب هذه المدرسة أنه يفتح الباب أمام الخصم لبدء الحوار، وحتى يكون رد فعله الناتج عن حالة اليأس التي قد تصيبه عنيفاً ومدمراً في حالة توجيه ضربات نووية كثيفة تحدث تدميراً شاملاً في مدنه وأهدافه الحيوية.

ب- المدرسة الثانية (أصحاب النهاية العظمى) : يرى أصحاب هذه المدرسة ضرورة عدم تجاهل افتراض فشل الردع إذا ما استخدمت الأسلحة النووية في أضيق نطاق، خصوصاً مع إستعداد الخصم - وهو حال الدول العربية - لتقبل حجم من الخسائر ذو مغزى، وهو ما قد يدفعه إلى الاستمرار في الحرب رغم خسائره، وقيامه برد فعل عنيف بكل ما يتبقى لديه من أسلحة دمار شامل ضد إسرائيل، والتي من المؤكد أنها ستتكد في هذه الحالة خسائر بشرية ومادية جسيمة. لذلك يفضل أصحاب هذه

المدرسة أن يكون استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية في الضربة الأولى بكل ما لديها من قدرات، بحيث تحدث تدميراً شاملاً في جميع مقومات القوة العسكرية للخصم، حتى تعجزه تماماً عن القيام بأي رد فعل ضد إسرائيل. ويستند أصحاب هذه المدرسة إلى ما جاء في كتاب (الحرب النووية الحرارية) الذي وضعه (كاهان)، وجدد فيه وجهة نظره فيما أطلق عليه (الابتزاز النووي). والذي يبدأ بتوجيه الضربة الأولى، ثم توجيه إنذار للطرف الآخر بأنه إذا قام برد فعل بما تبقى لديه من قوات، فإنه سوف يتعرض لضربة أخرى ضد مدنه وأهدافه الاقتصادية والاستراتيجية الحيوية في نفس الوقت، وأن الرد الذي سيقوم به هذا الطرف الآخر لن يحقق له ما يستهدفه من نتائج بسبب إتخاذ إسرائيل لكافة إجراءات الوقاية والتحصين المناسبة لمدنها وقواتها ومنشأتها النووية.

ومحصلة هاتين المدرستين في إسرائيل، أن برز اتجاه استراتيجي ثالث تبني فكرة تجنب قصف المدن العربية نووياً، بمعنى أن توجه إسرائيل الضربة النووية الأولى ضد الأهداف العسكرية العربية، وليس ضد الأهداف المدنية، وذلك إذا ما تهدد أمن إسرائيل وليس كيانها (والفارق بين الاثنين أن تهديد الأمن الإسرائيلي يتعلق بأوضاعها في المناطق المحتلة، وأي خرق للاتفاقيات الأمنية القائمة مع الدول العربية، أما تهديد كيان إسرائيل فيتمثل في أي تهديد يقع داخل أرض إسرائيل). لذلك فإن تعرض مدن إسرائيل وأهدافها الحيوية لأي تهديد من قبل الدول العربية سواء بأسلحة تقليدية أو فوق تقليدية (كيميائية أو بيولوجية) سيقابل من جانب إسرائيل بقصف نووي ضد أهداف عربية مماثلة.

من هنا يتضح لنا أن إسرائيل لن تكون مضطرة لاستخدام أسلحتها النووية، إلا إذا أدركت أن قواتها التقليدية على وشك هزيمة محققة. وسيكون هذا الاستخدام على مرحلتين :

أ- المرحلة الأولى : عندما يتهدد أمنها، وفي هذه الحالة ستلجأ إسرائيل إلى استخدام أسلحة نووية تكتيكية ضد القوات العربية الناجحة، والتي تهدد بالاقتراب من حدود إسرائيل، وسيكون ذلك في حد ذاته بمثابة إنذار بالتصعيد.

ب- المرحلة الثانية : وتقع عندما يتهدد كيان إسرائيل ذاته، أو تتعرض أهدافها في العمق لضربات مؤثرة من جانب المقاتلات والصواريخ

العربية، ففي هذه الحالة قد تلجأ إسرائيل لإستخدام أسلحتها النووية ضد المدن والأهداف الحيوية العربية.

ومن الملاحظ أنه كلما تطورت الاستخدامات الرئيسية للأسلحة النووية التكتيكية في حلف الناتو، فإنها تكون قابلة للتطبيق في الاستراتيجية الإسرائيلية النووية، ويرجع ذلك إلى قصر المسافات بين عواصم بلدان دول الشرق الأوسط، كما هو الحال بين البلدان الأوروبية ومدنها الهامة. ومن ثم يمكن بسهولة تحويل الإستخدام التكتيكي للأسلحة النووية في ميدان المعركة إلى إستخدام إستراتيجي ضد مدن الخصم. ومن هنا تبرز أهمية تطبيق إسرائيل لنظرية الاستخدام الثنائي لأنظمة التسليح التي تمارس في جيوش دول الناتو، بحيث يمكنها إستخدام ذخائر تقليديه وفوق تقليديه بما فيها النووية، وتكون ذات أبعاد تكتيكية وتعبوية واستراتيجية في آن واحد. لذلك فإن الأسلحة النووية إذا ما إستخدمت في منطقة الشرق الأوسط فستكون أولا ضد أهداف (القوة المضادة) ونعنى بها الأهداف العسكرية لايقاف تقدمها وشل فعاليتها، وهو نفس الاحتمال في حالة إستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. ثم مع تصاعد أعمال القتال سيكون إستخدامها ضد أهداف (القيمة المضادة) ونعنى بها الأهداف المدنية والاقتصادية ذات القيمة الاستراتيجية.

ولم تقم هذه الافتراضات على أساس أى خداع حول السلوك المنطقي للقوات المسلحة لدول المنطقة، حيث يصبح الأمر مسألة حياة أو موت بالنسبة لكلا الطرفين الإسرائيلى والعربى، ولكن فرضت أيضا من التوقعات حول الدور الذى يحتتمل أن تلعبه الدول الكبرى للحد من تصاعد العمليات الحربية في المنطقة حرصا على مصالحها الهامة التى بالقطع ستتهدد بفعل الحرب، خصوصا إذا ما تحولت إلى حرب نووية. ومن هنا يتركز اهتمام إسرائيل على بحث إستخدام الأسلحة النووية التكتيكية والنيوترونية، والدور الذى يمكن أن تلعبه فى أية حرب قادمة، وفى إطار محلى ضيق، وكتحذير يتسم بالإعتدال إلى حد ما من وجهة نظرها. وحيث أنه ليس من المحتمل أن يبرز أى تهديد نووى من قبل الدول العربية حتى عام ٢٠١٠، فلن تكون إسرائيل فى حاجة لإستخدام أسلحتها النووية إلا فى الحالات وبالأسلوب الذى سبق إيضاحه عندما يتهدد كيائها، كما ينتظر أن يكون هذا الاستخدام محدودا فى نطاق أهداف القوة المضادة (العسكرية). وحتى فى حالة وقوع هجوم ضدها من قبل أكثر من دولة عربية فليس من المتوقع أن تستخدم إسرائيل

أسلحتها النووية ضد أكثر من دولة عربية، بل ستركز إستخدامها ضد الدول الأكثر تهديدا لها، وسيكون ذلك بمثابة ردع لباقي الدول العربية. ولقد أثبتت الدراسات الإسرائيلية التي نشرت في هذا الصدد أن إخراج أية دولة عربية من الحرب بإستخدام الأسلحة النووية لن يحتاج لأكثر من ١٢-١٥ سلاح نووي تكتيكي بأعيرة مختلفة تتراوح ما بين نصف إلى ١٠ كيلو/طن. وبالتالي فإنه مهما بلغ حجم الترسانة النووية الإسرائيلية، والتي تصل في أقصى تقديراتها إلى ٣٠٠ سلاح نووي، فإن معظمها يعتبر من النوع التكتيكي من أجل إستخدامها ضد أهداف القوة المضادة (العسكرية). وستلجأ إسرائيل في إستخدامها للسلاح النووي إلى ما يعرف باستراتيجية (الرد المرن والمتدرج) والذي يبدأ بالأهداف العسكرية المعادية، وينتهي بالأهداف المدنية الاقتصادية. وهو إختيار منطقي من وجهة النظر الإسرائيلية، يتطلب الوصول بترسانتها النووية إلى مستوى يمكنها من إستخدام تشكيله متنوعة ومتكاملة من الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها المناسبة، وبحيث تكون قادرة على توجيه ضربات نووية تكتيكية ضد أهداف عسكرية ميدانية (مطارات، ومواقع صواريخ، ومراكز قيادة وسيطرة... الخ)، وأهداف أخرى عسكرية في العمق التعبوي للخصم يتطلب الأمر تدميرها أو عزلها ومنعها من الدخول في المعركة أو التأثير فيها (مثل الفرق المدرعة والميكانيكية التي تشكل الاحتياطيات التعبوية للفيالق والجيش الميدانية العربية، كذلك الاحتياطيات الاستراتيجية)، ثم التدرج بعد ذلك - طبقا لتطور العمليات الحربية - في إستخدام أعيرة نووية أكبر ضد أهداف استراتيجية ذات قيمة حيوية لدولة الخصم.

أسوأ سيناريو تتحسب له إسرائيل :

يتمثل أسوأ سيناريو بالنسبة لإسرائيل يمكن أن تواجهه في قيام دولة أو (دول) عربية بإتباع ما يطلق عليه استراتيجية (الإغراق الصاروخي) لإغراق الجبهات الأمامية والجبهة الخلفية في إسرائيل بتفجيرات أسلحة دمار شامل كيميائية وبيولوجية (وقد تكون نووية) بواسطة هجوم صاروخي وجوى عربى مكثف ضد أهداف عسكرية ومدنية داخل العمق الإسرائيلى. ويفترض هذا السيناريو أن ينجح العرب في تحقيق المفاجأة، وأن يوجه الهجوم ضد إسرائيل من أكثر من إتجاه دولة عربية (مصر وسوريا والاردن) ومن عدة إتجاهات تعبوية فى وقت واحد، وبحيث تتعرض قوات الضربة النووية الإسرائيلية الأولى لخسائر جسيمة تمنعها من توجيه الضربة النووية الأولى المخططة، وبما يحدث شلل شبه كلى فى إسرائيل نتيجة ما سيصيب أهدافها المدنية والعسكرية من تلوث ودمار، خصوصا وأن معظم

الأهداف الإسرائيلية ذات القيمة الاستراتيجية تتحصر في الشريط الساحلي الذي لا يزيد عرضه عن ١٥ كم. فلو أمكن - على سبيل المثال - للدول العربية أن تطلق ١٠٠٠ صاروخ سكود، لكل القدرة على تلويت مساحة ٥٠ هكتار في المتوسط، فإنه سيكون في إمكان هذه الصواريخ أن تلوث مساحة من أرض إسرائيل قدرها ٥٠,٠٠٠ هكتار، وهو ما لا تستطيع إسرائيل تحمله وتسعى في المقابل لتجنبه.

لذلك تحدد إسرائيل سبعة أخطار قد تتجم عن استخدام أسلحة الدمار الشامل بواسطة الدول العربية، خصوصا إذا ما نجحت دولة أو عدة دول عربية في امتلاك سلاح نووي. وتتمثل هذه الأخطار في الآتي:

أ- المشاكل النابعة عن مستوى الواقعية التي يتميز بها بعض الزعماء العرب، ومستوى تفكيرهم فيما يتعلق باستخدام ما يمتلكونه من أسلحة دمار شامل، من حيث سرعة لجوءهم إليها عند وقوع الأزمات، وخطر دمج هذه الأسلحة في استراتيجيات القتال الموجودة حاليا.

ب- احتمال فشل إسرائيل في استمرار الاحتفاظ بتفوقها في الأسلحة التقليدية، وفي المقابل نجاح الدول العربية في تحقيق التوازن الإستراتيجي الذي يستهدفونه في مواجهتها، خصوصا في حالة تمكن الدول العربية من تحقيق قدر من التعاون والتنسيق فيما بين دول المواجهة ودول العمق العربي في إطار تحالف استراتيجي يضمهم جميعا أو بعضا منهم.

ج- صعوبة السيطرة على عملية التصعيد في حرب إقليمية قد تشترك فيها بجانب الدول العربية دول إسلامية في دائرة الجوار الجغرافي مثل تركيا وإيران، خصوصا في ضوء التعاون الإستراتيجي القائم بين دمشق وطهران. وتستخدم في هذه الحرب أسلحة الدمار الشامل، ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تمنعها أو تحد من تصاعدها.

د- صعوبة إجراء حسابات سياسية وعسكرية منطقية وسليمة في منطقة الشرق الأوسط، إذا ما سيطرت على أجوائه استخدامات أسلحة الدمار الشامل بما فيها النووية. خصوصا مع الغموض الذي يمكن أن يكتنف مصدر الهجوم المحتمل من الجانب العربي. ففي مثل هذه الأجواء فإن احتمالات نشوب حرب محدودة قد تتطور بسرعة لتصبح شاملة، تعتبر من الأمور الواردة وغير المستبعدة.

هـ- صعوبة إجراء إشراف إقليمي أو دولي فعال على أسلحة الدمار الشامل التي تملكها دول المنطقة.

و- سهولة إسكات وتدمير مراكز القيادة والسيطرة السياسية والاستراتيجية للدول المشتبكة في الحرب، وبالتالي إصابة عملية صنع وإتخاذ القرارات

السياسية والعسكرية المطلوب إتخاذها أثناء إدارة الحرب بالشلل، وهو ما يصعب عملية إدارة الحرب والسيطرة عليها، أو الأزمة الناشبة والسيطرة عليها، ويجعلها عرضة لانحرافات حادة وتصعيد لا يمكن تجنبه.

ز- الاحتمالات العالية لحصول منظمات إرهابية على أسلحة دمار شامل، وما قد يترتب على ذلك من إخضاع دول المنطقة لعملية إبتزاز نووى / كيميائى / بيولوجى من قبل هذه المنظمات.

وفى مواجهة هذه المخاطر تسعى إسرائيل إلى ضمان إمتلاكها القدرة على توجيه الضربة الثانية، إذا فقدت القدرة على توجيه الضربة الأولى، وذلك من خلال إجراءات تؤمن قدرة عالية على بقاء صمود قواتها النووية، تتمثل فى الآتى :

أ- تنويع وتوزيع وإنتشار أسلحتها النووية ووسائل إيصالها، مع تغيير محلاتها بإستمرار، حتى تحرم الدول العربية من توجيه ضربات ساحقة لها، بالإضافة إلى زيادة خفة حركتها لتصعب إصابتها.

ب- تحصين وزيادة صلابة الوسائل النووية الإسرائيلية فى مخازن محصنة تحت الأرض، وعلى أعماق بعيدة يصعب تدميرها حتى بانفجارات نووية، مع إتخاذ إجراءات التمويه والسرية لإخفاء أماكنها وتأمينها.

ج- تدعيم وسائل وطرق الإنذار المبكر، مع توفير درجة إستعداد قتالى عالية لقواتها، كذلك سبل الدفاع الإيجابى ضد الضربة الأولى المعادية، بحيث يمكن أن تتطلق الأسلحة النووية الإسرائيلية فى نفس اللحظة التى يتم فيها الإنذار بالهجوم. بمعنى توجيه الضربة الثانية فى نفس توقيت الضربة الأولى المعادية، وهو ما يتطلب عدم إضاعة أدنى وقت فى إتخاذ القرار، حيث يتعين أن يكون القرار فورى، ومرتبط بسيناريوهات معدة من قبل، وهو ما يعرف بأسلوب (الاطلاق عند الإنذار).

رسالة إسرائيل الردعية للعرب :

وفى مواجهة احتمالات لجوء الدول العربية إلى استراتيجيات (الحرب المحدودة) لحرمان إسرائيل من مبرر إستخدامها للأسلحة النووية، وهو ما يهدد أمن إسرائيل وإن كان لا يهدد كيانها، كما يمكن للحرب المحدودة أن تكبد إسرائيل خسائر مادية وبشرية جسيمة كما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، خصوصا إذا تحولت الحرب المحدودة إلى حرب إستنزاف، فإن (الرسالة الردعية) الإسرائيلية التى ستحرص على تبليغها للدول العربية تتمثل فى أنها ستطلق أسلحتها النووية عند تلقى أول إنذار بتهديد من قبل

أعداتها، سواء إستخدموا فى ذلك أسلحة تقليدية أو فوق تقليدية. وذلك بدعوى أن إسرائيل لن يكون بإستطاعتها التمييز بين مقاتلات وقاذفات وصواريخ معادية متجهة نحو أراضيها تحمل ذخائر تقليدية، وبين وسائل إيصال أخرى تحمل ذخائر فوق تقليدية ذات دمار شامل. كما لن يكون بإستطاعة إسرائيل التكهن بنوعية الأهداف التى تستهدف هذه الوسائل الوصول إليها، هل هى أهداف عسكرية إسرائيلية أم أهداف مدنية وذات قيمة إستراتيجية فى العمق الإسرائيلى ؟ ومن ثم فلن يكون بمقدور إسرائيل الانتظار حتى تتبين حقيقة أهداف الخصم. لذلك فإن الرد فى جميع الحالات من جانب إسرائيل سيكون نوويا وطبقا لقاعدة (الاطلاق عند الإنذار).

كذلك ستوضح إسرائيل فى (رسالتها الردعية) أن القوة النووية الإسرائيلىة ترتبط بوسائل إطلاق تقليدية ثنائية الاستخدام - حيث تستخدم نفس المقاتلات والقاذفات والصواريخ التى تطلق ذخائر تقليدية فى إطلاق ذخائر نووية - وبالتالي فإن تعرض هذه الوسائل - ذات القدرة الثنائية للإصابة والتدمير فى عمليات حربية، إنما يعد إستنزافا ليس فقط لأسلحة إسرائيل التقليدية، ولكن أيضا لوسائل قوتها النووية، وهو ما لا يمكن أن تسمح إسرائيل به. لذلك فإن ردها فى حالة الحرب المحدودة سيكون أيضا نوويا حفاظا على بقاء وتماسك قوتها النووية بقسميها : الذخائر النووية، ووسائل إيصالها، وحتى لا تتآكل هذه الوسائل فى حرب تقليدية من جانب خصوم إسرائيل فى حرب حتى وإن كانت محدودة الأهداف والأبعاد.

سيناريوهات إدارة الصراع المسلح فى إطار نووى :

أوضح الباحث الإسرائيلى (هاركابى) عددا من السيناريوهات التى يمكن أن تلجأ فيها إسرائيل لإستخدام أسلحتها النووية، حتى يمكن لها أن تحافظ على أمنها وكيانها، وذلك فى ظل عدم قدرة إسرائيل على مواصلة سباق التسلح التقليدى إلى ما لا نهاية.

وقد أوجز (هاركابى) هذه السيناريوهات فى أربعة على النحو التالى :

أ- سيناريو الردع العلنى :

(١) الفرضية التى يركز عليها السيناريو : إدراك إسرائيل للمخاطر المترتبة على تعاظم القوة العربية فى إطارها الشامل (السياسى والاقتصادى والعسكرى)، مع حدوث قدر من التعاون والتسيق الإستراتيجى بين الدول العربية، وتجاوزهم للخلافات الناشبة بينهم، كذلك رفضهم لشروط إسرائيل فى عملية السلام وبما يؤدى إلى

تجميدها أو تراجعها خصوصا على صعيد تطبيع العلاقات. وهو الوضع الذى يدفع إسرائيل إلى تجنب مواجهة عسكرية مع أى من الدول العربية، لأن نتائجها المتوقعة لن تكون فى صالح إسرائيل.

(٢) الإجراء الإسرائيلي وهدفه: إجراء تجربة نووية بتفجير سلاح نووى صغير الحجم تحت الأرض فى صحراء النقب، بحيث يمكن تسجيله بواسطة أجهزة قياس الهزات الأرضية (سيزموجراف)، وتعلن إسرائيل عن تجربتها. ويكون هدفها من هذه التجربة تدعيم إستراتيجيتها للردع، وإقناع العرب بالقبول بشروط إسرائيل ومطالبها فى عملية السلام. ومع الاعلان عن نجاح التجربة النووية، تعلن إسرائيل فى ذات الوقت شروط وحالات لجونها إلى استخدام السلاح النووى، وذلك فى رسالة واضحة للدول العربية حتى لا يكون هناك لبس فى مدركاتهم حول نوايا إسرائيل المستقبلية.

(٣) مزايا وعيوب هذا السيناريو : مما لا شك فيه أن هذا السيناريو يعزز من مصداقية إستراتيجية الردع النووى الإسرائيلى، ولكنه فى المقابل سيعطى الدول العربية المبرر والمشروعية من أجل السعى لإملاك سلاح نووى لتستعيد بواسطته التوازن الإستراتيجى الذى هو حق مشروع لها. ومن المرجح أن ترفض الدول العربية سياسة الابتزاز النووى الإسرائيلى، وتصر على التمسك بمبدأ (الأرض مقابل السلام) وتنفيذه كأساس للتسوية السلمية. كذلك من المرجح أن يلقى الموقف الإسرائيلى رفضا دوليا وإقليميا، وتحفظا من جانب الولايات المتحدة، خصوصا مع إنهيار سياستها التى تستهدف الحد من الانتشار النووى فى العالم. حيث ينقل هذا السيناريو منطقة الشرق الأوسط إلى حالة (شرق أوسط نووى) بعد كسر الاحتكار النووى الإسرائيلى.

ب- سيناريو الضربة المسبقة :

(١) الفرضية التى يركز عليها السيناريو : ينهض هذا السيناريو على افتراض توقف عملية السلام نهائيا وتكون على وشك الانهيار. كذلك بروز تحالف إستراتيجى عربى يضم دول المواجهة العربية والعمق، وتكون هذه الدول قد حققت قدرا كبيرا من التفوق فى القوة العسكرية التقليدية وفوق التقليدية بشقيها الكيميائى والبيولوجى، وتكون دولة عربية أو أكثر قد إمتلك - أو على وشك إمتلك - سلاح نووى. وقد تقوم إحدى دول المواجهة العربية بخرق إتفاقية وقف إطلاق النار،

وكسر الترتيبات الأمنية المتفق عليها، خصوصا فيما يتعلق بالخطوط التي تقف عندها القوات العربية، وبأحجام ونوعيات مختلفة.

(٢) الإجراء الإسرائيلي وهدفه : توجيه ضربة مسبقة / وقائية بقوات تقليدية مدعومة بقصفة نووية بسلاح نووي تكتيكي ذو عيار صغير (نصف - ٥ كيلو طن) في أخطر الاتجاهات الاستراتيجية التي تريد إسرائيل أن تغلقها لتتفرغ بقواتها التقليدية للقتال في اتجاهات أخرى. كما قد توجه الضربة النووية ضد المشروع النووي العربي بهدف إحباطه أو تدميره، كذلك تدمير التجميعات الرئيسية للقوات العربية التي خرقت الترتيبات الأمنية أو على وشك أن تخرقها، وقبل أن تتمكن من شن عمليات هجومية منسقة ضد إسرائيل. وستكون مواقع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها من مقاتلات وصواريخ أرض/أرض، وكذلك وسائل الدفاع الجوي العربية ومراكز القيادة والسيطرة الاستراتيجية من أبرز أهداف الضربة النووية الإسرائيلية التي من المتوقع أن تنفذ بأسلحة نووية تكتيكية لحرمان الدول العربية من استخدام ما لديها من أسلحة دمار شامل ضد إسرائيل. وستمزج الضربات النووية بالضربات التقليدية في كل الأعماق العربية باستخدام المقاتلات والصواريخ أريحا والمدفعية بعيدة المدى، ولكن في هذا السيناريو من المتوقع أن تتجنب إسرائيل قصف أهداف القيمة المضادة العربية، والمتمثلة في المدن والأهداف الاقتصادية ذات القيمة الحيوية الاستراتيجية، حتى تتجنب رد فعل عنيف من جانب الدول العربية ضد أهداف إسرائيل المدنية في العمق.

(٣) مزايا وعيوب هذا السيناريو : تعتبر فكرة توجيه ضربة مسبقة / وقائية أحد ركائز الاستخدام الإستراتيجي للقوات المسلحة الإسرائيلية، والتي تستهدف إجهاض مخططات الخصم وسبقه بتدمير قواته وإحداث أكبر قدر من الخسائر فيها وبما يعجزه عن الاستمرار في تنفيذ مخططه للهجوم على إسرائيل. إلا أن تحسب الدول العربية لمثل هذا الإجراء من قبل إسرائيل سيجعل الجيوش العربية على استعداد دائم لمواجهة بالإجراءات المضادة، بما في ذلك احتمال استخدام إسرائيل لأسلحة نووية في إطار الضربة المسبقة، وبما يقلل تأثيراتها الضارة إلى أدنى حد، وتمكن في ذات الوقت الجيوش العربية من توجيه الضربة الثانية وشن عمليات هجومية ضد الكيان

الإسرائيلي. كما يعطى هذا السيناريو المبرر والحق للدول العربية فى استخدام ما لديها من أسلحة كيميائية وبيولوجية فى شن ضربات ذات دمار شامل ضد أهداف القيمة المضادة فى العمق الإسرائيلى وذلك بكل ما تبقى لدى الدول العربية من وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل بعد الضربة الأولى الإسرائيلية، حيث ستتلاشى فى هذا السيناريو كل الخطوط الحمراء التى كانت قائمة من قبل، سواء فيما يتعلق بعدم قصف الأهداف المدنية، أو إختراق القوات لمناطق تدخل فى إطار الترتيبات الأمنية المتفق عليها.

جـ سيناريو الضربة المضادة :

(١) الفرضية التى يركز عليها السيناريو : يفترض هذا السيناريو نشوب صراع مسلح بين إسرائيل ودولة عربية أو أكثر باستخدام أسلحة تقليدية فقط، تتكبد فيه إسرائيل خسائر جسيمة، وتتجح القوات العربية فى المقابل فى إحراز إنتصارات من الممكن أن تستغلها فى تطوير هجومها داخل أرض إسرائيل، بدفع مزيد من الاحتياطات الاستراتيجية العربية فى المعركة. وتقرر القيادة الإسرائيلية مواجهة هذا الموقف الصعب بتوجيه ضربات نووية تكتيكية ضد الاحتياطات الاستراتيجية العربية لمنعها من إستغلال النجاح الذى حققته الجيوش العربية فى الجبهة الأمامية. ولتهى إسرائيل - فى ذات الوقت - الموقف للاحتياطات الاستراتيجية الإسرائيلية لشن هجوم مضاد توقف به هجوم القوات العربية، وتدفعها بعيدا عن حدود إسرائيل، وتستعيد ما فقدته من أرض، بل وتطور أيضا هجوما إسرائيليا داخل الأراضى العربية.

(٢) الإجراء الإسرائيلى وهدفه : توجيه عدة ضربات نووية تكتيكية (١-٥ كيلو/طن) ضد الفرق المدرعة والميكانيكية العربية التى تشكل الاحتياطات الاستراتيجية، وذلك فى مناطق تركزها فى الخلف وقبل أن تدفع لتطوير الهجوم العربى داخل إسرائيل. هذا بالإضافة لعدة ضربات نووية تكتيكية ضد فرق الانساق الأولى المهاجمة لإيقاف هجومها، وبما يهى الفرصة لشن هجمات مضادة إسرائيلية ناجحة فى أكثر الإتجاهات خطورة بالنسبة لإسرائيل.

(٣) مزايا وعيوب هذا السيناريو : يعتبر هذا السيناريو الدرجة الثانية فى التصعيد باستخدام أسلحة نووية إسرائيلية ضد القوات العربية التقليدية، وستلجأ له إسرائيل عندما تشعر فعلا أن أرضها مهددة.

نتيجة هجوم عربى شامل ضدها. وسيتم اللجوء إلى هذا الإجراء قبل الوصول إلى حالة الاتيهاار المعنوى الكامل للشعب والجيش الإسرائيلىين، وتدرى القيادة الإسرائيلىة أنه لابد من إتخاذ إجراء عسكرى قوى يشعر شعبها بأن إسرائيل لازالت حية وقوية وقادرة على المبادرة بالفعل. ولكن من عيوب هذا السيناريو أن القوات العربية والإسرائيلىة على السواء ستكون قريبة جدا من الأرض الإسرائيلىة، وأى إستخدام للأسلحة النووية فى مثل هذا الموقف سيكون له تأثير سلبى على الأراضى والأهداف الإسرائيلىة ذاتها. كما سيعطى المبرر والمشروعية للدول العربية لضرب أهداف فى العمق الإسرائيلى بأسلحة دمار شامل كيميائية وبيولوجية.

د- سيناريو (الملاذ الأخير) :

(١) الفرضية التى يرتكز عليها هذا السيناريو : ينهض هذا السيناريو على إفتراض حدوث تهديد حقيقى لكيان إسرائيل بما يعنى نجاح القوات العربية فى إختراق حدود إسرائيل ما قبل ١٩٦٧، أو قيام إحدى الدول العربية بقصف المدن الرئيسية الإسرائيلىة بأسلحة دمار شامل قصفا مركزا، مما يترتب عليه تكبدها خسائر بشرية ومادية جسيمة. وقد يترتب على ذلك حدوث إنهيار مادى ومعنوى شديد فى الجيش والشعب الإسرائيلىين، وإرباك فى القيادة الإسرائيلىة لا يسمح لها بإستخدام أسلحة نووية تكتيكية ضد القوات العربية التى نجحت فى إختراق حدود إسرائيل، بحيث تداخلت القوات العربية مع القوات الإسرائيلىة وفى المناطق السكانية الإسرائيلىة، وبما يصعب إستخدام أى أسلحة نووية ضد القوات العربية المهاجمة، حيث ستتأثر فى ذات الوقت المناطق الإسرائيلىة.

(٢) الإجراء الإسرائيلى وهدفه : تقرر القيادة الإسرائيلىة توجيه ضربات نووية بقتابل وصواريخ أرض/أرض ذات أعيرة كبيرة (١٠، ١٥، ٢٠، ٣٠ كيلو/طن)، وذلك ضد عدة مدن عربية، وأهداف حيوية أخرى فى الأعماق العربية مثل السدود وحقول النفط ومحطات القوى... الخ، وذلك بهدف إجبار الدول العربية على إيقاف هجومها وسحب قواتها إلى ما وراء الحدود. وقد يتم فى هذا السيناريو توجيه ضربات نووية ضد القوات العربية المتوغلة فى الأراضى الإسرائيلىة، وذلك من منطلق (عقدة الماسادا) التى تعكس فكرة (على وعلى أعدائى). ولن تلجأ إسرائيل إلى مثل هذا

السيناريو إلا في حالة اليأس الكامل، وحدث إنهيار تام في قواتها المسلحة. وقد يأتي هذا السيناريو بعد تنفيذ السيناريوهات السابقة، بمعنى أن ضربات نووية تكتيكية وجهتها إسرائيل ضد القوات العربية لم تفلح في إيقاف هجومها.

(٣) مزايا وعيوب هذا السيناريو : يعتبر هذا السيناريو أصعب وآخر الخلول التي يمكن أن تلجأ إليها إسرائيل دفاعاً عن كيانها. وترجع صعوبة هذا السيناريو لكونه غير مقبول من باقى دول العالم، كما يعنى إطلاق عملية التصعيد في الحرب بلا حدود لتشمل كل الأهداف المدنية والمناطق السكانية عند الأطراف المتحاربة، وبما يترتب عليه حدوث عمليات دمار شامل في دول المنطقة ترجعها إلى الوراثة عشرات السنين. ولن تستفيد أى من إسرائيل أو الدول العربية أو الدول الكبرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، من هذا التصعيد، خصوصاً إسرائيل التي لن تستطيع تحمل ردود فعل الدول العربية التي سيكون لديها المبرر والمشروعية لضرب كل ما يوجع إسرائيل من أهداف مدنية وعسكرية بكل ما في أيدي العرب من أسلحة دمار شامل رداً على ضرب إسرائيل للمدن العربية نووياً. وإذا كانت الدولة العربية في مقدورها أن تتحمل إلى حد ما وتمتص نتائج ضربات إسرائيل النووية، ثم تنهض وتستأنف حياتها من جديد، فإن إسرائيل على عكس ذلك، فهي بحكم عوامل الضعف الجيوبوليتيكي التي تعانيها - وأبرزها قلة السكان وصغر المساحة - لن يكون بمقدورها أن تتحمل ضربة واحدة من أسلحة الدمار الشامل العربية.



اقمار التجسس والإنذار والاتصالات الأمريكية .. عنصر رئيسي لإمداد إسرائيل بالمعلومات المبكرة عن أى هجوم معادى .



التدريبات المشتركة بين القوات الإسرائيلية وقوات المارينز الأمريكية ، أحد بنود إتفاقية التعاون الإستراتيجى بين البلدين .



حاملات الطائرات فى الأسطول السادس الأمريكى .. غطاء جوى وبحرى قوى لإسرائيل فى شرق البحر المتوسط .



منظومة القيادة والسيطرة .. تتعرض لتغيرات إجرائية مستمرة حتى مطلع القرن القادم .



مراكز القيادة والسيطرة .. أصبحت مزودة بأحدث النظم الإلكترونية .



انتشوش والخذاع .. جانب هام من جوانب حرب المعلومات تستخدم فيه الطائرات بما تقوم به من أعمال إعاقة إلكترونية إيجابية وسلبية .



إرباك مراكز الإتصالات والمعلومات .. هدف تسعى إليه إسرائيل .



تحقيق الإتصال على المستوى التكتيكي عبر الأقمار الصناعية سيكون متاحاً في الحرب القادمة .



الحواسب الآلية تساعد على تقليص أبعاد المعركة بما فيها البعد الزمني .



أطقم الدبابات الحديثة ستستفيد من شبكة الإتصالات الواسعة .



محطة إتصال أرضية فى مراكز القيادة على المستويين الإستراتيجى والتعبوى.



الإليكترونيات البصرية فى خدمة مراكز القيادة الإسرائيلية .



حاسب اليكترونى ميدانى للمعالجة الفورية للمعلومات .



المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، وإعادة النظر فى سياسة تأهيل القادة والضباط .



قدرات الفرد وارتباطها بفاعلية القيادة .



القوة العسكرية الإسرائيلية .. لم تنجح فى تحقيق الأمن والسلام معا .



الجيش الإسرائيلي لم يوجد للمعارك الطاحنة أو طويلة الأمد .



حاخامات إسرائيل ومحاولة لبعث الروح اليهودية ، وإثراء فكرة الصهيونية
لدى الشباب اليهودي .



الهجرة إلى إسرائيل .. لسد النقص في القوة البشرية .



• تورط الجيش في المصادمات الداخلية بالأراضي المحتلة - لم تفلح القيادة الإسرائيلية في نجدة



لرحيل يهود العالم الى إسرائيل .. من الأهداف الإستراتيجية التي تحكم نظرية الأمن في المستقبل



الجيش الإسرائيلي والخوف من الغد .



الشباب الأسرائيلي وإحباط ما بعد الإنضمام إلى الجيش .



طابور الأسرى الإسرائيلىين فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. منظر تخشى إسرائيل
من تكراره فى المستقبل .

الباب الرابع

ديناميكية الحرب القادمة

الفصل السابع

المعالجة الإستراتيجية للقضايا الأمنية الحرجة

أولا : احتمالات تصاعد المقاومتين الفلسطينية واللبنانية:
تعتبر الانتفاضة الفلسطينية التي نشبت وتآججت في الثمانينات، ثم خمدت قليلا في التسعينات بفعل مفاوضات عملية السلام وما تم الاتفاق عليه في أوسلو وواشنطن والقاهرة، نوع جديد من الحرب لم تعرفه إسرائيل من قبل، تكبدت فيها خسائر بشرية ومادية جسيمة وتخشى إسرائيل في ضوء تعنت حكومة نانتياهو في إستكمال عملية السلام، وما تمارسه من ممارسات إستفزازية سواء في مجال الاستيطان في الضفة والقدس، أو في التحدى على المقدسات الإسلامية، أن يؤدي كل ذلك إلى تجدد الانتفاضة مرة أخرى، وإن كانت لن تقتصر في المرة القادمة على الحجارة فقط، بل قد تستخدم وسائل قتالية أخرى تشمل الأسلحة النارية والعربات المفخخة والصواريخ الكاتيوشا، وقد تتصاعد إلى إستخدام أسلحة دمار شامل ليس من الصعب على منظمات المقاومة أن تحصل عليها، خصوصا وأن قوى المعارضة الفلسطينية لا تعبأ بأية خسائر بشرية ممكن أن تتكبدها في مواجهاتها مع إسرائيل. ومن ثم فإن لديها الاستعداد للاستمرار في حربها ضد إسرائيل مهما علت قيمة الكلفة المصاحبة للانتفاضة، وهو ما لا تستطيع إسرائيل تحمله في المدى البعيد. هذا في الوقت الذي تلقى فيه الإنتفاضة تعاطفا دوليا من قبل الرأي العام العالمي وإقليميا ودوليا بسبب مشروعيتها لكونها في رأي الكثير من دول وشعوب العالم حرب تحرير وطنية. يزيد من صعوبة هذا الموقف بالنسبة لإسرائيل عدم قدرة سلطة عرفات على السيطرة على المنظمات المعارضة له مثل حماس والجهاد الإسلامي، والتي تعتبر مسئولة بشكل أساسي عن إشعال الإنتفاضة. هذا بالإضافة لكون الإنتفاضة ليست حربا نظامية يسهل التعامل معها كما يتم التعامل مع الجيوش النظامية،

ولكنها حرب عصابات ذات أهداف سياسية وأساليب قتال خاصة تتسم بالمفاجئة من حيث الوقت والمكان والكيفية، وشنها في أكثر من اتجاه، وهو ما يسبب تشتيت الجهود الإسرائيلية وإستنزاف قواها الشاملة، وإحداث إنشقاق داخل المجتمع الإسرائيلي، وبما يؤدي إلى إضعاف قدرة إسرائيل على الاحتفاظ بالمناطق المحتلة. ولقد برز ضعف موقف الجيش الإسرائيلي في مواجهة الإنتفاضة من مساوئ إستخدام القوة في الحروب الثورية، وعدم إدراك الفرق بينها وبين الحروب التقليدية. فالحرب التي من النوع الأخير غالبا ما تكون نتيجتها صفرية، ذلك لأن كل فريق من المتحاربين له قوة معينة ومحددة، كما أن كل نقطة تفوق لدى فريق ما، هي بالضرورة نقطة خسارة للفريق الآخر. أما في الحرب الثورية - حرب العصابات - مثل الإنتفاضة، فإن اللعبة ليست صفرية النتائج، ذلك لأن القوة فيها ليست محددة مسبقا لكون الشعب يغذيها باستمرار، وهو ما يشكل قوة مضافة مستمرة للإنتفاضة، بل على العكس قد يؤدي إلى زيادة قوتها بشكل غير مباشر. وبكلمات أخرى فإن تدمير ١٠٠ دبابة للعدو في حرب تقليدية هي ضربة مضاعفة لتدمير ٥٠ دبابة أو زيادة ١٠٠ دبابة في جانبنا من حيث الميزان العسكري، إلا أن قتل ١٠٠ طفل فلسطيني ليست ضربة مضاعفة أو صعبة لمقتل ٥٠ طفل، كما لا تشكل نقصا بـ ٥٠ فرد في قوة المقاومة الفلسطينية، فمن المؤكد في الحالة الثانية أن يرتفع الباعث على القتال بسبب اشتعال روح الغضب عند الشعب الفلسطيني، وبما يؤدي إلى انضمام أعداد أكبر إضافية من هذا الشعب إلى مليشيات وقوى الإنتفاضة أضعاف الـ ٥٠ طفل الذين قتلوا، وبما يسبب لإسرائيل خسائر بشرية تؤثر فيها أضعاف ما أحدثته من تأثير في الجانب الفلسطيني. لذلك قال أحد الخبراء الإسرائيليين: "إن كل يوم يقتل فيه طفل عربي في المناطق المحتلة، هو بمثابة مرحلة أخرى في انتصار الإنتفاضة".

لذلك ورغم الإجراءات العديدة التي إتخذتها إسرائيل لمواجهة الإنتفاضة ومحاولة القضاء عليها، والتي تسببت في حشد أعداد ضخمة من الجنود العاملين لمواجهتها، بل واستدعت جزءا من الإحتياط لفترات طويلة، وإبتكار أسلحة ومعدات وأساليب قتال جديدة تتلاءم وطبيعة القتال، وهو ما ترتب عليه زيادة الميزانية الدفاعية، ناهيك بالطبع عما سببته الإنتفاضة ولا زالت - من تدهور في الوضع الاقتصادي لإسرائيل بسبب تقلص السياحة إليها وإستقدام عمالة أجنبية غالية بدلا من العمالة الفلسطينية، إلا أن كل ذلك أثبت عدم جدواه في القضاء على الإنتفاضة أو الحد من غلوائها. ومن ثم فإنه في إطار التخطيط المستقبلي لمواجهة احتمالات تجدد الإنتفاضة، تتحسب

إسرائيل بعدة إجراءات تتمثل أولاً في إنشاء شعبة خاصة في المخابرات تختص برصد ومتابعة أنشطة منظمات المقاومة الفلسطينية، وإعطاء تقديرات مستقبلية حول عملياتها المتوقعة، وإقترح التوصيات لمواجهتها مسبقاً، وبحيث لا تقتصر مهمة هذه الشعبة فقط على سكان الأراضي المحتلة ومناطق الحكم الذاتي، بل أيضاً عرب إسرائيل بالنظر للتعاطف القائم بينهم وبين أبناء الضفة وغزة، وهو ما انعكس في التنسيق والتعاون العسكري بينهما عندما نفذت قوى الإنتفاضة عملياتها الانتحارية داخل إسرائيل. كذلك تشمل المتابعة والرصد المخابراتي الإسرائيلي القوى الخارجية في الدول العربية والإسلامية التي تدعم أنشطة الإنتفاضة.

وعلى الصعيد العسكري خططت إسرائيل لتشكيل سرايا خاصة تقضي معظم مدة خدمتها في الأراضي المحتلة والمستوطنات، وذلك بعد تأهيلها بشكل خاص على مواجهة الإضطرابات وأعمال العصيان المدني، وذلك حتى لا تتورط وحدات الجيش النظامية أو الاحتياط في مواجهات مع عناصر الإنتفاضة، تستنزف فيها وبما يؤثر بالسلب على كفاءتها القتالية، خصوصاً بعد أن ثبت تدهور الروح المعنوية لدى الجنود الإسرائيليين الذين شاركوا في مواجهة الإنتفاضة، بما سببته لهم من آثار نفسية سيئة، وهو ما انعكس في انهيار روح الانضباط بينهم وزيادة نسبة الانتحار وسرقة السلاح والذخيرة.

كما تخطط قيادة الجيش الإسرائيلي لتحميل المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية - بعد تسليحهم وتدريبهم - مسؤولية أساسية في مواجهة الإنتفاضة، مستفيدة في ذلك من تزايد روح الكراهية ضد العرب عند فئة المستوطنين بصفة خاصة. خصوصاً وأن المواجهة ستكون أساساً بينهم في الضفة الغربية وجنوب غزة والقدس بسبب استمرار سياسة الاستيطان، وفي مناطق إقامة المستوطنات وتوسيعها. على أن يحتفظ الجيش الإسرائيلي بسلسلة من الداوريات ونقاط التفتيش في المواقع والمناطق الحساسة، هذا مع تجنب توريط الجيش في عمليات مطاردة أو صدامات واسعة إلا في حالات خاصة، وبأوامر من رئاسة الأركان، وعندما يتطلب الأمر (معالجات مركزة)، بغرض المحافظة على الردع عندما يستشري التهديد الذي تشكله عناصر الإنتفاضة بالانتقال إلى داخل إسرائيل، وبحيث توفر القوات الإسرائيلية التي ستشارك في المواجهة الحماية لبعضها البعض كهدف أساسي قبل القضاء على المتظاهرين الذين تندس بينهم عناصر إسرائيلية في ثياب عربية تقوم برصد قيادات المتظاهرين توطئة لتصفيتهم، كذلك لتجنب وقوع القوات الإسرائيلية في كمائن من فعل عناصر الإنتفاضة. هذا مع

التحسب لأيام ذات مناسبات خاصة عند الفلسطينيين عادة ما تتأجج فيها أعمال العنف (مثل يوم الأرض، وذكرى بدء الانتفاضة.. الخ) حيث يتطلب الأمر الاستعداد لمواجهة أعمال العنف التي تسودها بترتيب مسبق من جانب القوات الإسرائيلية. ومن المتوقع، وفي إطار سياسة القبضة الحديدية التي تمارسها حكومة ناتنياهو ضد عناصر المقاومة الفلسطينية، أن تلجأ القيادة الإسرائيلية لاستخدام الأسلحة النارية - وليس الأسلحة غير المميتة مثل الطلقات المطاطية - ضد المتظاهرين في المناطق المحتلة، كذلك استخدام المدرعات والهليكوبتر المسلح في تفريق المتظاهرين ومطاردتهم داخل مناطق الحكم الذاتي والبقاء فيها حتى يتم القضاء نهائيا على الانتفاضة، وفرض وضع سياسى يمنع تجددتها.

وفي مواجهة تصاعد حرب الكاتيوشا من قبل المقاومة اللبنانية، وفي إطار سياسة إسرائيلية مستقبلية تستهدف إنهاء وجودها العسكري في جنوب لبنان، الذى أصبح يشكل مستقعا وبحرا من الرمال المتحركة للقوات الإسرائيلية هناك تريد الخروج منه، فإن القيادة العسكرية الإسرائيلية تسعى لحماية حدودها الشمالية ومستعمراتها المتواجدة في الجليل ضد هجمات الكاتيوشا من خلال استخدام نظام دفاعى أمريكى مضاد للصواريخ قصير المدى يطلق عليه (نوتيلوس) يعتمد على أشعة ليزر تطلق بقوة من مصدر أرضى أو جوى، بعد كشف الصاروخ كاتيوشا المعادى وتحديد مساره بواسطة الرادار، فيفجر الصاروخ أثناء مساره في الجو قبل أن يصل إلى هدفه. وإن كان هذا الأسلوب لا يجدى في حالة إطلاق صواريخ الكاتيوشا بكثافة ضد المستعمرات الإسرائيلية، حيث ستجح أشعة الليزر في اعتراض بعضها وليس كلها.

ثانيا: توسع الجيوش العربية في استخدام الصواريخ أرض/أرض
تضع القيادة الإسرائيلية إستراتيجية متكاملة في مجال مواجهة ضربات الصاروخية التي من المؤكد أن تشنها الجيوش العربية ضد إسرائيل بكثافة في أى حرب مقبلة، والمكونات الأساسية لهذه الإستراتيجية تتمثل في الآتى:

أ- في مجال الردع، تأكيد الجانب الوقائى من الإستراتيجية، وذلك بالتلويح بضرب قواعد هذه الصواريخ ومنشأتها من مصانع ومستودعات ومراكز أبحاث، وذلك عند ظهور أول بادرة لنوايا إستخدامها، يدخل في هذا الإطار توجيه رسالة واضحة للدول العربية تهدد باحتمال استخدام إسرائيل لأسلحة فوق تقليدية من بينها النووية إذا تطلب الأمر ذلك. وفي

ذلك صرح رابين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق: "إن أية محاولة من قبل العرب لاستخدام هذه الأسلحة ضد سكان إسرائيل، ستكلف العرب كثيراً، وعلى الذين يفكرون في ذلك أن يعلموا أن لدينا من الوسائل ما يمكننا من تدمير الأماكن الآهلة بالسكان في الدول التي في حرب معنا".

ب- تخصيص مهام مخابراتية مستمرة ومكثفة لمتابعة أوضاع وأنشطة وحدات الصواريخ العربية، يدخل في هذه المهام تحديد أماكن تصنيعها وعددها وخصائصها، وعناصر القوة والضعف فيها، ونوعية رؤوسها الحربية ومدىاتها ودرجة دقتها، هذا بالإضافة لخطط الأبحاث والتطوير المتعلقة بها، ومستودعات تخزينها ومناطق تمرکز الوحدات العسكرية التي تضمها (لواءات الصواريخ)، ومرابض إطلاقها الرئيسية والتبادلية والهيكلية، والأسلوب المتوقع لاستخدامها، وضد أية أهداف في إسرائيل ستوجه الضربات الصاروخية، مع تجديد أنسب توقيت لتوجيه ضربة إسرائيلية وقائية ضدها. وقبل كل ذلك فإن هناك مهمة مخابراتية رئيسية تتمثل في الكشف المبكر عن المصادر الأجنبية التي تحصل منها الدول العربية على الصواريخ أرض/أرض وتكنولوجيا تصنيعها، ومحاولة منع وعرقلة عقد صفقات بشأنها، حتى ولو أدى الأمر إلى استخدام العمليات المخابراتية التحتية لنسف شحنات الصواريخ ومعداتها قبل وصولها إلى الدول العربية، واغتيال العاملين في حقها من العرب والأجانب.

ج- منع الدول العربية من الحصول على معلومات مسبقة عن المخطط الإسرائيلي لمواجهة وحدات الصواريخ العربية وتدميرها، حفاظاً على المفاجأة في العمل الاستراتيجي الإسرائيلي ببعديه المخابراتي والعسكري، ونزع المبادأة من أيدي الجيوش العربية إذا حصلوا عليها.

د- شن ضربات وقائية بواسطة المقاتلات والصواريخ أريحا، ضد جميع الأهداف المتعلقة بالصواريخ أرض/أرض العربية، وذلك عند بروز نوايا عربية باستخدامها، سواء كان ذلك في إطار حرب شاملة أو عملية عسكرية محدودة ضد الصواريخ العربية.

هـ- وفي حالة نجاح الجيوش العربية في إطلاق صواريخها، وإكتشاف ذلك بواسطة أقمار التجسس الإسرائيلية (أوفيك) وأقمار الإنذار الأمريكية العاملة في فضاء المنطقة، وحصول إسرائيل على إنذار مبكر مباشر من محطة تتبع أقمار الإنذار الأمريكية في (باكلي) بولاية كلورادو، وذلك خلال ١,٦ دقيقة من لحظة إطلاق الصاروخ المعادي، يتم خلالها تحديد نوع الصاروخ وتمييزه عن أي أهداف أخرى في الفضاء، وتوقع مساره نحو الهدف، ثم إعطاء أوامر الرصد والاشتباك، كذلك نجاح طائرات

الاستطلاع والإنذار ورادارات التتبع الموجودة في وحدات الصواريخ المضادة للصواريخ (باتريوت، حيتس) في إكتشاف لحظة إطلاق الصواريخ، وبالتالي تحديد مواقع إطلاقها، فسوف تتجه على الفور المقاتلات الإسرائيلية بتوجيه من طائرات الإنذار المبكر E2C إلى مواقع الصواريخ المعادية لتدميرها قبل أن تغادرها إلى مواقع إطلاق أخرى لتعمل بأسلوب المواقع المتجولة. هذا إلى جانب إستخدام وسائل الحرب الإلكترونية المضادة في التشويش على منظومة توجيه الصاروخ المعادي والتدخل في عملية تنفيذ الأوامر التي يسير الصاروخ طبقا لها.

و- تقوم وحدات الصواريخ المضادة للصواريخ (باتريوت، حيتس) بتتبع الصواريخ التي إنطلقت تجاه إسرائيل، وتعمل على إعتراضها وتدميرها في الجو قبل أن تصل إلى أهدافها. يشترك في هذه المهمة وسائل أخرى طورتها إسرائيل مثل أسلحة الطاقة الحركية التي تعمل بالطاقة الكهرومغناطيسية (نجحت تجربتها في إسرائيل)، وأسلحة الطاقة الإشعاعية التي تعتمد بشكل أساسي على أشعة ليزر، والتي لا زالت تحت التجربة.

ز- أما إذا نجحت بعض الصواريخ العربية في إصابة أهدافها داخل إسرائيل، فإن إجراءات وقاية وتطهير تم ترتيبها مسبقا في إطار خطة الدفاع المدني عن الجبهة الخلفية في إسرائيل، يتم إتخاذها للحد من آثار هذه الضربات، تتمثل في الإنذار لارتداء مهمات الوقاية واللجوء إلى الملاجئ المحصنة والمجهزة بمرشحات ضد غازات الحرب الكيماوية، وتناول الأمصال واللقاحات، ثم القيام بعمليات تطهير الأفراد والمباني والأسلحة والمركبات والأرض التي تلوثت، وذلك بواسطة وحدات التطهير المخصصة لذلك، مع قيام وحدات الدفاع المدني بنقل المصابين إلى المستشفيات لعلاجهم وإتخاذ إجراءات إعادة الأوضاع لما كانت عليه.

وبواكب هذا الجانب الإستراتيجي من المواجهة، جانب آخر سياسي يستهدف أيضا منع الدول العربية من الحصول على أسلحة دمار شامل ووسائل إيصالها وتكنولوجيا تصنيعها. وفي هذا الإطار مارست إسرائيل ضغوطا سياسية شديدة مباشرة من جانبها، ومن جانب الولايات المتحدة أيضا، مستغلة في ذلك نفوذها الدولي من أجل استصدار قرارات دولية من قبل الدول الصناعية السبع الكبرى، تمنع بموجبها تصدير هذه التكنولوجيا إلى الدول العربية. وقد شملت هذه الضغوط أبعادا سياسية واقتصادية مكثفة على الدول المنتجة لهذه التكنولوجيا، خصوصا تلك التي تملك قدرا من

الحرية فى اتخاذ قراراتها السياسية بعيدا عن النفوذ والتأثير الأمريكى مثل الصين وروسيا وكوريا الشمالية. وهو ما تمثل فى اتفاق عام ١٩٨٧ حول نظام السيطرة على انتشار تكنولوجيا الصواريخ. وقد أعلن الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش فى جلسة مشتركة للكونجرس فى ٦ مارس ١٩٩١ أن السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم الإيصال الصاروخى الخاصة بها، تعتبر واحدة من أربعة تحديات ينبغى مجابتهها فى الشرق الأوسط. وفى أعقاب حرب الخليج الثانية أعلن الرئيس بوش مبادرته فى ٢٩ مايو ١٩٩١ التى دعا فيها الدول الخمس الكبرى المصدرة للسلاح فى العالم إلى مناقشة قيود مطلوب فرضها على عمليات نقل الأسلحة التقليدية ذات القدرات التدميرية العالية، وأيضا فرض قيود على نقل تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل، وإزالة كاملة للصواريخ أرض/أرض. وفى اجتماع عقد فى لندن فى أكتوبر ١٩٩١ وافقت الدول الصناعية الكبرى على ممارسة قيود على صادراتها التسليحية، وتقادى نقل الأسلحة التى يمكن أن تؤدى إلى تأجيج الصراعات وزيادة التوتر فى الشرق الأوسط.

كما قدمت الولايات المتحدة أيضا مقترحات لإقامة نظام دولى لتسجيل واردات الأسلحة، وحظر نقل أسلحة الدمار الشامل ومكوناتها، والصواريخ أرض/أرض، والأسلحة ذات التكنولوجيا المتقدمة غير الموجودة فى منطقة الشرق الأوسط، والحفاظ على الميزان العسكرى القائم (والذى يميل بشدة لصالح إسرائيل)، وتشجيع الدول المصدرة للسلاح على وقف مبيعات الأسلحة من خلال الآليات الإقتصادية، ووقف تصدير الأجيال الجديدة من الأسلحة التى تطورت فى الثمانينات، وإبرام إتفاقية بين الدول الكبرى المصدرة للسلاح للإعلان صراحة عن كل صفقة سلاح إلى الشرق الأوسط. وهناك فكرة أخرى حول فرض ضرائب على جميع الأسلحة المصدرة إلى الشرق الأوسط، وأن توجه العائدات الضريبية لأغراض التعاون الإقتصادى بين دول الشرق الأوسط، لا سيما بين الدول المشاركة فى الصراع العربى-الإسرائيلى، وكلها أفكار تستهدف حرمان الدول العربية من الحصول على أى سلاح بعيد المدى يمكن أن يهدد العمق الإسرائيلى، ويشكل فى ذات الوقت قدرا محدودا من التوازن أو ردعا مضادا للاحتكار النووى الإسرائيلى، وذلك تحت ستار ضبط التسليح فى الشرق الأوسط.

الخطة (حوما/الجدار) : وضعت إسرائيل خطة للعمل الإيجابى ضد الصواريخ أرض/أرض العربية أطلقت عليها (حوما/الجدار) تتكلف أكثر من ٢,٥ مليار دولار، تتحمل الولايات المتحدة ٧٢% منها وإسرائيل الباقى،

وتتكون من أنظمة إنذار مبكر فضائية وجوية ورادارات تكشف عن لحظة وموقع إطلاق الصاروخ المعادى بشكل فوري، ونظام للتعرف والتمييز وتتبع الصواريخ، ثم منظومات متكاملة تعمل كأسلحة مضادة للصواريخ المعادية على الارتفاعات والمدايات المختلفة، تشكل الجزء الإيجابي من الخطة (حوما) تشمل صواريخ مضادة للصواريخ، وأسلحة الطاقة الحركية، وأسلحة الطاقة الإشعاعية الموجهة. هذا بالإضافة لنظام قيادة وسيطرة تعبوي/إستراتيجي للسيطرة على عملية مواجهة الصواريخ المعادية بالأساليب المختلفة. ومن إسم الخطة (حوما) يمكن إستنباط الهدف الذي تسعى هذه الخطة لتحقيقه، وهو إقامة (حائط) من التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الإنذار والأسلحة الإيجابية يحمي إسرائيل من الصواريخ الباليستية العربية. ولما كانت إسرائيل تفتقر أصلا إلى التكنولوجيا والأموال اللازمة لتنفيذ هذه الخطة، بالإضافة لتسويق ما ستصنعه بعد ذلك من وسائل بفضل التكنولوجيا الأمريكية في الأسواق الخارجية. ورغم الاختلاف الكبير بين أهداف مبادرة الدفاع الإستراتيجي المعروفه ببرنامج (حرب النجوم) الأمريكي المخصص لقتال الصواريخ السوفيتية عابرة القارات في الفضاء، وأهداف الخطة الإسرائيلية (حوما) التي تسعى للتعامل مع الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى، فقد أبرمت الولايات المتحدة في يونيو ١٩٨٣ مذكرة تفاهم مع إسرائيل كفلت للأخيرة الاشتراك في برنامج حرب النجوم، بأمل تطويعه لخدمة الأهداف الإسرائيلية، وبموجب هذه المشاركة حصلت إسرائيل على الآتي:

١- الصواريخ (باتريوت): حصلت إسرائيل على بطاريتين صواريخ (باتريوت) مضادة للصواريخ، وذلك بشكل فوري وبأطقم تشغيل أمريكية نقلت لها على وجه السرعة في فبراير ١٩٩١ عندما تعرضت المدن الإسرائيلية للصواريخ سكود العراقية أثناء حرب تحرير الكويت. والصاروخ باتريوت هو في الأصل صاروخ أرض/جو مضاد للطائرات تم تطويره في إحدى القواعد الأمريكية في ألمانيا في الثمانينات ليتحول إلى صاروخ مضاد للصواريخ. وهو عبارة عن نظام متحرك يحتوى على كل العناصر المطلوبة لإكتشاف وتدمير الطائرات والصواريخ المعادية، يتكون من ٨ قوافل كل منها مركب عليه ٤ صواريخ، بالإضافة لمركز مراقبة وتشغيل، وجهاز استقبال للمعلومات، ومحطة توليد الطاقة اللازمة للتشغيل، ورادار AN/MPQ-53 يستخدم هوائى المصفوفة الطورية Phased array، يقوم الرادار بالتفتيش والإلتقاط

والتتبع والتعارف ثم توجيه الصاروخ نحو الهدف، ويتم تحريك الشعاع إلكترونيا (دون تحريك الهوائي ميكانيكيا). وتوجد ضمن البطارية وحدة للخداع الإلكتروني لحماية الرادار من أعمال الإعاقة ومن الصواريخ المضادة للإشعاع الراداري. وتبلغ سرعة الصاروخ ٥ ماخ (خمسة أضعاف سرعة الصوت)، ويتراوح مدى الإشتباك بين ٧٠-٨٠ كم وعلى إرتفاع حتى ٢٤ كم. ويمكن للبطارية ان تتعامل مع ثمانية أهداف في وقت واحد، واكتشاف وتتبع أكثر من خمسين هدف في ظل ظروف التداخل الراداري الشديد على الإرتفاعات المنخفضة جدا والعالية حتى ٢٠٥ كم، كما تصل قدرة الصاروخ على المناورة إلى (٣٠ عجلة جاذبية) قرب نهاية مسار الطيران، وهو ما يحقق التفوق على الطائرات الحديثة (٨-١٠ عجلة جاذبية). وقد تم تطوير ثلاثة أجيال من الصاروخ باتريوت كان آخرهم PAC-3، استهدفت جميعها التقاط الصواريخ المعادية على إرتفاعات عالية لتوفير زمن إنذار كافى ومدى إشتباك أبعد، وكذا تطوير طابة الصاروخ بزيادة درجة حساسيتها مع تطوير الرأس المدمرة بهدف زيادة سرعة الإستجابة ضد الصواريخ الباليستية وزيادة طاقة التدمير بشظايا ذات أحجام وسرعات أكبر، بجانب زيادة قدرة الصاروخ على المناورة ليتمكنه التصدى للصواريخ الطوافة (كروز)، والصواريخ المعادية ذات الإنقضاض الحاد وذات معدل الإقتراب بسرعات ٦-٨ ماخ، ومخروط أوسع للاشتباك مع الطائرات، وبحيث يمكن للنظام أن يصبح مزدوج المهام ضد كل من الصواريخ الباليستية والأهداف الجوية الأخرى. وقد إستهدف آخر تطوير للصاروخ باتريوت PAC-3 - وهو تطوير مشترك بين الولايات المتحدة وألمانيا - كشف الأهداف على مسافات بعيدة، والأهداف الأقل ظهورا، والأهداف المنخفضة جدا والتي تستتر بالهياآت الأرضية تخلصا من رادارات الدفاع الجوي. كذلك إمكان تحريك القوافل بعيدا عن الرادار، الأمر الذى يوفر قدرا من الأمان إزاء خطر الكشف والتدمير. ويزن هذا النموذج الجديد ١٦ طن مقارنة بالنماذج السابقة التى تزن ٣٦ طن، وهو ما يمكن من نقل بطارية صواريخ باتريوت بواسطة طائرات النقل من نوع C-130 لأول مرة. وتخطط إسرائيل لنشر خمس بطاريات من هذا النموذج الجديد ليحل محل بطاريات الصواريخ الموجودة لديها حاليا، وذلك قبل عام ٢٠٠٠. وكانت إسرائيل قد نشرت ثلاث بطاريات منها مع نهاية ١٩٩٤.

٢- إنتاج الصاروخ المضاد للصواريخ (حيثس / آرو / السهم):
يستهدف هذا الصاروخ إعتراض الصواريخ المعادية على الارتفاعات المتوسطة وبعيدة المدى، وبعد أن انتهت المرحلة الأولى من تطوير هذا الصاروخ، أصدرت الحكومة الإسرائيلية قرارها في إبريل ١٩٩٥ بمواصلة العمل في المشروع، وعلى أثر ذلك بدأت في يناير ١٩٩٦ المرحلة الثانية من الاختبارات العملية للصاروخ، وبعد نجاح التجارب العملية على المقلدات لاعتراض صاروخ باليستي مماثل للصاروخ سكود، في قاعدة (بلماخيم) الإسرائيلية الجوية على ساحل البحر في ٢٠ فبراير ١٩٩٦، أجريت تجربة ميدانية عملية لإطلاق صاروخ (حيثس) لاعتراض هدف يماثل نصف حجم الصاروخ سكود، فوق مياه البحر المتوسط، وفي هذه التجربة إندفع الصاروخ بسرعة ٢٠٠٠ متر/ثانية لمسافة ٧٠ كم على ارتفاع ٣,٢ كم، وقد أفادت المصادر الإسرائيلية عقب هذه التجربة أن قدرة الصاروخ على إعتراض هدف حقيقي مماثل للصواريخ سكود، أو من في حكمها، لم يثبت على نحو قاطع حتى الإنتهاء من هذه المرحلة. وفي أغسطس ١٩٩٦ أعلنت إسرائيل عن نجاح تجاربها التي أجرتها أخيراً في إعتراض الصواريخ الباليستية، وما ثبت عن مقدرة أجهزة الرادار والسيطرة والمراقبة التي يحملها هذا الصاروخ على إعتراض وتدمير أي صاروخ موجه ضد إسرائيل. وفي ديسمبر ١٩٩٦ أجريت تجربة كاملة لتشغيل النظام بكامل عناصره (قواعد الإطلاق - الصواريخ - جهاز الرادار). وقد تم في هذه التجربة تشغيل نظامين هما نظام الرادار المعروف باسم (الضوء الأخضر) الذي أنتجته شركة (التا) التابعة لهيئة الصناعة الجوية، ونظام السيطرة والمراقبة المعروف باسم (الليمون الذهبي) الذي أنتجته شركة تاديران، وهما نظامان تابعان للصاروخ (حيثس). ومن المتوقع قبل أن يبدأ الإنتاج الفعلي أن تجري ثلاثة أو أربعة تجارب يتم خلالها اختبار النظام ككل بعد دمج كل هذه الأنظمة الفرعية في إطار منظومة (حيثس) الموحدة. وعند هذه المرحلة سينفصل هذا المشروع عن الميزانية الأمريكية. وسيواجه مسئولوا المشروع عندئذ صعوبتين أحدهما تتعلق بتمويل مرحلة الإنتاج، ثم تمويل أية تعديلات يحتمل أن تدخل قبل ذلك في ضوء نتائج التجارب النهائية، وهي الصعوبة الثانية المحتملة. وهناك تخوف من أن تؤدي مشكلة التمويل، واحتمال تعرض التجارب النهائية القادمة لأي فشل، إلى تزايد عدد المعارضين للمشروع، وبالتالي إعادة النظر فيه بشكل شامل، كما حدث في مشروع المقاتلة (لافى) الذي توقف بعد إجراء تجربتين على

الطائرة. وعند بحث مسئولى وزارة الدفاع ل ماهية الأمن الذى ستوفره صواريخ (حيثس)، فقد إستخدموا مصطلح (مؤخرة الدفاع) ذلك المصطلح الذى يعنى مساحة المنطقة التى ستوفر بطاريات صواريخ حيثس الحماية اللازمة لها. حيث تفوق المساحة التى تغطيها صواريخ حيثس المساحة التى تغطيها صواريخ باتريوت. فبينما يعترض صاروخ باتريوت أى صاروخ معادى فى أى منطقة تتراوح مساحتها بين ١٠-١٥ كم، فإن صاروخ حيثس يمكنه أن يعترض أى صاروخ معادى يخلق فى مساحة تتراوح ما بين ٥٠-٦٠ كم. ومن هنا تكمن أهمية الصاروخ حيثس فى أن بمقدوره إعتراض أى صاروخ على مسافة بعيدة من الدولة، ذلك لأن الضرر الذى سيلحقه أى صاروخ معادى بإسرائيل سيكون محدودا. وقد بدأت فى فبراير ١٩٩٧ مرحلة الإنتاج بمعدل مخفض، على أساس أن يدخل الصاروخ الخدمة الفعلية فى عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من أن الصاروخ مصمم للعمل بمفرده، إلا أن الخطط العملية لنشره تعترف استخدامه مع ثلاث بطاريات من طراز باتريوت (على الأقل فى المرحلة الأولى من مراحل دخول الصاروخ حيثس الخدمة الفعلية)، وذلك بهدف تحقيق التكامل فى العمل ضد الصواريخ المعادية فى مسرح العمليات. وتتكلف مراحل تطوير حيثس وإنتاجه حتى عام ٢٠٠٥ حوالى ١,١ مليار دولار وبذلك يصل ثمن الصاروخ الواحد من طراز حيثس إلى حوالى ١,٥ مليون دولار. وتنفيذا لمذكرة تفاهم بين الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية، ستقوم الأخيرة بالاستمرار فى دفع ٤٠ مليون دولار إضافى سنويا لصالح خطط تطوير الصاروخ، بإجمالى ٢٠٠ مليون دولار على امتداد خمس سنوات، يتوقع لها الزيادة بنسبة ٢٥% بعد التشاور مع الكونجرس، وذلك بالاضافة إلى ٥ مليون دولار سنويا لصالح تطوير محرك الدفع الصاروخى أثناء تنفيذ مهمة الاعتراض بدءا من العام المالى ١٩٩٧. وفى المقابل ستتبع إسرائيل هذا النظام لصالح قوات الدفاع الجوى الأمريكية، وبشرط عدم تسويقه إلا بتصريح من الولايات المتحدة، كما ستحصل الولايات المتحدة على بيانات ومعلومات صالحة للتطبيق ويمكن للولايات المتحدة استخدامها فى عمليات تطوير برنامج إنتاج نظام صاروخى أمريكى مضاد للصواريخ الباليستية للدفاع عن مسرح العمليات (THAAD) يمكن تطبيقه فى ميادين عمل القوات الأمريكية فى دوائر إقليمية مثل الخليج ضد إيران والعراق، وشرق آسيا ضد الصين وكوريا الشمالية. ويتكون الصاروخ (حيثس) من مرحلتين لزيادة مدى الاعتراض، ويعمل بواسطة محركين دفع، ويحمل رأس متفجرة تعمل

بالنظام الطرقي، ويمكن للصاروخ مطاردة الهدف بواسطة نظام رصد إلكتروني متقدم، وبه ذاكرة للمعلومات. وتتكون بطارية الصواريخ من ثلاث قوافل، والقاذف عبارة عن قاطرة متحركة محمل عليها وحدة حفظ ٦ صواريخ، بإجمالي ١٨ صاروخ تحملهم البطارية. أما جهاز الرادار فهو من النوع طويل المدى طراز (Green-pines) من إنتاج شركة (إيلتا) الإسرائيلية لصناعة الإلكترونيات في أشدود، حيث يقدم هذا الرادار مساعدة كبيرة في تحديد موقع الصاروخ باليستى المعادى ونقطة وتوقيت اعتراضه بواسطة الصاروخ حيثس في الجو، وبما يسهم بقدر كبير في توجيه المقاتلات القاذفة نحو الموقع الذي أطلقت منه الصواريخ المعادية لتدمير قواعد الإطلاق سواء كانت ثابتة أو متحركة. هذا بالإضافة لتحديد المنطقة المتوقع أن يسقط فيها الصاروخ المعادى في حالة الفشل في اعتراضه - وبما يساعد على سرعة إتخاذ قرار إخلائها. ومما لا شك فيه أن نظام الإنذار المبكر المحسن الذي وفرته إسرائيل أخيراً حينما ربطت مركز إنذارها في تل أبيب مع مركز الإنذار الأمريكي في ولاية كولورادو لمعالجة معلومات أقمار الإنذار الأمريكية، سيكون له أثر كبير في زيادة فعالية الصاروخ حيثس وقدرته على الاعتراض. كما يتواجد مع بطارية الصواريخ حيثس وحدة قيادة وسيطرة في مركبة مجهزة بأجهزة اتصال وحاسب إلكتروني لإدارة نيران البطارية، بالإضافة لوحدة مراقبة القوافل - أيضاً داخل مركبة خفيفة - لمتابعة أعمال تجهيز القوافل وإطلاق الصواريخ. وتستهدف خطة (حوما) إنتاج ٢٤٠ صاروخ من طراز (حيثس-٢) يتم توزيعها بمعدل ٦٠ صاروخ على كل جبهة من الجبهات الثلاث المحيطة بإسرائيل (مصر / سوريا / لبنان) والاحتفاظ بـ ٦٠ صاروخ احتياطي إستراتيجي.

٣- تطوير نظام الدفاع الجوي (هوك): أجرى تطوير هذا النظام على ثلاث مراحل ليتحول من نظام صاروخي مضاد للطائرات (أرض/جو) إلى نظام مضاد للصواريخ الباليستية، وقد تمت تجارب ناجحة لربط الصواريخ (باتريوت) ببطاريات الصواريخ (هوك) مع لرفع كفاءة عمل كلا النظامين. وبحيث أصبح في الإمكان بعد تنسيق المعلومات بين الباتريوت والهوك، إمداد كتائب الهوك بمعلومات الأهداف المعادية، والتي تمكن بطارية الهوك من سرعة الاشتباك دون الحاجة إلى تحديد

ارتفاع هذه الأهداف. وقد شملت المرحلة الثالثة من تطوير الصواريخ هوك الآتى:

- أ- استخدام الدوائر الرقمية بدلا من الصمامات وأجهزة السرفو والمواصلات الإلكترونية، مع استخدام مشغلات رقمية.
- ب- استخدام حواسيب رقمية (ميكروكمبيوتر).
- ج- إضافة دوائر إلكترونية لتحسين إمكانية مقاومة الإعاقة الإلكترونية (ECCM).
- د- تحسين إمكانية الصاروخ فى التعامل ضد الأهداف المنخفضة.
- هـ- تطوير رادارات الكشف والتتبع ورادار إدارة النيران.

وهو ما سيمكن نظامى الهوك والباتريوت من العمل سويا لمجابهة التهديدات الحديثة المنتظرة للصواريخ التكتيكية الباليستية.

٤- استخدام أسلحة الطاقة الحركية: Kinetic Energy Weapons (KEW) : وتطلق من قواعد أرضية أو فضائية، وتقوم فكرتها على قذف مقذوفات فى مسار الصواريخ المعادية بواسطة مدفع أو قضبان يعمل بالطاقة الكهرومغناطيسية، وهذه المقذوفات مجهزة بنظام توجيه ذاتى Homing terminal guidance يوجه المقذوف نحو الهدف. ويتجه التطوير نحو جعل هذه المقذوفات تتطلق منها مقذوفات فرعية كتلتها فى حدود ١٠ كجم بسرعة ٤ كم/ثانية نحو الصاروخ/الصواريخ المعادية وذلك قبل أن يدخل الصاروخ المعادى فى مرحلته النهائية نحو الهدف. لذلك من المفضل أن تستخدم هذه المقذوفات من محطات فضائية. وقد نجحت إسرائيل فى تجربة هذا المدفع العامل بالطاقة الكهرومغناطيسية فى إطلاق قذيفة ضد صاروخ معادى وأسقطته. ولكن ليس من المتوقع أن تدخل هذه الوسيلة الخدمة فى إسرائيل قبل عام ٢٠٠٥.

٥- تطوير أسلحة الطاقة الإشعاعية الموجهة Directed Energy Weapons (DEW)، والتي تعتمد على أنظمة أشعة موجهة عالية الطاقة مثل أشعة ليزر (إكس)، وأشعة الجسيمات المشحونة، وأشعة الجسيمات المتعادلة. ويتم توليد أشعة الليزر بالوسائل الكيماوية أو الميكانيكية، وذلك بعد نجاح الأبحاث الخاصة بإنتاج ليزر الإلكترون الحر، وإستقرار تكنولوجيا إنتاج أشعة الجزيئات المحايدة. حيث أصبح بالإمكان تطوير نظام تسليح شعاعى محمول جوا يمكنه إعتراض الصواريخ المعادية فى الجو. وقد

كانت الولايات المتحدة رائدة في هذا المجال عندما تمكنت من تطوير مولد الشعاع عالي القدرة بقوة ٢٠٠٠ ميجاوات في عام ١٩٩١، تقترب قدراته من الشعاع المطلوب كسلاح مضاد للصواريخ. وباستكمال خطوات التطوير أصبحت هذه المنظومة تتكون من سبع طائرات نقل جوى (بوينج ٧٤٧) أو ما يعادلها تحلق على إرتفاع يتراوح ما بين ١٢٠٠٠-١٣٥٠٠ متر تحمل معدات إنتاج شعاع ليزر عالي القدرة، وذلك بالإضافة لمعدات توجيه، ويمكنها الاشتباك مع أهداف على مسافة أكثر من ٤٥٠ كم بواسطة شعاع ليزر كيميائي Chemical Oxygen-Iodine Laser تزيد قدرته على ٣ ميجاوات يتم تسليطها على أجزاء معينة من جسم الصاروخ لمدة تتراوح بين ٣-٥ ثواني تؤدي إلى صهرها وإتلاف المكونات الداخلية فيها، خاصة الأجزاء الخاصة بالوقود للإسراع في تفجير الصاروخ أثناء تحليقه في الجو، وكذلك منظومة التوجيه. ويتميز هذا النظام بقدرته على العمل وانتاج الشعاع المطلوب بكفاءة عالية على إرتفاعات متوسطة معظم أوقات السنة. وما زالت هذه المنظومة في حاجة إلى بعض التجارب العملية حتى تصبح قادرة على العمل بكفاءة كاملة، ومن المتوقع أن تستمر هذه التجارب إلى ما بعد عام ٢٠٠٧، وبعدها يصبح النظام جاهز للعمل. وتضم منظومة الشعاع الليزرى عالي القدرة المحمول جوا، إلى جانب الطائرات التى تحمل معدات توليد الأشعة، منظومة قيادة وسيطرة مستقلة، ولكنها متصلة في الوقت ذاته بمنظومة القيادة والسيطرة الإستراتيجية المسنولة عن كل مسرح العمليات، ويتمتع بدعم مخابراتى خاص يؤمن لها تدفق المعلومات المطلوبة عن موقف الصواريخ البالستية المعادية فى مسرح العمليات، ويجرى تحديثها طبقا للموقف، بالإضافة إلى التنسيق مع قيادة القوات الجوية لتأمين عمل الطائرات ضد التدخل المعادى. ومن أهم ميزات نظام الأشعة الليزرية المضادة للصواريخ البالستية الميدانية المحمول جوا مرونته العالية جدا التى تتيح له العمل فى أى منطقة فى خلال عدة ساعات قليلة وبأقل قدر من المخاطر وفى سرية شبه كاملة، لكى يعمل كأداة ردع مضادة لاستخدام الصواريخ البالستية. ومن بين الطائرات السبع التى تكون أسطول منظومة الليزر المحمول جوا، يوجد خمس طائرات تشكل المجموعة العملية فى المنظومة، فى حين تعمل الطائرتان الأخريتان كطائرات دعم ومساندة، وتحمل الطائرات الخمس كمية من الوقود تكفى لتحقيق ١٢٠٠ إشتباك، ويمكن تخصيص طائرة لإعادة تزويد هذه الطائرات بالوقود جوا. وفى جميع الأوقات تكون هناك طائرتان من الخمس فى حالة استعداد دائم للعمل كدورية عمليات جوية، فى حين تبقى الطائرات الأخرى فى حالة استعداد

أقل وهي ما زالت محلقة جوا. وتستمر مدة تحليق طائرتي الدائرية ١٨ ساعة، تعمل الطائرة الأولى منهما كطائرة إشتباك فعلى، فى حين تعمل الثانية كاحتياط للأولى، وتطير الطائرات فى خط طيران على شكل رقم 8 على مسافة ٩٠ كم تقريبا من خط الدفاعات الأمامية من مسرح العمليات خلف القوات الصديقة. ويمكن لمنظومة شعاع الليزر المحمول جوا أن تعمل بأسلوب نصف آلى بحيث تشتبك مع جميع الصواريخ البالسيتية التكتيكية التى يتم إطلاقها فى حدود منطقة المدى، كما يمكن لها أن تعمل فى حدود نطاق السيطرة لنظام القيادة والسيطرة الأعلى المخصص للعمل معها، وفى هذه الحالة تتولى منظومة إدارة الاشتباك التى تتشكل من المكونات اللازمة فى مجالات القيادة والسيطرة والاتصالات والحاسب الآلى والمخابرات (BMC4I) تمهيد الطريق أمام الطائرات الحاملة لشعاع الليزر للاشتباك مع كل الصواريخ، أو ما يتم تخصيصه منها. وكل طائرة من الطائرات المشار إليها تحمل منظومة إستشعارات الأشعة تحت الحمراء التى تغطى دائرة عمل كاملة (٣٦٠ درجة) لصالح التعرف على الصواريخ وتعقب حركتها، وفى الوقت ذاته تستطيع أى طائرة محلقة فى الجو أن تتبادل معلومات الدعم مع أى مستشعرات لدى القوات الصديقة على الأرض وفى الجو، سواء لتأكيد المعلومات أو الحصول على معلومات جديدة عن الصواريخ البالسيتية أو مواقع إطلاقها فى مسرح العمليات اعتمادا على منظومة الحاسبات الآلية المتكاملة لدى القيادة الإستراتيجية للمسرح.

٦- الحصول على منظومة (نوتيلوس) المضادة للصواريخ قصيرة المدى: وفى إطار مواجهة إسرائيل لمشكلة الصواريخ الكاتيوشا (قصيرة المدى) التى تتساقط فوق مستعمراتها الشمالية فى الجليل بفعل المقاومة اللبنانية، فقد سارعت إلى طلب نظام مضاد لهذا النوع من الصواريخ الرخيصة والمزعجة فى آن واحد، وذلك من إحدى شركات الصناعة الحربية الأمريكية كانت قد طورته فى أواخر السبعينات، وأطلقت عليه (نوتيلوس)، وهى شركة (T.R.W) فى كليفلاند بولاية كاليفورنيا، ولكن تم وضعه على الرف بسبب مبادرة حرب النجوم التى غطت عليه. ويعتمد هذا النظام على إنتاج شعاع ليزر (فلورايد دوتر) - الهيدروجين الثقيل - من مصدر أرضى أو محمول جوا يتم توجيهه إلى الصاروخ كاتيوشا المعادى وبتركيز لمدة ١٥ ثانية خلال تحليقه فى الجو، مما يتسبب فى تسخين الغطاء الخارجى للصاروخ وتفجيره بعد إذابة جزء من معدنه. وقد أجريت تجربة على هذه المنظومة فى فبراير ١٩٩٥ بولاية فلوريدا حضرها عدد من العسكريين الإسرائيليين ونجحت فى تثبيت شعاع الليزر لمدة ١٥ ثانية - نصف زمن

طيران الصاروخ - وبما أدى إلى تدميره في الجو. إلا أن المشكلة الأساس التي تحد من إمكانية الاعتماد على هذه المنظومة هي صعوبة التعامل مع الصواريخ أرض/أرض الحرة التي لا تحمل أنظمة توجيه أو التي تعم بنصف توجيه، حيث لا يوجد تردد يمكن التقاطه والتدخل عليه، ومن ذلك ينحصر اعتماد منظومة نوتيلوس على اكتشاف الصاروخ المعادي بواسطة طائرة إستطلاع في الجو، أو رادار اكتشاف ذو حساسية عالية، ناهيك عن صعوبة التعامل مع الصواريخ المعادية في حالة استخدامها بشكل مكثف حيث قد تتجح منظومة نوتيلوس في إسقاط صاروخ أو إثنين، أما بقاء الصواريخ فستصل إلى أهدافها. وتتكلف عملية إنتاج نموذجين من هذه المنظومة - بحيث تحصل إسرائيل على واحد منهما والآخر للولايات المتحدة - مبلغ ١٨٥ مليون دولار. وقد طلبت الشركة القائمة بتنفيذ التطوير مبلغ ٢٠ مليون دولار سنوياً اعتباراً من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠١ لتطوير نظام نوتيلوس. لذلك يعتبر هذا النظام لا زال في مراحله التجريبية الأولى ولا يمكن الاعتماد عليه بشكل كلي في التصدي للصواريخ قصيرة المدى مثل الكاتيوشا. وربما كان ذلك هو السبب وراء القرار الأمريكي بتزويد إسرائيل بسلاح آخر مضاد للصواريخ (فلانكس) وهو عبارة عن مدفع ذو فوهات آلي عيار ٢٠ ملم يوجه ذاتياً بالرادار ضد الصاروخ المعادي الموجد ضد القطع البحرية في الأصل، ويمكنه التعامل مع الصواريخ قصيرة المدى كذلك استكمال تطوير نظام صاروخي آخر هو (مواف) عبارة عن صاروخ جو/جو يطلق من المقاتلة (ف-١٥) ضد الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة المدى لاعتراضها وتدميرها في الجو.

٧- الاعتماد على صواريخ جو/جو لإسقاط الصواريخ الباليستية ومن بين الأفكار التي تقوم إسرائيل باختبارها حالياً بالتعاون مع الولايات المتحدة، إمكانية استخدام صواريخ جو/جو عالية السرعة، وتتمتع بقدرات مناورة عالية، يمكن إطلاقها من طائرات يقودها طاقم، أو طائرات بدون طيار، لتعرض الصاروخ المعادي وتدمره في الجو. ويجري إختبار الصاروخ جو/جو الإسرائيلي (بايثون-٤) الذي يعتمد على محرك دفع صاروخي متطور يمكنه أن يزيد من سرعة اندفاع الصاروخ إلى ما بين ١,٥-٢ كم/ثانية. ولكن حدود الاشتباك بهذا الأسلوب ستكون محدودة للغاية نظراً لوجود أكثر من عامل متداخل في حسابات السرعة والمسافة، كذلك الحسابات الباليستية. ونظراً لقصر الزمن المتاح للاشتباك في هذه الحالة فإن أي حاسب آلي مهما بلغت سرعته في معالجة البيانات لن يكون قادر

على حل مسائل الإشتباك، كما أن القدرة على توقع المسار المحتمل للصاروخ المعادي، لتوجيه المقاتلة الحاملة للصاروخ جو/جو المضاد تعتبر محدودة. ونظرا لأن الطائرة لها دائرة عمل ذات نصف قطر محدود، ومع السرعة البطيئة نسبيا للطائرة - مقارنة بالصاروخ - فإنها لن تستطيع أن تتاور للحاق بالصاروخ في منطقة عمله الحقيقية، وذلك كله يجعل نجاح هذه الفكرة محدودا في مجال التطبيق عمليا على نطاق واسع في ظل التكنولوجيا المتاحة حاليا.

ط - تطبيق النظام الأمريكي (فلتشر)

يسعى الجيش الإسرائيلي لتطبيق النظام الأمريكي لاعتراض الصواريخ أرض/أرض متوسطة المدى، وهو النظام المعروف بـ (فلتشر's Recommendations)؛ ومن أجل ذلك تجرى إسرائيل بحوثا متقدمة في مجالات إطلاق الليزر الكيميائي، وليزر أشعة إكس، كما بدأت بالفعل مرحلة متقدمة على المستوى (نصف صناعي) لإنتاج المدفع الكهرومغناطيسي في إطار برنامج (الآفاق العالية) الذي تموله الولايات المتحدة. ويحدد هذا النظام مراحل التعامل مع الصاروخ المعادي على النحو التالي:

م	المرحلة	الوقت التقريبي	أسلحة ووسائل الاعتراض
١	مرحلة الإطلاق	٣ دقيقة	تستخدم وسائل إطلاق الليزر الكيميائي، وليزر أشعة إكس المقامة في الفضاء بواسطة أقمارا صناعية، كذلك أشعة الجزيئات المشحونة والمتعادلة
٢	مرحلة ما بعد الإطلاق	٥ دقيقة	تستخدم أسلحة الطاقة الحركية، ووسائل إطلاق ليزر إلكتروني متواجد في محطة أرضية، ومدفع البلازما، بالإضافة لأسلحة الطاقة الموجهة الموضوعة في الفضاء
٣	مرحلة المسار الوسيط	٢٠ دقيقة	تستخدم وسائل إطلاق الليزر من قواعد أرضية، ومقذوفات التوجيه الدقيق من المقاتلات ف-١٥، وأسلحة الطاقة الحركية، والصواريخ المضادة للصواريخ باتريوت، هوك، حيثس
٤	المرحلة النهائية	٩٠ ثانية	تستخدم جميع الصواريخ المضادة للصواريخ من أنواع Nike, ZeusK Nike-X type

ى- تطوير صاروخ الطاقة الكامنة:

ربما كان صاروخ الطاقة الكامنة هو الحل المفيد لمشكلة إعتراض الصواريخ الباليستية العربية التي تترك إسرائيل، وذلك في مجال إستتباط منصة إعتراض محمولة جواً للعمل ضدها. ولكن في كل الأحوال يظل النجاح في إعتراض الصواريخ الباليستية الميدانية مرهونا بالقدرة على تحقيق الاشتباك على مسافة لا تزيد عن ٥٠ كم من لحظة إنطلاق الصاروخ. وذلك يعنى أن الاشتباك مع الصاروخ سكود الذى يبلغ مداه حوالى ٣٠٠ كم ينبغى أن يكون على مسافة ٢٥٠ كم، أما الصاروخ الذى يقوم بعملية الإعتراض فى هذه المرحلة فإن سرعته لا ينبغى أن تقل عن ٥,٥ كم/ثانية، كما أن سرعة إندفاعه أثناء المرحلة الأولى لا ينبغى أن تقل عن ٨ كم/ثانية. ونظراً لأن جميع الصواريخ الموجودة حالياً لا تحقق أياً من مستويات السرعة المطلوبة، فإن جهود العمل لتحقيق اشتباك ناجح ضد الصواريخ الباليستية فى مرحلة الإنطلاق المبكرة سوف تتركز على صواريخ الطاقة الكامنة، ولكى يتمكن هذا الصاروخ - الذى تسعى الولايات المتحدة بالتعاون مع إسرائيل لتطويره - من تحقيق اشتباك ناجح، فإن سرعة الطيران أثناء فترة إحتراق الوقود لابد أن تكون أكثر من ٣,٥ كم/ثانية، وأن يعتمد على مستودع إطلاق دائرى (٣٦٠ درجة) بما يمكن من إطلاقه فى أى إتجاه محتمل للاشتباك، وأن تكون زاوية إرتفاع الإطلاق لهذا المستودع فى حدود ٣٠ درجة، وأن يصل زمن طيرانه إلى ٧٠ ثانية. ولتحقيق القدرة المطلوبة على الاشتباك. فإن الصاروخ ينبغى أن يكون مزوداً بنظام يمكنه من إكتشاف الصاروخ المعادى على مسافة لا تقل عن ٤٠ كم وبزاوية تركيز للرؤية أقل من ١٠ درجات، وبدرجة دقة أكثر من ١٠٠ (أراد)، وبسرعة اشتباك بعد التعرف على الهدف تتراوح ما بين ١-٣,٥ كم/ثانية. وبصفة عامة يجب أن يتمكن هذا النوع من الصواريخ من تحقيق الاشتباك على إرتفاعات لا تقل عن ١٥ كم من سطح الكرة الأرضية. وفى الوقت الذى تملك فيه الولايات المتحدة تصميماً لصاروخ طاقة كامنة تقترب مواصفاته العملية من المواصفات المطلوبة، حيث يبلغ وزنه ٣٣ كجم ولديه باحث عن الأهداف يمكنه التعرف على الهدف على مسافة ٤٤ كم، ويمكنه تنفيذ الإعتراض عند سرعة تتراوح بين ٥-٢ كم/ثانية، وعلى إرتفاعات تتراوح بين ١٠-٦٠ كم، فإن القدرة على تحقيق اشتباك ناجح تتوقف على منظومة المستشعرات التى يزود بها الصاروخ المضاد للصواريخ الباليستية الميدانية، على أن يعمل بجانب هذه المنظومة عدد من محركات الدفع الصاروخى صغيرة الحجم تتولى تحويل أوامر المستشعرات إلى حركة تتحكم فى اتجاه طيران الصاروخ وزاوية

طيرانه، وعن طريق المستشعرات ومحركات الدفع صغيرة الحجم يكتسب الصاروخ قدرته على المناورة أثناء الطيران. وعلى الرغم من أن هذا الصاروخ تتوافر له المواصفات المطلوبة في الصاروخ المضاد للصواريخ الباليستية الذي يطلق من منصة إطلاق محمولة جواً، حيث حقق معدل مناورة موازياً للهدف وصل إلى ١١ كم في رحلة طيران طولها ما بين ٦٥ و ٧٠ ثانية في مواجهة صاروخ باليستي مداه ٩٠٠ كم، فإن القدرة على انتاج مثل هذا الصاروخ على نطاق واسع تمهيداً لنشره عملياً تتعرض لمعوقات كبيرة. فبالإضافة إلى الخفض الكبير في ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية، هناك أيضاً مشاكل خاصة بالتصميم، حيث يتم الاعتماد على مواصفات الصواريخ الباليستية الميدانية الموجودة حالياً، دون النظر إلى التطور المحتمل أن يطرا على هذه الصواريخ، وفي حالة ظهور أى اختلاف أو امكانيات إضافية لم تكن معروفة في الصواريخ الباليستية الميدانية التي تم تصميم الصاروخ المضاد على أساسها، فإن هذه التصميمات لن تمكن الصاروخ المضاد من العمل بالكفاءة المطلوبة.

ك- نظام الاستطلاع والانذار الفضائي:

افتتحت إسرائيل في يناير ١٩٩٧ مركزاً جديداً للانذار والقيادة والسيطرة على عمليات مواجهة الصواريخ الباليستية المعادية، على اتصال مباشر مع نظيره الأمريكي بولاية كولورادو الذي يستقبل معلومات أقمار التجسس والانذار الأمريكية، خصوصاً فيما يتعلق بالانذار عن اطلاق صاروخ معادى في لحظة إطلاقه، ومتابعته خلال طيرانه في الجزء الصاعد من خط مروره، وتحديد إحداثيات موقع الاطلاق من خلال الاعتماد على منظومة مختلطة ومتكاملة من أجهزة الرادار الأرضية أو المحمولة في أقمار الانذار المبكر ومعدات إلكترونية تكميلية أخرى. بالإضافة لنظام للتعرف على الهدف وتمييزه من بين أى أهداف أخرى، وتحديد مساره بدقة، ونظام ثالث للتعقب والتتبع بدرجة دقة عالية، وبما يخدم في النهاية توفير البيانات اللازمة لإطلاق الصواريخ والوسائل الأخرى المضادة لاعتراض الصاروخ المعادى وتدميره قبل دخوله في المرحلة النهائية الهابطة نحو الهدف. ومن ثم نجد أن هذه المنظومات الدفاعية تتكون من أربعة أجزاء رئيسية تشمل وحدات إنذار إلكترونية ومستشعرات مجهزة بها أقمار الانذار، ثم مركز مجهزة بسوبر كمبيوتر لمعالجة البيانات (كشف / تعرف / تمييز / توجيه / إدارة)، ويصدر أوامر الاشتباك آلياً إلى الوسائل الإيجابية المضادة للصواريخ المعادية (صواريخ مضادة للصواريخ / أسلحة طاقة حركية /

أسلحة طاقة موجهة / مقاتلات). وهو ما يتطلب توافر منظومة متكاملة من الاتصالات الآلية الأرضية والفضائية التي تؤمن نقل وتداول المعلومات في الوقت الحقيقي لها (دون أى تأخير زمنى يذكر). وبالنظر لأهمية وحساسية عامل الوقت فى الاشتباك مع الصواريخ المعادية، فقد أصرت إسرائيل على توفير الإنذار بشكل مباشر من محطة كلورادو فى زمن لا يتعدى ١,٦ دقيقة فقط من لحظة إطلاق الصاروخ المعادى (كان فى أثناء حرب الخليج يستغرق ٣ دقيقة). وهو ما تطلب توفير مركز معالجة أرضى ثابت للاستقبال من قمر الإنذار وأقمار الاتصالات، يحتوى سوبركومبيوتر لمعالجة البيانات، ومجهز أيضاً بوسائل اتصال مختلفة لتحقيق الاتصال بأقمار الاتصالات المسنولة عن نقل بيانات قمر الإنذار لمركز المعالجة. وقد حصلت إسرائيل بالفعل على السوبر كومبيوتر فى يناير ١٩٩٦، ثم قامت خلال عام ١٩٩٦ بأعداد وتجهيز مركز المعالجة الأرضية ليكون مستعداً لاستقبال الإنذار مباشرة من كلورادو، إلا أن هذا التطوير فى إيلاغ الإنذار إلى إسرائيل لن يفيد كثيراً فى حالة إطلاق صواريخ بالستية من سوريا لأن صواريخها يمكنها بسبب صغر المسافة بين البلدين أن تصيب أهدافها فى إسرائيل فى غضون ١-٢ دقيقة. وبالإضافة لاستفادة إسرائيل من أقمار التجسس الأمريكية، فقد قررت أن تعتمد على ذاتها أيضاً فى مجال الاستطلاع والإنذار الفضائى، فأطلقت سلسلة من أقمارها الصناعية التجسسية من طراز (أوفيك). فكان الأول منها فى ١٩ سبتمبر ١٩٨٨، والثانى فى ٣ إبريل ١٩٩٠، والثالث فى ٥ إبريل ١٩٩٥ والذى يدور من الشرق إلى الغرب على ارتفاع أقصاه ٧٠٠ كم وأدناه ٣٠٠ كم، ويجرى دورة كاملة حول الأرض كل ٩٠ دقيقة. ويصل ثقله إلى ٢٢٥ كجم، يحتوى منها على ٦٧ كجم حمولة عينية لمعدات استطلاع واتصالات. وتم إطلاقه بواسطة الصاروخ (شافيت) ذو المرحلتين أما المرحلة الثالثة من الصاروخ فقد كان الهدف منها إدخال (أوفيك) إلى مداره بعد خروجه من كوكب الأرض. وقد قامت مؤسسة الصناعات العسكرية IMI بإنتاج المرحلتين الأولى والثانية من الصاروخ، ومؤسسة (رفائيل) بإنتاج المرحلة الثالثة منه. وخلال دوران قمر التجسس (أوفيك-٣) حول الأرض، فإنه يمر فوق دمشق مباشرة، وعلى مسافة ٤٠٠ كم شمال بغداد، ثم على بعد ١٥٠ كم من شمال طهران. ومن هذا المدار يقوم أوفيك-٣ بما فيه من أجهزة استطلاع وتجسس بصرية ومعدات تتصت إلكترونية وسمعية متطورة ببحث إشارات فيديو باللغة الوضوح وتتصت على المكالمات الهاتفية واللاسلكية للدول العربية التى يمر فوقها دون أى عائق أو عرقلة مضادة. وتعمل أجهزة تشغيله بواسطة

الطاقة الشمسية، ويوفر قدرة التقاط فترة تمتد نحو ١٥ دقيقة من الاحداثيات الصادرة عنه، وذلك بمعدل ٦ مرات يومياً على مدى سنة كاملة، وهي العمر الافتراضي للقمر. ويتم السيطرة على القمر من محطة أرضية، ومن ثم يمكن توجيه أجهزته وكاميراته إلى أي اتجاه مطلوب. ومما لا شك فيه أن امتلاك إسرائيل لأقمار تجسس خاصة بها، يوفر لها درجة عالية من الإستقلالية عن الولايات المتحدة في مجال جمع المعلومات عن الدول العربية والانداز المبكر بأنشطتها في كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما يمكن لإسرائيل أن تُسوّق ما تحصل عليه من معلومات وتكنولوجيا تصنيع القمر للدول الأخرى، ناهيك عما يشكله ذلك من تدعيم لإستراتيجية الردع العسكري في مواجهة الدول العربية التي تملك أسلحة دمار شامل. أما دخول إسرائيل على نظام الانذار الفضائي الأمريكي بشكل مباشر، فإنه يتيح لها بأقل تكاليف ممكنة قدرات إنذار فوري مباشر لاستطلاع وكشف قواعد الصواريخ الباليستية العربية وأنشطتها لمدى يصل حتى ٣٠٠٠-٥٠٠٠ كم من الحدود البرية لإسرائيل. كذلك فإن حصولها على هذا الانذار في زمن قدره من ٠,٦-١,٠ دقيقة من لحظة إطلاق الصاروخ سوف يتيح لها توفير ٢-٣ دقيقة لمعالجة البيانات وإصدار أوامر الاشتباك لوسائلها الإيجابية المضادة للتعامل مع الصواريخ المعادية. هذا بجانب تغلب إسرائيل على مشكلة الاتصالات عبر الأقمار الصناعية المتعددة، وما يحيط بذلك من مخاطر فشلها أو فقدانها لهذا الإتصال. وبجانب سعي إسرائيل لتطوير برنامج أقمار التجسس (أوفيك)، فإنها تسعى أيضاً لتطوير برنامج لأقمار الاتصالات من طراز (عاموس)، وبرنامج ثالث لأقمار الأرصاد الجوية، ورابع لأغراض الملاحة وتحديد الاتجاهات والمسح الفضائي والاستشعار عن بعد. وتختلف أقمار الانذار عن أقمار التجسس في أن الأخيرة تدور حول الأرض مرة كل ١,٥ ساعة بينما أقمار الإنذار ثابتة الموقع نسبياً وتدور بنفس سرعة دوران الأرض، كما أن أقمار التجسس تعمل في قطع بيضاوي الشكل بمعنى أنها تقترب من الأرض لمسافات ما بين ١٥٠-٢٠٠ كم، وتبعد لمسافة ٢٠٠ كم لتستطيع الكاميرات الإلكترونية والمستشعرات المثبتة بها تصوير واستطلاع الأهداف بدرجة تمييز ووضوح تصل إلى عدة بوصات، بينما تظل أقمار الإنذار ثابتة المدار والمسافة من الأرض، تحمل مستشعرات حرارية تكشف الحرارة الناجمة عن إطلاق الصاروخ أرض/أرض، ثم تقوم بتحديد احداثياته وتتبعه، وترسل بيانات المسار والسرعة والارتفاع من خلال أقمار الاتصالات المتواجدة على نفس المسار إلى مركز المعالجة الأرضي الذي يقع عليه عبء تحليل ومعالجة

البيانات لتحديد نوع الصاروخ وتمييزه وتوقع مساره المستقبلي، ثم يصدر أوامر الرصد والاشتباك لأفضل وسيلة مضادة تكون متاحة له لتدمير الصاروخ المعادي في المكان والوقت المناسبين، كل هذا لا يستغرق أكثر من ٢-٣ دقيقة، بينما عادة ما يستغرق الصاروخ الباليستي متوسط المدى من لحظة إطلاقه وخلال طيرانه وحتى وصوله للهدف ما بين ٧-٩ دقيقة.

ثالثاً: مواجهة تحالف سوري-إيراني مضاد لإسرائيل:

تخشى إسرائيل - في ضوء التعاون والتنسيق الأمني بين سوريا وإيران - أن يبرز تحالف إستراتيجي بين البلدين مناهض لإسرائيل، خصوصاً في ضوء الهواجس المسيطرة على إسرائيل باحتمالات نشوب حرب في المستقبل بينها وبين سوريا، يمكن أن تحظى فيها الأخيرة بدعم عسكري إيراني. كذلك المخاوف الإسرائيلية من احتمال امتلاك إيران سلاح نووي خلال العقد القادم، وفي وقت وصلت فيه عملية السلام إلى نفق مسدود على المسارين السوري واللبناني يصعب الخروج منه بدون حرب، وتواجه دمشق فيه مخطط إسرائيلي لعزلها ومحاصرتها والإنفراد بها. كما تعيش طهران بدورها مرحلة انتقال المخطط الأمريكي من مجرد عزلها وحصارها إلى احتمال توجيه ضربة عسكرية ضدها. وكلها تطورات تعزز عوامل التحالف الإستراتيجي بين سوريا وإيران، وتسقط بالتالي التحفظات التي كانت تمنع دمشق من الموافقة على طلب طهران بتوقيع معاهدة دفاع مشترك بين البلدين، وأبرزها الاتهامات الموجهة لإيران برعاية الإرهاب الدولي، حتى لا تدخل سوريا في مخطط إحتواء مزدوج يضمها مع إيران، كما تخشى سوريا أن تتأثر علاقاتها بدول الخليج العربية من جراء إبرام مثل هذه المعاهدات مع إيران. ولكن معظم هذه المحاذير السورية سقطت أمام وضوح الأهداف الحقيقية لحكومة ناتنياهو، كما تأكدت مخططاته لجر سوريا نحو حرب، مع إصراره على عدم الانسحاب من الجولان - فما كان من المسؤولين السوريين سوى العمل على تجميع أقصى مايمكن أن يستخدموا من أوراق ضغط ووسائل مواجهة للتصدي للمخططات الإسرائيلية-الأمريكية الخطيرة التي تتعرض لها سوريا. وهي أوراق يمكن أن تكون ناجعة في الحرب كما في السلام، أبرزها ما يتعلق بتعزيز علاقاتها الدفاعية مع إيران حتى تفهم كل من إسرائيل والولايات المتحدة أن خيار السلام المفروض منهما ليس هو الخيار الوحيد أمام دمشق، وأنها قادرة على مواجهة خيارات ناتنياهو العسكرية بتوثيق علاقاتها مع قوة إقليمية أخرى كبيرة في المنطقة - هي إيران - لا تجعل سوريا فقط في موقف عسكري أكثر قوة من ذي قبل،

بل يمكن أيضاً أن تخطط العديد من الأوراق في المنطقة، وتشكل تهديداً للنظام الشرق أوسطى الأعرج الذى تحاول كل من إسرائيل والولايات المتحدة فرضه بالقوة عبر سلام الإستسلام. وقد حرصت دمشق على إبلاغ هذه الرسالة واضحة إلى كل من يهمهم الأمر على النطاقين الدولى والإقليمى، وهو الأمر الذى ساهم فى بروز تساؤلات كثيرة حول المدى الذى وصل إليه التعاون الدفاعى بين سوريا وإيران؟.

وقد أفادت مصادر المعلومات الإسرائيلية والأمريكية أن إتفاقاً دفاعياً تم إبرامه بين دمشق وطهران، تتمثل أهم بنوده فى الآتى:

أ- مشاركة إيران فى تحديث الأسلحة السورية، ووضع إمكاناتها وخبراتها العسكرية فى خدمة الجيش السورى، خصوصاً فى مجالات تطوير الدبابات وتحسين أدائها ومدى ودقة رمايتها، كذلك بناء صواريخ أرض/أرض ذات رؤوس متنوعة المدى والحمولة، أبرزها الصاروخ سكودسى الذى تطوره إيران بمساعدة كوريا الشمالية.

ب- مساهمة إيران فى تمويل صفقات أسلحة كورية شمالية وصينية إلى دمشق، بالإضافة لزيادة كميات النفط التى تقدمها إيران لسوريا كمساهمة فى مجهودها الحربى.

ج- إستغلال إيران لعلاقاتها الجيدة مع جنوب أفريقيا للعمل على إنجاز صفقة أجهزة التشين المتطورة للدبابات، والتى جرت بشأنها مفاوضات بين بريتوريا ودمشق، ولكن تضغط تل أبيب وواشنطن على حكومة مانديلا لمنعها من إتمام هذه الصفقة.

د- بحث خطة دفاعية مشتركة لمواجهة الحرب الإسرائيلية المنتظرة ضد لبنان وسوريا فى حالة إنهيار عملية السلام، وذلك فى إطار تعاون دفاعى مشترك يؤمن الرد على ضربات إسرائيلية بضربات مضادة سورية-إيرانية من أكثر من إتجاه، بأكثر من سلاح.

هـ- تعزيز القدرات العسكرية لحزب الله فى لبنان، حتى يتمكن من تكثيف هجماته ضد إسرائيل فى عمقها الشمالى. بإعتبار حزب الله ورقة أساسية للضغط على إسرائيل بالنسبة لسوريا، وورقة حيوية بالنسبة لدور إيران الإقليمى. مع التأكيد على أن أى إتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل لن يكون على حساب دور حزب الله فى جنوب لبنان بنزع سلاحه، أو تفكيك معسكرات (الحرس الثورى) والتنظيمات الأخرى التابعة لإيران والمتواجدة فى البقاع اللبناني.

و- دعم المنظمات والحركات الفلسطينية المناهضة لعرفات، وتشجيعها على القيام بعمليات فدائية ضد العمق الإسرائيلي إنطلاقاً من المناطق المحتلة في الضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان.

ز- السعي المشترك نحو إفساد علاقات التعاون الدفاعي القائم بين إسرائيل وتركيا، والعمل على توسيع دائرة التعاون الإستراتيجي بين إيران وسوريا ليشمل تركيا والعراق، واستقطاب المعارضة العراقية في مشروع إن لم يكن قادراً على إسقاط النظام العراقي، فهو على الأقل قادر على تغيير خريطة المعادلات القائمة والتلويح بالحجم الإقليمي الذي يمكن أن يتخذه التحالف السوري-الإيراني، خصوصاً إذا ما استخدمت ورقة المعارضة العراقية لجر النظام العراقي إلى هذا التعاون الإستراتيجي.

ويزيد من مشكلة إسرائيل تجاه هذا التحالف السوري-الإيراني، فشل حكومة ناتنياهو، كذلك الإدارة الأمريكية في ممارسة ضغوط على روسيا والصين وكوريا الشمالية لإيقاف بيع الأسلحة والمعدات الحربية ذات الصبغة الإستراتيجية مثل الصواريخ أرض/أرض والمقاتلات القاذفة (مثل سوخوي-٢٤) إلى كل من سوريا وإيران، باعتبارهما دولتان معاديتان لإسرائيل، وذلك رغم تعهد ناتنياهو بشراء الغاز الروسي بكميات كبيرة.

ولقد مدت إسرائيل ذراعها الطولى (الصاروخية والجوية) تجاه إيران، وأعلنت أنها لن تسمح لطهران بأن تبرز كقوة نووية في المنطقة، وأن الخيار العسكري ضد إيران وارد في الإستراتيجية الإسرائيلية، وقد سهلت إتفاقية التعاون الأمني بين إسرائيل وتركيا التي أبرمت في فبراير ١٩٩٦ إمكانية قيام إسرائيل بتوجيه ضربات جوية ضد الأهداف الحيوية في إيران إنطلاقاً من قواعد جوية تركية، أو مباشرة من إسرائيل حيث أن المسافة من إسرائيل إلى إيران تبلغ ٨٠٠ كم حسب أقصر مسافة بينهما، في حين يبلغ أقصى مدى لعمل المقاتلة (ف-١٥) حوالي ٤٤٤٥ كم في المتوسط، بينما يبلغ أقصى مدى عمل للطائرة (ف-١٦) ٣٨٩٠ كم، حيث تتأثر مدايات العمل كثيراً بالحمولة القتالية من القنابل والصواريخ وباقي الذخائر الجوية، كذلك وجود أو عدم وجود خزانات إضافية للوقود على الهيكل الخارجى للطائرة. ومن ثم، فإنه حتى في حالة استخدام المدى الأقصى، فإن هاتين الطائرتين سوف تحتاجا إلى إعادة تزويد بالوقود في الجو، أو الإنطلاق من قواعد جوية تركية، بالإضافة لقيد آخر يتمثل في أن مسار الطائرات الإسرائيلية يتحتم أن يمر في أجواء عربية بدءاً من الأردن ثم جنوب العراق حيث تعمل طائرات المراقبة والتفتيش الغربية في منطقة حظر التحليق الجوى على الطيران

العراقي جنوب خط عرض ٣٦، لذلك فإن الأمر يتطلب التنسيق والتعاون مع الأردن والقوات الأمريكية العاملة في الخليج، حيث ستحتاج إسرائيل إلى مساندتها ودعمها لاسيما في مجالات الاستطلاع والإنذار والإعاقة الإلكترونية.

ومن المتوقع أن تشمل أهداف الضربة العسكرية الإسرائيلية ضد إيران، المنشآت النووية، والتي لا تقتصر فقط على مفاعل (بوشهر) القديم والجاري تحديثه، ولكن أيضاً وبالدرجة الأولى على المنشآت النووية الأخرى التي تحاول إيران إخفائها في عمق الجبال الواقعة شمال شرق طهران بحوالي ١٠٠ ميل، والتي تشمل أماكن تجميع أجزاء الأسلحة النووية التي قيل أن طهران حصلت عليها مفككة من كازاخستان، ومعدات المفاعلات النووية الروسية والصينية وأبرزها ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم ٢٣٥، كذلك مركز الأبحاث النووي الإيراني، ومستودع تخزين اليورانيوم الخام وغيره من المعادن والمواد الكيميائية، وأماكن تواجد العلماء والمهندسين والفنيين العاملين في المشروع. وهو ما يتطلب بالتالي ضرورة إسكات وتدمير وسائل الدفاع الجوي الأرضية الإيرانية في كل المنطقة المحيطة بهذه الأهداف، والمتمثلة في رادارات الاستطلاع والإنذار، وبطاريات الصواريخ أرض/جو، والقواعد الجوية والمطارات، حتى تضمن إسرائيل عدم اعتراض طائراتها القائمة بتنفيذ هذه المهمة وعودتها سالمة. وقد تستغل إسرائيل هذه الفرصة لكي تشمل ضرباتها الجوية أهدافاً إيرانية أخرى مثل مصانع إنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ووحدات الصواريخ أرض/أرض. ومن ثم فإن مخططاً بهذا الحجم يحوى حوالى ٢٠ هدف سيخصص لكل هدف من ٣-٤ طائرة مقاتلة، سوف يحتاج من إسرائيل إلى حشد ما لا يقل عن ٥٠-٦٠ مقاتلة صف أول من نوعيات (ف-١٥ إيجل، أ) اللتان تمتلك منهما إسرائيل ٧٥ طائرة وتمثلان معا (رأس الحربة) في هذه العملية الهجومية، بجانب المقاتلة (ف-١٦) بطرازاتها المختلفة (إيه، بي، سي، دي) والتي يمكنها القيام بمهام قتال جوي متعددة أبرزها القصف الجوي ضد أهداف أرضية، والاعتراض الجوي لتوفير الحماية الجوية ضد احتمالات تدخل المقاتلات الإيرانية من طراز (ميج-٢٩). هذا بالإضافة لنوعيات أخرى من الطائرات المقاتلة أبرزها (فانتوم-٢٠٠٠)، و (كفير) كذلك ما لا يقل عن ٦ طائرة (بوينج-٧٠٧)، (ك.سى-١٣٠) لإعادة التموين بالوقود في الجو، و ٢ طائرة (E2C) للإنذار المبكر والقيادة والسيطرة. هذا بجانب طائرات هليكوبتر للقيام بعمليات الإنقاذ الجوي لأي طيارين قد يسقطوا في هذه العملية. وقد تقوم القوات الأمريكية المتواجدة في الخليج بكل هذه المهام اللوجستية لصالح

إسرائيل، فمما لا شك فيه أن عملية جوية بهذا الحجم ستحتاج إلى دعم مساندة القوات الأمريكية ببعض مقاتلاتها الجوية وصواريخها الكروز من طراز (توماهوك) في قصف بعض الأهداف الإيرانية، في إطار خطة هجوم مشتركة توزع فيها الأهداف والمهام بين الأسلحة الجوية والصاروخية لكل من إسرائيل والولايات المتحدة. وقد يقتصر الدور الأمريكي على توفير الحماية الجوية للمقاتلات الإسرائيلية والمهام اللوجستية، حتى تتفرغ المقاتلات الإسرائيلية فقط لمهام القصف الجوي. ومن المحتمل أن تشارك الصواريخ أرض/أرض (أريحا) والطائرات بدون طيار المحملة بمواد متفجرة في قصف الأهداف الإيرانية ذات المساحة الكبيرة.

وسيسبق شن الضربة الإسرائيلية القيام بعمليات إعاقة إلكترونية ضد أهداف الدفاع الجوي ومراكز القيادة والسيطرة الإيرانية لشل فعاليتها وإرباكها، في ذات الوقت الذي تجرى فيه عملية خداع إستراتيجي في منطقة بعيدة عن مناطق الأهداف المخطط قصفها، قد تكون فوق (بندر عباس، جاسك). وستشكل قوات الضربة الجوية في ثلاثة أنساق: النسق الأول: ويتكون من الطائرات التي ستقوم بتحقيق السيطرة الجوية من خلال قصف القواعد الجوية ووسائل الدفاع الجوية الأرضية الإيرانية، وقد تستخدم في هذا النسق الجوي الأول طائرات أمريكية طراز الشبح (ف-117) لكي تفتح ثغرة في نظام الدفاع الجوي الإيراني، وممرات لباقي المقاتلات الإسرائيلية، وقد يشمل هذا النسق طائرات بدون طيار محملة بمواد متفجرة تعمل كأسلحة خمد. أما النسق الثاني: فسيتكون من المقاتلات القاذفة المكلفة بقصف الأهداف الإيرانية، وستقرب على إرتفاعات منخفضة جداً، وتنقسم إلى مجموعتين: الأولى تتجه نحو المفاعل النووي في بوشهر والأهداف الأخرى المحيطة بطهران، والمجموعة الثانية ستتجه نحو الأهداف الأخرى المتواجدة في شمال طهران. أما النسق الثالث: من القوة الجوية الإسرائيلية، فسيتكون من مقاتلات قاذفة تستكمل تنفيذ المهام التي لم تتمكن مقاتلات النسق الثاني من تنفيذها، وذلك تحت مظلة جوية مستمرة طوال فترة العملية من طائرات الحماية الإسرائيلية والأمريكية. كما لا يستبعد أن تشارك المقاتلات الأمريكية في خطة خداع الإيرانيين، وذلك بجذب إهتمامهم نحو مناطق تجرى فيها المقاتلات الأمريكية مناورات جوية بعيداً عن منطقة عمل المقاتلات الإسرائيلية.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه العملية الإسرائيلية ستثير ردود أفعال عنيفة ليس فقط من جانب إيران، بل من جانب سوريا ودولاً عربية وإسلامية أخرى. فمن جانب إيران قد تلجأ إلى استخدام صواريخها أرض/أرض في

قصف أهداف حيوية داخل إسرائيل سواء برؤوس تقليدية أو رؤوس فوق تقليدية حاملة لغازات حرب كيميائية أو مواد بيولوجية، وقد تشن إيران هجمات جوية وبحرية ضد السفن الأمريكية في الخليج، وتغلق مضيق هرمز لمنعها من الخروج منه، وبما يسهل شن عمليات بحرية إنتحارية ضدها بواسطة زوارق الحرس الثوري. هذا بجانب عمليات إرهابية ضد الأهداف الأمريكية المتواجدة في دول منطقة الخليج بواسطة عناصر حزب الله المتواجدة في هذه الدول، وخارج منطقة الخليج، بل وداخل الولايات المتحدة نفسها بواسطة المنظمات والحركات الإرهابية التابعة لإيران والمتواجدة على كل الساحة العالمية. لذلك فإن الأهداف غير عسكرية في إيران - مثل معامل النفط وموانئ تصديره والناقلات التي تحمله - لن يكون من ضمن أهداف الضربة الجوية الإسرائيلية - سواء فردية أو بالتعاون مع الولايات المتحدة منعاً لتصاعد العملية العسكرية خارج الإطار المخطط لها - ولكن سيتوقف ذلك على طبيعة رد الفعل الإيراني. لذلك فقد يأتي قصف هذه الأهداف الإقتصادية في مرحلة تالية عندما تتشب مواجهة شاملة ومفتوحة بين الجانبين.

أما على الصعيد اللبناني، فقد تقوم القوات الإسرائيلية بعملية عسكرية خاصة ضد أحد الأهداف التي لا يتوقعها أحد على الجانبين السوري واللبناني، مثل مقر قيادة حزب الله، أو مقر السفارة الإيرانية في بيروت، والتي تعتبر مركز الإتصال الرئيسي بين إيران وقوات حزب الله في لبنان، وأحد مقار التخطيط الرئيسي لعمليات هذه القوات ضد إسرائيل. ويعتبر عنصرى المفاجأة والردع الجسيم هما العاملان الرئيسيان في فكرة هذه العملية. ومن المؤكد أن الموساد سيكون وراء التخطيط لمثل هذه العملية والتي تستهدف أن تجرى عملية إغارة مفاجئة على مقر السفارة الإيرانية في بيروت في وقت يجري فيه أحد الاجتماعات الكبيرة في السفارة بحيث يتم أسر المجتمعين ونقلهم إلى إسرائيل. وسوف تحقق مثل هذه العملية عدة أهداف سياسية ومعنوية لإسرائيل منها: تأكيد متانة ذراعها العسكرية الطويلة، بعد تآكل سمعة العسكرية الإسرائيلية في جنوب لبنان نتيجة الفشل الذي أصابها في إحتواء عمليات المقاومة هناك، وكشف مدى التورط الإيراني في عمليات المقاومة، وللتأكيد على أن إسرائيل تواجه إيران وليس (حزب الله). هذا بالإضافة لإحراج سوريا باعتبار أن مثل هذه العملية التي جرت تحت أبصارها، سوف يسئ إلى سمعتها في لبنان، وأمام العالم، باعتبار وجود مواقع للجيش السوري قريبة من منطقة السفارة، وما يمكن أن تشكله مثل هذه العملية من ضخ الدماء في الخيار الإسرائيلي (لبنان أولاً)، وتأجيل المسار السوري إلى

ما لا نهاية، واستعادة جزء من شعبية حزب الليكود التي تقلصت في الفترة الأخيرة لأسباب كثيرة، كذلك إمكانية مبادلة الطيار الإسرائيلي (رون أراذ) الذي تعتقد إسرائيل بوجوده لدى الإيرانيين.

خامساً: تقليص حجم الجيش الإسرائيلي، والارتفاع بكفاءته النوعية
تسعى إسرائيل إلى خفض ميزانيتها الدفاعية من خلال تقليص حجم جيشها، في ذات الوقت الذي تحافظ فيه على قدراتها الدفاعية وتطويرها بما يتماشى ومتطلبات أمنها القومي، وذلك في ضوء تصاعد احتمالات استخدام أسلحة الدمار الشامل رغم كونها غير شرعية دولياً، وما أكدته الدروس المستفادة وخبرات الحروب على أهمية وفعالية القوة النيرانية وزيادة تأثيرها في تحقيق التوازن بين الدفاع والهجوم، وذلك من خلال السبق في توجيه الضربات في المرحلة الافتتاحية للحرب، خصوصاً مع إحراز المفاجأة وامتلاك المبادأة، الأمر الذي يفقد الخصم توازنه. وما برز من أهمية إدارة العمليات المشتركة الحديثة، وضرورة تحقيق التوازن في بناء القوات سواء على المستوى الإستراتيجي بين أفرع القوات المسلحة الرئيسية (البرية والبحرية والجوية)، أو على المستويين التعبوي والتكتيكي لتحقيق التوازن بين الأسلحة المقاتلة والمعاونة. هذا بالإضافة إلى ضرورة توافر القدرة على القتال في المناطق الخاصة مثل المدن والمناطق السكانية والغابات، وبأقل تعريض للقوات المهاجمة. وهو ما يتطلب زيادة الاهتمام بنوعية الجيش الإسرائيلي من حيث الارتقاء بكفاءته القتالية. سواء ما يتعلق بقوته البشرية أو معداته وأسلحته، وتخليصه من قيود البيروقراطية، والتحول إلى الآلية الكاملة في إدارة أعمال القتال والقيادة والسيطرة، وتوفير سبل الحماية والوقاية للقوات لتكون قادرة على البقاء في ميدان القتال أطول فترة ممكنة.

لذلك قسمت إسرائيل قواتها من حيث أنساق القتال على المستوى الإستراتيجي إلى ثلاث مستويات، الأول منها يشمل القوات العاملة والاحتياط في الخدمة التي يقع على عاتقها مسئولية صد أي هجمات معادية أو شن الهجوم، وذلك حتى توفر الوقت اللازم لتعبئة قوات الاحتياط، ويطلق على هذا المستوى النسق الأول الإستراتيجي للعمليات، ويرتبط حجم هذا المستوى بحجم التهديد المتوقع. ويشمل المستوى الإستراتيجي الثاني قوات الاحتياط التي يتم إستدعائها وتعبئتها في تشكيلات منظمة من قبل، وبها نوايا دائمة من القوات العاملة القادرة على إستقبال الأفراد الاحتياط (ضباط وجنود) وإعدادهم للتحرك خلال ٤٨ ساعة من إستدعائهم. ويجري تدريب هذه التشكيلات الاحتياط دورياً على مهام العمليات المكلفة بها، ولها مخازنها

المعروفة لأفرادها والمتواجد بها الأسلحة والمعدات والمهام، ولا يختلف تنظيمها وتسليحها ومهامها القتالية وأساليب إستخدامها عن غيرها من التشكيلات والوحدات النظامية العاملة. أما المستوى الإستراتيجي الثالث فهو يشمل وحدات متخصصة ذات أحجام محددة وتدريب وتسليح خاص، ويُنتقى لها أفراد ذوي نوعية خاصة، من حيث التأهيل البدني والمهني الذي يمكنهم من تنفيذ مهام عملياتية خاصة في عمق العدو، وهذه الوحدات المتخصصة منظمة طبقاً للمهام المراد تنفيذها، ويتوفر بها العناصر العلمية والفنية التي تمكنها بما تملكه من حواسيب الكترونية وأساليب حرب المعلومات، أن تخترق أنظمة معلومات العدو وتفسدها عليه.

وتطابقاً مع هذا التقسيم الإستراتيجي لأنساق القتال، تُقسم مستويات التسليح أيضاً إلى ثلاث مستويات، الأول يشمل أنظمة التسليح التي تضم وسائل النيران المباشرة وغير المباشرة من صواريخ أرض/أرض ومدركات ومدفعية ومقاتلات، وطائرات بدون طيار، وصواريخ مضادة متنوعة، وأنظمة إنذار وقيادة وسيطرة تتواجد في أيدي النسق الأول الإستراتيجي من القوات، وقادرة على تغطية مسرح العمليات. أما القسم الثاني من مستويات التسليح فيضم نفس النوعيات تقريباً ولكنها مخزنة في مخازن الاحتياط لخدمة تشكيلات الاحتياط، ويتم اختبارها دورياً للتأكد من صلاحيتها. ويضم القسم الثالث من أنظمة التسليح أسلحة ومعدات مخزنة كاحتياطي إستراتيجي للدولة، يتم اللجوء إليها فقط في الحالات الحرجة، مثل حدوث خسائر جسيمة في الأسلحة والمعدات يتطلب الأمر سرعة إستعواضها، أو تشكيل وحدات احتياطية جديدة لدفعها على وجه السرعة إلى الجبهة لمواجهة مواقف صعبة نتجت عن إبادة وحدات مقاتلة بفعل إستخدام الخصم لأسلحة الدمار الشامل. وعادة ما يشمل هذا المستوى الثالث من أنظمة التسليح النوعيات المتقدمة من طائرات القتال والمدركات والمدفعية التي تم تخزينها توطئة للتخلص منها بالبيع، وإن كان يدخل في هذا المستوى الثالث أنظمة التسليح الأمريكية الحديثة المتواجدة في مخازن طوارئ تابعة للقيادة المركزية الأمريكية ومسموح لإسرائيل بإستخدامها في الحالات الحرجة.

وفي الفكر الإستراتيجي العام للحرب القادمة، تؤكد نظرية الحرب الإسرائيلية على التكامل والدمج الذي ينبغي أن يكون قائماً بين عمليات الاستطلاع، المخابرات والإنذار المبكر والقيادة والسيطرة التي تشارك فيها أقمار التجسس وطائرات الاستطلاع والإنذار المبكر E2C، ومقاتلات الاستطلاع، والطائرات بدون طيار، ووسائل الحرب الإلكترونية، والرادارات، من أجل الحصول على المعلومات الدقيقة والكاملة والموقوتة

عن كل ما يدور في المسرح، ونقلها فوراً بشكل مرئى وآلى إلى مراكز القيادة والسيطرة لاتخاذ القرارات العسكرية المناسبة، وإيلاغها أيضاً آلياً إلى التشكيلات والوحدات المزودة في صورة أوامر وتعليمات قتال لتنفيذها. وبواسطة تشكيلات ووحدات النسق الأول الإستراتيجية يتم توجيه ضربات نيرانية حاسمة بواسطة جميع وسائل النيران المتاحة، الصاروخية والجوية والبرية، بأساليب الاشتباك عن بعد تجنباً لحدوث خسائر في القوات عند الاشتباك عن قرب. ولن يتم دفع التشكيلات البرية للهجوم إلا بعد التأكد من حدوث خسائر في الجانب المعادى لا تقل عن ٣٠-٤٠% بفعل الضربات النيرانية، على أن يتم استغلال هذه النتائج في قتال العدو بقوة وعنف في كل المواجهة والعمق وضد أهدافه الإستراتيجية، وبما يشل ويربك قيادته وسيطرته على قواته، ويضعف قدراته على الاستمرار في القتال، مع الاستعداد لتنمية جهود الهجوم إذا استمر العدو في المقاومة، وحتى يتم كسر إرادته السياسية وإجباره على الإستسلام.

وإذا كانت إستراتيجية الردع تستهدف في الفكر الإسرائيلي - بجانب الترتيبات الأمنية المتفق عليها مع جيرانها من الدول العربية - منع وقوع الحرب أصلاً، فإن إستراتيجية استخدام القوات الإسرائيلية على مراحل تستهدف أيضاً محاولة إقناع - أو إجبار - خصوم إسرائيل على إيقاف القتال من خلال خلق مواقف جديدة تتصاعد فيها نسبة خسائرهم تدريجياً مع تتالي مراحل القتال، حتى يصل الأمر إلى التهديد بإبادة وتدمير جميع قوات الخصم نهائياً، كذلك تدمير معظم أهداف القيمة المضادة ذات الأهمية الإستراتيجية في عمقه، وإقناعه بأن البديل عن ذلك هو الاستسلام والجلوس إلى مائدة المفاوضات مع إسرائيل.

ولقد بدأ التفكير في تقليص حجم الجيش الإسرائيلي، مع بروز ضغوط مكثفة سياسية واقتصادية تعرضت لها القيادات السياسية والعسكرية في إسرائيل من جانب الاقتصاديين والرأى العام والكنيست من أجل تخفيض الميزانية الدفاعية. وتم بالفعل إجراء تخفيض ٧٥٠٠ فرد كمرحلة أولى في عامي ١٩٨٦، ١٩٨٧ على أن يستتبع ذلك تخفيضات أخرى في مراحل تالية تتناسب طردياً مع توالى دخول أنظمة تسليح ذات تكنولوجيات متقدمة يمكن أن تعوض التخفيض الكمي بالارتقاء بالمستوى النوعي؛ وبما يقابله أيضاً تقدم في عملية السلام توفر ترتيبات أمنية تقلل الحاجة إلى استمرار الاحتفاظ بقوات عاملة بحجم كبير. إلا أنه مع تعثر عملية السلام - خصوصاً بعد وصول حزب الليكود للسلطة - وما واكب ذلك من تصاعد حالة التوتر على الحدود مع سوريا وفي جنوب لبنان وداخل مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى،

كذلك ما ثبت من تحليل نتائج حرب عاصفة الصحراء، وما استخدم فيها من أسلحة ذكية، وأنها لم تشكل أكثر من ٤٠% من مقومات النجاح في الحرب، ووقع باقى الـ ٦٠% على كاهل القوات البرية للتحالف، والتي كان عليها أن تهزم القوات العراقية بالقتال التلاحمى، ثم تستولى على الأرض، وتصل إلى خطوط معينة يمكن عندها كسر إرادة القيادة العراقية وإجبارها على الاستسلام. لذلك أوقفت إسرائيل مؤقتاً العمل بخططها لخفض حجم قواتها العاملة، حتى يتم تنفيذ خطة تطوير قواتها المسلحة بشكل عام، خصوصاً في مجالات إعادة تنظيم الجيش، وتطوير أعمال القيادة والسيطرة، والاستطلاع، والإنذار المبكر، وأساليب تعبئة وحشد ونشر قوات الاحتياط، ورفع كفاءتها النوعية من خلال تكثيف تدريبها على مهام العمليات، إلى جانب تطوير أساليب الاستخدام القتالى للقوات في مواكبة لتطوير الأسلحة والمعدات المستخدمة. هذا مع إعطاء إهتمام خاص لتطوير أساليب إنتقاء القادة والضباط ومناهج تدريبهم وتأهيلهم.

وفى ضوء التقييم الذى سيجرى لأداء تشكيلات ووحدات الجيش الإسرائيلى بعد تطويره - والمنتظر لذلك عام ٢٠٠٠ - وقياس قدرته على تنفيذ الأهداف والمهام الإستراتيجية التى سيكون بها فى الحرب القادمة، سيتم النظر فى إمكانية تخفيضه بنسبة ٢٥-٣٠% من الأفراد. إلا أنه برزت أصوات داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تطالب بوقف عملية تقليص الجيش لأنه - فى رأى أصحاب هذه الأصوات - مهما كانت النتائج الباهرة التى ستحققها الأسلحة والذخائر الذكية فى الحرب القادمة فى ضوء خصائص ميدان القتال المستقبلى، فإنها لن تغنى أبداً عن ضرورة وجود الأفراد اللزيمين فى النهاية للاستيلاء على الأراضى المكتسبة والتمسك بها، خصوصاً فى ضوء التفوق البشرى الكاسح الذى تتمتع به الجيوش العربية، هذا مع الوضع فى الاعتبار حجم الخسائر البشرية الضخمة التى يحتمل أن تصيب القوات الإسرائيلية فى معركة الأسلحة المشتركة القادمة. بالنظر لضخامة قوة النيران وأسلحة الدمار الشامل التى ستستخدم فيها، وضرورة التحسب لاستعواض هذه الخسائر بأفراد مدربين على تنفيذ المهام. لذلك من المنتظر أن يبقى حجم الجيش الإسرائيلى خلال الفترة القادمة وحتى عام ٢٠١٠ عند ١٧٢ ألف جندى عامل، ٤٣٠ ألف جندى احتياط، وبحيث يصل إجمالى الحجم عند التعبئة إلى ٦٠٠ ألف منهم ١٣٥ ألف قوات برية، وعلى أن يصل إجمالى حجم القوات المسلحة فى عام ٢٠١٠ عند التعبئة الكاملة وفى أصعب الظروف إلى ٩٠٠ ألف جندى.

وفي مجال تطوير القوات البرية، يطرح خبراء الأمن الإسرائيلي خمسة مجالات أساسية، باعتبارها القوة المتخلفة عن ركب تطور باقي أفرع القوات المسلحة الإسرائيلية، ولكونها سلاح الحسم الذي لا بديل عنه في مواجهة المعضلات التي سيفرضها ميدان القتال المستقبلي:

أ- التسلح بالأسلحة والذخائر الذكية، التي تتمتع بقوة تدميرية عالية ودقة إصابة على المدايات البعيدة للضرب، بحيث تزود بها وحدات المدرعات والمدفعية والمشاة، وبما يمكنها من تنفيذ فترات تمهيد نيران طويلة ومؤثرة قبل الهجوم، تحدث في قوات الخصم نسبة كبيرة من الخسائر تسهل عمليات الهجوم بعد ذلك.

ب- إقامة منظومة استطلاع ميدانية مزودة بمعدات استشعار دقيقة، قادرة على رصد وتحديد الأهداف المعادية بدقة، وإدارة نيران أسلحة لضرب المباشر وغير المباشر عليها نهاراً وليلاً، وبما يكفل سرعة تدميرها. يدخل في هذا المجال استخدام الطائرات الروبوتية (بدون طيار)، وأشعة الليزر في إدارة نيران المدفعية والدبابات، وأجهزة الرؤية والإضاءة الليلية السلبية والإيجابية.

ج- زيادة خفة حركة القوات البرية، باستخدام دبابات حديثة طراز ميركافا-3 تحمل كل منها جماعة مشاة، وعربات قتال مدرعة قادرة على قتال الدبابات المعادية، مع تحميل جميع قطع المدفعية المجرورة على شاسيها دبابات. كذلك إعطاء دور رئيسي لطائرات الهليكوبتر الهجومية والإقتحامية في عمليات القوات البرية، بحيث تكون قادرة على تنفيذ مهام قتالية في عمق العدو (ضد الاحتياطات والأنساق الثانية ومراكز القيادة والسيطرة ومواقع المدفعية وعقد المواصلات وعناصر الدفاع الجوي والمطارات الميدانية والمناطق الإدارية .. الخ)، وبما يخضع جميع أنساق العدو وعناصر تشكيل معركته في المواجهة والعمق للهجوم الإسرائيلي في وقت واحد، ويربك ويشل العدو ويمنعه من استخدام احتياطياته لشن هجمات مضادة، أو القيام بعمليات مناورة في المسرح. مع الاستعداد في سبيل تحقيق ذلك لتحمل مخاطر القيام بعمليات نقل جوي لقوات خاصة لتدمير أهداف حيوية في العمق الإستراتيجي للعدو.

د- تطوير منظومات القيادة والسيطرة على المستويين التكتيكي والتعبوي، وذلك بتزويدها بمعدات وأجهزة استطلاع ومتابعة بالرؤية واتصالات متنوعة، وبما يمكن قيادات الفرق واللواءات والكتائب من الحصول على صورة واقعية وموحدة لما يجري في ميدان المعركة، ويساعد على اتخاذ

قرارات رشيدة، وتخصيص مهام قتالية صحيحة وفورية لوحداتهم. خصوصاً مع ما قد تتطلبه المعركة الحديثة من إجراء عمليات إعادة تنظيم وتجميع للوحدات في أرض المعركة لمواجهة ظروف القتال المتغيرة - مثل خسائر شديدة في بعض الوحدات - وبما يحقق إدارة ناجحة لعمليات القتال، وحتى تتخلص القيادات الميدانية الإسرائيلية من حالة الإرباك والجمود والغموض التي إتصفوا بها في حروبهم الأخيرة، وأبرزها الحرب اللبنانية عام ١٩٨٢. أما على المستوى الإستراتيجي فإن هدف التطوير يتمثل في تحويل قيادة القوات الميدانية إلى قيادة إستراتيجية للعمليات قادرة على السيطرة وقيادة عدة فيالق في جبهة القتال الرئيسية، كذلك تطوير قيادات المناطق العسكرية للعمل كقيادات جيوش ميدانية أثناء الحرب، وبما يمكنها من القيادة والسيطرة على عدة فرق تعمل في حدود مناطقهم.

هـ- إحداث إنقلاب في طرق وأساليب تدريب وتأهيل القادة والضباط من مختلف المستويات في التشكيلات والوحدات الميدانية، وفي جميع أسلحة القوات البرية، وبما يجعلهم قادرين على مواجهة المشاكل المعقدة في الحرب على المستويين التكتيكي والتعبوي، والصعيدين المهني القتالي والمعنوي. سواء من جانب العدو أو القوات الصديقة، أو بسبب التعامل مع أنظمة التسليح ذات التكنولوجيا المتقدمة، وما يكتنفها من مشاكل الإصلاح والصيانة الفنية، كذلك التعامل مع أنظمة الموانع الطبيعية والصناعية التي ستسود أرض مسرح العمليات المستقبلية وحتى يتم التغلب عليها وقهرها.

سادساً: رفع مستوى أداء القادة والضباط:

أ- إعادة النظر في أساليب انتقاء وتأهيل القادة وضباط الأركان، ومن أجل الارتفاع بمستوى نوعية القائد والضابط الإسرائيلي، بإعتباره في النظرة الإسرائيلية اللبنة الأساسية في تحقيق التفوق النوعي الذي تتشده إسرائيل على جيوش أعدائها. لذلك يعاد النظر حالياً في شأن وضع مقاييس محددة لانتقاء القادة، وخطط لصقل المواهب الشخصية والخبرات العملية، والخدمة في مناطق التوتر لفترات طويلة. كما تهتم القيادة الإسرائيلية بتتويع مجالات خدمة القادة والضباط بين القوات العاملة والاحتياط، والعمل في هيئة الأركان بين مجالات التدريب والتخطيط والتنظيم وإدارة العمليات، بجانب إشراكهم في المباريات الحربية التي تجرى خلال الدراسات الأكاديمية بصورة منهجية. هذا بالإضافة للمشاركة في

المناورات السنوية، وحضور المناورات التدريبية التي تجرى في الجيوش الصديقة لإسرائيل في الولايات المتحدة ودول أوروبية وآسيوية وأفريقية، وذلك حتى يكتسب القادة والضباط خبرات ومهارات جديدة باستمرار في جميع المجالات، خصوصاً في مجال القيادة والسيطرة.

ب- وقد حددت قيادة الجيش الإسرائيلي، سبعة مقاييس لقياس كفاءة القادة والضباط يختبروا فيها شخصياً ومع وحداتهم على النحو التالي:

١- القدرة على إستغلال العناصر النيرانية والقوات والوسائل الأخرى المخصصة للقائد، وذلك على النحو الأمثل من أجل تحقيق المهام القتالية التي تكلف بها وحدته. وذلك في مراحل التخطيط لتنفيذها، ورفع درجة استعداد الوحدة، ثم تحركها لمنطقة قتالها، وتنفيذها لمهمة قتالية تكلف بها الوحدة في إطار واجب العمليات المكلفة بها.

٢- القدرة على تكوين أطقم قتال خاصة خلال المعركة لتنفيذ مهام قتالية خاصة وطارئة أثناء المعركة، كذلك قدرته على التصرف إزاء المواقف الصعبة التي تفرض عليه، ويختبر فيها في المشروعات والمناورات التدريبية.

٣- نقل جهود قواته بسرعة وكفاءة من محور تعبوي/تكتيكي إلى محور آخر، ومن جبهة إستراتيجية إلى جبهة أخرى، وإجراء عمليات إعادة تجميع لوحدات أخرى مع وحدته أثناء القتال.

٤- تحقيق التعاون بين الأسلحة الفرعية داخل وحدته، وبين وحدته الأسلحة المعاونة الأخرى، خصوصاً القوات الجوية والمدفعية والمهندسين.

٥- مدى الإهتمام بالنواحي اللوجستية، خصوصاً في مجال إخلاء القتلى والجرحى في الميدان، وإمداد وحدته في الوقت المناسب باحتياجاتها الرئيسية من الذخائر والوقود والمياه والغذاء والمهمات وقطع الغيار، واستعواض الخسائر فيها. مع المحافظة على الأسلحة والمعدات ومركبات القتال، واستمرار صيانتها حتى تكون دائماً في درجة عالية من الكفاءة القتالية.

٦- القدرة على الإحتفاظ بالروح المعنوية عالية لأفراد وحدته، وعلى درجة عالية من الإنضباط العسكري، في ظل ظروف قتال صعبة، وتحت ضغوط الحرب النفسية التي يشنها العدو.

٧- مدى المام القائد/ الضابط بالدروس المستفادة والخبرات القتالية التي وفرتها الحروب السابقة في الدائرتين الإقليمية والدولية، والمناورات والمشروعات التدريبية التي أجرتها القوات الإسرائيلية والقوات

الأخرى فى الدول الصديقة لإسرائيل وتم نشرها، وقياس مدى إطلاعها على أحدث ما ورد فى الإصدارات العسكرية المحلية والأجنبية من ثقافة عسكرية واستراتيجية حديثة تفيد الضابط فى مجال عمله.

سابعاً: سعى الدول العربية لتحقيق التوازن الإستراتيجى مع إسرائيل يعتبر تحقيق التوازن الإستراتيجى بين كل دولة وجيرانها من الأهداف الرئيسية التى تسعى جميع الدول للوصول إليها، خصوصاً تلك المشتبكة فى نزاع دائم مثل النزاع العربى-الإسرائيلى. ولما كانت قوة الدولة التى توضع فى الميزان ليست قوة مطلقة، بل هى قوة تقارن بقوة الدول الأخرى التى تحيط بها أو تتشابك وتتعارض معها مصالحها القومية، كما أن لهذه القوة جوانبها ومكوناتها المختلفة الجيولوليتيكية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والنووية والتكنولوجية، وأصبح لكل من هذه المكونات تأثيرها فى قياس قوة الدولة الشاملة التى يطلق عليها Nantional power أو Total power (القوة القومية)، فقد اتجه العلماء إلى وضع معايير لقياس تأثير كل مكون من هذه المكونات على البعد الشامل لقوة الدولة، طبقاً لدرجة أهميته، وبالطبع وجد من الصعب أن يتساوى تماماً ثقل القوة الشاملة لدولة ما مع دولة أخرى حتى يمكن أن يقال أن هناك توازناً محكماً بين الدولتين، ومن هنا تبرز مخاطر الخلل الإستراتيجى. لذلك تسعى كل دولة لتعظيم عناصر التفوق عندها فى ميزان القوى الشاملة ليعوض عناصر الضعف فيها، وليوازن فى ذات الوقت عناصر التفوق عند الخصم. وقد اختلفت طرق حسابات القوى الشاملة للمقارنة بين الدول، وإن كانت قد إتفقت جميعاً على أن القوة النووية للدولة هى العامل الحاسم فى تفوق دولة عن أخرى فى الميزان الإستراتيجى. من هنا برز أمام الدول العربية خطورة الإحتكار النووى الإسرائيلى فى المنطقة، وما تتمتع به من تفوق تكنولوجى إنعكس فى تفوقها العسكرى على المستويين التقليدى وفوق التقليدى، بل وسعى إسرائيل لتوسيع الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول العربية، بجانب ما يضيفه تعاونها الإستراتيجى مع الولايات المتحدة من ثقل إضافى فى الميزان الإستراتيجى لصالح إسرائيل.

لذلك سعت الدول العربية - وفى مقدمتها سوريا - لتحقيق التوازن الإستراتيجى مع إسرائيل رغم القيود التى فرضتها الدول السبع الصناعية الكبرى على الدول العربية لحرمانها من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة فى مجال التسليح بأبعاده المختلفة، وذلك بالطبع بضغط من إسرائيل.

واستغلت الدول العربية في ذلك عناصر التفوق المتاحة فيها والمتمثلة في القوة البشرية والمساحة والموارد الاقتصادية في بناء جيوش عاملة ضخمة تتفوق كميا على الجيش الإسرائيلي، وتحاول من خلال التفوق الكمي أن توازن التفوق النوعي الذي يتميز به الجيش الإسرائيلي. كما تسعى الدول العربية أيضا فيما بينها لعقد التحالفات الإستراتيجية التي يمكن أن تضعف من عناصر التميز لدى إسرائيل. هذا بالطبع إلى جانب جهود ضخمة تبذلها الدول العربية لتضييق الفجوة التكنولوجية القائمة بينها وبين إسرائيل، ومحاولة موازنة الاحتكار النووي الإسرائيلي بما تملكه الدول العربية من أسلحة كيميائية وبيولوجية، كذلك تحسين المستوى النوعي لقواتها المسلحة، وكلها إجراءات ليست غائبة عن المراقب الإسرائيلي الذي يراقب مدى ما تشكل من خلل في الميزان الإستراتيجي لغير صالح إسرائيل.

إلا أن هناك عوامل أخرى هامة تخشاها إسرائيل، منها القدرة على إتخاذ قرار الحرب عندها وتحقيق الإجماع الوطني حوله، وهي مسئولية يتحملها السياسيون قبل العسكريون، حيث تفرض المقارنة بين المكاسب والخسائر الممكن أن تجنيها إسرائيل من وراء مثل هذا القرار، نفسها على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. وهنا تكون المقارنة في صالح سوريا التي تملك الحق الشرعي في تحرير أراضيها المحتلة، وأن تتحمل المغارم في سبيل ذلك، وهو ما ليس متاحا في الجانب الإسرائيلي بعد أن سئم الشعب الإسرائيلي الحروب المستمرة منذ قيام الدولة، لذلك فقد إرادة القتال لعدم وجود ما يبررها، أو يجعله مستعدا لقبول مزيد من الخسائر البشرية والمادية. أضف إلى ذلك أن قدرة إسرائيل على الإستمرار في الحرب وإمداد آلتها باحتياجاتها البشرية والمادية لفترات طويلة وتعويض خسائرها أقل بكثير من قدرة الدول العربية على ذلك، خصوصا وأن إسرائيل قد وصلت إلى الحد السقوي في النمو الصناعي العسكري، وكذلك في الاستيعاب البشري داخل القوات المسلحة، وبالتالي فإن هناك شكوكا في مدى إستمرار قدراتها العسكرية، وتأثير ذلك على كفاءتها القتالية، ومن ثم فإن تجاوز هذا الحد السقوي يمثل خطورة شديدة على الإقتصاد الإسرائيلي نفسه.

ومن أخطر المشاكل التي تواجه إسرائيل في قضية التوازن الإستراتيجي، ما يتعلق بضعف العمق الإستراتيجي عندها، والذي يعتبر معرضا ومكشوفاً بدرجة كبيرة أمام سوريا. وإذا كان تمسك إسرائيل بهضبة الجولان يزيد من عمقها الإستراتيجي ويوفر لها درجة عالية من الإستطلاع والانداز المبكر، بالإضافة لما تشكله من مصادر مياه إضافية لإسرائيل، فإن استمرار التمسك

بالجولان في مواجهة الإصرار السوري على تحريرها واستعادتها، يشكل تكلفة عالية لإسرائيل لا مبرر لها. وإذا كانت دمشق معرضة لنيران الصواريخ والمقاتلات والمدفعية الإسرائيلية، فإن المدن الإسرائيلية أيضا ليست بعيدة عن نيران الصواريخ أرض/أرض السورية ومقاتلاتها القاذفة، ولكن القارق بينهما أن هناك على الجانب السوري عمقا إستراتيجيا يمكن أن تتاور فيه سوريا وتصمد وتواصل قتالها، بينما لا يوجد ما يماثل ذلك العمق على الجانب الإسرائيلي، ولا حتى القدرة على الصمود في وجه ضربات مؤثرة توجه ضد أهداف القيمة المضادة والمدنية داخل إسرائيل، ناهيك بالطبع عن وجود قرابة مليون عربي داخل إسرائيل، وحوالي ٢ مليون عربي داخل الأراضي المحتلة، يمكنهم أن يوجهوا ضربات داخل إسرائيل تكون أشد إيلاها من الصواريخ السورية.

وفي ظل هذه الحقيقة غير الغائبة عن صانعي القرار السياسي - العسكري في إسرائيل، أصبح من المتعين عليهم أن يعيدوا النظر في حساباتهم السياسية والعسكرية حول جدوى التمسك بالمناطق المحتلة، خصوصا هضبة الجولان. فرغم أن الميزان الإستراتيجي - بسبب التفوق العسكري والنووي الإسرائيلي - يميل لصالحها، إلا أن هذا الخلل غير مضمون إستمراره، كما أن محافظة إسرائيل عليه باهظة الكلفة ومن ثم تصبح غير مجدية. ولذلك تطرح نظرية الأمن في بعدها الجديد ضرورة البحث عن حلول سياسية تكفل ترتيبات أمنية تسمح لسوريا باستعادة الجولان دون أن تشكل تهديدا لإسرائيل، أما نظرية الحرب فإنها تطرح حولا عسكرية أخرى تتمثل في ضرورة التهديد بتوجيه ضربات موجعة لكل أهداف العمق السوري في وقت واحد، بجانب إعادة نشر الأهداف الحيوية الإسرائيلية في كل العمق الإسرائيلي خصوصا في النقب - حتى لا تصبح معرضة ومكشوفة نتيجة تركيزها في القطاعين الشمالي والأوسط من إسرائيل، مع زيادة قدرة القوات الإسرائيلية على الصمود في حرب طويلة بفضل تأمين مساعدات عسكرية أمريكية مستمرة لها.

ثامنا: معضلة الإنذار المبكر

تعتبر مشكلة الإنذار المبكر من أكثر المشاكل الأمنية التي تسبب إزعاجا للقيادة العسكرية في إسرائيل. وكانت لجنة (أجراتات) التي شكلت لبحث أسباب هزيمة إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد أوضحت في تقريرها أن التزام أجهزة المخابرات الإسرائيلية بالتحذير المبكر من أي حرب شاملة أو محدودة قد تقع، لم يوضع موضع التنفيذ. حيث لم تستطع هذه الأجهزة أن

تكشف نوايا مصر وسوريا لشن هذه الحرب إلا قبل وقوعها بساعات محدودة. مما أدى إلى التأخر في استدعاء وتعبئة وحشد ونشر قوات الاحتياط في مواجهة القوات العربية المهاجمة. وقد حدث ذلك رغم ما تنص عليه نظرية الأمن المتاحة من أنه في مثل هذه الظروف، تقوم قوة نظامية مناسبة من وحدات المشاة والمدرعات والمدفعية تحت ستر القوات الجوية بإيقاف الهجوم العربي، وتعتبر هذه القوة النظامية في هذه المهمة بمثابة غطاء لتعبئة وتحريك قوات الاحتياط إلى مناطق عملها طبقاً لخطة الاستخدام الإستراتيجي للقوات، وهو ما يتطلب وقتاً قد يصل إلى ٤٨ ساعة. لذلك فإن فترة الإنذار المطلوبة ينبغي أن توفر الوقت اللازم لنشر القوات النظامية المكلفة بصد الهجوم بنجاح، كما توفر في ذات الوقت الزمن اللازم لتعبئة ونشر قوات الاحتياط. هذا مع توفير مستويين من الإنذار، أحدهما يتعلق بإنذار بالنوايا المعادية في حدود أسبوع، ثم مستوى يتعلق بالإنذار بقرب وقوع الهجوم خلال ٤٨ ساعة قبل الهجوم.

وقد أوضحت لجنة أجزانات أن حل هذه المشكلة من الناحية التعبوية يتمثل في عدم الاعتماد فقط على الإنذار المخابراتي المبكر، ولكن أيضاً بنشر حد أدنى من حجم القوات في أوضاعها الدفاعية طبقاً لخطة الاستخدام بناء على رؤية القائد التعبوي الذي يواجه العدو، والقادر على متابعة أنشطته وإستنتاج نواياه، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهته دون انتظار الإنذار المخابراتي القادم من القيادات الأعلى في الخلف. إلا أن هذه التوصية من قبل لجنة (أجزانات) تعرضت للنقد من قبل بعض القادة العسكريين ومنهم (إيهودا باراك) رئيس الأركان الأسبق، باعتبار أن ذلك غير عملي بالنظر لكون القائد التعبوي لا يستطيع إدراك أبعاد وحقيقة الموقف على المستوى الإستراتيجي في كل الجبهة، والتمييز بين الإجراءات الخداعية والحقيقية التي يقوم بها العدو، لكون ذلك خارج قدراته وإمكاناته، ولكن من إختصاص رئاسة الأركان وجهاز المخابرات اللذان لديهما الصورة كاملة عما يحدث في كل الجبهة بكامل مواجهتها وعمقها، وبالتالي لديهما القدرة على إستخلاص نتائج وإستنتاجات حقيقية. وقد برر (باراك) وجهة نظره هذه بأن الجيوش العربية معظمها يعتمد بالكامل على قوات عاملة نظامية، وليس نظام قوات إحتياط مثل إسرائيل، ومن ثم فإن دولة مثل سوريا التي تنشر عشرات الآلاف من الجنود النظاميين المسلحين بآلاف الدبابات وقطع المدفعية والصواريخ المضادة للدبابات على حدودها مع إسرائيل، لقادرة على التحول للهجوم ضد إسرائيل في زمن محدود جداً. وبالتالي فإنه من السهل عليها أن ترفع درجة إستعداد قواتها في مواقعها الدفاعية الأمامية عدة مرات دون أن

تشن حرباً، وبالتالي تدفع القيادة الإسرائيلية إلى تعبئة الاحتياط دونما حاجة فعلية لذلك، مما يسبب إرهاقا شديدا للقوات والاقتصاد في إسرائيل، ويعرقل سير الحياة فيها.

لذلك نصح (باراك) بأن تطور أجهزة المخابرات الإسرائيلية من أدائها بحيث تكون قادرة على إعطاء إنذار مبكر بنوايا الخصوم، وذلك من خلال المتابعة الدقيقة والمستمرة لأنشطة قواتهم المسلحة في إطار تطور الموقف السياسي والإستراتيجي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وطبيعة مدرجات قياداتهم السياسية والعسكرية لهذا الموقف وردود أفعالهم. وفي حالة الاستدلال على نوايا هجومية تعطى أجهزة المخابرات إنذارات متدرجة بالنوايا، يتم بالتوازي لها رفع درجات إستعداد القوات وتعبئة الاحتياط طبقا للحاجة الفعلية وتطور الموقف. وسيفيد كثيرا - في رأي باراك - أن تكون هناك سيناريوهات معدة من قبل تواجه احتمالات التصعيد المختلفة في الموقف، يتم تنفيذها عند حدوث كل حالة.

كما طالبت القيادات العسكرية لإسرائيلية ألا يقتصر دور أجهزة المخابرات فقط على إعطاء إنذار بالحرب الشاملة، بل ينبغي أن تعطى إنذار مبكرا كذلك بالآزمات قبل نشوبها، خصوصا تلك التي تتطوى على احتمالات وقوع أعمال عسكرية حتى وإن كانت محدودة وغير ذات مغزى إستراتيجي .. مثل العمليات الإرهابية والانتحارية التي تقع داخل إسرائيل، والهجوم على أهداف إسرائيلية في الخارج، وأعمال تسلل برية أو بحرية تجريها عناصر معادية عبر الحدود أو السواحل، كذلك بروز أنشطة خطيرة في مجال امتلاك الدول العربية لأسلحة دمار شامل ووسائل إيصالها، أو نوايا لديهم لخرق الترتيبات الأمنية المتفق عليها، بالإضافة للإنذار بنوايا عربية للدخول في تحالفات إستراتيجية، سواء بين دول المواجهة أو بإشراك دول المساندة في العمق العربي.

وفي الحقيقة، فإن مطالبة أجهزة المخابرات بأن تكون لديها إجابات صحيحة وكاملة على كل هذه الأسئلة، إنما يعد ضربا من المستحيل، لأنه يتطلب منها أن تمشط في آن واحد مجالات تهديد مختلفة على إتساع المنطقة العربية في الشرق الأوسط وما وراءها، في وقت تعصف بالمنطقة متغيرات سياسية وإستراتيجية واجتماعية واقتصادية سريعة، وبالكاد تستطيع أجهزة المخابرات ملاحقتها دون تحليل أو إستخلاص نتائج وتوصيات، وما يترتب على ذلك من إنعكاسات سلبية على صانعي القرارات السياسية والعسكرية في إسرائيل، في وقت تواجه فيه دولا عربية تكاد تكون في حالة تعبئة مستمرة ومستعدة للحرب في أية لحظة. والنتيجة أنه سيحتّم على إسرائيل

أن تعيش دوماً في جو يسوده الغموض والتوتر، ومناخ يكون فيه القدر الأعلى من الإنذار الذي تستطيع أن توفره أجهزة مخابراتها، هو أقل من الأمن الكامل الذي تتشده. لذلك فإنه من المتوقع أن تعمل القوات المسلحة الإسرائيلية دائماً في إطار من المخاطرة المحسوبة، وحالة مستمرة من اليقظة والحساسية العاليتين لكل تغيير في المناخ السياسي العام في المنطقة، وهو ما قد يوقعها في حسابات خاطئة تسبب لها مشاكل أمنية غير متوقعة وبكلفة باهظة.

لذلك - ومن أجل ألا تقع أجهزة المخابرات الإسرائيلية في هذه المحاذير - فإنها تسعى إلى التسلل إلى أدمغة صناع القرار العرب، وقراءة نواياهم مبكراً، وذلك من خلال دس الجواسيس والعملاء في دوائر صنع القرار في الدول العربية على المستويين السياسي والعسكري، وعدم الاكتفاء فقط بنتائج الاستطلاع الفضائي والجوي وأجهزة الاستشعار الإلكتروني التي تنتصت دورياً على مراكز القيادة والسيطرة السياسية والإستراتيجية في الدول العربية. بل وصل الأمر بأجهزة المخابرات الإسرائيلية إلى محاولة تشكيل أدمغة صناع القرار العرب ومدرعاتهم بما يتفق والأهداف الإسرائيلية، وذلك باستغلال عمليات الاتصال التي تجرى من خلال تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها، أو من خلال طرف ثالث يكون له تأثير على صانع القرار العربي في حالة عدم وجود علاقات مع إسرائيل مثل الولايات المتحدة.

تاسعاً: القيادة والسيطرة في ظل ثورة المعلومات

اهتمت القيادات العسكرية في إسرائيل خلال السنوات الماضية بتطوير نظم عمل القيادة والسيطرة، وحرصت على دمجها مع أنظمة الاتصالات والمخابرات فيما عرف بنظام Command, Control, Communication and intelligence (C-3I) على أساس أن تفوق إسرائيل في هذا الحقل يعتبر أحد معالم تفوقها النوعي الذي تسعى لتأكيد على الجيوش العربية، وقد تطور هذا النظام بعد ذلك ليصبح (C4-I) بعد إضافة الكمبيوتر (الحاسب الإلكتروني).

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وبجانب الحرص على تحسين وسائل الاستطلاع وتحديد الأهداف وإدارة العمليات بواسطة أقمار التجسس وطائرات الاستطلاع، والطائرات الروبوتية، وطائرات الاستطلاع والإنذار المبكر والقيادة والسيطرة E2C .. إلى غير ذلك من الوسائل التي يمكنها توفير صورة كاملة عن ميادين القتال للقادة الميدانيين حتى مستوى اللواء،

فقد إهتمت القيادات الإسرائيلية أيضا بإدخال نظام (تقييم الأضرار Damage assement) وذلك فى قيادات القوات الجوية والبرية من أجل تحقيق تنسيق أوثق فى العمليات الحربية بين القوتين، ورفع مستوى أداء المنظومة القتالية الهجومية الإسرائيلية بشكل عام. حيث إعتبر من أخطاء القيادة العسكرية فى إسرائيل المبالغة فى تقدير نتائج القصف الجوى والصاروخى، وبالتالي قدرة الدفاعات المعادية على التماسك بعد تعرضها لعمليات قصف من هذا النوع. وهو نفس الدرس الذى إستخلصته القيادات العسكرية الأمريكية من حرب عاصفة الصحراء، وما تلاها من عمليات قصف جوى وصاروخى خلال الست سنوات الماضية ضد الأهداف العراقية فى منطقة الخليج. حيث يفيد هذا النظام لتقييم نتائج الضرب فى إعطاء تقييم سليم لنسبة الخسائر التى يمكن أن يحققها القصف الجوى أو الصاروخى أو المدفعى فى الأهداف المعادية، وذلك بالنسبة لكمية ونوعية الذخائر المستخدمة، ومدة القصف، وطبيعة الهدف المعادى ودرجة تحصينه، ودقة السلاح المستخدم فى القصف ونوعيته (مقاتلة / صاروخ أرض/أرض أو كروز / مدفع / راجمة صواريخ). وتعتمد التقييمات التى يغذى بها هذا النظام على ما تم قياسه من نتائج فعلية حققتها هذه الوسائل فى الحروب الأخيرة، وميادين التدريب، والاختبارات العملية التى تجرى لكل سلاح. وبناء على النتائج التى سيتم الخروج بها، ستجرى عمليات إعادة تخطيط لحسابات الذخائر اللازمة لاسكات أو تدمير أو إبادة الأهداف المعادية ذات الطبيعة المختلفة، ولتحقيق النتائج المطلوبة من عمليات القصف الجوى أو البرى مستقبلا. هذا بالطبع إلى جانب فائدة أخرى يحققها هذا النظام فى مجال التنسيق والتعاون بين الأسلحة الجوية والبرية فى الحرب القادمة لتحقيق نفس الأهداف.

مثال لنتائج تقييم الأضرار:

أ- الفرضية: فرقة مدرعة إسرائيلية مكونة من ٣ لواء مدرع + لواء ميكانيكى ، ومجموعة مدفعية مكونة من خمسة كتائب مدفعية (١٥٥/٣ مم + ١٧٥/١ مم + ١ راجمات صواريخ) كل من ١٢ قطعة. كلفت بالهجوم على موقع لواء مشاه سورى يتخذ مواقع دفاعية فى مساحة قدرها ٢١٠ هكتار. خصص منها ١٠% لى تقصف بالمقاتلات الإسرائيلية فنبقى ١٨٩ هكتار لى يقصف بواسطة المدفعية فى تمهيد نيرانى للهجوم يحقق نسبة إسكات ١٠٠% (أى خسائر مادية حقيقية نسبتها ٢٥% فى القوة البشرية ووسائل النيران فى اللواء المشاه السورى الذى يتكون من ٣

كتائب مشاه + ٢ كتيبة مدفعية + ٢ سرية صواريخ مضادة للدبابات كل
من ١٨ قاذف)

ب- التخطيط: خصص لكل كتيبة مدفعية إسرائيلية موقع فصييلة مشاه سورية
حجمه ٦ هكتار لكي تسكته بنسبة ١٠٠%، وهو ما يتطلب أن يضرب كل
مدفع في المتوسط ٩٠ طلقة تستغرق حوالى ٥٠ دقيقة. وبذلك يكون قد
تم إسكات ٥-٦ فصائل مشاه من كتيبتى نسق أول اللواء المشاه فى الموقع
الأمامى، ومثلهم فى الخلف مع مضاعفة الزمن والذخيرة، وذلك فى قطاع
الهجوم الرئيسى فقط.

ج- النتيجة: سيتم إسكات ١٠٠% من الصواريخ المضادة للدبابات السورية
وباقى أسلحة الضرب المباشر المتواجدة فى اللواء المشاه السورى. أى
خسائر مادية قدرها ٢٥%، فيكون المتبقى من الصواريخ المضادة
السورية ٢٧ صاروخ مضاد للدبابات بخلاف باقى أسلحة الضرب
المباشر الأخرى المتبقية، وجميعها ستتشط بعد رفع نيران المدفعية
الإسرائيلية من عليها، وبيدء هجوم الدبابات الإسرائيلية. ولما كان فى
مقدور القاذف الصاروخى المضاد للدبابات وهو فى الدفاع أن يدمر
دبابتين، فإن بإمكان المتبقى من الصواريخ المضادة للدبابات السورية أن
تدمر ٥٤ دبابة إسرائيلية، هذا خلاف الخسائر التى ستقع فى الدبابات
وباقى وسائل النيران والقوة البشرية الإسرائيلية بفعل ما تبقى من أسلحة
نيران مباشرة وغير مباشرة فى موقع اللواء المشاه السورى تقدر بحوالى
٧٥% من إجمالى قوته، وهو ما قد يرفع خسائر الدبابات الإسرائيلية إلى
٦٥-٧٠ دبابة عندما تبدأ هجومها الفعلى على المواقع السورية، أى
خسائر فى الفرقة المدرعة الإسرائيلية تقدر بحوالى ١٩% عند بدء
الاقحام، ولم تكن قد إخترفت بعد المواقع الأمامية اللواء المشاه السورى.

د- الدرس المستفاد: ضرورة مضاعفة نسبة الإسكات النيرانى بواسطة
المقاتلات والمدفعية إلى ٢٠٠% أو أكثر فى المواقع الدفاعية المعادية قبل
الهجوم، حتى يمكن رفع نسبة الخسائر المادية فيها إلى ٥٠%، وبالتالي
تقل فعاليتها فى صد هجوم الدبابات الإسرائيلية - بمعنى تقليل نسبة
الخسائر فيها. وهو ما يتطلب زيادة حجم المدفعية الإسرائيلية المشتركة
فى التمهيد النيرانى للهجوم، وزيادة حجم الذخيرة المستهلكة، وبالتالي
زيادة زمن التمهيد النيرانى للهجوم. وهذا بالضبط هو السر وراء قرار
الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش بمضاعفة فترة القصف الجوى
الصاروخى والمدفعى لقوات التحالف فى حرب عاصفة الصحراء ضد
القوات العراقية فى فبراير ١٩٩١، وزيادتها ثلاثة اسابيع حتى يمكن

الاطمئنان لحدوث خسائر أولية قبل الهجوم البرى لا تقل عن ٥٠% فى وسائل النيران والقوة البشرية العراقية، والتي كانت تحوى حوالى ٥٠٠ قاذف صاروخي مضاد للدبابات، لو تبقى منهم عند بدء الهجوم ٢٠٠ قاذف لأمكن لهم أن يدمروا حوالى ٤٠٠ دبابة لقوات التحالف بكل منها ٤ أفراد، أى بإجمالى خسائر بشرية فى قوات التحالف تقدر بحوالى ١٦٠٠ فرد، نتيجة إستخدام الصواريخ المضادة للدبابات العرقية فقط دون باقى الأسلحة، وهو ما لا تستطيع أى إدارة أمريكية أن تتحمله أمام الشعب والكونجرس الأمريكى.

كما أدخلت القيادة العسكرية الإسرائيلية أيضا فى قياداتها التعبوية والإستراتيجية نظام (العمل بالتوقيت الفورى Operating in real time) وذلك بهدف الوصول إلى مستوى عال من إدارة أعمال القتال بين الأسلحة المختلفة، وبما يحقق التعاون والتنسيق الكاملين بينهم، ويمكن فى ذات الوقت من الرد السريع والفعال على التطورات الجارية فى ميدان المعركة بكل عناصر التشكيلات القتالية المتاحة وبشكل فورى. ويعتمد هذا النظام على منح القادة الميدانيين تدفقا مستمرا فى المعلومات والبيانات حول ما يجرى فى مسرح العمليات، سواء فيما يتعلق بالعدو أو قواتهم أو طبيعة الأرض، وكذلك الحالة المناخية. وبناء على ذلك تتحدد مهمة القتال من القيادة الأعلى للقيادات المروسة بأسلوب يودى فيه كل عنصر قتالى دوره فى توقيت ومكان محددين من أرض المعركة فى تنسيق وتعاون مع باقى عناصر القتال، بمعنى آخر (الجميع على الهدف فى التوقيت المطلوب) وذلك دون تأخير. ويتكفل هذا النظام بحساب الوقت اللازم لكل عنصر قتالى ليكون جاهز على الهدف، حيث يختلف كل عنصر عن الآخر بالنسبة للخصائص الفنية والتكتيكية وأماكن التواجد وسرعات التحرك والاستعداد لفتح النيران .. إلى غير ذلك من الإعتبارات الفنية والتكتيكية التى تفرضها ظروف الموقف. وهو أمر يتطلب كذلك أن يكون كل عنصر أو نسق قتالى على علم كامل بما تقوم به العناصر أو الأنساق الأخرى من أعمال قتالية، مع ضمان الحد الأقصى من المرونة الميدانية التى تمكن من إجراء عمليات إعادة تجميع الوحدات فى أرض المعركة (إدخال وحدة فى وحدة أخرى، أو إخراج وحدة معينة من تشكيل وضمها إلى تشكيل قتالى آخر .. الخ)، بحيث يمكن دمج وفصل الوحدات والتشكيلات المقاتلة طبقا للحاجة العملية ونسب الخسائر التى تصاب بها الوحدات، وذلك دون الاصطدام بالتصلب التنظيمى لهذه التشكيلات، وفى إطار التعاون والتنسيق بين عناصر تشكيل القتال

وأنساقه، وبما يحقق المهمة القتالية في الزمن والمنطقة المحددتين، وبأقل قدر من الخسائر.

وتبدى للقيادات العسكرية الإسرائيلية إهتماما بالغا بالدروس التي برزت في الحروب السابقة، وأخطرها تكبد بعض الوحدات خسائر جسيمة بشرية ومادية نتيجة تعرضها لنيران صديقة من قبل قوات جوية أو برية بسبب سوء التمييز بين الوحدات الصديقة والمعادية، وعدم إلمام الوحدات بأماكن بعضها البعض وهو ما يعنى في النهاية ضعف أو فقدان القيادة والسيطرة على الوحدات والتشكيلات، وإنعدام التعاون والتنسيق بينها. وقد تزداد خطورة هذا الأمر في الحرب المقبلة بسبب توقع استخدام عمليات الاقتحام الرأسي مع عمليات الالتفاف والتطويق على نطاق واسع وعلى أكثر من محور، حيث يحتمل أن ينجح بعضها ويفشل البعض الآخر، كما ستتطور عمليات التقدم والهجوم والالتفاف بسرعات عالية. كذلك سيتم تنفيذ عمليات قصف وإيرار جوى ضد أهداف بعيدة في عمق العدو، يتطلب الأمر سرعة إتصال القوات البرية المهاجمة بها قبل أن يتمكن العدو من عزلها في العمق وإبادتها. هذا بالإضافة لعمليات تلغيم مبعثر من الجو في بعض الاتجاهات المطلوب الحد من مناورة مدرعات العدو فيها، وإجراء رمايات كثيفة بالمدفعية على مدايات بعيدة وفي اتجاهات مختلفة من المسرح، وما قد يكتف ذلك من عمليات خداع لتضليل الخصم/الخصوم عن النوايا الحقيقية لاستخدام القوات الرئيسية في الاتجاهات التي تحقق الأهداف والمهام الاستراتيجية .. إلى غير ذلك من التطورات السريعة والحادة في أعمال القتال، وهو ما يتطلب حولا جذرية لمشاكل التعارف والتمييز بين القوات، كذلك مسائل التعاون والتنسيق بينها، وكلها تدخل في نطاق أعمال القيادة والسيطرة في الميدان.

لذلك تهتم القيادات العسكرية في إسرائيل بالاستفادة من ثورة المعلومات التي حدثت مؤخرا بفضل التطور التكنولوجي المتسارع خلال السنوات الأخيرة، وذلك من أجل حل المشاكل التي تواجهها في مجال القيادة والسيطرة. وكان أبرز ما أخضعتة للدراسة والتحليل التعبير العسكري السوفيتي المستحدث، والمعروف بـ (الضربة الإستطلاعية) أو (الإستطلاع التدميري)، وكلاهما يعنى اختصار الزمن المستنزف في مراحل الإستطلاع من أجل الحصول على المعلومات وتجميعها وتحليلها، ثم إختيار الأهداف التي يلزم مهاجمتها، وبعد ذلك القيام بتدميرها وتقييم الخسائر الناتجة عن التدمير، وبحيث يختصر كل ذلك في مرحلة واحدة توفرها تكنولوجيا المعلومات المتطورة وتتضمن تأكيد معلومات الإستطلاع والقيام بتدمير الأهداف في نفس المرحلة. وقد

قدرت الدراسات التي أجريت أن هذه المرحلة، في إطار ثورة التكنولوجيا والمعلومات، سيكون في إمكانها تدمير حجم كبير من الأهداف والتشكيلات القتالية المعادية على أعماق ومواجهات قد تصل إلى مئات الكيلومترات وخلال فترات زمنية لا تزيد في طولها عن ثلاثين أو خمسة وأربعين دقيقة. ذلك لأن التكنولوجيات المستحدثة في ثورة المعلومات ستوفر إمكانية عالية لجمع وتخزين وتشغيل ونقل المعلومات وطرحها على أجهزة إلكترونية وشاشات مرئية متواجدة في مراكز القيادة والسيطرة على المستويات الإستراتيجية والتعبوية، بل والتكتيكية أيضا في بعض الحالات، تغطي ما يحدث لحظيا في منطقة مسرح العمليات على اتساعه، وذلك بفعل أجهزة الاستشعار التي تعمل في مجال ISR والتي ستوفر مسحا معلوماتيا مستمرا يرسل بكفاءة في وقت وقوع الحدث تحت كافة الظروف الجوية وعلى مساحة جغرافية هائلة، حيث تصل هذه المعلومات الدقيقة للحظية والتفصيلية إلى مجال C4-I للاستطلاع والقيادة والسيطرة والاتصالات والمخابرات واستخدام الحاسبات الإلكترونية، وبما يؤدي إلى السيادة على الفضاء ومسرح القتال، وتمنح القائد الذي يملك هذه التقنية ميزات هائلة في مجال القيادة والسيطرة على الطرف الآخر الذي لا يملكها.

إلا أن تحفظات بدت بين بعض القادة الإسرائيليين حول الاعتماد المفرط على التكنولوجيا المتقدمة في مجال أنظمة القيادة والسيطرة الآلية، خاصة في التشكيلات والوحدات البرية، تمثلت في الآتي:

أ- النزعة السائدة في الجيش الإسرائيلي التي تفضل تواجد القادة الميدانيين أقرب ما يمكن من قواتهم في ميدان القتال، وضرورة أن يشعر الضباط والجنود بوجود قادتهم بجوارهم. إذ يمنح ذلك القائد القدرة على أن يكون ملما بجميع أبعاد الموقف، وبالتالي التأثير فيه بقرارات صحيحة تعتمد على معلومات يقينية، وبما يؤدي إلى نتائج إيجابية على صعيد تحقيق المهام القتالية بنجاح.

ب- وجود شكوك عميقة في قدرة الأنظمة الآلية على تلبية الاحتياجات الفعلية لمهام القيادة والسيطرة خصوصا في الأوقات الحرجة بسبب قابلية أطقم تشغيل هذه الأنظمة للوقوع في أخطاء لا يمكن إستبعادها. هذا بالإضافة لاحتمالات تعطل هذه الأنظمة أثناء القتال أو تدميرها أو التداخل عليها بفعل إجراءات معادية. إلى جانب خطورة الوثوق في المعلومات الإلكترونية إلى الحد الذي يجعل القادة يعتقدون بسيطرتهم على الموقف، بينما قد يكون الموقف الحقيقي مغايرا تماما للصورة التي لديهم عنها، أو يكونوا قد وقعوا فريسة لعمليات خداع إلكتروني.

كما ينتاب بعض القادة الإسرائيليين الذين يتصفون بالواقعية، القلق من أن التغيرات الجذرية التي ستحددها التكنولوجيا المتقدمة - خصوصا في مجالات ثورة المعلومات والقيادة والسيطرة - قد تخلق منافذ يسهل إختراقها بواسطة العدو إذا ما استبعدت العقائد العسكرية التي ثبتت نجاحها. وهناك مخاوف من أن أسلحة القتال الرئيسية مثل الدبابات والطائرات وناقلات الجند المدرعة - والتي تعنى مئات الآلاف من الوظائف للعسكريين والعاملين في مجال الصناعات العسكرية الإسرائيلية، قد تستبدل بها أنظمة تسليح أصغر ولا تحتاج إلى هذا الكم الكبير من القوة البشرية. خصوصا وأن تاريخ الحرب متخم بما يذكر بأن التكنولوجيا الأفضل ليست دائما هي المنتصرة - كما حدث في فيتنام. ناهيك عن أن التكنولوجيا المعقدة التي ستسود ميدان القتال المستقبلي في العقد القادم، سيكون في مقدور الدول العربية أن تحصل عليها خلال ١٠-١٥ سنة، كما أثبتت ذلك أحداث التاريخ القريب، حيث تمكنت روسيا والصين من اللحاق سريعا بالتكنولوجيا الأمريكية في ميادين الأقمار الصناعية والذخائر الذكية. ويستشهد هؤلاء القادة الإسرائيليين بما قاله المحلل العسكري (دانييل جوريه) في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن، حيث أفاد بأن من مساوئ نظم القيادة والسيطرة الحديثة أنه إذا تعطلت شبكة الإتصالات، فإن الوضع سيكون أسوأ مما لم تكن موجودة أصلا. هذا إلى جانب مخاوف من خصم يستطيع التغلب على التكنولوجيا بأساليب بدائية، أو باستعداد أفراد جيشه للتضحية بحياتهم. لذلك نجد أن حتى شديدي التفاؤل والتأييد لثورة التكنولوجيا في مجال تحديث الجيوش وأنظمة تسليحها وأساليب إستخدامها ممن يخططون للمستقبل في إسرائيل، يرون ضرورة تدريب نسبة كبيرة من وحدات الجيش على أساليب الحرب التقليدية، في ذات الوقت الذي يطالبون فيه بتطوير برامج الكمبيوتر لتكون أكثر بساطة وسهولة، وقادرة على التعامل مع ملايين البيانات والصور، وهو ما يفوق قدرة المحللين البشريين، وذلك باستبعاد البيانات والمعلومات والصور غير المفيدة، كذلك تكثيف تدريب القادة والضباط والأفراد على إستخدامها.

ورغم هذه الشكوك والمخاوف إلا أن التقارير القادمة من إسرائيل تفيد بأن أنظمة C4I بدأت تنتشر بالفعل خلال السنوات الأخيرة في مراكز القيادة والسيطرة بالقوات البرية بعد أن كانت قاصرة فقط على السلاحين الجوي والبحري. ويرجع ذلك إلى تزايد المتطلبات العملية لأسلحة القوات البرية مثل المدفعية والصواريخ أرض/أرض بسبب حاجتهم المستمرة إلى معلومات

عن أهداف معادية بعيدة فى المسرح، تتناسب مع الزيادة المضطردة فى مدايات أسلحة المدفعية والصواريخ أرض/أرض، وزيادة مطالب التعاون والتنسيق بين الأسلحة المختلفة فى المعركة المشتركة الحديثة. وانعكاس ذلك على تطوير قيادات المناطق العسكرية الإسرائيلية إلى قيادات عملياتية تعبوية، وتحويل قيادة القوات الميدانية إلى قيادة عملياتية إستراتيجية، وما يضيفه ذلك من أعباء فى مجال القيادة والسيطرة على القيادات.

عاشرا : تأصيل مفاهيم معركة الأسلحة المشتركة

أدركت إسرائيل من نتائج الحروب السابقة خطأ الاعتماد على سلاح واحد - مثل القوات الجوية - فى تحقيق الأهداف والمهام الإستراتيجية المنوط بتنفيذها جميع قواتها المسلحة. كذلك خطأ الانفصال فى التخطيط وإدارة العمليات بين القوات الجوية والبرية، بل وفيما بين أسلحة القوات البرية. لذلك تسعى نظرية الحرب الجديدة لتأصيل مفاهيم معركة الأسلحة المشتركة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون والتنسيق بين الأسلحة المختلفة حتى يستفيد كل سلاح من خصائص وأعمال قتال الأسلحة الأخرى، وتستفيد بالتالى عناصر تشكيل المعركة كلها من بعضها البعض. لذلك صار الاهتمام أولا بتحقيق التعاون بين الأسلحة ذات الاستخدام المتماثل .. مثل القوات الجوية والصاروخية والمدفعية، حيث ينبغى أن يتحقق التكامل فى أدائهم فى مجال قصف الأهداف المعادية بعيدة المدى، وتقديم المعاونة النيرانية للقوات البرية. ثم تعاون وتنسيق آخر بين القوات المدرعة المهاجمة وقوات الإبرار الجوى فى العمق وعناصر النيران المساندة لها .. وهكذا.

كما إهتمت القيادات العسكرية الإسرائيلية فى المستويين التعبوى والتكتيكى بتطوير أساليب إستخدامها القتالى بشكل يؤمن العمل بـ (أطقم قتال مشتركة)، بحيث تضم جميع العناصر القتالية التى تكمل بعضها بعضا، ودمجها فى مزيج واحد يؤمن لها التغلب على جميع المشاكل والعقبات المنتظر أن تواجهها فى ميدان القتال المستقبلى، بحيث تضم هذه الأطقم عناصر مهندسين ومدرعات ومشاة ومدفعية وهليكبتر هجومى وإمداد لوجيستى، وبما يؤمن توافر قدرة عالية على إقتحام الدفاعات والموانع الهندسية ومساندة نيرانية فعالة، ومرونة فى تنفيذ عمليات المناورة، بجانب قيادة وسيطرة محكمة على القوات.

ومع إعتقاد القيادات العسكرية الإسرائيلية أن عنصر النيران سيكون هو الأساس فى النجاح فى الحرب المقبلة، لذلك أولته إهتماما بالغاً من حيث

إختبار أفضل وسائل إنتاج النيران وتزويد قواتها البرية به، حتى تحقق إصابة الأهداف المعادية بأقصى درجة من التحديد وبأقل قدر من الذخيرة، وفي أقل زمن ممكن. مع توفير مرونة وخفة حركة عالية تحقق المناورة بالنيران أو بوسائل إنتاجها، وقد تطلب ذلك الاهتمام باختيار وإنتاج أعيرة المدفعية وراجمات الصواريخ التي تتصف بدقة عالية، ومعدلات مرتفعة في إنتاج النيران، وعلى مرامي بعيدة. كذلك تسليح الهلوكبترات الهجومية بصواريخ موجهة وحررة، بالإضافة إلى السعى نحو رفع كفاءة مدفعية الدبابات وتكليفها بمهام نيرانية غير مباشرة بجانب النيران المباشرة، مع تسليح العربات المدرعة (م-١١٣) بصواريخ مضادة للدبابات.

وقد إعتبرت القيادات العسكرية الإسرائيلية أن نجاح التشكيلات المقاتلة في تحقيق مهامها في الحرب القادمة، سيتوقف إلى حد بعيد على قدرة قياداتها على تحقيق أفضل إستخدام لما في أيديهم من وسائل إنتاج النيران، ثم إستغلال نتائج القصف النيرانى بأعمال المناورة الجانبية والعميقة والرأسية السريعة في الميدان. هذا مع الوضع في الاعتبار أن تقليل الخسائر البشرية والمادية في الوحدات المقاتلة، سيتوقف إلى حد كبير على نجاح وسائل إنتاج النيران في سرعة إسكات الأهداف المعادية بأعلى نسبة إسكات تحقق أكبر قدر ممكن من الخسائر فيها، ولأطول فترة ممكنة. لذلك من المتوقع في الحرب القادمة أن تزداد معدلات إستهلاك الذخائر في المدفعية والدبابات والصواريخ المضادة للدبابات عن الحروب السابقة، وبالتالي إحداث تطویر في أساليب الامداد بالذخائر أثناء العمليات.

أما بالنسبة لاستخدام المدرعات في الحرب المقبلة - وطبقا لتوجيهات الجنرال إحتياط إسرائيل طال مدير المدرعات الإسرائيلية الأسبق، ومخترع فكرة الدبابة الميركافا - فإنه سيتعين على المدرعات الإسرائيلية أن لا تتورط في قتال داخل المواقع الدفاعية المعادية، وأن تتجنب الاصطدام بالسناير المضادة للدبابات، بل عليها أن تبحث عن تشكيلات ووحدات العدو المدرعة، خصوصا المتواجدة في الخلف كأنساق ثانية أو احتياطيات تكتيكية وتعبوية، ثم تندفع لقتالها وتدميرها في مواقعها باعتبارها أهم عناصر تشكيل معركة العدو، والتي تشكل الاتزان المطلوب في دفاعاته، فيتدمير هذه الاحتياطيات المدرعة ستهتر الدفاعات المعادية وتتهار، أكثر من تأثرها فيما لو نجحت القوات الإسرائيلية في تدمير أو الإستيلاء على بعض المواقع الدفاعية، أو حتى تدمير عدد من كتائب مدفعية العدو ومراكز قيادته وسيطرته. وستزداد فعالية إستخدام المدرعات إذا ما إقترنت أعمال قتالها بإستخدام الهلوكبتر الهجومى والهلوكبتر الإقتحامى ضد أهداف العدو في العمق، حيث ستسهل

بذلك على التشكيلات المدرعة التي تهاجم بالمواجهة ومن الأجانب، إختراق نطاقات العدو الدفاعية والاتصال بقوات الاقتحام الرأسي الإسرائيلية التي يتم إبرارها فى العمق.

أحدى عشر : مشاكل تواجه تحالفات إسرائيل الدولية

أ- التحالف الدفاعى الإسرائيلى-الأمريكى:

كانت العلاقات الإسرائيلىة-الأمريكية فى أفضل مراحلها خلال فترة رئاسة شيمون بيريز للحكومة الإسرائيلىة حتى مارس ١٩٩٦، وقبل أن يتولى حزب الليكود برئاسة ناتياهو الحكم. فقد أبرم شيمون بيريز بوصفه وزيرا لدفاع إسرائيل مع ويليام بيرى وزير الدفاع الأمريكى آنذاك إتفاقية لتشكيل المبادرات الدفاعية الثنائية بين الجانبين، والتي أراد بيريز أن يلزم فيها الولايات المتحدة كتابة بالدفاع عن إسرائيل، وذلك رغم معارضة العسكريين الإسرائيلىين حرصا على حرية القرار السياسى-العسكرى الإسرائيلى، وإبعاده عن الضغوط الأمريكية، وعدم موافقة وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى آنذاك. لذلك وفى ظل ظروف وحسابات سياسية معقدة، فضلت واشنطن أن يكون محور الاتفاقية يدور حول الانذار المبكر والدفاع الصاروخى فى مسرح العمليات، من ثم شملت الاتفاقية بنودا حول إعادة إحياء مشروع (نوتيلوس) الخاص باستخدام أشعة الليزر فى إسقاط الصواريخ التكتيكية قصيرة المدى مثل الكاتيوشا، وبدء المرحلة الثانية من إحصاروخ (حيثس)، وتكثيف إمكانيات إسرائيل فى مجال الانذار المبكر وذلك بإقامة محطة أرضية للانذار المبكر فى إسرائيل للعمل مع أقمار التجسس الأمريكية بالإضافة لإنشاء لجنة مشتركة لتنسيق شئون الدفاع اعتمادا على الامكانيات الصاروخية للجانبين.

ومع وجود المحطة الأرضية للانذار المبكر التى على اتصال بأقمار التجسس الأمريكية، ستتمكن إسرائيل من الحصول على حجم هائل من المعلومات العسكرية الهامة عن الدول العربية، خصوصا ما يتعلق بالصواريخ أرض/أرض، ومشروعات الصناعات الحربية العربية، بجانب كشف الاتصالات العربية وإعتراضها والإعاقة عليها أو تعطيلها كليا. هذا بالطبع بالإضافة للانذار المبكر عن إطلاق أى صواريخ ضد إسرائيل. ولقد بذلت إسرائيل جهودا كبيرة إنعكست فى تحركات اللوبى الصهيونى فى أروقة الإدارة الأمريكية والكونجرس من أجل الوصول إلى آليات للحصول على المعلومات بشكل مباشر من مصادر المخابرات الأمريكية على جميع

المستويات ودون قيود، خصوصا معلومات أقمار التجسس الأمريكية، بحيث تكون معلومات خام قبل أن تجرى معالجتها في أجهزة المخابرات الأمريكية. وهو الأمر الذي لا زال محل خلاف بين إسرائيل والإدارة الأمريكية، خوفا من إستغلال إسرائيل لهذه المعلومات فيما يضر بالمصالح الأمريكية في العالم العربي، حيث ستشجعها المعلومات التي ستحصل عليها على العدوان على الدول العربية.

من المسائل التي هي أيضا محل خلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة، نوعية الضباط الذين سيقومون بتشغيل محطة الإنذار الأرضية، وهل سيكونوا ضباطا إسرائيليين أم أمريكيين؟ فبعض المصادر الإسرائيلية تفضل أن يكونوا ضباطا أمريكيين من أصول يهودية، في حين يبدي الحرس القديم في وكالة المخابرات الأمريكية تخوفا من ذلك إعتادا على خبرتهم في التعامل مع الإسرائيليين في مجال تكنولوجيا الصواريخ، والتي تشير إلى أنهم مستعدون لبيع أى شئ طالما أن ذلك يخدم مصالحهم (ويدلون على صدق ذلك ببيع الإسرائيليين لتكنولوجيا الصاروخ باتريوت للصين). كما يرفض بعض الخبراء وفي وكالة المخابرات المركزية، وكذلك وكالة المخابرات العسكرية الأمريكية أن تتكشف كل الأسرار أمام أى أحد حتى ولو كان إسرائيليا، لأن ذلك يمكن أن يهدد الأمن القومي الأمريكي في المستقبل، ومن ناحية أخرى من الممكن أن يؤدي عمل الإسرائيليين في تشغيل هذه المحطات إلى أن تفقد الولايات المتحدة السيطرة عليها تدريجيا، وبهذا تضيق آخر فرصة يمكن أن تتاح في موقف أمريكي معتدل، أو فرض ضغط على إسرائيل لتتخذ موقفا معينا يتلاءم والمصالح الأمريكية. لأن الأكثر احتمالا هو أن تحصل إسرائيل على ما تريده كما تريده هي، وليس كما يتفق مع المصلحة الأمريكية العامة. هذا بالإضافة لاعتراض آخر يثيره الخبراء الأمريكيون حول المحطة المطلوب إقامتها في إسرائيل وقدرتها على السيطرة على أقمار التجسس والإنذار الأمريكية، فهل ستسيطر هذه المحطة على الأقمار الأمريكية؟ أم أنها ستكون ببساطة مجرد محطة لتلقي إرسال الأقمار الأمريكية؟ ففي الحالة الأولى لن تكون لواشنطن أى سيطرة على أقمارها الصناعية، خصوصا إذا كانت أطقم التشغيل إسرائيلية. كما أن واشنطن ستكون مضطرة للتسيق مع المحطة الإسرائيلية لوضع خطط استخدام أقمار التجسس الأمريكية، وسوف يكون لهذا الأمر أهمية كبرى وبصفة خاصة في أوقات الحروب والأزمات التي ستعمل فيها القوات المسلحة الإسرائيلية بحرية دون قيود، وفي هذه الحالة لن يكون أمام واشنطن سوى أن تعدل من مواقفها السياسية والإستراتيجية بناء على القرارات

والمواقف الإسرائيلية، وبالتالي تفقد الولايات المتحدة القدرة على التدخل الحر في الأزمات التي قد تنشأ في المنطقة، ولن يكون أمام واشنطن سوى أن تعدل من مواقفها بناء على التحرك الإسرائيلي.

وبالإضافة إلى هذه التحفظات يثير الخبراء الأمريكيون أيضا تحفظات تجاه قضية إرسال معلومات أقمار التجسس الأمريكية مباشرة إلى المحطة الأرضية في إسرائيل، وهل سيتم هذا الإرسال فورا أو سيكون هناك قدر من التأخير المتعمد؟ خصوصا في ظل ثورة المعلومات. ذلك لأن هناك عاملان هامين، الأول هو عامل الوقت، والعامل الثاني هو عامل توافر المعلومات الإستراتيجية في التوقيت المناسب لاتخاذ القرار السليم ونقلها إلى مراكز صنع القرار في إسرائيل دون تأخير. فإن ذلك سيزود إسرائيل بكثير من المعلومات الإستراتيجية الفنية التي تمس أمن وسلامة دول المنطقة بلا استثناء. ونظرا لاستحالة التفرقة في الصور الفضائية بين المعلومات التي يتم الحصول عليها عن (العدو) والمعلومات التي يتم الحصول عليها عن (الصديق)، فإن إقامة هذه المحطة في إسرائيل يمكن أن يؤدي في المستقبل إلى حدوث خلل في التوازن بين إسرائيل وبين الدول التي تقف من الولايات المتحدة موقفا معتدلا (على الأقل) في الشرق الأوسط. ناهيك عن كون هذه المحطة في إسرائيل سوف يكون شاهدا حيا على حقيقة الانحياز الأمريكي غير المبرر من قبل حلفاء وأصدقاء أمريكا في المنطقة إلى إسرائيل. وهو الأمر الذي يدعم موقف القوى الرافضة والمتشددة في المنطقة، خصوصا بعد أن سقطت عقب عملية السلام الدعاوى التي كانت تبرر بها أمريكا إنحيازها لإسرائيل بعدم (اعتدال) الدول العربية، حيث أقامت بعض الدول العربية علاقات طبيعية مع إسرائيل، وأعربت باقي الدول العربية عن استعادتها لذلك بعد أن تنسحب إسرائيل من باقي الأراضي المحتلة، ومن ثم أصبح الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل في وقت ترفض فيه الأخيرة الانسحاب من باقي الأراضي العربية في الجولان والضفة والقدس وتحمل تبعات السلام، أمرا لا يقبل به منطق أو عقل، ولا تستطيع أمريكا أن تبرره، وبالتالي لا يمكن للولايات المتحدة أن تزعم احتفاظها بدور راعي عملية السلام المتوازن والمحايد، حتى برغم كل المساعدات المادية التي تقدمها واشنطن لبعض الدول العربية، لأن هذه المساعدات تفقد قيمتها في مواجهة الخسائر التي تتعرض لها هذه الدول العربية من جراء الانحياز الأمريكي الكامل إلى إسرائيل، وأخطر هذه الخسائر المعلومات الكاملة والدقيقة والموقوتة التي تحصل عليها إسرائيل عن الدول العربية من أقمار التجسس الأمريكية بتصريح أمريكي مفتوح ودون أية قيود.

وفى مواجهة هذه الاعتراضات الأمريكية، تجد إسرائيل أنه لا بديل عن توظيف اللوبي الصهيوني وكل نفوذها وإمكاناتها وقدراتها السياسية والدعائية فى دوائر صنع القرار الأمريكى، والمؤسسات الأمريكية المؤثرة فيه من أجل فرض المصالح الإسرائيلية، حتى وإن تعارضت مع المصالح الأمريكية، وذلك من منطلق أيديولوجى ودعائى تزعم فيه إسرائيل أنه لا تعارض ولا تناقض بين المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية، وأن إسرائيل هى الحارس الحقيقى للمصالح الغربية فى الشرق الأوسط. ومن ثم ينبغى أن تحقق لها أمريكا أقصى متطلبات الأمن المطلق، لأن ذلك هو المقابل لتقديمها أية تنازلات فى إطار عملية السلام.

ب- التحالف الدفاعى الإسرائيلى-التركى:

منذ إترفت تركيا بإسرائيل فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٩، والعلاقات تزداد تعمقا وتوثقا بين البلدين، تدعمها وتساندها الجالية اليهودية فى تركيا، وأخطرها ما يعرف بـ (يهود الدونمة) لكونهم يعتنقون الإسلام ظاهرا ويبطنون حقيقة تمسكهم بالعقيدة اليهودية، وسيطرة هذه الفئة من اليهود على مقاليد المال والإعلام فى تركيا. وكانت رؤية الحكومات التركية المتعاقبة منذ الخمسينات، وبعد إنضمام تركيا لحلف الناتو، أن توثيق علاقاتها مع إسرائيل سينعكس إيجابيا على تركيا فى علاقاتها بالولايات المتحدة، بالنظر للمكانة الخاصة التى تتمتع بها إسرائيل لدى الولايات المتحدة، ولتصبح (محاميتها) لدى واشنطن، تدافع عنها وتؤيدها. إلى جانب كون التحسن المستمر فى العلاقات التركية-الإسرائيلية يشكل بطبيعته عامل ضغط على الدول العربية المجاورة لتركيا، ولها علاقات متوترة باستمرار مع أنقرة مثل سوريا والعراق، سواء بسبب مشكلة مياه نهر الفرات، أو مشكلة حزب العمال الكردستانى الانفصالى الذى يلقى دعما من سوريا طبقا للدعوى التركية.

وقد وصل التعاون بين تركيا وإسرائيل إلى قمته فى ١٨ مارس ١٩٩٦ عندما تم إبرام إتفاق أمنى بين البلدين شمل أبعادا دفاعية وإستراتيجية تمثلت فى السماح للقوات الجوية لكلا البلدين بإجراء تدريبات فى المجال الجوى للدولة الأخرى، وتبادل المعلومات والخبرات فى مجال التدريب العسكرى للقوات المسلحة فى البلدين، خصوصا تدريب القوات الجوية بمعدل ثمانى مناورات عسكرية جوية فى العام. كما تقوم إسرائيل بتحديث الطائرات الحربية التركية من طراز فانتوم (ف-٤) بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات منحة أمريكية لإسرائيل. كذلك حضور مراقبين من كلا البلدين للتدريبات العسكرية فى البلاد الآخر، أما أخطر بنود هذا الإتفاق، فهى

تتمثل في إقامة منتدى أمني للحوار الإستراتيجي بين إسرائيل وتركيا، يتم من خلاله تبادل المعلومات الأمنية والمخابراتية بين البلدين.

وبالطبع فإن هذا الاتفاق يشكل تهديدا خطيرا للأمن العربي في بعده القومي، وكذلك في أبعاده القطرية بالنسبة للدول المجاورة لإسرائيل. فبالنسبة لسوريا، وبجانب ما يتيح هذا الاتفاق لإسرائيل من الحصول على معلومات مخابراتية وإنذار مبكر عن كل ما يجري في الأراضي السورية، فإنه يساعد على تشتيت الجهود العسكرية السورية في أي حرب شاملة أو محدودة مع أي من الدولتين تركيا أو إسرائيل، حيث سينبغي على سوريا أن تتوقع في حالة اشتباكها مع إسرائيل في الجنوب أن تهاجمها إسرائيل أيضا من الأراضي التركية في الشمال، وربما بقوات إسرائيلية-تركية مشتركة أيضا، والعكس صحيح في حالة وقوع صدام عسكري بين سوريا وتركيا بسبب المشاكل القائمة بينهما، والمحصلة النهائية أن هذا الاتفاق يشكل ضغوطا شديدة على سوريا وهي تخوض معركة المفاوضات في عملية السلام مع إسرائيل. نفس الأمر بالنسبة للعراق، فبجانب وقوعها تحت المراقبة الإسرائيلية-التركية المستمرة، وتهديد مباشر لحدود العراق الشمالية، مما يجعلها تظل في نطاق الاحتواء الأمريكي بقدرات إسرائيلية وتركية، وإمكانية توجيه ضربة جوية لأي قدرات عسكرية فوق تقليدية قد يملكها العراق في المستقبل، ناهيك عن التهديد التركي المستمر للعراق بحبس مياه نهر الفرات أو تخفيض حصة العراق وسوريا منها، في وقت تباع فيه تركيا مياهها لإسرائيل.

إلا أن هذا الاتفاق الدفاعي بين تركيا وإسرائيل يواجه مشاكل عديدة بعد أن تولى حزب الرفاة التركي الحكم في أنقرة. وما أسفر عنه هذا التطور من سلبات على صعيد العلاقات الإسرائيلية-التركية، تمثلت في رفض حزب الرفاة الإسلامي من الأساس مبدأ التعاون مع إسرائيل، وإعلان رئيس وزراء تركيا - الذي هو رئيس حزب الرفاة بحكم تمتعه بالأغلبية الشعبية في تركيا - عن رفضه لهذا الاتفاق ولأي تعاون سياسي أو إستراتيجي مع إسرائيل باعتبارها عدوا للإسلام. بل لقد ذهب أبعد من ذلك بإعلان حرصه على تحسين علاقات تركيا مع الدول العربية والإسلامية، وقد قام فعلا بزيارة عدد من الدول العربية وإيران، وأبدى إستعداده لزيارة سوريا، وحدث بالفعل تحسن في العلاقات التركية-السورية، وكان لذلك ترحيبا واسعا في دمشق، واستعدادا من جانب حكومتى البلدين لحل المشاكل القائمة بينهما، وإقامة علاقات جديدة تقوم على حسن الجوار والمصالح المتبادلة. ورغم ضغوط

المؤسسة العسكرية التركية التي أدت إلى خروج حزب الرفاة من الحكم، فإنه من المتوقع أن يعود مرة أخرى إلى الحكم بعد إنتخابا حرة، بالنظر لتزايد شعبيته بسبب توجهاته الإسلامية.

وأكثر ما يقلق إسرائيل عدم نجاح المحددات والثوابت الداخلية في تركيا في الإبقاء على العلاقات التركية-الإسرائيلية كما كانت حسنة خلال النصف قرن الماضي. وأبرز هذه الثوابت إصرار المؤسسة العسكرية التركية والأحزاب الأخرى على المحافظة على الطابع العلماني للحكم في تركيا. ففي ضوء زيادة انتشار التيار الإسلامي بين جماهير الشعب التركي، والمناداة بعودة تركيا إلى أصلها الإسلامي القديم، وفرض يدها من التحالف الغربي وعلاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة، وقطع علاقاتها مع إسرائيل، في مقابل تحسين علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية. والاحتمالات العالية لعودة حزب الرفاة للحكم متمتعا بأغلبية لا تجعله في حاجة إلى الائتلاف مع أحزاب علمانية أخرى، وهو ما سيقيد أيدي جنرالات المؤسسة العسكرية ويمنعهم من القيام بانقلاب عسكري على غير رغبة الشعب خوفا من نشوب حرب أهلية.. كل هذه الإعتبارات تجعل إسرائيل متخوفة من حدوث إنقلاب حقيقي في طبيعة العلاقات بينها وبين تركيا.

لذلك تسعى إسرائيل إلى استثمار تقارب نخبتها السياسية والعسكرية مع مثيلاتها في تركيا لمنع سيطرة حزب الرفاة على الحكم في تركيا، وفي حالة فشلها في تحقيق ذلك يمكن لإسرائيل أن تتخذ من السياسات ما يؤثر بالسلب على أداء حكومة هذا الحزب في حالة قيامها. يدخل في هذا الإطار إثارة المؤسسة العسكرية التركية ضده، واستخدام المؤسسات الاقتصادية التي يسيطر عليها يهود الدونمة في إحداث أزمة اقتصادية تمس مصالح الشعب التركي ذاته، وبما يدفعه للثورة على حكومة يشكلها حزب الرفاة، ويعطى المبرر للمؤسسة العسكرية التركية للقيام بانقلاب عسكري تستولي بمقتضاه على الحكم بعد أن تعطل الحياه الديمقراطية في البلاد. هذا بالإضافة لإمكانية قيام إسرائيل ذاتها بدعم العمليات العسكرية التي تقوم بها ميلشيات حزب العمال الكردستاني الانفصالي ضد السلطات التركية في الجنوب، ولقد سبق لإسرائيل في السبعينات أن قامت بدعم الأكراد عسكريا في زمن حكم الشاه لإيران ضد العراق.

الفصل الثامن

سيناريو الحرب المقبلة

من إستقراء مسارات الحروب التى خاضتها إسرائيل ضد الدول العربية عبر نصف قرن من الزمان، ومعظمها حروب إختيارية شنتها إسرائيل بمبادرة منها - باستثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ - يمكن تبين سمات وملامح شبه ثابتة لمراحلها، سواء على الصعيد السياسى أو الصعيد العسكرى. أبرزها أن كل من هذه الحروب كانت تسعى لتحقيق جزء من الغايات والأهداف القومية لإسرائيل فى إطار مراحل المنظومة الإستراتيجية بعيدة المدى التى وضعت فى عام ١٨٩٧ فى المؤتمر الصهيونى الأول فى بال، وبدأ تنفيذها على الفور، واليوم مضى عليها ١٠٠ عام بالضبط، ولا زالت مستمرة من أجل الوصول إلى الهدف والغاية القومية العليا، وهى إقامة إسرائيل الكبرى النقية كقوة إقليمية عظمى مهيمنة فى منطقة الشرق الأوسط. كذلك من سماتها الرئيسية أن إسرائيل كانت تسعى فى كل حرب لاستغلال الظروف المتاحة لها فى البيئات المحلية والإقليمية والدولية، وتوظيفها لصالحها. هذا بالإضافة إلى تشكيل الموقف السياسى والعسكرى، وخلق الذرائع والمبررات التى تمنحها فرصة تصعيد الموقف وفق مخطط مسبق يتم من خلاله استدراج الدول العربية لخوض حرب غير مستعدين لها.

المراحل الرئيسية للإعداد للحرب:

من دراسة أسلوب إسرائيل فى التحضير للحروب التى شنتها بمبادأة منها، والاعداد لها سياسيا وعسكريا، يتبين أنها تحوى خمس مراحل رئيسية كالتى:

أ- مرحلة التخطيط السياسى والعسكرى: ويتم فيها عمل توصيف جيد للموقف بأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية، وعلى المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وعناصر القوة والضعف فيه بالنسبة لإسرائيل. وما هى الأهداف والمهام الإستراتيجية المطلوب من القوات المسلحة الإسرائيلية تنفيذها، على طريق تحقيق الغايات والأهداف السياسية المطلوبة فى هذه المرحلة الزمنية. وما هى الأهداف الإستراتيجية القصوى المطلوب السعى لتحقيقها، والأهداف الإستراتيجية الدنيا التى لا يمكن التنازل عنها، والمخطط السياسى لخلق ذرائع الحرب

ومبرراتها، وتوفير الدعم والمساندة السياسية والاقتصادية للقرار الإسرائيلي بالحرب في البيئتين المحلية والدولية، ثم وضع المخطط الإستراتيجي لاستخدام القوات المسلحة الإسرائيلية لتحقيق مهامها، مع وضع الخطط التكاملية لها خاصة في مجال الخداع السياسي والإستراتيجي.

ب- مرحلة تصعيد الموقف سياسيا وإعلاميا: وذلك بفعل وإحداث الموقف الذي يخلق ذريعة الحرب ويبررها دوليا، ثم إستغلال ما يترتب على ذلك في شن حملات سياسية وإعلامية مكثفة معادية للدول العربية، تثير التعاطف مع إسرائيل. (وقد تكون الذريعة في شكل عملية إرهابية مدبرة، أو إعتداء عبر الحدود، أو اغتيال لأحد الدبلوماسيين الإسرائيليين كما حدث في لندن عام ١٩٨٢ وكان مبررا لشن العدوان على لبنان آنذاك).

ج- مرحلة التصعيد العسكري: وذلك بقيام القوات الإسرائيلية بشن عمليات محدودة إما في المناطق المحتلة، أو عبر الحدود مع جيرانها العرب، وذلك بهدف إستفزاز الدول العربية وإثارة الرأي العام العربي، ودفع المسؤولين في الحكومات العربية إلى التورط في تصريحات عدائية لإسرائيل، وتعبئة الجيوش العربية ورفع درجة إستعدادها، وبما تعتبره إسرائيل إعلان عن نوايا هجومية من جانب الدول العربية ضدها، يستوجب الأمر إتخاذ التدابير الوقائية من جانب إسرائيل حيالها حفظا على أمنها.

د- مرحلة الإتهام بانتهاك الخطوط الحمراء: في ضوء تحسب كل من الطرف الإسرائيلي والأطراف العربية لخطوات الطرف الآخر، وخوفا من السبق في الحصول على مزايا إستراتيجية في حالة الحصول على المبادرة، فقد يحدث في هذه المرحلة إنتهاكا للخطوط الحمراء والترتيبات الأمنية التي سبق الإتفاق عليها، خصوصا فيما يتعلق بأحجام ونوعيات القوات وانتشارها في مناطق معينة. وقد لا يحدث هذا الإنتهاك من جانب الدول العربية في أغلب الأحوال، إلا أن إسرائيل ستحرص على إدعاء ذلك وتضخيمه إعلاميا لتبرر هجومها المقبل.

هـ- التعبئة والإنتشار الجزئي: قبل الموعد المقرر في الخطة العسكرية لبدء أعمال القتال، ستقوم إسرائيل بنشر أجزاء من قواتها على حدودها مع جيرانها، سواء الذين ستشن حربا ضدهم أم لا، وذلك تأمينا وتحسبا لجميع الإحتمالات على الساحة العربية. في ذات الوقت الذي تجرى فيه التعبئة بشكل جزئي متتابع بقرار من مجلس الوزراء، وذلك في حدود

١٠-١٥ يوما قبل الحرب، وتكون وزارة الحرب قد تم تشكيلها لتتحمل مسئولية إدارة الحرب القادمة، وبحيث يكون قد تمت التعبئة الشاملة قبل الحرب بـ ٣-٥ أيام.

و- التهذنة من أجل الخداع: ومن أجل خداع الدول العربية ستسعى إسرائيل إلى تهذنة الموقف سياسيا، وذلك من خلال تنشيط عمليات الوساطة السياسية التي تقوم بها الولايات المتحدة، ودول كبرى أخرى ستسعى إسرائيل إلى إقحامها في الأزمة، لتظهر نواياها على حل الأزمة سياسيا، ومن ثم يتم تدخل دولي لدعوة الدول العربية - وحدهم - إلى ضبط النفس، حتى تستطيع الجهود الدبلوماسية الدولية أن تثمر في الحد من سخونة الأزمة المتصاعدة. في ذات الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل سرا باستكمال عمليات التعبئة والحشد ونشر قواتها في المناطق الابتدائية استعدادا للهجوم.

ز- شن الحرب فجأة: وباستكمال التعبئة والحشد والانتشار على خطوط الهجوم، وبنجاح خطة الخداع في تضليل الدول العربية، تشن إسرائيل الحرب فجأة تنفيذا لخطة الاستخدام الإستراتيجي لقواتها.

أنسب توقيتات شن الحرب:

أما أنسب التوقيتات التي نفذت فيها إسرائيل حروبها، فسوف نجدها تنحصر في شهور الربيع والصيف والخريف. ففي حرب العدوان الثلاثي ١٩٥٦ ضد مصر، شنت إسرائيل عدوانها بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا في الفترة من ٢٩ أكتوبر وحتى ٥ نوفمبر ١٩٥٦. أما عدوان ١٩٦٧ الذي شنته إسرائيل ضد ثلاث جبهات فقد بدء في ٥ يونيو وانتهى في ١١ يونيو ١٩٦٧. وقد تكرر استخدام إسرائيل لشهر يونيو مرة أخرى في عدوانها على لبنان في عملية (سلام الجليل) التي بدأت في ٤ يونيو ١٩٨٢ واستمرت حتى ١٥ يونيو ١٩٨٢. وفي عملية الليطاني التي نفذتها إسرائيل ضد جنوب لبنان فقد كانت في ١٥ مارس ١٩٧٨. هذا من حيث إختيار أفضل شهور السنة، حيث لا يناسب فصل الشتاء العمليات الحربية الإسرائيلية بالنظر لما تشكله الأحوال الجوية غير المناسبة من قيود على عمليات القوات الجوية بالذات، والتي تعتمد عليها إسرائيل بدرجة كبيرة.

هذا بالنسبة لأفضل شهور السنة، أما بالنسبة لأفضل أيام الأسبوع بالنسبة لإسرائيل، فإنه يمكن ملاحظة أن يوم الإثنين يعتبر من أنسب الأيام لبدء الحرب من وجهة نظرها - كما حدث في حروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٨، ١٩٨٢ - وذلك للتغلب على مشاكل العقيدة اليهودية المترتبة للمتطرفين،

الذين يصرون على الامتناع عن أى أعمال فى يوم السبت، ونظرا لأن القيادات العسكرية تحتاج إلى يوم واحد على الأقل للتأكد على عمليات تخصيص المهام للقوات قبل شن الحرب فعليا، وهو ما يستغرق يوم الأحد، لذلك تبدأ الحرب يوم الإثنين وبالتالى يتاح للقوات الإسرائيلية خمسة أيام كاملة - قبل أن يأتى السبت التالى - يمكن أن تنفذ خلالها مهام قتال جوهريّة فى إطار المهمة الإستراتيجية المكلفة بها.

ولما كانت إسرائيل حريصة على إخفاء آخر إستعداداتها للحرب، وتحركاتها الأخيرة فى هذا الشأن والتي تقع فى اليوم السابق للهجوم، وهو يوم الأحد، فإن هذا اليوم يحقق لها هذا العامل لكون السفارات والقنصليات الأجنبية تكون فى عطلة بالإضافة ليوم السبت، وهما اليومان السابقان للهجوم، والذان تكثر فيهما التحركات والاتصالات والدلائل التى تشير إلى قرب بدء الحرب، ومن ثم تكون البعثات الأجنبية فى إسرائيل غير قادرة على متابعة أى شئ من إستعدادات الحرب قبل يوم الإثنين الذى تبدأ فيه الحرب فعليا.

الأهداف الإستراتيجية للحرب القادمة:

فى ضوء توازنات القوى القائمة حاليا والمتوقعة بين الدول العربية وإسرائيل، والتي تميل بشدة لصالح إسرائيل، والمتغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية السائدة والمتوقعة على الساحتين الإقليمية والدولية، ومع الوضع فى الاعتبار تمسك القيادات الإسرائيلية الحاكمة حاليا - ومعظمها من المتطرفين والمتشددىين اليمينيين - بأهداف المنظومة الإستراتيجية الكبرى بعيدة المدى، والتي تتلخص فى إقامة إسرائيل الكبرى على حساب جيرانها، فإن الأهداف الإستراتيجية للحرب القادمة من وجهة النظر الإسرائيلية تجاه جيرانها سوف تصبح واضحة، وتتمحور حول: التوسع، والاستيطان، وضم الأراضى.

ولما كانت هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا بعد تدمير القوات المسلحة العربية أو أكبر جزء منها، لذلك تصبح المهمة الإستراتيجية المباشرة للقوات الإسرائيلية هى سرعة العمل على تدمير القوات المسلحة العربية كليا أو جزئيا، وبما يؤدى إلى استسلام القيادات السياسية العربية للمطالب الإسرائيلية.

ولكون هذه المهمة الإستراتيجية ليست بالأمر السهل على القوات الإسرائيلية إنجازها بالشكل الذى حدث فى حرب يونيو ١٩٦٧، بالنظر لاعتبارات سياسية وإستراتيجية عديدة ستحد من قدرة إسرائيل على ذلك، أخطرها قدرة وفعالية القوات المسلحة العربية فى الحد من الطموحات الإسرائيلية، وعدم

تمكين إسرائيل من الحصول على مكاسب إستراتيجية سهلة، رغم التفوق العسكري الإسرائيلي الواضح. وهو ما يشكل خطورة شديدة على أمن وكيان إسرائيل في ظل الاستخدام المؤكد لأسلحة الدمار الشامل في الحرب القادمة بالنسبة لجميع الأطراف. ومن ثم فإنه يصبح من المهم لإسرائيل أن تقسم الأهداف والمهام الإستراتيجية لقواتها المسلحة إلى مراحل يتم في كل منها إنجاز جزء على صعيد تدمير القوات المسلحة العربية المواجهة لها.

من هنا يمكننا إستنتاج أنه في الحرب/الحروب القادمة، من المحتمل أن تقع عمليات تعرضية شاملة، وعمليات تعرضية محدودة. إلا أن هذا التصنيف في طبيعة الحرب القادمة وأهدافها لن يكون قيذا على القوات الإسرائيلية يحول دون تحول حرب مخطط لها أن تكون محدودة إلى حرب شاملة، طبقا لطبيعة تطور أعمال القتال التي لا يمكن ضمان السيطرة على تصعيدها.

وفي إطار العمليات التعرضية الشاملة، يصبح تدمير القدرة العسكرية السورية المتنامية أمرا أساسيا، خصوصا في مجال ما تملكه سوريا من أسلحة دمار شامل ووسائل إيصالها، والقوات الجوية، ووسائل الدفاع الجوي، والتشكيلات المدرعة، ومراكز القيادة والسيطرة الإستراتيجية، ثم اختراق الدفاعات السورية الحصينة شمال جبل الشيخ وتدميرها، وبما يحكم السيطرة الإسرائيلية على المنطقة جنوب دمشق حيث مدينة قطنا وأنهار الأعوج وبانياس والقنيطرة. وقد يصاحب ذلك شن عملية هجومية في اتجاه السويداء وجبل الدروز - سواء إنطلاقا من الجولان أو بالالتفاف من الأراضي الأردنية. هذا بالإضافة لعملية هجومية ثالثة في لبنان تستهدف تدمير وإخراج القوات السورية من هناك، وتوسيع منطقة الحزام الأمني، وبما يؤمن ضم أنهار الليطاني والزهراني والأولى، ويشنت جهود القوات السورية بين عدة اتجاهات تعبوية. أما بالنسبة لمصر، فإن احتلال سيناء وتدمير العناصر الرئيسية في القوات المسلحة المصرية والوصول إلى قناة السويس سيكون هو الهدف الإستراتيجي لإسرائيل في أي حرب شاملة ضد مصر في المستقبل.

أما العمليات ذات الأهداف الإستراتيجية المحدودة ضد الدول العربية والإسلامية، فقد تشمل الآتي:

أ- ضد سوريا: تدمير قدراتها من أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها الصاروخية والجوية، بالإضافة لتدمير مقار قيادات وقواعد حزب الله ومنظمة الجهاد الإسلامي والمنظمات الفلسطينية المناهضة لعرفات وتتخذ من سوريا مقرا لها.

ب- ضد لبنان: تدمير قواعد حزب الله في لبنان، ونسف القرى التي تآوى رجال المقاومة اللبنانية ومهاجمة السفارة الإيرانية في بيروت، وذلك في إطار العمليات الإنتقامية والردعية التي تمارسها هناك عقب كل عملية فدائية تشنها عناصر المقاومة اللبنانية.

ج- ضد السلطة الفلسطينية: عملية عسكرية داخل مناطق الحكم الذاتي لمطاردة عناصر المقاومة الفلسطينية (حماس والجهاد) داخل قواعدها، والبقاء في هذه المناطق لحين القضاء نهائيا على المقاومة الفلسطينية، وربما تستهدف العملية العسكرية أيضا طرد القيادة الفلسطينية وإحلالها بقيادة أخرى بديلة موالية لإسرائيل، أو إعلان ضم الضفة الغربية إلى الأردن فيدراليا أو كونه فيدراليا.

د- ضد العراق: توجيه ضربة جوية تستهدف تدمير البنية الأساسية لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في حالة إستئناف العراق نشاطه في هذا المجال، بعد إلغاء العقوبات الدولية المفروضة عليه، وتوقف أعمال فرق التفيتش الدولية.

هـ- ضد ليبيا: توجيه ضربة جوية تستهدف مصانع إنتاج غازات الحرب الكيماوية والبيولوجية عند التأكد من أماكن تواجدها. وقد تمتد إلى مصافي النفط والقواعد البحرية والجوية والدفاع الجوي.

و- ضد إيران: ضربة جوية تستهدف تدمير المفاعلات النووية الإيرانية ومواقع تصنيع الصواريخ أرض/أرض، ومراكز تجمع الحرس الثوري، وقد تكون مشتركة مع ضربة أمريكية جوية وصاروخية إنتقامية، ردا على العمليات الإرهابية التي تمارسها إيران ضد الأهداف الأمريكية في منطقة الخليج.

المسار المتوقع لسير العمليات الحربية:

أولا: مرحلة الانذار والضربة الجوية-الصاروخية المشتركة عند بروز حالة من التوتر بين إسرائيل وإحدى الدول العربية، تشعر معها القيادة الإسرائيلية باحتمال تصاعد التوتر إلى حدوث مواجهة عسكرية، وأن الأمر يتطلب منها توجيه ضربة مسبقة، أو تقرير إسرائيل من جانبها أن الظروف تسمح لها وتغري بشن عملية عسكرية - شاملة أو محدودة - تحقق بها بعضا من أهدافها، وذلك تحت دعاوى الحرب الوقائية. فسوف تستنفر إسرائيل كل وسائل إستطلاعها وإنذارها الفضائي والجوي لمتابعة الأوضاع والأنشطة السياسية والعسكرية على الجانب الآخر من حدودها. وفي هذا

الإطار من المتوقع أن تطلق أحد أقمارها التجسسية من طراز (أوفيك) لتسليطه على منطقة التوتر، بالإضافة لما تحصل عليه من معلومات من أقمار التجسس الأمريكية ومن مركز الإنذار الأمريكي في كولورادو الذي يستقبل معلوماته من أقمار الإنذار المبكر الأمريكية. وبناء على المعلومات المتوفرة من مصادر الاستطلاع والمخابرات الإسرائيلية والأمريكية بأنواعها المختلفة، والتي ستركز جهودها لكشف حقيقة النوايا العربية، ستتخذ الحكومة الإسرائيلية قرارها بتعبئة الاحتياط، كذلك القرار بتوجيه ضربة مسبقة/وقائية، وذلك باستخدام القوات التي على درجة عالية من الاستعداد القتالي، وطبقا لظروف الموقف قد لا تنتظر إسرائيل إستكمال تعبئة الاحتياط، بل تشن ضربتها المسبقة بما هو متاح لها من قوات عاملة. وستتركز المهام الرئيسية لجميع عناصر ووسائل الاستطلاع والمخابرات من أجل كشف أي تغيير في أوضاع القوات العربية، أو خرق للترتيبات الأمنية، مع إعطاء إهتمام خاص لمتابعة أية تحركات لوحداث الصواريخ أرض/أرض من مناطقها الخلفية إلى مواقع إطلاقها، لكونها ستشكل أبرز أهداف الضربة الجوية القادمة، قبل أن تحتل هذه المواقع وتتمكن من إطلاق صواريخها. هذا بالإضافة لاكتشاف أي تحركات لقوات عربية من دول العمق العربي إلى خطوط المواجهة. أما طائرات الإنذار المبكر الإسرائيلية E2C فستركز جهودها من أجل متابعة أنشطة القوات الجوية العربية، ووسائل الدفاع الجوي الأرضية، وتوجيه الطائرات الإسرائيلية نحو أهدافها وبناء على المعلومات السابقة المتوافرة لدى إسرائيل عن أماكن منشآت أسلحة الدمار الشامل العربية، وأبرزها مصانع إنتاجها، ومراكز أبحاثها وتطويرها، ومستودعات تخزينها، وأماكن الوحدات العسكرية التي تضمها، ومواقع إطلاقها، وما تؤكد وسائل الاستطلاع الفضائية والجوية وعناصر المخابرات في الداخل من معلومات نتيجة المتابعة المستمرة، وتحت ستر عمليات حرب إلكترونية مكثفة جوية وأرضية تشمل عمليات إعاقة إدارية ولاسلكية ضد محطات رادارات إنذار الدفاع الجوي، ورادارات إدارة نيران مواقع الصواريخ أرض/جو، ومراكز القيادة والسيطرة الإستراتيجية والتعبوية، ومحطات توجيه المقاتلات العربية، تستهدف شل وتعمية وإرباك كل هذه الوسائل. يتم توجيه هجمات جوية وصاروخية ضد كل الأهداف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العربية كإسبكية أولى وذلك لإحداث أكبر قدر من التدمير فيها. أما في حالة نجاح إطلاق بعض الصواريخ العربية، فسيتم التعامل معها فور الإنذار بإطلاقها، وذلك بواسطة الوسائل الإيجابية مثل الصواريخ المضادة للصواريخ (باتريوت / حيثس / هوك)، كذلك المدافع

الكهر ومغناطيسية، وأسلحة الطاقة الإشعاعية على النحو الذى سبق إيضاحه فى فصل سابق، بهدف تدميرها فى الجو قبل أن تصل إلى أهدافها داخل إسرائيل.

وستعطى الأولوية الثانية فى عمليات القصف الجوى لضرب أرتال القوات العربية القادمة من دول المساندة فى العمق لمنعها من الوصول إلى خط الجبهة. وقد تلجأ إسرائيل فى هذه المرحلة إلى توجيه ضربات ردعية وانتقامية ضد الدول العربية فى العمق لمنعها من التدخل فى الحرب، وغالباً ما ستقع هذه المهمة على عاتق الصواريخ الإسرائيلية (أريحا)، وقد تستخدم بعض الذخائر الكيماوية لتلويث مناطق على طرق تحرك قوات الدعم العربى لمنعها من الوصول إلى جبهة القتال.

وللتعامل مع أهداف الدفاع الجوى الأرضية، والقواعد والمطارات الجوية، فمن المتوقع أن تتبع القوات الجوية الإسرائيلية الأسلوب الآتى:

أ- بناء على المعلومات التى تحددها وسائل الاستطلاع الفضائية والجوية والحرب الإلكترونية، وطائرات الانذار المبكر، والطائرات الروبوتية (بدون طيار) - مثل (ماستيف) و (سكاوت) - عن محطات الرادار العربية ومواقع الصواريخ أرض/جو، ونجاح وسائل الحرب الإلكترونية فى الإعاقة عليها وتعميتها، تقوم المقاتلات الإسرائيلية بتوجيه صواريخها جو/أرض عن بعد من طرازات (بوب آى) و (هارم) .. وغيرها من الصواريخ الموجهة ليزريا وحراريا وتلفزيونيا ضد وسائل الدفاع العربية بهدف تدميرها، وإحداث ثغرة فى نظام الدفاع الجوى العربى يمكن لباقى المقاتلات الإسرائيلية الانطلاق منها إلى الأهداف العربية الأخرى فى العمق.

ب- ومن أجل توفير الجهد على المقاتلات الإسرائيلية، فمن المتوقع أن تخصص بعض أهداف الدفاع الجوى العربية القريبة إلى زاجمات الصواريخ الإسرائيلية بعيدة المدى من طرازات (هارم-٢٩٠)، (مار-١٦٠) لقصفها كأهداف مدفعية يتم إدارة النيران عليها بواسطة طائرات الاستطلاع وإدارة النيران الروبوتية. كذلك من المتوقع إشراك بعض الطائرات بدون طيار للعمل كأسلحة (خمد) بعد تزويدها بمواد متفجرة بدلا من كاميرات الاستطلاع، ثم توجيهها لتدمير بعض أهداف الدفاع الجوى العربية.

ج- وبالتوازي مع مهمة تدمير وسائل الدفاع الجوى العربية، ستكون هناك مهمة رئيسية أخرى على المقاتلات الإسرائيلية الإضطلاع بها من بداية

الحرب، وهى فرض السيادة الجوية على مسرح العمليات - وليس فقط السيطرة الجوية. وذلك بتدمير القواعد الجوية والمطارات وما عليها من طائرات. ومن أجل ذلك ستستخدم القنابل والصواريخ المضادة لحظائر الطائرات المحصنة، والقنابل المخصصة لتدمير ممرات الإقلاع، كذلك من المتوقع فى هذه المهمة استخدام القنابل الارتجاجية بهدف إحداث تدمير شديد وإيادة شاملة لجميع الطائرات والمعدات والمنشآت والأفراد المتواجدين فى القواعد والمطارات الجوية العربية، كذلك مراكز القيادة والسيطرة الجوية ومخازن الذخيرة والوقود والتحصينات الأخرى، ودونما الحاجة لهجوم فعلى من المقاتلات الإسرائيلية ضد الأهداف المتواجدة فيها.

د- ومن المتوقع أن تلجأ المقاتلات الإسرائيلية إلى أسلوب آخر من أجل تدمير المقاتلات العربية، حيث ثبت نجاح هذا الأسلوب فى الحرب اللبنانية عام ١٩٨٢ فى تدمير حوالى ٨٠ مقاتلة سورية فى الجو فى أقل من ساعتين فور إقلاعهم من مطاراتهم السورية. ويعرف هذا الأسلوب بـ (ضربة جوية فى الجو). ويعتمد هذا الأسلوب على إغراء المقاتلات العربية على الإقلاع من حظائرها المحصنة للدخول فى معارك إعتراضية فى الجو، وبمجرد رصدها بواسطة طائرات الإنذار المبكر E2C الإسرائيلية، وتبليغ معلوماتها إلى المقاتلات الإسرائيلية وتوجيهها نحوها، تقوم هذه المقاتلات بتوجيه صواريخها جو/جو من طرازات سبارو، وبايثون ضد المقاتلات العربية على مسافات بعيدة، ودونما حاجة لإجراء اشتباكات جوية قريبة Dog fighting. وتفضل القوات الجوية الإسرائيلية هذا الأسلوب لتدمير المقاتلات العربية لأنه يؤمن لها تدمير المقاتلات والطيارين معا بشكل مؤكد، بدلا من قصف المطارات حيث من المحتمل أن تظل الطائرات والطيارين فى حالة سليمة داخل حظائرها المحصنة رغم قصف المطارات.

هـ- ومن المؤكد أنه ببداية العمليات الجوية، سيتم تخصيص مجهود جوى إسرائيلى من أجل تدمير طائرات الإنذار المبكر العربية طرازات (أواكس) و (E2C) و (إليوشن)، وذلك حتى تحرم القوات الجوية العربية من عيونها التى تستخدمها فى استطلاع الأهداف الجوية الإسرائيلية والإنذار بها، كذلك فى أعمال القيادة والسيطرة وإدارة المعارك الجوية والدفاع الجوى.

و- وفى إطار توزيع المهام بين القوات الجوية الإسرائيلية، والوحدات الصاروخية (أريحا)، فمن المتوقع أن تخصص الأهداف ذات المساحة

الكبيرة - مثل المطارات ومنشآت أسلحة الدمار الشامل - للصواريخ الإسرائيلية أرض/أرض أريحا ٣،٢ والتي ستوجه ضرباتها الصاروخية قبل الضربة الجوية الإسرائيلية بدقائق محدودة.

ثانياً: الهجوم البري

ينبغي الوضع في الاعتبار مبدأ هام عند تصور سيناريو المواجهة العسكرية المقبلة مع إسرائيل، وهو أن القيادة العسكرية الإسرائيلية لن تقدم على عمل عسكري حقيقي إلا إذا أقرنته بعمل آخر مخادع في إطار خطة الخداع الإستراتيجي بهدف تضليل القيادات العسكرية العربية، ودفعها لبناء خططها لاستخدام قواتها على المستويين الإستراتيجي والتعبوي على أساس معلومات خاطئة تخدم الأهداف الإسرائيلية، وتسهل عمل القوات الإسرائيلية في تحقيق أهدافها بسرعة وبأقل قدر من الخسائر، وذلك بوضع القوات العربية دائماً في المكان والاتجاه والتوقيت الخطأ، بل واستخدامها أيضاً بالأسلوب الذي تريد إسرائيل فرضه لمصلحتها. لذلك فإن عمليات الخداع الإسرائيلية المتوقعة في الحرب القادمة ستستهدف ليس فقط تضليل القيادات والقوات العربية عن حجم القوات الإسرائيلية ونوعياتها وأماكن تواجدتها وتوقيتات هجومها، ولكن في الأساس التضليل عن نوايا إسرائيل في استخدام قواتها من حيث اتجاهات الهجوم الرئيسية وأساليب الهجوم، وبأي حجم من القوات سيتم ذلك، وفي أي مكان من مواجهة وأجناب وعمق جبهة القتال؟ لذلك فإنه ليس من المستبعد أن تبدأ إسرائيل عملياتها البرية بتحركات عسكرية مخادعة في اتجاهات إستراتيجية وتعبوية بعيدة عن اتجاهات هجومها الرئيسي، وذلك بهدف جذب القوات البرية في الاتجاهات الخطأ. وفي هذا الإطار من المتوقع أن تجري القوات الإسرائيلية عمليات إرار جوي وبحري هيكلية على نطاق واسع، واستخدام معدات هيكلية في تحركات برية طويلة يمكن رصدها رادارياً وجوياً، وإنشاء محطات لاسلكية تبث إشارات مخادعة لتمثل مراكز قيادة وسيطرة، وإجراء الهجوم البري عبر حدود دول عربية أخرى (مثل الهجوم على سوريا عبر الأردن) وهو ما ليس متوقفاً لدى المخطط السوري. هذا بالإضافة لاستخدام وحدات إسرائيلية تتشكل من يهود عرب يتكلمون العربية، ويرتدون الملابس العسكرية العربية، ويستخدمون المعدات والأسلحة العربية، وذلك بهدف التدخل في أعمال قتال القوات العربية وبما يفسدها (يوجد في إسرائيل وحدة مخصصة لهذا الغرض يطلق عليها "ماتكال" مسلحة بدبابات ومركبات روسية).

وفى ضوء تجربة حرب تحرير الكويت، ومن أجل إحداث أكبر خسائر مادية وبشرية فى القوات العربية المدافعة فى اتجاهات الهجوم الرئيسى لإسرائيل، من المتوقع أن تنفذ إسرائيل تمهيد نيرانى مكثف للهجوم. وذلك باستخدام معظم إمكاناتها من المدفعية وراجمات الصواريخ والقنابل الارتجاجية والعنقودية من الطائرات، والتي ستوجه نيرانها فى الأساس ضد القوات العربية فى الشريحة من الأرض التي يمكن أن تعرقل هجوم الفرق المدرعة الإسرائيلية، والمتمثلة بشكل رئيسى فى المواقع الدفاعية العربية المتواجدها ستائر متصلة وبعمق من الصواريخ المضادة للدبابات، واحتياطات مضادة للدبابات متمركزة فى العمق، ومرابض نيران المدفعية وراجمات الصواريخ، ومراكز القيادة والسيطرة، وحقول المواقع الهندسية المتواجدة فى قطاعات إختراق القوات الإسرائيلية المهاجمة. وقد يساهم التمهيد النيرانى للهجوم فى خطة الخداع وذلك بتنفيذ تمهيد نيرانى بالمدفعية فى مناطق بعيدة عن اتجاهات الهجوم الرئيسية للمدفعات الإسرائيلية.

ومن المتوقع أن تستخدم المدفعية الإسرائيلية فى هذه المرحلة أسلوب (الغمر بالنيران) بعد تحديد الأهداف وتعليمها بواسطة أشعة الليزر التي تطلقها طائرات روبوتية صغيرة تحلق فوق المواقع الدفاعية العربية ومناطق تمرکز الاحتياطات المدرعة والميكانيكية وسائر الأهداف المتواجدة فى عمق الدفاعات العربية، والتي تنقل المعلومات بواسطة كاميرات مثبتة فى هذه الطائرات الروبوتية إلى مراكز سيطرة إسرائيلية فى الخلف أولاً بأول، فتوجه نيران المدفعية الإسرائيلية ضدها بدقة وبشكل فوري ومن مدى خارج إمكانات المدفعية العربية ومن أجل زيادة تأثير نيران المدفعية الإسرائيلية، من المتوقع أن تستخدم المدفعية الإسرائيلية ذخائر موجهة، ودانات حاملة لذخائر فرعية موجهة مضادة للدبابات والغام تنثر فى مواجهة القوات العربية وعلى طرق تحركها، وبما يضاعف من حجم الخسائر فى الأهداف العربية.

وستسعى القوات البرية الإسرائيلية فى هجومها منذ البداية إلى تجنب الدفاعات العربية الحصينة لتقليل خسائرها، وذلك بمحاولة الالتفاف حولها، واتباع طرق اقتراب فى الهجوم غير متوقعة، ثم عزلها بعد حصارها حتى يسهل تدميرها وسقوطها بعد ذلك، كذلك تثبت الدفاعات العربية بالهجمات والنيران الخداعية بجزء من القوات المهاجمة، ثم شن الهجمات الرئيسية بقوة أكثر من فرقة مدرعة على أجناب ومؤخرة الدفاعات العربية لاحتوائها، مع السعى الدائم لتدمير الأهداف الثمينة فى عمق الدفاعات مثل مراكز القيادة والسيطرة وكتائب المدفعية والدفاع الجوى وأماكن الاحتياطات ومستودعات

الذخيرة .. الخ، والتي بتدميرها تهتز الدفاعات بعد فقد السيطرة على القوات المتواجدة فيها نتيجة اسكات مراكز القيادة والسيطرة، وحرمانها من نيران المدفعية المساعدة فيسهل إستسلامها ثم سقوطها.

ويوجد أسلوبين متوقعين للهجوم البرى الإسرائيلى، وفى كلاهما ستسعى القوات المهاجمة إلى تجنب الدفاعات العربية قدر الإمكان. ويتمثل الأسلوب الأول فى اختيار قطاع ضعيف فى أحد الأجانب وتركيز الإختراق فيه، أو بإحداث إختراق فى شريحة ضعيفة من الدفاعات تحت ستار نيران كثيفة من المدفعية وطائرات المعاونة، ثم الإنطلاق منها فى شكل مروحة إلى أجانب ومؤخرة الدفاعات، مع الاندفاع بسرعة نحو عمق الدفاعات للهجوم ضد الاحتياطيات المدرعة العربية فى مواقعها، وقبل أن تتحرك منها لشن هجمات مضادة ضد القوات الإسرائيلية التى نجحت فى إختراق الدفاعات.

أما الأسلوب الثانى، وتلجأ إليه القوات الإسرائيلية فى حالة إستحالة تنفيذ الأسلوب الأول بسبب مناعة الدفاعات العربية، وصعوبة تجنبها أو إختراقها بسهولة. ويطلق على هذا الأسلوب (قضم الأرض) وذلك بواسطة الجرافات والدبابات، حيث تدفع الجرافات والبلدوزرات ليلا إلى مسافة ٢٠-٥٠م من الدفاعات العربية لحفر سواتر تنتقل إليها الدبابات قبل الفجر، ثم تقوم مع المدفعية بإطلاق نيران كثيفة طوال اليوم بهدف إجبار القوات العربية فى مواجهتها على الإنسحاب لمسافة ٣-٥ كم للخلف حتى تحمى نفسها من نيران الدبابات والمدافع الإسرائيلية الكثيفة، وهو ما تستغله الدبابات الإسرائيلية فى فتح ثغرة فى أنظمة الموانع والقفز إلى هذه المسافة داخل المواقع العربية، وتتكرر نفس العملية حتى يتم تحقيق إختراق ذو مغزى داخل المواقع الدفاعية العربية يمكن الإنطلاق منه إلى الأجانب والعمق، لأن البديل عن ذلك من وجهة النظر العربية أن تستمر صامدة فى مواقعها معرضة للنيران الإسرائيلية الكثيفة مما يعرضها لخسائر بشرية ومادية جسيمة. وفى كثير من الأحيان يكون تشكيل الهجوم الإسرائيلى فى صورة أرتال أو تشكيل (ما قبل المعركة) تجنباً للخسائر، وستحدد إسرائيل توقيت الهجوم مع الوضع فى الاعتبار أن تكون الشمس فى صالح قواتها المهاجمة.

ولزيادة معدلات الهجوم، وتعويض النقص فى مقاتلات المعاونة الأرضية التى ستكون مكلفة بمهام أخرى، فمن المنتظر أن تعتمد إسرائيل بشكل رئيسى على أسراب الهليكبتر الهجومية المحملة بالصواريخ الموجهة والصواريخ الحرة، والتى ستستخدم كمنصات إطلاق صواريخ مضادة للدبابات على مدى أبعد من مدى أسلحة الدبابات، وكمدفعية طائرة بعيدة المدى قادرة على توجيه نيرانها الكثيفة ضد الأهداف الموجودة فى العمق

التكتيكي والتعبوي. وذلك في تنسيق وتعاون مع عمليات الاقتحام الرأسي التي تقوم بها القوات الخاصة (كوماندوز وإيرار جوى) بواسطة هليكبترات النقل تحت ستر نيران الهليكبترات الهجومية، وذلك من أجل مهاجمة مناطق تمركز الاحتياطيات المدرعة العربية في العمق التعبوي والإستراتيجي لشل حركتها. في ذات الوقت الذي تشن فيه التشكيلات المدرعة الإسرائيلية المتواجدة في الأنساق الأولى هجومها بالمواجهة أو بالالتفاف ضد الدفاعات العربية الأمامية، وذلك تطبيقاً لمبادئ الحرب (جو برية) التي تستهدف ضرب جميع أنساق الخصم في وقت واحد اعتماداً على دور رئيسي تقوم به القوات الجوية والهليكبترات الهجومية وهليكبتر الاقتحام الرأسي الناقلة لقوات الإبرار الجوي ضد الأهداف المعادية في العمق، وبما يساعد على خلخلة كل الدفاعات المعادية، ويسهل على القوات المهاجمة من الأمام والأجناب سرعة إنجاز مهامها والاتصال بالقوات التي تم إبرارها في العمق، خصوصاً إذا ما نجحت قوات الإبرار الجوي التي تم إنزالها في العمق في السيطرة على عقد المواصلات الهامة وطرق الإمداد الرئيسية، وتمكنت من عرقلة انسحاب القوات المدافعة في الأمام تحت ضغط القوات الإسرائيلية التي تهاجم بالمواجهة ومن الأجناب، بنفس القدر الذي تعرقل به تقدم الاحتياطيات التعبوية والإستراتيجية المتواجدة في الخلف، وتمنعها من التحرك لشن هجمات مضادة تستهدف استعادة الأوضاع الدفاعية لما كانت عليه.

ويعتقد رؤساء الأركان الإسرائيليين الذين تولوا هذا المنصب في العشر سنوات الأخيرة، أن اسراب الهليكبتر الهجومية التي ينتظر أن يزداد تسليح القوات الإسرائيلية بها، وستصبح أساساً لقوة طيران الجيش في المستقبل، ستكون قادرة على قلب الموازين في ميدان القتال المستقبلي، وذلك بما تحمله من قوة نيران كثيفة، وما تملكه من خفة حركة عالية، وقدرة على نقل أعداد ضخمة من الجنود إلى العمق في زمن قياسي نهاراً وليلاً، بجانب تزايد إمكانية القتال ليلاً، وجميعها في نظر القادة الإسرائيليين عوامل تساعد كثيراً على تحقيق المفاجأة وإحداث إختراق وإنهيار سريعين في دفاعات الخصم، وتشتيت صفوفه، واستعادة حركة القوات البرية الإسرائيلية التي تهاجم في الأمام ومن الأجناب إذا ما كانت توقفت أو ضعفت وتيرة هجومها. لذلك فإن الهليكبتر الهجومية والاقتحامية توفر للقادة على المستويين الإستراتيجي والتعبوي خيارات عملياتية عديدة في الحرب. حيث تستطيع أن تقذف أسرابها بكتل عسكرية صغيرة وبسرعة في أماكن متعددة من الجبهة، وضد أهداف منتقاة في العمق، وبالشكل والقدر والأسلوب الذي يحقق المفاجأة

للعُدو. هذا بجانب ما تمكنه من زيادة قوة الصدمة الحركية التي تعتمد عليها القوات المدرعة في هجومها، وذلك باستغلال قدرة هذه الهليوكبترات على تخطي حقول الموانع الصناعية والموانع الطبيعية (مثل الموجودة في الجولان). هذا بالإضافة لما تجهز به الهليوكبترات من أجهزة ومعدات تمكنها من استطلاع الأهداف ليلاً وقتالها.

وعند الإضطرار لاختراق الدفاعات العربية بالموافقة، وعدم إمكانية الالتفاف حولها أو تطويقها، فسيتم الاعتماد على المهندسين في فتح ثغرات في حقول الموانع والدفاعات تحت ستر نيران كثيفة من المدفعية والمقاتلات والصواريخ التكتيكية أرض/أرض، وذلك في أكثر من محور في الدفاعات. وبالنجاح في فتح أحد المحاور أو بعضها سيتم استغلالها في الإندفاع منها لتسهيل فتح باقي المحاور، مع تسريب قوة مدرعة خاصة بسرعة إلى العمق لتتعاون مع قوات منقولة جوا بواسطة الهليوكبتر الاقتحامي في تدمير الأهداف المعادية في العمق.

وعند مواجهة شبكات الصواريخ العربية المضادة للدبابات، فسيتم اتباع أسلوب (العمل من خلف الهضبة) الذي تشتهر به القوات الإسرائيلية، وذلك بتكثيف النيران المباشرة وغير المباشرة شديدة الانفجار وذات الانفجار الجوي، من الدبابات والمدفعية والهليوكبتر الهجومى ضد المناطق المحتمل تواجد صواريخ مضادة للدبابات بها، ومن مديات خارج مدى الصواريخ المضادة للدبابات العربية، ثم تحت ستر هذه النيران يتم إنزال المشاة من الدبابات الميركافا وناقلات الجند المدرعة، ومن الهليوكبترات أيضاً إذا لزم الأمر، بهدف تفتيش الأرض وإقتصاص وإقتلاع وتدمير أطقم الصواريخ المضادة للدبابات المعادية، والتي تعرقل تقدم الدبابات الإسرائيلية، وحتى يتم فتح الطريق لها نحو العمق والأجناب. وفي هذا الإطار تستخدم أيضاً وسائل الكترونية إيجابية وسلبية مضادة، لجذب الصواريخ المضادة للدبابات المعادية بعيداً عن الدبابات الإسرائيلية، من هذه الوسائل أجهزة بث أشعة تحت الحمراء لتجذب الصواريخ المضادة للدبابات التي تعمل بهذه الخاصية بعيداً عن أهدافها، كذلك بالتشويش على الموجات اللاسلكية (المليمترية) التي يتم بواسطتها توجيه الصاروخ نحو هدفه، هذا بالإضافة لتجهيز الدبابات بأجهزة انذار ضد أشعة الليزر الحاملة للصواريخ المضادة للدبابات المتجهة نحوها، بحيث يمكن للدبابة أن تغير موقعها بسرعة أو تنتج ستارة دخان ذاتية حولها وبما يفسد عمل شعاع الليزر الحامل للصاروخ.

وعندما تقرر القيادة الإسرائيلية تطوير هجومها في العمق - أو شن ضربات مضادة في حالة الدفاع - ستراعى الاستفادة من درس حرب أكتوبر،

والمتمثل فى ضرورة عدم تجزئة أو تقطيع هذه الهجمات أو الضربات المضادة حتى لا تفقد فعاليتها، بل ستحرص على توجيه هذه الضربات بأقصى حشد وقوة ممكنة فى الاتجاهات الرئيسية حتى تحقق الحسم المطلوب، ولكى لا تمكن الخصم من صدها وتبديدها. لذلك من المتوقع أن يتم ذلك بما لا يقل عن فرقة مدرعة إن لم يكن بفيلق مكون من أكثر من فرقة مدرعة. وليس من المتوقع أن تتم عمليات التطوير فى العمق بمستوى لواءات إلا إذا كان الهدف مقصوراً على الإتصال بقوات تم انزالها بالهليكوبتر فى العمق، أو العمل فى محاور ثانوية ضيقة لا تتسع سعتها لأكثر من لواء مدرع وستراعى فى قوات التطوير أن تكون مستعدة للتمسك بالخطوط التى تصل إليها، والدفاع عنها لأطول فترة ممكنة، وعدم التخلي عنها أو الانسحاب منها تحت أى ظرف، وذلك بسرعة إمدادها بعناصر الدعم القتالية واللوجستية التى تمكنها من الصمود والتمسك بمواقعها.

وإذا اضطرت القوات الإسرائيلية لمهاجمة مدن معادية، وهو ما يعد من أصعب صور القتال التى تواجهها الجيوش المهاجمة، بالنظر لقدرة القوات المدافعة عنها على التحصن بالمباني وتكبيد المهاجمين خسائر بشرية ومادية جسيمة، فإنه فى ضوء الدروس التى أفرزتها الحرب اللبنانية عام ١٩٨٢ - حين فشلت القوات الإسرائيلية فى إقتحام بيروت للقضاء على قواعد الفلسطينيين فيها، وحتى عندما نجحت فى إقتحام أجزاء منها فإنها لم تستطع البقاء فيها تحت وطأة شدة الخسائر التى تكبدتها بفعل المقاومة اللبنانية المتحصنة داخل بيروت - فإن القوات الإسرائيلية ستسعى فى الأساس إلى تجنب إقتحام المدن ولكن حصارها، مع إتباع أساليب قتال جديدة تجبر عناصر المقاومة فيها على ترك تحصيناتهم، وذلك باستخدام الغازات الخانقة والمسيلة للدموع والقنابل الحارقة التى يمكن أن تجبر عناصر المقاومة على ترك تحصيناتهم والاستسلام للقوات الإسرائيلية المهاجمة، كذلك باستخدام القنابل الارتجاجية عند اللزوم وبتقسيم المدينة إلى قطاعات يختص كل لواء إسرائيلى بمهاجمة قطاع منها. ومن خلال العمل بالتتالى يتم إخلاء المدينة من سكانها، ولا يسمح بعد ذلك إلا للعناصر عاجزة عن القتال أو الموالية لإسرائيل بالعودة إليها. كذلك وفى إطار الدروس التى استوعبتها إسرائيل من حرب لبنان ١٩٨٢، ستحرص على عدم قصف المدن جواً لما يترتب على القصف العشوائى من خسائر جسيمة بين المدنيين، ويسبب الإساءة لسمعة إسرائيل عالمياً.

كما ستسعى القوات الإسرائيلية لتعزيز تفوقها على القوات العربية فى مجال القتال الليلى، وذلك بتوفير معدات وأجهزة إضاءة إيجابية وسلبية لجميع

المعدات والأسلحة وعناصر القتال، وبما يسهل لهم القتال ليلا لساعات طويلة، هذا مع تجهيز وحدات خاصة للقتال ليلا فقط، بحيث تتاح لها فرصة الراحة وتنظيم نفسها نهارا، وبذلك يكون هناك تواسلا مستمرا للقتال نهارا وليلا، ويضع الخصم تحت ضغط وإرهاق مستمرين. ويتم دفع القوات المخصصة فقط للقتال الليلي وعندما يتطلب الأمر تنفيذ مهام قتالية صعبة لا تستطيع القوات أن تحققها نهارا. لذلك تهتم القيادات العسكرية الإسرائيلية بإنقاء وحسن تدريب وإعداد القوات الخاصة التي تعمل فقط ليلا (كثيية على مستوى كل لواء)، وبحيث تزيد من حاسة العمل الليلي عندها، وانتزاع المبادأة من العدو والمحافظة عليها.

ثالثا: العمليات البحرية:

سيستهدف الانتشار البحري لإسرائيل في الحرب القادمة، تأمين سيطرة بحرية فعالة على كل البحر المتوسط - خصوصا في شرقه - وكل البحر الأحمر حتى مداخله الجنوبية. وبما يعنى تأمين المواصلات البحرية الإسرائيلية، وقطع طرق المواصلات العربية خصوصا بين مصر وسوريا، ودول المغرب العربي في البحر المتوسط، وبين الدول العربية المشرفة على البحر الأحمر (مصر والسعودية والسودان واليمن)، بالإضافة للسعى نحو جذب قطع البحرية العربية خارج قواعدها البحرية، وتوريطها في معارك بحرية وجوية يتم فيها تدميرها بما تملكه إسرائيل من صواريخ سطح/سطح، وجو/سطح متفوقة (مثل هوربون، جبرائيل-٤)، وبما يضع المياه الإقليمية العربية تحت سيطرة البحرية الإسرائيلية، ويمكنها من شن هجمات بحرية وجوية ضد القواعد والموانئ البحرية العربية، وتدمير ما بها وحولها من أهداف عسكرية ومدنية ذات قيمة إستراتيجية (مثل موانئ تصدير النفط). ولن تلجأ إسرائيل لتنفيذ عمليات إرار بحري إلا عند الضرورة لتدمير أهداف هامة في المناطق الساحلية، أو لمساعدة قوات برية تتقدم بحذاء الساحل، وذلك بسبب صعوبة هذه العمليات واحتمالات حدوث خسائر جسيمة بين أفرادها.

ملحق (أ)
عملية (عناقيد الغضب) ضد الجنوب اللبناني (إبريل ١٩٩٦)
نموذج لمحصلة ١٦ يوما من الحرب المحدودة

أ- الجانب الإسرائيلي

- أطلق سلاح المدفعية الإسرائيلي ٢٠٠٠٠ قذيفة.
- نفذ سلاح الجو الإسرائيلي ١٦٠٠٠ طلعة، وقصف ٤١٠ أهداف.
- قصف سلاح الجو والسلاح البحري الإسرائيلي ٥٠ سيارة وجسرا، كما تم تدمير أكثر من ٣٠ تقاطع طرق.
- قتل من جيش لبنان الجنوبي ٥ جنود، وجرح ٢٠ آخرين.
- أصيب من الجيش الإسرائيلي ٣ جنود.
- قتل ضابط سوري وأصيب ٦ جنود سوريين.
- أصيب ١٠ جنود تابعين للأمم المتحدة.
- قتل في قرية (قانا) أكثر من ٢٠٠ فرد معظمهم مدنيين.
- قتل أكثر من ٥٠ من عناصر المقاومة اللبنانية وأصيب عشرات آخرين

ب- رد فعل المقاومة اللبنانية

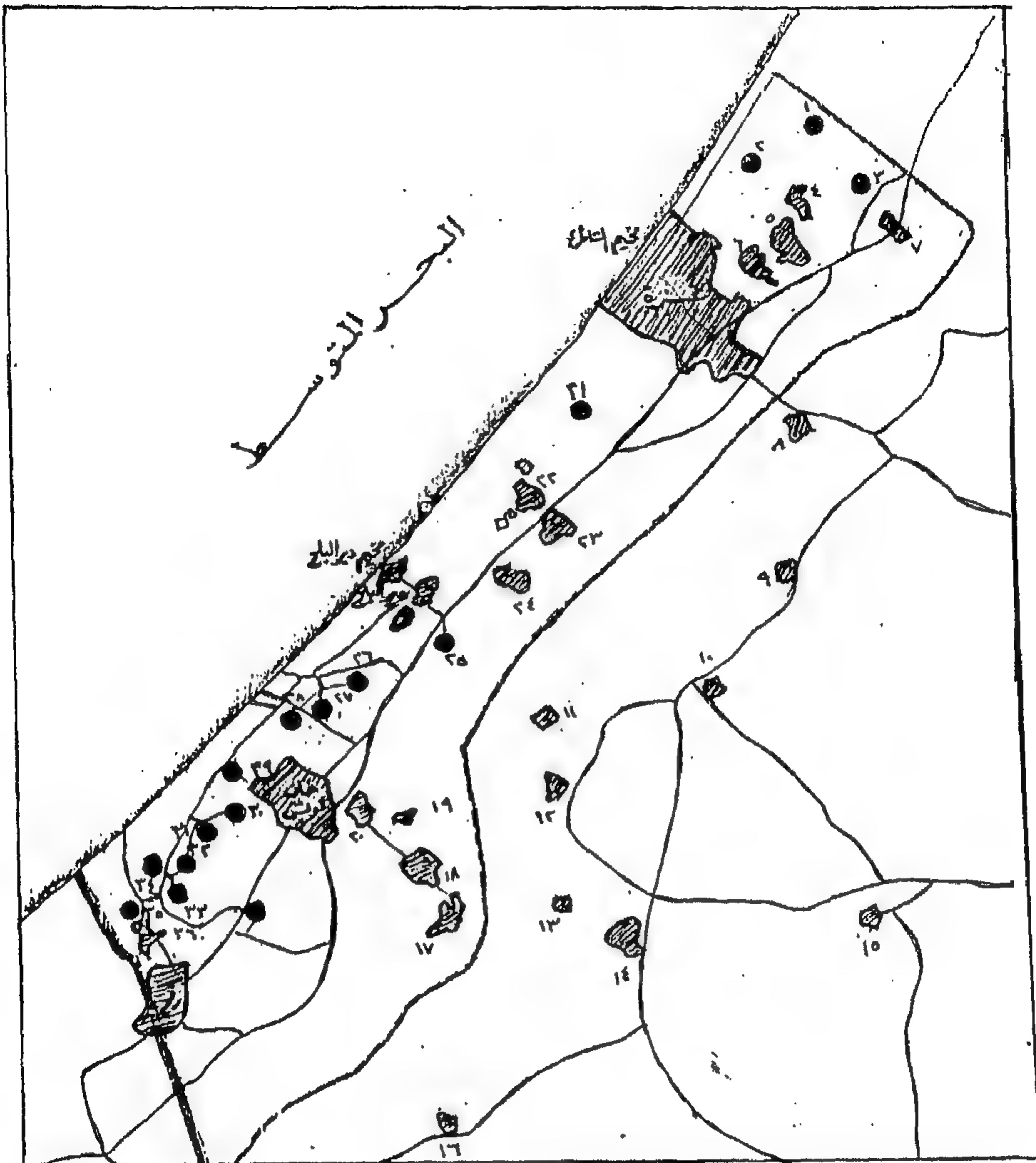
- أطلقت أكثر من ٧٠٠ صاروخ كاتيوشا سقطت على إصبع الجليل، والجليل الغربي.
- أطلقت ٨٤ صاروخ كاتيوشا على مستوطنة كريات أربع.
- أصيب ٦٣ إسرائيلي.
- قصفت ١٥٥٠ مسكنا ومؤسسة ومصنعا.

ج- تكاليف العملية

حوالي ٤٠٠ مليون شيكل من بينها أضرار من الكاتيوشا تقدر بـ ١١٥ مليون شيكل.

ملحق (ب)

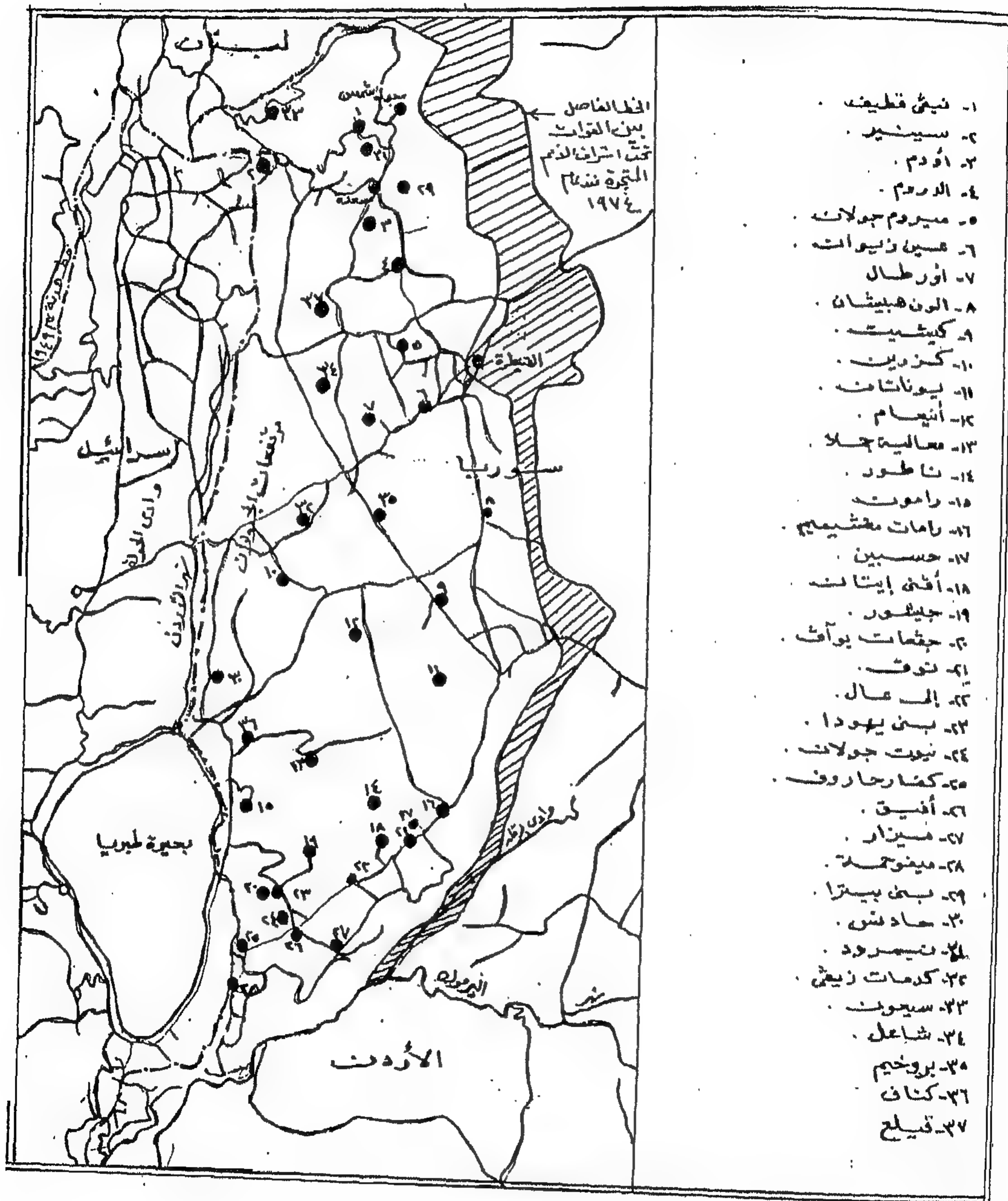
المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة



١- إيلي سيناى	١١- كيسوفيم	٢١- نتساريم	٣١- جان أور
٢- دوجيت	١٢- عين هاشلوشا	٢٢- مخيم النصيرات	٣٢- بدولح
٣- ناحال نيسانين	١٣- نير عوز	٢٣- مخيم البريج	٣٣- بنى عتصمونا (عشمون)
٤- بيت لاهيا	١٤- ماجن	٢٤- مخيم الغازى	٣٤- بات سادية
٥- مخيم نزلة جباليا	١٥- أوريم	٢٥- كفار دروم	٣٥- رفح يام
٦- مخيم جباليا	١٦- نير يتسحاق	٢٦- نيتسرحزاني	٣٦- مخيم رفح
٧- بيت حانون	١٧- خربة خزاعة	٢٧- قطيف	
٨- ناحال عوز	١٨- عيسان	٢٨- جنى طال	
٩- بنيرى	١٩- عيسان الصغير	٢٩- نفى ديكاليم	
١٠- رعيم	٢٠- بنى سهيلة	٣٠- مخيم خان يونس جديد	

ملحق (ج)

المستوطنات الإسرائيلية في الجولان

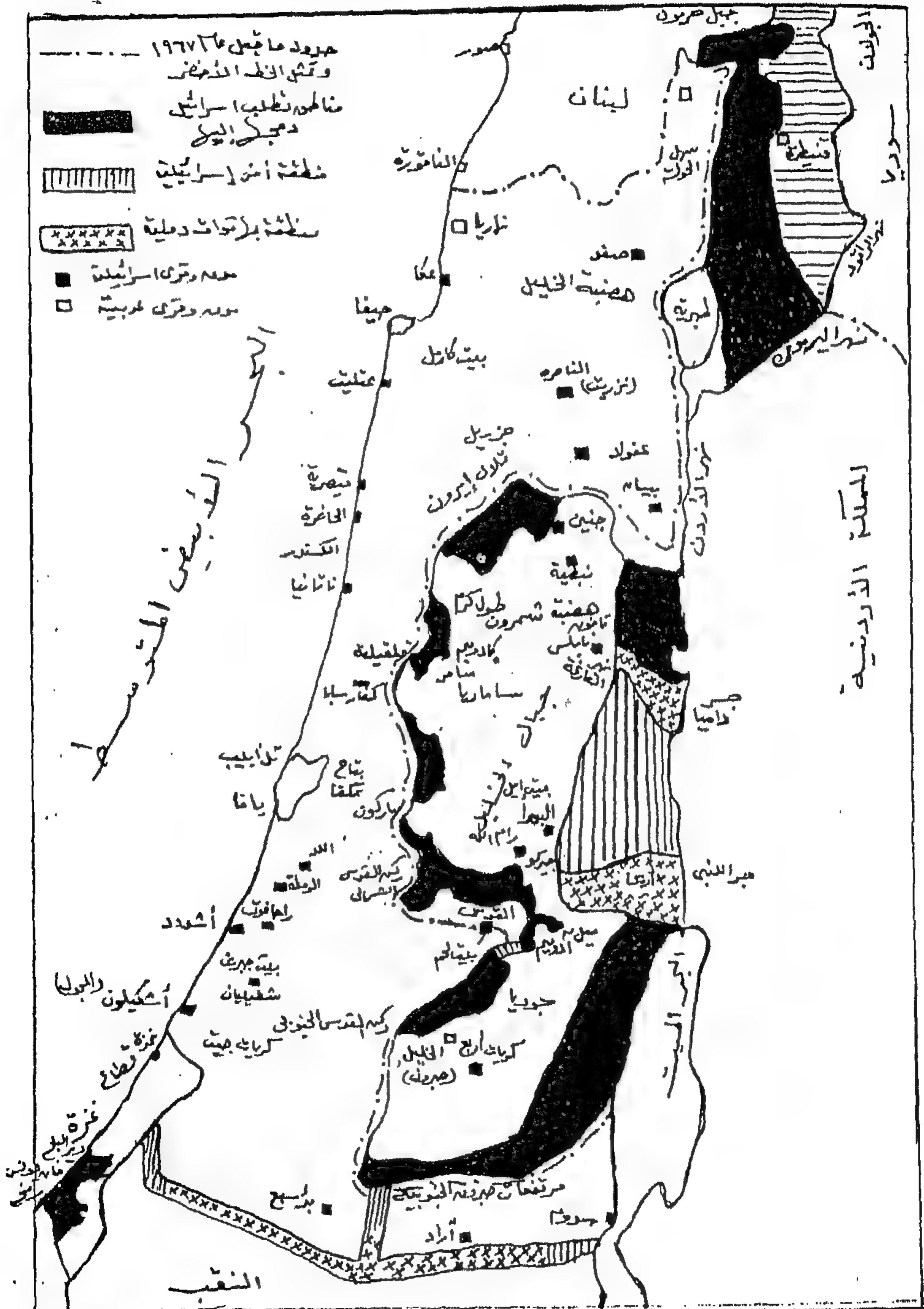


المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية



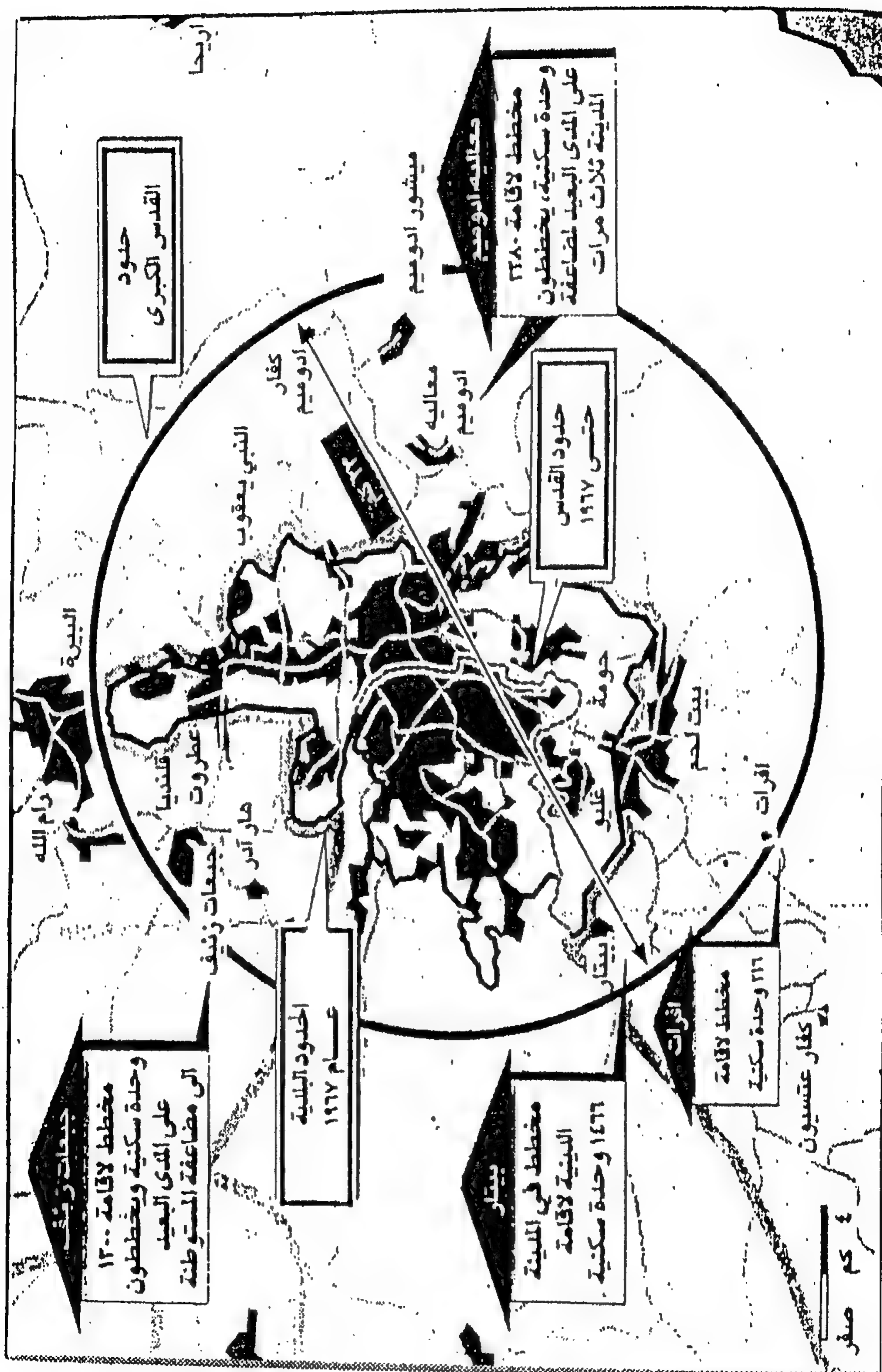
ملحق (هـ)

التغيرات الإقليمية التي تطالب بها إسرائيل
تحت دعاوى الأمن والعرق الإستراتيجي



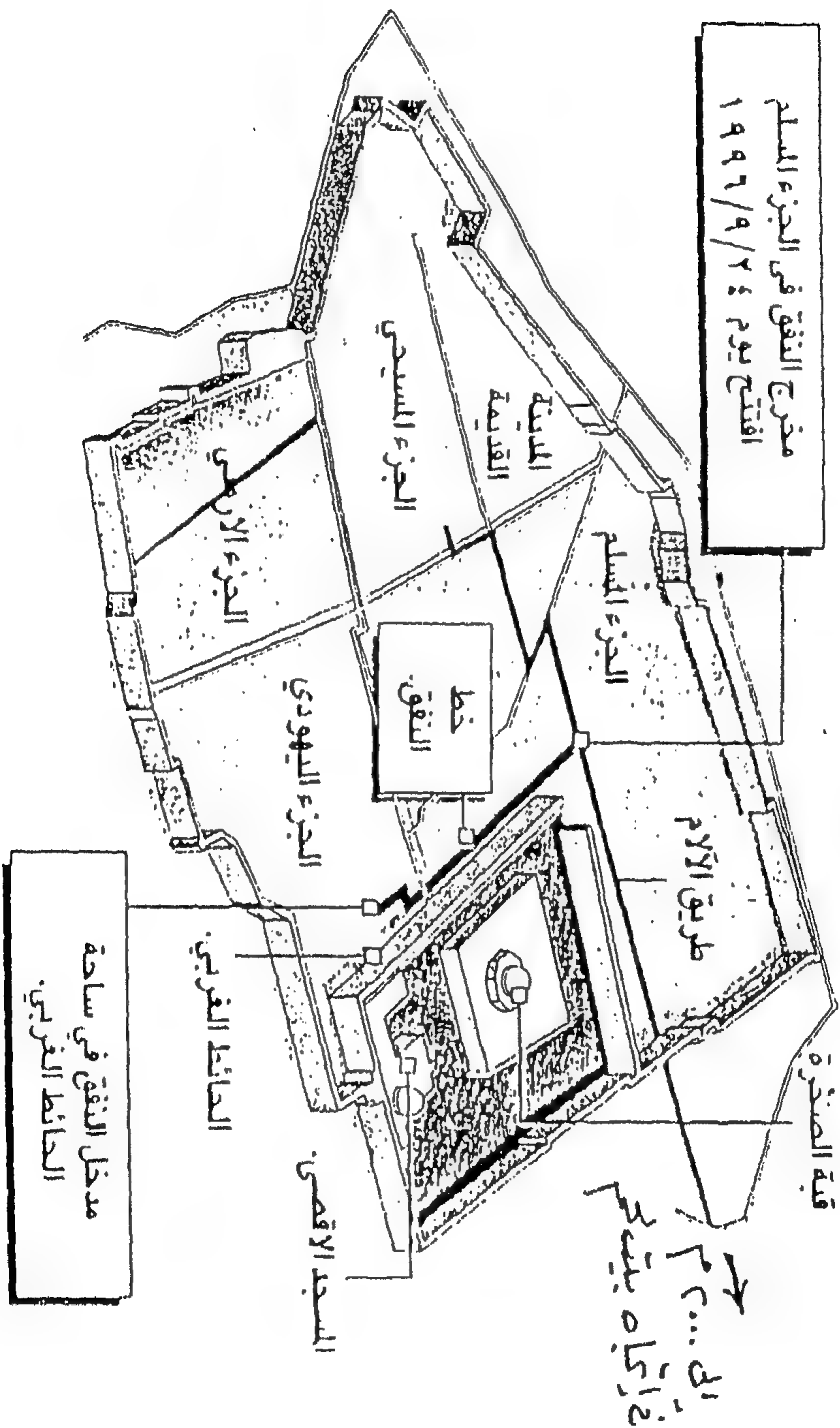
مخطط القدس الكبرى

(۲)



ملحق (ج)

مخطط الانتفاق أسفل المسجد الأقصى



ملحق (ط)

خطة ناتياهو الإستيطانية حتى عام ١٩٩٨

أولا : فى قطاع غزة

بناء ٣٤٩ وحدة سكنية موزعة على المستوطنات الآتية:

٣٨ وحدة	- ليسانيين
١٥ وحدة	- نيتساريم
٣ وحدة	- كفار دروم
٤٦ وحدة	- قطيف
٤٥ وحدة	- بات سدية
٣٩ وحدة	- بدولح
٢٣ وحدة	- نفى ديكاليم
٦٢ وحدة	- بنى عشمون
٤٨ وحدة	- جوية
٣٠ وحدة	- جاني طال (اور)

ثانيا : الضفة الغربية :

بناء ١٧٣٠٩ وحدة سكنية موزعة على المستوطنات الآتية:

وحدة	مستوطنة	وحدة	مستوطنة	وحدة	مستوطنة
٩٧	كدويم	٩٠٠	بيتار عليت	٢٥٠٠	لفى منيشة
٥٢	يلتسهار	٣٠٠	جوش شيون	٧٣	ايتمار
٥٢	بكبير	١٠٠٠	ألون شقوت	٢٠٠	بركان
١٤	مخدوليم	٩	حيلنيت	١٠٠	الكناه
٦٩	كفار يتوج	٣٠	حينم	٣٠٠	شيلو
١٥٠٠	ارنيل	٨	شكيو	٢٢٥	عوفريم
٦	على رهاف	٥٢	كريم	٤٠٠	لعلاه
٦	فروئيل	٢٣	مفودوتان	١٥٠٠	كريات شيفر
١١	بنى حباد	٤٥	حومش	٤٥٠	بيت ايل
٤٢	حجاي	٤٥	أمتى حيفتس	٣٠٠	عوفرا
٢٩	كرمل	٥٢	سفى شومرون	١٢٠٠	أدم
٣٨	عتسينل	٨	عيناف	٧٠٠	كوناف يعفوف
٣٦	متسودات يهودا	١٤٧	ألون موريه	٢٠٠٠	معالية أدوميم
		٢٠	سوسيا	١٠	شمعة
		٣٠	برافا	٣	هار عستا

ثالثاً: وحدات سكنية خاصة للمتدينين المتطرفين

* تم التخطيط لبناء ١٥ ألف وحدة سكنية للمتدينين المتطرفين داخل حدود الخط الأخضر حتى نهاية ١٩٩٨، إلى جانب البناء في المدن الدينية التي أقيمت خصيصاً لهم في مناطق (بيتار) و (كرياتسفر)

* وفي القدس مخطط بناء عشرة آلاف وحدة سكنية للمتدينين منها ٦٥٠٠ وحدة بالقرب من المدخل الرئيسي للمدينة، يضمهما حينئذ سكنيين. الحي الأول في هضبة (ألونا) ويضم ٢٥٠٠ شقة وسيكون استمراراً طبيعياً لحي راموت في شمال المدينة الذي أصبح دينياً في أغلبه. أما الحي الثاني فمخطط له في وادي الأرز القريب من حي نفتوح حيث سيتم بناء ٤٠٠٠ وحدة سكنية.

* أما في المدينة الدينية (بيتار) الجارية إقامتها جنوب القدس، فمخطط بناء ٩٠٠ وحدة، ثم ٥٥٠٠ وحدة في المستقبل. كما تجرى دراسة لإمكانية إنشاء حي سكني في معالية أدوميم شرقي القدس.

* مشروعات البناء للمتدينين في السنوات ١٩٩٦-١٩٩٨ داخل حدود الخط الأخضر.

٧٠٠٠ وحدة سكنية	العاد (مزور)
٢٣٢٠ وحدة سكنية	بيت شمش (نطاق زنوح)
١٠٠٠ وحدة سكنية	روشن هاعين
٣٥٠٠ وحدة سكنية	رخيم
٧٠٠ وحدة سكنية	أستروود
٣٠٠٠ وحدة سكنية	عسقلان
٢٥٠ وحدة سكنية	صفد
٣٠٠٠ وحدة سكنية	القدس

إجمالي ٢٠٧٧٠ وحدة سكنية

رابعاً : الإستيطان والبناء في القدس الشرقية

* رغم إعلان حزب العمل في إنتخابات ١٩٩٢ عن عدم تكثيف الإستيطان في القدس الكبرى، وذلك من أجل تسهيل المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، فإنه لم يلتزم بذلك، حيث استمر العمل بلا توقف في إطار القدس الكبرى التي ضمت سنة ١٩٩٢ حوالي ٧٧% من مجموع المستوطنين، وكانت الوحدات السكنية قيد الإنشاء وعددها ١٦٢٤٧ وحدة تمثل ٧١% من مجموع الوحدات في الضفة وغزة. وعندما أعلن إتفاق

أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣، وظن الكثيرون أن حركة الإستيطان ستراجع، إلا أن أملهم قد خاب، حيث تواصلت العملية الإستيطانية، وطرحت في يناير ١٩٩٥ خطة جديدة للإستيطان تضمنت:

أ. بناء ١٥.٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في ضواحي القدس الشرقية (في مستوطنات بسغات زئيف، نفى يعقوب، غيلو، وهارحوما، رأس العمود).
ب. بناء ١٢.٠٠٠ وحدة في المناطق المجاورة (معالي أدوميم ٦.٠٠٠ وحدة، لمنعات زئيف ١.٠٠٠، بيتار ٥.٠٠٠).

* وعندما إنتخب رجل الليكود (أولمرت) في أوائل ١٩٩٤ عمدة للقدس، أعلن أنه سيجلب ١٠٠.٠٠٠ يهودي إضافي إلى القدس الشرقية، وسيبنى آلاف الوحدات السكنية في هارحوما (جبل أبو غنيم)، نفى يعقوب، وبسغات زئيف، وتلبيوث الشرقية. وعندما هزمت حكومة العمل في إنتخابات ١٩٩٦، كانت قد مضت قدما في تنفيذ خطة بناء أكثر من ٣٠.٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في القدس كافية لإستيعاب ١٢٠.٠٠٠ مستوطن جديد. وعندما تولى حزب الليكود السلطة حدد هدفه بأنه يتمثل باستقدام مليون مهاجر جديد خلال عقد من الزمان (عشر سنوات)، ومنذ ذلك الحين أخذ الوضع الإستيطاني في القدس في التفاقم.

* فقد أخذ الإستيطان في القدس الشرقية أشكالا أكثر خطورة من باقي مناطق الضفة الغربية. حيث اتسعت مساحة القدس من ٦,٥ كم^٢ عام ١٩٦٧ إلى ٧٠,٥ كم^٢ ثم أصبحت حاليا ١٢٣ كم^٢. فقد بلغت مساحة الأراضي التي سيطرت عليها الحكومة الإسرائيلية بطرق مختلفة ما يعادل ٣٤% من مساحة القدس الشرقية و ٢٦% فقط من الأراضي تحت السيطرة الفلسطينية منها ١٠% منطقة مأهولة، ٤% عليها نزاع سيتم حسمه لصالح إسرائيل في الفترة القادمة. والباقي ١٢% طرق وشوارع ومناطق غير مسموح البناء عليها.

* وقد تم بناء ٤٨.٠٠٠ وحدة سكنية لليهود في القدس الشرقية، وهناك مشروع جديد لبناء ٣٥.٠٠٠ وحدة جديدة وتوزع هذه الوحدات على المستوطنات والأحياء كالاتي:

اسم الموقع	السكان	الوحدات قيد البناء	الوحدات القائمة	الوحدات الموافقة على بنائها	خطط قيد الدراسة	خطط مستقبلية
نمقعات همطوس	٥٠٠٠,٠	-	بيوت متقلة	٣٠٠٠	-	-
تلبووث الشرقية	١٨٠٠٠,٠	٤٢	٣٩٧٦	١٧٥	٩٧١	-
الثلة الفرنسية	٨٣٠٠,٠	-	٢٠٢٤	-	٤٦٨	-
جيلو	٣٠٠٠٠,٠	١٣٢	٦٥٤٤	٨٨٨	-	-
هارجوما أ ب	-	-	-	٥٥٠٠	-	٣٥٠٠
البلدة القديمة	٢٣٠٠,٠	-	٤٣٥	-	-	-
معلوت دفنا	٤٦٠٦,٠	-	١٠٠١	-	-	-
نفى يعقوب	١٩٣٠٠,٠	-	٤٢٠٢	-	١٢٠	-
معسكر نفى يعقوب	-	-	-	١١٠٠	-	-
بسغات زليف	٣٠١٠٠,٠	٢١٣٠	٧١٥٧	٢١٤	٤٣٢٧	-
رامات أشكول	٦٣٠٠,٠	-	٢٣٠٢	-	-	-
رامات شعفاط	-	٢٢٠٠	-	-	-	-
راموت	٣٧٩٠٠,٠	٥٦١	٥٨٧٠	-	-	-
راس العمود	-	-	-	-	١٢٠	-
مس تعمرة (X)	-	-	-	-	-	-
بيلى	-	-	-	٢٠٠٠	-	-
هارجوما وتسل	-	-	-	-	-	-
الطيارة	-	-	-	-	-	-
المجموع	١١١٨٠٦,٠	٥٠٦٥	٢٣٥١١	١٢٨٧٧	٦٠٠٦	٣٥٠٠

ملحق (ي)

مواقع منشآت أسلحة الدمار الشامل في إسرائيل

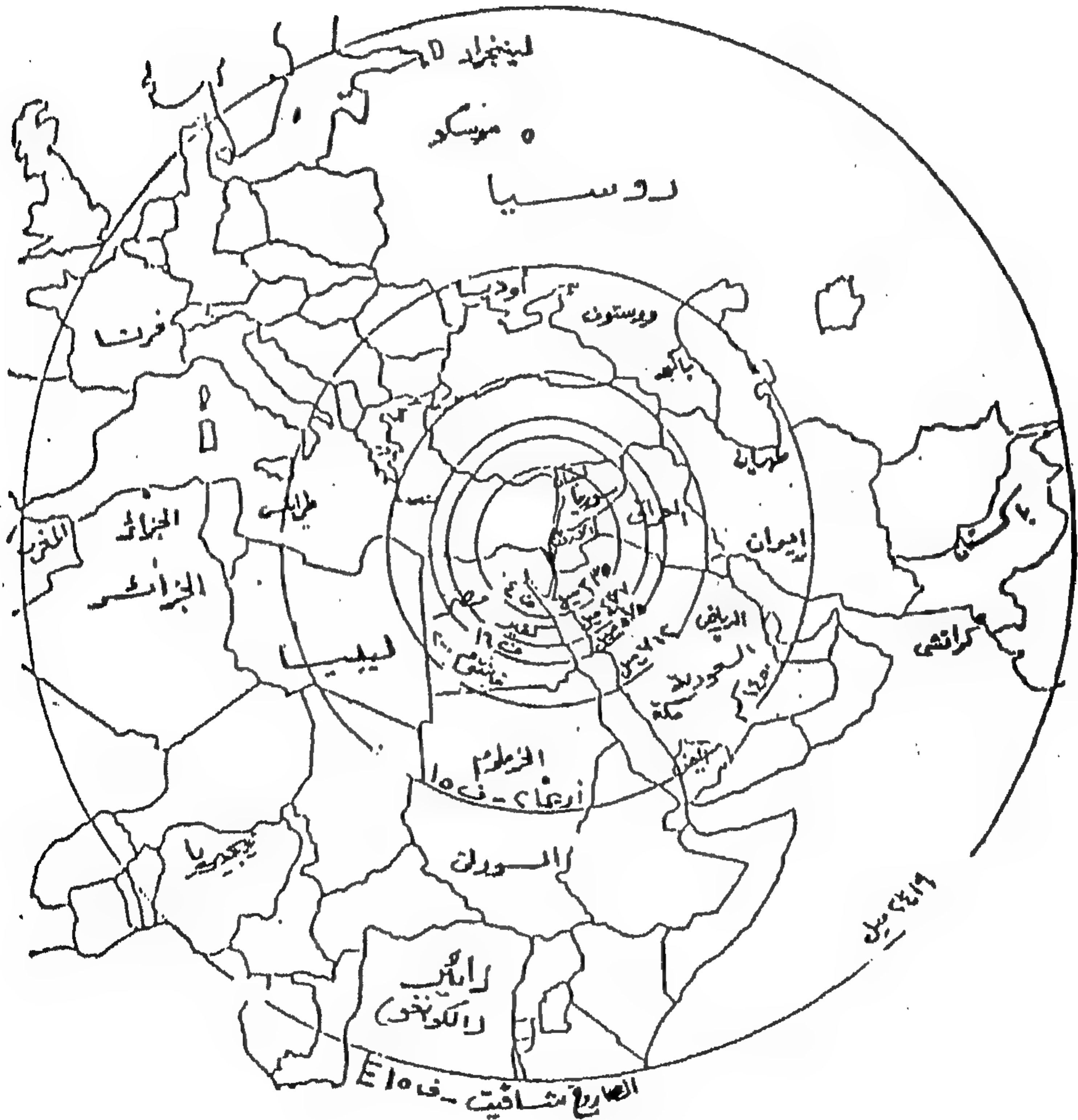


- ١- مجمع ديمونة النووي
- ٢- مصنع غازات كيميائية قرب الناصرة
- ٣- مصنع غازات كيميائية في بتاح تكفاه
- ٤- مصنع غازات كيميائية في مختيئيم
- ٥- مصنع غازات كيميائية قرب بئر سبع
- ٦- مصنع مواد بيولوجية شمال صفد
- ٧- مصنع للأمصال واللقاحات في نيس زينا
- ٨- مصنع مواد بيولوجية قرب حيفا
- ٩- مصنع مواد بيولوجية في أورين
- ١٠- مصنع مواد بيولوجية في سدوم
- ١١- مصنع مواد بيولوجية في تينسم
- ١٢- مركز أبحاث نووية في أشكلون
- ١٣- مركز ناحال سوريك للأبحاث النووية
- ١٤- مركز التحكم البيولوجي في راحابوت
- ١٥- معمل مواد بيولوجية شمال بئر سبع

ملحق (ك)

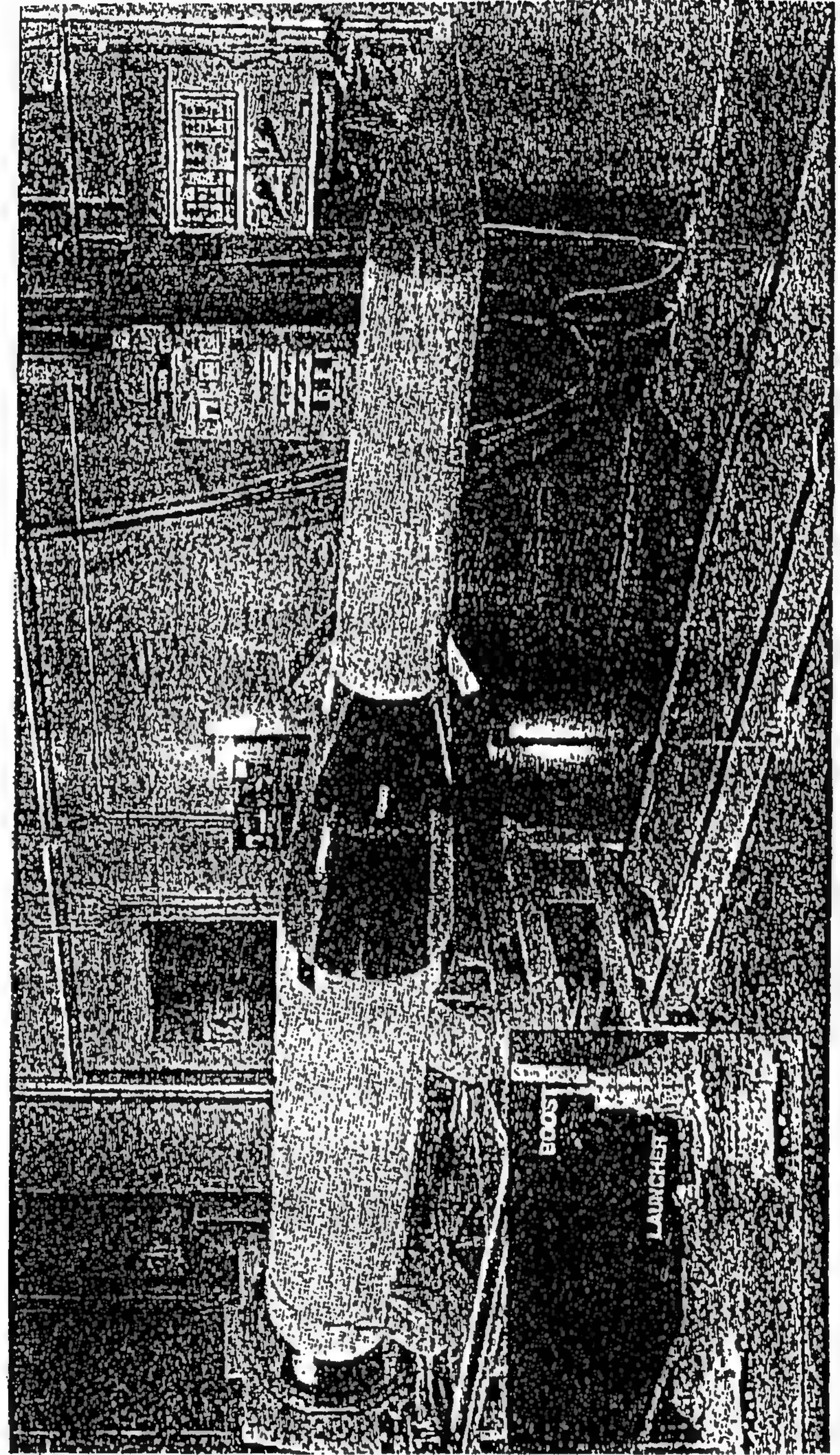
التغطية التي تحققها وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل

الإسرائيلية الجوية والصاروخية



الصواريخ المضاد للصواريخ الإسرائيلية (جيتس / أرو / السهم)

ملحق (ل)



ملحق (م)

تأثير الذخيرة النووية التكتيكية على أهداف مختلفة (بالمتر)

الأهداف	نوع التأثير	عيار القنبلة (كيلو طن)			
		٥	٢	١	٠,٢
ناقلات جند مدرعة	تدمير متوسط	٤٠٠	٢٦٠	١٨٠	٧٠
	تدمير شديد	٢١٠	١٥٠	١١٠	٤٠
عربات عجل	تدمير متوسط	٤٠٠	٢٦٠	١٨٠	٧٠
دبابات	تدمير متوسط	٤٠٠	٢٦٠	١٨٠	٥٠
أفراد في العراء	خسائر شديدة	٧١٠	٥٦٠	٤١٠	٢٣٠
	خسائر متوسطة	٨٩٠	٧٠٠	٥٢٠	٣١٠
	خسائر خفيفة	١١٩٠	٩٥٠	٧١٠	٤٦٠
أفراد في عربات جند مدرعة	خسائر شديدة	٦٧٠	٥٢٠	٣٩٠	٢١٠
	خسائر متوسطة	٨٣٠	٦٦٠	٤٩٠	٢٩٠
	خسائر خفيفة	١١٢٠	٩٠٠	٦٨٠	٤٣٠
خسائر أفراد في دبابات	خسائر شديدة	٥٦٠	٤٤٠	٣٢٠	١٦٠
	خسائر متوسطة	٧١٠	٥٦٠	٤٢٠	٢٤٠
	خسائر خفيفة	٩٨٠	٧٩٠	٥٩٠	٣٧٠
حروق من الدرجة ثانية		٨٩٠	٥٣٠	٣٣٠	٤١٠

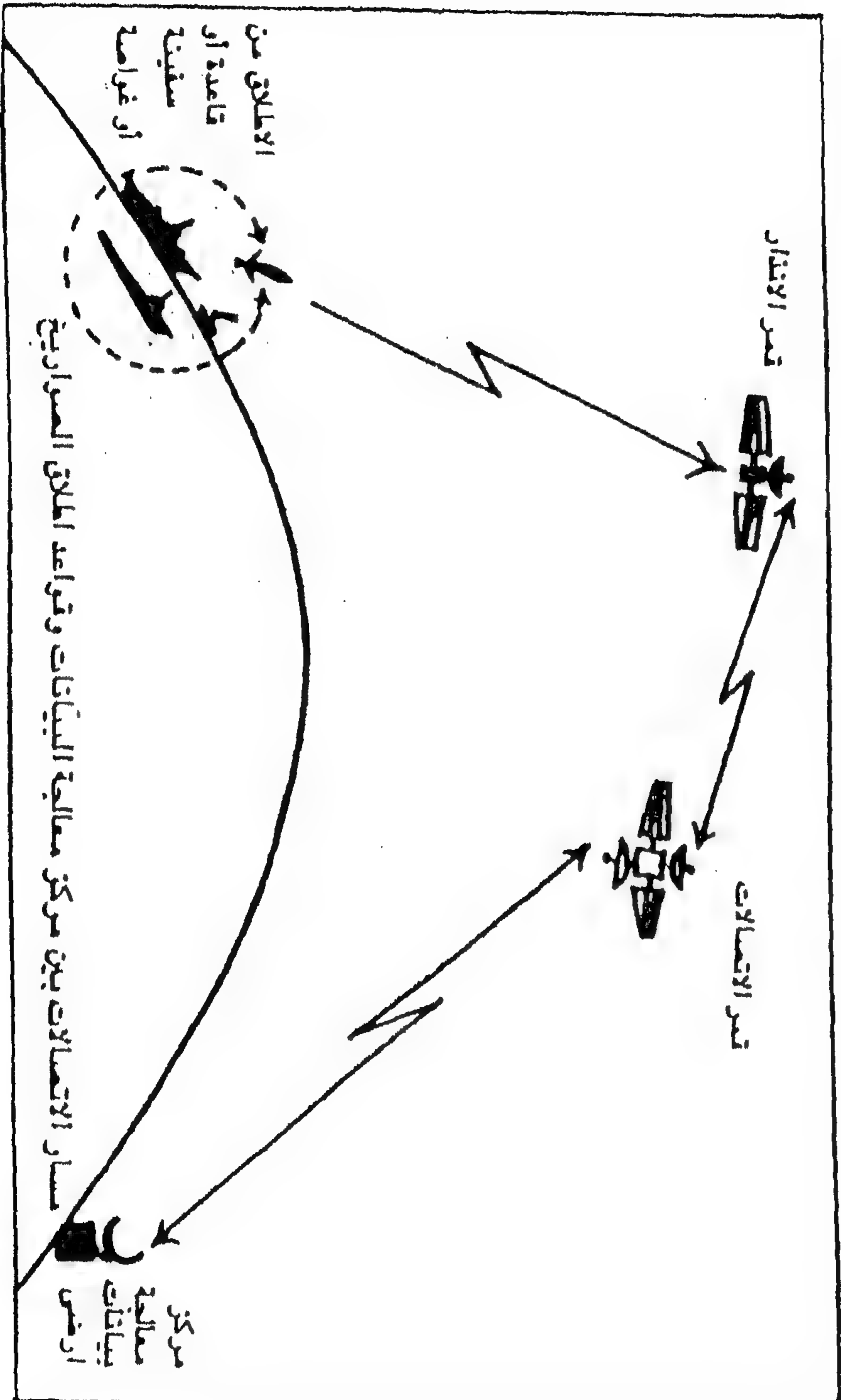
ملحق (ن)

جدول يوضح أنصاف أقطار التأثير (بالمتر)

نتيجة انفجار نووي

عيار القنبلة	إعلاء ذري في أطقم الدبابات	تدمير دبابات نتيجة موجة الضغط	تدمير المنشآت المدنية من موجة الضغط	خسائر الأفراد في العراق
قنبلة ١ كطن (انفجاري)	٣٥٠	١٥٠	٥٠٠	٨٠٠
قنبلة ١ كطن (نيوترون)	٧٠٠	١٢٠	٤٠٠	١٠٠٠
قنبلة ١٠ كطن (انفجاري)	٧٠٠	٣٥٠	١٢٠٠	١٢٠٠

ملحق (س)



ملحق (ع)

قائمة المنظمات اليهودية المتطرفة

ظهرت في أوساط اليمين الإسرائيلي خلال السنوات الماضية عدة منظمات إرهابية متطرفة، ومن أبرزها :

أ- منظمة آيل

منظمة يهودية مسلحة، ينتمى إليها إيجال عامير قاتل رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إسحق رابين، ويتزعم هذه المنظمة أفيشاي رفيف الذي كان من قيادات حركة كاخ. وتتكون هذه المنظمة من محاربين سابقين في الحركات العنصرية المناهضة للعرب، وأبرزها حركة (كاخ)، و (كاهاانا حى) التي أسسها الحاخام الدموي الأمريكى (ماتير كاهانا) الذي اغتيل في نيويورك في نوفمبر ١٩٩٠ على يد أحد المهاجرين المصريين. إلا أن أفكاره ما زالت حية ومؤثرة في نفوس الكثيرين من المتطرفين اليهود. وتقيد شهادات عديدة أن عددا كبيرا من أعضاء جماعة (كوليل) بجامعة (يار-إيلان) التي ينتمى إليها قاتل رابين يعملون في منظمة آيل. ويوجد لهذه المنظمة (آيل) مقراتها في مستوطنة كريات أربع جنوب الخليل، وكان أعضاؤها قد قاموا بأعمال عنف عديدة ضد سكان مدينة الخليل العرب، مما أدى إلى قتل أكثر من عشرين عربيا، وإصابة عشرات آخرين.

ب- حركة (كاخ)

تعد هذه الحركة واحدة من أكبر الحركات العاملة في صفوف اليمين الإسرائيلي المتطرف. ومن الصعوبة بمكان التعرف على عدد أعضائها بسبب التكتم والتعتيم الذي تفرضه على أنشطتها. ورغم هذا فمن المعروف أن عدد مؤيديها ضخم، ويتزعمها (باروخ مرزال) المقيم في مدينة الخليل. وتأتى هذه الحركة على رأس الحركات السرية الصهيونية التي تتأهض حزب العمل، وهي محظور نشاطها رسميا، وجارى البحث عن أعضائها بأمر من النائب العام الإسرائيلي. وتعتقد أجهزة الأمن الإسرائيلية أن حركة (كاخ) تتخفى وراء الحركات اليهودية التي ظهرت حديثا، والتي تعلن من حين لآخر مسئوليتها عن أعمال العنف التي تمارسها ضد الفلسطينيين. ومن بين أعضاء (كاخ) ثلاثة من الأمريكيين المنتمين إلى رابطة الدفاع اليهودية التي أنشأها الحاخام كاهانا في نيويورك عام ١٩٦٨. ومن أهداف هذه الحركة ومبادئها ضرورة إرهاب العرب لطردهم من الأراضي المحتلة

باعتبارها (أرض إسرائيل)، وأن وجود العرب على أرض إسرائيل "يلوث جوهر اليهودية وروحها، وبالتالي فإن طردهم يعتبر ضروريا من أجل الخلاص" !! . وفي إحصاء أجراه معهد (فان لير) بالقدس إتضح أن ٣٣% من شباب إسرائيل يدينون بمبادئ هذه الحركة، كما يقدر عدد أنصارها في أمريكا بأربعين ألف شخص.

ج- حركة (كاھانا حی) وفروعها

تعتبر هذه الحركة صغيرة بعض الشيء، ولكنها أضخم من منظمة (أيل)، وقد إنشقت هذه الحركة عن كاخ بعد أن رفض مؤسسها بنيامين كاهانا ابن الحاخام كاهانا الرضوخ لأوامر ورثة أبيه في حركة كاخ. وبينما تضطلع لجنة (تأمين طرق يهودا والسامرة) المتفرعة عن حركة (كاھانا حی) بمهمة التعدي على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ودفعهم للتخلي عن ديارهم بدعوى حماية اليهود الذين يجوبون الطرق في المناطق المحتلة، فإن حركة أخرى متفرعة عن (كاھانا حی) أطلقت على نفسها (حركة جبل المعبد)، تتاضل علنا من أجل هدم المسجد الأقصى بهدف إعادة بناء ما يطلقون عليه معبد سليمان. وقد إكتشف في مقر هذه الحركة مخططات لنسف المسجد الأقصى ومعدات تفجير وأسلحة وذخائر لتقويض دعائم المسجد من خلال نسف الأنفاق الموجودة أسفله، أو حرقه كما حدث في عام ١٩٦٩. وبجانب قيام (لجنة تأمين طرق يهودا والسامرة) بالحاق الأضرار بالممتلكات العربية، فقد رصد قيامها أيضا بتنفيذ بعض عمليات ضد اليهود المنتمين للأحزاب والحركات اليسارية، وجماعة السلام، بل وبأعضاء الكنيسة اليساريين. ومن الحركات المتفرعة عن حركة كاخ، جماعة أطلقت على نفسها (قمع الخونة) تستهدف أيضا تصفية العناصر اليهودية التي لا تتجاوب مع مبادئ حركة (كاخ)، بجانب عملياتها الأصلية ضد السكان العرب المحليين، وقد عرف عن هذه الحركة توزيع المنشورات التي تبين كيفية إخفاء آثار إطلاق النيران.

منظمة سيف داود

تردد هذا الاسم في الأعوام الأخيرة، وتحمل هذه المنظمة مسئولية عمليات إغتيال بعض العرب النشطين في مواجهة التطرف الإسرائيلي، منها قتل ثلاثة أفراد من عائلة بطابطا المقيمة ببلدية ترقوميا بجبل الخليل. ولقد نجحت هذه المنظمة في تهريب الكثير من الأسلحة والذخائر والمواد

المتفجرة إلى المستوطنات الإسرائيلية لإرهاب العرب، ودفعهم إلى ترك أراضيهم ومساكنهم القريبة من المستوطنات.

منظمة السيكرين

تقوم هذه المنظمة بممارسة كل عملياتها ضد اليهود واليساريين، واليهود الملتزمين لجماعة السلام، وقد تخصصت في حرق أبواب منازلهم بهدف إرهابهم ومنعهم من إبداء أى تعاطف مع السكان العرب.

حركة جوش أمونيم

تبرز حركة جوش أمونيم باعتبارها من الحركات المتطرفة التي نشطت عقب حرب ١٩٦٧، حيث نادى بأن الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ هي جزء من (الإرث المقدس) الذي منحه الرب لليهود. ومن ثم يتحتم الحفاظ عليها والدفاع عنها بأى ثمن، وعدم إعادتها للعرب. ثم شرعت جوش أمونيم بعد ذلك في تشجيع الإستهيطان بالضفة الغربية. ولقد انضم لهذه الحركة كثيرين من اليهود المستوطنين، الذين نشطوا في جمع التبرعات من أجل تمويل عمليات الدفاع عن المستوطنين وترسيخ أقدامهم في المستوطنات التي تقام بجهود ذاتية. ويصف البروفوسير (يهودا سبرنزاك) خبير الحركات المتطرفة بالجامعة العبرية، حركة جوش أمونيم بأنها تمتلك كل المقومات التي تفتقر إليها حركة كاخ، وبالتالي فهناك تكامل بين المنظمتين، فإذا كانت جوش أمونيم تشجع الإستهيطان في الأراضي المحتلة، فإن حركة كاخ تقوم بطرد السكان العرب من أراضيهم، ونبدأ التعايش السلمى بين العرب واليهود. أما الكاتب اليهودى (دان عومر) فإنه يصف حركة جوش أمونيم بأنها "تشكل المخزون البشرى للفاشية اليهودية الجديدة" لذلك فهي تضم أشهر حاخامات إسرائيل المشهورين بتعصبهم ضد العرب .. أمثال (تسفى يهودا كوك) و (موشى ليفنجر) وبعد أن إنشقت جوش أمونيم عن الحزب الدينى الوطنى (المفدال)، بدأت تتسق جهودها مع الحزب السياسى المتطرف (هاتحياه) الذى أسسته النائبة المتطرفة (جيتولا كوهين) عام ١٩٧٩ احتجاجا على إتفاقية السلام مع مصر.

منظمة (الإرهاب ضد الإرهاب)

تعتبر من فروع حركة (كاخ)، وهى وثيقة الصلة بأيدولوجية (جوش أمونيم)، وتعتبر من أكثر المنظمات الفاشية التي ظهرت أخيرا فى إسرائيل تطرفا و عنفا. وقد حددت هذه المنظمة هدفها بوضوح، ويتمثل فى تصفية

كل السكان العرب المشكوك في إنتمائهم لمنظمات فلسطينية تدعو إلى تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي، والمبادأة بتصفيتهم قبل أن يقروا ويشكلوا خطراً على الأمن الإسرائيلي. هذا بالإضافة لسعي هذه المنظمة إلى طرد العرب من الأراضي المحتلة بشتى الوسائل. ومن أبرز العمليات الإرهابية التي نفذتها، إحراق أوتوبيس بجميع ركابه العرب في مايو ١٩٧٥ في وادي الجوز بمدينة القدس، كذلك حادث الاعتداء على رؤساء البلديات العرب في الضفة الغربية في يوليو ١٩٨٠، وتحطيم إحدى دور السينما في القدس الشرقية في يناير ١٩٨٢.

حركة (بيت المقدس السرية)

معظم أعضاء هذه الحركة من اليهود المتطرفين القادمين من الولايات المتحدة، وأبرزهم الحاخام (إسرائيل أرئيل). وقد حددت هذه الحركة هدفها في هدم المسجد الأقصى من أجل إقامة معبد سليمان في مكانه. وهي من أجل ذلك تقوم بتمويل عمليات نقل أحجار معينة من ولاية فلادلفيا بالولايات المتحدة إلى القدس بأمل إستخدامها في بناء الهيكل في المستقبل.

المنظمة السرية اليهودية

أنشئت في بداية عام ١٩٨٠، وعرفت بإسم (التنظيم السري اليهودي). وقد قامت بعدة عمليات ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة شملت إغتيالات وتخريب ممتلكات، كما شاركت في محاولة إغتيال رؤساء البلديات في ١٩٨٠/١/١٣.

وحدة الثار، ومنظمة القبضة والمتراس

وكلاهما قاما بعدة عمليات إرهابية في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٣ ضد السكان العرب، وهما يضمنان عناصر من الجيش الإسرائيلي، وشخصيات سياسية رفيعة المستوى تعمل من وراء الستار. وقد كشف عن ذلك (ماتير أندرو) في صحيفة يديعوت أحرونوت، وصحيفة (هاعولام هازيه)، حيث أفاد بأن "رجال الأمن الإسرائيليين يتعاملون مع أعضاء هذه المنظمات الإرهابية بقفازات من حرير". ومما يؤكد هذا المعنى أن مسئولى الأمن في الولايات المتحدة وجهوا إتهامات مباشرة لجهاز الأمن الإسرائيلى بأنه قد إخترق بواسطة المنظمات اليهودية المتطرفة، وأنه لا يمكن أن يصل قناصل رابين إليه على هذه المسافة الصغيرة التي قتله منها، لو لم يكن بعض رجال

الامن الإسرائيلي قد سمحوا له بان يقترب إلى هذه المسافة، الأمر الذى يؤكد توأطوهم فى عملية إغتيال رابين.

حزب (تسوميت)، وحزب (موليدت)

يعتبر هذان الحزبان بمثابة الواجهة الرسمية التى تتخفى وراءها المنظمات والحركات الإرهابية والمتطرفة فى إسرائيل. ويرأس حزب تسوميت رئيس الأركان السابق (روفائيل إيتان) الوزير حاليا فى وزارة ناتتياهو، وقد إشتراك مع شارون فى عملية غزو لبنان ١٩٨٢، كما يعتبر مسنولا عن مذابح صابرا وشاتيلا التى ارتكبت ضد معسكرات اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان بواسطة ميليشيات الكتائب تحت إشراف القوات الإسرائيلية. ويحظى إيتان بتأييد الشباب المتطرفين من اليهود الشرقيين والغربيين على حد سواء. الذين أعجبتهم دعوة ناتتياهو للقضاء على أى مصدر بشرى يمكن أن يشكل تهديدا حاليا أو مستقبلا، ويحول دون إنتشار اليهود على أرض إسرائيل الكبرى وتملكها، خصوصا الجولان الذى يعارض بشدة عودته لسوريا.

أما حزب (موليدت) الذى أسسه (رحيعام زئيفى) فهو من أعلى الأصوات التى تنادى فى إسرائيل بالطرد الجماعى من الأراضى المحتلة، وهى المخططات التى أطلق عليها (الترانسفير).

تغلغل الجماعات المتطرفة فى المجتمع اليهودى

لقد أظهرت التحقيقات التى أعقبت إغتيال رابين، مدى تغلغل هذه المنظمات والحركات المتطرفة - سواء العلنية أو السرية - فى المجتمع الإسرائيلى، حتى أصبحت جزء من نسيجه، ويقال أنهم يشكلون دولة داخل الدولة، خصوصا وأن الحكومة الإسرائيلية لم تفرض حظرا على إمتلاكهم أسلحة وذخائر والسير والتعامل بها عند الضرورة. كما كشفت التحقيقات أن فى إسرائيل ٥٠ ألف فرد ينظمون كأعضاء عاملين فى المنظمات والحركات السرية، بخلاف الأعضاء المسجلين فى الأحزاب اليمينية المتطرفة. كذلك يقدر عدد الأسلحة التى فى أيدي المستوطنين بحوالى ١٣٠ ألف قطعة سلاح. ويوجد أعداد كبيرة من الضباط المتقاعدين والإحتياط الذين كانوا يعملون فى الوحدات الخاصة بالجيش، أعضاء عاملين فى هذه الحركات السرية، حيث يقومون بتدريب الشباب الذى ينضم إليها على استخدام السلاح والمفرقات وأساليب القتال الخاصة. ويقدر عدد الأفراد الذين تم تدريبهم

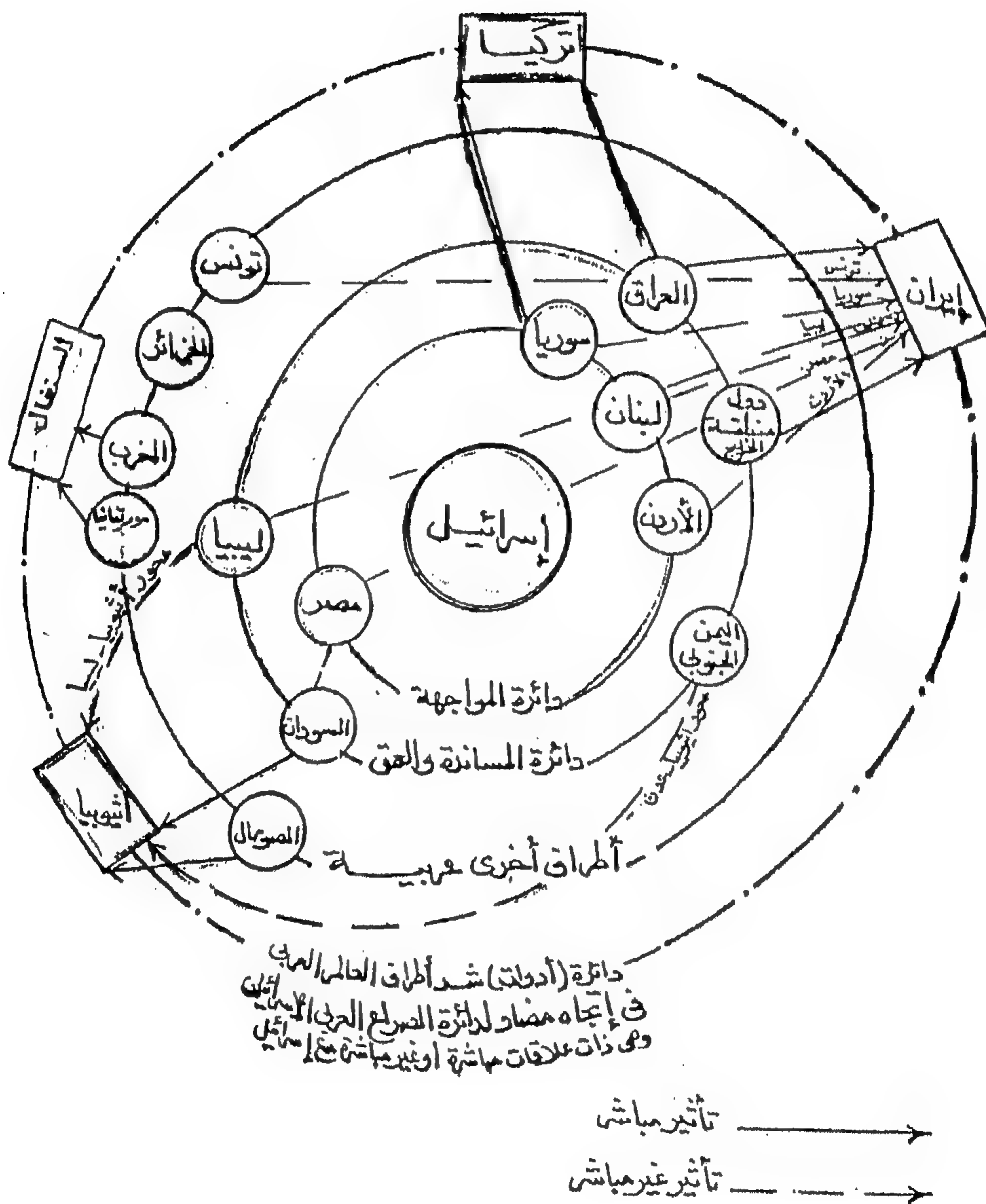
من المتطرفين، ويشكلون ميليشيات خاصة بما يساوى ثلاث فرق عسكرية من المشاة.

وقد عرض التلفزيون الإسرائيلى لأول مرة فى أكتوبر ١٩٩٥ فيلما يصور جماعة يهودية سرية تكونت فى الضفة الغربية، ويظهر فيه مجموعة من الشباب الملتزم أثناء التدريب على إطلاق النار، وهم يؤدون قسم الجماعة أثناء إحتفالات ليلية على غرار طريقة (الكوكلاكس كلان) العنصرية الأمريكية، وذلك أمام النصب التذكارى لمنظمة (شتيرن) الإرهابية القديمة التى ساهمت فى قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، والتى تخرج منها إسحق شامير وغيره من غلاة المتطرفين اليهود. أما القسم الذى أقسمه أفراد هذه الجماعة فهو: "مواصلة الكفاح المسلح من أجل إسرائيل الكبرى حتى الموت ضد كل أعدائها بمن فيهم من اليهود أيضا".

لذلك لم يكن غريبا أن تجرى عمليات إرهابية فردية من بين هؤلاء الشباب المتطرف، مثل عمليات القتل الجماعى ضد العرب التى قام بها (يونا أفروشمى)، (ديفيد بن سيمول)، (عامى بوفير)، و (باروخ جولدشتاين) بصفتهم الشخصية.

ملحق (ف)

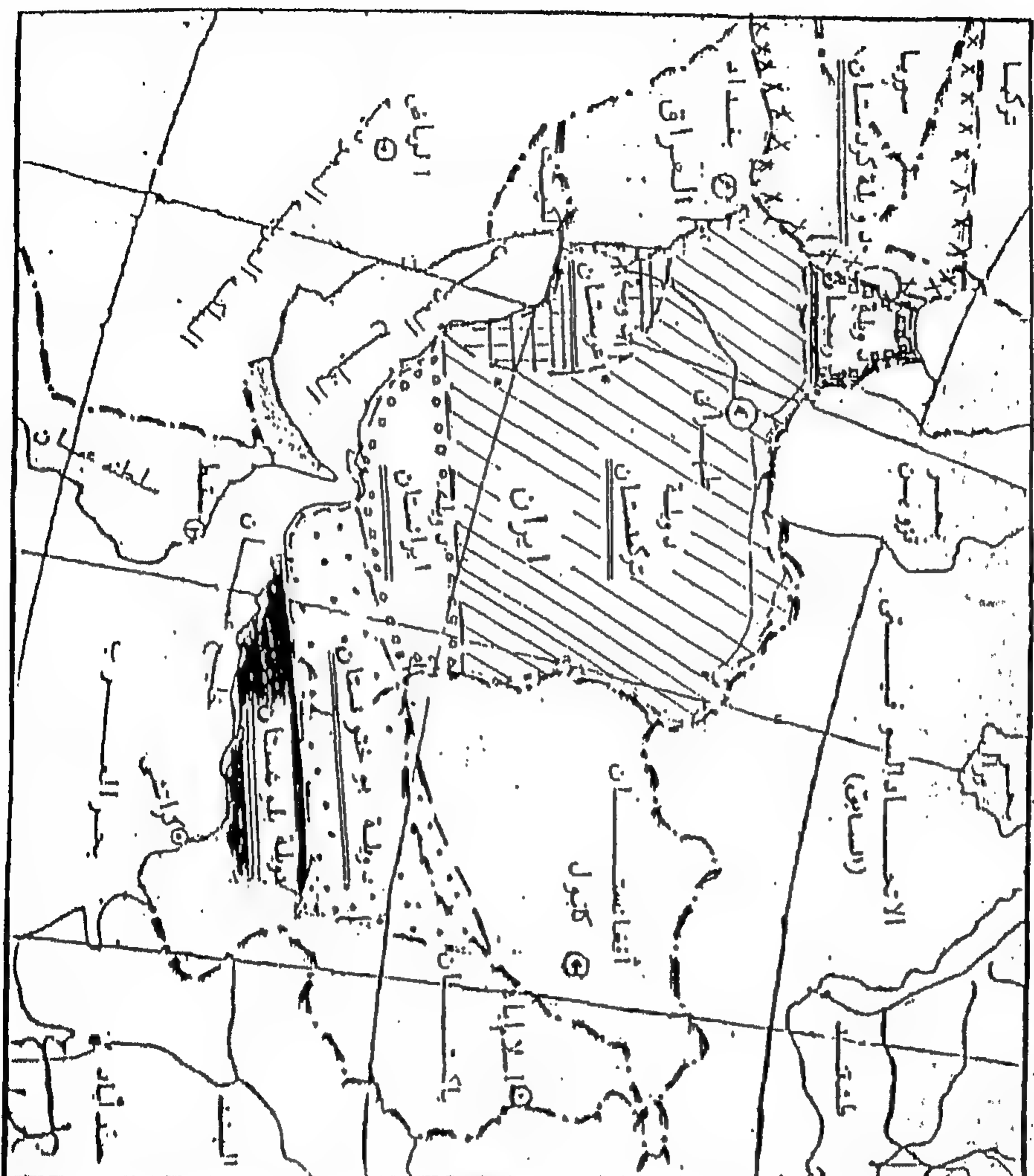
مخطط (إستراتيجية) شد الأطراف



من مخطط تقسيم العالم الإسلامي

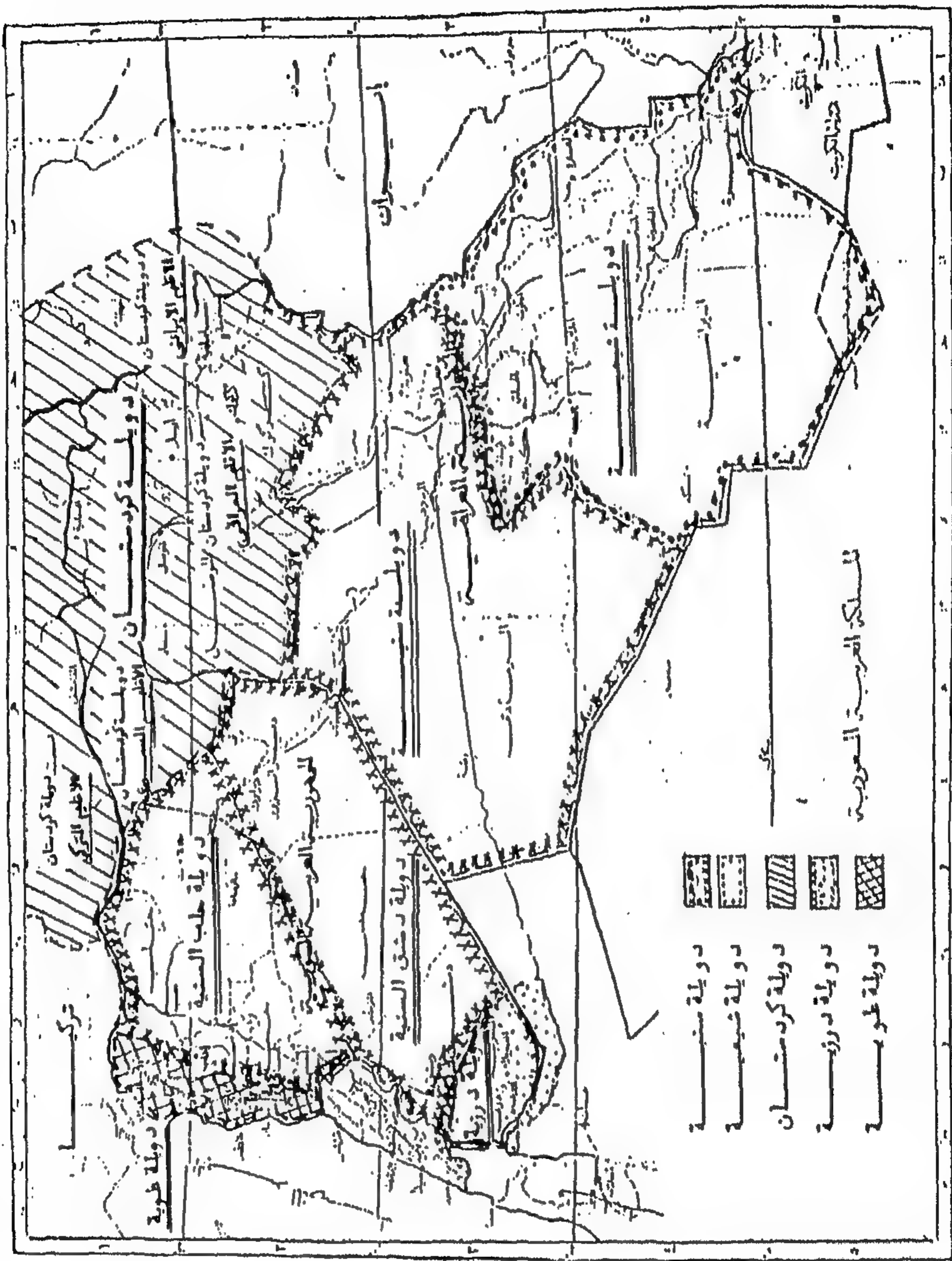
ملحق (ص)

تقسيم إيران وجزء من باكستان و أفغانستان



- دولة كردستان
- دولة أذربيجان
- دولة تركمنستان
- دولة عربستان
- دولة إيران
- دولة خوارزمستان
- دولة بلخستان
- دولة محمدية ولاية

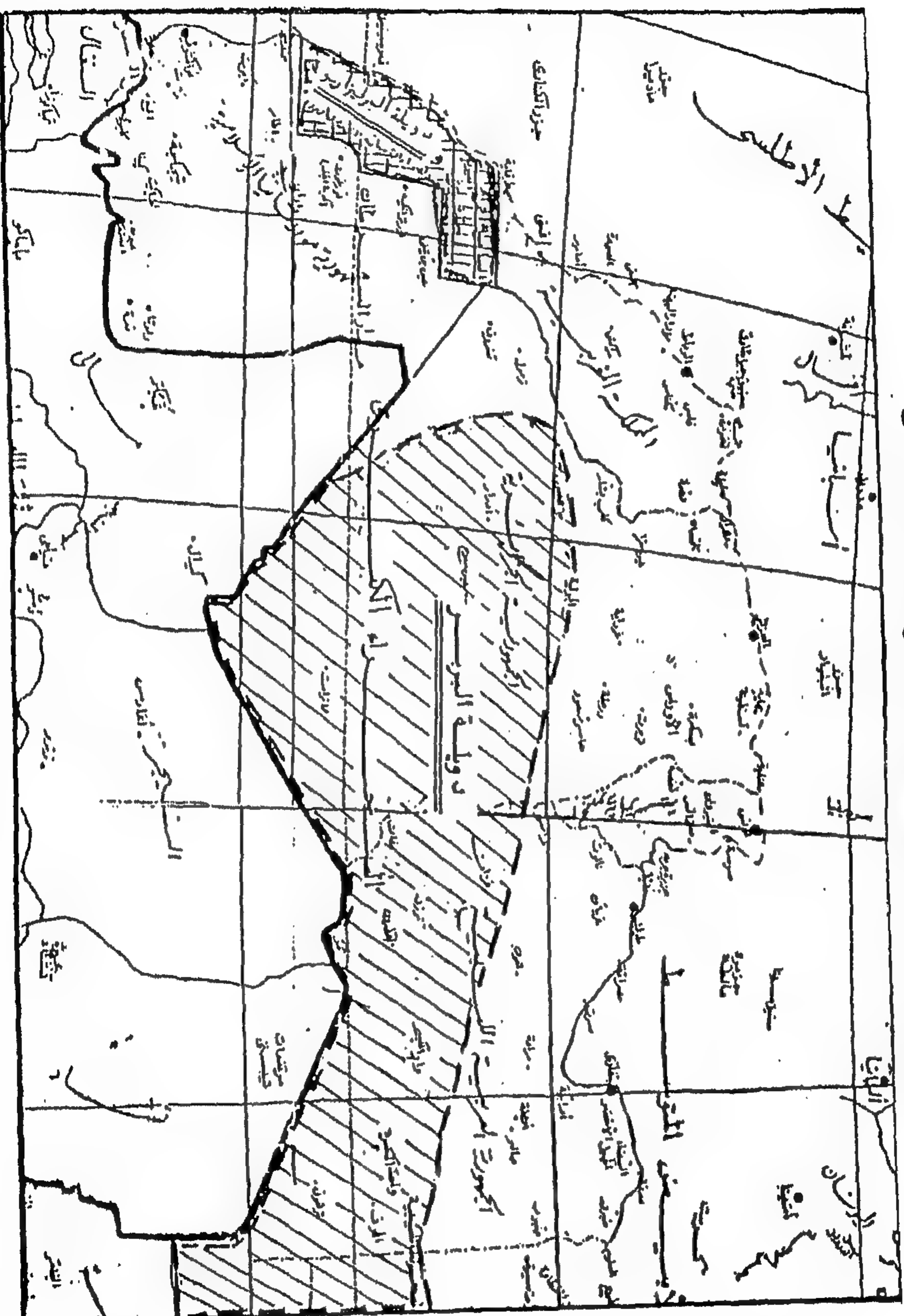
ملحق (ق)



ملحق (ر)

من مخطط تفقيت الوطن العربي

إنشاء دولة البربر والبوليزاريو في المغرب العربي



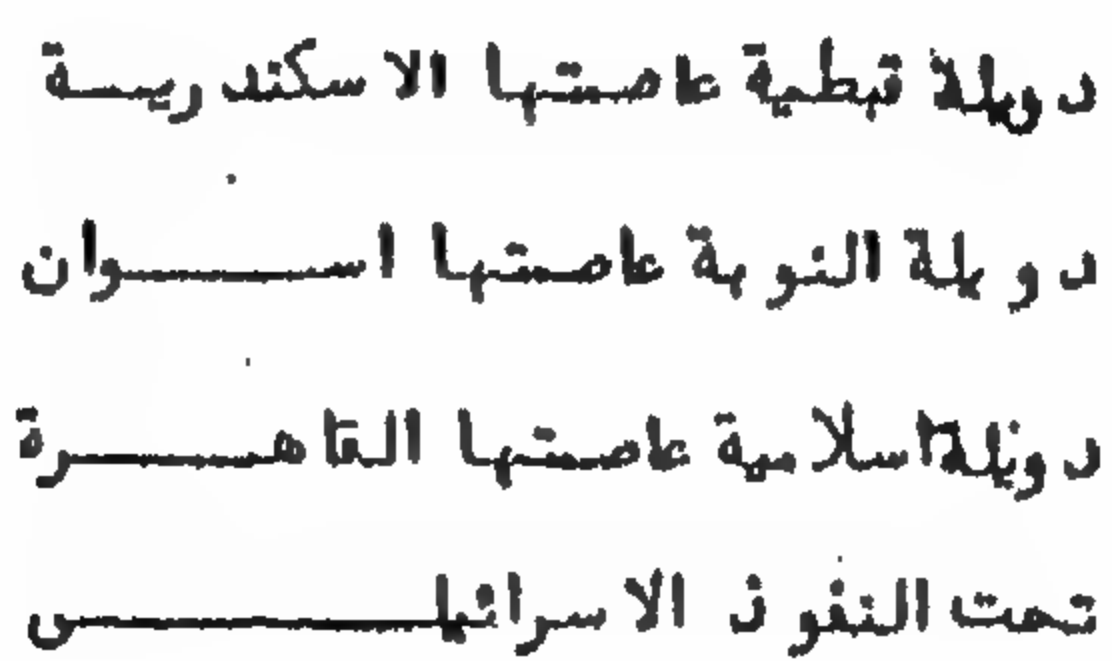
دولة البربر والبوليزاريو



دولة البربر

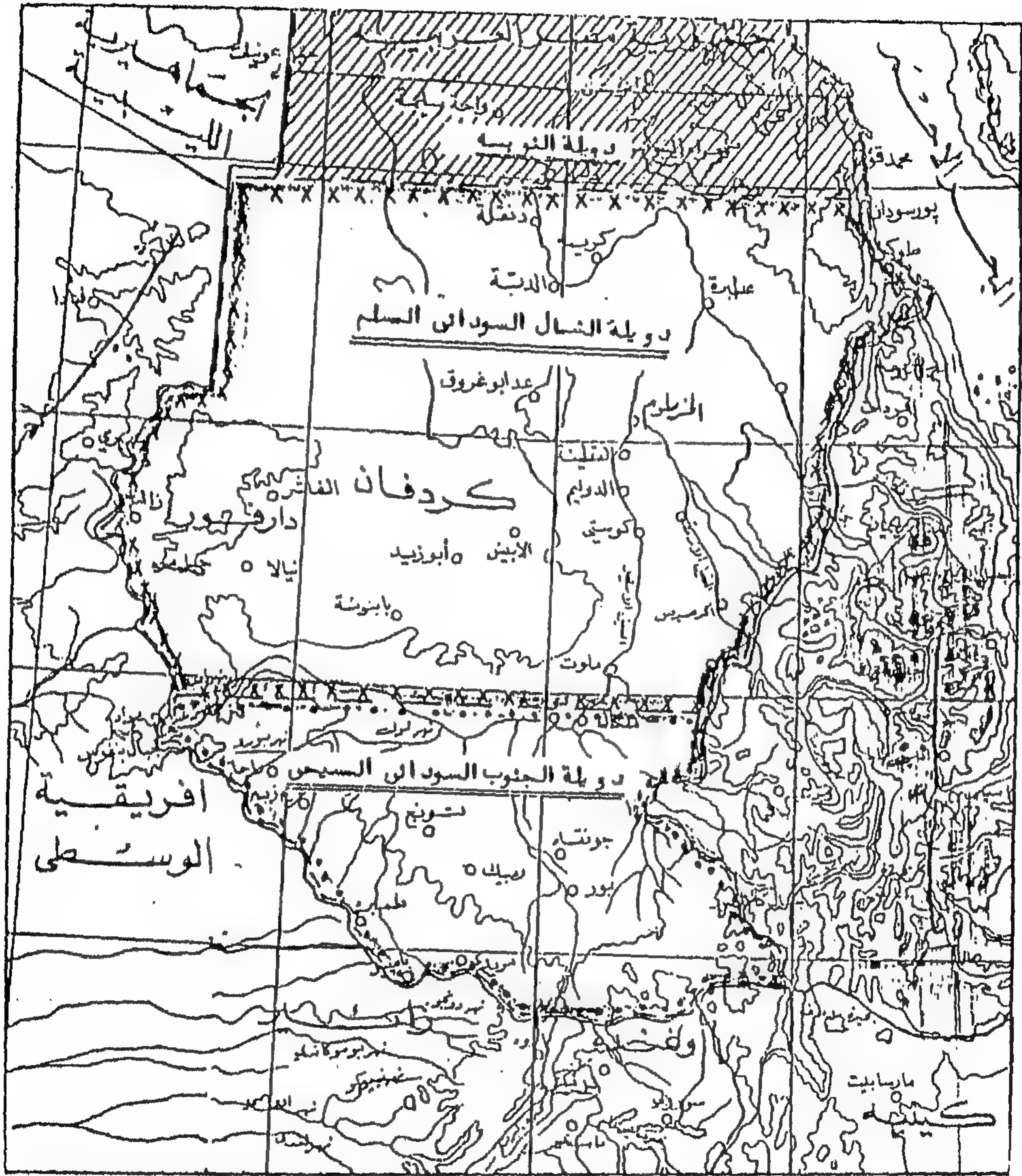


من مخطط تفتيت الوطن العربي
تقسيم جمهورية مصر العربية

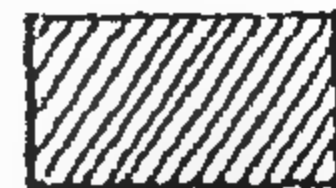


ملحق (ت)

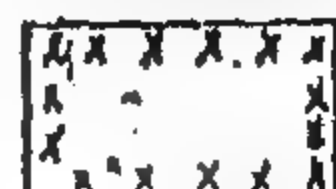
من مخطط تفتيت الوطن العربي تقسيم السودان إلى دويلتين



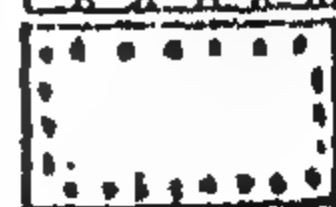
دولة النوبة



دولة الشمال السوداني المسلم

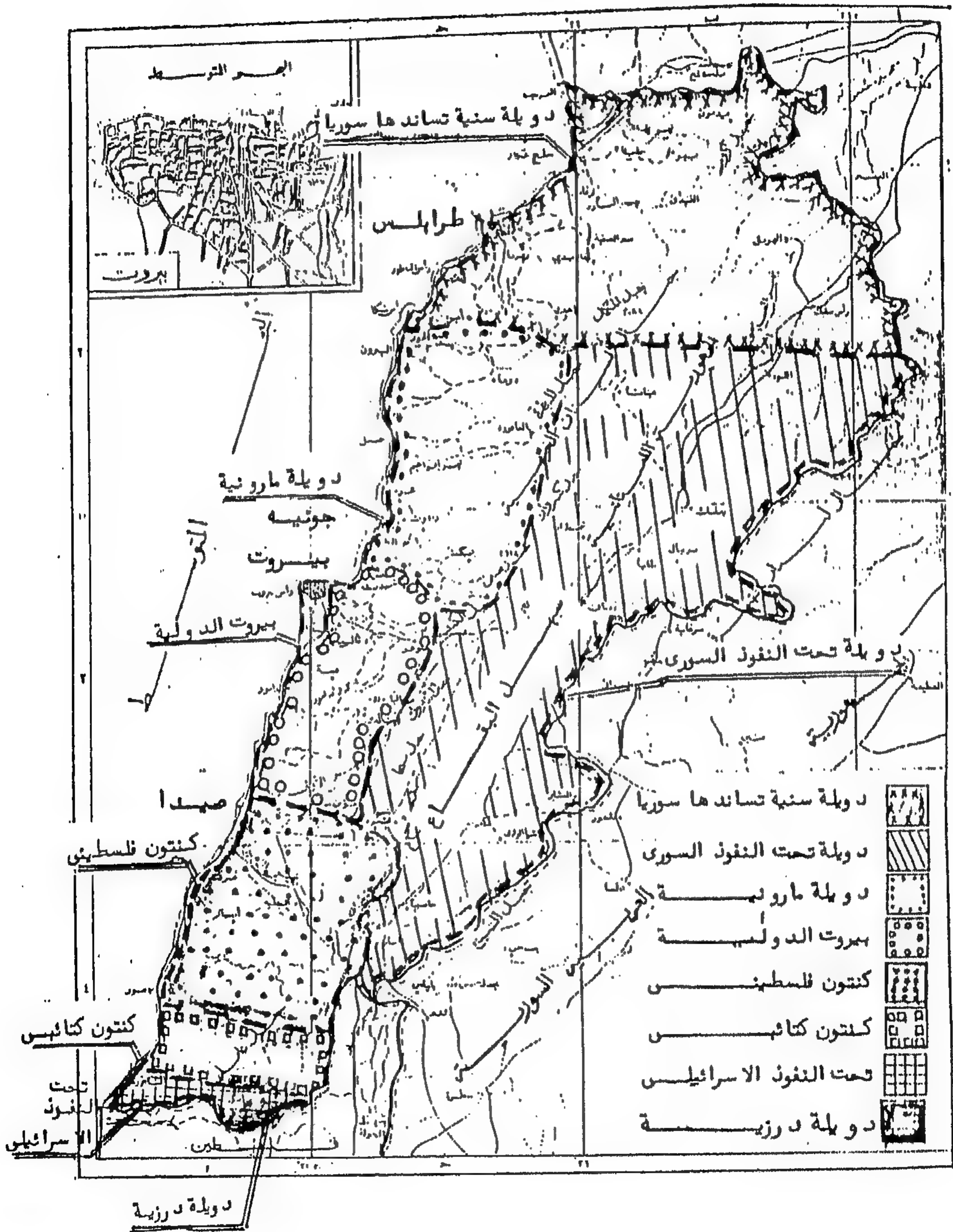


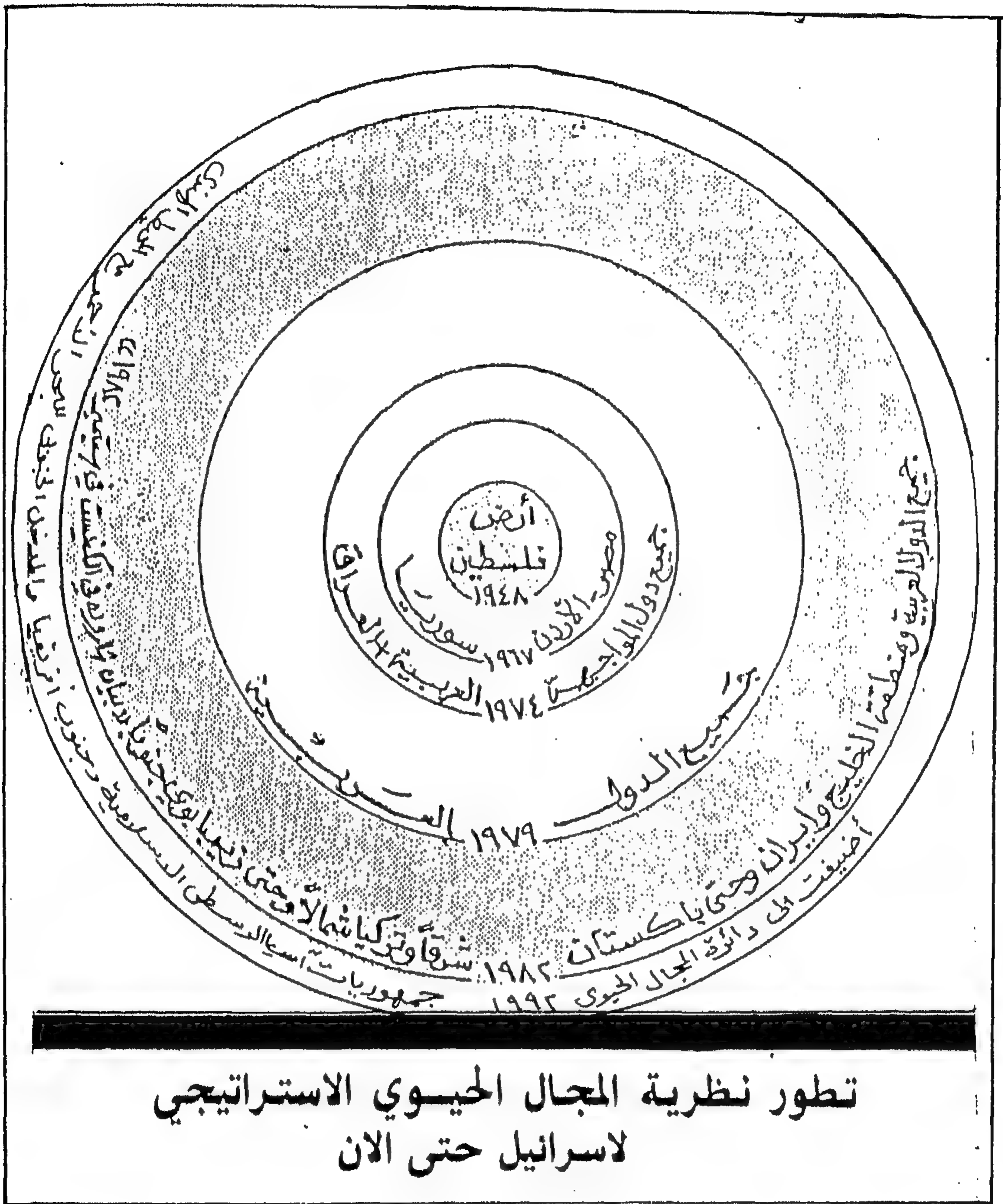
دولة الجنوب السوداني المسيحي



ملحق (ث)

من مخطط تفتيت الوطن العربي تقسيم لبنان إلى عدة دويلات





المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- كتاب "الشرق الأوسط الجديد" - شيمون بيريز - ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ.
- كتاب "إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين" - مجموعة مقالات لكتاب إسرائيليين - مؤسسة فان لير بالقدس.
- كتاب "لعبة الأدوات المكسورة" - عميد عمانويل فالد - إصدارات مركز جافى للدراسات الإستراتيجية جامعة تل أبيب ١٩٨٩.
- كتاب "النظام السياسى فى إسرائيل" - لواء دافوزى طایل.
- كتاب "أهداف إسرائيل التوسعية فى البلاد العربية" - لواء ركن محمود شيت خطاب.
- كتاب "تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية بعد ٣٥ عام" - بروفوسير درور.
- كتاب "أمن إسرائيل القومى خلال ٣٥ عاما من عمرها" - إيجال ألون.
- كتاب "ستار من الرمال" - إيجال ألون.
- الإصدارات السنوية للتقرير الإستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام حتى عام ١٩٩٥.
- كتاب "السلاح النووى فى الإستراتيجية الإسرائيلية" - نخبة من السياسيين والباحثين الإسرائيليين - وكالة المنار للصحافة والنشر.
- كتاب "الخداع والإجماع والحرب / إسرائيل فى لبنان" - شأى فلدمان، هيدار ريختز، كيجنر - مركز جافى للدراسات الإستراتيجية جامعة بل أبيب عام ١٩٨٦.
- كتاب "الأمن الإسرائيلى ومعركة الأرماجدو - الإستراتيجية النووية الإسرائيلية" - لويس رينيه بيرنيس.
- كتاب "المخابرات الإسرائيلية - الوثائق السرية للمخابرات الأمريكية" ترجمة وإعداد مجدى نصيف - دار الوطن العربى.
- كتاب "عام ٢٠٠٠ - إطار للتقديرات حول ٣٣ سنة قادمة" - هرمان هاهان ١٩٦٧.
- كتاب "القرنان القادمين - تصور لأمريكا والعالم" - هرمان هاهان ١٩٧٧.
- كتاب "إستراتيجية إسرائيل فى الثمانينات" - عوريد بنيون ١٩٧٩.
- كتاب "المشروع البحثى للمخابرات التنفيذية" - ديرنارد لويس.
- كتاب "إسرائيل وجيرانها العرب" - ألوف هارثيفان - إصدارات مركز جافى للدراسات الإستراتيجية جامعة تل أبيب.

- كتاب "العلاقات الإسرائيلية-العربية" - مؤسسة فان لير القدس ١٩٨٨.
- كتاب "بين استقرار المستقبل ورؤية المولود" - شيمون بيريز.
- كتاب "التصور الإسرائيلي للتطور العالمي عام ٢٠٠٠ وأثره على الهوية الإسرائيلية" ألوف هرنيفان - مؤسسة فان لير بالقدس.
- كتاب "الرؤية الإسرائيلية للسلام عام ٢٠٠٠" - جفرائيل بن دور - دائرة العلوم السياسية - جامعة حيفا.
- كتاب "دروس الحرب الحديثة" أنتوني هـ. كوردسمان، إبراهيم و. واجنر - ترجمة المشير عبد الحليم أبو غزالة يونيو ١٩٩٤.
- كتاب "مغامرة إسرائيل بالقنبلة" - نيكولاس فاليري - ١٩٦٧.
- كتاب "التحدى النووي الإسرائيلي وقضية السلام" - اسماعيل صبرى مقلد - ١٩٧٨.
- "السيطرة على التسليح في الشرق الأوسط" عميد أ.ح. مراد إبراهيم الدسوقي - دراسات إستراتيجية - مركز الدراسات الإستراتيجية للأهرام - مجلد ٤٢ عام ١٩٩٦.
- كتاب "أسلحة الطيران في العالم" عن مجلة جينز البريطانية ١٩٩٧/١٩٩٦.
- كتاب "دقيقتين فوق بغداد" - عاموس بيرلمانز.
- "الحرب عام ٢٠٢٠" - ترجمة واعداد أيهاب فائق - مجلة الحرس الوطنى السعودى - فبراير ١٩٩٧.
- "ميدان المعركة عام ٢٠٠٠" - د.محمد زياد يحيى - مجلة الحرس الوطنى السعودى - يناير ١٩٩٧.
- "السياسات العسكرية فى عالم ما بعد البطولات" - عميد أ.ح. مراد إبراهيم الدسوقي - قراءات إستراتيجية - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام - أغسطس ١٩٩٦.
- "تحديات الأمن القومى العربى فى ظل ثورة المعلومات" - لواء أ.ح. أحمد فخر - من أوراق ندوة إعداد الوطن العربى فى ظل ثورة المعلومات - المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط.
- "معاهدة الدفاع بين إسرائيل والولايات المتحدة" يعقوب أولشتاين - مختارات إسرائيلية - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام فبراير ١٩٩٦.
- "الخيار النووي الإسرائيلى" - المجلة ١٩٨٦/١٠/٢٩.
- "القرارات الحاسمة والصعبة أمام إسرائيل حتى عام ٢٠٠٠" - مجلة سكيرا - حوداشيت - ١٩٨٥/٤/٢١.

- "ميدان القتال المستقبلي وتحقيق الأمن الإسرائيلي" عميد يوسف الصواف - مجلة إستراتيجية - إبريل ١٩٩١.
- "أبعاد التحالف الدفاعي الإسرائيلي-الأمريكي" - ملف الأهرام الإستراتيجي - يوليو ١٩٩٦.
- "الجوانب العسكرية والاقتصادية والإستراتيجية لعملية السلام في الشرق الأوسط" - مختارات إسرائيلية / الأهرام - مارس ١٩٩٦.
- "إسرائيل والولايات المتحدة - تحالف دفاعي" - يوناثان ليرنر - مختارات إسرائيلية/الأهرام يناير ١٩٩٦.
- "الردع بالانتحار إحدى إستراتيجيات حرب المعلومات" - د. ممدوح أنيس فتحى - الأهرام / مارس ١٩٩٧.
- تطور الأوضاع الإستراتيجية العالمية" - د. يحيى الشيمى على - مجلة الحرس الوطنى السعودى - ديسمبر ١٩٩٦.
- "العدوان العسكرى على لبنان - عناقيد الحصرم" - موسى أولمرت - مختارات إسرائيلية/الأهرام - يونيو ١٩٩٦.
- "لم تعد هناك حرب" - الياهو بن اليسار - مختارات إسرائيلية/الأهرام - فبراير ١٩٩٦.
- "مسرح الحرب ومسارح العمليات بين الاتجاه والتوجيه" - لواء أ.ح. كمال شديد - مجلة الحرس الوطنى - يناير ١٩٩٧.
- "مشاريع صهيئة الوطن العربى" - د. صلاح زهر الدين - مجلة إستراتيجية - يونيو ١٩٩١.
- "الإستراتيجية والتخطيط لاستخدام القوة فى الحكم" - لواء أ.ح. حسام سويلم - مجلة إستراتيجية - فبراير ١٩٩١.
- "الانتفاضة ومستجدات نظرية الأمن الصهيونى - عمرو عبد الهادى ناصيف - مجلة إستراتيجية - فبراير ١٩٩١.
- "إستراتيجية تفتيت الوطن العربى" - لواء أ.ح. حسام سويلم.
- كتاب "إسرائيل عام ٢٠٠٠" - لواء أ.ح. حسام سويلم.
- كتاب "قلعة إسرائيل النووية" - لواء أ.ح. حسام سويلم.
- كتاب "الإستراتيجية النووية الإسرائيلية" لواء أ.ح. حسام سويلم.
- تقرير لجنة الأمم المتحدة عن القدرات النووية الإسرائيلية فى ١٩٨١/٦/١٩.
- تقرير لجنة أكرانات عن أسباب هزيمة إسرائيل فى ١٩٧٣ - كتاب (التقصير).

- تقرير لجنة مريدور إلى الكنيست الإسرائيلي حول تصدعات في نظرية الأمن الإسرائيلي.
- سياسة إسرائيل الخارجية حتى عام ٢٠٠٠ - د. أسامة الغزالي حرب - السياسة الدولية - العدد ١٢٦.
- "الجنوب اللبناني بين الأمن القومي العربي والأمن القومي الصهيوني" - د. صلاح زهر الدين - مجلة إستراتيجية - أغسطس ١٩٩٠.
- "الخيار النووي الإسرائيلي والأمن العربي" - لواء أ.ح. ممدوح عطية - مجلة إستراتيجية - أغسطس ١٩٩٠.
- "أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة - لواء أ.ح. ممدوح أنيس فتحي - السياسة الدولية - العدد ١٢٤.
- "أبعاد التعاون العسكري-التركي" - ملف الأهرام الإستراتيجي - ٥ مايو ١٩٩٦.
- "سيناريوهات خيار (لبنان أولاً)" - ملف الأهرام إستراتيجي - ٩ سبتمبر ١٩٩٦.
- "الخبرة الإسرائيلية في استخدام القوة" - د. ممدوح أنيس فتحي - كراسات إستراتيجية - العدد ١٩٩٧/٤٩.
- "الحرب والسلام في المنطقة" - زائيف مالموز - مختارات إسرائيلية/الأهرام - نوفمبر ١٩٩٦.
- "مجلس للأمن القومي في إسرائيل" - هاتسوفية - مختارات إسرائيلية/الأهرام - سبتمبر ١٩٩٦.
- "مشكلات جيش لبنان الجنوبي" - عقيد مهندس ركن عبد الله ياهيري - مجلة الحرس الوطني السعودي - يناير ١٩٩٧.
- "مخاطر الاحتكار النووي على الأمن القومي العربي" - لواء أ.ح. رجب الصافي - مجلة إستراتيجية - مايو ١٩٩٢.
- "أسلحة الدمار الشامل ودورها في الحرب العربية الإسرائيلية المقبلة - لواء أ.ح. ممدوح عطية - مجلة إستراتيجية - فبراير ١٩٩١.
- "من داوود إلى جوليات / المؤسسة العسكرية الإسرائيلية / الفكر والتنظيم" - نادية رفعت وعمرو وكمال حمود - عرض وتحليل أسامة رجب - مجلة إستراتيجية - مارس ١٩٩٢.
- "الإستراتيجية الخفية لإسرائيل والصهيونية العالمية" - لواء أ.ح. حسام سويلم - مجلة إستراتيجية - أكتوبر ١٩٩١.
- "انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية" - ملف الأهرام الإستراتيجي - يوليو ١٩٩٥.

- "عنصر الأمن فى المسار السورى-الإسرائيلى" - ملف الأهرام الإستراتيجى - أكتوبر ١٩٩٥.
- "مستقبل المسار الفلسطينى فى ظل الليكود" - ملف الأهرام الإستراتيجى - يوليو ١٩٩٦.
- "قيود ضربة إسرائيلية ضد إيران" - ملف الأهرام الإستراتيجى - فبراير ١٩٩٥.
- "تقرير جينز عن جهاز الأمن الإسرائيلى - ها آرتس فى ١٩٩٦/٨/٤ - مختارات إسرائيلية/الأهرام - سبتمبر ١٩٩٦.
- "عملية التسوية مسيرة أمن أم مسيرة سلام" - زئيف شيف - مختارات إسرائيلية/الأهرام - فبراير ١٩٩٧.
- "مستقبل الصراع العربى-الإسرائيلى" - أسامة الغزالى حرب - مركز دراسات الوحدة العربية.
- "وثيقة قسم التخطيط بوزارة الخارجية الإسرائيلية حول معاقبة مصر - مختارات إسرائيلية/الأهرام - فبراير ١٩٩٥.
- "العدوان الإسرائيلى على لبنان" - ملف العدد - مختارات إسرائيلية/الأهرام - مايو ١٩٩٦.
- "القدس فى خطة حكومة الليكود" ملف الأهرام الإستراتيجى - يوليو ١٩٩٥.
- "الحرب فى الشرق الأوسط وشيكة" - معاريف - مختارات إسرائيلية / الأهرام - مارس ١٩٩٧.
- "فى مفترق القرن الـ ٢١" شيمون بريز - مختارات إسرائيلية/الأهرام - مارس ١٩٩٧.
- "الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل - عميد أ.ح. مراد إبراهيم الدسوقي - دراسات إستراتيجية - مارس ١٩٩١.
- "ضبط التسليح فى الشرق الأوسط" د. عبد المنعم سعيد، أحمد إبراهيم محمود - دراسات إستراتيجية - مايو ١٩٩٥.
- "أساليب القتال الرئيسية لإسرائيل فى حروبها الأربع" - فيصل عبد المنعم - مجلة إستراتيجية - مايو ١٩٩٢.
- "هل يتم الحد من التسليح فى الشرق الأوسط ؟" - لواء إبراهيم عاصم - مجلة إستراتيجية - مارس ١٩٩٢.
- "إستراتيجية العمل المباشر والضربات المذهلة" - فيصل عبد المنعم - مجلة إستراتيجية - مارس ١٩٩٢.

- "سيكولوجية المساومة الإسرائيلية" - لواء سعيد فاضل - مجلة إستراتيجية - مايو ١٩٩٠.
- "بعد جديد فى الصراع العربى-الإسرائيلى" جمال كمال - مجلة إستراتيجية - مايو ١٩٩٠.
- "المستوطنات والحدود / التصورات الإسرائيلية للحل الدائم" - أنور الهوارى - قراءات إستراتيجية - سبتمبر ١٩٩٦.
- "اصلاح الحكم القائم فى إسرائيل" - سامى سموحة - إصدارة دائرة العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا - جامعة حيفا.
- "مثلث الخطر الإستراتيجى على الأمن العربى" - لواء أ.ح. أحمد عبد الحليم - مجلة إستراتيجية - مايو ١٩٩٠.
- "التطورات النوعية فى الميزان العسكرى العربى-الإسرائيلى" - لواء أ.ح. ممدوح عطية - مجلة إستراتيجية - أكتوبر ١٩٩٢.
- خطاب إيريل شارون أمام معهد الدراسات الإستراتيجية فى جامعة تل أبيب فى ١٩٨١/١٢/١٨. عن تطور نظرية الأمن الإسرائيلى - إصدارات مركز جافى عام ١٩٨٢.
- خطاب إيريل شارون أمام لجنة الشئون الخارجية والدفاع بالكنيست فى ١٩٨٢/١٢/١٢ عن دائرة المجال الحيوى لإسرائيل والأسباب المبررة للحرب - محاضر الكنيست ١٩٨٣.
- "العلاقات المدنية-العسكرية" - أريية نانور - مختارات إسرائيلية/الأهرام - ديسمبر ١٩٩٦.
- "مستقبل الردع التقليدى فى المواجهة العربية-الإسرائيلية" السياسة الدولية - إيريل ١٩٨٨.
- "الأبعاد الإستراتيجية لمشاركة إسرائيل فى حرب النجوم" - لواء أ.ح. طلعت مسلم - دراسات إستراتيجية - سبتمبر ١٩٨٧.
- "سوريا تفاوض إسرائيل" - دراسات إستراتيجية - عدد رقم ٤٥ السنة السادسة ١٩٩٦.
- "آفاق الغزو الصناعى الحربى لإسرائيل" - جون رووس - مجلة إستراتيجية - مايو ١٩٩٢.
- "أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية فى الشرق الأوسط" - لواء أ.ح. ممدوح عطية - إستراتيجية - مايو ١٩٩٢.

- "حرب النجوم بين إسرائيل وأمريكا" - د. محمد السيد سعيد - قضايا فكرية - أكتوبر ١٩٨٨.
- "صاروخ حيتس" - أمنون بارزلياي - هآرتس في ١١/١٢/١٩٩٧ - مختارات إسرائيلية/الأهرام - إبريل ١٩٩٧.
- "إطلاق الصاروخ حيتس الى الفضاء" - راوين ندهتسور - مختارات إسرائيلية/الأهرام - فبراير ١٩٩٦.
- "منظومة الصاروخ الإسرائيلي أرو-٢" - ملف الأهرام الإستراتيجي - أغسطس ١٩٩٧.
- "نظام الإنذار الفضائي في إسرائيل" - ملف الأهرام الإستراتيجي - فبراير ١٩٩٧.
- "أوفيك-٣ وتكنولوجيات الفضاء الإسرائيلية" - مختارات إسرائيلية/الأهرام - مايو ١٩٩٥.
- "خيارات مواجهة أوفيك-٣" - ملف الأهرام الإستراتيجي - يونيو ١٩٩٥.
- "إسرائيل وحرب الفضاء" - عميد د. هيثم الكيلاني - مجلة إستراتيجيا - ديسمبر ١٩٨٥.
- "الأسلحة المضادة للصواريخ" - د. مهندس علي محمد رجب - مجلة إستراتيجيا - مايو ١٩٩٠.
- "في حرب الخليج بدأ عصر حرب الصواريخ ضد الصواريخ" - مهندس/عبد الحميد محمد حبيب - مجلة إستراتيجيا - أكتوبر ١٩٩١.
- "منظومة السوبر كمبيوتر في إسرائيل" - ملف الأهرام الإستراتيجي - نوفمبر ١٩٩٥.
- "نظم الأسلحة الإشعاعية" - ملف الأهرام الإستراتيجي - فبراير ١٩٩٦.
- تقرير مردخاي فانونو - الخبير النووي الإسرائيلي - صانداي تايمز اللندنية في ١٠/٥/١٩٨٦.
- كتاب "على الطريق النووي (Going nuclear)" - لينوارد س. سيكتور.
- "الصواريخ الباليستية والجوالة والتكتيكية" - مجلة إستراتيجيا - يونيو ١٩٩١.
- "خطر السلاح النووي هل يزول" - ديرشبيجل - مجلة إستراتيجيا - مارس ١٩٩٢.
- "اتجاهات التطور المستقبلية للنظم الصاروخية" - د. علي محمد علي - مجلة إستراتيجيا - مارس ١٩٩٢.
- "الأقمار الصناعية في خدمة الاتصالات العسكرية" - لواء أ.ح. اسماعيل شوقى - الحرس الوطنى - فبراير ١٩٩٧.

- "صراع الصواريخ وابعاده فى المنطقة العربية" - د. ممدوح أنيس فتحى - الأهرام ١٩٩٦/٨/١٦.
- "الأسلحة البيولوجية خطر متجدد" - لواء أ.ح. ممدوح عطية - مجلة إستراتيجية - أبريل ١٩٩١.
- "الليزر فى العمل العسكرى" لواء هلال أصغرى - مجلة إستراتيجية - أبريل ١٩٨٣.
- "الأسلحة غير القاتلة أدوات حديثة لحفظ السلم" - مرقى ممدوح سالم - قراءات إستراتيجية/ الأهرام. يناير ١٩٩٧.
- "القيادة والسيطرة" - عقيد ركن عبد الرحمن بن حسن الشهرى - مجلة الحرس الوطنى - يناير ١٩٩٧.
- "التطور العالمى فى القيادة والسيطرة" - لواء أحمد أنور زهران - مجلة الحرس الوطنى - يناير ١٩٩٧.
- "القوات الخاصة، والمخابرات، والدبابات ميركافا" - مقدم هيثم الأيوبى - مجلة إستراتيجية - إبريل ١٩٨٣.
- "دور الحرب الإلكترونية فى دعم الضربة الجوية" - د. عادل أمين - مجلة إستراتيجية - فبراير ١٩٩١.
- "تطور الحرب الإلكترونية وتأثيرها فى التسعينات" - فريق محمد مرقى - مجلة إستراتيجية - أكتوبر ١٩٩١.
- "الحرب الإلكترونية الحديثة فى القوات البرية" - لواء د. جمال مظلوم - مجلة إستراتيجية - أكتوبر ١٩٩١.
- "الأنظمة الصاروخية المضادة للدروع فى القوات البرية الأمريكية" - عميد ركن إبراهيم كاخيا - مجلة الحرس الوطنى - يناير ١٩٩٧.
- "تطور الصراع بين الدروع والأسلحة المضادة" - عميد مهندس عبد الحميد هاشم - مجلة إستراتيجية - أكتوبر ١٩٩١.
- "السباق المحموم بين الدبابات والأسلحة المضادة لها" - لواء محمود محيى الدين فرغلى - مجلة الحرس الوطنى - يناير ١٩٩٧.
- "أساطيل البحر الأبيض المتوسط" - أنتونى بريستون - مجلة إستراتيجية - يونيو ١٩٩١.
- "الذراع الإسرائيلية الثالثة - القوة البحرية" - جمال كمال - مجلة إستراتيجية - أغسطس ١٩٩٠.

- "المدفعية ومستقبلها" - عميد مهندس عبد الحميد هاشم حبيب - مجلة إستراتيجيا - مايو ١٩٩٢ .
- كتاب الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠ - وكالة الحفار .
- كتاب الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والنووي - أمين هويدي - مركز دراسات الوحدة - تقرير معهد أبحاث السلام الدولي - إستكهولم عام ١٩٩٠ .
- أسلحة الحرب العالمية الثالثة - تأليف جون س. توم بكتس - موسكو - إصدار وزارة الدفاع السوفيتية .

ثانيا : المراجع الأجنبية

- "Security Threatened: Surviving Israeli Opinion on peace and war" - Asher Arian - Jaffee Center of Strategic Studies - 1995.
- "Israel and Syria: Peace and Security on the Golan" - Arey Shalevwestview Press - 1988.
- "The Geopolitics of Israel's Border Question" - Saulcohen - West View Press - 1988.
- "The Tangled Web" - Jack Haswell - "The Art of Tactical and Strategic Deception".
- "Arms Control and The new Middle East Security Environment" - Shai Feldman & Areil Levite.
- "Military Strategy In Transition: Defense and Deterrence in the 1980's" - Keith A. Dumn - US Army War college.
- "Israel's Strategic Doctrine" - Yoav Ben Horin and Barcoy Posen - RAND.
- "The New Nuclear Nations" - Ritchard Seel.
- "The Israeli Arms Industries, Foreign Policy, Arms Transparency and Military Doctrine of a small State".
- "SIPRI Year Book - 1992 - "Arms Control Initiatives".
- "US-Israeli Covert Relations".
- "Changing Patterns in The Arab-Israeli Balance" - Cordesman.
- "Position for Future" - Maj. Gen. Moshe Peled - Military Technology - Jun. 1991.
- "What if The Peace Talks Fail?" - David Eshel - Military Technology - Jan 1992.
- "An American-Israeli Dialogue" - Proceedings of Conference - Edited by Robert Staloff.
- "Strategy and Deceit in The Eastern Mediterranean".
- "The Lessons of Combat" - Israeli R&D Center Military Tech-Oct. 1991.

- "Israel and Weapons" - Paul Jaber.
- "A nuclear Middle East Infrastructure" - Paul Jaber.
- "US Policy Toward Israeli's Qualitative Edge" - Jaffe Center - 1992.
- "Ballistic Missile Proliferation, A Basis of Control" - International Defense Review - March 1990.
- "By Way of Deception, A Devastating Insider's Portrait of Mossad - Clair Hoy & Victor J. Ostrovsky.
- "Israel's Pilots Look To The Future" - International Defense Review - March 1992.
- "Current Israel Naval Program" - Israel Leskrem - Military Tech- Oct. 1990.
- "Israeli Weapons Tech. and U.S. Military-National Defense - March 1985.
- "Changing Patterns in The Arab-Israeli Balance" - Anthony H. Cordesman.
- "Israeli Nuclear Arsenal" - Peter Pry - Westview - June 1987.
- United Nations Disarmament Year-Book المجلدات ١٠-١٤
- The Middle East and Sweden's Security, Jervas and Others. إصدار معهد بحوث الدفاع الوطني إستكهولم يناير ١٩٨٥.
- "War in Space", Higel Filymn Marshal Convendish.
- "The geopolitics of Israel's Border Question", Saul Cohen - The Jerusalem Post View Press.



هذا الكتاب

يلقى الضوء على نظرية الأمن الإسرائيلي التي وضعت في الخمسينات من هذا القرن، وما أصابها من تقادم بفعل المتغيرات السياسية والإستراتيجية والتكنولوجية التي برزت في التسعينات، وهو ما أعلنه الكثيرون من المعنيين بقضية الأمن الإسرائيلي داخل وخارج المؤسسة العسكرية هناك، والذين يطالبون بالبحث عن نظرية جديدة للحرب توائم متطلبات الظروف الإقليمية والدولية في مطلع القرن القادم. وبين نقد نظرية الأمن القديمة والبحث عن نظرية جديدة للحرب، وما يسببه ذلك من صدام دائم في أدمغة صناع القرار في إسرائيل، يتناول الكتاب الغايات والأهداف القومية الإسرائيلية وإستراتيجية تحقيقها، والعناصر المطلوبة في النظرية الجديدة. كما يلقي الضوء على ميدان العمليات المستقبلية لإسرائيل، وأحجام ونوعيات قواتها حتى عام ٢٠١٠، ويكشف أساليب الارتقاء بها على الصعيدين الكمي والنوعي. كذلك دور أسلحة الدمار الشامل في النظرية الجديدة، وسيناريوهات إدارة الصراع نووياً. وفي الجزء الأخير يعالج الكتاب ما تتطلع إليه نظرية الحرب الجديدة من سد جوانب النقص إزاء القضايا الأمنية الحرجة التي تواجهها إسرائيل، وسيناريو الحرب القائمة من وجهة النظر الإسرائيلية.

لواء أركان حرب منقاع / حسام سويلم

- ◆ خريج الكلية الحربية في مصر في ١٩٥٦.
- ◆ ماجستير علوم عسكرية من أكاديمية هسترل بالاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٥.
- ◆ زميل كلية الحرب بأكاديمية ناصر العسكرية عام ١٩٨٣.
- ◆ ملحق عسكري ج.م.ع في الهند في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨.
- ◆ قاد وحدات وتشكيلات المدفعية حتى تسقط مدفعية المنطقة العسكرية الغربية عام ١٩٨٥.
- ◆ عمل بهيئة عمليات القوات المسلحة المصرية، وإدارة المخابرات الحربية، ثم مديراً لمركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨.
- ◆ خاض حروب الصراع العربي-الإسرائيلي في سنوات ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣.
- ◆ قام بالتدريس في معاهد وكليات أسلحة الجيش وأكاديمية ناصر العسكرية.
- ◆ مؤلفاته في المكتبة العسكرية شملت الأبعاد الحضارية للصراع العربي-الإسرائيلي، وإسرائيل عام ٢٠٠٠، الصراع العربي-الإسرائيلي، (التفتيت) الإستراتيجية الخفية لإسرائيل، والقلمة النووية الإسرائيلية وإستراتيجية إستخدامها، والعلاقات المصرية-السودانية، وفي المكتبة المدنية (من وراء ضياع البوسنة).

٩٨ / ١٥٧٩

رقم الأيداع

الترقيم الدولي 2 - 01 - 5878 - 977 - I.S.B.N